International Islamic University
Islamabad – Pakistan
Faculty of Usuluddin
Dept. of Hadith & its sciences

الجامعة الإسلامية العالمية
إسلام آباد – باكستان
كلية أصول الدين
قسم الحديث وعلومه

الأحاديث التي أعلها الإمام الدارقطني في كتابه الغرائب والأفراد

من بداية رواية عامر الشعبي من مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه إلى نهاية رواية عبد الله بن دينار من مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه

(من رقم ٢٧٢٢ إلى رقم ٣٠٤٠)

"دراسة نقدية"

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه

إشراف
الدكتورة أمة السميع

إعداد
عائشة كفاية الله
رقم التسجيل: 299-FU/PHDHIS/S17

العام الجامعي: ٢٠٢١- ٢٠٢٢م

(المجلد الثاني)

International Islamic Univ
CENTRAL LIBRARY
ISLAMABAD

Accession No. TH24984

PhD
٢٩٧ ، ١٢٦٣
ع ا ٤
٧٠٢
حديث شريف - بحوث
حديث شريف - علوم
حديث شريف - معلولة
حديث شريف - الغرائب والأفراد
حديث شريف - الإمام الدارقطني

المبحث الثاني

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي

مسند عبد الله بن عباس ﷺ

عامر الشعبي[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[١٨٧] ٢٧٢٣- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ صلى على قبر منبوذ.... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد به وهب بن جرير، عن شعبة[2]، عن إسماعيل عنه[3].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند أبي نعيم الأصبهاني حيث قال: حدثنا عمر بن أحمد بن عمر، ثنا علي بن العباس البجلي، ثنا زيد بن أخرم، ثنا وهب بن جرير، ثنا شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ابن عباس، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ[4]، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ»[5].

تخريج الحديث:

رواه عامر الشعبي واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء، ٧/ ١٩٣، بلفظه من طريق زيد بن أخرم، وابن حبان في صحيحه، ٧/ ٣٥٨، ح ٣٠٨٩، بنحوه من طريق المغيرة بن عبد الرحمن الحراني، وأيضا في صحيحه، ٧/ ٣٥٩، ح ٣٠٩٠، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن يحيى الذهلي، والبيهقي في السنن الكبرى، ٤/

١- سبقت ترجمته في الحديث الأول، رقم: ٢٧٢٤، ص ٣٩.

٢- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابدا من كبار أتباع التابعين، مات سنة ستين ومائة. تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠١.

٤- النبذ: إلقاء الشيء وطرحه لقلة الاعتداد به، وصبي منبوذ ونبيذ، كملقوط ولقيط، لكن منبوذ يقال اعتبارا بمن طرحه، وملقوط ولقيط اعتبارا بمن تناوله. انظر: أبو القاسم الحسين بن مُحَمَّد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ، ص٤٨٠، ٤٨١. قال الزمخشري: قبر منبوذ. أي بعيد من القبور من قولهم: فلان نبذ الدار ومنتبذها أي نازحها وهو من النبذ: الطرح كما قالوا للبعيد طرح، وقبر منبوذ على الإضافة أي إلى قبر لقيط. الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، ٣/ ٤٠٠. وقال ابن الأثير: في حديث «انتهى إلى قبر منبوذ فصلى عليه» يروى بتنوين القبر والإضافة، فمع التنوين هو بمعنى الأول، ومع الإضافة يكون المنبوذ اللقيط، أي بقبر إنسان منبوذ. وسمي اللقيط منبوذا؛ لأن أمه رمته على الطريق. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، ٥/ ٦.

٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ٧/ ١٩٣.

٧٦، ح ٧٠٠٦، بنحوه من طريق إبراهيم بن مرزوق البصري، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٥٨، ح: ٩٥٤ بمعناه عن إسحاق بن إبراهيم، وهارون بن عبدالله، جميعهم عن وهب بن جرير، بهذا الإسناد.

الطريق الثاني: رواه أبو إسحاق سليمان الشيباني واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٦، ح ١٣١٩، عن مسلم بن إبراهيم، وأيضا في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٧، ح ١٣٢٢ عن سليمان بن حرب، وأيضا في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٩، ح ١٣٣٦، عن حجاج بن منهال، بنحوه وبزيادة، والبيهقي في السنن الكبرى، ٤/ ٧٤، ح ٦٩٩٩، بنحوه وبزيادة من طريق وهب بن جرير، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٧١، ح ٨٥٧، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٥٨، ح ٩٥٤، وأحمد في المسند، ٥/ ٢٣٥، ح ٣١٣٤، بمعناه وبزيادة من طريق غندر، والنسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٤٦١، ح ٢١٦١، وفي المجتبى، ٤/ ٨٥، ح ٢٠٢٣، بنحوه وبزيادة من طريق خالد، وابن حبان في الصحيح ، ٧/ ٣٥٨، ح ٣٠٨٨، بنحوه وبزيادة من طريق أبي الوليد، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٣٧١، ح ٢٧٦٩، بنحوه وبزيادة من طريق داود، جميعهم عن شعبة،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٥١٨، ح ٦٥٤٠، بمعناه عن الثوري، ومسلم في الجامع، ٢/ ٦٥٨، ح ٩٥٤، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٣٧، ح ٢٥٥٤، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٤، ح ١٢٥٨٠، والدارقطني في السنن، ٢/ ٤٤٥، ح ١٨٤٧، بمعناه وبزيادة من طريق الثوري،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٠، ح ١٣٤٠، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٥٨، ح ٩٥٤، وابن حبان في الصحيح ، ٧/ ٣٦٠، ح ٣٠٩١، بمعناه من طريق جرير،

الوجه الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٤١، ح ١١٩٣١، بمعناه عن هشيم، والترمذي في السنن ، ٣/ ٣٤٦، ح ١٠٣٧، والنسائي في السنن، ٤/ ٨٥، ح ٢٠٢٤، بمعناه وبزيادة من طريقه،

الوجه الخامس: أخرجه مسلم في الجامع، ٢/ ٦٥٨، ح ٩٥٤، وأبو داود في السنن، ٣/ ٢٠٩، ح ٣١٩٦، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٢/ ٤٢٨، ح ٤٩٠٦، بمعناه من طريق عبد الله بن إدريس،

الوجه السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٤٢٩، ح ١٩٦٢، بمعناه عن أبي معاوية، والبخاري في الجامع، ٢/ ٧٣، ح ١٢٤٧، وابن ماجه في السنن، ١/ ٤٩٠، ح ١٥٣٠، بمعناه مطولا من طريقه،

الوجه السابع: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ٢٧٩، ح ٣٦٠٧٠، بمعناه عن حفص، وابن مسهر،

الوجه الثامن: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ٤٤٢، ح ١٨٤١، بنحوه وبزيادة من طريق أبي عوانة،

الوجه التاسع: أخرجه ابن الجارود في المنتقى، ص ١٤١، ح ٥٤٢، بمعناه وبزيادة من طريق أسباط، جميعهم عن أبي إسحاق سليمان الشيباني،

الطريق الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٥٨، ح ٩٥٤، والطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ١٤٨، ح ٣٨٣٨، بمعناه من طريق إبراهيم بن طهمان، عن أبي حصين،

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٤٨، ح ١٢٠٥، بلفظه مختصرا، من طريق شعبة، عن الأعمش، جميعهم عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد وهب بن جرير[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة[٢]، وقال أبو حاتم: صدوق، قيل له: وهب بن جرير وروح بن عبادة وعثمان بن عمر؟ فقال: وهب أحب إلى منهما، ووهب صالح الحديث[٣]، قال ابن حبان: كان يخطئ[٤]، وقال النسائي: ليس به بأس[٥]، وقال عبد الله: قال أحمد بن حنبل: قال عبد الرحمن بن مهدي: ها هنا قوم يحدثون عن شعبة ما رأيتهم، قلت له: من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير، قال أبي: ما رؤي وهب عند شعبة، ولكن كان صاحب سنة حدث زعموا عن شعبة نحوا من أربعة آلاف حديث، لكن روى الإمام أحمد عن وهب ما يثبت سماعه من شعبة، قال: قال وهب بن جرير: كتب لي أبي إلى شعبة فكنت أجيء فأسأله[٦]، وقال الذهبي: محتج به، وقد ضُعّف في شعبة، ولم يتكلم فيه أحد إلا في روايته عن شعبة[٧]، وقال ابن حجر: ثقة[٨].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده عن شعبة، لأنه ضُعّف فيه.

قال أبو داود: "سمعت أحمد قيل له: وهب بن جرير، عن شعبة، عن إسماعيل، عن الشعبي، عن ابن عباس، صلى النبي ﷺ؟ فأنكره وقال: ليس هذا من حديث إسماعيل"[٩]. وقال ابن عدي: لم يقل عن شعبة، عن ابن أبي خالد، عن الشعبي غير وهب بن جرير، والمعروف عن شعبة، عن الشيباني، عن الشعبي[١٠].

١- وهب بن جرير بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي البصري، ثقة من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات سنة ست ومائتين. تقريب التهذيب، ص ٥٨٥.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ٢٨.

٣- المصدر السابق.

٤- الثقات لابن حبان، ٩/ ٢٢٨.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٣١/ ١٢٤.

٦- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٣١٣.

٧- الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ص ٥٣٥.

٨- تقريب التهذيب، ص ٥٨٥.

٩- انظر: مسائل الإمام أحمد برواية أبي داود، ص٤٣٣ رقم ١٩٩٧.

١٠- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٧/٢٥٣١.

والحاصل: حديث وهب بن جرير وَرد على وجهين:

الوجه الأول: وهب عن شعبه عن إسماعيل به، وهذا فيه التفرد.

الوجه الثاني: وهب عن شعبة عن الشيباني، وهذا هو الصحيح الذي تابعه فيه غيره.

فالوجه الأول: أن وهب بن جرير مع توثيق بعض الأئمة له لم يكن من أهل الطبقة الأولى من تلاميذ شعبة الأثبات الملازمين له[1]، فإذا روى حديثاً من حديث شعبة وليس عند واحد من أولئك التلاميذ، فلا يحتمل منه مثل ذلك التفرد، وإن جاء بما يخالف ما عندهم فذاك أشد، وهو الحال في هذا الحديث، وكذلك لم أقف على من تابعه في هذه الرواية عن شعبة أو عن غيره بذكر إسماعيل بن أبي خالد، فبهذه الرواية خالف جماعة من الثقات.

والوجه الثاني: رواه عن شعبة عن الشيباني، فوافق غيره وأصاب فيه، وهذا هو الصواب.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- وهب ثقة، إلا أنه ليس من أهل الطبقة الأولى من تلامذة شعبة، وقد ضُعف فيه، فلا يحتمل تفرده عنه.

٢- خالف وهب بن جرير جماعة من الثقات وتفرد عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن شعبة، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- لم يتابع أحد وهب بن جرير في روايته عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد.

قال ابن القيسراني:

[١٨٨] ٢٧٢٥- حَدِيث: تباشرت[2] الْمَلَائِكَة فِي السَّمَاء بِإِسْلَام عمر... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الشّعبِيّ عَنهُ، تفرد بِهِ أَبُو تَقِيّ عبد الحميد بن إِبْرَاهِيم، عَن عِيسَى بن يُونُس[3] عَن إِسْمَاعِيل بن أبي خَالِد عَنهُ[4].

١- قال ابن أبي حاتم ثنا أحمد بن منصور المروزي: سمعت سلمة بن سليمان يقول: قال عبد الله بن المبارك: إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم فيما بينهم. وذكر ابن خراش، عن الفلاس، قال: كان يحيى، وعبد الرحمن ومعاذ، وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غندر فحكم عليهم. وقال العجلي: غندر من أثبت الناس في حدث شعبة. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/٢٢١. وشرح علل الترمذي، ٢/٧٠٣.

٢- تباشر القوم بأمر. وبشرته فأبشر وتبشر واستبشر، ولغة: بشرته أبشره. العين، لأبي عبد الرحمن الفراهيدي، ٦/ ٢٥٩. وتباشرت: من بشر يبشر، والتباشير: البشرى. وتباشر القوم أي بشر بعضهم بعضا. انظر: لسان العرب، ٤/ ٦٢.

٣- عيسى بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي أخو إسرائيل كوفي نزل الشام مرابطا ثقة مأمون من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل: سنة إحدى وتسعين ومائة. تقريب التهذيب، ص ٤٤١.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٢.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، إنما وجدت الحديث من طريق مجاهد عن ابن عباس، عند ابن ماجه فقال: حدثنا إسماعيل بن مُحَمَّد الطلحي قال: حدثنا عبد الله بن خراش الحوشبي، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: "لَمَّا أَسْلَمَ عُمَرُ، نَزَلَ جِبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، لَقَدِ اسْتَبْشَرَ أَهْلُ السَّمَاءِ بِإِسْلَامِ عُمَرَ"[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٢، من طريق أبي تقي عبد الحميد بن إبراهيم، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل بن خالد، عن عامر الشعبي،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، ١/ ٢٥٨، ح: ٣٣٠، والآجري في الشريعة، ٤/ ١٨٨٤، ح: ١٣٥٤، وأبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الراشدين، ص: ٦١، ح: ٤٤، من طريق عبد الله بن عمر بن أبان الكوفي، وابن حبان في صحيحه، ١٥/ ٣٠٧، ح: ٦٨٨٣، من طريق مُحَمَّد بن عقبة السدوسي، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٨٠، ح: ١١١٠٩، من طريق زيد بن الحريش، وأبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الراشدين، ص: ٦١، ح: ٤٤، من طريق العلاء بن عمرو الحنفي، جميعهم بمثله عن عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد،

الوجه الثالث: أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٣/ ٩٠، ح: ٤٤٩١، بنحوه عن عبد الله بن خراش، ثنا العوام بن حوشب، عن سعيد بن جبير،

ثلاثتهم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي تقي عبد الحميد بن إبراهيم[2]، وهو كما قال.

فهو: صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه[3]، فخالف جماعة من الرواة وروى الحديث عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل بن خالد، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس بلفظ: "تباشرت الْمَلَائِكَة فِي السَّمَاء بِإِسْلَام عمر"، وتفرد به، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن عبد الله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، بلفظ: "لَقَدِ اسْتَبْشَرَ أَهْلُ السَّمَاءِ بِإِسْلَامِ عُمَرَ".

فحديث أبي تقي عبد الحميد شاذ لمخالفته الجماعة.

١- سنن ابن ماجه، ١/ ٣٨، ح ١٠٣.

٢- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٦١، رقم: ٢٧٢٦، ص ٤٨١.

٣- انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٣٢.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه أبو تقي عبد الحميد وهو: صدوق ساء حفظه، تفرد عن عيسى بن يونس فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف عبد الحميد جماعة من الرواة وروى الحديث بلفظ: "تباشرت الْمَلَائِكَة فِي السَّمَاء بِإِسْلَام عمر"، من طريق عامر الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة بلفظ: "لَقَدِ اسْتَبْشَرَ أَهْلُ السَّمَاءِ بِإِسْلَامِ عُمَرَ"، من طريق مجاهد، عن ابن عباس.

٣- لم يتابع أحد عبد الحميد في روايته عن عيسى بن يونس، ففيه احتمال أنه قام بتغيير السند والمتن.

قال ابن القيسراني:

[١٨٩] ٢٧٢٨- حَدِيث: أَن غُلَاما حجاما يُقَال لَهُ أَبُو هِنْد...الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الحكم عَنهُ عَن ابْن عَبَّاس، تفرد بِهِ سُلَيْمَان بن أبي دَاوُد الْحَرَّانِي عَنهُ، وَلم يروه عَنهُ غير ابْنه مُحَمَّد[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبراني فقال: حدثنا أبو حصين مُحَمَّد بن الحسين القاضي، ثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، عن جابر، عن عامر، عن ابن عباس قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَحْتَجِمُ ثَلَاثًا فِي الْأَخْدَعَيْنِ[٢]، أَوْ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ يَحْجُمُهُ غُلَامٌ لَهُ مِنْ بَيَاضَةَ[٣]، يُقَالُ لَهُ أَبُو هِنْدَ، وَكَانَ يُؤَدِّي إِلَى أَهْلِهِ كُلَّ يَوْمٍ مُدًّا[٤] وَنِصْفًا، فَشَفَعَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَوَضَعُوا عَنْهُ نِصْفَ مُدٍّ وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَعْدُ يُعْطِي الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ»[٥].

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٣.

٢- الأخدع: عرق في موضع المحجمتين وهما أخدعان. والأخدعان: عرقان خفيان في موضع الحجامة من العنق، وربما وقعت الشرطة على أحدهما فينزف صاحبه لأن الأخدع شعبة من الوريد. لسان العرب، ٨/ ٦٦. وقيل: عرقان في جانبي العنق. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ١٤. وغريب الحديث لابن الجوزي، ١/ ٢٦٧.

٣- هو موضع بالمدينة. مر التعريف به في الحديث ٨٢، رقم: ٢٧٢٧، ص ٢٢٤.

٤- المد: مكيال قديم، القاموس الفقهي، ص ٣٣٧. والمد في الأصل: ربع الصاع، وإنما قدره به؛ لأنه أقل ما كانوا يتصدقون به في العادة. والمد بالضم في الحديث، هو رطل وثلث بالعراقي، عند الشافعي وأهل الحجاز، وهو رطلان عند أبي حنيفة، وأهل العراق. وقيل: إن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملأ كفيه طعاما. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/ ٣٠٨.

٥- المعجم الكبير للطبراني، ١٢/ ٩٥، ح ١٢٥٨٦.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عامر الشعبي واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٣، ح: ٢٧٢٨، من طريق مُحَمَّد بن سليمان بن أبي داود الحراني، عن أبيه، عن الحكم بن عتيبة،

الوجه الثاني: رواه جابر الجعفي واختلف عنه:

أخرجه أحمد في مسنده، ٤/ ٥٣، ح: ٢١٥٥، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٥، ح: ١٢٥٨٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٣٠، ح: ٦٠٣١، بنحوه من طريق شعبة،

وأخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ١٩٩، والترمذي في الشمائل المحمدية، ص: ٣٠٠، ح: ٣٦٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٣٠، ح: ٦٠٣٢، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ٤/ ٢٥٠، ح: ٢٣٦٢، من طريق سفيان الثوري، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٥، ح: ١٢٥٨٦، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، ٢/ ٨٠٦، ح: ٢١٢٥، من طريق زهير، وأحمد في مسنده، ٥/ ٧٨، ح: ٢٩٠٤، من طريق شريك، وأيضا في مسنده، ٥/ ١٢٦، ح: ٢٩٧٩، من طريق إسرائيل، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٥، ح: ١٢٥٨٤، من طريق مُحَمَّد بن يوسف الفريابي، جميعهم بنحوه عن جابر الجعفي،

كلاهما عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٩٣، ح: ٢٢٧٩، وأبو داود في سننه، ٣/ ٢٦٦، ح: ٣٤٢٣، والطبراني في المعجم الكبير،١١/ ٣٤٣، ح: ١١٩٥٤، من طريق خالد الحذاء، والطبراني في المعجم الكبير،١١/ ٣٢٧، ح: ١١٨٩٦، وأبو داود الطيالسي في مسنده، ٤/ ٣٨٧، ح: ٢٧٨٧، من طريق عباد بن منصور، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ٣٦٨، ح: ٣٤٢٤، بزيادة من طريق عبد الكريم، وفي المعجم الكبير،١١/ ٢٥٧، ح: ١١٦٦٥، من طريق النضر، وأيضا: ١١/ ٣١٩، ح: ١١٨٦٩، من طريق أيوب، وكذلك: ١١/ ٣٣٧، ح: ١١٩٣٤، من طريق حبيب بن الزبير، وأيضا،١١/ ٣٥٦، ح: ١٢٠٠٢، من طريق أبي يزيد المديني، جميعهم بنحوه عن عكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٩٠، ح: ١٢٨٥٣، وابن أبي شيبة في مصنفه، ٤/ ٣٥٥، ح: ٢٠٩٨٥، من طريق أشعث بن سوار، وأحمد في مسنده، ٥/ ٢٠٦، ح: ٣٠٨٥، من طريق هشام، والطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٩٤، ح: ٥٩٠١، من طريق سعيد بن عبد الرحمن، وأيضا في المعجم الكبير، ١٢/ ١٨٨، ح: ١٢٨٤٦، من طريق عوف، وكذلك في المعجم الكبير، ١٢/ ١٨٩، ح: ١٢٨٤٧، بنحوه من طريق أبي هلال، وفي المعجم الكبير، ١٢/ ١٨٩،ح: ١٢٨٤٨، من طريق ابن عوف، وكذلك في المعجم الكبير، ١٢/ ١٨٩، ح: ١٢٨٤٩، من طريق أيوب، وأيضا في المعجم الكبير،

١٢/ ١٨٩، ح: ١٢٨٥١، بمعناه من طريق يزيد بن إبراهيم، وابن الأعرابي في معجمه، ٢/ ٦٨٠، ح: ١٣٦٤، من طريق يونس بن عبيد، جميعهم بنحوه عن مُحَمَّد بن سيرين، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه البخاري في الجامع، ٧/ ١٢٤، ح: ٥٦٩١، ومسلم في الجامع، ٣/ ١٢٠٥، ح: ٦٥، والنسائي في السنن الكبرى، ٧/ ٨٧، ٧٥٣٦، وأحمد في مسنده، ٤/ ١٧٦، ح: ٢٣٣٧، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٢١، ح: ١٠٩٠٨، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٥٥٣، ح: ٥١٥٠، بنحوه من طريق وهيب، وابن ماجه في سننه، ٢/ ٧٣١، ح: ٢١٦٢، بنحوه من طريق ابن عيينة، وأحمد في مسنده، ٤/ ١١٤، ح: ٢٢٤٩، بنحوه من طريق زمعة، جميعهم عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس.

الطريق الخامس: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٣٠، ح: ٦٠٣٣، بنحوه من طريق قتادة، عن أبي طالب، عن ابن عباس.

الطريق السادس: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ٤/ ٣٥٥، ح: ٢٠٩٨٨، بنحوه من طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم، عن ابن عباس.

الطريق السابع: أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة، ٥/ ٢٩٤٥، ح: ٦٨٨٠، بمعناه من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أعل الدارقطني هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: غريب من حديث الحكم بن عتيبة.

الموضع الثاني: تفرد سليمان بن أبي داود الحراني.

الموضع الثالث: تفرد مُحَمَّد بن سليمان بن داود.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه الحكم بن عتيبة[١]، قال عنه مجاهد بن رومي: رأيت الحكم في مسجد الخيف وعلماء الناس عيال عليه[٢]، وقال سفيان بن عيينة: ما كان بالكوفة بعد إبراهيم والشعبي مثل الحكم وحماد[٣]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: ثبت ثقة ولكن يختلف حديثه[٤]، وقال يحيى بن معين: ثقة[٥]، وقال علي بن المديني

١- الحكم بن عُتَيبة أبو مُحَمَّد الكندي الكوفي من الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها وله نيف وستون. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٧٥.

٢- انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ١٢٤.

٣- المصدر السابق.

٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٧/ ١١٨.

٥- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٢/ ١٢٥.

قلت ليحيى القطان: أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم ومنصور. قلت فأيهما أحب إليك؟ قال: ما أقربهما[1]، وقال أحمد بن حنبل: أثبت الناس في إبراهيم، الحكم ثم منصور[2]، وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث وكان من فقهاء أصحاب إبراهيم، وكان صاحب سنة واتباع، ولم يسمع منه سفيان وقد أدركه[3]، وقال أبو حاتم الرازي: ثقة[4]، وقال النسائي: ثبت[5]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس[6].

لم يتفرد الحكم عن عامر الشعبي بل تابعه جابر الجعفي، إلا أن متابعته لا تصلح لاعتضاد الحديث، لأنه ضعيف رافضي[7]، وعليه مدار الحديث، وبهذا يعتبر التفرد واقع إلا أنه يحتمل لثقة الحكم بن عتيبة، وأما بالنسبة لتدليسه يحتمل أيضا، لأنه في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين وهم ممن يحتمل تدليسهم لإمامتهم وقلة تدليسهم[8].

فالعلة ليست في الحكم بن عتيبة إنما فيمن روى عنه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه سليمان بن أبي داود[9]، قال عنه البخاري: منكر الحديث[10]، وقال أحمد: ليس بشيء[11]، وقال أبو زرعة: لين الحديث[12]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدا[13]، وقال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون[14]، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج

١- انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ١٢٥.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٣/ ٣٥٢.

٣- الثقات للعجلي ط الباز، ص ١٢٦.

٤- انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ١٢٥.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٧/ ١١٩.

٦- تقريب التهذيب، ص ١٧٥.

٧- المصدر السابق، ص ١٣٧.

٨- انظر: طبقات المدلسين، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص ٣٠.

٩- سليمان بن أبي داود الحراني كنيته أبو أيوب واسم أبي داود سالم مولى محمد بن مروان يروي عن سالم ونافع روى عنه ابنه محمد بن سليمان بن أبي داود. المجروحين لابن حبان،، ١/ ٣٣٥.

١٠- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ٤/ ١١.

١١- لسان الميزان لابن حجر ت أبي غدة، ٤/ ١٥٠.

١٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ١١٦.

١٣- المصدر السابق.

١٤- فتح الباري لابن حجر، ١٠/٦٠٥.

عن حد الاحتجاج به إلا فيما وافق الأثبات من رواية ابنه عنه[١]، وقال الدارقطني: ضعيف[٢]، وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير[٣]، قال الذهبي: ضعفه غير واحد[٤]، وقال أيضا: واه[٥].

خالف سليمان بن أبي داود جماعة من الثقات، وتفرد عن الحكم بن عتيبة، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة كشعبة، والثوري، وإسرائيل، وزهير، وغيرهم جميعهم عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، وهو الصواب إلا أنه معلول أيضا لأن مدار الحديث على جابر الجعفي.

فحديث سليمان بن أبي داود منكر لمخالفته جماعة من الثقات، وحديث الجماعة ضعيف لضعف المدار.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه مُحَمَّد بن سليمان بن أبي داود[٦]، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث[٧]، وقال النسائي: لا بأس به[٨]، وقال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه[٩]، وقال الذهبي: ثقة ووثقه طائفة[١٠]، وقال أيضا: تفرد بالرواية عن جماعة قدماء[١١]، وقال ابن حجر: صدوق[١٢].

تفرد عن أبيه وهو: منكر الحديث[١٣]، فلا يحتمل لأن روايته عن أبيه لا تعتبر.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه سليمان بن أبي داود الحراني وهو: منكر الحديث، تفرد عن الحكم بن عتيبة فلا يحتمل تفرده.

١- المجروحين لابن حبان،، ١/ ٣٣٥.

٢- سنن الدارقطني، ٣/ ١٦٠.

٣- لسان الميزان لابن حجر ت أبي غدة، ٤/ ١٥٠.

٤- المغني في الضعفاء للذهبي، ١/ ٢٧٩.

٥- الذهبي، المقتنى في سرد الكنى، ١/ ١٠٠.

٦- مُحَمَّد بن سليمان ابن أبي داود الحراني اسم جده سالم أو عطاء وهو يلقب بومة من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٨١.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ٢٦٧.

٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٥/ ٣٠٥.

٩- الثقات لابن حبان، ٩/ ٦٩.

١٠- المغني في الضعفاء للذهبي، ٢/ ٥٨٧.

١١- تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار، ٥/ ٤٣٨.

١٢- تقريب التهذيب، ص ٤٨١.

١٣- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ٤/ ١١.

٢- خالف سليمان بن أبي داود جماعة من الثقات الأثبات، وروى الحديث عن الحكم بن عتيبة، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن جابر الجعفي، بهذا الإسناد وهو: الصواب، إلا أنه معلول أيضا لضعف المدار.

٣- رواه مُحَمَّد بن سليمان الحراني وهو: صدوق، تفرد عن أبيه فلا يحتمل تفرده، لأن روايته عن أبيه لا تعتبر.

٤- حديث سليمان بن أبي داود منكر لمخالفته الجماعة، وحديث الجماعة ضعيف أيضا.

قال ابن القيسراني:

[١٩٠] ٢٧٣٠- حَدِيث: أَن رجلا قَالَ للنَّبِي ﷺ مَا شَاءَ الله وشئت...الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الشّعبِيّ عَنهُ، تفرد بِهِ سعد بن عبد الحميد، عن هشيم، عن أجلح، وَغَيره يرويهِ عَن أجلح، عَن يزِيد بن الْأَصَم، عَن ابْن عَبَّاس[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا هشيم، أخبرنا أجلح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، أن رجلا قال للنبي ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشِئْتَ، فقال له النبي ﷺ: «أَجَعَلْتَنِي وَاللَّهَ عَدْلًا بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ»[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٣، ح: ٢٧٣٠، من طريق سعد بن عبد الحميد، عن هشيم، عن أجلح، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه الأجلح، عن يزيد بن الأصم، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ص ٢٧٤، ح: ٧٨٣، وأحمد في مسنده، ٤/ ٣٤١، ح: ٢٥٦١، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٤٤، ح: ١٣٠٠٥، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٩٩، وابن السني في عمل اليوم والليلة، ص: ٦١٧، ح: ٦٦٧، وأبو بكر الباغندي في الأمالي، ص: ٥٢، ح: ٤٦، جميعهم بنحوه من طريق سفيان الثوري،

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٩/ ٣٦٢، ح: ١٠٧٥٩، بنحوه، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٨٤، ح: ٢١١٧، بمعناه من طريق عيسى بن يونس، وابن أبي شيبة في مصنفه، ٥/ ٣٤٠، ح: ٢٦٦٩١،

١- أطراف الغرائب والأفراد ٣/ ٣٠٣.

٢- مسند أحمد، ٣/ ٣٣٩، ح ١٨٣٩.

بنحوه عن علي بن مسهر، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٤٤، ح: ١٣٠٠٦، بنحوه من طريقه، وأحمد في مسنده، ٣/ ٤٣١، ح: ١٩٦٤، بنحوه عن أبي معاوية، وأيضا في مسنده، ٥/ ٢٩٧، ح: ٣٢٤٧، بنحوه عن يحيى، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١/ ٢١٨، ح: ٢٣٥، بنحوه من طريق شيبان النحوي، وابن أبي الدنيا في الصمت، ص: ١٩٢، ح: ٣٤٢، من طريق المحاربي، جميعهم عن الأجلح، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه ابن المقرئ في معجمه، ص ١٦٥، ح: ٤٨٤، بنحوه من طريق زياد بن أيوب عن هشيم، عن الأجلح، عن يزيد الأصم، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ٦/ ٧٤، ح: ٢٩٥٧٣، بنحوه عن علي بن مسهر، عن الأجلح، عن زيد بن الأصم، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد سعد بن عبد الحميد[١]، وهو كمال قال.

قال عنه يحيى بن معين: ليس به بأس[٢]، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق، صالح[٣]، وأدركه أبو حاتم ولم يكتب عنه[٤]، وقال صالح بن مُحَمَّد البغدادي: لا بأس به[٥]، وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى حسن التنكب عن الاحتجاج به[٦]، وقال الذهبي: لم يبين وجه توثيقه مطلقا[٧]، وقال ابن حجر: صدوق له أغاليط[٨].

تفرد سعد بن عبد الحميد عن هشيم، فلا يحتمل تفرده، وفي إسناده هشيم[٩]، خالف جماعة من الثقات وروى الحديث عن أجلح، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس. بينما رواه الجماعة كسفيان الثوري، وهشيم،

١- سعد بن عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان الأنصاري الحكمي كنيته أبو معاذ أصله من المدينة سكن بغداد. انظر: المجروحين لابن حبان،، ١/ ٣٥٧. ومن كبار الآخذين عن تبع الأتباع، مات سنة تسع عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٣١.

٢- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ٩ / ١٢٦.

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٠/ ٢٨٧.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٩٢.

٥- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ٩ / ١٢٦.

٦- المجروحين لابن حبان،، ١/ ٣٥٧.

٧- تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار، ٥/ ٣١٨.

٨- تقريب التهذيب، ص ٢٣١.

٩- هشيم ثقة ثبت، إلا أنه مشهور بالتدليس مع ثقته. تقريب التهذيب، ص ٥٧٤. وهو من الطبقة الثالثة الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومن عجائبه في التدليس أن أصحابه قالوا

وعيسى بن يونس، وعلي بن مسهر وغيرهم من الثقات كلهم رووا الحديث، عن أجلح، عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس، وهو الصواب.

فاحتمال الخطأ من سعد بن عبد الحميد لأنه يخطئ، ويعتبر حديثه شاذا لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه سعد بن عبد الحميد وهو: صدوق له أغاليط، تفرد عن هشيم فلا يحتمل تفرده.

٢- سعد خالف جما غفيرا من الرواة، وروى الحديث من طريق الشعبي، عن ابن عباس، وأما الثقات فرووه طريق يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- لم يتابع أحد سعدا في روايته عن هشيم، وبهذا يعتبر حديثه شاذا.

قال ابن القيسراني:

[١٩١] ٢٧٣٢- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ صلى على قبر بعد مَا دفن...الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ طلق عَن هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَة مُجْتَمعين، وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد الشَّافِعِي وَإِبْرَاهِيم بن يُوسُف الصَّيْرَفِي عَن جَعْفَر[١] كَذَلِك. وَقَالَ الثَّوْرِيّ عَن الشَّيْبَانِيّ عَنهُ: بعد شهر، وَتفرد بِهِ بشر بن آدم، عَن أبي عَاصِم عَنهُ، وَرَوَاهُ يزِيد بن هَارُون عَن الشَّيْبَانِيّ بِلَفْظ آخر، وَتفرد بِهِ يزِيد، عَن شريك عَنهُ. وَرَوَاهُ الْأَعْمَش عَنهُ، وَتفرد بِهِ هانِي بن يحيى، عَن شُعْبَة عَنهُ[٢].

سند الحديث:

عثرت على السند الثاني عند أبي نعيم فقال: حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر، ثنا أبو بكر مُحَمَّد بن أبي يعقوب، ثنا إبراهيم بن يوسف الصيرفي، ثنا حفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، قال: حدثني من «صَلَّى مَعَ النَّبِيّ ﷺ عَلَى قَبْرٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ»[٣].

له: نريد أن لا تدلس لنا شيئا فواعدهم فلما أصبح أملى عليهم مجلسا يقول في أول كل حديث منه ثنا فلان وفلان عن فلان فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئا؟ قالوا: لا، قال: فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمعه منه، قلت: فهذا ينبغي أن يسمي تدليس العطف. طبقات المدلسين لابن حجر، ص ٤٧. لكن في هذا الحديث لم يدلس وصرح بالسماع عن الأجلح.

١- قوله جعفر، صوابه: حفص. انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ٤٩٣/١، ح ٢٧٨١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٤.

٣- وفيه أن الشعبي رواه عن ابن عباس. انظر: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تاريخ أصبهان- أخبار أصبهان، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ٢/ ٢٧٦.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الشعبي واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٢٧٦، بمثله من طريق إبراهيم بن يوسف الصيرفي، عن حفص بن غياث، عن عاصم الأحول،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٤٨، ح: ١٢٠٥، بنحوه ولم يذكر: "بعد ما دفن"، من طريق عبيد الله بن جرير، عن هانئ بن يحيى، عن شعبة، عن الأعمش،

الوجه الثالث: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/ ٣٠٤، من طريق طلق، عن ثلاثة رواة لم يذكرها،

الوجه الرابع: رواه سليمان الشيباني واختلف عنه:

أولا: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٤١، ح: ١١٩٣١، بنحوه، عن هشيم، وحفص،

ثانيا: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ٢٧٩، ح: ٣٦٠٧٠، بنحوه عن حفص، وابن مسهر،

ثالثا: أخرجه ابن حبان في صحيحه، ٧/ ٣٥٤، ح: ٣٠٨٥، بنحوه من طريق يحيى بن سهيل، عن أبي عاصم، عن سفيان، ومحمد بن محمد بن يوسف،

رابعا: رواه سفيان الثوري واختلف عنه:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ٤/ ٧٥، ح: ٧٠٠٥، بنحوه من طريق العباس بن محمد الدوري، والدارقطني في السنن، ٢/ ٤٤٥، ح: ١٨٤٧، والبيهقي في السنن الكبرى، ٤/ ٧٥، ح: ٧٠٠٤، مختصرا وبزيادة: "بعد شهر"، من طريق بشر بن آدم، كلاهما عن أبي عاصم النبيل،

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٣/ ٥١٨، ح: ٦٥٤٠، بلفظ: "صلى على جنازة" وأحمد في المسند، ٤/ ٣٣٧، ح ٢٥٥٤، عنه، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٤، ح: ١٢٥٨٠، من طريقه،

كلاهما عن سفيان الثوري،

خامسا: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/ ٣٠٤، من طريق يزيد بن هارون، عن شريك،

سادسا: أخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٤٢٩، ح: ١٩٦٢، بنحوه وبزيادة: "صاحب"، عن أبي معاوية،

سابعا: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٥٨، ح: ٩٥٤، بنحوه وبزيادة: "فكبر عليه أربعا"، عن حسن بن الربيع، ومحمد بن عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن إدريس،

ثامنا: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٤٥، ح: ٨٠٢، بنحوه وبزيادة: "بليلتين"، من طريق محمد بن الصباح الدولابي، عن إسماعيل بن زكريا،

تاسعا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٠، ح: ١٣٤٠، بنحوه مطولا، عن عثمان بن أبي شيبة، وابن حبان في صحيحه، ٧/ ٣٦٠، ح: ٣٠٩١، والبيهقي في السنن الكبرى، ٤/ ٧٤، ح: ٧٠٠٠، من طريقه، عن جرير،

عاشرا: أخرجه ابن الجارود في المنتقى، ص ١٤١، ح: ٥٤٢، بنحوه مطولا، عن الحسن بن محمد الزعفراني، عن أسباط بن محمد،

جميعهم عن سليمان الشيباني،

الوجه الخامس: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٣٣٠، بنحوه من طريق يحيى بن كثير العنبري، عن شعبة، عن قتادة،

الوجه السادس: أخرجه الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٢/ ٥٥٤، ح: بنحوه من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، عن إسماعيل بن أبي خالد، وأبو إسحاق الشيباني،

الوجه السابع: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٧٦، ح: ٧٠٠٧، وفي السنن الصغير، ٢/ ٢٤، ح: ١٠٩٢، بنحوه من طريق حفص بن عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي حصين،

جميعهم عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ١٩٧، ح: ٦١٣، بنحوه، من طريق الحسن بن يحيى الأصم، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٥١، ح: ١٢٧٣٤، بنحوه وبلفظ: "صلى على ميت"، من طريق أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ثلاثتهم عن يحيى بن آدم، عن الثوري، عن أبي سنان، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ٢/ ١٢٧، بنحوه من طريق سليمان، عن يحيى بن آدم، عن الثوري، عن أبي سنان، عن عبد الله بن أبي الهذيل، عن عبيد الله بن الحارث، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال أربعة أوجه:

الوجه الأول: تفرد طلق، عن ثلاثة رواة لم يذكرهم ابن القيسراني.

الوجه الثاني: تفرد بشر بن آدم، عن أبي عاصم النبيل.

الوجه الثالث: تفرد يزيد بن هارون، عن شريك.

الوجه الرابع: تفرد هانئ بن يحيى، عن شعبة.

دراسة العلة من خلال الوجه الأول:

فيه طلق بن غنام[١]، قال عنه ابن سعد[٢]، وعثمان بن أبي شيبة[٣]: ثقة صدوق، وقال أبو داود: صالح[٤]، وقال العجلي[٥]، والدارقطني[٦]، وابن حجر: ثقة[٧]، وقال أبو مُحَمَّد بن حزم وحده: ضعيف[٨].

خالف طلق جماعة من الثقات وتفرد عن ثلاثة رواة مجتمعين، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده لمخالفته، بينما رواه الجماعة عن الشيباني، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث طلق بن غنام شاذ لمخالفته الجماعة الذين هم أوثق منه.

دراسة العلة من خلال الوجه الثاني:

فيه بشر بن آدم[٩]، قال عنه ابن سعد: رأيت اصحاب الحديث يتقون حديثه والكتابة عنه[١٠]، وقال أبو حاتم[١١]، والدارقطني: ليس بقوي[١٢]، وقال النسائي: لا بأس به[١٣]، وقال مسلمة بن القاسم: وقال الذهبي: صدوق[١٥]، وقال ابن حجر: صدوق فيه لين[١٦].

خالف بشر بن آدم العباس بن مُحَمَّد الدوري، وروى الحديث مختصرا وبزيادة: "بعد شهر"، وتفرد به عن أبي عاصم النبيل، عن الثوري، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده بتلك الزيادة.

١- طلق بن غنام بن طلق بن معاوية النخعي أبو مُحَمَّد الكوفي من كبار الآخذين عن تبع الأتباع مات في رجب سنة إحدى عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٨٣.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٦/ ٣٧٢.

٣- وزاد: لم يكن بالمتبحر في العلم. تاريخ أسماء الثقات، ص ١٢٢.

٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٢١١.

٥- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٤٨٢.

٦- تهذيب التهذيب، ٥/ ٣٤.

٧- تقريب التهذيب، ص ٢٨٣.

٨- تهذيب التهذيب، ٥/ ٣٤.

٩- بشر بن آدم بن يزيد البصري أبو عبد الرحمن ابن بنت أزهر السمان من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، مات سنة أربع وخمسين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٢٢.

١٠- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٧/ ٢٥٤.

١١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٣٥١.

١٢- تهذيب التهذيب، ١/ ٤٤٢.

١٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٤/ ٩٢.

١٤- تهذيب التهذيب، ١/ ٤٤٢.

١٥- الكاشف للذهبي، ١/ ٢٦٧.

١٦- تقريب التهذيب، ص ١٢٢.

بينما العباس بن مُحَمَّد الدوري وهو: ثقة حافظ[1]، رواه مطولا دون الزيادة، عن أبي عاصم النبيل، بهذا الإسناد، وهو الصواب.

فحديث بشر بن آدم شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

دراسة العلة من خلال الوجه الثالث:

فيه يزيد بن هارون وهو ثقة متقن[2]، تفرد عن شريك، فيحتمل تفرده ويحتج بحديثه.

وفي إسناده شريك وهو: صدوق يخطئ كثيرا[3]، فتابعه سفيان الثوري، وحفص، وهشيم، وغيرهم.

فحديث يزيد بن هارون صحيح لكونه معروفا بالعدالة.

دراسة العلة من خلال الوجه الرابع:

فيه هانئ بن يحيى[4]، قال عنه أبو حاتم: ثقة صدوق[5]، وقال ابن حبان: يخطئ[6].

تفرد عن شعبة، عن الأعمش، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده لأنه ليس من الأثبات في شعبة.

رأي الباحثة:

الحديث بالإسناد الأول معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه طلق بن غنام وهو: ثقة، خالف وتفرد عن ثلاثة رواة مجتمعين، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف طلق جماعة من الثقات وروى الحديث عن ثلاثة رواة لم يذكر أسماءهم، عن الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن الشيباني بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٣- حديث طلق شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

والحديث بالإسناد الثاني معلول بالاختلاف في المتن من حيث الادراج والاختصار فيه من عدة أوجه:

١- رواه بشر بن آدم وهو: صدوق فيه لين، تفرد بزيادة في المتن، عن أبي عاصم، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف بشر بن آدم العباس بن مُحَمَّد الدوري، وروى الحديث مختصرا وبزيادة: بعد شهر، عن أبي عاصم النبيل، عن سفيان الثوري، عن الشيباني، عن الشعبي، عن ابن عباس، بينما العباس بن مُحَمَّد الدوري وهو: ثقة حافظ، رواه مطولا دون الزيادة، عن أبي عاصم النبيل، بهذا الإسناد.

١- تقريب التهذيب، ص ٢٩٤.

٢- المصدر السابق، ص ٦٠٦. مرت ترجمته في الحديث ١٥١، رقم: ٢٩٠٥، ص ٤٤٥.

٣- تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

٤- هانئ بن يحيى، أبو مسعود السلمي البصري. تاريخ الإسلام ت بشار، ٥/ ٤٧٢.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ١٠٣.

٦- الثقات لابن حبان، ٩/ ٢٤٧.

٣- حديث بشر بن آدم شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

والحديث بالإسناد الثالث ذكر فيه التفرد وهو صحيح لكون المتفرد معروفا بالعدالة من عدة أوجه:

١- رواه يزيد بن هارون وهو: ثقة متقن، تفرد عن شريك، فيحتمل تفرده ويحتج بحديثه.

٢- الحديث في إسناده شريك وهو: صدوق يخطئ كثيرا، فتابعه الثوري، وحفص، وهشيم، وغيرهم.

٣- حديث يزيد بن هارون صحيح لكونه معروفا بالعدالة.

والحديث بالإسناد الرابع معلول بالتفرد لكون المتفرد ليس من الأثبات في شيخه من وجهين:

١- رواه هانئ بن يحيى وهو: صدوق، تفرد عن شعبة، وليس من الأثبات فيه فلا يحتمل تفرده.

٢- هانئ بن يحيى تكلم فيه ابن حبان بأنه يخطئ.

قال ابن القيسراني:

[١٩٢] ٢٧٣٧- حَدِيث: أَقَامَ رَسُول الله ﷺ تِسْعَة عشر يَوْمًا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو جَعْفَر الرَّازِيّ عَن عَاصِم عَنهُ، وَغَيره يرويهِ عَن عَاصِم عَن عِكْرِمَة[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه ابن ماجه حيث قال: حدثنا مُحَمَّد بن عبد الملك بن أبي الشوارب قال: حدثني عبد الواحد بن زياد قال: حدثنا عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ»، فنحن إذا أقمنا تسعة عشر يوما، نصلي ركعتين ركعتين، فإذا أقمنا أكثر من ذلك، صلينا أربعا[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٥، ح: ٢٧٣٧، من طريق أبي جعفر الرازي، عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه عكرمة واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: رواه عاصم الأحول واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ١٥٠، ح: ٤٢٩٨، بنحوه عن عبدان، وعبدالرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥٣٣، ح: ٤٣٣٧، بمعناه وبلفظ: «سبع عشرة ليلة»، وأبو مُحَمَّد عبد الحميد بن حميد في

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٥.

٢- سنن ابن ماجه، ١/ ٣٤١، ح ١٠٧٥.

المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص: ٢٠١، ح: ٥٨٢، بمعناه وبلفظ: «أقام عشرين ليلة»، عن عبد الرزاق، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣٣٢، ح: ١١٩١٢، بلفظ: "سبع عشرة ليلة"، من طريقه، كلاهما عن عبد الله بن المبارك،

وأخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٤٢٧، ح: ١٩٥٨، بنحوه عن أبي معاوية، والترمذي في السنن، ٢/ ٤٣٤، ح: ٥٤٩، وابن خزيمة في صحيحه، ٢/ ٧٤، ح: ٩٥٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٤١٦، ح: ٢٣٩٦، من طريقه، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ٤/ ٢٥٤، ح ٢٣٦٨، بنحوه، والبخاري في الجامع الصحيح،٢/ ٤٢، ح: ١٠٨٠، بمعناه من طريق أبي عوانة، وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ١٥٠، ح: ٤٢٩٩، والدارقطني في السنن، ٢/ ٢٣٣، ح: ١٤٤٩، بمعناه من طريق الزهري، وابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٢٠٨، ح: ٨٢١١، بمعناه وبلفظ: «أقام سبع عشرة»، عن حفص بن غياث، وأبو داود في سننه، ٢/ ١٠، ح: ١٢٣٠، وابن حبان في صحيحه، ٦/ ٤٥٧، ح: ٢٧٥٠، من طريقه، جميعهم عن عاصم الأحول،

الوجه الثاني: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ٢٣٢، ح: ١٤٤٨، بمعناه وبلفظ: «فأقام سبع عشرة» من طريق أبي عوانة، عن عاصم، وحصين،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في مسند، ٤/ ٤٨٣، ح: ٢٧٥٨، وأبو داود في سننه، ٢/ ١٠، ح: ١٢٣٢، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٢٥٩، ح: ١١٦٧٢، وأبو محمد عبد الحميد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص: ٢٠٢، ح: ٥٨٥، جميعهم بنحوه وبلفظ: «سبع عشرة»، من طريق شريك، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣٢٦، ح: ١١٨٩٢، بمعناه وبلفظ: «سبعة عشر يوما» من طريق عباد بن منصور،

جميعهم عن عكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه أبو داود في السنن، ٢/ ١٠، ح: ١٢٣١، وابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٢٠٧، ح: ٨١٩٦، وابن ماجه في السنن، ١/ ٣٤٢، ح: ١٠٧٦، من طريق ابن شهاب الزهري، والنسائي في السنن، ٣/ ١٢١، ح: ١٤٥٣، والطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٤٢، ح: ٧٩٠٢، من طريق عراك بن مالك، كلاهما بنحوه وبلفظ: «خمسة عشر»، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ١/ ٢٧٨، ح: ٥١٦، بنحوه وبلفظ: «خمسة عشر»، من طريق عراك بن مالك، عن عبد الله بن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي جعفر الرازي[١]، وهو كما قال.

قال عنه ابن سعد: ثقة[٢]، وقال يحيى بن معين: ثقة وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة[٣]، وقال في موضع آخر: يكتب حديثه ولكنه يخطئ[٤]، وقال علي بن المديني: ثقة[٥]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بقوي في الحديث[٦]، وقال العجلي: ضعيف الحديث[٧]، وقال أبو زرعة: شيخ يهم كثيرا[٨]، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق صالح الحديث[٩]، وقال النسائي: ليس بالقوي[١٠]، وقال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير لا يعجبني الاحتجاج بخبره إلا فيما وافق الثقات، ولا يجوز الاعتبار بروايته إلا فيما لم يخالف الأثبات[١١]، وقال ابن عدي: أحاديثه عامتها مستقيمة وأرجو أنه لا بأس به[١٢]، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة[١٣].

خالف جما غفيرا من الرواة، وتفرد عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة كابن شهاب الزهري، وعبد الله بن مبارك، وحفص بن غياث، عن عاصم الأحول، عن عكرمة، عن ابن عباس، وهو الصواب.

فحديث أبي جعفر الرازي شاذ لمخالفته الجماعة.

١- أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الري، من كبار أتباع التابعين مات في حدود الستين ومائة. تقريب التهذيب، ص ٦٢٩.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٧/ ٢٦٧.

٣- تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٤/ ٣٥٨.

٤- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ١١ / ١٤٦ - ١٤٧.

٥- سؤالات ابن ابي شيبة لابن المديني، ص ١٢٢.

٦- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٣/ ١٣٣.

٧- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٣٩١.

٨- سؤالات البرذعي، ٢ / ٤٤٣.

٩- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٢٨١.

١٠- سنن النسائي، ٣ / ٢٥٨.

١١- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ١٢٠.

١٢- الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٤٤٩.

١٣- تقريب التهذيب، ص ٦٢٩.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه أبو جعفر الرازي وهو: صدوق سيء الحفظ، تفرد عن عاصم، فلا يحتمل تفرده.

٢- أبو جعفر الرازي خالف جما غفيرا من الرواة وروى الحديث من طريق الشعبي عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة من طريق عكرمة، عن ابن عباس.

٣- الرواة الذين رووا الحديث من طريق عكرمة، عن ابن عباس هم أكثر عددا وأحسن حالا.

٤- حديث أبو جعفر الرازي شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

قال ابن القيسراني:

[١٩٣] ٢٧٤٨- حَدِيث: رَأَيْت رَسُول الله ﷺ يشرب قَائِما من مَاء زَمْزَم.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ السكن بن أبان الطَّحَّان الوَاسِطِيّ، عَن ابْن عُيَيْنَة، عَن ابْن أبي نجيح عَنهُ، وَفِي الرِّوَايَة ابْن أبي نجيح، وَعَاصِم والتفرد بِهِ عَن ابْن أبي نجيح وَحده، وَرَوَاهُ دَاوُد بن أبي هِنْد، وَتفرد بِهِ أَبُو قَتَادَة، عَن ابْن أبي عرُوبَة عَنهُ، وَتَابعه مسلمة بن عَلْقَمَة، وَرَوَاهُ عَاصِم عَنهُ، وَهُوَ صَحِيح عَنهُ، وغريب من حَدِيث أبي مَالك النَّخعِيّ عَنهُ، تفرد بِهِ أَبُو نعيم النَّخعِيّ هَانِئ بن[١] عبد الرَّحْمَن[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه البخاري فقال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس، قال: «شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمْزَمَ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه عامر الشعبي واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٩، ح: ٢٧٤٨، بنحوه من طريق السكن بن أبان، عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح،

الوجه الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٩، ح: ٢٧٤٨، بنحوه من طريق أبي قتادة، عن ابن أبي عروبة، عن داود بن أبي هند،

الوجه الثالث: رواه عاصم الأحول، واختلف عنه:

١- قوله هانئ بن عبد الرحمن، صوابه: عبد الرحمن بن هانئ. انظر: أطراف الغرائب، تح جابر السريع، ١/٤٩٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٩.

٣- صحيح البخاري، ٧/ ١١٠، ح ٥٦١٧.

أولا: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٩، ح: ٢٧٤٨، بنحوه من طريق عبد الرحمن بن هانئ، عن أبي مالك النخعي،

ثانيا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/١١٠، ح: ٥٦١٧، بلفظه عن أبي نعيم، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٢، ح: ١٢٥٧٤، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٣٣١، بنحوه من طريقه، وأحمد في مسنده، ٣/ ٣٧٠، ح: ٣١٨٦، بنحوه عن عبد الرحمن بن مهدي، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٣١٩، ح: ٣٢٧٩، وابن الأعرابي في معجمه، ٢/ ٨٤٦، ح: ١٧٤٢، بنحوه من طريق شاذان الأسود بن عامر، ثلاثتهم عن سفيان الثوري،

ثالثا: أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار، ١١/ ٤٧٤، ح: ٥٣٥٣، بنحوه عن أحمد بن عبدة، وأبو عوانه في المستخرج، ٥/ ١٥٢، ح: ٨٢٠٠، بنحوه عن يونس بن عبد الأعلى، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٠٢، ح: ٢٠٢٧، بنحوه وبزيادة: "من دلو منها"، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن نمير، والحميدي في مسنده، ١/ ٤٣٢، ح: ٤٨٧، بنحوه وبزيادة: "بدلو"، وابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٠٠، ح: ٢٤١٠٣، بنحوه وبزيادة: "إداوة"، وأحمد في مسنده، ٣/ ٣٨٧، ح: ١٩٠٣، بنحوه وبزيادة: "من دلو"، ومُحَمَّد بن عبد الله الأزرقي في أخبار مكة، ٢/ ٥٩، بنحوه وبزيادة: "نزع له دلو"، عن جده أحمد بن مُحَمَّد بن الوليد الأزرقي، جميعهم عن سفيان بن عيينة.

رابعا: أخرجه أحمد في مسنده، ٣/ ٣٣٨، ح: ١٨٣٨، بنحوه عن هشيم، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٠٢، ح: ٢٠٢٧، بنحوه عن سريج بن يونس، والترمذي في السنن، ٤/ ٣٠١، ح: ١٨٨٢، بنحوه عن أحمد بن منيع، والنسائي في السنن، ٥/ ٢٣٧، ح: ٢٩٦٤، بنحوه عن زياد بن أيوب، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ١٣٩، ح: ٥٣١٩، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن بكار، وأحمد بن منيع، وعمرو بن زرارة، وزياد بن أيوب، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٤١، ح: ١١٨٠، بنحوه من طريق أبي جعفر النفيلي، وأيضا في ١٢/ ٩٣، ح: ١٢٥٧٧، بنحوه وبزيادة: "استسقى فأتي بدلو"، من طريق سريج بن النعمان، والفاكهي في أخبار مكة، ٢/ ٥٢، ح: ١١٣٧، بنحوه عن إسماعيل بن سالم، جميعهم عن هشيم بن بشير،

خامسا: أخرجه أحمد في مسنده، ٤/ ٣٦٨، ح: ٢٦٠٨، عن علي بن إسحاق، وعتاب بن زياد، والترمذي في الشمائل المحمدية، ص ١٧٣، ح: ٢٠٩، والنسائي في السنن، ٥/ ٢٣٧، ح: ٢٩٦٥، عن علي بن حجر، وابن حبان في صحيحه، ٩/ ١٤٥، ح: ٣٨٣٨، من طريق علي بن حجر، وأبو عوانه في المستخرج، ٢/ ٣١٩، ح: ٣٢٧٩، وابن الأعرابي في معجمه، ٢/ ٨٤٦، ح: ١٧٤٢، بنحوه من طريق شاذان الأسود بن عامر، جميعهم بنحوه وبزيادة: "سَقِيتُ"، عن عبد الله بن المبارك،

سادسا: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٠١، ح: ٢٠٢٧، ، بنحوه وبزيادة: "سَقِيتُ"، عن أبي كامل الجحدري، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٣، ح: ١٢٥٧٥، ، بنحوه وبزيادة: "استسقى"، من طريق مسدد، كلاهما عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله،

سابعا: أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ٥/ ٤٥، ح: ٢٦٣٤، بنحوه وبزيادة: "أتي بدلو"، من طريق جبارة بن مُغَلِّس، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٣، ح: ١٢٥٧٦، بنحوه وبزيادة: "ناولت النبي دلوا"، من طريق عاصم بن علي، وأبو عوانه في المستخرج، ٥/ ١٥١، ح: ٨١٩٩، وابن الأعرابي في معجمه، ٢/ ٨٤٦، ح: ١٧٤٢، بنحوه من طريق شاذان الأسود بن عامر، وعلي بن الجعد في مسنده، ص: ٣١٦، ح: ٢١٥١، بنحوه وبزيادة: "أتيت النبي بدلو"، جميعهم عن شريك بن عبد الله النخعي،

ثامنا: أخرجه ابن ماجة في السنن، ٢/ ١١٣٢، ح: ٣٤٢٢، بنحوه وبزيادة: "سقيت"، عن سويد بن سعيد عن علي بن مسهر،

تاسعا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٥٦، ح: ١٦٣٧، بنحوه وبزيادة: "سقيت"، عن مُحَمَّد بن سلام، عن مروان بن معاوية الفزاري،

عاشرا: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٠٢، ح: ٢٠٢٧، من طريق معاذ بن معاذ بن نصر، وأحمد في مسنده، ٤/ ٦٩، ح: ٢١٨٣، عن هاشم بن القاسم أبو النضر، وأبو داود الطيالسي في مسنده، ٤/ ٣٧٢، ح: ٢٧٧٠، عن شعبة، وابن حبان صحيحه، ١٢/ ١٤٠، ح: ٥٣٢٠، بنحوه وبزيادة من طريق وهب بن جرير، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٣١٩، ح: ٣٢٧٩، بنحوه من طريق شاذان الأسود بن عامر، جميعهم بنحوه وبزيادة: "فاستسقى"، عن شعبة،

الحادي عشر: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٥٢، ح: ٨٢٠١، بنحوه وبزيادة: "سقيت"، من طريق عبد الله بن الجهم، عن عبد الله بن أبي قيس،

الثاني عشر: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٥٢، ح: ٨٢٠٢، بنحوه وبزيادة: "سقيت"، من طريق عفان بن مسلم، عن عبد الواحد بن زياد،

الثالث عشر: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ٤٤٩، ح: ٣٤٩٧، بنحوه وبزيادة: "سقيت"، عن عبدة بن سليمان،

الرابع عشر: أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ٥/ ٤٥، ح: ٢٦٣٤، بنحوه وبزيادة: "أتي بدلو"، من طريق جبارة بن مغلس عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع،

الخامس عشر: أخرجه أبو عوانه في المستخرج، ٢/ ٣١٩، ح: ٣٢٧٩، وفي ٥/ ١٥١، ح: ٨١٩٩، وابن الأعرابي في معجمه، ٢/ ٨٤٦، ح: ١٧٤٢، بنحوه من طريق شاذان الأسود بن عامر، والنسائي في

جزء فيه مجلسان، ص ٨٦، ح: ٤٥، بنحوه وبزيادة: "أنه سقى رسول الله"، من طريق إسحاق بن منصور، كلاهما عن الحسن بن صالح الهمداني،

السادس عشر: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ٤٦٨، ح: ٣٥٢٩، بنحوه وبزيادة: "فسقيناه"، عن روح عن حماد بن زيد بن درهم،

جميعهم عن عاصم الأحول،

الوجه الرابع: رواه هشيم بن بشير، واختلف عنه:

أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٠٢، ح: ٢٠٢٧، عن سريج بن يونس، وأحمد في مسنده، ٣/ ٣٣٨، ح: ١٨٣٨، عن هشيم، والترمذي في السنن، ٤/ ٣٠١، ح: ١٨٨٢، عن أحمد بن منيع، والنسائي في السنن، ٥/ ٢٣٧، ح: ٢٩٦٤، عن زياد بن أيوب، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ١٣٩، ح: ٥٣١٩، من طريق محمد بن بكار، وأحمد بن منيع، وعمرو بن زرارة، وزياد بن أيوب، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٤١، ح: ١١٨٠، من طريق أبي جعفر النفيلي، والفاكهي في أخبار مكة، ٢/ ٥٢، ح: ١١٣٧، عن إسماعيل بن سالم، جميعهم بنحوه عن هشيم بن بشير، عن مغيرة بن مقسم،

الوجه الخامس: أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار، ١١/ ٤٧٤، ح: ٥٣٥٤، بنحوه، وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه، ٢/ ٨٤٧، ح: ١٧٤٤، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٥/ ٣٥٢، ح: ٢١٠٩، بنحوه وبزيادة: "ناولت النبي ﷺ دلوا"، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٣، ح: ١٢٥٧٩، بنحوه وبزيادة: "أتيت النبي ﷺ بدلو"، كلهم من طريق شريك، عن الشيباني،

الوجه السادس: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٥٢، ح: ٨٢٠٣، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٧٣، ح: ١٢٨٨، بنحوه من طريق عيسى بن يونس، عن صاعد بن مسلم،

الوجه السابع: أخرجه أبو بكر الشافعي في الفوائد الشهير بالغيلانيات، ٢/ ٧٥٧، ح: ١٠٤٠، بنحوه وبزيادة: "أتي رسول الله ﷺ بدلو"، من طريق عامر بن سيار عن عبد القدوس بن حبيب،

جميعهم عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٦٩، ح: ١٢٥٠٢، بنحوه وبزيادة: "فأتي بذنوب من زمزم فكرع فيه"، من طريق الحسن بن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: تفرد السكن بن أبان، عن ابن عيينة.

الوجه الثاني: تفرد أبي قتادة، عن ابن أبي عروبة.

الوجه الثالث: تفرد أبي نعيم النخعي، عن أبي مالك النخعي.

دراسة العلة من خلال الوجه الأول:

فيه السكن بن أبان الطحان الواسطي وهو: مجهول الحال لم يرد فيه جرح ولا تعديل.

خالف جماعة من الثقات كالحميدي الذي هو أجل أصحاب ابن عيينة[١]، وعبد الله بن نمير، وأحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، ويونس بن عبد الأعلى، وروى الحديث عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس وتفرد به، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة عن سفيان بن عيينة، عن عاصم الأحول، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، وهو الصواب.

فرواية السكن بن أبان منكر لا يحتج به لجهالته، ولمخالفته جما غفيرا من الرواة الثقات.

دراسة العلة من خلال الوجه الثاني:

فيه أبو قتادة عبد الله بن واقد[٢]، قال عنه يحي بن معين: ليس بشيء [٣]، وقال في موضع آخر: ثقة، ليس به بأس، إلا أنه كان يغلط في الحديث[٤]، وقال الإمام أحمد بن حنبل: ما به بأس، رجل صالح، يشبه أهل النسك والخير، إلا أنه كان ربما أخطأ[٥]، وقال البخاري: تركوه، منكر الحديث[٦]، وقال في موضع آخر: سكتوا عنه[٧]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[٨]، وقال أبو حاتم: تكلموا فيه، منكر الحديث، وذهب حديثه[٩]، وقال النسائي: ليس بثقة[١٠]، وقال أيضا: متروك الحديث[١١]، وقال ابن حجر: متروك[١٢].

١- تقريب التهذيب، ص ٣٠٣.

٢- هو عبد الله بن واقد الحراني أبو قتادة أصله من خراسان وكان أحمد يثني عليه وقال لعله كبر واختلط وكان يدلس من التاسعة مات سنة عشر ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٢٨.

٣- الضعفاء الكبير للعقيلي، ص ١١٤، والكامل في الضعفاء لابن عدي، ٢ / ١٣٥.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٢ / ٣٣٥.

٥- انظر: العلل ومعرفة الرجال، ١ / ٣٩، ٢٣٠، وانظر: الضعفاء الكبير للعقيلي، ص ١١٤.

٦- التاريخ الكبير للبخاري، ٥ / الترجمة ٧١٣، والضعفاء الصغير، الترجمة ١٩٨، وفيه: تركوه فقط.

٧- التاريخ الصغير للبخاري، ٢ / ٣١١.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ١٩٢.

٩- المصدر السابق.

١٠- الكامل في الضعفاء لابن عدي، ٢/ ١٣٥.

١١- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٦٣.

١٢- تقريب التهذيب، ص ٣٢٨.

خالف جماعة من الثقات كأحمد بن حنبل، وسريج بن يونس، وأحمد بن منيع، وروى الحديث عن ابن أبي عروبة، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة عن هشيم بن بشير، عن مغيرة بن مقسم، عن الشعبي، عن ابن عباس وهو الصواب.

فحديث أبي قتادة منكر لا يحتج به للضعف الشديد الذي فيه، ولمخالفته جما غفيرا من الرواة الثقات.

دراسة العلة من خلال الوجه الثالث:

فيه أبو نعيم النخعي[١]، قال عنه يحيى بن معين: بالكوفة كذابان: أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم ضرار بن صرد[٢]، وقال في موضع آخر: من جالسه عرف ضعفه[٣]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بشيء[٤]، وقال البخاري: فيه نظر وهو في الأصل صدوق[٥]، وقال العجلي: ثقة[٦]، وقال أبو حاتم: لا بأس به يكتب حديثه[٧]، وقال أبو داود، والنسائي: ضعيف[٨]، وقال ابن حبان: ربما أخطأ في القلب[٩]، وقال ابن عدي: وعامة ما له لا يتابعه الثقات عليه[١٠]، وقال ابن حجر: صدوق له أغلاط[١١].

خالف جماعة من الثقات كالحميدي الذي هو أجل أصحاب ابن عيينة[١٢]، وعبد الله بن نمير، وأحمد بن حنبل، وابن أبي شيبة، ويونس بن عبد الأعلى، وروى الحديث عن أبي مالك النخعي، عن عاصم الأحول، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، وتفرد به، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن سفيان بن عيينة، عن عاصم الأحول، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث أبي نعيم النخعي شاذ لمخالفته الجماعة الذين هم أوثق منه.

١- هو عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي أبو نعيم النخعي سبط إبراهيم النخعي من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات سنة إحدى عشرة ومائتين وقيل سنة ست عشرة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٥٢.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٤٦٥.

٣- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢/ ٣٤٩.

٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٣/ ٣٨٦.

٥- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ٥/ ٣٦٢.

٦- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٨٩.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٢٩٨.

٨- تهذيب التهذيب، ٦/ ٢٨٩.

٩- الثقات لابن حبان، ٨/ ٣٧٧.

١٠- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٥١١.

١١- تقريب التهذيب، ص ٣٥٢.

١٢- المصدر السابق، ص ٣٠٣.

رأي الباحثة:

الحديث بهذه الأسانيد الثلاثة معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه السكن بن أبان وهو: مجهول، تفرد عن ابن عيينة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف السكن بن أبان جماعة من الثقات وروى الحديث عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن ابن عيينة، عن عاصم الأحول، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس وهو الصواب.

٣- حديث السكن بن أبان منكر لمخالفته الجماعة.

٤- رواه أبو قتادة وهو: متروك، تفرد عن ابن أبي عروبة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٥- أبو قتادة خالف جماعة من الثقات وروى الحديث عن ابن أبي عروبة، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن هشيم بن بشير، عن مغيرة بن مقسم، عن الشعبي، عن ابن عباس وهو الصواب.

٦- حديث أبي قتادة منكر لمخالفته الجماعة.

٧- رواه أبو نعيم وهو: صدوق له أغلاط، تفرد عن أبي مالك النخعي، فلا يحتمل تفرده.

٨- خالف أبو نعيم جماعة من الثقات وروى الحديث عن أبي مالك النخعي، عن عاصم الأحول، عن الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن ابن عيينة، عن الأحول، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٩- حديث أبو نعيم شاذ لمخالفته من هم أوثق منه وأكثر منه عددا.

قال ابن القيسراني:

[١٩٤] ٢٧٤٩- حَدِيث: نزل الْقُرْآن فِي لَيْلَة الْقدر... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ مسلمة بن عَلْقَمَة، عَن دَاوُد بن أبي هِنْد عَنهُ[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه ابن الضريس فقال: أخبرنا علي بن الحسن، حدثنا عبد الأعلى، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «نَزَلَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي رَمَضَانَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَكَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْدِثَ فِي الْأَرْضِ سَبَبًا أَنْزَلَ مِنْهُ حَتَّى جَمَعَهُ»[٢].

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٩.

٢- أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الضريس البجلي الرازي، فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، تح: غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ص ٧١، ح ١١٧.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٠٩، ح: ٢٧٤٩، من طريق مسلمة بن علقمة، عن داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه عكرمة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن، ص ٧١، ح: ١١٧، بمثله، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٢/ ٢٤١، ح: ٢٨٧٧، والبيهقي في الأسماء والصفات، ١/ ٥٧٢، ح: ٤٩٨، بنحوه من طريق عبد الأعلى، وابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ١٤٤، ح: ٣٠١٨٧، بنحوه، عن عباد بن العوام، والبيهقي في الأسماء والصفات، ١/ ٥٧٢، ح: ٤٩٧، بنحوه وبالزيادة، من طريق يزيد بن هارون، وابن الضريس في فضائل القرآن، ص ٧١، ح: ١١٦، بنحوه وبزيادة: "ثم كان جبريل عليه السلام ينزل به" من طريق حماد، جميعهم عن داود بن أبي هند،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٣١، ح: ١٤٧٩، بنحوه مختصرا وبزيادة "ثم أنزل نجوما"، من طريق عمران القطان، عن قتادة،

كلاهما عن عكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٢/ ٥٧٨، ح: ٣٩٥٩، بنحوه مختصرا وبزيادة: "ثم فرق في السنين"، من طريق حكيم بن جبير، وابن الضريس في فضائل القرآن، ص ٧٢، ح: ١١٨، بنحوه مختصرا وبالزيادة، من طريق منصور، وأيضا في فضائل القرآن، ص ٧٣، ح: ١٢١، بنحوه وبزيادة: "حتى رفع في بيت العزة"، من طريق حبيب بن أبي ثابت، وابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ١٤٤، ح: ٣٠١٩٠، بمعناه من طريق حسان بن أبي الأشرس، جميعهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣٩١، ح: ١٢٠٩٥، بنحوه وبزيادة: "ثم أرسل على مواقع النجوم رسلا في الشهور والأيام"، من طريق الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد مسلمة بن علقمة[1]، وهو كما قال.

قال عنه ابن سعد[2]، ويحيى بن معين: ثقة[3]، وقال أحمد بن حنبل، شيخ ضعيف الحديث، حدث عن

١- مسلمة بن علقمة المازني أبو محمد البصري من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٣١.

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد، ٧ / ٢٦٠.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٢ / ٥٦٥.

داود بن أبي هند أحاديث مناكير فأسند عنه[1]، وقال أبو زرعة: لا بأس به، يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حسان[2]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث[3]، وقال أبو داود: ترك عبد الرحمن حديثه[4]، وقال النسائي: ليس بالقوي[5]، وقال أبو القاسم البغوي: صالح الحديث[6]، وقال العقيلي: له عن داود مناكير[7]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[8].

خالف مسلمة جماعة من الثقات، وتفرد عن داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده عن داود بن أبي هند خاصة.

بينما رواه الثقات كحماد بن سلمة، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعباد بن العوام، ويزيد بن هارون، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس وهو الصواب.

فرواية مسلمة بن علقمة شاذ لمخالفته الجماعة الذين هم أوثق وأكثر عددا منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في ابدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه مسلمة بن علقمة وهو: صدوق له أوهام، تفرد عن داود بن أبي هند فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف مسلمة بن علقمة جماعة من الثقات، وروى الحديث عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- من روي الحديث عن داود بن أبي هند عن عكرمة هم أكثر عددا، وأحسن حالا.

٤- حديث مسلمة بن علقمة شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

١- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٥٢٣.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٢٦٨.

٣- المصدر السابق.

٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ١٠.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٧/ ٥٦٧.

٦- تهذيب التهذيب، ١٠ / ١٤٥.

٧- الضعفاء الكبير للعقيلي، ص ٢١٢.

٨- تقريب التهذيب، ص ٥٣١.

قال ابن القيسراني:

[١٩٥] ٢٧٥٤- حَدِيث: ذكر عِنْد ابْن عَبَّاس نَبِيذ السِّقَايَة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ مُحَمَّد بن يعلى بن زنبور، عَن يُوسُف الصّباغ، عَن الشّعبِيّ عَنهُ[١].

سند الحديث:

لم أجد الحديث بهذا السند إنما وجدته بسند آخر عند مسلم فقال: حدثني مُحَمَّد بن المنهال الضرير، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا حميد الطويل، عن بكر بن عبد الله المزني، قال: كنت جالسا مع ابن عباس عند الكعبة، فأتاه أعرابي فقال: مَا لِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَّبَنَ وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ النَّبِيذَ؟ أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بُخْلٍ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا بِنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلٍ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أُسَامَةُ، فَاسْتَسْقَى فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ نَبِيذٍ فَشَرِبَ، وَسَقَى فَضْلَهُ أُسَامَةَ، وَقَالَ: «أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ، كَذَا فَاصْنَعُوا» فَلَا نُرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١١، ح: ٢٧٥٤، من طريق مُحَمَّد بن يعلى بن زنبور، عن يوسف الصباغ، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه أبو داود في السنن، ٢/ ٢١٣، ح: ٢٠٢١، من طريق خالد، وأحمد في مسنده، ٥/ ٤٦٧، ح: ٣٥٢٨، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٠٧، ح: ١٢٩١٠، من طريق حماد بن سلمة، وابن حزم في حجة الوداع، ص ٢٠٩، ح: ١٧٦، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ٢٣٩، ح: ٩٦٥٤، من طريق يزيد بن زريع، جميعهم بنحوه عن حميد الطويل، عن بكر بن عبد الله، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ٤/ ٤١٧، ح: ٢٥٤٣، وأحمد في مسنده، ٤/ ٨٤، ح: ٢٢٠٧، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢١٦، ح: ١٢٩٣٤، مختصرا من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ١٠٣، ح: ٢٩٤٤، والأزرقي في أخبار مكة، ٢/ ٥٦، بنحوه من طريق ابن جريج، عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، وداود بن علي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١١.

٢- صحيح مسلم، ٢/ ٩٥٣، ح ١٣١٦.

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١٣٧، ح: ١١٢٨٤، بنحوه من طريق هذيل بن بلال، عن القاسم بن أبي بزة، وعبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد مُحَمَّد بن يعلى بن زنبور[١]، وهو كما قال.

قال عنه البخاري: يتكلمون فيه[٢]، وقال أيضا: ذاهب الحديث[٣]، وقال أبو حاتم: متروك الحديث[٤]، وقال النسائي: ليس بثقة[٥]، وقال ابن حجر: ضعيف[٦].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن يوسف الصباغ وهو: ضعيف[٧]، تفرد عن الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفردهما ولا يحتج بحديثهما.

بينما رواه الثقات كيزيد بن زريع، وحماد بن سلمة، وخالد بن عبد الله، جميعهم عن حميد الطويل، عن بكر بن عبد الله، عن ابن عباس، وهو الصواب، وأخرجه مسلم في صحيحه.

فحديث مُحَمَّد بن يعلى بن زُنبور منكر لمخالفته جماعة من الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه مُحَمَّد بن يعلى بن زُنبور وهو: ضعيف، تفرد عن يوسف الصباغ، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف مُحَمَّد بن يعلى بن زُنبور جماعة من الثقات، وروى الحديث عن يوسف الصباغ، عن الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن حميد الطويل، عن بكر بن عبد الله، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- رواه يوسف الصباغ وهو: ضعيف، تفرد عن الشعبي، فلا يحتمل تفرده.

٤- حديث مُحَمَّد بن يعلى بن زُنبور منكر لمخالفته الثقات.

١- مُحَمَّد بن يعلى السلمي أبو ليلى الكوفي لقبه زُنبور من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات بعد المائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥١٤.

٢- التاريخ الأوسط، ٢/ ٣١٨.

٣- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ١٤٩.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ١٣١.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٧/ ٤٧.

٦- تقريب التهذيب، ص ٥١٤.

٧- المصدر السابق، ص ٦١٢.

قال ابن القيسراني:

[١٩٦] ٢٧٥٥- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ نهى أَن يتَّخذ شَيْء من الْبَهَائِم غَرضا.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الشّعبِيّ عَنهُ، لم يروه غير سَالم بن نوح[١].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني إذ قال: حدثنا عبدان بن أحمد، ثنا زيد بن الحريش، ثنا سالم بن نوح، ثنا عمر بن عامر، عن جابر، عن الشعبي، عن ابن عباس أن النبي ﷺ: «نَهَى أَنْ نَتَّخِذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا»[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٩٢، ح: ١٢٥٧٣، بمثله من طريق زيد بن الحريش، عن عمر بن عامر، عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٤/ ٤٥٤، ح: ٨٤٢٧، عن سفيان الثوري، وأحمد في مسنده، ٣/ ٣٥٧، ح: ١٨٦٣، والترمذي في السنن، ٤/ ٧٢، ح: ١٤٧٥، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١٠٦٣، ح: ٣١٨٧، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٢٧٥، ح: ١١٧١٧، من طريقه، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٢٧٥، ح: ١١٧١٨، من طريق أسباط بن نصر، وأحمد في مسنده، ٤/ ٤٣٦، ح: ٢٧٠٥، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٢٧٥، ح: ١١٧١٩، بزيادة: "قد نصبوا حمامة يرمونها"، من طريق إسرائيل، جميعهم بنحوه عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٤٩، ح: ٥٨، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٨، ح: ٤٤٤٣، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٢٢، ح: ٥٦٠٨، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٥٢، ح: ٧٧٥٩، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٤٥، ح: ١٢٢٦٢، والبيهقي في السنن الكبرى، ٩/ ١٢٠، ح: ١٨٠٥٦، جميعهم من طريق شعبة،

وأخرجه أحمد في مسنده، ٤/ ٢٨٢، ح: ٢٤٨٠، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٩، ح: ٤٤٤٤، من طريق العلاء بن صالح، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٤٥، ح: ١٢٢٦٣، من طريق أبي مريم، جميعهم بنحوه عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١١.

٢- المعجم الكبير للطبراني، ١٢/ ٩٢، ح ١٢٥٧٣.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث الشعبي.

الموضع الثاني: تفرد سالم بن نوح.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

قوله غريب من حديث الشعبي ففيه نظر، لأنه لم يتفرد بل هناك من تابعه في هذا الحديث من الثقات كسعيد بن جبير، وعكرمة، عن ابن عباس.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه سالم بن نوح[١]، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء[٢]، وقال أيضا: ليس بحديثه بأس[٣]، وقال أحمد بن حنبل: ما أرى به بأس قد كتبت عنه عن عمر بن عامر حديثا واحدا[٤]، وقال أبو زرعة: لا بأس به صدوق ثقة[٥]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٦]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٧]، وقال ابن عدي: عنده غرائب وإفرادات وأحاديثه محتملة متقاربة[٨]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٩].

تفرد عن عمر بن عامر[١٠]، فلا يحتمل تفرده.

وعمر بن عامر صدوق له أوهام[١١]، خالف جماعة من الرواة وتفرد عن جابر الجعفي[١٢]، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

١- سالم بن نوح ابن أبي عطاء البصري أبو سعيد العطار من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات بعد المائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٢٧.

٢- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٦١.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٢٤٥.

٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٥٠٨.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ١٨٨.

٦- المصدر السابق.

٧- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٤٦.

٨- الكامل في ضعفاء الرجال، ٤/ ٣٨٢.

٩- تقريب التهذيب، ص ٢٢٧.

١٠- عمر بن عامر السلمي البصري قاضيها من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين، ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة وقيل بعدها. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤١٤.

١١- تقريب التهذيب، ص ٤١٤.

١٢- هو ضعيف رافضي. تقريب التهذيب، ص ١٣٧.

بينما رواه الجماعة كشعبة، والعلاء بن صالح، وأبو مريم عن عدي بن ثابت[1]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهو الصواب.

وللحديث طريق آخر رواه الجماعة كسفيان الثوري، واسرائيل، وأسباط، عن سِمَاك بن حرب[2]، عن عكرمة، عن ابن عباس، إلا أن رواية سماك عن عكرمة مضطربة[3]، لكن تابعه سعيد بن جبير.

فحديث سالم بن نوح، عن عمر بن عامر شاذ لمخالفة شيخه الجماعة، والتفرد واقع في جميع طبقات إسناده، ممن لا يحتمل تفردهم، ما عدا طبقة الشعبي.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه سالم بن نوح وهو: صدوق له أوهام، تفرد عن عمر بن عامر فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه عمر بن عامر وهو: صدوق له أوهام، خالف جماعة من الرواة وروى الحديث عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- في إسناد الحديث جابر الجعفي وهو: ضعيف رافضي، تفرد عن عامر الشعبي، فلا يحتمل تفرده.

٤- الذين رووا الحديث من طريق سعيد بن جبير هم أكثر عددا وأحسن حالا.

٥- حديث عمر بن عامر شاذ لمخالفته الجماعة.

كريب[4] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[١٩٧] ٢٧٦٧- حَدِيث: إِذا جَامع أحدكُم فَلْيقل بِسم الله.

قَالَ الدارقطني: تفرد بِهِ بَقِيَّة عَن بَحر السقاء، وَهُوَ غَرِيب عَن وَرْقَاء وَقيس عَن مَنْصُور، وَرَوَاهُ سَلمَة بن كهيل عَن مَنْصُور، وَهُوَ غَرِيب من حَدِيثه عَنهُ وَمن حَدِيث مسعر وَمُحَمّد بن خَالِد عَن مَنْصُور، تفرد بِهِ أَبُو جُنَادَة حُصَيْن بن مُخَارق بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَرَوَاهُ عبد الْعَزِيز بن عبيد الله عَن مَنْصُور عَن سَالم عَنهُ، وَتفرد

١- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي ثقة رمي بالتشيع من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين وجل روايتهم عن كبار التابعين مات سنة ست عشرة ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٨٨.

٢- سِمَاك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين وجل روايتهم عن كبار التابعين مات سنة ثلاث وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٥٥.

٣- المصدر السابق.

٤- سبقت ترجمته في الحديث ١٣٠، رقم: ٢٧٧٢، ص ٣٧٥.

بِهِ عَنهُ إِسْمَاعِيل بن عَيَّاش، وَتفرد بِهِ مُحَمَّد بن أبي السّري عَن الْمُعْتَمِر عَن أَبِيه عَن سَالم، وَهُوَ مَعْرُوف من رِوَايَة عبد الْعَزِيز بن عبد الصَّمد عَن التَّيْمِيّ، وَتفرد بِهِ رَقَبَة بن مقصلة وَالْحكم بن عُيَيْنَة عَن سَالم، وَتفرد بِهِ عَنهُ أَبُو عوَانَة الرَّازِيّ واسْمه يحيى بن مُعلى بن مَنْصُور بِهَذَا الْإِسْنَاد وَعَن رَقَبَة عَن الْأَعْمَش وَمَنْصُور عَن سَالم بن أبي الْجَعْد عَن كريب، وَتفرد بِهِ حُصَيْن عَن مسعر مُسْندًا، وَرَوَاهُ أَحْمد بن بشير عَن مسعر عَن مَنْصُور عَن سَالم عَن ابْن عَبَّاس مَوْقُوفا[1].

سند الحديث:

عثرت على السند الأول عند تمام فقال: حدثني أبو بكر محمد بن سهل، ثنا سعيد بن عبد الرحمن البغدادي، بأنطاكية سنة أربع وثمانين ومائتين، ثنا يعقوب بن كعب، ثنا بقية، عن بحر السقاء، عن منصور بن المعتمر، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، قال: قال رسول ﷺ: «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا» قال: «فَإِنْ حُمِلَ لَهُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين رفعه ووقفه:

فالمرفوع: رواه سالم بن أبي الجعد واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه منصور بن المعتمر واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه تمام في الفوائد، ١/ ٢٩١، ح: ٧٢٦، بمثله، من طريق يعقوب بن كعب، عن بقية، عن بحر السقاء،

الوجه الثاني: أخرجه تمام في الفوائد، ١/ ٢٩١، ح: ٧٢٧، بمثله، من طريق يعقوب بن كعب، عن بقية، عن شعبة، وورقاء، وقيس،

الوجه الثالث: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣١٥، من طريق حصين بن مخارق، عن سلمة بن كهيل، ومسعر، ومحمد بن خالد،

الوجه الرابع: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/٣١٥، من طريق حصين بن مخارق، عن مسعر،

الوجه الخامس: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣١٥، من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله،

الوجه السادس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٥٦٠، ح: ١٧١٥٢،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٥.

٢- أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، الفوائد، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٢هـ، ١/ ٢٩١، ح ٧٢٦.

والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ٤٠، ح: ١٤١، عن علي بن عبد الله، وأيضا في الجامع الصحيح، ٨/ ٨٢، ح: ٦٣٨٨، عن عثمان بن أبي شيبة، وأيضا في الجامع الصحيح، ٩/ ١١٩، ح: ٧٣٩٦، عن قتيبة بن سعيد، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٥٨، ح: ١٤٣٤، عن يحيى بن يحيى، وإسحاق بن إبراهيم، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٤٩، ح: ٢١٦١، عن مُحَمَّد بن عيسى، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦١٨، ح: ١٩١٩، عن عمرو بن رافع، جميعهم عن جرير بن عبد الحميد،

الوجه السابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ١٢٤، ح: ٣٢٨٣، عن آدم، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٥٩، ح: ٢٥٩٧، عن مُحَمَّد بن جعفر، والطبراني في الدعاء، ص ٢٩٣، ح: ٩٤١، من طريق عمرو بن مرزوق، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٨٣، ح: ٤٢٨٣، من طريق أبي النضر، والخرائطي في مكارم الأخلاق، ص ٣٢٣، ح: ٩٨٤، من طريق عاصم بن علي، جميعهم عن شعبة،

الوجه الثامن: أخرجه البخاري في صحيحه، ٧/ ٢٣، ح: ٥١٦٥، عن سعد بن حفص، عن شيبان،

الوجه التاسع: رواه همام واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ١٢٢، ح: ٣٢٧١، عن موسى بن إسماعيل، وابن حبان في صحيحه، ٣/ ٢٦٣، ح: ٩٨٣، من طريق هدبة بن خالد، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٢٢، ح: ١٢١٩٥، من طريق عبد الله بن رجاء، والطبراني في الدعاء، ص ٢٩٣، ح: ٩٤١، من طريق أبي عمر الحوضي، جميعهم عن همام،

الوجه العاشر: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٤٥٢، ح: ٥٢٦، وأحمد في المسند، ٣/ ٣٩١، ح:١٩٠٨، وأخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ٣٩٣، ح: ١٠٩٢، عن ابن أبي عمر، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٢٠٦، ح: ٨٩٨١، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن يزيد، والبيهقي في الدعوات الكبير، ٢/ ١٩٦، ح: ٥٦٤، من طريق يحيى بن الربيع، جميعهم عن سفيان بن عيينة،

الوجه الحادي عشر: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ١٩٣، ح: ١٠٤٦٥، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٣٧، ح: ٢٥٥٥، عنه، والطبراني في الدعاء، ص ٢٩٣، ح: ٩٤١، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٨٢، ح: ٤٢٨٢، من طريقه، عن سفيان الثوري،

الوجه الثاني عشر: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ١٩٤، ح: ١٠٤٦٦، والطبراني في الدعاء، ص ٢٩٣، ح: ٩٤٢، من طريقه، عن معمر،

الوجه الثالث عشر: أخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٣٦٠، ح: ١٨٦٧،

والنسائي في السنن الكبرى، ٩/ ١٠٩، ح: ١٠٠٢٤، عن إسماعيل بن مسعود،

كلاهما عن عبد العزيز بن عبد الصمد،

الوجه الرابع عشر: أخرجه الدارمي في السنن، ٣/ ١٤١٩، ح: ٢٢٥٨، عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل،

الوجه الخامس عشر: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٦٦، ح: ٢١٧٨، عن عمار بن مُحَمَّد بن أخت سفيان الثوري،

الوجه السادس عشر: أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٢/ ٢٣٣، ح: ٣٣٨، من طريق الحسن بن مُحَمَّد بن الصباح، عن عبيدة بن حميد،

الوجه السابع عشر: أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ، ص ١٢٤، من طريق أبي بدر شجاع بن الوليد، عن الرحيل بن معاوية،

جميعهم بمعناه عن منصور بن المعتمر،

الطريق الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣١٥، من طريق مُحَمَّد بن أبي السري، عن المعتمر، عن أبيه،

الطريق الثالث: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣١٥، من طريق يحيى بن معلى بن منصور، عن رقبة، عن الحكم بن عتيبة،

الطريق الرابع: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣١٥، من طريق يحيى بن معلى بن منصور، عن رقبة، وابن الجعد في المسند، ص ١٣٠، ح: ٨٢٢، والدارقطني في جزء أبي الطاهر، ص ١٥، ح: ٧، من طريقه، والطيالسي في المسند، ٤/ ٤٢٢، ح: ٢٨٢٨، عن شعبة، والطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٢٩٣، ح: ٧٥٣٤، من طريق حماد بن شعيب، جميعهم بمعناه عن منصور، والأعمش،

الطريق الخامس: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٩/ ١١٠، ح: ١٠٠٢٨، بمعناه من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد، عن سليمان،

جميعهم عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس مرفوعا.

وأما الموقوف: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣١٥، من طريق أحمد بن بشير، عن مسعر، عن منصور، عن سالم، عن ابن عباس موقوفا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال عدة طرق:

الطريق الأول: فيه عدة أوجه:

الوجه الأول: تفرد بقية عن بحر السقاء.

الوجه الثاني: غريب من حديث ورقاء، وقيس.

الوجه الثالث: تفرد حصين بن مخارق عن سلمة بن كهيل، ومسعر، ومُحَمَّد بن خالد.

الوجه الرابع: تفرد حصين بن مخارق عن مسعر.

الوجه الخامس: تفرد إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله.

الطريق الثاني: أشار إلى علة هذا الطريق في موضعين:

الموضع الأول: تفرد رقبة، عن الحكم بن عتيبة.

الموضع الثاني: تفرد يحيى بن معلى بن منصور، عن رقبة.

الطريق الثالث: تفرد يحيى بن معلى بن منصور، عن رقبة، عن منصور والأعمش.

الطريق الرابع: تفرد مُحَمَّد بن أبي السري، عن المعتمر، عن أبيه،

الطريق الموقوف: تفرد أحمد بن بشير، عن مسعر، عن منصور.

دراسة العلة من خلال الوجه الأول والثاني:

فيه بقية بن الوليد[١]، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[٢].

خالف جماعة من الرواة، وتفرد تارة عن بحر السقاء، وهو ضعيف[٣]، وتارة عن شعبة، وورقاء، وقيس، جميعهم عن منصور، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، بلفظ: "إذا جَامع أحدكُم فَلْيقل بِسم الله"، فلا يحتمل تفردهما.

دراسة العلة من خلال الوجه الثالث والرابع:

فيه حصين بن مخارق[٤]، قال عنه ابن حبان: لا يجوز الرواية عنه ولا الاحتجاج به إلا على سبيل الاعتبار[٥]، وقال الحاكم: منكر الحديث[٦]، وقال الدارقطني: يضع الحديث[٧]، وقال أيضا: متروك[٨].

خالف جماعة من الرواة، وتفرد تارة عن سلمة بن كهيل، ومسعر، ومُحَمَّد بن خالد. وتارة عن مسعر وحده، عن منصور، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، بلفظ: "إذا جَامع أحدكُم فَلْيقل بِسم الله"، فلا يحتمل تفرده.

دراسة العلة من خلال الوجه الخامس:

فيه إسماعيل بن عياش[٩]، قال عنه يحيى بن معين: ثقة إذا حدث عن ثقة[١٠]، وقال في موضع آخر: ليس

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٦٢، رقم: ٢٨١٨، ص ١٧٩.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٢٦.

٣- المصدر السابق، ص ١٢٠.

٤- حصين بن مخارق بن ورقاء أبو جنادة. لسان الميزان، ٢/ ٣١٩.

٥- المجروحين لابن حبان،، ٣/ ١٥٥.

٦- أبو أحمد الحاكم، الأسامي والكنى، تح: يوسق بن مُحَمَّد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، ط: ١، ١٩٩٤م، ٣/١٤٤.

٧- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان،، تح: خليل بن مُحَمَّد العربي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص ٢٩٦.

٨- الضعفاء والمتروكون للدارقطني، ٢/ ١٤٩.

٩- هو إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة وله بضع وسبعون سنة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٠٩.

١٠- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٨٠.

به بأس[١]، وقال علي بن المديني: روايته عن غير أهل الشام فيها ضعف[٢]، وقال الإمام أحمد: هو في الشاميين أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم[٣]، وقال أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين، والعراقيين[٤]، وقال أبو حاتم: لين[٥]، وقال النسائي: ضعيف[٦]، وقال العقيلي: إذا حدث عن غير أهل الشام اضطرب، وأخطأ[٧]، وقال الحاكم: اذا انفرد بحديث لم يقبل منه لسوء حفظه[٨]، وقال ابن عدي: يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة[٩]، وقال ابن حجر: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم[١٠].

خالف جماعة من الرواة، وتفرد عن عبد العزيز بن عبيد الله وهو: ضعيف[١١]، ليس من الأثبات في منصور، تفرد عن منصور، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، بلفظ: "إذا جَامع أحدكُم فَلْيقل بِسم الله"، فلا يحتمل تفردهما.

ورواه الجماعة عن جرير بن عبد الحميد وهو: ثقة[١٢]، وعن شعبة، وعن الثوري، جميعهم من الأثبات في منصور بن المعتمر[١٣]، بهذا الإسناد، وبلفظ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال باسم الله»، أو بنحو هذا اللفظ، وهو الصواب.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٩٢.

٢- انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٦١.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي، ص ١٠٤.

٤- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٤٧.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٩٢.

٦- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٦.

٧- الضعفاء الكبير للعقيلي، ١/ ٨٨.

٨- سؤالات السجزي للحاكم، ص ٢١٧.

٩- الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٤٨٨.

١٠- تقريب التهذيب، ص ١٠٩.

١١- المصدر السابق، ص ٣٥٨.

١٢- المصدر السابق، ص ١٣٩.

١٣- شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٢١.

دراسة العلة من خلال الطريق الثاني والثالث:

فيه رقبة بن مصقلة[١]، قال عنه يحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣]، والذهبي: ثقة[٤]، وقال الإمام أحمد: شيخ ثقة من الثقات[٥]، وقال أبو حاتم: صالح[٦]، وقال الدارقطني: ثقة، إلا أنه كان فيه دعابة[٧]، قال ابن حجر: ثقة مأمون وكان يمزح[٨].

تفرد تارة عن الحكم بن عتيبة، وتارة عن منصور والأعمش، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، فهو ممن يحتمل تفرده، والعلة ليست فيه إنما فيمن روى عنه.

روى عنه يحيى بن معلى بن منصور وهو: صدوق من الحادي عشر[٩]، خالف جماعة من الرواة وتفرد عن رقبة بن مصقلة بلفظ: "إذا جَامع أحدكُم فَلْيقل بِسم الله"، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن جرير بن عبد الحميد، وعن شعبة، وعن الثوري، جميعهم عن منصور بن المعتمر بهذا الإسناد، وبلفظ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال باسم الله»، أو بنحو هذا اللفظ، وهو الصواب.

دراسة العلة من خلال الطريق الرابع:

فيه مُحَمَّد بن أبي السري[١٠]، قال عنه يحيى بن معين: ثقة[١١]، وقال أبو حاتم: لين الحديث[١٢]، وقال مُحَمَّد بن وضاح: كان كثير الحفظ كثير الغلط[١٣]، وقال مسلمة بن قاسم: كان كثير الوهم وكان لا بأس به[١٤]،

١- رقبة بن مصقلة العبدي الكوفي أبو عبد الله من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين، مات سنة تسع وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢١٠.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٥٢٢.

٣- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٣٦٣.

٤- الكاشف للذهبي، ١/ ٣٩٨.

٥- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ١/ ٣٨٦.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٥٢٢.

٧- سؤالات السلمي للدارقطني، ص ١٦٨.

٨- تقريب التهذيب، ص ٢١٠.

٩- المصدر السابق، ص ٥٩٧.

١٠- هو مُحَمَّد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم العسقلاني المعروف بابن أبي السري من كبار الآخذين عن تبع الأتباع مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٠٤.

١١- سؤالات ابن الجنيد، ص ٣٩٧.

١٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ١٠٥.

١٣- تهذيب التهذيب، ٩/ ٤٢٥.

١٤- المصدر السابق.

وقال ابن حبان: كان من الحفاظ[١]، وقال ابن حجر: صدوق عارف له أوهام كثيرة[٢].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن المعتمر، عن أبيه، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، بلفظ: "إذا جَامع أحدكُم"، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن جرير، وعن شعبة، وعن الثوري، جميعهم عن منصور بهذا الإسناد، وبلفظ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله»، أو بنحو هذا اللفظ، وهو الصواب.

دراسة العلة من خلال الطريق الموقوف:

فيه أحمد بن بشير[٣]، قال عنه يحيى بن معين: ليس بحديثه بأس[٤]، وقال أبو زرعة: صدوق[٥]، وقال أبو حاتم: محله الصدق[٦]، وقال النسائي: ليس بذاك القوي[٧]، وقال أبو بكر بن أبي داود: ثقة كثير الحديث ذهب حديثه فكان لا يحدث[٨]، وقال الدارقطني: لا بأس به[٩]، وقال في موضع آخر: ضعيف يعتبر بحديثه[١٠]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[١١].

خالف الجماعة وتفرد عن مسعر، عن منصور، عن سالم، عن ابن عباس موقوفا، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس مرفوعا وهو الصواب.

رأي الباحثة:

الحديث بهذه الأسانيد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، وبالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه بقية وهو: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، تفرد تارة عن بحر السقاء، وتارة عن شعبة، وورقاء، ومسعر، فلا يحتمل تفرده.

١- الثقات لابن حبان، ٩/ ٨٨.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٠٤.

٣- أحمد بن بشير المخزومي مولى عمرو ابن حريث أبو بكر الكوفي من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٧٨.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٤٩٠.

٥- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٣٩.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٤٢.

٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١/ ٢٧٥.

٨- تهذيب التهذيب، ١/ ١٩.

٩- سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٩٩.

١٠- تهذيب التهذيب، ١/ ١٩.

١١- تقريب التهذيب، ص ٧٨.

٢- رواه حصين بن مخارق وهو: منكر الحديث، تفرد تارة عن مسعر، ومُحَمَّد بن خالد، وسلمة، وتارة عن مسعر وحده، فلا يحتمل تفرده.

٣- رواه إسماعيل بن عياش وهو: صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وتفرد عن عبد العزيز بن عبيد الله وهو: ضعيف، فلا يحتمل تفرده.

٤- جميع هؤلاء الثلاثة المذكورين آنفا خالفوا الجماعة ورووا الحديث من طرق أخرى، عن منصور، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٥- رواه يحيى بن معلى بن منصور وهو: صدوق، تفرد تارة عن بقية، عن الحكم، وتارة عن بقية، عن منصور، والأعمش، فلا يحتمل تفرده.

٦- رواه مُحَمَّد بن أبي السري وهو: صدوق له أوهام كثيرة، تفرد عن المعتمر، عن أبيه فلا يحتمل تفرده.

٧- يحيى بن معلى، ومُحَمَّد بن أبي السري، كلاهما خالفا الجماعة ورويا الحديث من طرق أخرى، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن جرير بن عبد الحميد، عن منصور بن المعتمر بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٨- جميع من ذكرتهم آنفا خالفوا الجماعة ورووا الحديث بلفظ "إذا جَامع أحدكُم فَلْيقل بِسم الله"، بينما رواه الجماعة بلفظ: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال باسم الله»، أو بنحو هذا اللفظ، وهو الصواب.

٩- فالأسانيد التي أشار إليها الدارقطني بالتفرد جميعها إما شاذ أو منكر.

- والحديث بالإسناد الأخير معلول بالاختلاف في اتصال الإسناد من حيث الرفع والوقف، ومعلول بالاختلاف بإسقاط راو من السند من عدة أوجه:

١- رواه أحمد بن بشير وهو: صدوق له أوهام، تفرد عن مسعر، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف أحمد بن بشير جماعة من الرواة، وروى الحديث عن مسعر، عن منصور، عن سالم، عن ابن عباس موقوفا، بينما رواه الجماعة عن جرير، عن منصور، عن سالم، عن كريب، عن ابن عباس مرفوعا، وهو الصواب.

٣- فيه احتمال أن أحمد بن بشير بسبب أوهامه أسقط من الإسناد كريبا، وجعل الحديث من طريق سالم، عن ابن عباس موقوفا، فلا يحتج به.

٤- حديث أحمد بن بشير شاذ لمخالفته الجماعة.

قال ابن القيسراني:

[١٩٨] ٢٧٧٠- حَدِيث: بت عِنْد خَالَتِي مَيْمُونَة فسألتها عَن غسل النَّبِي ﷺ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: لم يروه عَن سَلمَة بن كهيل غير ابْن أبي ليلى، وَتَابعه الرحيل بن مُعَاوِيَة[١].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الدارمي إذ قال: أخبرنا عبيد الله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن سلمة بن كهيل، عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: سألت ميمونة خالتي عن غسل النبي ﷺ من الجنابة، فقالت: «كَانَ يُؤْتَى بِالْإِنَاءِ، فَيُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، وَمَا أَصَابَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَسَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ يَتَحَوَّلُ فَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْمِنْدِيلِ فَيَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَنْفُضُ[٢] أَصَابِعَهُ وَلَا يَمَسُّهُ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث رواه كريب عن ابن عباس واختلف عنه من طريقين:

الطريق الأول: أخرجه الدارمي في السنن، ١/ ٥٥٥، ح: ٧٣٩، وأبو محمد عبد الحميد بن حميد الكَشّي في المنتخب، ص ٤٤٧، ح: ١٥٥٠، بمثله عن عبيد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى، والطبراني في المعجم الكبير، ٢٣/ ٤٢٤، ح: ١٠٢٧، وفي المعجم الأوسط، ٨/ ١٥٨، ح: ٨٢٦٤، بنحوه وبزيادة: "ثم وضع يده على الحائط على التراب"، و "ثم تمضمض، واستنشق"، من طريق شجاع بن الوليد، عن الرحيل بن معاوية، كلاهما عن سلمة بن كهيل، عن كريب، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه سالم بن أبي الجعد واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ١/ ٢٦١، ح: ٩٩٨، والحميدي في المسند، ١/ ٣١٩، ح: ٣١٨، عن الثوري، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ٥٩، ح: ٢٤٩، والنسائي في السنن، ١/ ٢٠٤، ح: ٤١٨، والطبراني في المعجم الكبير، ٢٣/ ٤٢٢، ح: ١٠٢٣، مختصرا من طريق سفيان، وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ٦٠، ح: ٢٥٧، من طريق عبد الواحد، وأيضا: ١/ ٦١، ح: ٢٥٩، من طريق حفص بن غياث، وأيضا في الجامع الصحيح، ١/ ٦٢، ح: ٢٦٦، وأحمد في مسنده، ٤٤/ ٤٢٧، ح: ٢٦٨٥٦، من طريق أبي عوانة، وكذلك في الجامع الصحيح، ١/ ٦٣، ح: ٢٧٤، من طريق الفضل بن موسى، وكذلك ١/ ٦٣، ح: ٢٧٦، من طريق أبي حمزة،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٧.

٢- من نفض: والنفض: ما تساقط من الورق والثمر وهو فعل بمعنى مفعول. والنفض: ما وقع من الشيء إذا نفضته. والنفض: أن تأخذ بيدك شيئا فتنفضه تزعزعه وتترته وتنفض التراب عنه. انظر: لسان العرب، ٧/ ٢٤٠.

٣- سنن الدارمي، ١/ ٥٥٥، ح ٧٣٩.

وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٢٥٤، ح: ٣١٧، والنسائي في السنن، ١/ ١٣٧، ح: ٢٥٣، وابن حبان في الصحيح، ٣/ ٤٦٣، ح: ١١٩٠، والدارقطني في السنن، ١/ ٢٠٤، ح: ٤٠٤، من طريق عيسى بن يونس، وأبو داود في السنن، ١/ ٦٤، ح: ٢٤٥، من طريق عبد الله بن داود، وإسحاق بن راهويه في المسند، ٤/ ٢١٧، ح: ٢٠٢٢، وابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٦٤، ح: ٦٨٤، وأحمد في مسنده، ٤٤/ ٤٢٠، ح: ٢٦٨٤٣، عن وكيع، والترمذي في السنن، ١/ ١٧٣، ح: ١٠٣، وابن ماجه في السنن، ١/ ١٩٠، ٥٧٣، من طريقه،

وأخرجه إسحاق بن راهويه في المسند، ٤/ ٢١٦، ح: ٢٠٢١، عن جرير، والنسائي في السنن، ١/ ٢٠٨، ح: ٤٢٨، وابن الجارود في المنتقى، ص ٣٦، ح: ١٠٠، مختصرا من طريق جرير، وإسحاق بن راهويه في المسند، ٤/ ٢٣١، ح: ٢٠٤٠، والدارمي في السنن، ١/ ٥٧٨، ح: ٧٧٤، من طريق زائدة، وأبو عوانة في المستخرج، ١/ ٢٥٠، ح: ٨٦٤، من طريق محمد بن فضيل، جميعهم عن سليمان الأعمش،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ٢٣/ ٤٢٣، ح: ١٠٢٤، من طريق القعنبي عن عيسى بن يونس،

كلاهما بنحوه عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد ابن أبي ليلي[١]، وإلى من تابعه، وهو كما قال.

قال عنه شعبة: أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة[٢]، وقال في موضع آخر: ما رأيت أحدا أسوأ حفظا من ابن أبي ليلى[٣]، وقال يحيى القطان: سيء الحفظ جدا[٤]، وقال عثمان بن سعيد، قلت ليحيى بن معين: زكريا بن أبي زائدة أحب إليك في الشعبي، أو ابن أبي ليلى؟ قال زكريا أحب إلي في كل شيء، وابن أبي ليلى ضعيف الحديث[٥]، وقال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، ضعيف[٦]، وقال العجلي: صدوق، ثقة، ثم قال صدوقًا جائز الحديث[٧]، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كان سيء الحفظ،

١- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن من كبار أتباع التابعين مات سنة ثمان وأربعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٩٣.

٢- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ١/ ١٦٢.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١/ ١٥٢.

٤- المغني في الضعفاء للذهبي، ٢/ ٦٠٣.

٥- الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ٣٩٤.

٦- انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي، ص ١٩٨.

٧- الثقات للعجلي ط الباز، ص ٤٠٧.

شغل بالقضاء فساء حفظه، لايتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به[1]، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث[2]، وقال الجوزجاني: واهي الحديث سيئ الحفظ[3]، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ يروي الشيء على التوهم ويحدث على الحسبان فكثر المناكير في روايته فاستحق الترك[4]، وقال ابن عدي: هو مع سوء حفظه يكتب حديثه[5]، وقال الذهبي: صدوق إمام سيء الحفظ وقد وثق[6]، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ جدا[7].

لم يتفرد ابن أبي ليلى، عن سلمة بن كهيل، بل تابعه الرحيل بن معاوية وهو: صدوق[8]، إلا أن المتابعة لا يحتج به لأن في إسناده[9]، موسى بن جمهور[10]، وهو مجهول الحال، تفرد عن شجاع بن الوليد عنه، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

قال الدارمي عن حديث ابن ابي ليلى إسناده ضعيف لكن الحديث متفق عليه[11].

فخالف ابن أبي ليلى، والرحيل بن معاوية، جما غفيرا من الثقات ورويا الحديث عن سلمة عن كريب، بينما هؤلاء الجماعة رووا الحديث عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس وهو الصواب.

فحديث ابن أبي ليلى، والرحيل بن معاوية من طريق سلمة بن كهيل شاذ لا يحتج به لتفرد من لا يحتمل تفرده في الإسناد، ورواية الجماعة من طريق سالم بن أبي الجعد هي الصحيحة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في ابدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- خالف ابن أبي ليلى وهو: صدوق سيء الحفظ جدا، جماعة من الثقات، وروى الحديث عن عن سلمة بن كهيل، عن كريب، عن ابن عباس، بينما هؤلاء الجماعة كلهم رووا الحديث عن سليمان الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس وهو الصواب.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ٣٢٣.

٢- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٩٢.

٣- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ١٠٩.

٤- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ٢٤٤.

٥- الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ٣٩٩.

٦- المغني في الضعفاء للذهبي، ٢/ ٦٠٣.

٧- تقريب التهذيب، ص ٤٩٣.

٨- رحيل بن معاوية بن حُديج الجعفي أخو أبي خيثمة، زهير من كبار أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص٢٠٨.

٩- المعجم الأوسط للطبراني، ٨/ ١٥٨، ح ٨٢٦٤.

١٠- هو موسى بن جمهور بنَ زريق البغدادي ثم التنيسي السمسار. تاريخ دمشق لابن عساكر، ٦٠/ ٤٠٢.

١١- سنن الدارمي، ١/ ٥٥٥، ح ٧٣٩.

٢- تابعه الرحيل بن معاوية في هذه المخالفة وهو صدوق، لكن في إسناده موسى بن جمهور وهو مجهول، تفرد عن شجاع عنه، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، وروايته أشد ضعفا من رواية مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

٣- الذين رووا الحديث عن الأعمش عن سالم هم أكثر عددا وأحسن حالا، بينما من رواه عن سلمة بن كهيل أقل عددا وأسوأ حالا.

٤- متابعة الحديث وردت من طريق فيه ضعف شديد، ولا تفيد هذه المتابعة في شيء.

قال ابن القيسراني:

[١٩٩] ٢٧٧١- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ أَتَى الْبَطْحَاء فأخرجت امْرَأَة صَبيا لَهَا من هودج... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ حَمَّاد بن عِيسَى بن الطُّفَيْل الْجُهَنِيّ، عَن الثَّوْرِيّ، عَن مُحَمَّد بن الْمُنْكَدر، عَن كريب، وَرَوَاهُ مُوسَى بن عُقْبَة، عَن كريب، وَتفرد بِهِ عبد الرَّحْمَن بن شريك، عَن أَبِيه، عَن عبيد الله بن عمر، عَن مُوسَى وَلَفظه اللَّفْظ الْمَشْهُور[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه النسائي فقال: أخبرنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا بشر بن السري، قال: حدثنا سفيان، عن مُحَمَّد بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، قال: رَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا مِنْ هَوْدَجٍ[٢]، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه كريب واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٧، ح: ٢٧٧١، من طريق حماد بن عيسى بن الطفيل، عن الثوري، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن كريب، عن ابن عباس.

الوجه الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٧، ح: ٢٧٧١، من طريق عبد الرحمن بن شريك عن أبيه عن عبيد الله بن عمر، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤١٦، ح: ١٢١٨٢، بنحوه من طريق خالد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، كلاهما عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٧.

٢- الهودج: شبه العريش، وهو ما تقعد فيه المرأة على بعير وليس به. انظر: لسان العرب، ٦/ ٣١٥.

٣- سنن النسائي، ٥/ ١٢٠، ح ٢٦٤٦.

الوجه الثالث: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٤/ ١٥، ح: ٣٦١٢، بمثله، من طريق بشر بن السري، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٧٤، ح: ١٣٣٦، بنحوه من طريق أبي أسامة، والنسائي في السنن ، ٥/ ١٢٠، ح: ٢٦٤٥، بنحوه من طريق يحيى القطان، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤١٦، ح: ١٢١٨٣، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن كثير، ويحيى بن سعيد، جميعهم عن سفيان الثوري، عن مُحَمَّد بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس.

الوجه الرابع: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٤٢٢، ح: ٢٤٤، بمعناه،

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٣٥٥، ح: ١٤٨٧٨، وأحمد في المسند، ٣/ ٣٨٤، ح: ١٨٩٨، بنحوه وبزيادة، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٢٥، ح: ٢٨٣٠، بنحوه عن سفيان بن عيينة،

وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٧٤، ح: ١٣٣٦، بنحوه وبزيادة: "لقي ركبا بالروحاء"، من طريق زهير بن حرب، وابن أبي عمر، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٤٢، ح: ١٧٣٦، بمعناه وبزيادة: "بالروحاء فلقي ركبا فسلم عليهم"، عن أحمد بن حنبل، وابن الجارود في المنتقى، ص ١١٠، ح: ٤١١، بنحوه عن ابن المقرئ، جميعهم عن سفيان بن عيينة، والنسائي في السنن، ٥/ ١٢٠، ح: ٢٦٤٧، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤١٤، ح: ١٢١٧٦، بنحوه من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، عن سفيان الثوري، وأحمد في المسند، ٤/ ٧١، ح: ٢١٨٧، بنحوه عن حجين بن المثنى، ويونس عن عبد العزيز بن أبي سلمة، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٧٢، ح: ٢٦١٠، بنحوه من طريق عبد الله العمري، عن مُحَمَّد بن عقبة، جميعهم عن إبراهيم بن عقبة[1]، عن كريب، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٥١، ح: ١١٠١٦، وأبو مُحَمَّد عبد الحميد الكشي في المنتخب، ص ٢١٠، ح: ٦١٩، بنحوه من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق، عن طاوس، عن ابن عباس.

أما حديث مُحَمَّد بن المنكدر إنما هو عن جابر، وليس عن كريب عن ابن عباس.

فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في النفقة على العيال، ٢/ ٨٤٨، ح: ٦٤٤، بنحوه بذكر: "الهودج"، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٨/ ٢٩٥، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٦٣، ح: ١٢٥٧، بنحوه من طريق إسماعيل بن مسلم،

وأخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ٢٥٥، ح: ٩٢٤، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩٧١، ح: ٢٩١٠، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ٢٥٤، ح: ٩٧٠٩، وابن أبي الدنيا في النفقة على العيال، ٢/ ٨٤٥، ح: ٦٤١، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن سوقة،

١- قال أبو عبد الرحمن النسائي: إبراهيم، ومُحَمَّد وموسى بنو عقبة ثقات كلهم، وأكثرهم حديثا موسى بن عقبة وهم من أهل المدينة. السنن الكبرى للنسائي، ٤/ ١٦.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٣١، ٧٥٩، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ، ص ٢٢٤، بمعناه من طريق يوسف بن مُحَمَّد بن المنكدر، جميعهم عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال وجهين:

الوجه الأول: تفرد حماد بن عيسى، عن الثوري.

الوجه الثاني: تفرد عبد الرحمن بن شريك، عن أبيه.

دراسة العلة من خلال الوجه الأول:

فيه حماد بن إسماعيل بن الطفيل[١]، قال عنه يحيى بن معين: شيخ صالح[٢]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[٣]، وقال أبو داود: ضعيف، روى أحاديث مناكير[٤]، وقال ابن حجر: ضعيف[٥].

خالف جماعة من الثقات الأثبات، وروى الحديث عن الثوري، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن كريب، عن ابن عباس، وزاد فيه: "الهودج"، وتفرد به فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بمخالفته.

بينما رواه الثقات كيحيى اللقطان، وحماد بن أسامة، وبشر بن السري، وغيرهم، عن مُحَمَّد بن عقبة، بهذا الإسناد دون تلك الزيادة، وهو الصواب.

فحديث حماد بن إسماعيل منكر لمخالفته جماعة من الثقات.

دراسة العلة من خلال الوجه الثاني:

فيه عبد الرحمن بن شريك[٦]، قال عنه أبو حاتم: واهي الحديث[٧]، وقال ابن حبان: ربما أخطأ[٨]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[٩].

١- حماد بن عيسى بن عبيدة بن الطفيل الجهني الواسطي نزيل البصرة من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين غرق بالجحفة سنة ثمان ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٧٨.

٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٧/ ٢٨٢.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ١٤٥.

٤- انظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٢٣٨.

٥- تقريب التهذيب، ص ١٧٨.

٦- عبد الرحمن بن شريك بن عبد الله النخعي الكوفي من كبار الآخذين عن تبع الأتباع ولم يلق التابعين، مات سنة سبع وعشرين ومائتين انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٤٢.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٢٤٤.

٨- الثقات لابن حبان، ٨/ ٣٧٥.

٩- تقريب التهذيب، ص ٣٤٢.

تفرد عن أبيه، فلا يحتمل تفرده، وأبوه شريك: صدوق يخطئ[1]، خالف جماعة من الثقات وروى الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، وزاد فيه "الهودج".

بينما رواه الثقات كيحيى اللقطان، وحماد بن أسامة، وبشر بن السري، وغيرهم، عن محمد بن عقبة، بهذا الإسناد دون تلك الزيادة، وهو الصواب.

فحديث عبد الرحمن بن شريك شاذ لمخالفة أبيه جماعة من الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذين الإسنادين معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث الادراج فيه من عدة أوجه:

١- رواه حماد بن إسماعيل وهو: ضعيف، تفرد عن الثوري، فلا يحتمل تفرده.

٢- حماد بن إسماعيل خالف جماعة من الثقات الأثبات وروى الحديث بزيادة: "الهودج"، عن الثوري عن ابن المنكدر، عن كريب، عن ابن عباس، بينما رواه الثقات دون تلك الزيادة، عن محمد بن عقبة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- حديث حماد بن إسماعيل منكر لمخالفته جماعة من الثقات.

٤- رواه عبد الرحمن بن شريك وهو: صدوق يخطئ، تفرد عن أبيه فلا يحتمل تفرده.

٥- رواه شريك وهو: صدوق يخطئ، تفرد عن عبيد الله بن عمر، فلا يحتمل تفرده أيضا.

٦- خالف شريك جماعة من الثقات وروى الحديث من طريق موسى بن عقبة، بينما رواه الثقات الأثبات من طريق محمد بن عقبة، وهو الصواب.

٧- من روى الحديث عن محمد بن عقبة هم أكثر عددا وأحسن حالا، بينما من رواه من طريق موسى بن عقبة أقل عددا وأسوأ حالا.

٨- حديث شريك شاذ فيه وهم فلا يحتج به لمخالفته الثقات.

١- تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

مجاهد[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٠٠] ٢٧٩٢- حَدِيث: كل من عِنْد رَبنَا، فَالله أعلم مَا ينْسَخ[2] وَمَا لم ينْسَخ.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ نعيم بن يحيى السعيدي، عَن الشّعبِيّ، عَن أبي عَمْرو بن الْعَلَاء، عَنهُ[3].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبري فقال: حدثنا سفيان بن وكيع قال، حدثنا أبي، عن سفيان، عن جابر، عن مجاهد، عن ابن عباس في قوله: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾[4]، قال: يعني مَا نُسخ منه وما لم يُنسخ[5].

تخريج الحديث:

ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢٣، ح: ٢٧٩٢، من طريق الشعبي، عن أبي عمرو بن العلاء، والطبري في جامع البيان، ٦/ ٢٠٩، ح: ٦٦٤٣، بمثله، وابن أبي حاتم في تفسيره، ٢/ ٦٠٠، ح: ٣٢١٤، وابن المنذر في تفسيره، ١/ ١٣٤، ح: ٢٦٤، بنحوه، من طريق الثوري، كلاهما عن جابر، عن مجاهد، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد نعيم بن يحيى السعيدي[6]، وهو كما قال.

لم يوثقه أحد غير الدارقطني فقال: ثقة[7]، وترجم له البخاري[8]، وابن أبي حاتم[9]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال الهيثمي: لم أعرفه[11].

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٣، رقم: ٢٧٨٠، ص ٦٧.

٢- في نسخة جابر السريع ورد لفظ "ما نسخ" وليس ما ينسخ. انظر: أطراف الغرائب، تح: جابر، ١/٥٠٢.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢٣.

٤- سورة آل عمران، الآية: ٧.

٥- مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ٦/ ٢٠٩، ح ٦٦٤٣.

٦- هو نعيم بن يحيى السعيدى من ولد سعيد بن العاص. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٤٦٢.

٧- علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ٤/ ١٨٨.

٨- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٨/ ٩٩.

٩- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٤٦٢.

١٠- الثقات لابن حبان، ٧/ ٥٣٧.

١١- مجمع الزوائد للهيثمي، ٧/ ٣٧.

خالف وكيع بن الجراح، وروى الحديث بألفاظ مختلفة، وتفرد به عن الشعبي، عن أبي عمرو بن العلاء، عن مجاهد عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

بينما وكيع بن الجراح وهو: ثقة حافظ[1]، رواه بلفظ: "مَا نُسخ منه وما لم يُنسخ"، عن سفيان الثوري، عن جابر الجعفي، عن مجاهد، عن ابن عباس، وهو الصواب، إلا أنه معلول أيضا لأن في إسناد جابر الجعفي وهو: ضعيف رافضي[2].

فحديث نعيم بن يحيى السعيدي شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه نعيم بن يحيى وهو: ثقة، تفرد عن الشعبي وليس من الأثبات فيه فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف نعيم بن يحيى السعيدي وكيع بن الجراح، وروى الحديث بألفاظ مختلفة، عن الشعبي، عن أبي عمرو بن العلاء، عن مجاهد، عن ابن عباس، بينما وكيع بن الجراح وهو: ثقة حافظ، رواه بلفظ: "مَا نُسخ منه وما لم يُنسخ"، عن سفيان الثوري، عن جابر الجعفي، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث ضعيف من كلا الطرقين فالأول: بسبب المخالفة، والثاني بسبب الضعف.

قال ابن القيسراني:

[٢٠١] ٢٨٠٣- حَدِيث: إن من خير النَّاس أَو من أفضل النَّاس... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عبد الغفور بن عبد الْعَزِيز، عَن لَيْث عَنهُ[3].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، عن مجاهد عن ابن عباس، انما وجدت غيره عند الطبراني فقال: حدثنا أحمد بن رشدين، ثنا أحمد بن صالح، ثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أن بكيرا حدثه، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ

١- تقريب التهذيب، ص ٥٨١.

٢- المصدر السابق، ص ١٣٧.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢٦.

رَجُلٌ مُمْسِكٌ بِعِنَانِ فَرَسِهِ[1] فِي سَبِيلِ اللهِ، أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَتْلُوهُ؟ مُعْتَزِلٌ فِي غَنَمِهِ يُؤَدِّي حَقَّ اللهِ فِيهَا، وَأُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ؟ رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللهِ وَلَا يُعْطِي بِهِ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من وجهين:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ح: ٢٨٠٦، من طريق عبد الغفور، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ٢/ ٢٠٠، ح: ٢٤٣٤، بنحوه. والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٤/ ١٥٨، ح: ٥٥٤٢، بنحوه وبزيادة من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج، عن أبيه، وأخرجه الترمذي في السنن، ٤/ ١٨٢، ح: ١٦٥٢، وابن حبان في الصحيح، ٢/ ٣٦٨، ح: ٦٠٥، وابن أبي عاصم في الجهاد، ٢/ ٤٢٩، ح: ١٥٢ بنحوه من طريق بكير بن عبد الله،

وأخرجه النسائي في السنن، ٥/ ٨٣، ح: ٢٥٦٩، وابن أبي عاصم في الجهاد، ٢/ ٤٣٢، ح: ١٥٣، بنحوه. وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٢٠٤، ح: ١٩٣٣١، وأحمد في المسند، ٤/ ٢٣، ح: ٢١١٦، وابن حبان في الصحيح، ٢/ ٣٦٧، ح: ٦٠٤، والدارمي في السنن، ٣/ ١٥٤٨، ح: ٢٤٤٠، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٣١٥، ح: ١٠٧٦٧، بنحوه وبزيادة، من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي ذؤيب، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٤/ ١٥٦، ح: ٥٥٣٩، بنحوه وبزيادة، من طريق سعيد بن خالد، جميعهم عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الغفور بن عبد العزيز[3]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء[4]، وقال البخاري: تركوه منكر الحديث[5]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[6]، وقال النسائي: متروك الحديث[7]، وقال ابن حبان: كان يخطئ ويتهم[8]، وقال أيضا:

١- عِنان الفرس: حبله. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٧/ ٤٢٩٤.

٢- المعجم الكبير للطبراني، ١٠/ ٣١٥، ح ١٠٧٦٨.

٣- عبد الغفور بن عبد العزيز أبو الصباح الواسطي. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٥٥.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٥٥.

٥- الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ٢١.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٥٥.

٧- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ٢/ ١١٢.

٨- الثقات لابن حبان، ٥/ ١٢٦.

كان ممن يضع الحديث على الثقات على كعب وغيره لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا على جهة التعجب[١]، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه ورواياته بين، وهو منكر الحديث[٢]، وقال الدارقطني: منكر الحديث[٣].

تفرد عن الليث بن أبي سليم، فلا يحتمل تفرده، وفي إسناده الليث بن أبي سليم وهو: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك[٤]، خالف الجماعة وتفرد عن مجاهد، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده. بينما رواه الجماعة منهم: بكير بن عبد الله[٥]، وإسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب[٦]، وهما ثقتان، وسعيد بن خالد وهو: صدوق[٧]، جميعهم عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس وهو الصواب.

فحديث الليث بن أبي سليم شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه عبد الغفور وهو: منكر الحديث، تفرد عن الليث، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف ليث بن أبي سليم، جماعة من الثقات، وروى الحديث عن مجاهد، عن ابن عباس، بينما هؤلاء الجماعة رووا عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- من روى الحديث عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، هم أكثر عددا وأحسن حالا، بينما من رواه عن مجاهد، عن ابن عباس حديثه شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

١- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ١٤٨.

٢- الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ٢٢.

٣- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ٢/ ١١٢.

٤- تقريب التهذيب، ص ٤٦٤.

٥- المصدر السابق، ص ١٢٨.

٦- المصدر السابق، ص ١٠٨.

٧- المصدر السابق، ص ٢٣٤.

يوسف بن مهران[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٠٢] ٢٨٢٤- حَدِيث: أَنه سُئِلَ عَن أَوْلَاد المسرمين[2] ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث مُحَمَّد بن عَليّ السّلمِيّ، عَن عَليّ بن زيد بن جدعَان عَنهُ، تفرد بِهِ عَمْرو بن قيس عَنهُ[3].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٣، ح: ٢٨٢٤، من طريق عمرو بن قيس، عن مُحَمَّد بن علي السلمي، عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: اختلف فيه على سعيد بن جبير من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٢٥١، ح: ٣١٦٥، بمثله عن غندر، والبخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ١٢٢، ح: ٦٥٩٧، بنحوه ولم يذكر: "الله إذ خلقهم"، من طريقه، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٠، ح: ١٣٨٣، بنحوه من طريق ابن المبارك، وأحمد في المسند، ٥/ ٣٦٤، ح: ٣٣٦٧، بنحوه عن ابن مهدي، والنسائي في السنن، ٤/ ٥٨، ح: ١٩٥١، من طريقه، جميعهم عن شعبة،

وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ٢٠٤٩، ح: ٢٦٦٠، من طريق يحيى بن يحيى، وأحمد في المسند، ٥/ ١٦١، ح: ٣٠٣٤، عن عفان، وأبو داود في السنن، ٤/ ٢٢٩، ح: ٤٧١١، عن مسدد، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٥٢، ح: ١٢٤٤٨، من طريق خالد بن خداش، والآجري في الشريعة، ٢/ ٨٢٢، ح: ٤٠٤، من طريق مُحَمَّد بن عبد الملك، جميعهم بنحوه عن أبي عوانة،

وأخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٣٤٣، ح: ١٨٤٥، وأبو يعلى في المسند، ٤/ ٣٦٢، ح: ٢٤٧٩، والنسائي في السنن، ٤/ ٥٩، ح: ١٩٥٢، بنحوه بلفظ: "ذراري المشركين"، عن مجاهد، جميعهم عن هشيم،

١- سبقت ترجمته في الحديث ٢٥، رقم: ٢٨٢٣، ص ٩٥.

٢- لفظ: مسرمين، صوابه: "مشركين". اطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٠٦.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٣.

٤- مسند أحمد، ٥/ ٢٥١، ح ٣١٦٥.

ثلاثتهم عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

الوجه الثاني: أخرجه الآجري في الشريعة، ٢/ ٨٢٠، ح: ٤٠١، بنحوه وبزيادة: "الذين لم يبلغوا الحلم يعني العقل"، من طريق أبي عوانة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث مُحَمَّد بن علي السلمي.

الموضع الثاني: تفرد عمرو بن قيس.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه مُحَمَّد بن علي[١]، وهو: مجهول خالف جماعة من الثقات، وتفرد عن علي بن زيد وهو: ضعيف[٢]، تفرد عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفردهما، ولا يحتج بحديث مُحَمَّد بن علي.

بينما الجماعة كشعبة، وهشيم، وأبو عوانة، رووا عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهو: الصواب.

فحديث مُحَمَّد بن علي منكر لمخالفته الثقات.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه عمرو بن قيس[٣]، قال عنه يحيى بن معين: لا شيء[٤]، وقال أبو حاتم: ثقة[٥]، وقال ابن حبان: يروي عن الكوفيين[٦]، وقال ابن عدي: لا أعرف له كثير حديث[٧].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن مُحَمَّد بن علي السلمي، فلا يحتمل تفرده، بينما الجماعة كعبد الله بن مبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، ومُحَمَّد بن جعفر الغندر، رووا عن شعبة، عن أبي بشر عن سعيد، عن ابن عباس، وهو الصواب.

فحديث عمرو بن قيس شاذ لمخالفته جماعة من الثقات.

١- هو: اخو الحسين بن علي الجعفي، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٢٧.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٠١.

٣- هو عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو، الكوفي. التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٦/ ٣٦٤.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٢٥٥.

٥- المصدر السابق.

٦- الثقات لابن حبان، ٧/ ٢٢٠.

٧- الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٢٤٧.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالمخالفة في ابدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه علي بن زيد وهو: ضعيف، تفرد عن يوسف بن مهران، فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه مُحَمَّد بن علي السلمي وهو: مجهول، تفرد عن علي بن زيد فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٣- خالف مُحَمَّد بن علي جماعة من الثقات، وروى الحديث عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، بينما الثقات رووا عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وهو الصواب.

٤- عمرو بن قيس لم يوثقه أحد غير أبي حاتم، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث من طريق يوسف بن مهران، بينما رواه الجماعة من طريق سعيد بن جبير وهو الصواب.

٥- حديث مُحَمَّد بن علي السلمي منكر، وحديث عمرو بن قيس شاذ، لمخالفتهما الثقات.

باب من اشتهر بالكنى

أبو البختري[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٠٣] ٢٨٣١- حَدِيث: أَهْلَلْنَا هِلَال رَمَضَان وَنحن بِذَات عرق... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث مسعر، عَن عَمْرو بن مرّة عَنهُ. وَتفرد بِهِ عَبَّاس بن غَالب، عَن وَكِيع، وَلم يروه غير مُحَمَّد بن عَبدك الْقَزاز[٢].

سند الحديث:

لم أجد هذا السند وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الدارقطني فقال: حدثنا ابن صاعد، ثنا بندار مُحَمَّد بن بشار، ثنا مُحَمَّد بن جعفر، ثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سمعت أبا البختري، قال: "أَهْلَلْنَا هِلَالَ رَمَضَانَ وَنَحْنُ بِذَاتِ عِرْقٍ[٣]، فَأَرْسَلْنَا رَجُلًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَسَأَلَهُ"، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَمَدَّهُ لَكُمْ لِرُؤْيَتِهِ،فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»[٤].

١- سعيد بن فيروز أبو البَختري بن أبي عمران الطائي مولاهم، وقد ينسب إلى جده، الكوفي ثقة ثبت فيه تشيع قليل، كثير الإرسال من الطبقة الوسطى من التابعين مات دون المائة سنة ثلاث وثمانين. انظر: تقريب التهذيب، ص٢٤٠.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٧.

٣- ذات عرق: منزل معروف من منازل الحاج، يحرم أهلُ العراق بالحج منه، سمي بذلك؛ لأن فيه عرقًا، وهو الجبل الصغير، وقيل: العرق من الأرض: سبخةٌ تُنبتُ الطرفاء. المطلع على ألفاظ المقنع، ص ٢٠٣.

٤- سنن الدارقطني، ٣/ ١٢٧، ح ٢٢١٠.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه شعبة واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الدارقطني في السنن، ٣/ ١٢٧، ح: ٢٢١٠، بمثله، وابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ٢٠٥، ح: ١٩١٥، من طريق بندار مُحَمَّد بن بشار، وأحمد في المسند، ٥/ ١٥٣، ح: ٣٠٢١، وابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٢٨٤، ح: ٩٠٢٨، وعنه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٦٦، ح: ١٠٨٨، جميعهم بنحوه عن مُحَمَّد بن جعفر،

الوجه الثاني: اخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٤٦١، ح: ٣٥١٥، بنحوه عن روح،

الوجه الثالث: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٤١، ح: ٢٨٤٤، بنحوه من طريق أبي داود،

الوجه الرابع: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٣٥، ح: ١٢٦، بنحوه من طريق علي،

الوجه الخامس: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٧٧، ح: ٢٧٣٦، بنحوه من طريق حجاج،

الوجه السادس: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٣٨٧، ح: ٣٧٦٦، بنحوه من طريق إبراهيم بن مرزوق، ووهب بن جرير، وأيضا في شرح معاني الآثار، ١/ ٤٣٦، ح: ٢٥٣٤، بنحوه من طريق وهب،

الوجه السابع: أخرجه الدارقطني في السنن، ٣/ ١٠٩، ح: ٢١٧٢، بنحوه وبزيادة: "عدة شعبان ثلاثين"، من طريق آدم بن أبي إياس،

جميعهم عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٢٨٤، ح: ٩٠١٩، عن أبي الأحوص، والترمذي في السنن، ٣/ ٦٣، ح: ٦٨٨، والنسائي في السنن، ٤/ ١٣٦، ح: ٢١٣٠. من طريقه، وأحمد في المسند، ٣/ ٤٤٥، ح: ١٩٨٥، والنسائي في السنن، ٤/ ١٣٦، ح: ٢١٢٩، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٣٨٨، ح: ٣٧٦٧، من طريق حاتم بن أبي صغيرة، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٩٨، ح: ٢٣٢٧، من طريق زائدة، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٣٩٥، ح: ٢٧٩٣، من طريق أبي عوانة، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٢٨٦، ح: ١١٧٥٥، من طريق الوليد بن أبي ثور، والدارقطني في السنن، ٣/ ١٠٠، ح: ٢١٥٢، من طريق حازم بن إبراهيم، جميعهم بلفظ: «لا تصوموا قبل رمضان، صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن حالت دونه غيابة فكملوا ثلاثين»، أو بنحو هذا اللفظ، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه النسائي في السنن، ٤/ ١٣٥، ح: ٢١٢٤، بلفظ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، من طريق حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه النسائي في السنن، ٤/ ١٣٥، ح: ٢١٢٥، بلفظ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»، من طريق عمرو بن دينار، عن مُحَمَّد بن حنين، عن ابن عباس.

الطريق الخامس: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٢٨٧، ح: ٣، بلفظ «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» عن ثور بن زيد الديلي، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: غريب من حديث مسعر.

الموضع الثاني: تفرد عباس بن غالب.

الموضع الثالث: تفرد مُحَمَّد بن عبدك القزاز.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه مسعر وهو ثقة ثبت[١]، تابعه شعبة ولم يتفرد، وإذا تفرد فهو ممن يحتمل تفرده ويحتج بحديثه، وروى الحديث عن عمرو بن مرة وهو: ثقة أيضا[٢]، فالعلة ليست فيه إنما فيمن دونه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه عباس بن غالب[٣]، قال عنه أبو طالب: كان أحمد بن حنبل يعظم شأنه[٤]، وقال أبو زرعة: شيخ ثقة لا بأس به[٥]، وقال الدارقطني: ثقة[٦].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن وكيع، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة ومنهم: غندر وهو من أثبت الناس في شعبة، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عباس بن غالب شاذ لمخالفته الجماعة.

١- تقريب التهذيب، ص ٥٢٨.

٢- المصدر السابق، ص ٤٢٦.

٣- مات ببغداد في صفر سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. تاريخ بغداد ت بشار، ١٤/ ١٨.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٢١٧.

٥- المصدر السابق.

٦- تاريخ بغداد ت بشار، ١٤/ ١٨.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه مُحَمَّد بن عبدك[1]، قال عنه الخطيب البغدادي[2]، والذهبي: ثقة[3]، فروى الحديث عن عباس بن غالب، عن وكيع، عن مسعر، عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد، فيحتمل تفرده والعلة ليست فيه، إنما فيمن فوقه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في ابدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد عباس بن غالب، وهو ثقة، إلا أنه خالف الجماعة في تفرده، فلا يحتمل تفرده.

٢- عباس بن غالب، خالف جماعة من الثقات وروى الحديث عن وكيع، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، بينما رواه الجماعة عن شعبة عن عمرو بن مرة، وهو الصواب.

٣- من روى الحديث عن شعبة، عن عمرو بن مرة، هم أكثر عددا وأحسن حالا، فيستحيل أن يجتمع كلهم على الخطأ، بينما من رواه من طريق مسعر تفردوا، ويخشى أن يكونوا قد أخطأوا فيه وغيروا السند.

أبو العالية[4] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٠٤] ٢٨٤٦- حَدِيث: أَنه سُئِلَ عَن كسب الْحجام... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ سَالم بن نوح، عَن عَوْف الْأَعرَابِي عَنهُ[5].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، من طريق أبي العالية، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه مُحَمَّد بن عبد الرحمن المخلص فقال: حدثنا ابن منيع: حدثنا قطن: حدثنا جعفر: حدثنا هشام، عن مُحَمَّد بن سيرين، عن ابن عباس أنَّه سُئلَ عن كسبِ الحجامِ، فقالَ: "احتجمَ رسولُ اللهِ ﷺ وآجَرَهُ، ولو كانَ به بأسٌ ما صنَعَه رسولُ اللهِ ﷺ"[6].

١- مات في شوال سنة ست وسبعين ومائتين. تاريخ الإسلام ت بشار، ٦/ ٦١٤.

٢- تاريخ بغداد ت بشار، ٣/ ٦٦٧.

٣- تاريخ الإسلام ت بشار، ٦/ ٦١٤.

٤- سبقت ترجمته في الحديث ٢٨، رقم: ٢٨٤٤، ص ١٠٢.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٣.

٦- المخلصيات لمحمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص، ٣/ ٤٣٤، ح ٢٨٥٧.

تخريج الحديث:

أخرجه مُحَمَّد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات، ٣/ ٤٣٤، ح: ٢٨٥٧، بمثله من طريق هشام، وابن عبد البر في الاستذكار، ٨/ ٥١٩، بنحوه من طريق أيوب،

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٣٥٥، ح: ٢٠٩٨٨، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٩٠، ح: ١٢٨٥٢، من طريق يزيد بن إبراهيم، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات، ٢/ ٢٥، من طريق هشام القردوسي، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٩٠، من طريق أبي بكر الهذلي، ثلاثتهم بنحوه ولم يذكروا: "أنه سئل عن كسب الحجام"،

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٨٩، ح: ١٢٨٤٧، بمعناه ولم يذكر: "أنه سئل عن كسب الحجام"، من طريق أبي هلال، جميعهم عن مُحَمَّد بن سيرين، عن ابن عباس.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣١٩، ح: ١١٨٦٩، بنحوه ولم يذكر: "أنه سئل عن كسب الحجام" من طريق أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد سالم بن نوح[١]، وهو كما قال.

فهو: صدوق له أوهام[٢]، تفرد عن عوف الأعرابي، عن أبي العالية، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج به، وفي إسناده عوف الأعرابي وهو: ثقة[٣]، خالف الجماعة وروى الحديث عن أبي العالية، بينما رواه الجماعة عن مُحَمَّد بن سيرين، عن ابن عباس، وهو الصواب.

فحديث مُحَمَّد بن سيرين، عن ابن عباس اختلف فيه:

فرواه أيوب وهشام بنحوه، ورواه يزيد بن إبراهيم، وهشام القردوسي، وأبو هلال وغيرهم، بنحوه ولم يذكروا: "أنه سئل عن كسب الحجام".

فعند الاختلاف في حديث ابن سيرين الصواب مع أيوب، قال علي بن المديني: ليس أحد أثبت في ابن سيرين من أيوب وابن عون إذا اتفقا، وإذا اختلفا فأيوب أثبت، وهشام أثبت من خالد الحذاء في ابن سيرين، وكلهم ثبت[٤].

فحديث أيوب وهشام، عن ابن سيرين، عن ابن عباس أصح من حديث غيره.

وأما حديث سالم بن نوح، شاذ لمخالفة شيخه عوف الأعرابي الجماعة.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٩٦، رقم: ٢٧٥٥، ص ٥٩٧.

٢- تقريب التهذيب، ص ٢٢٧.

٣- المصدر السابق، ص ٤٣٣.

٤- شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٨٨.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- خالف عوف الأعرابي الجماعة وروى الحديث عن أبي العالية، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن ابن سيرين، عن ابن عباس وهو الصواب.

٢- رواه سالم بن نوح وهو: صدوق له أوهام، ففيه احتمال أنه وهم فغير الإسناد.

٣- حديث عوف الأعرابي شاذ لمخالفته الجماعة.

أبو يزيد المدني[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٠٥] ٢٨٥١- حَدِيث: بَينا يُصَلِّي إِذْ جَاءَت شَاة تمر بَين يَدَيْهِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْهَيْثَم بن جميل، عَن حَمَّاد بن زيد، عَن أَيُّوب عَنهُ[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم النيسابوري فقال: حدثنا مُحَمَّد بن إسماعيل، قال: ثنا عفان، قال: ثنا جرير بن حازم، عن الزبير بن خريت، ويعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي إِذْ جَاءَتْ شَاةٌ تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَسَاعَاهَا حَتَّى أَلْزَقَ بَطْنَهَا بِالْحَائِطِ»[٣].

تخريج الحديث:

ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٤، من طريق الهيثم بن جميل، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي يزيد المدني، عن ابن عباس.

وأخرجه أبو بكر النيسابوري في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ٥/ ٩٩، ح: ٢٤٦٠، بمثله من طريق عفان، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣٣٨، ح: ١١٩٣٧، ولم يذكر: "الزبير بن الخريت"، في سند الحديث، وضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، ١١/ ٣٨٧، ح: ٤٠٥، بنحوه من

١- أبو يزيد المدني نزيل البصرة مقبول من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين وجل روايتهم عن كبار التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٨٤. قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن اسمه فقال: لا اعلم له اسما. وسألت ابى عنه فقال: شيخ سئل مالك عنه فقال: لا أعرفه. قال سألت أبي عنه فقال: يكتب حديثه، فقلت: ما اسمه؟ فقال: لا يسمى. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ٤٥٩.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٤.

٣- أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تح: أبو حماد صغير أحمد بن مُحَمَّد حنيف، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٥/ ٩٩، ح ٢٤٦٠.

طريق عمرو بن حكام، وابن خزيمة في الصحيح، ٢/ ٢٠، ح: ٨٢٧، من طريق الهيثم بن جميل، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ١/ ٣٨٥، ح: ٩٣٤، من طريق موسى بن إسماعيل، كلاهما بنحوه بلفظ: "ألزق بطنه بالقبلة"، جميعهم عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخريت، ويعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد الهيثم بن جميل[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة من أصحاب الحديث وكأنه ترك فتغير[٢]، خالف الجماعة وتفرد عن حماد بن زيد، عن أيوب السختياني، عن أبي يزيد المدني، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده لأنه قد تغير، وفي إسناده أبو يزيد المدني وهو: مقبول، لا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة منهم: الهيثم نفسه بلفظ: "ألزق بطنه بالقبلة"، وغيره بلفظ: "ألزق بطنها بالحائط"، جميعهم عن جرير بن حازم، عن الزبير بن الخريت، ويعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، إلا أن الحديث مداره على جرير بن حازم[٣]، وهو: ثقة له أوهام إذا حدث من حفظه[٤].

تفرد عن الزبير ويعلي، فلا يحتمل تفرده، لأن فيه احتمال أنه روى الحديث من حفظه، فرواه تارة بلفظ: "بالحائط": وتارة بلفظ: "بالقبلة"، فأخطأ فيه، لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه[٥]، وله أوهام إذا حدث من حفظه، فالحديث من طريقه معلول إلا أنه أحسن حالا من حديث الهيثم بن جميل.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه الهيثم من جميل وهو: ثقة تغير، وخالف الجماعة وغير الإسناد، فرواه عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي يزيد، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة منهم الهيثم نفسه عن جرير بن حازم، عن الزبير ويعلي، عن عكرمة عن ابن عباس.

٢- الحديث في إسناده أبو يزيد المدني وهو: مقبول، فلا يحتج بحديثه.

٣- حديث عكرمة مداره على جرير بن حازم وهو ثقة له أوهام إذا حدث من حفظه، فتفرد عن الزبير بن الخريت ويعلي بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١١١، رقم: ٢٨٦٥، ص٣١٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٧٧.

٣- مرت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٩، رقم: ٢٨٣٦، ص ٤٠٨.

٤- تقريب التهذيب، ص ١٣٨.

٥- الثقات لابن حبان، ٦ / ١٤٤.

٤- فيه احتمال أن جرير بن حازم روى الحديث بلفظين مختلفين من حفظه فأخطأ فيه، والحديث من طريقه معلول، إلا أنه أحسن حالا من حديث أبو يزيد المدني.

أم عثمان[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٠٦] ٢٨٥٤- حَدِيث: لَيْسَ على النِّسَاء حلق... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو بكر بن عَيَّاش، عَن يَعْقُوب بن عَطاء، عَن صَفِيَّة بنت شيبَة عَنْهَا[٢].

سند الحديث:

قال الدارقطني: حدثنا أبو مُحَمَّد بن صاعد، نا إبراهيم بن يوسف الصيرفي، نا أبو بكر بن عياش، عن يعقوب بن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن أم عثمان، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على صفية بنت شيبة من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الدارقطني في السنن، ٣/ ٣٢١، ح: ٢٦٦٧، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن المخَلِّص في المخلصيات، ٣/ ٤١٥، ح: ٢٨٢٣، من طريق إبراهيم بن يوسف الصيرفي، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٥٠، ح: ١٣٠١٨، وأبو نعيم الأصبهاني في كتاب من اسمه شعبة، ص ٦٥، ح: ٢٨، من طريق مسلم بن سلام، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ١٦٩، ح: ٩٤٠٦، من طريق أبي نعيم، جميعهم بمثله عن أبي بكر بن عياش، عن يعقوب بن عطاء،

الوجه الثاني: أخرجه أبو داود في السنن، ٢/ ٢٠٣، ح: ١٩٨٥، والدارمي في السنن، ٢/ ١٢١٢، ح: ١٩٤٦، والدارقطني في السنن، ٣/ ٣٢٠، ح: ٢٦٦٦، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ١٦٩، ح: ٩٤٠٤، بمثله من طريق هشام بن يوسف، عن ابن جريج، عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة،

الوجه الثالث: أخرجه أبو داود في السنن، ٢/ ٢٠٣، ح: ١٩٨٤، بمثله من طريق مُحَمَّد بن بكر، عن ابن جريج، ثلاثتهم عن صفية بنت شيبة بن عثمان، عن أم عثمان بنت أبي سفيان، عن ابن عباس.

١- أم عثمان بنت سفيان أو أبي سفيان وهي أم ولد شيبة ابن عثمان لها صحبة. تقريب التهذيب، ص ٧٥٧.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٥.

٣- سنن الدارقطني، ٣/ ٣٢١، ح ٢٦٦٧.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي بكر بن عياش[1]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: رجل صدوق ولكنه ليس بمستقيم الحديث[2]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة وربما غلط[3]، قال العجلي[4]، وأبو داود: ثقة[5]، وقال ابن أبي حاتم: قلت لأبي: أبو بكر بن عياش وعبد الله ابن بشر الرقي؟ قال: أبو بكر أوثق منه وأحفظ[6]، وقال ابن حبان: كان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر سنه ساء حفظه فكان يهم إذا روى، والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر فلو كثر خطاءه حتى كان الغالب على صوابه لا يستحق مجانبة رواياته، فأما عند الوهم يهم أو الخطأ يخطئ لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه[7]، وقال ابن حجر: ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح[8].

خالف ابن جريجا، وتفرد عن يعقوب بن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن ابن عثمان، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده، لأن فيه احتمال أنه بسبب تغير حفظه غير السند.

بينما ابن جريج وهو: ثقة فقيه فاضل إلا أنه يدلس ويرسل[9]، لكنه صرح بالتحديث في هذا الحديث، رواه عن عبد الحميد بن جبير، عن صفية بنت شيبة، بهذا الإسناد، وهو الصواب.

ورواه مُحَمَّد بن بكر، وهو: صدوق يخطئ، تفرد عن ابن جريج، عن صفية بهذا الإسناد، فلا يحتمل تفرده.

فحديث أبي بكر بن عياش شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في ابدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه.

١- رواه أبو بكر بن عياش وهو: ثقة ساء حفظه لما كبر، وعليه مدار الحديث، تفرد عن يعقوب بن عطاء، فلا يحتمل تفرده، لأن فيه احتمال أنه قام بإبدال الإسناد بسبب كبر سنه وتغير حفظه.

١- هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحناط، من كبار أتباع التابعين مات سنة أربع وتسعين ومائة وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين وقد قارب المائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٢٤.

٢- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٦٩.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٤٨٠.

٤- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٣٨٨.

٥- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ١٥١.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ٣٥٠.

٧- الثقات لابن حبان، ٧/ ٦٦٩.

٨- تقريب التهذيب، ص ٦٢٤.

٩- المصدر السابق، ص ٣٦٣.

٢- أبو بكر بن عياش خالف ابن جريجا، وروى الحديث عن يعقوب بن عطاء، عن صفية بنت شيبة، عن أم عثمان، عن ابن عباس. بينما رواه ابن جريج وهو: ثقة فاضل، عن عبد الحميد بن جبير، عن صفية بنت شيبة، بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٣- حديث يعقوب بن عطاء، وابن جريج عن صفية معلول، لمخالفة من لا يقبل مخالفته فيه، وأما حديث عبد الحميد عن صفية هو الأصح.

مسند عبد الله بن عمر ﷺ

بكر بن عبد الله[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٠٧] ٢٨٦٤- حَدِيث: كَانَ تَلْبِيَة رَسُول الله ﷺ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث شيبَة بن الْمسَاوِر، عَن بكر عَنهُ، وغريب من حَدِيث أبي هَاشم عَنهُ، وَرَوَاهُ سُلَيْمَان التَّيْمِيّ، عَن بكر، وَتفرد بِهِ مُحَمَّد بن عبد الله الْأَنْصَارِيّ، عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل فقال: حدثنا هشيم، أخبرنا حميد، عن بكر بن عبد الله، عن ابن عمر، قال: كانت تلبية رسول الله ﷺ: «لَبَّيْكَ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ»، وَزَادَ فِيهَا ابْنُ عُمَرَ: «لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه بكر بن عبد الله واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب من طريق أبي هاشم، عن شيبة بن المساور،

الوجه الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب من طريق أبي مُحَمَّد بن عبد الله، عن سليمان،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٤، ح: ٤٤٥٧، بمثله عن هشيم، عن حميد،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٦٦، ح: ٥٠٢٤، من طريق سعيد، عن قتادة،

الوجه الخامس: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٤٧٠، ح: ٣٢٦٤، عن علي، عن المبارك،

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٠، رقم: ٢٨٦٣، ص ١٠٧.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٨.

٣- مسند أحمد، ٨/ ٢٤، ح ٤٤٥٧.

الوجه السادس: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ٥٧، ح: ٥٦٩٢، عن عبد الواحد بن غياث، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ١٤٤، ح: ٢٧٤٤، من طريق سعيد بن أبي الربيع السمان، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ٦/ ١٧٤، من طريق صالح بن مالك، ثلاثتهم بنحوه عن صالح المري،

الوجه السابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٢٨٨، ح: ٢٠٠٥، من طريق هشام بن حسان، عن عائشة بنت عرار،

الوجه الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٣٠، ح: ٤٣٤٧، من طريق حماد بن سلمة، عن أيوب، وهشام بن حسان، وعبيد الله، وحبيب بن الشهيد،

جميعهم بنحوه عن بكر، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٣٣١، ح: ٢٨، بنحوه،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣٨، ح: ١٥٤٩، عن عبد الله بن يوسف، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٤١، ح: ١١٨٤، عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٦٢، ح: ١٨١٢، عن القعنبي، والنسائي في السنن، ٥/ ١٦٠، ح: ٢٧٤٩، عن قتيبة بن سعيد، جميعهم عن مالك،

الوجه الثالث: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥٣٦، ح: ٦٧٥، عن سفيان، والترمذي في السنن، ٣/ ١٧٨، ح: ٨٢٥، وابن خزيمة في الصحيح، ٤/ ١٧١، ح: ٢٦٢١، وابن الجارود في المنتقى، ص ١١٤، ح: ٤٣٣، من طريق إسماعيل بن علية، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ١/ ٣٠٧، من طريق حماد بن زيد، ثلاثتهم عن أيوب السختياني،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٦، ح: ٤٩٩٧، عن أبي معاوية، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩٧٤، ح: ٢٩١٨، والدارقطني في السنن، ٣/ ٢٣٢، ح: ٢٤٤٩، من طريق أبي معاوية، وأبو أسامة، وعبد الله بن نمير، والطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ١٩٠، ح: ٥٠٤٠، من طريق المفضل بن صدقة، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٣١، ح: ٣٧٢٠، عن إسحاق بن يوسف، جميعهم عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٣٧، ح: ٤٨٢١، عن روح، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٣٢، ح: ٣٧٢٢، من طريق مكي بن إبراهيم، كلاهما عن ابن جريج،

الوجه السادس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٢٠٣، ح: ٣٤٦٢، عن عبدة بن سليمان، عن يحيى بن سعيد،

الوجه السابع: أخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ١٧٩، ح: ٨٢٦، عن قتيبة، عن الليث،

الوجه الثامن: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٧٣، ح: ١٩٤٧، عن ابن أبي ذئب،

الوجه التاسع: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١٦٠، ح: ٢٧٤٨، من طريق شعبة، عن زيد، وأبو بكر ابني مُحَمَّد بن زيد،

الوجه العاشر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ١٩٠، ح: ٥٠٣٨، من طريق المفضل بن صدقة، عن ابن أبي ليلى،

الوجه الحادي عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٣٠، ح: ٤٣٤٧، من طريق حماد بن سلمة عن أيوب، وهشام بن حسان، وعبيد الله بن عمر، وحبيب بن الشهيد،

الوجه الثاني عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٢٠٦، ح: ٣٩٨٩، من طريق القاسم بن الحكم العرني، عن هشام بن سعد،

الوجه الثالث عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، ١/ ١٥٤، من طريق عبد الله بن مُحَمَّد، عن أبيه،

الوجه الرابع عشر: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٨/ ١٩٦، بمثله من طريق خلاد، عن عبد العزيز بن أبي رواد،

جميعهم بنحوه عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه سالم بن عبد الله واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٦٢، ح: ٥٩١٥، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٤٢، ح: ١١٨٤، والنسائي في السنن الكبرى، ٤/ ٥٣، ح: ٣٧١٣، من طريق يونس بن يزيد، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٩٧، ح: ٤٨٩٥، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٣٢، ح: ٣٧٢٥، من طريق معمر، كلاهما عن ابن شهاب الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٤٢، ح: ١١٨٤، من طريق حاتم بن إسماعيل، عن موسى بن عقبة،

كلاهما بنحوه عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر

الطريق الرابع: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١٦٠، ح: ٢٧٥٠، بمثله من طريق هشيم، عن أبي بشر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة حديث بكر بن عبد الله من وجهين:

الوجه الأول: أشار إلى علته في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث شيبة بن المساور.

الموضع الثاني: غريب من حديث أبو هاشم.

الوجه الثاني: أشار إلى علته في موضعين أيضا:

الموضع الأول: غريب من حديث سليمان التيمي.

الموضع الثاني: تفرد به مُحَمَّد بن عبد الله.

دراسة العلة من خلال الوجه الأول:

الموضع الأول: فيه شيبة بن المساور وهو: مجهول، روى عن بكر بن عبد الله فلا يحتج بحديثه.

الموضع الثاني: فيه أبو هاشم[١]، قال عنه البخاري: منكر الحديث[٢]، وقال الترمذي: مجهول[٣]، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم[٤]، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[٥]، وقال ابن حجر: متروك[٦].

فهو منكر الحديث تفرد عن شيبة بن المساور، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

فالحديث بهذا الإسناد مردود لا يحتج به.

دراسة العلة من خلال الوجه الثاني:

الموضع الأول: فيه سليمان بن طرخان[٧]، قال عنه شعبة: لم أر أحدا أصدق من سليمان[٨]، وقال سفيان الثوري: حفاظ البصريين ثلاثة، سليمان التيمي، وعاصم الأحول، وداود بن أبي هند[٩]، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث[١٠]، وقال علي بن المديني: ثبت[١١]، وقال العجلي[١٢]، والنسائي[١٣]، وابن حجر: ثقة[١٤]، وقال ابن حبان: كان من عباد أهل البصرة وصالحيهم ثقة وإتقانا وحفظا وسنة[١٥].

١- هو هلال بن عبد الله الباهلي، أبو هاشم البصري من كبار أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٧٥.

٢- الكامل في ضعفاء الرجال، ٨/ ٤٢٧.

٣- سنن الترمذي ت شاكر، ٣/ ١٦٧.

٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٣٠/ ٣٤٣.

٥- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ٣٤٨.

٦- تقريب التهذيب، ص ٥٧٥.

٧- سليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري نزل في التيم فنسب إليهم من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، وهو ابن سبع وتسعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٥٢.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ١٢٤.

٩- المصدر السابق.

١٠- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٧/ ١٨٨.

١١- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١١٠.

١٢- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٤٣٠.

١٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٢/ ٨.

١٤- تقريب التهذيب، ص ٢٥٢.

١٥- الثقات لابن حبان، ٤/ ٣٠٠.

فهو مجمع على ثقته، فيحتمل تفرده ويحتج بحديثه، ويُحتمل أن العلة ليست فيه، إنما فيمن روى عنه.

الموضع الثاني: فيه مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري[١]، قال عنه العقيلي[٢]، وابن حبان: منكر الحديث، وزاد ابن حبان فقال: يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال[٣]، وقال مُحَمَّد بن طاهر المقدسي: كذاب[٤].

فهو منكر الحديث، تفرد عن سليمان التيمي، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

ورواه جماعة عن بكر بن عبد الله منهم:

حميد بن أبي حميد وهو: ثقة مدلس[٥]، من المرتبة الثالثة من المدلسين روى الحديث بالعنعنة فلا يحتج بحديثه إلا إذا صرح فيه بالسماع[٦].

ورواه قتادة، وتفرد عنه غندر وهو: ثقة فيه غفلة[٧]، فلا يحتمل تفرده.

ورواه المبارك بن فضالة وهو: صدوق يدلس ويسوي[٨]، روى الحديث بالعنعنة فلا يحتج بعنعنته.

ورواه صالح المري وهو: ضعيف[٩]، وعليه مدار الحديث، فلا يحتج بحديثه.

وروته عائشة بنت عرارة وهي: مجهولة، لم يرد فيها جرحا ولا تعديلا، فلا يحتج بحديثها.

فالحديث من طريق بكر بن عبد الله، عن ابن عمر معلول من جميع الأوجه، لأنهم خالفوا جماعة من الرواة الذين رووا الحديث عن نافع عن ابن عمر. ومنهم مالك بن أنس وهو: رأس المتقنين وكبير المتثبتين[١٠]، وحديثه عن نافع، عن ابن عمر، يعتبر أصح الأسانيد.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه شيبة بن المساور وهو: مجهول، تفرد عن بكر بن عبد الله، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- هو مُحَمَّد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري منأهل البصرة. المجروحين لابن حبان،. ٢/ ٢٦٦.

٢- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ٩٦.

٣- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ٢٦٦.

٤- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ٣/ ٧٩.

٥- تقريب التهذيب، ص ١٨١.

٦- طبقات المدلسين لابن حجر، ص ٣٨.

٧- تقريب التهذيب، ص ٤٧٢.

٨- المصدر السابق، ص ٥١٩.

٩- المصدر السابق، ص ٢٧١.

١٠- المصدر السابق، ص ٥١٦.

٢- رواه أبو هاشم هلال بن عبد الله وهو: منكر الحديث، تفرد عن شيبة بن المساور، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٣- رواه مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري وهو: منكر الحديث، تفرد عن سليمان التيمي، عن بكر بن عبد الله، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

٤- الحديث من طريق بكر بن عبد الله معلول من جميع الأوجه، لأنهم خالفوا جما غفيرا من الرواة ومنهم: الإمام مالك رأس المتقنين، وغيره الذين رووا الحديث عن نافع عن ابن عمر، وهو الصواب.

جَبَلة بن سُحَيم[١] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٠٨] ٢٨٧١- حَدِيث: من جر مِنْكُم ثِيَابه خُيَلَاء... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو حَمْزَة السكرِي، عَن رَقَبَة عَنهُ[٢].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني إذ قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا مُحَمَّد بن علي بن حمزة المروزي، ثنا مُحَمَّد بن سلام، ثنا عيسى بن موسى، عن أبي حمزة، عن رقبة بن مصقلة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ جَرَّ ثِيَابَهُ مَخِيْلَةً[٣]، لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه جبلة بن سحيم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ص: ١٢٧، ح: ١٣٧٩٣، بمثله من طريق عيسى بن موسى، عن أبي حمزة السكري، عن رقبة،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٩٤، ح: ٦١٥٠، بنحوه، ومن طريقه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٩٤، من طريق يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، عن أبية،

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٤٥، رقم: ٢٨٧٢، ص ٤٢٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٠.

٣- من الخُيلاء والخِيلاء وهو: الكبر والعجب. يقال: اختال فهو مختال. وفيه خيلاء ومخيلة: أي كبر. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٩٣.

٤- المعجم الكبير للطبراني، جـ ١٣، ١٤، ص ١٢٧، ح ١٣٧٩٣.

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٧٥، ح: ٥٠٣٨، عن بهز، ومحمد بن جعفر، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٤٤٢، ح: ٩٦٤٤، من طريق يحيى، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٢٦٠، ح: ٥٤٤٣، من طريق أبي الوليد، والحوضي، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٨، ح: ٨٥٩١، من طريق يزيد بن هارون، جميعهم بنحوه عن شعبة،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٩٧، ح: ١٧٠٠، من طريق الأشجعي، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ١٢٤، لم يذكر: "يوم القيامة"، من طريق الفريابي، كلاهما بنحوه عن سفيان الثوري،

الوجه الخامس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٥، ح: ٢٤٨٠٧، عن علي بن مسهر، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٩، ح: ٨٥٩٣، من طريق أسباط بن محمد، كلاهما بنحوه عن الشيباني، جميعهم عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه سالم بن عبد الله واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد بن حنبل في السنة، ٢/ ٤٩٥، ح: ١١٣٩، بنحوه ولم يذكر: "يوم القيامة، عن أبي الأشعث، عن المعتمر، عن أبيه عن قتادة،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٨، ح: ٢٤٨٤٠، وهناد بن السري في الزهد، ٤٣٢/٢،

وأخرجه أبو داود في السنن، ٤/ ٦٠، ح: ٤٠٩٤، عن هناد بن السري، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٨، ح: ٥٣٣٤، عن محمد بن رافع، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٨٤، ح: ٣٥٧٦، عن ابن أبي شيبة، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣١١، ح: ١٣٢٠٩، من طريق علي بن المديني، والبيهقي في شعب الإيمان، ٨/ ٢١٩، ح: ٥٧٢٣، من طريق أحمد بن عبد الحميد الحارثي، جميعهم بنحوه وبزيادة: «الإسبال في الإزار، والقميص، والعمامة»، عن حسين بن علي الجعفي، عن عبد العزيز بن أبي رواد،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٩٥، ح: ٥٢٤٨، عن وكيع، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٥٢، ح: ٢٠٨٥، من طريق عبد الله بن نمير، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٥، ح: ٨٥٧٢، من طريق عبد الله بن وهب، ثلاثتهم بنحوه عن حنظلة بن أبي سفيان،

الوجه الرابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٦، ح: ٨٥٨٢، بنحوه ولم يذكر: "يوم القيامة"، من طريق عثمان بن عمر، عن قدامة بن موسى بن عمر،

الوجه الخامس: أخرجه إسماعيل بن جعفر الزرقي في أحاديث علي بن حجر، ص ٥١٢، ح: ٤٥٢، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ٦، ح: ٣٦٦٥، من طريق عبد الله، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٩، ح: ١٣١٧٤، من طريق زهير، جميعهم بنحوه مطولا وبزيادة: «إنك لست تصنع ذلك خيلاء»، عن موسى بن عقبة،

الوجه السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٠٦، ح: ١٣١٩٥، ومحمد بن هارون الروياني في المسند، ٢/ ٤٠٧، ح: ١٤٠٨، بلفظ: «لا ينظر الله إلى الأشيمط الزاني، ولا العايل المزهو، ولا الذي يجر إزاره خيلاء»، من طريق سعيد بن عفير، عن ابن لهيعة، عن الوليد بن أبي الوليد،

جميعهم عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر.

الطريق الثالث: رواه ابن عمر واختلف عنه:

الوجه الأول: خرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩١٤، ح: ٩،

أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٦٧، ح: ٥١٨٨، من طريق الثوري، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٩٤، ح: ٥٦٨١، من طريق إسماعيل بن جعفر، ثلاثتهم بنحوه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٤/ ٢٢٣، ح: ١٧٣٠، من طريق معن، وقتيبة، عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، عن ابن عمر.

الوجه الثالث: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ١٩٠، ولم يذكر: "يوم القيامة" من طريق عمرو بن حكام، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، ومحارب، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩١٤، ح: ١١، بنحوه، ومن طريقه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٤١، ح: ٥٧٨٣، عن إسماعيل، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٥١، ح: ٢٠٨٥، عن يحيى بن يحيى، كلاهما بنحوه ولم يذكرا: "يوم القيامة"، عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٥، ح: ٢٤٨٠٨، عن أبي أسامة، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٨١، ح: ٣٥٦٩، من طريق أبي أسامة، وعبد الله بن نمير، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٦، ح: ٥٣٢٧، من طريق بشر، جميعهم بنحوه عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٧٢، ح: ٤٤٨٩، بنحوه عن إسماعيل، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٣٠، ح: ١٤٧٧، بنحوه وبزيادة: "في الدنيا"، من طريق رباح بن عمرو القيسي،

وأخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١١/ ٨٢، ح: ١٩٩٨٤، ومن طريقه الترمذي في السنن، ٤/ ٢٢٣، ح: ١٧٣١، بنحوه وبزيادة: قول أم سلمة فقالت: فكيف يصنعن النساء بذيولهن؟ قال: «يرخين شبرا»... الخ، جميعهم عن أيوب السختياني،

الوجه الرابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٥، ح: ٨٥٧٤، بنحوه من طريق ابن وهب، عن الليث بن سعد، وأسامة بن زيد الليثي،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣٦٦، ح: ٦٦٣٣، بلفظ: «من سحب ثيابه لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، من طريق موسى بن عيسى القرشي، عن عطاء الخراساني،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في الأوسط، ٣/ ٢١٦، ح: ٢٩٥٩، من طريق جابر بن يحيى، عن ليث، وابن الأعرابي في المعجم، ٣/ ١٠١٦، ح: ٢١٧٧، من طريق يحيى بن المهلب، عن عبيد الله، كلاهما بنحوه عن مجاهد عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١١/ ٨١، ح: ١٩٩٨٠، ومن طريقه أحمد في المسند، ١٠/ ٤١٣، ح: ٦٣٤٠، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٦، ح: ٥٦٤٤، عن زهير، عن ابن عيينة، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٩٠، ح: ٤٨٨٤، مطولا، عن عبد الرزاق، عن داود بن قيس، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "يوم القيامة"، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٥٧، ح: ٥٠١٤، عن مُحَمَّد بن جعفر، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٦، ح: ٥٣٢٨، من طريق خالد، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٩، ح: ٨٥٩٨، ولم يذكر: "يوم القيامة، من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود، جميعهم بنحوه عن شعبة، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ١٣١، ح: ٤١٢، بلفظ: «لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطرا»، من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن نعيم المجمر، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي حمزة السكري[1]، وهو كما قال.

فهو: ثقة فاضل[2]، خالف جماعة من الثقات وتفرد عن رقبة بن مصقلة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، وفي إسناده عيسى بن موسى غُنجار وهو: صدوق ربما أخطأ وربما دلس مكثر من التحديث عن المتروكين[3]، تفرد عن أبي حمزة السكري فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه لعدم تصريحه بالسماع، وهو ليس ممن يحتمل عنعنته.

بينما رواه الجماعة منهم: مُحَمَّد بن جعفر الغندر، ويحيى القطان، وغيرهما، عن شعبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث أبي حمزة السكري شاذ لمخالفته الثقات.

ورواه يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية وهو: صدوق له أفراد[4]، وتفرد عن أبيه، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، وحديثه شاذ أيضا لمخالفته الجماعة.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٢، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٤.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥١٠.

٣- المصدر السابق، ص ٤٤١.

٤- المصدر السابق، ص ٥٩٣.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه أبو حمزة السكري وهو: ثقة، إلا أنه خالف جماعة من الثقات كغندر، ويحيى القطان، وغيرهما، فروى الحديث عن رقبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، بينما هؤلاء الثقات رووه عن شعبة، عن جبلة، عن ابن عمر وهو الصواب.

٢- رواه عيسى بن موسى غُنجار وهو: صدوق ربما أخطأ ودلس، تفرد عن أبي حمزة السكري فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه لأنه رواه بالعنعنة.

٣- حديث أبو حمزة السكري يعتبر شاذ لمخالفته الثقات، ولتفرد من لا يحتمل تفرده فيه.

قال ابن القيسراني:

[٢٠٩] ٢٨٧٥- حَدِيث: نهى رَسُول الله ﷺ عَن الحنتمة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو حَمْزَة السكرِي، عَن رَقَبَة عَنهُ[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام مسلم فقال: حدثنا مُحَمَّد بن المثنى، حدثنا مُحَمَّد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن جبلة، قال: سمعت ابن عمر، يحدث، قال: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْحَنْتَمَةِ»، فَقُلْتُ: مَا الْحَنْتَمَةُ؟ قَالَ: «الْجَرَّةُ[٢]»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه جبلة بن سحيم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥١، من طريق أبي حمزة، عن رقبة بن مصقلة،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٥٦، ح: ٥٠١٣، بمثله عن مُحَمَّد بن جعفر، وبهز، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٣، ح: ١٩٩٧، بمثله من طريق مُحَمَّد بن جعفر، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٢٧، ح: ٤٨٠٩، بنحوه عن يزيد بن هارون، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٠٣، ح: ٥٦١٧، بنحوه من طريق

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥١.

٢- الجرة، هو الإناء المعروف من الفخار، وأراد بالنهي عن الجرار المدهونة، لأنها أسرع في الشدة والتخمير. النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٢٦٠.

٣- صحيح مسلم، ٣/ ١٥٨٣، ح ١٩٩٧.

أمية، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١١٧، ح: ٨٠٣١، بنحوه من طريق أبي داود الطيالسي، وعفان، جميعهم عن شعبة،

كلاهما عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٣٢٩، ح: ٣٣٠٠، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٠، ح: ١٩٩٧، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣٣٠، ح: ٣٦٩٠، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٠٨، ح: ٥٦٤٣، بلفظ: «نهى عن الدباء، والحنتم، والمزفت، والنقير»، من طريق مروان بن معاوية، عن منصور بن حيان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ٧١، ح: ٢٣٧٨٦، عن وكيع، وأحمد في المسند، ٩/ ٥٧، ح: ٥٠١٥، عن مُحَمَّد بن جعفر، والحجاج، ومسلم في صحيحه، ٣/ ١٥٨٢، ح: ١٩٩٧، عن مُحَمَّد بن المثنى، وابن بشار، عن مُحَمَّد بن جعفر، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٠٦، ح: ٥٦٣٤، عن سويد بن نصر، عن عبد الله، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ٢٢٥، ح: ٦٥١٠، عن ابن مرزوق، عن وهب، جميعهم بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ عن الحنتم والدباء والمزفت»،

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٢٠، ح: ٨٠٤٨، بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ، عن الحنتم، والدباء، والنقير، والمزفت»، عن يونس بن حبيب، عن أبي داود الطيالسي.

وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ٣٨، ح: ٥٦٧١، بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ، عن الدباء والحنتم» عن أبي خيثمة، عن وكيع،

جميعهم عن شعبة، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٢٤، ح: ٨٠٧٥، بلفظ: «نهى عن الدباء، والحنتم»، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٤، ح: ٤٩٩٥، مطولا عن يزيد بن هارون، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٣، ح: ١٩٩٧، من طريقه، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٠٦، ح: ٥٦٣٢، مختصرا من طريق شعبة، كلاهما عن عبد الخالق بن سلمة الشيباني، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٦٦، ح: ١٢٦٥، بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن ينتبذ في الدباء والحنتم والنقير والمزفت» من طريق عبيد، عن قرة بن خالد، عن معروف بن بشير، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٤٧، ح: ٢٠٥١، والترمذي في السنن، ٤/ ٢٩٤، ١٨٦٨، من طريقه، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٣، ح: ١٩٩٧، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٠٨، ح: ٥٦٤٥، من طريق بهز بن أسد، والطحاوي في شرح

معاني الآثار، ٤/ ٢٢٥، ح: ٦٥١١، من طريق روح بن عبادة، جميعهم بنحوه مطولا، عن شعبة بن الحجاج، عن عمرو بن مرة، عن زاذان، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي حمزة السكري[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة فاضل[٢]، خالف جماعة من الثقات كمحمد بن جعفر، وبهز بن أسد، ويزيد بن هارون، وعفان، وغيرهم، وتفرد عن رقبة بن مصقلة، عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن شعبة، عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر وهو الصواب.

وحديث أبي حمزة السكري شاذ لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من وجهين:

١- رواه أبو حمزة السكري وهو: ثقة، إلا أنه خالف جماعة من الثقات، فروى الحديث عن رقبة، عن جبلة، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن شعبة، عن جبلة، عن ابن عمر وهو الصواب.

٢- لم يرو أحد هذا الحديث عن رقبة، غير أبي حمزة، فحديثه يعتبر شاذ لمخالفته الجماعة.

سعيد بن جبير[٣] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢١٠] ٢٩٠٧- حَدِيث: الْيَد الْعليا... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ صَالح بن بَيَان قَاضِي سيراف، عَن أبي حنيفَة عَن حَمَّاد عَنهُ[٤].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه سند هو ما أخرجه الإمام مالك فقال: حدثني نافع، عن عبد الله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر: وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»، «وَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ»[٥].

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٢، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٤.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥١٠.

٣- سبقت ترجمته في الحديث ٣٨، رقم: ٢٩١٣، ص ١٢٢.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٩.

٥- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، موطأ مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م، ٢/ ٩٩٨، ح ٨.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٩، من طريق صالح بن بيان، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩٩٨، ح: ٨، بمثله،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١١٢، ح: ١٤٢٩، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٢٢، ح: ١٦٤٨، عن عبد الله بن مسلمة، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧١٧، ح: ١٠٣٣، والنسائي في السنن، ٥/ ٦١، ح: ٢٥٣٣، عن قتيبة بن سعيد، كلاهما بنحوه عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٤٨، ح: ٥٣٤٤، من طريق عبد الله بن المبارك، وابن حبان في الصحيح، ٨/ ١٥١، ح: ٣٣٦٤، من طريق فضيل بن سليمان، كلاهما بنحوه عن موسى بن عقبة،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١١٢، ح: ١٤٢٩، والدارمي في السنن، ٢/ ١٠٢٨، ح: ١٦٩٢، بنحوه من طريق حماد بن زيد، عن أيوب،

ثلاثتهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه ابن حبان في الصحيح، ٨/ ١٤٨، ح ٣٣٦١، من طريق عبد العزيز بن مسلم، وأبو عبد الله محمد بن سلامة في مسند الشهاب القضاعي، ٢/ ٢٢٢، ح: ١٢٣٠، من طريق سليمان، كلاهما مختصرا عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٢٨، ح: ٦٠٣٩، مختصرا من طريق إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه سعيد بن عمرو، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد صالح بن بيان وهو كما قال.

قَالَ عنه ابْن الْقطَّان: لَا يعرف[1]، وقال العقيلي: الغالب على حديثه الوهم، ويحدث بالمناكير عن من لا يحتمل[2]، وقال الدارقطني: متروك[3]، قال ابن الجوزي: كان يروي المناكير عن الثقات[4]، وقال ابن عدي:

١- ذيل ميزان الاعتدال، ص ١٢٤.

٢- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢/ ٢٠٠.

٣- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ٢/ ٤٧.

٤- المصدر السابق.

لا أعرف له إلا الشيء اليسير[1]، قال الخطيب البغدادي: كان ضعيفا يروي المناكير عن الشيوخ الثقات[2]، وقال المستغفري: كان يروي العجائب وينفرد بالمناكير[3].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر وهو الصواب.

فحديث صالح بن بيان منكر لمخالفته الثقات، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه صالح بن بيان وهو متروك، تفرد عن أبي حنيفة فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف صالح بن بيان جماعة من الثقات وروى الحديث عن أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر وهو الصواب.

٣- حديث صالح بن بيان منكر لمخالفته الثقات.

قال ابن القيسراني:

[٢١١] ٢٩١٤- حَدِيث: أَن رجلا سَأَلَهُ عَن صَلَاة رَسُول الله ﷺ الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو حنيفَة، عَن حَمَّاد عَنهُ[4].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند أبي حنيفة إذ قال: عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ يَوْمَ دَخَلَهَا، فَقَالَ: "صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرِنِي الْمَكَانَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، قَالَ: فَبَعَثَ مَعَهُ ابْنَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ تَحْتَ الأُسْطُوَانَةِ[5] بِحِيَالِ الْجِذْعَةِ[6]"[7].

١- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ١٠٣.

٢- تاريخ بغداد ت بشار، ١٠/ ٤٢١.

٣- تراجم رجال الدارقطني في سننه، ص ٢٥٤.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦١.

٥- الأسطوانة: السارية، وأسطوان البيت معروف، وأساطين مسطنة، لسان العرب، ١٣/ ٢٠٨. وقيل: العمود. المعجم الوسيط، ١/ ١٧.

٦- الجذع: ساق النخلة ونحوها، جمعه أجذاع وجذوع. المعجم الوسيط، ١/ ١١٣. بِحِيَالِ الْجِذْعَةِ المراد منه: قُبالة ساق النخلة.

٧- أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي، تح: عبد الرحمن حسن محمود، الآداب، مصر، بترقيم الشاملة آليا، ح ١٠٤.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه أبو حنيفة في المسند رواية الحصكفي، ح ١٠٤، بمثله عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه مجاهد واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٣٩/ ٣٣٣، ح: ٢٣٩٠٧، عن ابن نمير، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧، عن أبي نعيم، والنسائي في السنن الكبرى، ٤/ ١١٣، ح: ٣٨٧٧، من طريقه، كلاهما بلفظ: "فصلى ركعتين في وجه الكعبة"، عن سيف بن سليمان،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٣٩/ ٣٣٢، ح: ٢٣٩٠٥، عن مروان بن شجاع، والطبراني في المعجم الكبير، ١/ ٣٤٣، ح: ١٠٣٠، من طريق الأوزاعي، كلاهما بلفظ: "ركع ركعتين"، وبزيادة: "جعل الأسطوانة عن يمينه...الخ"، عن خصيف،

كلاهما عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع، ١/ ١٠١، ح: ٤٦٨، مطولا بذكر: "أسامة، وعثمان بن طلحة"، من طريق حماد بن زيد، والحميدي في المسند، ١/ ٢٣٦، ح: ١٤٩، مختصرا بذكر: "صلاة النبي وموضعه"، عن سفيان، وابن حبان في الصحيح، ٥/ ٥٩٨، ح: ٢٢٢٠، من طريقه، كلاهما عن أيوب،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٦٠، ح: ٥١٧٦، عن يحيى، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، من طريق يحيى القطان، وأبو أسامة، وعبدة، جميعهم مطولا بذكر أسامة، وعثمان بن طلحة، عن عبيد الله،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٣٩/ ٣٢٧، ح: ٢٣٨٩٤، عن عبد الرحمن، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢١٣، ح: ٢٠٢٣، عن القعنبي، كلاهما بذكر: "أسامة، وعثمان بن طلحة"، وبزيادة: «ترك عمودين عن يمينه، وعمودا عن يساره...الخ» عن مالك،

الوجه الرابع: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ١٠١٨، ح: ٣٠٦٣، بذكر: "عثمان بن شيبة"، ولم يذكر: "أسامة"، من طريق الأوزاعي، عن حسان بن عطية،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١/ ٣٤٦، ح: ١٠٤٤، مختصرا، من طريق عبد الواحد بن زياد، عن ابن عون،

جميعهم بذكر: "صلاة النبي وموضعه"، ولم يذكروا: "كم صلى"، عن نافع عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ٢١٤، ح: ٨٧٤، عن قتيبة، وابن خزيمة في الصحيح، ٤/ ٣٣٠، ح: ٣٠٠٨، عن يحيى بن حبيب الحارثي، وأحمد بن عبدة، والطبراني في المعجم الكبير، ١/ ٣٤٣، ح: ١٠٣٣، من طريق مسدد، جميعهم بلفظ: «أن النبي ﷺ صلى في جوف الكعبة»، عن حماد بن زيد، وأخرجه أحمد في المسند، ٣٩/ ٣٣٣، ح: ٢٣٩٠٦، بلفظ: «أن النبي ﷺ صلى فيه ركعتين» عن عبد الرزاق، وابن بكر، عن ابن جريج، كلاهما عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٤٩، ح: ١٥٩٨، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، بذكر أسامة، وعثمان بن طلحة، وصلاة النبي وموضعه، ولم يذكروا: "كم صلى"، من طريق الليث، عن ابن شهاب، عن سالم عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٣٩/ ٣٢٩، ح: ٢٣٨٩٩، عن وكيع، ومحمد بن بكر، والنسائي في السنن الكبرى، ٤/ ١١٣، ح: ٣٨٧٦، من طريق يحيى القطان، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٢٦٠، من طريق وكيع بن الجراح، جميعهم بذكر: صلاة النبي وموضعه، عن السائب بن عمر،

وأخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ٣٩٣، ح: ١٧٤٨، بلفظ: "صلى ركعتين بين الأسطوانتين"، من طريق زهير، عن أبي الزبير، كلاهما عن ابن أبي مليكة، عن ابن عمر.

وفي جميع الأحاديث السائل ابن عمر، والمجيب عليه بلال.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي حنيفة[١]، وهو كمال قال، فهو ثقة إلا في روايته عن حماد[٢].

خالف أبو نعيم الفضل بن دكين، وتفرد بلفظ: "أربع ركعات"، والسائل فيه رجل، عن حماد بن أبي سليمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، فحديثه عن حماد خاصة لا يحتج به وهو الحال في هذا الحديث.

بينما أبو نعيم وهو ثقة ثبت[٣]، رواه بلفظ: "ركعتين"، والسائل فيه ابن عمر نفسه، عن سيف بن سليمان وهو ثقة ثبت[٤]، عن مجاهد عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث أبي حنيفة شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٠٩، رقم: ٢٧٨١، ص ٢٩٤.

٢- انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٤٥٠.

٣- تقريب التهذيب، ص ٤٤٦.

٤- المصدر السابق، ص ٢٦٢.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، من عدة أوجه:

١- رواه أبو حنيفة وهو: ثقة، إلا في روايته عن حماد ففيه كلام، تفرد عنه فلا يحتمل تفرده.

٢- أبو حنيفة خالف أبا نعيم الفضل بن دكين، وروى الحديث بلفظ: "أربع ركعات"، عن حماد بن أبي سليمان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، بينما الفضل بن دكين وهو ثقة ثبت، رواه بلفظ: "ركعتين"، عن سيف بن سليمان، عن مجاهد، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث أبي حنيفة شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

سالم[١] بن عبد الله عن أبيه
الزهري مُحَمَّد بن مسلم[٢] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢١٢] ٢٩٢٣- حَدِيث: أَن رَسُول الله ﷺ رأى رجلا يعظ أَخَاهُ فِي الْحَيَاء... الْحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث ابْن سِنَان، عَن الزُّهْرِيّ، تفرد بِهِ الْخَلِيل بن مرّة عَنهُ، وَلم يروه عَنهُ غير ابْنه الْحسن بن الْخَلِيل. وَرَوَاهُ صَفْوَان بن سليم، عَن الزُّهْرِيّ، وَتفرد بِهِ إِسْحَاق بن إِبْرَاهِيم بن سعيد عَنهُ. وَرَوَاهُ عبيد الله الْعمريّ، عَن الزُّهْرِيّ، وَتفرد بِهِ مغيث بن بديل، عَن خَارِجَة عَنهُ، وَرُوِيَ عَن زُهَيْر بن مُحَمَّد، عَن عبيد الله بِنَحْوِهِ[٣].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدت الأخير منه فقط عن ابن المقرئ إذ قال: حدثني مُحَمَّد بن جعفر غندر العراقي، حدثني أبو الحسن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم السرخسي، حدثني أبي، ثنا المغيث بن بديل، عن خارجة بن مصعب، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: مر رسول الله ﷺ بِرَجُلٍ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ: «دَعْهُ، فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ»[٤].

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٣.

٤- أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، المعجم، تح: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص ١٢٨، ح ٣٤١.

تخريج الحديث:

الحديث رواه الزهري، واختلف عنه؛ من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٣، من طريق الحسن بن الخليل، عن أبيه الخليل بن مرة، عن ابن سنان،

الطريق الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٣، من طريق إسحاق بن إبراهيم بن سعيد، عن صفوان بن سُليم،

الطريق الثالث: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ١٢٨، ح: ٣٤١، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ٤٩٥، بمثله من طريق خارجة بن مصعب، عن عبيد الله بن عمر العمري،

الطريق الرابع: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩٠٥، ح: ١٠، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٤، ح: ٢٤، عن عبد الله بن يوسف، وأبو داود في السنن، ٤/ ٢٥٢، ح: ٤٧٩٥، عن القعنبي، والنسائي في السنن، ٨/ ١٢١، ح: ٥٠٣٣، من طريق معن، وابن القاسم، وأحمد في المسند، ٩/ ١٦٤، ح: ٥١٨٣، عن يحيى بن سعيد، وأبو بكر بن الخلال في السنة، ٤/ ٧٧، ح: ١٢٠٠، من طريقه، والبخاري في الأدب المفرد، ص ٢١٠، ح: ٦٠٢، عن إسماعيل، والآجري في الشريعة، ٢/ ٦٠٠، ح: ٢٣٥، من طريق قتيبة بن سعيد، جميعهم بنحوه عن مالك بن أنس،

الطريق الخامس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ١٦٩، ح: ٣٠٤١٧، بنحوه مختصرا، وأحمد في المسند، ٨/ ١٥٦، ح: ٤٥٥٤، والحميدي في المسند، ١/ ٥٢٠، ح: ٦٣٨،

وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٦٣، ح: ٥٩، عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، والترمذي في السنن، ٥/ ١١، ح: ٢٦١٥، عن ابن أبي عمر، وأحمد بن منيع، وابن ماجه في السنن، ١/ ٢٢، ح: ٥٨، عن سهل بن أبي سهل، ومحمد بن عبد الله بن يزيد، وأبو بكر بن الخلال في السنة، ٤/ ٣٤، ح: ١١٠٨، من طريق أبي عبد الله، جميعهم بنحوه عن سفيان بن عيينة،

الطريق السادس: أخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١١/ ١٤٢، ح: ٢٠١٤٦، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤١٤، ح: ٦٣٤١، وعبد الحميد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٢٣٨، ح: ٧٢٥،

وأخرجه ابن حبان في الصحيح، ٢/ ٣٧٤، ح: ٦١٠، من طريق ابن أبي السري، وابن منده في الإيمان، ١/ ٣٣٥، ح: ١٧٥، من طريق محمد بن حماد، جميعهم بنحوه عن عبد الرزاق، عن معمر،

الطريق السابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ١٥٦، ح: ٤٩٣٢، بنحوه من طريق الأوزاعي، عن قرة بن عبد الرحمن،

جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال ثلاثة طرق:

الطريق الأول: أشار إلى علة هذا الطريق في موضعين:

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه الخليل بن مرة[١]، قال عنه البخاري: فيه نظر[٢]، وقال في موضع آخر: منكر الحديث[٣]، وقال أبو زرعة: شيخ صالح[٤]، وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح[٥]، وقال ابن حبان: منكر الحديث عن المشاهير كثير الرواية عن المجاهيل[٦]، وقال ابن عدي: لم أر في أحاديثه حديثا منكرا قد جاوز الحد، وهو في جملة من يكتب حديثه[٧]، وقال النسائي[٨]، وابن حجر: ضعيف[٩].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن برد بن سنان وهو: صدوق رمي بالقدر[١٠]، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن مالك، ومن طريق آخر عن ابن عيينة، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث الخليل بن مرة منكر لا يحتج به لمخالفته الثقات.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه الحسن بن الخليل، قال عنه ابن الجوزي: كان كثير التعبد طويل البكاء[١١]، فهو مجهول لم يرد فيه جرح ولا تعديل، تفرد عن أبيه الخليل بن مرة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

الطريق الثاني: أشار فيه إلى تفرد إسحاق بن إبراهيم بن سعيد[١٢]، وهو كما قال.

١- الخليل بن مرة الضُبَعي البصري من كبار أتباع التابعين مات سنة ستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٩٦.

٢- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ٣/ ١٩٩.

٣- سنن الترمذي ت بشار، ٤/ ٣٣٦.

٤- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٦٤.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٣٧٩.

٦- المجروحين لابن حبان،، ١/ ٢٨٦.

٧- الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ٥٠٩.

٨- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٣٨.

٩- تقريب التهذيب، ص ١٩٦.

١٠- المصدر السابق، ص ١٢١.

١١- جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تح: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ٨/ ٣١٢.

١٢- وهو الصواف المدني مولى مزينة، من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٩.

قال عنه أبو زرعة: منكر الحديث ليس بقوي[1]، وقال أبو حاتم[2]، وابن حجر: لين الحديث[3]، وقال ابن حبان: كان يخطئ[4]، وقال الباغندي: عنده مناكير[5]، وقال الذهبي: ضُعف[6].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن صفوان بن سُليم، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن مالك بن أنس، ومن طريق آخر عن سفيان بن عيينة، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب، وحديث إسحاق بن إبراهيم منكر لا يحتج به لمخالفته الثقات.

الطريق الثالث: أشار فيه إلى تفرد المغيث بن بُدَيل[7]، وهو كما قال.

فهو مجهول الحال، تفرد عن خارجة بن مصعب وهو: متروك وكان يدلس عن الكذابين[8]، خالف جماعة من الثقات وتفرد عن عبيد الله بن عمر العمري، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفردهما ولا يحتج بحديثهما.

بينما رواه الجماعة عن مالك بن أنس، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

فالحديث منكر من جميع الطرق التي أشار إليها الدارقطني بالتفرد، لتفرد من لا يحتمل تفردهم ولمخالفة من هم أوثق وأكثر عددا منهم.

رأي الباحثة:

الحديث بهذه الأسانيد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه الخليل بن مرة وهو: ضعيف، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث عن ابن سنان، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن مالك، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

٢- رواه الحسن بن الخليل وهو: مجهول، تفرد عن أبيه، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٣- رواه إسحاق بن إبراهيم وهو: لين الحديث، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث عن صفوان بن سليم، فلا يحتج بحديثه وحديثه يعتبر منكرا.

١- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٧٩٤.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٢٠٦.

٣- تقريب التهذيب، ص ٩٩.

٤- الثقات لابن حبان، ٨/ ١٠٩.

٥- تهذيب التهذيب، ١/ ٢١٤.

٦- الكاشف للذهبي، ١/ ٢٣٣.

٧- مغيث بن بديل بن عمر بن مصعب السرخسي. المؤتلف والمختلف للدارقطني، ٤/ ٢٠٧٢.

٨- تقريب التهذيب، ص ١٨٦.

٤- رواه خارجه بن مصعب وهو: متروك خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث عن عبيد الله العمري، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن مالك، عن الزهري بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٥- رواه المغيث بن بُدَيل وهو: مجهول، تفرد عن خارجة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٦- الحديث منكر من جميع هذه الطرق، لمخالفة الضعفاء الثقات.

قال ابن القيسراني:

[٢١٣] ٢٩٣٠- حَدِيث: من بَاعَ عبدا فَمَاله لِلْبَائِعِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهَذا الْحَدِيث -وَهِي نُسْخَة- عبد الله بن شبيب، عَن إِبْرَاهِيم بن الْمُنْذر، عَن عِيسَى بن الْمُغيرَة، عَن أبي مودود عبد الْعَزِيز بن سُلَيْمَان[١]، عَن ابْن أخي الزُّهْرِيّ، عَن عَمه، عَن سَالم وَغَيره. وَأَبُو مودود من التَّابِعين روى عَن السَّائِب بن يزِيد، وَتدْخل هَذا الحديث فِي رِوَايَة الأكابر عَن الأصاغر[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه عبد الرزاق الصنعاني فقال: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا فِيهَا ثَمَرٌ قَدْ أُبِّرَتْ[٣]، فَثَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٦، من طريق أبي مودود عبد العزيز بن أبي سليمان، عن ابن أخي الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٨/ ١٣٥، ح: ١٤٦٢٠، بمثله، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٣٠٤، ح: ٥٠٧٦، بمثله من طريقه، وأحمد في المسند، ٩/ ٣٧٨، ح: ٥٥٤٠، بنحوه عن محمد بن جعفر، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٨١، ح: ٥٥٠٨، بنحوه من طريق وهيب، وأبو

١- قوله: بن سليمان، صوابه: بن أبي سليمان. أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/ ٥٢٣.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٦.

٣- من أبرت النخلة وأبرتها فهي مأبورة ومؤبرة، والمأبورة الملقحة، النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ١٣.

٤- أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، المصنف، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ، ٨/ ١٣٥، ح ١٤٦٢٠.

الفضل الزهري في حديث الزهري، ص ٥٣٦، ح: ٥٣٩، بنحوه من طريق عمر بن مُحَمَّد بن جعفر، جميعهم عن معمر،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١١٥، ح: ٢٣٧٩، عن عبد الله بن يوسف، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١١٧٣، ح: ١٥٤٣، عن يحيى بن يحيى، ومُحَمَّد بن رمح، وقتيبة بن سعيد، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٣٠٣، ح: ٥٠٧١، من طريق موسى بن داود، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٣٨، ح: ١٢٤٤، وابن حبان في الصحيح، ١١/ ٢٨٩، ح: ٤٩٢٢، عن قتيبة، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ٢٦، ح: ٥٥٨٥، من طريق أبي صالح، جميعهم بنحوه عن الليث بن سعد،

الوجه الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٥٠٠، ح: ٢٢٥١٩، وأحمد في المسند، ٨/ ١٥٣، ح: ٤٥٥٢،

وأخرجه أبو داود في السنن، ٣/ ٢٦٨، ح: ٣٤٣٣، عن أحمد بن حنبل، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٧٤٦، ح: ٢٢١١، عن هشام بن عمار، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٩٧، ح: ٤٦٣٦، عن إسحاق بن إبراهيم، وابن حبان في الصحيح، ١١/ ٢٩٠، ح: ٤٩٢٣، من طريق مسدد بن مسرهد، وابن الجارود في المنتقى، ص ١٥٩، ح: ٦٢٩، بنحوه مختصرا ولم يذكر: "النخل"، عن محمود بن آدم، جميعهم بنحوه عن سفيان بن عيينة،

الوجه الخامس: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٤٨، ح: ١٩١٤، بمعناه،

وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٩٠، ح: ٥٥١٧، بمعناه عن علي بن الجعد، وابن حبان في الصحيح، ١١/ ٢٨٨، ح: ٤٩٢١، من طريقه، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ٢٦، ح: ٥٥٨٦، بمعناه من طريق القعنبي، وابن الجعد في المسند، ص: ٤٠٧، ح: ٢٧٧٨، والدارمي في السنن، ٣/ ١٦٦٧، ح: ٢٦٠٣، بلفظ: «من اشترى عبدا ولم يشترط ماله، فلا شيء له»، عن عبد الله بن مسلمة، جميعهم عن ابن أبي ذئب،

الوجه السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٤، ح: ١٣١٣٠، بنحوه من طريق خالد بن حيان، عن سليمان بن أبي داود،

الوجه السابع: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٥٩، ح: ٥٤٦٨، بنحوه من طريق أنس بن عياض، وأبو عوانة في المستخرج ٣/ ٣٠٤، ح: ٥٠٧٨، بنحوه مختصرا ولم يذكر "النخل"، من طريق ابن وهب، كلاهما عن يونس بن يزيد،

الوجه الثامن: أخرجه عبد الحميد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٢٣٧، ح: ٧٢٢، بنحوه عن يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين،

الوجه التاسع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٣٠٣، ح: ٥٠٧٤، بنحوه من طريق روح، ومكي، عن ابن جريج،

الوجه العاشر: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٣٠٣، ح: ٥٠٧٣، بنحوه من طريق إبراهيم بن سعد، عن صالح،

الوجه الحادي عشر: أخرجه ابن طهمان في مشيخته، ص ٢١٤، ح ١٧٩، بنحوه عن عباد بن إسحاق، جميعهم عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في العلل الكبير، ص ١٨٥، ح: ٣٢٥، بنحوه، من طريق قتادة، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٥/ ٤١، ح: ٤٩٧٥، بنحوه مختصرا ولم يذكر: "النخل"، من طريق قتادة، عن عكرمة بن خالد، عن الزهري، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٢٩٩، ح: ٢٠٣٦، بنحوه من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٥٠٠، ح: ٢٢٥٢٢، عن أشعث، وأيضا ابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ٣٠٦، ح: ٣٦٣٢٤، عن عبدة، عن عبيد الله، والطبراني في مسند الشاميين، ١/ ١٥٥، ح: ٢٥٠، من طريق عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن رجل، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ٥٣١، ح: ١٠٧٦٥، طريق أبي الربيع، عن الزهري، عن يحيى بن سعيد، جميعهم بنحوه مختصرا ولم يذكر: "النخل"، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الله بن شبيب[1]، وهو كما قال.

فهو: ضعيف جدا، تفرد عن إبراهيم بن المنذر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

وفي إسناده أبو مودود عبد العزيز بن أبي سليمان وهو: مقبول[2]، خالف الجماعة وروى الحديث عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وتفرد به، فلا يحتمل تفرده، وحديثه منكر لا يحتج به، بينما رواه الجماعة عن الليث بن سعد، وعن سفيان بن عيينة، عن الزهري بهذا الإسناد، وهو: الصواب.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه عبد الله بن شبيب وهو: ضعيف جدا، تفرد عن إبراهيم بن المنذر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٤٠، رقم: ٢٩٣١، ص ١٢٨.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٥٧.

٢- في إسناده أبو مودود عبد العزيز بن أبي سليمان وهو: مقبول، خالف الجماعة وروى الحديث عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن الليث بن سعد، وعن سفيان بن عيينة، وعن معمر، جميعهم عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث بهذا الإسناد منكر لا يحتج به، لمخالفة الضعفاء الثقات، ولتفرد من لا يحتج بتفرده.

قال ابن القيسراني:

[٢١٤] ٢٩٤١- حَدِيث: صليت مَعَ رَسُول الله ﷺ بمنى رَكْعَتَيْنِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ نَوْفَل بن عمَارَة، عَن عبيد الله بن عمر، عَن الزُّهْرِيّ هَكَذَا[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه عبد الرزاق فقال: عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُمَرَ رَكْعَتَيْنِ، وَمَعَ عُثْمَانَ صَدْرًا مِنْ خِلَافَتِهِ، ثُمَّ صَلَّاهَا أَرْبَعًا». قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَبَلَغَنِي أَنَّ عُثْمَانَ إِنَّمَا صَلَّاهَا أَرْبَعًا؛ لِأَنَّهُ أَزْمَعَ أَنْ يُقِيمَ بَعْدَ الْحَجِّ"[٢].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري، عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٦٨، من طريق نوفل بن عمارة، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥١٦، ح: ٤٢٦٨، بمثله، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٢٢، ح: ٦٣٥٢، من طريقه، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ٤/ ٢٢٠، ح: ٥٩٣٩، مختصرا من طريق الثقة، كلاهما عن معمر،

الوجه الثالث: أخرجه الدارمي في السنن، ٢/ ٩٤٦، ح: ١٥٤٧، بنحوه عن محمد بن يوسف، وأحمد في المسند، ٨/ ١٣٠، ح: ٤٥٣٣، مختصرا جدا، عن الوليد بن مسلم، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٢٦، ح: ٥٤٣٨، من طريقه، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٦٩، ح: ٢٣٤٤، بنحوه وزاد: "صلاة المسافر"، من طريق الفريابي، والوليد، والطبري في تهذيب الآثار مسند عمر، ١/ ٢٢٧، ح: ٣٥٨، بنحوه

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٨.

٢- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٢/ ٥١٦، ح ٤٢٦٨.

وزاد: "صلاة المسافر"، من طريق أيوب بن سويد، وأحمد في المسند، ١٠/ ٣٧٠، ح: ٦٢٥٥، بنحوه وبزيادة: "صلاة العشاء"، عن مبشر بن إسماعيل، جميعهم لم يذكروا: "ثم صلاها أربعا"، عن الأوزاعي،

الوجه الرابع: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٢، ح: ٦٩٤، وابن حبان في صحيحه، ٦/ ٤٦٣، ح: ٢٧٥٨، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٦٨، ح: ٢٣٤٣، بنحوه وبزيادة: "صلاة المسافر"، من طريق ابن وهب، عن عمرو بن الحارث،

الوجه الخامس: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٥٧، ح: ١٩٢٤، بنحوه وبزيادة: "صلاة السفر"، عن زمعة،

الوجه السادس: أخرجه ابن طهمان في مشيخته، ص ١٩٧، ح: ١٥٤، بنحوه وبزيادة: "صلاة المسافر"، عن عباد بن إسحاق،

جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٧٨، ح: ٤٦٥٢، بنحوه عن يحيى بن سعيد، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٤٢، ح: ١٠٨٢، وابن الجارود في المنتقى، ص ١٣٠، ح: ٤٩١، بنحوه والنسائي في السنن، ٣/ ١٢١، ح: ١٤٥٠، مختصرا من طريقه،

وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٢، ح: ٦٩٤، بنحوه من طريق أبي أسامة، وابن حبان في صحيحه، ٩/ ٢٠٤، ح: ٣٨٩٣، بنحوه من طريق عقبة بن خالد، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ٣١٤، ح: ٢٩٦٣، بنحوه ولم يذكر: "ثم صلاها أربعا"، من طريق سليمان بن حيان أبو خالد، والترمذي في السنن، ٢/ ٤٢٨، ح: ٥٤٤، بزيادة: "يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين، لا يصلون قبلها ولا بعدها"، من طريق يحيى بن سليم، جميعهم عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٣٧٠، ح: ٦٢٥٦، عن هارون، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٦١، ح: ١٦٥٥، عن إبراهيم بن المنذر، والنسائي في السنن، ٣/ ١٢١، ح: ١٤٥١، عن محمد بن سلمة، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "ثم صلاها أربعا"، عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه حفص بن عاصم، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٤٥، ح: ١١٠٢، بنحوه وبزيادة: "فكان لا يزيد في السفر"، من طريق يحيى بن سعيد، والنسائي في السنن، ٣/ ١٢٣، ح: ١٤٥٨، مطولا من طريقه، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٧٩، ح: ٦٨٩، وأبو داود في السنن، ٢/ ٨، ح: ١٢٢٣، مطولا عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٦٦، ح: ٢٣٣٦، بنحوه وبزيادة: "فما صلى قبلها ولا بعدها، ولو كنت متطوعا لأتممت"، من طريق وكيع، جميعهم عن عيسى بن حفص بن عاصم،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٦٥، ح: ٤٨٥٨، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٣، ح: ٦٩٤، بنحوه وبزيادة: "صلاة المسافر"، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٤١٧، ح: ٢٤٠١، بزيادة: "ست سنين، أو ثمان"، من طريق شعبة، عن خبيب بن عبد الرحمن،

كلاهما عن حفص بن عاصم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد نوفل بن عمارة[١]، وهو كما قال.

فهو: مجهول الحال، خالف عبد الرزاق، وتفرد عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، بينما عبد الرزاق وهو: ثقة حافظ[٢]، رواه عن معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث نوفل بن عمارة، منكر لمخالفته الثقة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه نوفل بن عمارة وهو: مجهول، تفرد عن عبيد الله بن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- نوفل بن عمارة خالف عبد الرزاق الصنعاني، وتفرد عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما عبد الرزاق وهو: ثقة حافظ، رواه عن معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- حديث نوفل بن عمارة منكر لمخالفته الثقة.

قال ابن القيسراني:

[٢١٥] ٢٩٥١- حَدِيث: صلى رَسُول الله ﷺ صَلَاة الْخَوْف.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ سيف بن عمر، عَن بكر بن وَائِل وَعبيد الله بن عمر، عَن الزُّهْرِيّ عَنهُ[٣].

سند الحديث:

لم أجد هذا السند إنما وجدت سندا آخر عند الدارقطني فقال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا الحسن بن أبي الربيع، وأحمد بن منصور قالا: نا عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ رَكْعَةً وَالطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مُوَاجِهَةَ الْعَدُوِّ، ثُمَّ انْصَرَفُوا

١- نوفل بن عمارة بن الوليد بن عدى بن الخيار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف. الثقات لابن حبان، ٧/ ٥٤٠.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٥٤.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧١.

فَقَامُوا فِي مَقَامِ أَصْحَابِهِمْ مُقْبِلِينَ عَلَى الْعَدُوِّ وَجَاءَ أُولَئِكَ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ صَلَّى هَؤُلَاءِ رَكْعَةً وَهَؤُلَاءِ رَكْعَةً»[1].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧١، من طريق سيف بن عمر، عن بكر بن وائل وعبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: رواه معمر واختلف عنه من عدة أوجه:

أولا: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥٠٦، ح: ٤٢٤١، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٢١، ح: ٦٣٥١، عنه، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥٧٤، ح: ٨٣٩، عن عبد بن حميد، والدارقطني في السنن، ٢/ ٤٠٧، ح: ١٧٧٥، بمثله، من طريق الحسن بن أبي الربيع، وأحمد بن منصور،

جميعهم عن عبد الرزاق،

ثانيا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ١١٤، ح: ٤١٣٣، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٥، ح: ١٢٤٣، عن مسدد، والترمذي في السنن، ٢/ ٤٥٣، ح: ٥٦٤، عن مُحَمَّد بن عبد الملك، والنسائي في السنن، ٣/ ١٧١، ح: ١٥٣٨، عن إسماعيل بن مسعود، جميعهم عن يزيد بن زريع،

ثالثا: أخرجه ابن المبارك في الجهاد، ص ١٧٦، ح: ٢٤٠، ثلاثتهم بنحوه عن معمر،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٤، ح: ٩٤٢، عن أبي اليمان، والنسائي في السنن، ٣/ ١٧١، ح: ١٥٣٩، من طريق بقية، كلاهما مطولا عن شعيب،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٠، ح: ١٣١١٤، بنحوه من طريق عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٣٢، ح: ١٣٢٦٧، بنحوه وبزيادة، من طريق خالد بن حيان، عن سليمان بن أبي داود،

الوجه السادس: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥٠٧، ح: ٤٢٤٢، أحمد في المسند، ١٠/ ٤٤٢، ح: ٦٣٧٧، عنه، مطولا عن ابن جريج،

جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

١- سنن الدارقطني، ٢/ ٤٠٧، ح ١٧٧٥.

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٨٤، ح: ٣، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٦/ ٣١، ح: ٤٥٣٥، عن عبد الله بن يوسف، وابن خزيمة في صحيحه، ٢/ ٩٠، ح: ٩٨٠، من طريق ابن وهب، ومحمد بن إدريس الشافعي، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٣١٢، ح: ١٨٦٤، من طريق ابن وهب، جميعهم مطولا عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه ابن المبارك في الجهاد، ص ١٧٥، ح: ٢٣٩، بنحوه،

ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥٧٤، ح: ٨٣٩، والنسائي في السنن، ٣/ ١٧٣، ح: ١٥٤٢، من طريق يحيى بن آدم، والدارقطني في السنن، ٢/ ٤٠٨، ح: ١٧٧٦، من طريق قبيصة، كلاهما بنحوه عن سفيان، وأبو بكر النيسابوري في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ٥/ ٣٨، ح: ٢٣٥٨، مطولا من طريق الأزراقي، عن داود، جميعهم عن موسى بن عقبة،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٩٩، ح: ٦١٥٩، بنحوه وبزيادة، من طريق الأوزاعي، عن أيوب بن موسى،

الوجه الرابع: أخرجه ابن ماجه في السنن، ١/ ٣٩٩، ح: ١٢٥٨، مطولا من طريق جرير، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٣١، ح: ٤٣٥٠، بنحوه وبزيادة، من طريق الحارث بن عمير، عن أيوب السختياني،

الوجه السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٢٩٦، ح: ٧٥٤٣، مختصرا من طريق الأوزاعي، عن باب بن عمير،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه الزهري عن ابن عمر[1]، واختلف عنه:

أخرجه النسائي في السنن، ٣/ ١٧٢، ح: ١٥٤١، من طريق العلاء، وأبو أيوب، وأيضا في السنن، ٣/ ١٧٢، ح: ١٥٤٠، من طريق سعيد بن عبد العزيز، والطبراني في مسند الشاميين، ١/ ١٢٥، ح: ١٩٧، من طريق ثوبان، جميعهم بنحوه وبزيادة، عن الزهري، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد سيف بن عمر[2]، وهو كما قال.

١- قال أبو بكر بن السني: الزهري سمع من ابن عمر حديثين ولم يسمع هذا منه. النسائي في السنن، ٣/ ١٧٢، ح١٥٤١.

٢- هو سيف بن عمر التميمي الضبي الكوفي افحش ابن حبان القول فيه من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. مات في زمن الرشيد. تقريب التهذيب، ص ٢٦٢.

قال عنه يحيى بن معين[1]، وأبو زرعة[2]، والنسائي: ضعيف[3]، وقال أبو حاتم: متروك الحديث[4]، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات[5]، وقال ابن حجر: ضعيف الحديث[6].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن بكر بن وائل وعبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الثقات عن معمر، عن الزهري، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث سيف بن عمر منكر لمخالفته الثقات، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد سيف بن عمر وهو: ضعيف الحديث، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- سيف بن عمر خالف جماعة من الثقات وتفرد عن بكر بن وائل وعبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الثقات عن معمر، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- حديث سيف بن عمر منكر لمخالفته الثقات.

قال ابن القيسراني:

[٢١٦] ٢٩٥٢- حَدِيث: من ابْتَاعَ نخلا... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث إِسْمَاعِيل بن أُمَيَّة، عَن الزُّهْرِيّ عَنهُ[7].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه مسلم فقال: حدثنا يحيى بن يحيى، ومُحَمَّد بن رمح، قالا: أخبرنا الليث، ح وحدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنِ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ[8]

١- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٤٥٩.

٢- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٢/ ٣٢٠.

٣- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٥٠.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٢٧٨.

٥- المجروحين لابن حبان،، ١/ ٣٤٥.

٦- تقريب التهذيب، ص ٢٦٢.

٧- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧١.

٨- تُؤَبَّرَ من أبر: وأبر النخل والزرع يأبره: أصلحه، والمأبورة: الملقحة؛ يقال: أبرت النخلة وأبرتها، وتأبير النخل: تلقيحه. انظر: لسان العرب، ٤/ ٣.

فَثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ»[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧١، من طريق إسماعيل بن أمية،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١١٧٣، ح: ١٥٤٣، بمثله عن يحيى بن يحيى، ومحمد بن رمح، وقتيبة بن سعيد، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٣٨، ح: ١٢٤٤، وابن حبان في الصحيح، ١١/ ٢٨٩، ح: ٤٩٢٢، بمثله عن قتيبة، والبخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١١٥، ح: ٢٣٧٩، بنحوه عن عبد الله بن يوسف، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٣٠٣، ح: ٥٠٧١، بنحوه من طريق موسى بن داود، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ٢٦، ح: ٥٥٨٥، بنحوه من طريق أبي صالح، جميعهم عن الليث بن سعد،

الوجه الثالث: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٨/ ١٣٥، ح: ١٤٦٢٠، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٣٠٤، ح: ٥٠٧٦، من طريقه،

وأخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣٧٨، ح: ٥٥٤٠، عن محمد بن جعفر، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٨١، ح: ٥٥٠٨، بنحوه من طريق وهيب، وأبو الفضل الزهري في حديث الزهري، ص ٥٣٦، ح: ٥٣٩، بنحوه من طريق عمر بن محمد بن جعفر، جميعهم بنحوه عن معمر،

الوجه الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٥٠٠، ح: ٢٢٥١٩، وأحمد في المسند، ٨/ ١٥٣، ح: ٤٥٥٢،

وأبو داود في السنن، ٣/ ٢٦٨، ح: ٣٤٣٣، عن أحمد بن حنبل، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٧٤٦، ح: ٢٢١١، عن هشام بن عمار، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٩٧، ح: ٤٦٣٦، عن إسحاق بن إبراهيم، وابن حبان في الصحيح، ١١/ ٢٩٠، ح: ٤٩٢٣، من طريق مسدد بن مسرهد، جميعهم بنحوه عن سفيان بن عيينة،

الوجه الخامس: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٤٨، ح: ١٩١٤،

وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٩٠، ح: ٥٥١٧، عن علي بن الجعد، وابن حبان في الصحيح، ١١/ ٢٨٨، ح: ٤٩٢١، من طريقه، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ٢٦، ح: ٥٥٨٦، من طريق القعنبي، جميعهم بمعناه عن ابن أبي ذئب،

١- صحيح مسلم، ٣/ ١١٧٣، ح ١٥٤٣.

الوجه السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٤، ح: ١٣١٣٠، بنحوه من طريق خالد بن حيان، عن سليمان بن أبي داود،

الوجه السابع: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٥٩، ح: ٥٤٦٨، بنحوه من طريق أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد،

الوجه الثامن: أخرجه عبد الحميد بن حميد في المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٢٣٧، ح: ٧٢٢، بنحوه عن يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين،

الوجه التاسع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٣٠٣، ح: ٥٠٧٤، بنحوه من طريق روح، عن ابن جريج،

الوجه العاشر: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/٣٠٣، ح:٥٠٧٣، بنحوه من طريق إبراهيم، عن صالح،

الوجه الحادي عشر: أخرجه ابن طهمان في مشيخته ص ٢١٤، ح ١٧٩، بنحوه عن عباد بن إسحاق، جميعهم عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في العلل الكبير، ص ١٨٥، ح: ٣٢٥، بنحوه، من طريق قتادة، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٢٩٩، ح: ٢٠٣٦، بنحوه من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٥٠٠، ح: ٢٢٥٢٢، بنحوه من طريق أشعث، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ٥٣٠، ح: ١٠٧٦٠، مختصرا دون ذكر: "عبد"، من طريق يحيى بن بكير، عن مالك، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى غرابة حديث إسماعيل بن أمية[١]، وهو كما قال.

قال عنه ابن سعد: ثقة كثير الحديث[٢]، وقال العجلي[٣]، وأبو زرعة[٤]، والنسائي[٥]، والذهبي: ثقة[٦]،

١- هو إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي من الطبقة الذين عاصروا الصغرى من التابعين، ولم يثبت لهم لقاء الصحابة، مات سنة أربع وأربعين ومائة وقيل قبلها. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٠٦.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٥/ ٣٦٩.

٣- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٢٢٤.

٤- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٤٥.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٣/ ٤٨.

٦- الكاشف للذهبي، ١/ ٢٤٤.

وقال أبو حاتم: صالح[1]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[2].

فالظاهر أن العلة ليست فيه إنما فيمن دونه، ولم يذكر الدارقطني ذلك، والصواب هو ما رواه الجماعة عن الليث بن سعد، وعن سفيان بن عيينة، وعن معمر، جميعهم عن الزهري بهذا الإسناد.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من وجهين:

١- رواه إسماعيل بن أمية وهو: ثقة ثبت يحتمل تفرده، ويحتج بحديثه لكن الظاهر أن العلة ليست فيه إنما فيمن دونه.

٢- لم يذكر الدارقطني من روى عن إسماعيل بن أمية، عن الزهري، فلو كان ثقة حديثه يكون شاذا، ولو كان ضعيفا فحديثه يكون منكرا، لمخالفته الثقات الذين رووا الحديث عن الليث بن سعد، وعن سفيان بن عيينة، وعن معمر، جميعهم عن الزهري بهذا الإسناد.

مُوسَى بن عقبَة[3] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢١٧] ٢٩٦٧- حَدِيث: قَالَ رَسُول الله ﷺ لقِيت زيد بن عَمْرو بن نفَيْل بِأَسْفَل بلدح...الحَدِيث.

قال الدارقطني: صَحِيح من حَدِيث مُوسَى عَنهُ، وغريب من حَدِيث عبيد الله بن عمر، عَن مُوسَى، تفرد بِهِ نَوْفَل بن عمَارَة بن عبيد الله الْمَدِينِيّ[4].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن عساكر إذ قال: أخبرنا أبو غالب بن البنا، أنا أبو الغنائم بن المأمون، أنا أبو الحسن الدارقطني، نا عبد الصمد بن علي المكرمي، نا حسين بن إسحاق، نا النضر بن سلمة، نا يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة، عن نوفل بن عمارة، عن عبيد الله بن عمر، حدثني شيخنا موسى بن عقبة، قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر، سمع عبد الله بن عمر يحدث عن رسول الله صلى الله

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٥٩.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٠٦.

٣- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير ثقة فقيه إمام في المغازي من الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، لم يصح أن ابن معين لينه مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وقيل بعد ذلك. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٥٢.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٥.

عليه وسلم قال: "لقيت زيد بن عمرو بن نفيل[1] بأسفل بلدح[2]، وذلك قبل أن ينزل على رسول الله ﷺ الوحي فقدم إليه سفرة فيها لحم فأبى أن يأكل، وقال: إني لا آكل مما تذبحون على أنصابكم[3]، ولا آكل إلا مما ذكر اسم الله عليه، وكان زيد يصلي إلى الكعبة، وكان رسول الله ﷺ يقول بعد ذلك: فيه يبعث أمة وحده يوم القيامة"[4].

تخريج الحديث:

رواه موسى بن عقبة عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ١٩/ ٥٠٧، بمثله من طريق يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة، عن نوفل بن عمارة، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ٤٠، ح: ٣٨٢٦، بنحوه عن محمد بن أبي بكر، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، ٣/ ١١٣٣، ح ٢٨٤١، بنحوه مختصرا من طريق محمد بن عبد الله بن بزيع، كلاهما عن الفضيل بن سليمان،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٩١، ح: ٥٤٩٩، عن معلى بن أسد العمي، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٧، ح: ١٣١٦٩، والبيهقي في السنن الكبرى، ٩/ ٤١٩، ح: ١٨٩٥١، من طريقه، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ١٩/ ٥٠٨، من طريق إبراهيم بن الحجاج السامي، كلاهما بنحوه عن عبد العزيز بن المختار،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٥١، ح: ٥٦٣١، عن يحيى بن آدم، وابن حبان في صحيحه، ١٢/ ٤٦، ح: ٥٢٤٢، من طريقه، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٧، ح: ١٣١٦٩، من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، كلاهما بنحوه عن زهير بن معاوية،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٦٩، ح: ٥٣٦٩، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث، ٢/ ٧٩٠، بنحوه عن عفان، عن وهيب، والنسائي في السنن الكبرى، ٧/ ٣٢٦، ح: ٨١٣٣، من طريقه،

١- هو زيد بن عمرو، بن نفيل، بن عبد العزى، بن رياح، بن عبد الله، بن قرط، بن رزاح، بن عدي، بن كعب، بن لؤي، بن غالب، بن فهر، بن مالك القرشي العدوي، والد سعيد بن زيد، أحد العشرة، وابن عم عمر بن الخطاب، يجتمع هو وعمر في نفيل، وكان يتعبد في الجاهلية، ويطلب دين إبراهيم الخليل ﷺ ويوحد الله تعالى، ويقول: إلهي إله إبراهيم، ودِيني دين إبراهيم. وكان يعيب على قريش ذبائحهم. أسد الغابة ط العلمية، ٢/ ٣٦٨.

٢- بلدح، بفتح الباء وسكون اللام، اسم موضع بالحجاز قرب مكة. النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ١٥١.

٣- أنصابكم: من النصب، والنصب، بضم الصاد وسكونها: حجر كانوا ينصبونه في الجاهلية، ويتخذونه صنما فيعبدونه، والجمع: أنصاب. وقيل: هو حجر كانوا ينصبونه، ويذبحون عليه فيحمر بالدم. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥/ ٦٠.

٤- تاريخ دمشق لابن عساكر، ١٩/ ٥٠٧.

جميعهم عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث عبيد الله بن عمر.

الموضع الثاني: تفرد نوفل بن عمارة بن عبد الجبار.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبيد الله بن عمر[1]، وهو: ثقة ثبت[2]، روى عن موسى بن عقبة، وتابعه جماعة من الثقات، فالعلة ليست فيه إنما فيمن روى عنه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه نوفل بن عمارة بن عبد الجبار، وهو مجهول لم يرد فيه جرح ولا تعديل.

خالف معلى بن أسد وروى الحديث، عن عبيد الله بن عمر، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه معلى بن أسد وهو: ثقة ثبت[3]، عن عبد العزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة بهذا الإسناد وهو: الصواب.

فحديث نوفل بن عماره منكر لمخالفته الثقة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه.

١- رواه نوفل بن عمارة وهو: مجهول، تفرد عن عبيد الله بن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- نوفل بن عمارة خالف معلى بن أسد، وروى الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، بينما معلى بن أسد وهو: ثقة ثبت، رواه عن عبد العزيز بن المختار، عن موسى بن عقبة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- حديث نوفل بن عمارة منكر لمخالفته الثقة.

١- عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري أبو سعيد البصري نزيل بغداد من كبار الآخذين عن تبع الأتباع مات سنة خمس وثلاثين ومائتين على الأصح وله خمس وثمانون سنة. تقريب التهذيب، ص ٣٧٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٧٣.

٣- المصدر السابق، ص ٥٤٠.

عبد الله بن عبد الرَّحْمَن أَبُو طوالة[1] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢١٨] ٢٩٧٢- حَدِيث: أَن رَسُول الله ﷺ نهى عَن احراق الطَّعَام فِي أَرض الْعَدو ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث أبي طوالة عَنهُ، تفرد بِهِ سُلَيْمَان بن عَمْرو عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، إنما وجدت حديث ابن عمر من طريق آخر عند الطبراني فقال: حدثنا أبو مسلم الكشي، ثنا عبد الله بن رجاء، ثنا يحيى أبو زكريا، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدُّبَابُ فِي النَّارِ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النَّحْلِ، وَأَنْ يُحْرَقَ الطَّعَامُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ»[3].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه:

ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٧، من طريق أبي طوالة، عن سالم،

والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٩٨، ح: ١٣٤٦٧، بمثله من طريق الأعمش، عن مجاهد،

والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٦٠، ح: ١٥٧٥، بنحوه من طريق سفيان الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، جميعهم عن ابن عمر.

وللحديث طريق آخر: فقد أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٥/ ٢١٣، ح: ٩٤١٥، بنحوه عن الثوري، عن ليث، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، أو ابن عمر، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤١٩، ح: ١٣٥٤٤، من طريقه.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث أبي طوالة.

الموضع الثاني: تفرد سليمان بن عمرو.

١- عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري أبو طُوالة المدني قاضي المدينة لعمر ابن عبد العزيز من الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين من الصحابة، مات سنة أربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ذلك. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣١١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٧.

٣- المعجم الكبير للطبراني، ١٢/ ٣٩٨، ح ١٣٤٦٧.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبد الله بن عبد الرحمن أبو طوالة[1]، وهو: ثقة[2]، تفرد عن سالم، عن ابن عمر، فيحتمل تفرده، والعلة ليست فيه إنما فيمن روى عنه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه سليمان بن عمرو[3]، قال عنه يحيى بن معين: كان رجل سوء كذاب خبيث قدري، من أكذب الناس[4]، وقال أحمد بن حنبل: كان كذابا[5]، وقال البخاري: معروف بالكذب[6]، وقال أبو زرعة: آفة من الآفات[7]، وقال أبو حاتم: كان في النخع شيخان ضعيفان يضعان الحديث، ويفتعلان، أحدهما: سليمان بن عمرو النخعي، وهو ذاهب الحديث، متروك الحديث[8]، وقال النسائي[9]، والدارقطني: متروك الحديث[10]، وقال الحاكم: كذاب يضع الحديث[11].

خالف أبو زكريا يحيى، وتفرد عن أبي طوالة، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما يحيى أبو زكريا وهو: ثقة[12]، روى عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، لكن في إسناده عبد الله بن رجاء وهو صدوق يهم[13]، تفرد عن يحيى فلا يحتمل تفرده.

وخالفهما منصور بن المعتمر وهو: ثقة ثبت[14]، روى عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن ابن عمر، لكن في إسناده أحمد بن حمدون وهو: مجهول، تفرد عن محمد، عن القاسم بن يزيد، عن الثوري، بهذا الإسناد، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- سبقت ترجمته آنفا في عنوان الحديث، ص ٦٦٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣١١.

٣- سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب أبو داود النخعي كوفي. الكامل في ضعفاء الرجال، ٤/ ٢١٩.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٥٥٤، وانظر: ٤/ ٣٩٨.

٥- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٥٤٢.

٦- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٤/ ٢٨.

٧- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٢/ ٦٢٢.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ١٣٢.

٩- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٤٨.

١٠- انظر: سؤالات السلمي للدارقطني، ص ١٩٠.

١١- سؤالات السجزي للحاكم، ص ٩٩.

١٢- تقريب التهذيب، ص ٥٨٧.

١٣- المصدر السابق، ص ٣٠٢.

١٤- المصدر السابق، ص ٥٤٧.

وخالفهم سفيان الثوري وروى الحديث عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر أو عبيد بن عمير، وهو أصح مما سبق.

فجميع طرق هذا الحديث معلولة، إلا طريق ليث عن مجاهد، عن ابن عمر.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه سليمان بن عمرو وهو: متروك الحديث، تفرد عن أبي طوالة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- سليمان بن عمرو خالف سفيان الثوري، وروى الحديث عن أبي طوالة، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه سفيان الثوري عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر أو عبيد بن عمير، وهو أصح.

٣- حديث سليمان بن عمرو منكر لمخالفته الثقة.

طَلْحَة بن عبيد الله بن كَريز[١] عَن ابْن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢١٩] ٢٩٨٥- حَدِيث: سَأَلت ابْن عمر: أَيْن صلى رَسُول الله ﷺ فِي الْكَعْبَة... الحَدِيث.

قَالَ ابْن صاعد: وَهَذَا حَدِيث غَرِيب عَن حميد الطَّوِيل، وَإِنَّمَا يرويهِ حَمَّاد بن سَلمَة، عَن طَلْحَة بن عبيد الله، تفرد بِهِ خَارِجَة بن مُصعب، عَن حميد، وَتفرد بِهِ النَّضر بن مساور عَنهُ، وَرَوَاهُ بهز بن أَسد، عَن حَمَّاد بن سَلمَة، عَن طَلْحَة، عَن ابْن عمر[٢].

سند الحديث:

قال الدارقطني: حدثنا ابن صاعد، حدثنا الحسين بن الحسن المروزي، حدثنا النضر بن مساور، عن خارجة بن مصعب، عن حميد الطويل، عن طلحة بن عبيد الله، عن ابن عمر: "أَنَّ النَّبِي ﷺ صَلَّى بَيْنَ الْعَمُوْدَيْن"[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه طلحة بن عبيد بن كريز، واختلف عنه:

١- طلحة بن عبيد الله بن كريز بفتح أوله الخزاعي أبو المطرف ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٨٣.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨١.

٣- المؤتلف والمختلف للدارقطني، ٤/ ١٩٥٩.

أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف، ٤/ ١٩٥٩، بمثله من طريق النضر بن مساور، عن خارجة بن مصعب، عن حميد الطويل، وأيضا في المؤتلف والمختلف، ٤/ ١٩٥٩، بمثله من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨١، من طريق بهز بن أسد، عن حماد بن سلمة، كلاهما عن طلحة بن عبيد بن كريز، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: : رواه الزهري عن سالم، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٤٩، ح: ١٥٩٨، والنسائي في السنن الكبرى، ١/ ٣٨٥، ح: ٧٧٣، عن قتيبة بن سعيد، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، عن قتيبة بن سعيد، وابن رمح، كلاهما عن الليث،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في صحيحه، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، من طريق ابن وهب، عن يونس، كلاهما مطولا عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٣٩٨، ح: ١٩٣، واختلف عنه،

أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٦٦، ح: ١٣٢٩، عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢١٣، ح: ٢٠٢٣، عن القعنبي، والنسائي في السنن، ٢/ ٦٣، ح: ٧٤٩، من طريق ابن القاسم، جميعهم عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في صحيحه، ١/ ١٠١، ح: ٤٦٨، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٦٠، ح: ٥١٧٦، عن يحيى، عن عبيد الله،

الوجه الرابع: أخرجه مسلم في صحيحه، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، من طريق خالد بن الحارث، عن ابن عون، جميعهم مطولا عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧، ح: عن أبي نعيم، والنسائي في السنن، ٥/ ٢١٧، ح: ٢٩٠٨، وابن خزيمة في الصحيح، ٤/ ٣٣٤، ح: ٣٠١٦، من طريقه، وأحمد في المسند، ٣٩/ ٣٣٣، ح: ٢٣٩٠٧، عن ابن نمير، كلاهما مطولا عن سيف بن سليمان، عن مجاهد، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: غريب من حديث حميد الطويل.

الموضع الثاني: تفرد خارجة بن مصعب.

الموضع الثالث: تفرد النضر بن مساور.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه حميد الطويل[١]، وهو: ثقة مدلس[٢]، لم يتفرد بل تابعه حماد بن سلمة، فيحتج بحديثهما، والعلة ليست في حميد الطويل إنما فيمن روى عنه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه خارجة بن مصعب[٣]، قال عنه ابن سعد: اتقى الناس حديثه فتركوه[٤]، وقال يحيى بن معين[٥]، وعلي بن المديني[٦]، والإمام أحمد[٧]، والدارقطني: ضعيف[٨]، وقال أبو زرعة: منكر الحديث[٩]، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به[١٠]، وقال النسائي[١١]، وابن حجر: متروك الحديث[١٢].

خالف بهز بن أسد، وعبد الرحمن بن مهدي، وتفرد عن حميد الطويل، عن طلحة بن عبيد الله، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، بينما رواه بهز بن أسد وهو: ثقة ثبت[١٣]، وعبد الرحمن بن مهدي وهو: ثقة ثبت[١٤]، أيضا عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

حديث خارجة بن مصعب منكر لمخالفته الثقتان.

١- هو حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، من الطبقة الصغرى من التابعين، مات سنة اثنتين ويقال ثلاث وأربعين ومائة وهو قائم يصلي وله خمس وسبعون. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٨١.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٨١.

٣- هو خارجة بن مصعب بن خارجة أبو الحجاج السرخسي يقال: إن ابن معين كذبه من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، مات سنة ثمان وستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٨٦.

٤- الطبقات الكبرى ط دار صادر، ٧/ ٣٧١.

٥- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٦٨. وقال في موضع آخر: ليس بشيء. رواية الدارمي ص ١٠٥. وقال أيضا: ليس بثقة. رواية الدوري، ٣/ ٣٥٦.

٦- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ٦٦.

٧- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت وصي الله عباس، ص ٨٥.

٨- سؤالات السلمي للدارقطني، ص ١٦٢.

٩- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٢/ ٤٧٠.

١٠- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٣٧٦.

١١- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٣٦.

١٢- وزاد: كان يدلس عن الكذابين، انظر: تقريب التهذيب، ص ١٨٦.

١٣- المصدر السابق، ص ١٢٨.

١٤- المصدر السابق، ص ٣٥١.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه النضر بن مساور[1]، وهو مجهول تفرد عن خارجة بن مصعب فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه خارجة بن مصعب وهو: متروك الحديث، تفرد عن حميد الطويل، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خارجة بن مصعب خالف بهز بن أسد، وعبد الرحمن بن مهدي، وروى الحديث عن حميد الطويل عن طلحة بن عبيد الله، عن ابن عمر، بينما رواه بهز بن أسد، وعبد الرحمن بن مهدي، وهما ثقتان عن حماد بن سلمة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- رواه النضر بن مساور وهو: مجهول تفرد عن خارجة بن مصعب، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٤- حديث خارجة بن مصعب منكر لمخالفته الثقتان.

بَاب الْعين وَأَسْمَاء الرواة عَن ابْن عمر

عبد الله بن عبد الله بن عمر[2] عَن أَبِيه

قال ابن القيسراني:

[٢٢٠] ٢٩٩٧- حَدِيث: من سنة الصَّلَاة ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عبد الْوَهَّاب الثَّقَفِيّ، عَن عبيد الله بن عمر، عَن الْقَاسِم[3].

سند الحديث:

قال الدارقطني: حدثنا ابن صاعد، حدثنا أحمد بن إسحاق بن البهلول القاضي، حدثنا أبو موسى مُحَمَّد بن المثنى، ثنا عبد الوهاب، ثنا عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عبد الله بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، قال: «سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تُفْتَرَشَ الْيُسْرَى وَتُنْصَبَ الْيُمْنَى»[4].

١- هو النضر بن مساور بن مهران المروزي. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٦/ ٥٥٦.

٢- عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن المدني كان وصي أبيه ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين، مات سنة خمس ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣١٠.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٥.

٤- سنن الدارقطني، ٢/ ١٥٨، ح ١٣٢١.

تخريج الحديث:

الحديث رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن عبد الله واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه القاسم بن مُحَمَّد واختلف عنه:

أولا: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ١٥٨، ح: ١٣٢١، بمثله من طريق أبي موسى مُحَمَّد بن المثنى، ومُحَمَّد بن عمرو بن العباس، وبندار، ثلاثتهم عن عبد الوهاب، عن عبيد الله بن عمر،

ثانيا: أخرجه أبو داود في السنن، ١/ ٢٥٢، ح: ٩٥٩، عن ابن معاذ، والدارقطني في السنن، ٢/ ١٥٨، ح: ١٣٢٢، من طريق أبي موسى مُحَمَّد بن المثنى، ومُحَمَّد بن عمرو بن العباس، ثلاثتهم عن عبد الوهاب،

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٢٥٤، ح: ٢٩٢٧، عن ابن فضيل، وأبو أسامة، والنسائي في السنن، ٢/ ٢٣٥، ح: ١١٥٧، من طريق الليث، والطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٢٢، ح: ٤٥٦٤، من طريق مُحَمَّد بن عجلان، والبيهقي في السنن الكبرى، ٢/ ١٨٦، ح: ٢٧٧٧، من طريق جعفر بن عون، وأبو عبد الله المحاملي في الأمالي رواية ابن يحيى البيع، ص ٢٧٦، ح: ٢٧٨، من طريق يحيى بن سعيد الأموي، والنسائي في السنن، ٢/ ٢٣٦، ح: ١١٥٨، بزيادة: «واستقباله بأصابعها القبلة»، من طريق عمرو بن الحارث، وابن خزيمة في صحيحه، ١/ ٣٣٨، ح: ٦٧٨، بزيادة: «إذا جلست في الصلاة»، من طريق ابن فضيل، وسفيان بن عيينة، جميعهم بنحوه عن يحيى بن سعيد،

كلاهما عن القاسم بن مُحَمَّد، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٨٩، ح: ٥١، بنحوه مطولا،

وأبو داود في السنن، ١/ ٢٥٢، ح: ٩٥٨، بنحوه، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٦٥، ح: ٨٢٧، عن عبد الله بن مسلمة، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٢٥٧، ح: ١٥٣٧، من طريق ابن وهب، كلاهما بنحوه مطولا عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن عبد الله بن عبد الله، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ١/ ٥٣٥، ح: ٢٠٠٣، عن مُحَمَّد الدقيقي، وأبو بكر النيسابوري في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ٣/ ١٩١، ح: ١٤٨٤، عن إبراهيم بن عبد الله، كلاهما بنحوه عن يزيد بن هارون، عن يحيى، عن القاسم، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ١٥٨، ح: ١٣٢٣، بمثله، من طريق عبد الوهاب، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الوهاب الثقفي[1]، وهو كما قال.

فهو: ثقة تغير قبل موته[2]، وخالف جماعة من الرواة وروى الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، وتفرد به فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه هو والجماعة عن يحيى بن سعيد، عن القاسم بن مُحَمَّد بهذا الإسناد، وهو الصواب.

فهذا الحديث من طريق عبد الوهاب لا يحتج به وذلك بسبب تغييره قبل موته، فيظهر تغييره في هذا الحديث بارزا، حيث تفرد تارة عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم، وتارة عن عبيد الله عن نافع، وتارة رواه مع الجماعة عن يحيى بن سعيد.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه عبد الوهاب الثقفي وهو: ثقة إلا أنه تغير قبل موته، وتفرد عن عبيد الله فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف عبد الوهاب الثقفي جماعة من الرواة وروى الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن عبد الله بن عبد الله، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن يحيى بن سعيد، عن القاسم، بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٣- حديث عبد الوهاب الثقفي شاذ لمخالفته الجماعة.

عبد الله بن دِينَار[3] عَن ابْن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٢١] ٣٠١٠- حَدِيث: "نهى رَسُول الله ﷺ عَن بيع الْوَلَاء وعن هبته".

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث ابْن أبي عرُوبَة، عَن عبيد الله بن عمر، تفرد بِهِ سعيد[4] بن إِسْحَاق عَنهُ[5].

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٢، رقم: ٢٩٢٠، ص ٤٥٠.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٦٨.

٣- سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٦٤.

٤- قوله سعيد صوابه: شعيب، انظر: أطراف الغرائب والأفراد، ١/ ٥٣٥، ح ٣٠٥٩.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٩.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو عوانة فقال: حدثنا عبدان الجواليقي، قثنا سعيد بن يحيى، قثنا أبي، قثنا عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ[1]، وَعَنْ هِبَتِهِ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٩، بمثله من طريق شعيب بن إسحاق، عن ابن أبي عروبة، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٧، بمثله من طريق سعيد بن يحيى، عن أبيه، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٧، بنحوه عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد، جميعهم عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١١٤٥، ح: ١٥٠٦، بنحوه عن يحيى بن يحيى التميمي، عن سليمان بن بلال،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٧، ح: ٢٥٣٥، عن أبي الوليد، وأحمد في مسنده، ٩/ ٣٥٧، ح: ٥٤٩٦، عن مُحَمَّد بن جعفر، وأبو داود في السنن، ٣/ ١٢٧، ح: ٢٩١٩، عن حفص بن عمر، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٩، من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٤٤، ح: ١٥١٩، من طريق مُحَمَّد بن إسحاق، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٢٣، ح: ٤٩٤٨، من طريق أبي الوليد، والحوضي، وابن المقرئ في المعجم، ص ٢٠٠، ح: ٦٢٥، من طريق معتمر، والدارمي في السنن، ٤/ ٢٠١٨، ح: ٣٢٠١، بنحوه عن مسلم، جميعهم بمثله عن شعبة،

الوجه الرابع: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٩/ ٣، ح: ١٦١٣٨،

والبخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ١٥٥، ح: ٦٧٥٦، والدارمي في السنن، ٤/ ٢٠١٨، ح: ٣٢٠٠، عن أبي نعيم، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٢٥، ح: ٤٩٤٩، من طريق النفيلي، عن زهير بن معاوية، وابن المقرئ في المعجم، ص ٦٨، ح: ١٢٥، بنحوه من طريق أبي قتادة، عن ابن جريج، جميعهم بمثله عن سفيان الثوري،

١- يعني ولاء العتق، وهو إذا مات المعتق ورثه معتقه، أو ورثة معتقه، كانت العرب تبيعه وتهبه فنهي عنه، لأن الولاء كالنسب. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥/ ٢٢٧.

٢- مستخرج أبي عوانة، ٣/ ٢٣٨، ح ٤٨٠٧.

الوجه الخامس: أخرجه الدارمي في السنن، ٣/ ١٦٧٥، ح: ٢٦١٤، بمثله عن خالد بن مخلد، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٨، بنحوه عن قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٧، ح: ٤٨٠١، بنحوه، من طريق يحيى بن أيوب، جميعهم عن مالك بن أنس،

الوجه السادس: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ١/ ١١٦، وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٣٠٨، ح: ٢٠٤٦٤، وأحمد في المسند، ٨/ ١٦٥، ح: ٤٥٦٠، بمثله،

والترمذي في السنن، ٤/ ٤٣٧، ح: ٢١٢٦، بنحوه عن ابن أبي عمر، جميعهم عن سفيان بن عيينة،

الوجه السابع: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ٩١٨، ح: ٢٧٤٧، بمثله عن علي بن مُحَمَّد، عن وكيع، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٢٩، ح: ١٢٣٦، بنحوه، عن مُحَمَّد بن بشار، عن ابن مهدي، كلاهما عن سفيان، وشعبة،

الوجه الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٥٢، ح: ٧٩٤١، بنحوه من طريق يحيى بن المغيرة المخزومي، عن مُحَمَّد بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان،

الوجه التاسع: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ١٢٥، ح: ٣٣١، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان، عن قيس بن سعد،

الوجه العاشر: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٨، بمثله من طريق صامت بن معاذ، عن موسى بن طارق، عن ابن جريج،

الوجه الحادي عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٧٢، ح: ٨٨٦، بنحوه من طريق موسى بن زكريا التستري، عن عمرو بن الحصين، عن يحيى بن العلاء،

الوجه الثاني عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٨٧، ح: ٩٢٤، بنحوه من طريق حماد بن زيد، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار،

الوجه الثالث عشر: أخرجه النسائي في جزء فيه مجلسان، ص ٨٢، ح: ٤٠، بمثله من طريق أبي نعيم، عن الحسن،

الوجه الرابع عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٣١٨، ح: ١٠٢٨، بنحوه من طريق أحمد بن عمرو بن السرح، عن موسى بن ربيعة، عن ابن الهاد،

الوجه الخامس عشر: أخرجه الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٢/ ٧٠٣، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن يونس بن هارون، عن إسماعيل بن توبة الثقفي، عن إسماعيل بن جعفر،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في العلل الكبير، ص ١٨١، ح: ٣١٨، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩١٨، ح: ٢٧٤٨، عن مُحَمَّد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، عن يحيى بن سليم الطائفي، وأبو عوانة في

المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٧، من طريق سعيد بن يحيى، عن أبيه، والخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٢/ ٥٧٢، من طريق سفيان، جميعهم بمثله عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٠، ح: ٥٠، بمثله، من طريق مُحَمَّد بن يحيى، عن أبيه يحيى بن حمزة، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث ابن أبي عروبة.

الموضع الثاني: تفرد شعيب بن إسحاق.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه سعيد بن أبي عروبة وهو: ثقة كثير التدليس واختلط[١]، فتابعه خالد بن الحارث وهو: ثقة ثبت[٢]، فالتفرد غير واقع في هذه الطبقة، إلا أنهما خالفا الجماعة ورويا الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه جماعة من الثقات عن شعبة، وجماعة أخرى عن الثوري، وجماعة عن ابن عيينة، جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر وهو الصواب.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه: شعيب بن إسحاق[٣]، قال عنه يحيى بن معين[٤]، وأبو داود[٥]، والنسائي[٦]، وابن شاهين[٧]، والذهبي: ثقة[٨]، وقال الإمام أحمد: ثقة، ما أصح حديثه وأوثقه[٩]، وقال في موضع آخر: ما أرى به بأسا[١٠]، وقال

١- سعيد بن أبي عروبة مهران اليشكري مولاهم أبو النضر البصري، كان من أثبت الناس في قتادة مات سنة ست وقيل سبع وخمسين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٣٩.

٢- المصدر السابق، ص ١٨٧.

٣- شعيب بن إسحاق بن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري ثم الدمشقي من كبار الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة تسع وثمانين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٤١١.

٥- وزاد فيه: مرجئ، انظر: الكاشف للذهبي، ١/ ٤٨٦.

٦- تهذيب التهذيب، ٤/ ٣٤٨.

٧- تاريخ أسماء الثقات، ص ١١٣.

٨- تاريخ الإسلام ت بشار، ٤/ ٨٦٤.

٩- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٣٤١.

١٠- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٤٧٧.

أبو حاتم: صدوق[1]، وقال ابن حجر ثقة رمي بالإرجاء وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة[2].

تفرد عن ابن أبي عروبة، عن عبيد الله بن عمر، فلا يحتمل تفرده لأنه ليس من الأثبات فيه، وسمع منه بعدما اختلط.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد شعيب بن إسحاق، عن ابن أبي عروبة، فلا يحتمل تفرده لأنه سمع منه بعد ما اختلط.

٢- خالف ابن أبي عروبة جماعة من الثقات، وروى الحديث عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن شعبة بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- حديث ابن أبي عروبة شاذ لمخالفته الجماعة.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٢] ٣٠١٢- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ كَانَ يُصَلِّي بعد الْجُمُعَة رَكْعَتَيْنِ.

قَالَ مُوسَى بن هَارُون: هَذَا الحَدِيث لم نَسْمَعهُ عَن ابْن عُيَيْنَة، عَن عبد الله بن دِينَار، إِلَّا عَن مُحَمَّد بن عبد الْوَهَّاب، وَرَوَاهُ صَالح بن قدامَة، عَن عبد الله بن دِينَار[3].

سند الحديث:

وجدت السند المذكور عند الطبراني فقال: حدثنا موسى بن هارون، ثنا مُحَمَّد بن عبد الوهاب الحارثي، نا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ»[4].

تخريج الحديث:

الحديث رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٧٠، ح: ٧٩٩٢، بمثله عن موسى بن هارون، وابن المقرئ في المعجم، ص ١٢٥، ح: ٣٣٠، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٢٤٠، من طريقه، عن مُحَمَّد بن عبد الوهاب الحارثي، عن سفيان بن عيينة،

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٣٤١.

٢- تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٤- المعجم الأوسط للطبراني، ٨/ ٧٠، ح ٧٩٩٢.

الوجه الثاني: أخرجه مُحَمَّد بن عاصم في جزء مُحَمَّد بن عاصم الثقفي، ص ١٤٢، ح: ٥٢، بنحوه عن سفيان ومُحَمَّد، عن النعمان،

كلاهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه الزهري واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٩٧، ح: ٤٥٩١، بمثله،

ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٠١، ح: ٨٨٢، بمثله عن أبي بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وابن نمير، وابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ١٨٢، ح: ١٨٧١، بمثله عن عبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وعلي بن خشرم، والترمذي في السنن، ٢/ ٣٩٩، ح: ٥٢١، بنحوه عن ابن أبي عمر، والنسائي في السنن الكبرى، ١/ ٢٧٤، ح: ٥٠٢، بنحوه عن إسحاق بن إبراهيم، وابن ماجه في السنن، ١/ ٣٥٨، ح: ١١٣١، بنحوه عن مُحَمَّد بن الصباح، والدارمي في السنن، ٢/ ٩٠٥، ح: ١٤٨٥، بنحوه عن مُحَمَّد بن أحمد بن أبي خلف، جميعهم عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٢٤٧، ح: ٥٥٢٧،

وأبو داود في السنن، ١/ ٢٩٥، ح: ١١٣٢، عن الحسن بن علي، والنسائي في السنن، ٣/ ١١٣، ح: ١٤٢٨، عن إسحاق بن إبراهيم، كلاهما بنحوه وبزيادة: "في بيته"، عن عبد الرزاق، عن معمر،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧، بنحوه وبزيادة: "الظهر، والمغرب، والعشاء"، من طريق الليث، عن عقيل،

جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣٢٦، ح: ٥٤٤٨، وابن حبان في صحيحه، ٦/ ٢٢٩، ح: ٢٤٧٩، بنحوه من طريق وهيب، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٢٤٧، ح: ٥٥٢٦، بنحوه وبزيادة: "في بيته"، وأحمد في المسند، ٨/ ٥١٨، ح: ٤٩٢١، عنه، عن معمر، والنسائي في السنن، ٣/ ١١٣، ح: ١٤٢٩، بنحوه وبزيادة: "يطيل فيهما"، من طريق يزيد بن هارون، عن شعبة، كلاهما عن أيوب،

الوجه الثالث: أخرجه النسائي في السنن، ٣/ ١١٣، ح: ١٤٢٧، بنحوه وبزيادة: "حتى ينصرف"، عن قتيبة بن سعيد، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٠٠، ح: ٨٨٢، بنحوه وبزيادة: "حتى ينصرف"، وزيادة: "في بيته"، عن يحيى بن يحيى، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣، ح: ٩٣٧، عن عبد الله بن يوسف، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٩، ح: ١٢٥٢، عن القعنبي، والنسائي في السنن الكبرى، ١/ ٢١٤، ح: ٣٤٢، عن قتيبة بن سعيد، والدارمي في السنن، ٢/ ٩٠٢، عن أبي عاصم، جميعهم بمعناه مطولا، جميعهم عن مالك بن أنس،

الوجه الرابع: أخرجه ابن حبان في صحيحه، ٦/ ٢٣٥، ح: ٢٤٨٧، بزيادة: "بعد المغرب"، من طريق سلم بن قتيبة، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٣٣٦، ح: ١٩٧٥، من طريق حجاج بن مُحَمَّد، كلاهما بمعناه وبزيادة: "في بيته"، عن ابن أبي ذئب،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٥٦، ح: ١٣٦٥٣، بنحوه وبزيادة، من طريق يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد مُحَمَّد بن عبد الوهاب الحارثي[١]، وهو كما قال.

قال عنه ابن حبان: ربما أخطأ[٢]، وقال أبو علي صالح بن مُحَمَّد: ثقة[٣].

خالف جماعة من الثقات، وتفرد عن سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده بسبب مخالفته.

ورواه مُحَمَّد بن عاصم الثقفي، وتفرد عن سفيان ومُحَمَّد، عن النعمان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده لأنه روى عن ابن عيينة بعد أن تغير[٤]، بينما رواه الجماعة عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث مُحَمَّد بن عبد الوهاب، ومُحَمَّد بن عاصم شاذ لمخالفتهما الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد مُحَمَّد بن عبد الوهاب، عن سفيان بن عيينة، فلا يحتمل تفرده لأنه ليس من الأثبات فيه.

٢- مُحَمَّد بن عبد الوهاب خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة من طريق سالم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- متابعة الحديث وردت من طريق لا يعتضد بها الحديث.

١- هو مُحَمَّد بن عبد الواهب بن الزبير بن زنباع أبو جعفر الحارثي كوفي الأصل، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. انظر: تاريخ بغداد ت بشار، ٣/ ٦٧٨.

٢- الثقات لابن حبان، ٩/ ٨٣.

٣- تاريخ بغداد ت بشار، ٣/ ٦٧٨.

٤- تقريب التهذيب، ص ٤٨٥.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٣] ٣٠١٤- حَدِيث: "أن بِلَالًا يُؤذن بلَيْل"... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد به عَمْرو بن الرَبيع بن طَارق، عَن سُلَيْمَان بن فليح عنه[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه عبد الرزاق حيث قال: عن الثوري، عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: قال النبي ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا، وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الثاني: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٩٠، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، عن سليمان بن فليح،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٤/ ٢٣٢، ح: ٧٦١٤، بمثله، وأحمد في المسند، ٩/ ٢١٣، ح: ٥٢٨٥، بنحوه عن عبد الرحمن، كلاهما عن سفيان الثوري،

الوجه الثالث: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٧٤، ح: ١٤، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٢٧، ح: ٦٢٠، عن عبد الله بن يوسف، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٢٨، ح: ٥٣١٦، عن عبد الرحمن، والنسائي في السنن، ٢/ ١٠، ح: ٦٣٧، عن قتيبة بن سعيد، والبيهقي في السنن الكبرى، ١/ ٥٥٩، ح: ١٧٨٦، من طريق القعنبي، وفي معرفة السنن والآثار، ٢/ ٢٠٩، ح: ٢٤٠٨، من طريق الشافعي، جميعهم بنحوه عن مالك بن أنس،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ٨٧، ح: ٧٢٤٨، عن موسى بن إسماعيل، وأحمد في المسند، ١٠/ ٩٩، ح: ٥٨٥٢، عن عفان، كلاهما بنحوه عن عبد العزيز بن مسلم،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣١١، ح: ٥٤٢٤، عن عفان، وأيضا في المسند، ٩/ ٣٥٧، ح: ٥٤٩٨، عن مُحَمَّد بن جعفر، كلاهما عن شعبة،

الوجه السادس: أخرجه إسماعيل بن جعفر في كتاب أحاديث إسماعيل بن جعفر، ص ١٤١، ح: ٢٠، بنحوه، وابن حبان في صحيحه، ٨/ ٢٤٩، ح: ٣٤٧١، من طريق يحيى بن أيوب، عنه،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٢- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٤/ ٢٣٢، ح ٧٦١٤.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٧١، ح: ٥١٩٥، عن يحيى، وابن خزيمة في صحيحه، ١/ ٢٢١، ح: ٤٢٤، من طريق حماد بن مسعدة، والطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢١٦، ح: ٧٠٠، من طريق روح بن القاسم، جميعهم بمثله عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه الزهري عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٥٢، ح: ٤٥٥١، بمثله، وأخرجه الدارمي في السنن، ٢/ ٧٦٠، ح: ١٢٢٦، بمثله عن محمد بن يوسف، كلاهما بمثله عن ابن عيينة،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٦٨، ح: ١٠٩٢، عن يحيى بن يحيى، ومحمد بن رمح، وقتيبة بن سعيد، والترمذي في السنن، ١/ ٣٩٢، ح: ٢٠٣، والنسائي في السنن، ٢/ ١٠، ح: ٦٣٨، عن قتيبة، وابن حبان في صحيحه، ٨/ ٢٤٩، ح: ٣٤٧٠، من طريق يزيد بن موهب، جميعهم عن الليث بن سعد،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٢٧، ح: ٦١٧، عن عبد الله بن مسلمة، عن مالك بن أنس،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٣٩، ح: ٤٦١٥، من طريق سليمان بن بلال، عن محمد بن أبي عتيق، وموسى بن عقبة،

جميعهم بنحوه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٣٣، ح: ٦٠٥٠، بنحوه، من طريق عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن الربيع بن طارق[1]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[2]، خالف جماعة من الثقات، وتفرد عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده وذلك لمخالفته، وفي إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه، بينما رواه الجماعة عن مالك بن أنس، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عمرو بن الربيع شاذ لمخالفته الجماعة، ولا يحتج به لما فيه سليمان بن فليح المجهول.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد عمرو بن الربيع، عن سليمان بن فليح، فلا يحتمل تفرده لمخالفته الجماعة.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٦، رقم: ٣٠١٣، ص ٤٦٢.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

٢- عمرو بن الربيع خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمز، بينما رواه الجماعة عن أنس بن مالك، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث في إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٤] ٣٠١٨- حَدِيث: "للغادر لِوَاء".

قال الدارقطني: تفرد به عَمْرو بن الرّبيع بن طَارق، عَن سُلَيْمَان بن فليح عنه[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا حجين، وموسى بن داود، قالا: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: "إِنَّ لِلْغَادِرِ لِوَاءً[٢] يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: أَلَا هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ"[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٩٠، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، عن سليمان بن فليح،

الوجه الثاني: أخرجه الإمام أحمد في المسند، ١٠/ ٢٣٨، ح: ٦٠٥٣، بمثله عن حجين، وموسى بن داود، عن عبد العزيز بن عبد الله،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ٤١، ح: ٦١٧٨، وأبو داود في السنن، ٣/ ٨٢، ح: ٢٧٥٦، عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، وأبو عوانة في المستخرج، ٤/ ٢٠٦، ح: ٦٥١١، وتمام في فوائده، ١/ ٧٤، ح: ١٦٣، من طريق يزيد بن السمط، عن الأوزاعي، وأبو عوانة في المستخرج، ٤/ ٢٠٦، ح: ٦٥٠٥، من طريق يحيى بن بكير، جميعهم بنحوه عن مالك بن أنس،

الوجه الرابع: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٣٦٠، ح: ١٧٣٥، عن يحيى بن أيوب، وقتيبة، وابن حجر، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٧٦، ح: ٨٦٨٣، عن علي بن حجر، وابن حبان في

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٢- من اللواء وهي: الراية، ولا يمسكها إلا صاحب الجيش، والمراد: لكل غادر لواء، أي: علامة يشهر بها في الناس. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/ ٢٧٩.

٣- مسند أحمد، ١٠/ ٢٣٨، ح ٦٠٥٣.

صحيحه، ١٦/ ٣٣٧، ح: ٧٣٤٢، من طريق يحيى بن أيوب المقابري، وأبو عوانة في المستخرج، ٤/ ٢٠٧، ح: ٦٥١٤، مختصرا، من طريق محمد بن الصباح، جميعهم بنحوه وبزيادة: "ينصب"، عن إسماعيل بن جعفر،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٧٨، ح: ٥٩٦٨، والبخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ٢٥، ح: ٦٩٦٦، بنحوه مختصرا عن أبي نعيم الفضل، وأحمد في المسند، ٩/ ١٦٩، ح: ٥١٩٢، بنحوه وبزيادة: "ينصب"، عن يحيى، كلاهما عن سفيان،

الوجه السادس: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٤٨٠، ح: ٦٤٤٧، بنحوه عن أبي سعيد، وأيضا في المسند، ١٠/ ٦٧، ح: ٥٨٠٤، بنحوه وبزيادة: "ينصب"، عن عفان، كلاهما عن عبد العزيز بن مسلم،

الوجه السابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٤/ ٢٠٧، ح: ٦٥١٣، بنحوه وبزيادة: "ينصب"، من طريق بكر بن مضر، عن يزيد بن الهاد،

الوجه الثامن: أخرجه ابن الأعرابي في المعجم، ٢/ ٥٨٨، ح: ١١٦٠، بمعناه، من طريق أبي عاصم، عن محمد بن رفاعة،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٤٨، ح: ٥٩١٥، والبخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ١٠٤، ح: ٣١٨٨، بنحوه مختصرا من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، والبخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ٤١، ح: ٦١٧٧، بنحوه وبزيادة: "يرفع له"، من طريق يحيى، عن عبيد الله، والترمذي في السنن، ٤/ ١٤٤، ح: ١٥٨١، بنحوه مختصرا، من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن صخر بن جويرية، وابن حبان في صحيحه، ١٦/ ٣٣٨، ح: ٧٣٤٣، بنحوه وبزيادة: "عند استه"، من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء، عن جويرية، جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٣٦٠، ح: ١٧٣٥، بنحوه مختصرا، من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن حمزة، وسالم، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٧٧، ح: ٥٣٧٨، بنحوه وبزيادة، من طريق حماد بن زيد، عن بشر بن حرب، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن الربيع بن طارق[1]، وهو كما قال.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٦، رقم: ٣٠١٣، ص ٤٦٢.

فهو: ثقة[1]، خالف جماعة من الرواة، وتفرد عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده بسبب مخالفته، وفي إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة عن مالك بن أنس، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عمرو بن الربيع شاذ لمخالفته الجماعة، ولا يحتج به لما فيه سليمان بن فليح المجهول.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد عمرو بن الربيع، عن سليمان بن فليح، فلا يحتمل تفرده لمخالفته.

٢- عمرو بن الربيع خالف جماعة من الرواة، وروى الحديث عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن أنس بن مالك بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- في إسناد الحديث سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٥] ٣٠١٩- حَدِيث: "يَا معشر النِّسَاء تصدقن".

قال الدارقطني: تفرد به عَمْرو بن الرّبيع بن طَارق، عَن سُلَيْمَان بن فليح عنه[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام مسلم فقال: حدثنا مُحَمَّد بن رمح بن المهاجر المصري، أخبرنا الليث، عن ابن الهاد، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الِاسْتِغْفَارَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ جَزْلَةٌ[3]: وَمَا لَنَا يَا رَسُولَ اللهِ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِذِي لُبٍّ مِنْكُنَّ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ وَالدِّينِ؟ قَالَ: "أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ: فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمْكُثُ اللَّيَالِيَ مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ"[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على عبد الله بن دينار من وجهين:

١- تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٣- جزلة أي: تامة الخلق. ويجوز أن تكون ذات كلام جزل: أي قوي شديد. النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٢٧٠.

٤- صحيح مسلم، ١/ ٨٦، ح ٧٩.

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٩٠، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، عن سليمان بن فليح،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٨٦، ح: ٧٩، بمثله، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٤٥، ح: ٥٣٤٣، بنحوه، من طريق ابن وهب، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١٣٢٦، ح: ٤٠٠٣، والبيهقي في شعب الإيمان، ١/ ١٣٠، ح: ٢٩، بنحوه، من طريق من طريق الليث، وابن منده في الإيمان، ٢/ ٦٧٩، ٦٧١، بنحوه، وأبو داود في السنن، ٤/ ٢١٩، ح: ٤٦٧٩، مختصرا، من طريق بكر بن مضر، وابن منده في الإيمان، ٢/ ٦٨٠، ح: ٦٧٣، بنحوه مطولا، من طريق يحيى بن أيوب، وابن أبي عاصم في السنة، ٢/ ٤٦٣، ح: ٩٥٥، بنحوه مختصرا من طريق ابن أبي حازم، جميعهم عن يزيد بن عبد الله بن الهاد،

الوجه الثالث: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٩/ ٢٤٩، مختصرا، من طريق عبيد الله بن موسى، عن موسى بن عبيدة،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن الربيع بن طارق[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[٢]، خالف جماعة من الرواة، وتفرد عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده لمخالفته، وفي إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عمرو بن الربيع شاذ لمخالفته الجماعة، ولا يحتج به لما فيه سليمان بن فليح المجهول.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد عمرو بن الربيع، عن سليمان بن فليح، فلا يحتمل تفرده لمخالفته.

٢- عمرو بن الربيع خالف جماعة من الرواة، وروى الحديث عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- في إسناد الحديث سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٦، رقم: ٣٠١٣، ص ٤٦٢.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٦] ٣٠٢٠- حَدِيث: النَّهْي عَن بيع الْوَلَاء وَعَن هِبته.

قال الدارقطني: تفرد به عَمْرو بن الرّبيع بن طَارق، عَن سُلَيْمَان بن فليح عَنه[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو عوانة فقال: حدثنا عبدان الجواليقي، قثنا سعيد بن يحيى، قثنا أبي، قثنا عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ[٢]، وَعَنْ هِبَتِهِ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، عن سليمان بن فليح،

الوجه الثاني: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٧، بمثله من طريق سعيد بن يحيى، عن أبيه، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٧، بنحوه عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد، كلاهما عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٧، ح: ٢٥٣٥، عن أبي الوليد، وأحمد في مسنده، ٩/ ٣٥٧، ح: ٥٤٩٦، عن مُحَمَّد بن جعفر، وأبو داود في السنن، ٣/ ١٢٧، ح: ٢٩١٩، عن حفص بن عمر، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٩، من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والدارمي في السنن، ٤/ ٢٠١٨، ح: ٣٢٠١، بنحوه عن مسلم، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٢٣، ح: ٤٩٤٨، من طريق أبي الوليد، والحوضي، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٤٤، ح: ١٥١٩، من طريق مُحَمَّد بن إسحاق، وابن المقرئ في المعجم، ص ٢٠٠، ح: ٦٢٥، من طريق معتمر، جميعهم بمثله عن شعبة،

الوجه الرابع: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٩/ ٣، ح: ١٦١٣٨،

والبخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ١٥٥، ح: ٦٧٥٦، والدارمي في السنن، ٤/ ٢٠١٨، ح: ٣٢٠٠، عن أبي نعيم، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٢٥، ح: ٤٩٤٩، من طريق النفيلي، عن زهير بن معاوية،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٢- سبق شرح الكلمة في الحديث ٢٢١، رقم: ٣٠١٠، ص ٦٧١.

٣- مستخرج أبي عوانة، ٣/ ٢٣٨، ح ٤٨٠٧.

وابن المقرئ في المعجم، ص ٦٨، ح: ١٢٥، بنحوه من طريق أبي قتادة، عن ابن جريج، جميعهم بمثله عن سفيان الثوري،

الوجه الخامس: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٧٨٢، ح: ٢٠، بنحوه، واختلف عنه:

أخرجه الدارمي في السنن، ٣/ ١٦٧٥، ح: ٢٦١٤، بمثله عن خالد بن مخلد، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٨، بنحوه عن قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٧، ح: ٤٨٠١، بنحوه، من طريق يحيى بن أيوب، جميعهم عن مالك بن أنس،

الوجه السادس: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ١/ ١١٦، وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٣٠٨، ح: ٢٠٤٦٤، وأحمد في المسند، ٨/ ١٦٥، ح: ٤٥٦٠، بمثله،

والترمذي في السنن، ٤/ ٤٣٧، ح: ٢١٢٦، بنحوه عن ابن أبي عمر، جميعهم عن سفيان بن عيينة،

الوجه السابع: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ٩١٨، ح: ٢٧٤٧، بمثله عن علي بن مُحَمَّد، عن وكيع، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٢٩، ح: ١٢٣٦، بنحوه، عن مُحَمَّد بن بشار، عن ابن مهدي، كلاهما عن سفيان، وشعبة،

الوجه الثامن: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١١٤٥، ح: ١٥٠٦، بنحوه عن يحيى بن يحيى التميمي، عن سليمان بن بلال،

الوجه التاسع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٥٢، ح: ٧٩٤١، بنحوه من طريق يحيى بن المغيرة المخزومي، عن مُحَمَّد بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان،

الوجه العاشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ١٢٥، ح: ٣٣١، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان، عن قيس بن سعد،

الوجه الحادي عشر: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٨، بمثله من طريق صامت بن معاذ، عن موسى بن طارق، عن ابن جريج،

الوجه الثاني عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٧٢، ح: ٨٨٦، بنحوه من طريق موسى بن زكريا التستري، عن عمرو بن الحصين، عن يحيى بن العلاء،

الوجه الثالث عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٨٧، ح: ٩٢٤، بنحوه من طريق حماد بن زيد، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار،

الوجه الرابع عشر: أخرجه النسائي في جزء فيه مجلسان، ص ٨٢، ح: ٤٠، بمثله من طريق الحسن،

الوجه الخامس عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٣١٨، ح: ١٠٢٨، بنحوه من طريق أحمد بن عمرو بن السرح، عن موسى بن ربيعة، عن ابن الهاد،

الوجه السادس عشر: أخرجه الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٢/ ٧٠٣، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن يونس بن هارون، عن إسماعيل بن توبة الثقفي، عن إسماعيل بن جعفر،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في العلل الكبير، ص ١٨١، ح: ٣١٨، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩١٨، ح: ٢٧٤٨، عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، عن يحيى بن سليم الطائفي، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٧، من طريق سعيد بن يحيى، عن أبيه، والخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٢/ ٥٧٢، من طريق قبيصة، عن سفيان، جميعهم بمثله عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٠، ح: ٥٠، بمثله، من طريق محمد بن يحيى، عن أبيه يحيى بن حمزة، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن الربيع بن طارق[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[٢]، خالف جماعة من الثقات، وتفرد عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده لمخالفته، وفي إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول[٣]، لا يحتج بحديثه، بينما رواه الجماعة عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر وهو الصواب.

حديث عمرو بن الربيع بن طارق شاذ لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد عمرو بن الربيع، عن سليمان بن فليح، فلا يحتمل تفرده لمخالفته.

٢- خالف عمرو بن الربيع جماعة من الثقات، وروى الحديث عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن شعبة بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث في إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٦، رقم: ٣٠١٣، ص ٤٦٢.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

٣- قال أبو زرعة: لا أعرفه. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ١٣٥.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٧] ٣٠٢٢- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ نهى عَن بيع الْوَلَاء... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ مُحَمَّد بن يزِيد[١]، عَن الضَّحَّاك بن عُثْمَان عَنهُ، وَرَوَاهُ أَيْضا الْمعَافى بن عمرَان، عَن سُفْيَان الثَّوْرِيّ، وَشعْبَة وَمَالك، لم يجمع بَينهم عَنهُ غَيره، وَرَوَاهُ أَبُو النَّضر هَاشم، عَن الْأَرْبَعَة، عَنهُ وَلم يجمع بَينهم غَيره أَيْضا، وَرَوَاهُ عبيد الله بن عمر، عَن عبد الله بن دِينَار، وَهُوَ غَرِيب من حَدِيث ابْن أبي عرُوبَة عَنهُ، تفرد بِهِ شُعَيْب بن إِسْحَاق عَنهُ[٢].

سند الحديث:

السند الأول الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني فقال: حدثنا محمود بن علي، نا يحيى بن المغيرة المخزومي، نا ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ الْوَلَاءُ[٣] أَوْ يُوهَبَ»[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩١، بمثله من طريق المعافى بن عمران، عن سفيان الثوري، وشعبة، ومالك،

الوجه الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩١، بمثله من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم، عن أربعة رواة لم يذكرها ابن القيسراني،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٥٢، ح: ٧٩٤١، بمثله من طريق يحيى بن المغيرة المخزومي، عن مُحَمَّد بن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان،

الوجه الرابع: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٩، من طريق شعيب بن إسحاق، عن ابن أبي عروبة، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٧، عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٧، من طريق سعيد بن يحيى، عن أبيه،

جميعهم بنحوه عن عبيد الله بن عمر،

١- قوله "يزيد" لعل صوابه: فديك. أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني، تح جابر السريع، ١/٥٣٦. ح ٣٠٧١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩١.

٣- سبق شرح الكلمة في الحديث ٢٢١، رقم: ٣٠١٠، ص ٦٧١.

٤- المعجم الأوسط للطبراني، ٨/ ٥٢، ح ٧٩٤١.

الوجه الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٧، ح: ٢٥٣٥، عن أبي الوليد، وأحمد في مسنده، ٩/ ٣٥٧، ح: ٥٤٩٦، عن مُحَمَّد بن جعفر، والدارمي في السنن، ٤/ ٢٠١٨، ح: ٣٢٠١، عن مسلم، وأبو داود في السنن، ٣/ ١٢٧، ح: ٢٩١٩، عن حفص بن عمر، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٩، من طريق إسماعيل بن إبراهيم، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٢٣، ح: ٤٩٤٨، من طريق أبي الوليد، والحوضي، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٤٤، ح: ١٥١٩، من طريق مُحَمَّد بن إسحاق، وابن المقرئ في المعجم، ص ٢٠٠، ح: ٦٢٥، من طريق معتمر، جميعهم بنحوه عن شعبة،

الوجه السادس: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٩/ ٣، ح: ١٦١٣٨،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ١٥٥، ح: ٦٧٥٦، والدارمي في السنن، ٤/ ٢٠١٨، ح: ٣٢٠٠، عن أبي نعيم، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٢٥، ح: ٤٩٤٩، من طريق النفيلي، عن زهير بن معاوية، وابن المقرئ في المعجم، ص ٦٨، ح: ١٢٥، بنحوه من طريق أبي قتادة، عن ابن جريج، جميعهم بنحوه عن سفيان الثوري،

الوجه السابع: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ١/ ١١٦، وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٣٠٨، ح: ٢٠٤٦٤، وأحمد في المسند، ٨/ ١٦٥، ح: ٤٥٦٠،

وأخرجه الترمذي في السنن، ٤/ ٤٣٧، ح: ٢١٢٦، عن ابن أبي عمر، جميعهم بنحوه عن ابن عيينة،

الوجه الثامن: أخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ٥٢٩، ح: ١٢٣٦، عن مُحَمَّد بن بشار، عن ابن مهدي، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩١٨، ح: ٢٧٤٧، عن علي بن مُحَمَّد، عن وكيع، كلاهما بنحوه عن سفيان، وشعبة،

الوجه التاسع: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٧٨٢، ح: ٢٠، واختلف عنه:

أخرجه الدارمي في السنن، ٣/ ١٦٧٥، ح: ٢٦١٤، عن خالد بن مخلد، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠٦، ح: ٤٦٥٨، عن قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٧، ح: ٤٨٠١، من طريق يحيى بن أيوب، جميعهم بنحوه، عن مالك بن أنس،

الوجه العاشر: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١١٤٥، ح: ١٥٠٦، بنحوه عن يحيى بن يحيى التميمي، عن سليمان بن بلال،

الوجه الحادي عشر: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٨، بنحوه من طريق صامت بن معاذ، عن موسى بن طارق، عن ابن جريج،

الوجه الثاني عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٧٢، ح: ٨٨٦، بنحوه من طريق موسى بن زكريا التستري، عن عمرو بن الحصين، عن يحيى بن العلاء،

الوجه الثالث عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٨٧، ح: ٩٢٤، بنحوه من طريق حماد بن زيد، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار،

الوجه الرابع عشر: أخرجه النسائي في جزء فيه مجلسان، ص ٨٢، ح: ٤٠، بنحوه من طريق عن الحسن،

الوجه الخامس عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٣١٨، ح: ١٠٢٨، بنحوه من طريق أحمد بن عمرو بن السرح، عن موسى بن ربيعة، عن ابن الهاد،

الوجه السادس عشر: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ١٢٥، ح: ٣٣١، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، عن هشام بن حسان، عن قيس بن سعد،

الوجه السابع عشر: أخرجه الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٢/ ٧٠٣، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن يونس بن هارون، عن إسماعيل بن توبة الثقفي، عن إسماعيل بن جعفر،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في العلل الكبير، ص ١٨١، ح: ٣١٨، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩١٨، ح: ٢٧٤٨، عن مُحَمَّد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، عن يحيى بن سليم الطائفي، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٣٨، ح: ٤٨٠٧، من طريق سعيد بن يحيى، عن أبيه، والخليلي في الإرشاد، ٢/ ٥٧٢، من طريق قبيصة، عن سفيان، جميعهم بنحوه، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٠، ح: ٥٠، بنحوه، من طريق مُحَمَّد بن يحيى، عن أبيه يحيى بن حمزة، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال أربعة أوجه:

الوجه الأول: تفرد به مُحَمَّد بن أبي فديك[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: ليس به بأس[٢]، وقال في موضع آخر: ثقة[٣]، وقال الإمام أحمد: لا يبالي أي شيء[٤]، وقال النسائي: ليس به بأس[٥]، وقال ابن شاهين: ثقة[٦]، وقال ابن حبان: ربما أخطأ[٧]، وقال ابن حجر: صدوق[٨].

١- هو مُحَمَّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُديك الديلي مولاهم المدني أبو إسماعيل، وقد ينسب إلى جد أبيه، من صغار الطبقة الوسطى من أتباع التابعين مات سنة مائتين على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٦٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٨٠.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ١٨٩.

٤- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٢٢٦.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٤/ ٤٨٨.

٦- تاريخ أسماء الثقات، ص ٢٠٤.

٧- الثقات لابن حبان، ٩/ ٤٢.

٨- تقريب التهذيب، ص ٤٦٨.

خالف مُحَمَّد بن فديك الديلي جماعة من الثقات وتفرد عن الضحاك بن عثمان وهو: صدوق يهم[١]، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن شعبة بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث مُحَمَّد بن أبي فديك شاذ لمخالفته الجماعة.

الوجه الثاني: تفرد به المعافى بن عمران[٢]، وهو كما قال.

ذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال ابن حجر: مقبول[٤].

خالف المعافى بن عمران جماعة من الثقات وتفرد عن سفيان الثوري، وشعبة، ومالك، وجمع بينهم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن شعبة بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث المعافى بن عمران منكر لمخالفته الجماعة.

الوجه الثالث: تفرد به أبو النضر هاشم بن القاسم[٥]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين[٦]، وعلى بن المديني[٧]، وأحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[٨]، وقال الإمام أحمد بن حنبل: كان شيخنا من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر[٩]، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق[١٠]، وقال ابن عدي: لا بأس به[١١]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[١٢].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن أربعة رواة غير مذكورين، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن شعبة بهذا الإسناد وهو الصواب،

فحديث أبي النضر هاشم بن القاسم شاذ لمخالفته الجماعة.

١- تقريب التهذيب، ص ٢٧٩.

٢- المعافى بن عمران الظِهري الحميري أبو عمران الحمصي من كبار الآخذين عن تبع الأتباع. تقريب التهذيب، ص ٥٣٧.

٣- الثقات لابن حبان، ٩/ ١٩٩.

٤- تقريب التهذيب، ص ٥٣٧.

٥- هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم البغدادي أبو النضر مشهور بكنيته ولقبه قيصر من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة سبع ومائتين وله ثلاث وسبعون. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٧٠.

٦- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٣٨٩.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ١٠٥.

٨- وزاد فيه: صاحب سنة. الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٣٢٣.

٩- تاريخ الإسلام ت بشار، ٥/ ٢١٠.

١٠- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ١٠٦.

١١- الكامل في ضعفاء الرجال، ٨/ ٤١٨.

١٢- تقريب التهذيب، ص ٥٧٠.

الوجه الرابع: تفرد شعيب بن إسحاق، عن ابن أبي عروبة، وقد مرت دراسة هذا الوجه[1].

رأي الباحثة:

الحديث بهذه الأسانيد كلها معلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- خالف مُحَمَّد بن فديك، والمعافى بن عمران، وأبو النضر، وابن أبي عروبة، جماعة من الرواة وتفردوا عن شيوخهم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن شعبة بهذا الإسناد وهو الصواب.

٢- الحديث من طريق مُحَمَّد بن فديك، وأبو النضر، وابن أبي عروبة شاذ لمخالفتهم جماعة من الثقات، وأما من طريق المعافى بن عمران منكر لمخالفته الجماعة.

٣- المعافى بن عمران لا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٨] ٣٠٢٧- حَدِيث: كَانَ رَسُول الله ﷺ يَأْتِي قبَاء رَاكِبًا وماشيا.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ مُعلى بن هِلَال، عَن مُحَمَّد بن جحادة، عَن ابْن عجلَان عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام مسلم فقال: حدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة، وابن حجر، قال ابن أيوب: حدثنا إسماعيل بن جعفر، أخبرني عبد الله بن دينار، أنه سمع عبد الله بن عمر، يقول: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءً رَاكِبًا وَمَاشِيًا»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٣، بمثله من طريق معلى بن هلال، عن مُحَمَّد بن جحادة، عن مُحَمَّد بن عجلان،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠١٦، ح: ١٣٩٩، عن يحيى بن أيوب، وقتيبة، وابن حجر، وابن حبان في صحيحه، ٤/ ٥٠٩، ح: ١٦٣٠، من طريق يحيى بن أيوب المقابري، جميعهم بمثله عن إسماعيل بن جعفر،

١- مرت في الحديث ٢٢١، رقم: ٣٠١٠، ص ٦٧٣.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٣.

٣- صحيح مسلم، ٢/ ١٠١٦، ح ١٣٩٩.

الوجه الثالث: أخرجه وكيع في الزهد، ص ٦٨٨، ح: ٣٩٠، بنحوه،

وأخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣٦٩، ح: ٥٥٢٢، بمثله، عن عبد الرزاق، والبخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ١٠٤، ح: ٧٣٢٦، بنحوه عن أبي نعيم، جميعهم عن سفيان الثوري،

الوجه الرابع: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠١٦، ح: ١٣٩٩، عن يحيى بن يحيى، والنسائي في السنن، ٢/ ٣٧، ح: ٦٩٨، عن قتيبة بن سعيد، وابن حبان في صحيحه، ٤/ ٤٩٧، ح: ١٦١٨، من طريق أحمد بن أبي بكر، جميعهم بنحوه عن مالك بن أنس،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٥٥، ح: ٤٨٤٦، بمثله، عن يزيد، والطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٥٧، ح: ٤٤٢٤، بنحوه، من طريق عبد الله بن سلمة الأفطس، والحاكم في المستدرك، ١/ ٦٦٢، ح: ١٧٩٣، بزيادة: "يكثر الاختلاف"، من طريق جرير، جميعهم عن يحيى بن سعيد،

الوجه السادس: أخرجه أبو يعلى الخليلي في الفوائد، ص ٦٠، ح: ٢٢، بمثله، من طريق القاسم بن الحكم، عن مسعر،

الوجه السابع: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٤/ ٣٩٦، ح: ٥٧٠٧، بمثله من طريق سعد بن أبي مريم، عن محمد بن جعفر،

الوجه الثامن: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٣٠٤، ح: ٢٠٤٩،

وابن حبان في صحيحه، ٤/ ٥٠٩، ح: ١٦٢٩، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ٣٣٢، بنحوه من طريق عليّ بن الجعد، عن الحسن بن صالح بن حي،

الوجه التاسع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٩٩، ح: ٥٤٠٣، بنحوه عن أبي سلمة، عن سليمان،

الوجه العاشر: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٠٣، ح: ٥٨٦٠، بنحوه عن عفان، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٦١، ح: ١١٩٣، بنحوه وبزيادة: "كل سبت"، عن موسى بن إسماعيل، كلاهما عن عبد العزيز بن مسلم،

الوجه الحادي عشر: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥٣٥، ح: ٦٧٣،

ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/١٠١٧، ح:١٣٩٩، عن ابن أبي عمر، وابن حبان في صحيحه، ٤/٥١٠، ح:١٦٣٢، بنحوه مختصرا، من طريق هشام، ثلاثتهم بنحوه وبزيادة: "كل سبت"، عن ابن عيينة،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٤١٦، ح: ٣٢٥٢٦، بمثله، عن أبي أسامة، عن عبد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٦٧، ح: ٧١، بنحوه،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٦١، ح: ١١٩٤، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠١٦، ح: ١٣٩٩، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢١٨، ح: ٢٠٤٠، من طريق يحيى بن سعيد، وأحمد في المسند، ١٠/ ٥٥، ح: ٥٧٧٤، عن مُحَمَّد بن عبيد، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢١٨، ح: ٢٠٤٠، من طريق ابن نمير، جميعهم بنحوه عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الرابع: أخرجه وكيع في الزهد، ص ٦٨٩، ح: ٣٩١، بنحوه عن عبد الله بن نافع مولى ابن عمر،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٤٧٢، ح: ٦٤٣٢، عن أسباط بن مُحَمَّد، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٤/ ٣٩٥، ح: ٥٧٠٤، من طريق الليث بن سعد، كلاهما بزيادة: "مسجد"، عن مُحَمَّد بن عجلان،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد معلى بن هلال[١]، وهو كما قال.

قال عنه علي بن المديني: لا يكتب حديث مثل معلى كان غير ثقة[٢]، وقال البخاري: تركوه[٣]، وقال العجلي: كذاب[٤]، وقال النسائي: متروك الحديث[٥]، وقال ابن حبان: كان يروي الموضوعات عن أقوام ثقات[٦]، وقال الدارقطني: يكذب[٧]، وقال في موضع آخر: يضع الحديث[٨]، وقال ابن حجر: اتفق النقاد على تكذيبه[٩].

خالف الإمام أحمد، وتفرد عن مُحَمَّد بن جحادة، عن مُحَمَّد بن عجلان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- معلى بن هلال بن سويد أبو عبد الله الطحان الكوفي من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٤١.

٢- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٦٩.

٣- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٧/ ٣٩٦.

٤- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٢٨٩.

٥- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٩٦.

٦- المجروحين لابن حبان،، ٣/ ١٦.

٧- الضعفاء والمتروكون للدارقطني، ٣/ ١٣٢.

٨- سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ١٦٨.

٩- تقريب التهذيب، ص ٥٤١.

بينما رواه الإمام أحمد عن أسباط بن مُحَمَّد، عن مُحَمَّد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، لكنه معلول أيضا، لأن في إسناد مُحَمَّد بن عجلان وهو: صدوق[1]، خالف الإمام مالك والجماعة، وتفرد بزيادة: "مسجد"، فلا يحتمل تفرده وحديثه شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

ورواه جماعة من الثقات عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وهو صحيح.

فالحديث ورد من طرق صحيحة، إلا أن حديث مُحَمَّد بن عجلان معلول من كلا الطريقين، طريق عبد الله بن دينار، وطريق نافع.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه معلى بن هلال وهو: متروك، تفرد عن مُحَمَّد بن جحادة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف معلى بن هلال الثقات، وروى الحديث من طريق مُحَمَّد بن عجلان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الثقات عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- رواه مُحَمَّد بن عجلان تارة عن عبد الله بن دينار، وتارة عن نافع، فحديثه من كلا الطريقين معلول.

٤- متن الحديث صحيح لأنه ورد من عدة طرق صحيحة.

قال ابن القيسراني:

[٢٢٩] ٣٠٣٦- حَدِيث: أَشَارَ رَسُول الله ﷺ بِيَدِهِ نَحْو الْمشرق... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْحَارِث بن سُلَيْمَان، عَن عقبَة بن عَلْقَمَة، عَن الْأَوْزَاعِيّ عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو الشيخ فقال: حدثني أبو بكر عبد الله بن علان الكرجي، حدثنا الفضل بن مُحَمَّد العطار، حدثنا مُحَمَّد بن عقبة بن علقمة، حدثنا أبي، عن الأوزاعي، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: أشار رسول الله ﷺ بيده نحو المشرق فقال: «أَلاَ إِنَّ الفِتْنَةَ مِنْ هَهُنَا حَيْثُ يَطلعُ قَرن الشَّيْطَان»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

١- تقريب التهذيب، ص ٤٩٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٥.

٣- أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، تح: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ص ١٢١، ح ٤٥٤.

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٥، من طريق الحارث بن سليمان، عن عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي،

الوجه الثاني: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩٧٥، ح: ٢٩، واختلف عنه:

أخرجه أبو الشيخ في ذكر الأقران، ص ١٢١، ح: ٤٥٤، بمثله من طريق محمد بن عقبة بن علقمة، عن أبيه، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ٦/ ٣٤٨، من طريق غزية الحكمي، كلاهما عن الأوزاعي،

والبخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ١٢٣، ح: ٣٢٧٩، عن عبد الله بن مسلمة، وابن حبان في صحيحه، ١٥/ ٢٤، ح: ٦٦٤٨، من طريق أحمد بن أبي بكر، جميعهم عن مالك بن أنس،

الوجه الثالث: أخرجه وكيع في الزهد، ص ٥٧٣، ح: ٣٠١، بنحوه مختصرا،

وأحمد في المسند، ٩/ ١٢٠، ح: ٥١٠٩، عن محمد بن عبد الله الزبيري، والبخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٥١، ح: ٥٢٩٦، بنحوه مختصرا، عن قبيصة، جميعهم عن سفيان الثوري،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣١٥، ح: ٥٤٢٨، عن عفان، عن عبد العزيز بن مسلم،

الوجه الخامس: أخرجه إسماعيل بن جعفر في كتابه أحاديث إسماعيل، ص ١٤٠، ح: ١٨، وابن حبان في صحيحه، ١٥/ ٢٥، ح: ٦٦٤٩، من طريق يحيى بن أيوب المقابري عنه،

الوجه السادس: أخرجه أبو الفضل في حديث أبي الفضل الزهري، ص ٥٩٢، ح: ٦٠٣، من طريق أبي مصعب، عن صالح بن قدامة،

جميعهم بنحوه وبتكرار: "إن الفتن هاهنا"، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ٥٣، ح: ٧٠٩٣، بمثله عن قتيبة بن سعيد، والداني في السنن الواردة في الفتن، ١/ ٢٤٦، ح: ٤٣، من طريقه، وأحمد في المسند، ٩/ ٤٧٢، ح: ٥٦٥٩، بنحوه وبتكرار: "إن الفتن هاهنا"، عن أبي النضر، ومسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ٢٢٢٨، ح: ٢٩٠٥، بنحوه وبتكرار: "إن الفتن هاهنا"، عن قتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمح، جميعهم عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ١٨١، ح: ٣٥١١، بنحوه من طريق شعيب، والترمذي في السنن، ٤/ ٥٣٠، ح: ٢٢٦٨، بنحوه من طريق معمر، ومسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ٢٢٢٩، ح: ٢٩٠٥، بنحوه مكرر، من طريق يونس، ثلاثتهم عن الزهري،

ومسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ٢٢٢٩، ح: ٢٩٠٥، بنحوه وبتكرار: "إن الفتن هاهنا"، من طريق إسحاق بن سليمان، عن حنظلة، كلاهما عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدرقطني إلى تفرد الحارث بن سليمان[1]، وهو كما قال.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب[2]، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل من غيره.

تفرد عن عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

وخالفه مُحَمَّد بن عقبة بن علقمة، وتفرد عن أبيه، بزيادة مالك، في الإسناد بين الأوزاعي وعبد الله بن دينار، فلا يحتمل تفرده، لأنه كان يدخل على أبيه ما ليس من حديثه[3].

وخالفهما جماعة من الثقات ورووا الحديث عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر. وكذلك رواه مالك في الموطأ، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

فحديث الحارث بن سليمان منكر، وحديث مُحَمَّد بن عقبة شاذ، لمخالفتهما الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه الحارث بن سليمان وهو: مجهول، تفرد عن عقبة بن علقمة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف الحارث بن سليمان الجماعة، وروى الحديث عن عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث الحارث بن سليمان منكر لمخالفته الثقات.

١- الحارث بن سليمان الرملي أبو سليمان. الثقات لابن حبان، ٨/ ١٨٣.

٢- الثقات لابن حبان، ٨/ ١٨٣.

٣- تقريب التهذيب، ص ٣٩٥.

المبحث الثالث

الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راو في السند

مسند عبد الله بن عباس ﷺ

رواية كريب[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٣٠] ٢٧٧٣- حَدِيث: أَن رَسُول الله ﷺ خرج من الْمَدِينَة إِلَى الْحَج لخمس لَيَال بَقينَ من ذِي الْقعدَة ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب، تفرد بِهِ حُسَيْن بن عبد الله بن عبيد الله بن عَبَّاس، عَن أَبِيه وَعِكْرِمَة وكريب، وَتفرد بِهِ إِبْرَاهِيم بن أبي يحيى عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه البخاري فقال: حدثنا مُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا فضيل بن سليمان، قال: حدثني موسى بن عقبة، قال: أخبرني كريب، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، قال: "انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ المدِينَةِ لِخَمْسٍ بَقِينَ مِنْ ذِي القَعْدَةِ، وَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الحِجَّةِ"[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٨، ح: ٢٧٧٣، من طريق ابراهيم بن أبي يحيى، عن حسين بن عبد الله بن عبيد الله، عن أبيه وعكرمة وكريب، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣٧، ح: ١٥٤٥، بنحوه مطولا، وابن حزم في حجة الوداع، ص ٣٤٠، ح: ٩ وح: ٣٧٤، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ٥٠، ح: ٨٩٤٩، بنحوه مطولا، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي، ٣/ ١٠٥، ح: ٥٣٧، مختصرا جدا، جميعهم من طريق فضيل بن سليمان، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس.

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٣٠، رقم: ٢٧٧٢، ص ٣٨٥.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٨.

٣- صحيح البخاري، ٤/ ٤٩. ذكره البخاري معلقا عن كريب، لكن قال ابن حجر: أسنده المؤلف في الحج من طريق موسى بن عقبة عن كريب به. تغليق التعليق لابن حجر، ٣/ ٤٥٠.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد حسين بن عبد الله بن عبيد الله.

الموضع الثاني: تفرد إبراهيم بن يحيى.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله[١]، قال عنه ابن سعد: كثير الحديث، ولم أرهم يحتجون بحديثه[٢]، وقال يحيى بن معين: ضعيف[٣]، وقال علي بن المديني: تركت حديثه[٤]، وقال أحمد بن حنبل: له أشياء منكرة[٥]، وقال البخاري: ذاهب الحديث[٦]، وقال الجوزجاني: لا يشتغل بحديثه[٧]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[٨]، وقال النسائي: متروك الحديث[٩]، وقال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل[١٠]، وقال ابن عدي: له أحاديث يشبه بعضها بعضا ويحمل بعضها بعضا، وهو ممن يكتب حديثه فإني لم أجد في أحاديثه منكرا قد جاوز المقدار والحد[١١]، وقال ابن حجر: ضعيف[١٢].

خالف حسين موسى بن عقبة، وتفرد عن أبيه وعكرمة وكريب، عن ابن عباس، بزيادة: "إلى الحج"، فلا يحتمل تفرده، بينما موسى بن عقبة وهو: ثقة فقيه[١٣]، رواه دون تلك الزيادة، عن كريب وحده، عن ابن عباس، وهو الصواب.

١- الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني من الطبقة الصغرى من التابعين، مات سنة أربعين ومائة أو بعدها بسنة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٦٧.

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ط العلمية، ٥/ ٣٨٤.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٩٥.

٤- الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد، ص ٣٣.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٥٧.

٦- العلل الكبير للترمذي، ص ٣٨٩.

٧- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ٢٣٥.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٥٧.

٩- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٣٣.

١٠- المجروحين لابن حبان،، ١/ ٢٤٢.

١١- انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ٢١٧.

١٢- تقريب التهذيب، ص ١٦٧.

١٣- المصدر السابق، ص ٥٥٢.

فحديث حسين بن عبد الله بن عبيد الله منكر لمخالفته الثقة.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه إبراهيم بن يحيى[1]، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]، وقال ابن حجر: لين الحديث[4].

خالف فضيل بن سليمان، وتفرد عن الحسين بن عبد الله، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه فضيل بن سليمان وهو: صدوق له خطأ كثير[5]، تفرد عن موسى بن عقبة، فلا يحتمل تفرده أيضا.

فالحديث معلول من كلا الطريقين وذلك لتفرد من لا يحتمل تفرده.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال رواة في السند، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث الادراج فيه من عدة أوجه:

١- رواه الحسين بن عبد الله وهو: ضعيف، تفرد عن أبيه وعكرمة، وكريب، فلا يحتمل تفرده.

٢- الحسين بن عبد الله خالف موسى بن عقبة، وزاد في السند والمتن، وروى الحديث عن أبيه وعكرمة، وكريب، عن ابن عباس، بزيادة: "إلى الحج"، بينما موسى بن عقبة وهو: ثقة، رواه عن كريب وحده، عن ابن عباس، دون تلك الزيادة وهو الصواب.

٣- رواه إبراهيم بن يحيى وهو: ضعيف، تفرد عن الحسين بن عبد الله، فلا يحتمل تفرده.

١- إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ الشجري من كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٥.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٤٧.

٣- الثقات لابن حبان، ٨/ ٦٦.

٤- تقريب التهذيب، ص ٩٥.

٥- المصدر السابق، ص ٤٤٧.

مجاهد[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٣١] ٢٧٩١- حَدِيث: جعل نِكَاح الْأمة لمن لم يسْتَطع طولا... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْحسن بن عمَارَة، عَن عَمْرو بن دِينَار، عَن جَابر بن زيد، عَن الحكم وَابْن أبي نجيح، عَن مُجَاهِد[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه البيهقي فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنبأ عبد الرحمن بن الحسن القاضي، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾[3]، يَعْنِي: "مَنْ لَمْ يَجِدْ مِنْكُمْ غِنًى، يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَجِدْ غِنًى أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ، يَعْنِي الْحَرَائِرَ، فَلْيَنْكِحِ الْأَمَةَ الْمُؤْمِنَةَ، {وَأَنْ تَصْبِرُوا}، عَنْ نِكَاحِ الْإِمَاءِ، فَهُوَ {خَيْرٌ لَكُمْ}، وَهُوَ حَلَالٌ"[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين ارساله وانقطاعه:

فالمرسل: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢٣، ح: ٢٧٩١، من طريق جابر بن زيد عن الحكم وابن أبي نجيح، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/ ٢٨٢، ح: ١٣٩٩٢، بمثله من طريق آدم بن أبي إياس، عن ورقاء، وابن المنذر في تفسيره، ٢/ ٦٥٠، ح: ١٦١١، بنحوه مختصرا من طريق عبد الأعلى، عن مسلم، وابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان، ٨/ ١٨٢، ح: ٩٠٤٩، بنحوه مختصرا من طريق أبي عاصم، عن عيسى، جميعهم عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد مرسلا.

وأما المنقطع: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان، ٨/ ١٨٢، ح: ٩٠٥١، بنحوه مختصرا عن المثنى، وابن المنذر في تفسيره، ٢/ ٦٤٦، ح: ١٦٠٠، بنحوه مختصرا عن علي بن عبد الرحمن بن المغيرة، وابن أبي حاتم في تفسيره، ٣/ ٩٢٠، ح: ٥١٣٩، بنحوه مختصرا عن أبيه، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/ ٢٨٢، ح: ١٣٩٩١، وفي السنن الصغرى، ٣/ ٤٨، ح: ٢٤٥٩، بنحوه مطولا من طريق عثمان بن سعيد، جميعهم عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس منقطعا.

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٣، رقم: ٢٧٨٠، ص ٦٧.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢٣.

٣- سورة النساء الآية: ٢٥.

٤- السنن الكبرى للبيهقي، ٧/ ٢٨٢، ح ١٣٩٩٢.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد الحسن بن عمارة[1]، وهو كمال قال.

فهو متروك تفرد عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، فلا يحتج بحديثه مطلقا ولا يحتمل تفرده أبدا.

وفي إسناده جابر بن زيد وهو: ثقة[2]، خالف الجماعة وروى الحديث عن الحكم وابن أبي نجيح، عن مجاهد مرسلا، بينما رواه الجماعة: كعيسى بن ميمون وهو: ثقة[3]، وورقاء بن عمر وهو: صدوق[4]، ومحمد بن مسلم وهو: صدوق يخطئ[5]، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، ولم يذكروا الحكم، وهو الصواب.

والحديث مداره على ابن أبي نجيح وهو: ثقة ربما يدلس[6]، لكنه صرح بالسماع في حديث ابن المنذر.

فالعلة في الحديث المرسل صدرت من الحسن بن عمارة المتروك، فغير السند وزاد فيه الحكم، بينما جماعة من الرواة لم يذكروا الحكم في السند.

والحديث ورد مقطوعا أيضا: فرواه أبو صالح عبد الله بن صالح وهو: صدوق كثير الغلط[7].

تفرد أبي صالح وعليه مدار الحديث، وروى عن معاوية بن صالح وهو: صدوق له أوهام[8]، تفرد عن علي بن أبي طلحة وهو: صدوق يخطئ[9]، قال أحمد بن حنبل عنه: له أشياء منكرات[10].

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٢٤، رقم: ٢٨٠٢، ص ٣٦٠.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٣٦.

٣- المصدر السابق، ص ٤٤١.

٤- المصدر السابق، ص ٥٨٠.

٥- المصدر السابق، ص ٥٠٦.

٦- المصدر السابق، ص ٣٢٦.

٧- عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة من كبار الآخذين عن تبع الأتباع ولم يلق التابعين، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين وله خمس وثمانون سنة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٠٨.

٨- تقريب التهذيب، ص ٥٣٨.

٩- علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس سكن حمص أرسل عن ابن عباس ولم يره من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٠٢.

١٠- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي، ص ١٦٤.

قال أبو حاتم: علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس مرسل؛ إنما يروي عن مجاهد والقاسم. وقال أيضا: سمعت دحيما يقول لم يسمع على بن ابى طلحة من ابن عباس التفسير وقد حدثنا عبد الله بن يوسف عن عبد الله بن سالم عن علي بن أبي طلحة عن مجاهد[1]، وقال ابن حبان: لم يلق أحدا من الصحابة وهو الذي يروى عن ابن عباس الناسخ والمنسوخ ولم يره[2].

فروى علي بن أبي طلحة هذا الحديث عن ابن عباس مقطوعا وتفرد به، فلا يحتمل تفرده.

والصواب مع الجماعة الذين رووا الحديث عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسلا، وحديث الحسن بن عمارة عن عمرو بن دينار خاصة فيه كلام شديد، حيث قال عنه سفيان بن عيينة: كنت إذا سمعت الحسن بن عمارة يروى عن الزهري وعمرو بن دينار جعلت إصبعي في أذني.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في ابدال الإسناد من حيث إدخال راو في السند من عدة أوجه:

٥- رواه الحسن بن عمارة وهو: متروك، تفرد عن عمرو بن دينار، فلا يحتمل تفرده مطلقا ولا يحتج بحديثه.

٦- الحسن بن عمارة زاد في الإسناد راويا، وهو: الحكم، بينما رواه الجماعة ولم يذكروا فيه الحكم.

٧- حديث الحسن بن عمارة عن عمرو بن دينار خاصة فيه كلام.

١- انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ١٨٨.

٢- مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٨٩.

باب من اشتهر بالكنى

أبو إسحاق[1] عن رجل[2] عن ابن عباس

وعن عبد الصمد[3] عن أبيه[4] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٣٢] ٢٨٣٠- حَدِيث: شرعة ومنهاجا قَالَ: سنة وسبيلا.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ حُصَيْن بن مُخَارق، عَن مسعر، عَن أبي إِسْحَاق، وَعبد الصَّمد[5].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبري فقال: حدثنا ابن بشار قال، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال، حدثنا مسعر، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[6]، قال: سُنَّةً وَسَبِيلًا[7].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه التميمي واختلف عنه على وجهين:

١- عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال: علي ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السَبِيعي ثقة مكثر عابد من الطبقة الوسطى من التابعين اختلط بأخرة مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل: قبل ذلك. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٢٣.

٢- أربدة بسكون الراء بعدها موحدة مكسورة ويقال: أربد التميمي المفسر صدوق من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٧.

٣- عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن العباس الهاشمي الأمير. عن أبيه، وما عبد الصمد بحجة. ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة. ميزان الاعتدال، ٢/ ٦٢٠. قال الخطيب البغدادي: أخبرنا محمد بن الحسين القطان، قال: أخبرنا عبد الله بن جعفر، قال: حدثنا يعقوب بن سفيان، قال " سنة خمس وثماني ومئة فيها توفي عبد الصمد بن علي، وهو ابن تسع وسبعين سنة، صلى عليه هارون أمير المؤمنين. تاريخ بغداد ت بشار، ١٢/ ٣٠٠.

٤- علي بن عبد الله ابن عباس الهاشمي أبو محمد ثقة عابد من الطبقة الوسطى من التابعين مات سنة ثماني عشرة على الصحيح. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٠٣.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٧.

٦- سورة المائدة، الآية ٤٨.

٧- تفسير الطبري جامع البيان ت شاكر، ١٠/ ٣٨٧، ح ١٢١٣٠.

الوجه الأول: رواه أبو إسحاق السبيعي واختلف عنه:

أولا: أخرجه الطبري في جامع البيان، ١٠/ ٣٨٧، ح: ١٢١٣٠، بمثله من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن مسعر،

ثانيا: أخرجه الطبري جامع البيان، ١٠/ ٣٨٨، ح: ١٢١٣٦، بمثله من طريق حكام، عن عنبسة،

ثالثا: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره، ٢/ ٢٢، ح: ٧٢١، بنحوه، وابن حجر في تغليق التعليق، ٢/ ٢٥، بنحوه من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، وابن كثير في تفسيره، ٣/ ١٢٩، مختصرا بلفظ: "ومنهاجا"، قال: وسنة، من طريق وكيع، ثلاثتهم عن سفيان الثوري،

رابعا: أخرجه أبو القاسم هبة الله اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ٧٦، ح: ٦٤، بنحوه، وابن كثير في تفسيره، ٣/ ١٢٩، مختصرا بلفظ: "لكل جعلنا منكم شرعة"، قال: سبيلا. من طريق أبي خالد الأحمر، عن يوسف بن أبي إسحاق،

خامسا: أخرجه أبو القاسم هبة الله اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١/ ٧٦، ح: ٦٥، بنحوه من طريق أبي أحمد عن سفيان، وإسرائيل، وشريك،

جميعهم عن أبي إسحاق، عن التميمي،

الوجه الثاني: أخرجه ابن وهب في تفسير القرآن من الجامع، ١/ ١٢١، ح: ٢٧٨، بنحوه من طريق عاصم بن عمر، عن محمد بن طلحة، عن رجل من بني تميم، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه الطبري في تفسيره جامع البيان، ١٠/ ٣٨٨، ح: ١٢١٣٧، بنحوه من طريق الحسين بن الحسن، عن أبيه الحسن بن عطية، عن جده عطية بن سعد العوفي، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد حصين بن مخارق[1]، وهو كما قال.

فهو متروك، خالف عبد الرحمن بن مهدي، وروى الحديث عن مسعر، عن أبي إسحاق وعبد الصمد، عن أبيه، عن ابن عباس، وتفرد به فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، بينما عبد الرحمن بن مهدي وهو: ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث[2]، رواه عن مسعر، عن أبي إسحاق السبيعي، عن التميمي، عن ابن عباس، وهو الصواب.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٩٧، رقم: ٢٧٦٧، ص ٦٠٢.

٢- الضعفاء والمتروكون للدارقطني، ٢/ ١٤٩.

فحديث حصين بن مخارق منكر لمخالفته الثقة.

ومدار الحديث على أبي إسحاق السبيعي وهو: ثقة اختلط بأخرة[1]، روى عنه الجماعة واختلف عنه:

فرواه مسعر: بلفظ: «شرعة ومنهاجًا» قال: سنةً وسبيلا، ورواه الثوري بتقديم وتأخير بلفظ: «شرعة ومنهاجًا» قال: سبيلا وسنة.

فسفيان الثوري هو: ممن روى عنه قبل الاختلاط[2]، وحديثه عن أبي إسحاق أصح من حديث جميع ممن روى عنه لأنه أثبت الناس فيه، قال ابن معين: أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري، وشعبة، وهما أثبت من زهير وإسرائيل، وهما قرينان. ولم يكن أحد أعلم بحديث أبي إسحاق من الثوري[3]، وقال ابن رجب: الثوري وشعبة أثبت وأحفظ من جميع من روى عن أبي إسحاق[4].

والحديث رواه الثوري واختلف عنه: فرواه وكيع بن الجراح مختصرا بلفظ: "ومنهاجا"، قال: وسنة، ولم يزد فيه شيئا، ورواه عبد الرزاق، وأبو حذيفة موسى بن مسعود بلفظ: «شرعة ومنهاجا» قال: سبيلا وسنة.

فعند الاختلاف في حديث الثوري الحديث هو حديث أثبت الناس فيه، فأثبت الناس فيه خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق، وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم. دون أولئك في الضبط والمعرفة[5].

ورواه التميمي وهو: صدوق[6]، وتابعه عطية العوفي وهو: صدوق يخطئ كثيرا[7]، لكن في إسناده ابنه الحسن بن عطية، وحفيده الحسين بن الحسن، كلاهما ضعيفان[8].

فالصواب هو: حديث وكيع مختصرا عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس.

١- تقريب التهذيب، ص ٤٢٣.

٢- التفسير من سنن سعيد بن منصور محققا، ٤/ ١٤٩٨.

٣- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٠٩.

٤- المصدر السابق.

٥- المصدر السابق.

٦- تقريب التهذيب، ص ٩٧.

٧- المصدر السابق، ص ٣٩٣.

٨- المصدر السابق، ص ١٦٢.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو في السند، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- حصين بن مخارق متروك، زاد في الإسناد عبد الصمد مع السبيعي، وتفرد به فلا يحتج بحديثه ولا يحتمل تفرده.

٢- حصين بن مخارق خالف عبد الرحمن بن مهدي، وروى الحديث عن مسعر، عن أبي إسحاق السبيعي وعبد الصمد، عن أبيه، عن ابن عباس، بينما عبد الرحمن بن مهدي وهو: ثقة ثبت، رواه عن مسعر، عن أبي إسحاق السبيعي، عن التميمي، عن ابن عباس وهو الصواب.

٣- حديث حصين منكر لمخالفته الثقة.

أبو رجاء[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٣٣] ٢٨٣٥- حَدِيث: اطَّلَعت فِي الْجنَّة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ دَاوُد بن الزبْرِقَان، عَن مطر عَنهُ، وَعنهُ بشر بن عباد، وَرَوَاهُ جليد بن دعْلج عَنهُ، وَهُوَ غَرِيب من حَدِيثه، تفرد بِهِ مُنَبّه بن عُثْمَان عَنهُ[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبراني فقال: حدثنا أسلم بن سهل الواسطي، ثنا زكريا بن يحيى زحمويه، ثنا داود بن الزبرقان، عن أيوب، ومطر الوراق، عن أبي رجاء، عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ»[٣].

تخريج الحديث:

رواه أبو رجاء العطاردي واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٩، ح: ٢٨٣٥، من طريق منبه بن عثمان، عن جليد بن دعلج، عن بشر بن عباد، عن داود بن الزبرقان، عن مطر،

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٣٩، رقم: ٢٨٣٦، ص ٤٠٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٩.

٣- المعجم الكبير للطبراني، ١٢/ ١٦٣، ح ١٢٧٦٩.

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٦٣، ح: ١٢٧٦٩، بمثله من طريق زكريا بن يحيى زحمويه، عن داود بن الزبرقان، عن أيوب، ومطر الوراق،

الوجه الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ٢٠٩٦، ح: ٢٧٣٧، والترمذي في السنن، ٤/ ٧١٥، ح: ٢٦٠٢، وأحمد في المسند، ٥/ ٣٧٦، ح: ٣٣٨٦، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٦٣، ح: ١٢٧٦٧، بمثله، من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٣٠٠، ح: ٩٢١٧، بمثله من طريق عبد الوهاب، كلاهما عن أيوب،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٦٢، ح: ١٢٧٦٦، بمثله من طريق شيبان بن فروخ، ثنا أبو الأشهب،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٥٠٦، ح: ٢٠٨٦، بمثله عن وكيع، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٣٠١، بنحوه بلفظ: "الضعفاء"، بدل الفقراء، من طريق عثمان بن عمر، كلاهما عن حماد بن نجيح،

الوجه السادس: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٤٤٧، ح: ٣٠٤٤، بمثله وبزيادة: "المساكين"، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٦٢، ح: ١٢٧٦٥، بنحوه وبزيادة: "المساكين"، عن صخر بن جويرية،

الوجه السابع: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٣٠٠، ح: ٩٢١٨، بنحوه بلفظ: "المساكين"، من طريق جعفر بن عون، عن سعيد بن أبي عروبة،

الوجه الثامن: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٢/ ٣٠٨، بنحوه من طريق أبي داود الطيالسي، عن أبي الأشهب، وجرير بن حازم، وسلم بن زرير، وحماد بن نجيح، وصخر بن جويرية، جميعهم عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس.

ومن طريق آخر: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٨٦، ح: ٢، ومن طريقه أحمد في المسند، ٤/ ٤٤٢، ح: ٢٧١١، والنسائي في السنن، ٣/ ١٤٦، ح: ١٤٩٣، وابن حبان في الصحيح، ٧/ ٩٦، ح: ٢٨٥٣، وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٢٦، ح: ٩٠٧، من طريق حفص بن ميسرة، كلاهما مطولا وبزيادة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في أربعة مواضع:

الموضع الأول: تفرد داود بن الزبرقان.

الموضع الثاني: تفرد بشر بن عباد.

الموضع الثالث: غريب من حديث خليد بن دعلج السدوسي.

الموضع الرابع: تفرد منبه بن عثمان.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه داود بن الزبرقان[1]، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء[2]، وقال العجلي: ضعيف الحديث[3]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ذاهب الحديث[4]، وقال الجوزجاني: كذاب[5]، وقال أبو داود: ترك حديثه[6]، وقال النسائي: ليس بثقة[7]، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه عن كل من روى عنه مما لا يتابعه أحد عليه، وهو في جملة الضعفاء الذي يكتب حديثهم[8]، وقال ابن حجر: متروك وكذبه الأزدي[9].

خالف الثقات، وتفرد تارة عن مطر، وتارة عن أيوب ومطر، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه ابن عليه وهو: ثقة حافظ[10]، وعبد الوهاب بن عبد المجيد وهو: ثقة تغير قبل موته[11]، كلاهما عن أيوب السختياني وهو: ثقة ثبت حجة[12]، وتابع حماد بن نجيح الإسكاف أيوبا وهو: صدوق[13]، روى عنه: وكيع بن الجراح وهو: ثقة حافظ[14]، وكذلك تابعه أبو الأشهب جعفر بن حيان وهو: ثقة[15]، فروى عنه شيبان

١- وهو الرقاشي البصري نزيل بغداد من الوسطى من أتباع التابعين مات بعد الثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص١٩٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٦١.

٣- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٣٤٠.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٤١٣.

٥- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ١٨٧.

٦- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ١٥٨.

٧- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٣٨.

٨- الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ٥٧٠.

٩- تقريب التهذيب، ص ١٩٨.

١٠- المصدر السابق، ص ١٠٥. قال البرديجي: ابن علية أثبت من روى عن أيوب، شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٠٠.

١١- المصدر السابق، ص ٣٦٨.

١٢- المصدر السابق، ص ١١٧.

١٣- المصدر السابق، ص ١٧٨.

١٤- المصدر السابق، ص ٥٨١.

١٥- المصدر السابق، ص ١٤٠.

بن فروخ وهو: صدوق يهم[1]، ثلاثتهم عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، وهو الصواب.

فحديث داود بن الزبرقان منكر لمخالفته الثقات فلا يقبل مخالفته ولا يحتج بحديثه، بينما حديث أيوب ومن تابعه عن أبي رجاء أصح وأولى منه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه بشر بن عباد وهو: مجهول[2]، تفرد عن داود بن الزبرقان، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه خليد بن دعلج السدوسي[3]، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء[4]، وقال أحمد حنبل: ضعيف الحديث[5]، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالمتين في الحديث[6]، وقال النسائي: ليس بثقة[7]، وقال ابن حبان: كان كثير الخطأ فيما يروي عن قتادة وغيره يعجبني التنكب عن حديثه إذا انفرد[8]، وقال ابن عدي: عامة حدثه يتابعه عليه غيره وفي بعض حديثه إنكاره وليس بالمنكر الحديث جدا[9]، وقال ابن حجر: ضعيف[10].

تفرد عن بشر بن عباد، عن داود بن الزبرقان بهذا الإسناد، فلا يحتمل تفرده.

دراسة التفرد في الموضع الرابع:

فيه منبه بن عثمان الدمشقي وهو: صدوق[11]، تفرد عن خليد بن دعلج فيحتمل تفرد، والعلة ليست فيه إنما فيمن فوقه.

١- تقريب التهذيب، ص ٢٦٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٣٦٢.

٣- خليد بن دعلج السدوسي البصري نزل الموصل ثم بيت المقدس من كبار أتباع التابعين مات سنة ست وستين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٩٥.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٤٣٢.

٥- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٣/ ٥٦.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٣٨٤.

٧- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٣٦.

٨- المجروحين لابن حبان،، ١/ ٢٨٥.

٩- الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ٤٨٩.

١٠- تقريب التهذيب، ص ١٩٥.

١١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٤١٩. قال أبو زرعة: لقيته سنة اثنتي عشرة ومائتين ومات بعد ذلك بيسير. تاريخ الإسلام ت بشار، ٥/ ٤٦٦.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو في السند من عدة أوجه:

١- رواه داود بن الزبرقان وهو: متروك، تفرد تارة عن مطر، وتارة عن أيوب ومطر، فلا يحتمل تفرده.

٢- داود بن الزبرقان خالف ابن علية وعبد الوهاب، وتفرد عن أيوب ومطر، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، بينما ابن عليه، وعبدالوهاب وهما: ثقتان، رويا عن أيوب السختياني وحده، عن أبي رجاء العطاردي، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- رواه بشر بن عباد وهو: مجهول، تفرد عن داود بن الزبرقان، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٤- رواه خليد بن دعلج السدوسي وهو: ضعيف، تفرد عن بشر بن عباد فلا يحتمل تفرده.

٥- حديث داود بن الزبرقان منكر لمخالفته الثقات فلا يقبل مخالفته ولا يحتج بحديثه.

أبو صالح[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٣٤] ٢٨٤٠- حَدِيث: لعن الله زائرات الْقُبُور... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ يعلى بن عباد، عَن هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَة إِلَّا شُعْبَة كَانَ مَشْهُور عَنهُ[٢].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن جميع الصيداوي إذ قال: أخبرنا حمدان بن أحمد ببلد، حدثنا الحسن بن السكين بن منصور، حدثنا يعلى بن عباد البصري، حدثنا شعبة بن الحجاج، والحسن بن أبي جعفر الجفري، والحسن بن دينار، وأبو الربيع السمان، ومحمد بن طلحة بن مصرف، عن محمد بن جحادة، عن أبي صالح السمان، عن ابن عباس، قال: «لُعِنَ زَائِرَاتُ الْقُبُورِ وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسُّرُجَ[٣]»[٤].

١- سبقت ترجمته في الحديث ٧١، رقم: ٢٨٤١، ص ١٩٨.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤١.

٣- السرج جمع سراج وهو: المصباح الزاهر الذي يسرج بالليل. انظر: لسان العرب، ٢/ ٢٩٧.

٤- أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي، معجم الشيوخ، تح: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ط: ١، ١٤٠٥هـ، ص ٢٦٥.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على مُحَمَّد بن جحادة الأودي من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ، ص ٢٦٥. والمزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ٤/ ٣٦٨. بمثله من طريق الحسن بن السكين، عن يعلى بن عباد البصري بهذا الإسناد.

الطريق الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ١٥١، ح: ٧٥٤٩، ح: ١١٨١٤، عن وكيع، وأحمد في المسند، ٣/ ٤٧١، ح: ٢٠٣٠، عن يحيى، ووكيع، وأيضا في المسند، ٤/ ٣٦٣، ح: ٢٦٠٣، عن مُحَمَّد بن جعفر، وكذلك في المسند، ٥/ ٢٢٧، ح: ٣١١٨، عن مُحَمَّد بن جعفر، وحجاج، وأيضا في المسند، ٥/ ١٢٨، ح: ٢٩٨٤، عن هاشم، وأبو داود في السنن، ٣/ ٢١٨، ح: ٣٢٣٦، عن مُحَمَّد بن كثير، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٢/ ١٧٨، ح: ٤٧٤١، من طريق وهب، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٥٤، ح: ٢٨٥٦، من طريق أبي داود، وابن الأعرابي في المعجم، ١/ ٣٣٠، ح: ٦٣٢، من طريق يزيد بن هارون، والطبراني في المعجم الكبير ١٢/ ١٤٨، ح: ١٢٧٢٥، من طريق عمرو بن مرزوق، والحاكم في المستدرك، ١/ ٥٣٠، ح: ١٣٨٤، من طريق يحيى بن سعيد، ومُحَمَّد بن جعفر، جميعهم عن شعبة،

الطريق الثالث: رواه عبد الوراث بن سعيد واختلف عنه من عدة أوجه:

أخرجه الترمذي في السنن، ٢/ ١٣٦، ح: ٣٢٠، والنسائي في السنن، ٤/ ٩٤، ح: ٢٠٤٣، عن قتيبة بن سعيد، وابن حبان في الصحيح، ٧/ ٤٥٢، ح: ٣١٧٩، من طريق قتيبة بن سعيد، وابن ماجه في السنن، ١/ ٥٠٢، ح: ١٥٧٥، عن أزهر بن مروان، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٢/ ١٧٩، ح: ٤٧٤٢، من طريق أبي معمر، جميعهم عن عبد الوارث بن سعيد،

ثلاثتهم بنحوه، عن مُحَمَّد بن جحادة الأودي، عن أبي صالح، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد يعلى بن عباد البصري وهو كما قال.

قال عنه ابن حبان: يخطئ[١]، وقال الدارقطني: ضعيف[٢].

خالف جماعة من الثقات وتفرد عن جماعة من الرواة، عن ابن جحادة، عن أبي صالح، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده، لأنه أدخل في السند عدة رواة مع شعبة بن الحجاج، وهذا خطأ.

١- الثقات لابن حبان، ٩/ ٢٩١.

٢- علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ١٢/ ١٥٥.

بينما رواه الجماعة عن شعبة وحده، عن مُحَمَّد بن جحادة بهذا الإسناد وهو الصواب. قال الدارقطني: رواه شعبة، عن ابن جحادة، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وهو الصواب[1].

فحديث يعلى بن عباد، منكر لمخالفته جماعة من الثقات، والحديث مداره على مُحَمَّد بن جحادة وهو: ثقة[2]، تفرد عن أبي صالح وهو: ضعيف[3]، تفرد عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده وحديثه معلول.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من ناحية إدخال رواة في السند، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه يعلى بن عباد وهو: ضعيف، تفرد عن جماعة من الرواة فلا يحتمل تفرده.

٢- يعلى بن عباد خالف جماعة من الثقات، وأدخل في الإسناد عدة رواة مع شعبة، وتفرد به، بلفظ: "لعن زائرات القبور...الخ"، بينما رواه الجماعة عن شعبة وحده بلفظ: "لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور...الخ". وتابعه عبد الوارث بن سعيد فيه، وهو الصواب.

٣- حديث يعلى بن عباد منكر لا يحتج به، لمخالفته جماعة من الثقات.

٤- الحديث مداره على مُحَمَّد بن جحادة وهو: ثقة، إلا أنه روى عن أبي صالح وهو: ضعيف، تفرد عن ابن عباس بهذا الحديث فلا يحتمل تفرده.

ابن أبي الجعد[4] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٣٥] ٢٨٥٦- حَدِيث: أَرَادَ رَسُول الله ﷺ أَن يتَوَضَّأ من سقاء... الحَدِيث.

قال الدارقطني: لم يقل فِي هَذَا الْإِسْنَاد "سَالم عَن أَخِيه" غير يزِيد بن هَارُون وَيحيى بن آدم، عَن مسعر، عَن عَمْرو بن مرّة، عَن سَالم عَن أَخِيه[5].

١- علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ٨/ ١٩٩.

٢- مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. تقريب التهذيب، ص ٤٧١.

٣- تقريب التهذيب، ص ١٢٠.

٤- سالم ابن أبي الجعد رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي ثقة وكان يرسل كثيرا من الطبقة الوسطى من التابعين مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وقيل مائة أو بعد ذلك ولم يثبت أنه جاوز المائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٢٦.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٦.

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند أحمد بن حنبل إذ قال: حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أخيه، عن ابن عباس، قال: أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ سِقَاءٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مَيْتَةٌ، قَالَ: «دِبَاغُهُ[1] يُذْهِبُ خَبَثَهُ، أَوْ رِجْسَهُ، أَوْ نَجَسَهُ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه مسعر واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٦٤، ح: ٢٨٧٨، بمثله،

وابن خزيمة في الصحيح، ١/ ٦٠، ح: ١١٤، بنحوه عن عبدة بن عبد الله الخزاعي، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ١/ ٢٦٥، ح: ٥٧٤، بنحوه من طريق منجاب بن الحارث، جميعهم عن يحيى بن آدم،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٢٥، ح: ٢١١٧، عن يزيد، والطبري في تهذيب الآثار مسند ابن عباس، ٢/ ٨٠٨، ح: ١١٨٩، عن ابن المثنى، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٥/ ٩٩، من طريق محمد بن أحمد بن العوام، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ١٥٧، ح: ١٦٣، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٢٧٦، من طريق محمد بن مجاشع، والبيهقي في السنن الكبرى، ١/ ٢٦، ح: ٥٠، من طريق عبد الله بن روح المدائني، وأيضا في السنن الكبرى، ١/ ١٧٨، ح: ٥٣٥، من طريق سعدان بن نصر، جميعهم بنحوه ولم يذكروا قول ابن عباس: "أن النبي ﷺ أراد أن يتوضأ"، عن يزيد بن هارون،

الوجه الثالث: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار مسند ابن عباس، ٢/ ٨٠٨، ح: ١١٨٨، بنحوه وبزيادة: "أو ليست بذكية"، عن أبي كريب، عن وكيع،

جميعهم عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن أخيه عبد الله، عن ابن عباس.

١- دباغه من الدباغ وهو: ما يدبغ به الجلد ليصلح، انظر: المعجم الوسيط، ١/ ٢٧٠. وقيل: نزع الفضلات عَن الجلد بحريف. راجع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ص ٤٩. فإذن معناه: هو تنظيف الجلد ومعالجته بمنظفات ومطهرات ليزول ما فيه من قذر ونجاسة ورطوبة.

٢- مسند أحمد، ٥/ ٦٤، ح ٢٨٧٨.

الطريق الثاني: أخرجه الطبري في تهذيب الآثار مسند ابن عباس، ٢/ ٨٠٩، ح: ١١٩٠، بنحوه ولم يذكر: "نجسها"، عن سفيان بن وكيع، عن جرير، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم بن أبي الجعد، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

قال الدارقطني: لم يقل في هذا الإسناد: "سالم عن أخيه" غير يزيد بن هارون[١]، ويحيى بن آدم[٢]، عن مسعر.

في كلام الدارقطني نظر، حيث فيه يزيد بن هارون وهو: ثقة متقن[٣]، ويحيى بن آدم وهو: ثقة حافظ[٤]، تابعهما وكيع بن الجراح وهو: ثقة حافظ[٥].

ثلاثتهم رووا الحديث عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن أخيه، عن ابن عباس.

وأخو سالم هو: عبد الله بن أبي الجعد وهو: مقبول[٦]، تفرد عن ابن عباس فلا يحتمل تفرده.

وخالفهم جرير بن حازم وهو: ثقة لكن له أوهام إذا حدث من حفظه[٧]، تفرد عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن ابن عباس.

ولم يذكر في الإسناد سالم عن أخيه، وفي المتن لم يذكر: "نجسها"، فلا يحتمل تفرده، لأن فيه احتمال أنه وهم وأسقط من الإسناد أخو سالم، ومن المتن: "نجسها".

وفي إسناده سفيان بن وكيع وهو: صدوق إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه[٨]، تفرد جرير فلا يحتمل تفرده.

فالحديث معلول من كلا الطريقين بزيادة أخو سالم في الإسناد، وبغيرها، إلا أن طريق جرير بن حازم شاذ لمخالفته الجماعة.

١- هو يزيد بن هارون بن زاذان. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٠٦.

٢- هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية فاضل من كبار الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة ثلاث ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٨٧.

٣- تقريب التهذيب، ص ٦٠٦.

٤- المصدر السابق، ص ٥٨٧.

٥- المصدر السابق، ص ٥٨١.

٦- عبد الله بن أبي الجعد الأشجعي من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٩٨.

٧- تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.

٨- المصدر السابق، ص ١٣٨.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من ناحية ادخال راو في السند من عدة أوجه:

١- رواه عبد الله بن أبي الجعد وهو: مقبول، تفرد عن ابن عباس فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه يزيد بن هارون، ويحيى بن آدم، ووكيع بن الجراح، ثلاثتهم ثقات عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن أخيه، عن ابن عباس، وزادوا في الإسناد أخو سالم.

٣- خالفهم جرير بن حازم وهو: ثقة إلا أنه يهم، تفرد عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن ابن عباس، ولم يقل فيه: "سالم عن أخيه"، فلا يحتمل تفرده، لأن فيه احتمال أنه وهم وأسقط من الإسناد أخو سالم.

٤- الحديث معلول من كلا الطريقين، بزيادة أخو سالم وبغيرها.

مسند عبد الله بن عمر ﷺ

سعيد بن جبير[١] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٣٦] ٢٩٠٩- حَدِيث: أَنه حرم نَبِيذ الْجَرّ وَله قصَّة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث قَتَادَة، عَن أَيُّوب، عَن أبي بشر جَعْفَر، وَهُوَ غَرِيب من حَدِيث شُعْبَة، عَن قَتَادَة. تفرد بِهِ يحيى بن كثير عَنهُ، وَتفرد بِهِ أَبُو عبد الله الْأَسْفَاطِي مُحَمَّد بن يزِيد، عَن يحيى بن كثير بن دِرْهَم[٢].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند أبي موسى المديني إذ قال: أخبرنا الإمام أبو نصر أحمد بن عبد الحافظ، أنا علي بن أحمد البندار، ثنا أبو أحمد الفرضي، ثنا أبو بكر الصولي إملاء، ثنا أبو الفضل الأسفاطي، ثنا مُحَمَّد بن يزيد الأسفاطي، ثنا يحيى بن كثير العنبري هو ابن غسان، ثنا شعبة، عن قتادة، حدثني أيوب السختياني، حدثني أبو بشر، عن سعيد بن جبير عن ابن عمر: "أن النَّبِي ﷺ حَرَّمَ نَبِيذ الْجَرّ[٣]"[٤].

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٨، رقم: ٢٩١٣، ص ١٢٢.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٠.

٣- الجر والجرار: جمع جرة، وهو الإناء المعروف من الفخار، وأراد بالنهي عن الجرار المدهونة؛ لأنها أسرع في الشدة والتخمير. النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٢٦٠.

٤- انظر: مُحَمَّد بن عمر بن أحمد الأصبهاني المديني، أبو موسى، اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، تح: أبو عبد الله مُحَمَّد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٣٣٦، ح ٦٧٣.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سعيد بن جبير واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: اختلف فيه على يحيى بن كثير من وجهين:

أولا: أخرجه أبو موسى المديني في اللطائف من دقائق المعارف، ص ٣٣٦، ح: ٦٧٣، بمثله من طريق العباس بن الفضل الأسفاطي، ويحيى بن صاعد، وعلي بن روحان، وابن الأعرابي في المعجم، ٣/ ٨٨٣، ح: ١٨٣٩، بنحوه عن الأسفاطي، وأبو موسى المديني في اللطائف من علوم المعارف، ص ٧٣١، بنحوه من طريقه، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٢٤، ح: ٨٠٧٣، وابن حجر في إتحاف المهرة، ٨/ ٤٥٠، بنحوه عن ابن خراش، وأبو زكريا الحمال الأنطاكي، وابن أبي حاتم في علل الحديث، ٤/ ٤٥٢، ح: ١٥٦١، بنحوه عن أبيه، جميعهم عن مُحَمَّد بن يزيد الأسفاطي،

ثانيا: أخرجه ابن الأعرابي في المعجم، ٢/ ٧٥٧، ح: ١٥٣١، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٢٤، ح: ٨٠٧٤، وابن حجر في إتحاف المهرة، ٨/ ٤٥٠، عن عمر بن حفص السياري، عن سليمان بن داود،

كلاهما عن يحيى بن كثير بن درهم، عن شعبة، عن قتادة، عن أيوب السختياني، عن أبي بشر،

الوجه الثاني: أخرجه أبو الشيخ في ذكر الأقران، ص ٤١، ح: ١١٠، بمثله من طريق هشام، عن قتادة، والبزار في مسنده البحر الزخار، ١١/ ٣١٦، ح: ٥١٢٤، بنحوه عن مُحَمَّد بن عبد الملك، عن حماد بن زيد، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٠٣، ح: ٥٦١٩، بنحوه مطولا، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن هشام بن أبي عبد الله، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٢٢٤، ح: ٥٤٠٣، بمعناه مطولا من طريق شيبان بن أبي شيبة، عن وهيب، جميعهم عن أيوب السختياني،

الوجه الثالث: أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار، ١١/ ٤٠، ح: ٤٧٢٣، بمثله من طريق علي، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨١، ح: ١٩٩٧، بنحوه مطولا عن شيبان بن فروخ، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣٣٠، ح: ٣٦٩١، مطولا عن موسى بن إسماعيل، ومسلم بن إبراهيم، جميعهم عن جرير بن حازم،

وأخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٨١، ح: ٥٨١٩، بنحوه مطولا عن عفان، عن همام، كلاهما عن يعلى بن حكيم،

الوجه الرابع: أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار، ١١/ ٣١٧، ح: ٥١٢٥، بمثله من طريق ثور، عن سلمة بن أبي عطاء،

الوجه الخامس: أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار، ١١/ ٣١٧، ح: ٥١٢٦، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، عن منصور بن حيان،

الوجه السادس: أخرجه الدارمي في السنن، ٢/ ١٣٣٩، ح: ٢١٥٥، بنحوه وبزيادة من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة،

الوجه السابع: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٧٠، ح: ٥٩٥٤، بنحوه مطولا عن أسود، عن أبان، عن قتادة،

الوجه الثامن: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٩/ ٢٠٥، ح: ١٦٩٤٥، بنحوه وبزيادة عن معمر، عن أبان،

جميعهم عن سعيد بن جبير عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٩٤، ح: ١٣٤٥٥، بنحوه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، عن عبد الوارث، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ١٩٩، ح: ٣٩٦٩، بنحوه مطولا من طريق خليد بن دعلج، عن مطر الوراق، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في أربعة مواضع:

الموضع الأول: غريب من حديث قتادة.

الموضع الثاني: غريب من حديث شعبة.

الموضع الثالث: تفرد به يحيى بن كثير بن درهم.

الموضع الرابع: تفرد به أبو عبد الله الأسفاطي.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه قتادة بن دعامة وهو: ثقة ثبت[١]، يحتمل تفرده، والعلة ليست فيه إنما فيمن دونه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه شعبة بن الحجاج وهو: ثقة حافظ متقن أمير المؤمنين في الحديث[٢]، يحتمل تفرده ويحتج بحديثه، والعلة ليست فيه إنما فيمن دونه.

١- تقريب التهذيب، ص ٤٥٣.

٢- المصدر السابق، ص ٢٦٦.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه يحيى بن كثير[١]، قال عنه أبو حاتم: صالح الحديث[٢]، وقال النسائي: ليس به بأس[٣]، وقال الذهبي[٤]، وابن حجر: ثقة[٥].

خالف جماعة من الرواة، وتفرد عن شعبة، عن قتادة، عن أيوب، عن أبي بشر، عن سعيد، عن ابن عمر، وعليه مدار الحديث، فلا يحتمل تفرده، لأنه ليس من الأثبات في شعبة.

بينما رواه الجماعة عن أيوب السختياني، عن سعيد، عن ابن عمر، ولم يذكروا أبا بشرا في الإسناد وهو الصواب.

دراسة التفرد في الموضع الرابع:

فيه أبو عبد الله الأسفاطي[٦]، قال عنه أبو حاتم[٧]، وابن حجر: صدوق[٨]، وقال الذهبي: ثقة[٩].

لم يتفرد عن يحيى بن كثير بل تابعه سليمان بن داود الأحول وهو: ثقة[١٠]، وروى عنه عمر بن حفص الشيباني وهو: صدوق[١١]، تفرد عنه فيحتمل تفرده.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو فيه من عدة أوجه:

١- رواه يحيى بن كثير وهو ثقة، تفرد عن شعبة، وليس من الأثبات فيه فلا يحتمل تفرده.

١- هو يحيى بن كثير بن درهم العنبري مولاهم البصري أبو غسان من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة ست ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٩٥.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ١٨٣.

٣- تاريخ الإسلام ت بشار، ٥/ ٢٢٥.

٤- الكاشف للذهبي، ٢/ ٣٧٣.

٥- تقريب التهذيب، ص ٥٩٥.

٦- هو محمد بن يزيد بن عبد الملك الأسفاطي البصري الأعور خال العباس ابن الفضل من الطبقة الوسطى الآخذين عن تبع الأتباع. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥١٤.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ١٢٩.

٨- تقريب التهذيب، ص ٥١٤.

٩- الكاشف للذهبي، ٢/ ٢٣١.

١٠- تاريخ الإسلام ت بشار، ٥/ ٨٣٢.

١١- تقريب التهذيب، ص ٤١١.

٢- رواه أبو عبد الله الأسفاطي وهو: صدوق، روى عن يحيى بن كثير، ولم يتفرد بل تابعه سليمان بن داود الأحول وهو: ثقة. فالعلة ليست فيه.

٣- الحديث مداره على يحيى بن كثير، روى الحديث عن شعبة، عن قتادة، عن أيوب، عن أبي بشر، عن سعيد عن ابن عمر، وخالفه الجماعة ورووا الحديث عن أيوب السختياني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، ولم يذكروا في الإسناد أبا بشر وهو الصواب.

قال ابن القيسراني:

[٢٣٧] ٢٩١٦- حَدِيث: قَالَ رَسُول الله ﷺ للمتلاعنين حسابكما على الله... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عبد الرَّحْمَن بن سُلَيْمَان، عَن سُفْيَان بن عُيَيْنَة وَالْحسن بن عمَارَة، عَن عَمْرو بن دِينَار عَنهُ، وَلم يجمع بَينهمَا غَيره[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه البخاري فقال: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قَالَ لِلْمُتَلاَعِنَيْنِ[٢]: «حِسَابُكُمَا عَلَى أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لاَ سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَالِي؟ قَالَ: «لاَ مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا، فَذَاكَ أَبْعَدُ وَأَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على سعيد بن جبير من طريقين:

الطريق الأول: رواه عمرو بن دينار واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦١، من طريق عبد الرحمن بن سليمان، عن سفيان بن عيينة، والحسن بن عمارة،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦١.

٢- من اللعان، وهو: إذا رمى الرجل امرأته بالزنا ولم تقر بذلك ولا رجع عن رميه لاعنها فيشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين وإذا كانت حاملا أو كانت قد وضعت أدخل نفي الولد في أيمانه ويفرق الحاكم بينهما وتحرم عليه أبدا ويلحق الولد بأمه فقط ومن رماها به فهو قاذف. راجع: مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الدراري المضية شرح الدرر البهية، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ٢/ ٢٣٢.

٣- صحيح البخاري، ٧/ ٦٢، ح ٥٣٥٠.

الوجه الثاني: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ١/ ٤٠٤، ح: ١٥٥٦، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٧/ ١١٩، ح: ١٢٤٥٥، وأحمد في المسند، ٨/ ١٩٢، ح: ٤٥٨٧،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٦٢، ح: ٥٣٥٠، بمثله عن قتيبة بن سعيد، وأيضا في الجامع الصحيح، ٧/ ٥٥، ح: ٥٣١٢، عن علي بن عبد الله، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١١٣١، ح: ١٤٩٣، عن يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٧٨، ح: ٢٢٥٧، عن أحمد بن حنبل، والنسائي في السنن، ٦/ ١٧٧، ح: ٣٤٧٦، عن محمد بن منصور، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٩، ح: ٥٦٥١، عن زهير، وابن الجارود في المنتقى، ص ١٨٩، ح: ٧٥٣، عن الحسن بن محمد الزعفراني، جميعهم بنحوه عن سفيان بن عيينة،

كلاهما عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: اختلف فيه على أيوب من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ١/ ٤٠٥، ح: ١٥٥٨، وأحمد في المسند، ٩/ ١٢، ح: ٤٩٤٥، والحميدي في المسند، ١/ ٥٤٣، ح: ٦٨٨، عن سفيان،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٧/ ١١٨، ح: ١٢٤٥٤، عن معمر،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٥٥، ح: ٥٣١١، عن عمرو بن زرارة، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٧٨، ح: ٢٢٥٨، عن أحمد بن محمد بن حنبل، والنسائي في السنن، ٦/ ١٧٧، ح: ٣٤٧٥، عن زياد بن أيوب، جميعهم عن إسماعيل بن علية،

الوجه الرابع: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١١٣٢، ح: ١٤٩٣، عن أبي الربيع، عن حماد،

جميعهم بمعناه وبزيادة عن أيوب السختياني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الرحمن بن سليمان[1]، وهو كما قال.

قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[2]، وقال أبو داود: ضعيف[3]، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه

١- عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجَون العنسي أبو سليمان الداراني من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٤١.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٢٤٠.

٣- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ٥/٢١.

مستقيمة، وفي بضعها بعض الإنكار[1]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[2].

خالف جما غفيرا من الثقات، وأدخل في الإسناد روايا، فتفرد عن سفيان بن عيينة، والحسن بن عمارة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن سفيان بن عيينة وحده، بهذا الإسناد، وهو الصواب.

فحديث عبد الرحمن بن سليمان شاذ لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو فيه من عدة أوجه:

١- رواه عبد الرحمن بن سليمان وهو: صدوق يخطئ، تفرد بإدخال راو في السند، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف عبد الرحمن بن سليمان جما غفيرا من الرواة وروى الحديث عن سفيان بن عيينة، والحسن بن عمارة، بينما رواه الجماعة عن سفيان بن عيينة وحده، وهو الصواب.

٣- حديث عبد الرحمن بن سليمان شاذ لمخالفته الجماعة.

سالم[3] بن عبد الله عن أبيه
الزهري مُحَمَّد بن مسلم[4] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٣٨] ٢٩٢١- حَدِيث: اللهم أيد الإسلام بعمر بن الخطاب.

قال الدارقطني: غريب من حديث الزهري عنه، تفرد به مُحَمَّد بن أبي رجاء، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان عنه[5].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه ابن أبي عاصم فقال: حدثنا عبيد الله بن فضالة، ثنا عيسى بن منصور النيسابوري، حدثنا عيسى بن إبراهيم العسقلاني، حدثنا سليمان بن أبي سليمان المديني،

١- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٤٦٨.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٤١.

٣- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٤- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٢.

عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، أَوْ بِالْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ». قَالَ: فَجَعَلَ اللَّهُ الدَّعْوَةَ لِعُمَرَ خَاصَّةً فِي نَفْسِهِ، وَفِي الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ فِي ابْنِهِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: "وَاللَّهِ مَا ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَهْلٍ"[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٢، من طريق مُحَمَّد بن أبي رجاء، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري،

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٥/ ٣٦١، بلفظ: ﷺ: «اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك، عمر أو أبي جهل»، من طريق مبشر بن إسماعيل، عن نوفل بن أبي الفرات الحلبي، عن عمر بن عبد العزيز، كلاهما عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: اختلف فيه على نافع من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أحمد بن حنبل في المسند، ٩/ ٥٠٦، ح: ٥٦٩٦، وفي فضائل الصحابة، ١/ ٢٥٠، ح: ٣١٢، وأبو مُحَمَّد الكشي في المنتخب من مسند عبد بن حميد، ص ٢٤٥، ح: ٧٥٩، عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو، والترمذي في السنن، ٥/ ٦١٧، ح: ٣٦٨١، والآجري في الشريعة، ٤/ ١٨٧٤، ح: ١٣٤٦، من طريق أبي عامر العقدي، والطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٨٧، ح: ٤٧٥٢، من طريق سفيان بن عيينة، وابن حبان في الصحيح، ١٥/ ٣٠٥، ح: ٦٨٨١، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة، ص ١٣٩، ح: ١٠١، وأبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الراشدين، ص ٥٤، ح: ٣٥، من طريق زيد بن الحباب، جميعهم بلفظ: «اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك: بعمر بن الخطاب، أو بأبي جهل بن هشام»، عن خارجة بن عبد الله الأنصاري،

الوجه الثاني: أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٣/ ٨٩، ح: ٤٤٨٣، بلفظ: «اللهم أيد الدين بعمر بن الخطاب»، من طريق المبارك بن فضالة، عن عبيد الله بن عمر،

كلاهما عن نافع، عن ابن عمر.

١- السنة لابن أبي عاصم، ٢/ ٥٨٤، ح ١٢٦٤.

الطريق الثالث: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى، ٣/ ٢٧٠، وابن شبة في تاريخ المدينة، ٢/ ٦٦٢، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٤٤/ ٥١، من طريقهما، بنحوه مطولا، عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث الزهري.

الموضع الثاني: تفرد به مُحَمَّد بن أبي رجاء.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه ابن شهاب الزهري وهو: متفق على جلالته وإتقانه وثبته[1]، تفرد بهذا اللفظ عن سالم، عن ابن عمر، فيحتمل تفرد، والعلة ليست فيه إنما فيمن دونه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه مُحَمَّد بن أبي رجاء وهو: مجهول، خالف يعقوب بن إبراهيم، وتفرد بلفظ: "اللهم أيد الإسلام بعمر"، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

يعقوب بن إبراهيم بن سعد وهو: ثقة فاضل[2]، رواه بلفظ: "اللهم أيد دينك بعمر"، ولم يرو سالما في الإسناد، عن أبيه إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن ابن عمر، وهو الصواب.

وحديث مُحَمَّد بن أبي رجاء بزيادة سالم في الإسناد منكر لمخالفته الثقة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو في السند، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه مُحَمَّد بن أبي رجاء وهو: مجهول تفرد عن إبراهيم بن سعد، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- مُحَمَّد بن أبي رجاء خالف يعقوب بن إبراهيم، وزاد في الإسناد سالما، وروى الحديث بلفظ: "اللهم أيد الإسلام بعمر"، من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما يعقوب بن إبراهيم وهو: ثقة، روى الحديث بلفظ: "اللهم أيد دينك بعمر"، من طريق الزهري، عن ابن عمر، ولم يذكر سالما، وهو الصواب.

٣- حديث مُحَمَّد بن أبي رجاء منكر لمخالفته الثقة.

١- تقريب التهذيب، ص ٥٠٦.

٢- المصدر السابق، ص ٦٠٧.

قال ابن القيسراني:

[٢٣٩] ٢٩٣٨- حَدِيث: سَافَرت مَعَ النَّبِي ﷺ وَمَعَ عمر فَكَانَا لَا يزيدان على رَكْعَتَيْنِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: رَوَاهُ الْقَاسِم بن الْفضل بن بزيع، عَن عَمْرو بن عَاصِم، عَن همام، عَن مطر، عَن الزُّهْرِيّ عَنهُ، وَتَابعه إِسْحَاق بن سِنَان النصيبي، عَن عَمْرو بن عَاصِم، تفرد بِهِ همام بن يحيى، عَن مطر، وَلم يروه عَنهُ غير عَمْرو بن عَاصِم وَاخْتلف عَنهُ[1].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن المقرئ إذ قال: حدثنا قاسم بن إسماعيل المحاملي، حدثنا القاسم بن بزيع، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، عن مطر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: "سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ عُمَرَ، فَكَانَا لَا يَزِيدَانِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَالَ: كُنَّا ضُلَّالًا فَهَدَانَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَبِهِ نَقْتَدِي"[2].

تخريج الحديث:

الحديث رواه سالم عن ابن عمر واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٣٨٦، ح: ١٢٦٢، بمثله عن قاسم بن إسماعيل المحاملي، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ١٤/ ٤٢٥، بنحوه من طريق بن مخلد العطار، كلاهما عن القاسم بن الفضل بن بَزيع، وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ، ٣/ ٤١٦، بنحوه، وأبو إسماعيل عبد الله الهروي في ذم الكلام وأهله، ٣/ ٤٤، ح: ٤١٥، بنحوه من طريق إسحاق بن سيار النصبي، والطبراني في المعجم الصغير، ١/ ١٠٨، ح: ١٥٣، مختصرا وزاد: "وأبو بكر"، من طريق عبد القدوس بن مُحَمَّد الحبحابي العطار، جميعهم عن عمرو بن عاصم الكلابي عن همام بن يحيى، عن مطر، عن الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٥٠٩، ح: ٥٦٩٨، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤٠٩، ح: ٥٥٥٧، وأبو العباس السَّرَّاج في مسند السراج، ص ٤٢٩، ح: ١٣٨٨، من طريقه، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٣، ح: ٥٧٥٧، عن عفان، وأبو العباس السَّرَّاج في حديث السراج، ٣/ ٤٥، ح: ١٧٩٦، من طريقه، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٥٤، ح: ١٥٥٥، بنحوه وزاد فيه: "وأبو بكر"، من طريق عمرو بن عاصم الكلابي، جميعهم بنحوه عن همام بن يحيى، عن مطر الوراق،

كلاهما عن سالم، عن ابن عمر.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٨.

٢- معجم ابن المقرئ، ص ٣٨٦، ح ١٢٦٢.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد همام بن يحيى.

الموضع الثاني: تفرد عمرو بن عاصم الكلابي.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

تفرد همام بن يحيى[١]، وهو كما قال الدارقطني.

فهو: ثقة ربما وهم[٢]، تفرد بهذا الحديث عن مطر الوراق وهو: صدوق كثير الخطأ[٣]، تفرد تارة عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وتارة عن سالم، عن أبيه، فلا يحتمل تفردهما.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه عمرو بن عاصم الكلابي[٤]، قال عنه يحيى بن معين: صالح[٥]، وقال أبو داود: لا أنشط بحديثه[٦]، وقال النسائي: ليس به بأس[٧]، وقال الذهبي: ثقة مشهور محتج به في الكتب الستة، قال بندار: لولا فرقي من آله لتركت حديثه[٨]، وقال ابن حجر: صدوق في حفظه شيء[٩].

فالحديث رواه همام بن يحيى، واختلف عنه؛

فرواه جماعة عن عمرو بن عاصم الكلابي، عن همام، عن مطر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

ورواه عمرو بن عاصم نفسه، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعفان، كلهم عن همام، عن مطر، عن سالم، عن ابن عمر، لا يذكر فيه الزهري.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٢٦، رقم: ٢٨٣٣، ص ٩٩.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٧٤.

٣- المصدر السابق، ص ٥٣٤.

٤- هو عمرو بن عاصم بن عبيد الله الكلابي القيسي أبو عثمان البصري من صغار الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٢٣.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٢٥٠.

٦- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٢٣٦.

٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٢/ ٨٩.

٨- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ١٤٦.

٩- تقريب التهذيب، ص ٤٢٣.

فتفرد عمرو بن عاصم عن همام بن يحيى، بزيادة الزهري في السند لا يحتمل، قال الدارقطني: الحديث ليس بمحفوظ عن الزهري[1].

والصواب ما رواه عبد الصمد، وعفان، عن همام، عن مطر، عن سالم، عن ابن عمر، دون ذكر "الزهري" في الإسناد، إلا أنه معلول أيضا، لأن المدار على همام بن يحيى وهو: ثقة ربما وهم، وتفرد عن مطر وهو صدوق كثير الخطأ، فلا يحتمل تفردهما.

فالحديث من كلا الطريقين بزيادة الزهري، وبدونها معلول بتفرد من لا يحتمل تفرده.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث ادخال راو في السند، وذلك من عدة أوجه:

١- مدار الحديث على عمرو بن عاصم وهو: صدوق في حفظه شيء، تفرد عن همام بن يحيى وهو: ثقة ربما وهم، تفرد عن مطر الوراق فلا يحتمل تفردهما.

٢- أدخل عمرو بن عاصم في الإسناد راويا وهو: "الزهري"، فرواه عن همام بن يحيى، عن مطر الوراق، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه عبد الصمد، وعفان، وعمرو نفسه، بنفس الإسناد دون ذكر "الزهري" في الإسناد، وهو الصواب.

٣- تفرد مطر بكلا الإسنادين وهو: صدوق كثير الخطأ، فلا يحتمل تفرده.

٤- الحديث من كلا الطريقين معلول بتفرد من لا يحتمل تفرده.

مُوسَى بن عقبَة[2] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٤٠] ٢٩٦٨- حَدِيث: كَانَ يَمِين رَسُول الله ﷺ: لَا ومقلب الْقُلُوب... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث عقبَة بن مُوسَى، عَن أَبِيه، عَن سَالم. تفرد بِهِ يَعْقُوب بن مُحَمَّد الزُّهْرِيّ، عَن الدَّرَاوَرْدِي عبد الْعَزِيز بن مُحَمَّد عَنهُ، وَرَوَاهُ إِسْحَاق بن أبي إِسْرَائِيل، عَن الدَّرَاوَرْدِي وَعبد الله بن جَعْفَر، عَن مُوسَى نَفسه لم يذكر ابنه عقبَة[3].

١- علل الدارقطني، ١٣/ ١٣٨، ح ٣٠١٣.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٢١٧، رقم: ٢٩٦٧، ص٦٦٠.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٥.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور الذي فيه ذكر التفرد، إنما وجدت الثاني عند أبي يعلى فقال: حدثنا إسحاق، حدثنا عبد العزيز بن مُحَمَّد، عن موسى، عن سالم، عن أبيه قال: «كَانَ يَمِيْنُ رَسُول الله ﷺ لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ»[1].

تخريج الحديث:

رواه سالم عن ابن عمر، واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه موسى بن عقبة، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٥، من طريق يعقوب بن مُحَمَّد الزهري، عن عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي، عن عقبة بن موسى،

الوجه الثاني: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤٠٤، ح: ٥٥٤٨، بمثله عن إسحاق بن أبي إسرائيل، وابن منده في التوحيد، ١/ ٢٨٠، ح: ١٢٧، بمثله من طريق موسى بن إسماعيل، وابن أبي عاصم في السنة، ١/ ١٠٥، ح: ٢٣٦، بنحوه وبزيادة: "التي يحلف بها كثيرا"، عن ابن كاسب، وأبو مُحَمَّد الفاكهي في الفوائد، ص ٤٤٩، ح: ٢٢٢، بنحوه وبزيادة: "يحلف بها كثيرا"، عن يحيى بن مُحَمَّد، وابن بشران في الأمالي، ص ٢٠٩، ح: ٤٨٢، من طريقه، جميعهم عن عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ١٢٨، ح: ٦٦٢٨، عن مُحَمَّد بن يوسف، والنسائي في السنن، ٧/ ٢، ح: ٣٧٦١، من طريق مُحَمَّد بن بشر، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٣٢، ح: ٥٤٤٢، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٦، ح: ١٣١٦٣، من طريق وكيع، والدارمي في السنن، ٣/ ١٥١٥، ح: ٢٣٩٥، عن عبيد الله بن موسى، وابن منده في التوحيد، ١/ ٢٨٠، ح: ١٢٥، من طريق أبي نعيم، جميعهم بنحوه عن سفيان الثوري،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ١٢٦، ح: ٦٦١٧، عن مُحَمَّد بن مقاتل أبو الحسن، وأيضا في الجامع الصحيح، ٩/ ١١٨، ح: ٧٣٩١، عن سعيد بن سليمان، وأبو داود في السنن، ٣/ ٢٢٥، ح: ٣٢٦٣، عن عبد الله بن مُحَمَّد النفيلي، والترمذي في السنن، ٤/ ١١٣، ح: ١٥٤٠، عن علي بن حجر، والنسائي في السنن الكبرى، ٧/ ١٤٦، ح: ٧٦٦٦، وابن منده في التوحيد، ١/ ٢٨١، ح: ١٢٩، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٨/ ١٧٢، من طريق يحيى الحماني، جميعهم بنحوه عن عبد الله بن المبارك،

١- مسند أبي يعلى الموصلي، ٩/ ٤٠٤، ح ٥٥٤٨.

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٦٩، ح: ٥٣٦٨، عن عفان بن مسلم، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٦، ح: ١٣١٦٤، من طريقه، وابن منده في التوحيد، ١/ ٢٨٠، ح: ١٢٦، من طريق سليمان بن حرب، كلاهما بنحوه عن وهيب،

الوجه السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٧، ح: ١٣١٦٦، من طريق مُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي، وابن منده في التوحيد، ١/ ٢٧٩، ح: ١٢٤، من طريق عبد الرحمن بن المبارك، كلاهما بنحوه عن الفضيل بن سليمان النميري،

الوجه السابع: أخرجه ابن منده في التوحيد، ١/ ٢٨١، ح: ١٢٨، بنحوه وبزيادة: "يحلف بها كثيرا"، من طريق عبد الله بن وهب، عن يحيى بن عبد الله بن سالم،

جميعهم عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ١/ ١٠٥، ح: ٢٣٥، وابن منده في التوحيد، ١/ ٢٨١، ح: ١٣٠، بنحوه من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أخيه، عن سليمان بن بلال، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه النسائي في السنن، ٧/ ٢، ح: ٣٧٦٢، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٧٧، ح: ٢٠٩٢، والخرائطي في اعتلال القلوب، ١/ ١٩، ح: ١٣، من طريق عباد بن إسحاق، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٨، ح: ١٣١٤٢، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، كلاهما بنحوه عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد يعقوب بن مُحَمَّد الزهري[١]، وهو كما قال.

قال عنه أحمد بن حنبل: ليس بشيء ليس يسوي شيء[٢]، وقال أبو زرعة: واهي الحديث[٣]، وقال أبو حاتم: هو على يدي عدل، ادركته ولم اكتب عنه[٤]، وقال الحاكم: ثقة[٥]، وقال العقيلي: في حديثه وهم كثير، ولا

١- يعقوب بن مُحَمَّد بن عيسى بن عبد الملك بن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف الزهري المدني نزيل بغداد من كبار الآخذين عن تبع الأتباع مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٠٨.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٣/ ٣٩٦.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ٢١٥.

٤- المصدر السابق.

٥- سؤالات السجزي للحاكم، ص ١٢٠.

يتابعه عليه إلا من هو نحوه[1]، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف وأحاديثه، لا يتابع عليها[2]، وقال ابن حجر: صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء[3].

خالف الجماعة، وأدخل في الإسناد رويا، وتفرد به عن عبد العزيز الدراوردي، عن عقبة بن موسى، عن أبيه، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، ولم يذكروا بين عبد العزيز وموسى بن عقبة، ابنه عقبة بن موسى، وهو الصواب.

ومدار الحديث على عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي: وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ[4]، لكن تابعة جماعة من الثقات.

فحديث يعقوب بن مُحَمَّد الزهري شاذ لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو فيه من عدة أوجه:

١- تفرد يعقوب بن مُحَمَّد الزهري، وهو: صدوق كثير الوهم، تفرد عن عبد العزيز، فلا يحتمل تفرده.

٢- يعقوب بن مُحَمَّد الزهري خالف جماعة من الرواة وأدخل في الإسناد عقبة بن موسي، بين عبد العزيز الدراوردي، وموسى بن عقبة، بينما رواه الجماعة عن عبد العزيز الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، ولم يذكروا أحدا بينه وبين موسى بن عقبة.

٣- حديث يعقوب بن مُحَمَّد الزهري شاذ لمخالفته الجماعة.

١- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ٤٤٥.

٢- الكامل في ضعفاء الرجال، ٨/ ٤٧٤.

٣- تقريب التهذيب، ص ٦٠٨.

٤- المصدر السابق، ص ٣٥٨.

بَاب الْعين وَأَسْمَاء الروَاة عَن ابْن عمر

عبد الله البهمي[1] عَنه

قال ابن القيسراني:

[٢٤١] ٣٠٠٠- حَدِيث: قَالَ النَّبِي ﷺ لعَائِشَة: "ناوليني الْخُمْرَة..." الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ بَقِيَّة، عَن شعبة، عَن الْأَعْمَش وأبو إِسْحَاق، عَن الْبَهِي. وَلَا أعلم رَوَاهُ غير مُوسَى بن عِيسَى بن الْمُنْذر، عَن أَبِيه، عَن بَقِيَّة، وَالشَّك من مُوسَى[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا حسن، حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عن البهي، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال لعائشة: «نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ[3] مِنَ الْمَسْجِدِ» فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَحْدَثْتُ، فَقَالَ: «أَوَحَيْضَتُكِ فِي يَدِكِ؟»[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين رفعه ووقفه:

فالمرفوع: رواه ابن عمر واختلف عنه من طريقين:

الطريق الأول: رواه عبد الله البهي واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/ ٣٨٦، من طريق بقية، عن شعبة، عن الأعمش، وأبو إسحاق، عن البهي، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٧٩، ح: ٥٣٨٢، بمثله، من طريق زهير، وكذلك في المسند، ٤٢/ ٥٢١، ح: ٢٥٧٩٦، عن وكيع، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٢٦، من طريق داود بن

١- قوله "البهمي" صوابه: البهي. انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٣٣، ح ٣٠٤٩. وهو عبد الله البَهِيّ مولى مصعب ابن الزبير يقال اسم أبيه يسار صدوق يخطئ من الطبقة الوسطى من التابعين، انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٣٠.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٦.

٣- الخمرة يقال للحصير الذي يُسْجَد عليه: خُمْرة، لأنه يستر الأرض، ويقي الوجه من التراب. مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، أبو بكر الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ١/ ٤٣٦.

٤- مسند أحمد، ٩/ ٢٧٩، ح ٥٣٨٢.

عمرو، كلاهما عن شريك، وابن حجر في إتحاف المهرة، ١٧/ ٦٢، ح: ٢١٨٧٧، من طريق عن إسرائيل، ثلاثتهم بنحوه عن أبي إسحاق السبيعي، عن البهي، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٢٠، ح: ٥٥٨٩،

وابن سعد في الطبقات الكبرى، ١/ ٣٦٤، عن مُحَمَّد بن الصباح، كلاهما بنحوه عن هشيم، عن ابن أبي ليلى، عن نافع، عن ابن عمر.

وأما الموقوف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ١٣٩، ح: ٧٤١٨، عن ابن نمير، والدارمي في السنن، ١/ ٧٠٩، ح: ١١١٤، من طريق علي بن مسهر، كلاهما بلفظ: "أن ابن عمر كان يقول لجاريته"، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وللحديث شاهد من طريق عائشة ﵂: اختلف عنها من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله البهي واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ١٠٥، ح: ١٦١٣، بنحوه عن أبي الأحوص سلام، وابن ماجه في السنن، ١/ ٢٠٧، ح: ٦٣٢، من طريقه، عن أبي إسحاق،

الوجه الثاني: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، ٩/ ٢٣، بنحوه من طريق ابن مهدي، وأحمد في المسند، ٤١/ ٢٦٩، ح: ٢٤٧٤٧، عن أبي سعيد، وكذلك في المسند، ٤٢/ ٢٩٠، ح: ٢٥٤٦٠، عن عبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه في مسنده، ٣/ ٩١٧، ح: ١٦٠٧، عن أبي الوليد، وموسى القارئ، والدارمي في السنن، ١/ ٧٠٥، ح: ١١٠٥، عن أبي الوليد الطيالسي، وابن حبان في صحيحه، ٤/ ١٩٠، ح: ١٣٥٦، من طريقه، جميعهم بلفظ: "قال للجارية"، عن زائدة بن قدامة، عن إسماعيل السدي،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٤٢/ ٥٢١، ح: ٢٥٧٩٦، عن وكيع، وكذلك في المسند، ٤١/ ٣٠٤، ح: ٢٤٧٩٤، عن أسود بن عامر، وأبو نعيم، وابن المقرئ في المعجم، ص ١٠٣، ح: ٢٥٢، من طريق مُحَمَّد بن سليمان لوين، جميعهم بنحوه عن شريك، عن العباس بن ذريح،

ثلاثتهم عن عبد الله البهي، عن عائشة.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٤١/ ٣١٤، ح: ٢٤٨٠٧، عن حسين، وأبو أحمد الزبيري، وكذلك في المسند، ٤٣/ ١٩٤، ح: ٢٦٠٨٤، عن حجين بن المثنى، وإسحاق بن راهويه في مسنده، ٣/ ٩٩٠، ح: ١٧١٧، عن عبيد الله بن موسى، وأيضا في مسنده، ٣/ ١٠١٨، ح: ١٧٦٣، عن يحيى بن آدم، جميعهم بنحوه عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البهي، عن ابن عمر ﵄، عن عائشة ﵂.

الطريق الثالث: رواه ثابت بن عبيد، عن القاسم بن مُحَمَّد، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٤٠/ ٢١٥، ح: ٢٤١٨٤،

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ١٣٩، ح: ٧٤١٢، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٢٤٤، ح: ٢٩٨، عنه، وعن يحيى بن يحيى، وأبو كريب، وأبو داود في السنن، ١/ ٦٨، ح: ٢٦١، عن مسدد بن مسرهد، جميعهم عن أبي معاوية،

وأخرجه أحمد في المسند، ٤١/ ٢٢٥، ح: ٢٤٦٩٥، عن عفان، وكذلك في المسند، ٤٢/ ٢٤٩، ح: ٢٥٤٠٤، عن محمد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٨، ح: ١٥٣٣، والدارمي في السنن، ١/ ٥٩٥، ح: ٧٩٨، عنه، جميعهم عن شعبة،

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ١/ ٣٢٧، ح: ١٢٥٨، وأحمد في المسند، ٤٢/ ٢٤٩، ح: ٢٥٤٠٤، عنه، وابن حبان في صحيحه، ٤/ ١٩١، ح: ١٣٥٧، من طريق معاوية بن هشام، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤٢٢، من طريق الحسين، جميعهم عن سفيان الثوري،

وأخرجه الترمذي في السنن، ١/ ٢٤١، ح: ١٣٤، والنسائي في السنن، ١/ ١٤٦، ح: ٢٧١، عن قتيبة بن سعيد، عن عبيدة بن حميد،

والنسائي في السنن، ١/ ١٤٦، ح: ٢٧١، عن إسحاق بن إبراهيم، عن جرير، جميعهم عن الأعمش،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٢٤٥، ح: ٢٩٨، من طريق ابن أبي زائدة، عن حجاج، وابن أبي غنية،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٤١/ ٣٣٠، ح: ٢٤٨٣٢، عن أبي نعيم، عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية،

الوجه الرابع: أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ٧/ ٤٦٠، ح: ٤٤٨٨، من طريق حماد، عن الحجاج،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٧٥، ح: ١٢٩٤، من طريق الوليد بن عبد الواحد التميمي، عن مسعر بن كدام،

الوجه السادس: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٨/ ١٢٦، ح: ٤٦٦٦، من طريق معتمر بن سليمان، عن الليث،

جميعهم بنحوه عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة ﵂.

الطريق الرابع: أخرجه أبو يوسف في الآثار، ص ٣٤، ح: ١٦٨، بنحوه من طريق حماد، عن إبراهيم، عن عائشة ﵂.

الطريق الخامس: أخرجه إسحاق بن راهويه في المسند، ٣/ ٧٩٩، ح: ١٤٣٣، بنحوه من طريق حريث، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة ﵂.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد بقية.

الموضع الثاني: تفرد موسى بن عيسى بن المنذر.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه بقية بن الوليد[١]، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[٢].

خالف وكيع، وداود بن عمرو، وروى الحديث عن شعبة، عن أبي إسحاق والأعمش، عن عبد الله البهي، عن ابن عمر، بزيادة "الأعمش"، في السند.

بينما رواه وكيع، وداود بن عمرو، عن شريك وهو: صدوق يخطئ[٣]، لكن تابعه زهير، وإسرائيل، ثلاثتهم عن أبي إسحاق السبيعي، بهذا الإسناد. دون ذكر الأعمش.

والحديث مداره على عبد الله البهي وهو: وهو: صدوق يخطئ[٤]، لكن تابعه نافع عن ابن عمر، إلا أن في إسناده ابن أبي ليلى فخالف عبيد الله بن عمر وهو: أثبت منه، روى الحديث عن نافع عن ابن عمر موقوفا وهو الصواب.

قال أبو حاتم: عبد الله البهي لا يحتج بحديثه، وهو مضطرب الحديث[٥]، وقال الدارقطني: المحفوظ ما رواه نافع، عن ابن عمر، فعله موقوفا[٦].

فللحديث شاهد من طريق عائشة ﵂ مرفوعا.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه موسى بن عيسى بن المنذر[٧]، قال عنه النسائي عنه: لا أحدث عنه شيئا ليس هو شيئا[٨]، وقال في

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٦٢، رقم: ٢٨١٨، ص ١٧٩.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٢٦.

٣- المصدر السابق، ص ٢٦٦.

٤- المصدر السابق، ص ٣٣٠.

٥- علل الحديث لابن أبي حاتم، ٢/ ٤٨.

٦- علل الدارقطني، ١٣/ ٧، ح ٢٨٩٧.

٧- موسى بن عيسى بن المنذر الحمصي، أبو عمرو السلمي، توفي سنة سبع وثمانين ومائة. تاريخ الإسلام، ٦/ ٨٣٩.

٨- لسان الميزان ت أبي غدة، ٨/ ٢١٥.

موضع آخر: ليس بثقة[1]، تفرد عن أبيه عيسى بن المنذر وهو: مقبول[2]، تفرد عن بقية، فلا يحتمل تفردهما.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو في السند من عدة أوجه:

١- خالف بقية، وكيعا، وداود بن عمرو وروى الحديث عن شعبة بزيادة الأعمش في الإسناد، بينما رواه وكيع، وداود بن عمرو، عن شريك، دون ذكر الأعمش في السند.

٢- رواه عيسى بن المنذر وهو: مقبول، تفرد عن بقية، فلا يحتمل تفرده.

٣- رواه موسى بن عيسى بن المنذر وهو: ليس بثقة، تفرد عن أبيه، فلا يحتمل تفرده.

٤- حديث بقية شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

عبد الله بن دِينَار[3] عَن ابْن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٤٢] ٣٠٠١- حَدِيث: الْوَلَاء لُحْمَة كلُحمَة النّسَب... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَحْمد بن مُحَمَّد بن الْحجَّاج، عَن رشدين[4]، عَن عَليّ بن سليم[5] الإخميمي، عَن مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِي، عَن مُحَمَّد بن الْحسن، عَن أبي حنيفَة عَنهُ. وَخَالفهُ الْمُزنِيّ وَغَيره، عَن الشَّافِعِي، فَرَوَاهُ الْمُزنِيّ عَن الشَّافِعِي، عَن مُحَمَّد بن الْحسن، عَن يَعْقُوب بن[6] يُوسُف، عَن عبد الله بن دِينَار وَهُوَ الصَّوَاب. وَلم يسمع أَبُو يُوسُف من عبد الله بن دِينَار شَيْئا، وروى هَذَا الحَدِيث بشر بن الْوَلِيد، عَن أبي يُوسُف، عَن عبيد الله بن عمر، عَن عبد الله بن دِينَار[7].

١- تاريخ الإسلام ت بشار، ٦/ ٨٤٠.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٤١.

٣- سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٤٦.

٤- قوله" عن رشدين" صوابه: بن رشدين. انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٣٣، ح ٣٠٥٠.

٥- قوله "علي بن سليم" صوابه: علي بن سليمان. انظر: المصدر السابق.

٦- قوله "بن يوسف" صوابه: أبي يوسف. المصدر السابق.

٧- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٦.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه سند هو ما أخرجه الزيلعي فقال: قال الحاكم أبو عبد الله في كتاب مناقب الشافعي عن علي بن سليمان الإخميمي، ثنا مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، ثنا مُحَمَّد بن الحسن، ثنا أبو يوسف، عن أبي حنيفة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: "الْوَلَاءُ[1] لُحْمَةٌ[2] كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، لَا يُبَاعُ، وَلَا يُوهَبُ[3]"[4].

تخريج الحديث:

الحديث رواه ابن عمر واختلف عنه من طريقين:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٦، من طريق أحمد بن مُحَمَّد بن الحجاج، عن علي بن سليمان، بهذا الإسناد. إلا أنه لم يذكر أبا يوسف في السند.

وأخرجه الزيلعي في نصب الراية، ٤/ ١٥٢، بمثله من طريق الحاكم، عن علي بن سليمان، بهذا الإسناد.

الوجه الثاني: أخرجه الشافعي في مسنده، ص ٣٣٨، بمثله،

والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٤/ ٣٧٩، ح: ٧٩٩٠، والبيهقي السنن الكبرى، ١٠/ ٤٩٤، ح: ٢١٤٣٣، بمثله من طريق أبي العباس مُحَمَّد بن يعقوب، عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن مُحَمَّد بن الحسن، عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم،

الوجه الثالث: أخرجه ابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٢٥، ح: ٤٩٥٠، بمثله عن أبي يعلى، عن بشر بن الوليد، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الرابع: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ١٠/ ٤٩٤، ح: ٢١٤٣٦، بمثله من طريق ضمرة، عن سفيان،

١- سبق شرح الكلمة في الحديث ٢٢١، رقم: ٣٠١٠، ص ٦٧١.

٢- والجمع: الملاحم، مأخوذ من اشتباك الناس واختلاطهم فيها، كاشتباك لحمة الثوب بالسدي. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/ ٢٤٠.

٣- معنى الحديث: المخالطة في الولاء، وأنها تجري مجرى النسب في الميراث، كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصيرا كالشيء الواحد؛ لما بينهما من المداخلة الشديدة. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/ ٢٤٠.

٤- جمال الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، تح: مُحَمَّد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ٤/ ١٥٢.

الوجه الخامس: أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء، ٢/ ٨٣٤، ح: ١٤٥٥، بنحوه مختصرا، من طريق مُحَمَّد بن سليمان بن أبي داود الحراني، عن مالك بن أنس،

الوجه السادس: أخرجه ابن عدي في الكامل، ٧/ ١١٤، بنحوه من طريق غسان بن عبيد، عن شعبة،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ١٠/ ٤٩٤، ح: ٢١٤٣٧، بمثله، من طريق يحيى بن سليم الطائفي، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ، ص ٣١١، بنحوه مختصرا من طريق الثوري، كلاهما عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٨٢، ح: ١٣١٨، من طريق يحيى بن سليم الطائفي، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٤/ ٣٧٩، ح: ٧٩٩١، من طريق مُحَمَّد بن مسلم الطائفي، كلاهما بنحوه، عن إسماعيل بن أمية،

كلاهما عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أحمد بن مُحَمَّد بن الحجاج بن رشيدين[١]، وهو كما قال.

قال أبو حاتم: لم أحدث عنه لما تكلموا فيه[٢]، وقال النسائي: كان عندي أخو ميمون وعدة، فدخل ابن رشدين هذا، فصعقوا به، وقالوا له: يا كذاب، فقال لي ابن رشدين: ألا ترى ما يقولون لي؟ فقال له أخو ميمون: أليس أحمد بن صالح إمامك؟ قال: نعم، فقال: سمعت علي بن سهل يقول: سمعت أحمد بن صالح يقول: إنك كذاب[٣]، وقال مسلمة بن القاسم: كان ثقة عالما بالحديث[٤]، وقال ابن عدي: هو، وأبوه، وجده، وجد أبيه، أربعتهم ضعفاء، أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه[٥].

١- أحمد بن مُحَمَّد بن الحجاج بن رشدين بن سعد. أبو جعفر المهري المصري المقرئ الحافظ، مات يوم عاشوراء سنة اثنتين وتسعين ومائتين. تاريخ الإسلام ت بشار، ٦/ ٨٨٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٧٥.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٣٢٦.

٤- لسان الميزان لابن حجر، ١/ ٢٥٨.

٥- انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٣٢٧.

تفرد عن علي بن سليمان، عن الشافعي، عن مُحَمَّد بن الحسن، عن أبي حنيفة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

وخالفه الحاكم فرواه بنفس الإسناد إلا أنه زاد فيه أبو يوسف بين مُحَمَّد بن الحسن وأبو حنيفة، وهو معلول أيضا لا يحتج به، قال الحاكم: هو وهم[1].

وفي إسنادهما علي بن سليمان الإخميمي روى أباطيل[2]، وهو مجهول، خالف الربيع بن سليمان، والمزي، وروى الحديث تارة بزيادة: "أبو حنيفة"، في السند، وتارة دونها، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الربيع بن سليمان وهو: ثقة[3]، وتابعه المزي، كلاهما عن الشافعي، عن مُحَمَّد بن الحسن، عن أبي يوسف، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ولم يذكرا في الإسناد أبا حنيفة، وهو الصواب، إلا أنه معلول أيضا، قال الدارقطني: لم يسمع أبو يوسف من عبد الله بن دينار شيئا[4].

ورواه بشر بن الوليد، عن أبي يوسف، عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الله بن دينار، وهو المحفوظ[5].

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إدخال راو في السند من عدة أوجه:

١- رواه أحمد بن مُحَمَّد بن الحجاج وهو: ضعيف، تفرد عن علي بن سليمان فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه علي بن سليمان الإخميمي، وهو مجهول، تفرد عن الشافعي تارة بذكر أبو يوسف في الإسناد، وتارة دون ذكره، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٣- خالف علي بن سليمان الإخميمي، الربيع بن سليمان، والمزي، وأدخل في الإسناد: "أبو حنيفة"، بينما رواه الربيع بن سليمان، والمزي، دون ذكر أبو حنفية في السند وهو الصواب.

٤- حديث علي بن سليمان منكر لمخالفته الثقة.

١- نصب الراية للزيلعي، ٤/ ١٥٢.

٢- لسان الميزان لابن حجر، ٤/ ٢٣٤.

٣- تقريب التهذيب، ص ٢٠٦.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٦.

٥- علل الدارقطني، ١٣/ ٦٤.

الفصل الثالث

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالإدراج في المتن.

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن.

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن.

المبحث الأول

الأحاديث المعلولة بالإدراج في المتن

مسند عبد الله بن عباس ﷺ

عامر الشعبي[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٤٣] ٢٧٥١- حَدِيث: الْمُدعى عَلَيْهِ أولى بِالْيَمِينِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الشّعبِيّ عَنهُ، وغريب من حَدِيث حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان، عَن الشّعبِيّ، وغريب من حَدِيث أبي حنيفَة عَنهُ، تفرد بِهِ أَحْمد بن عبد الله الْكِنْدِيّ، عَن إِبْرَاهِيم بن الْجراح، عَن أبي يُوسُف[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن عدي إذ قال: أخبرنا أحمد بن علي بن الحسن بن زياد المدائني، حدثنا أحمد بن عبد الله أبو علي الكندي، حدثنا إبراهيم بن الجراح السجستاني، حدثنا أبو يوسف، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن الشعبي، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «المدَّعى عَلَيْهِ أَوْلَى بِالْيَمِينِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٣٢٠، بمثله من طريق، إبراهيم بن الجراح، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن الشعبي، عن ابن عباس.

وأخرجه أبو حنيفة في مسنده رواية الحصكفي، ح: ٦، بنحوه عن حماد، بهذا الإسناد.

الطريق الثاني: رواه عبد الله بن أبي مليكة واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٣، ح: ٢٥١٤، عن خلاد بن يحيى، وأيضا في صحيحه، ٣/ ١٧٨، ح: ٢٦٦٨، عن أبي نعيم، وابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٧، ح: ٢٩٠٤٥، عن مُحَمَّد بن بشر العبدي، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٣٣٦، ح: ١٧١١، من طريقه، والترمذي في السنن، ٣/ ٦١٨، ح: ١٣٤٢، من طريق مُحَمَّد بن يوسف، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣١١، ح: ٣٦١٩، عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٤٨، ح: ٥٤٢٥، مطولا، من طريق يحيى بن أبي زائدة، وأحمد في

١- سبقت ترجمته في الحديث الأول، رقم: ٢٧٢٤، ص ٣٩.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٠.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٣٢٠.

مسنده، ٥/ ٢٦٦، ح: ٣١٨٨، مطولا، عن عبد الرحمن بن مهدي، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ٤/ ٤٦٤، ح: ٢٥٩٥، من طريقه، وأحمد في مسنده، ٥/ ٣٢٥، ح: ٣٢٩٢، بنحوه مطولا، عن يزيد، وأيضا في مسند: ٥/ ٣٩٨، ح: ٣٤٢٧، عن أبي كامل، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١١/ ٣٢٨، ح: ٤٤٧٢، وأبو عوانة في المستخرج، ٤/ ٥٥، ح: ٦٠٠٨، من طريق الفريابي، جميعهم بنحوه ولم يذكروا زيادة: "إذا لم تكن بينة"، عن نافع بن عمر القرشي الجمحي،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٦/ ٣٥، ح: ٤٥٥٢، من طريق عبد الله بن داود، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٣٣٦، ح: ١٧١١، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٧٧٨، ح: ٢٣٢١،، والدارقطني في السنن، ٥/ ٢٧٧، ح: ٤٣١٢، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٤٧٧، ح: ٥٠٨٣، من طريق عبد الله بن وهب، والنسائي في السنن الكبرى، ٥/ ٤٢٧، ح: ٥٩٥١، من طريق خالد، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٤٧٦، ح: ٥٠٨٢، من طريق حجاج بن محمد، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١١٧، ح: ١١٢٢٤، من طريق المفضل بن فضالة، وأبو عوانة في المستخرج، ٤/ ٥٥، من طريق ابن وهب، وحجاج، وعبد الوهاب، وأبو عاصم، جميعهم بنحوه مطولا عن ابن جريج،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ٣٥٥، ح: ٣٣٤٨، بنحوه عن وكيع، عن محمد بن سليم، ثلاثتهم عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في أربعة مواضع وهي:

الموضع الأول: غريب من حديث الشعبي.

الموضع الثاني: غريب من حديث حماد بن أبي سليمان.

الموضع الثالث: غريب من حديث أبي حنيفة.

الموضع الرابع: تفرد أحمد بن عبد الله الكندي.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عامر بن شراحيل الشعبي وهو: ثقة فقيه فاضل[1]، لم يتفرد عن ابن عباس، إنما تابعه عبد الله بن أبي مليكة، وبهذا يمكن القول أن الخطأ ليس على الشعبي، إنما على من دونه، لأن الشعبي من تلامذة ابن عباس ويروي عنه.

١- تقريب التهذيب، ص ٢٨٧.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه حماد بن أبي سليمان[١]، قال عنه شعبة: كان صدوق اللسان، وكان أحفظ من الحكم، وقال أيضا: كان لا يحفظ[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ثقة[٣]، وقال أبو إسحاق الشيباني: ما رأيت أحدا أفقه من حماد. قيل ولا الشعبي؟ قال ولا الشعبي[٤]، وقال أبو حاتم: صدوق ولا يحتج بحديثه هو مستقيم في الفقه وإذا جاء الآثار شوش[٥]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٦].

خالف جماعة من الرواة وتفرد عن عامر الشعبي، عن ابن عباس، بزيادة: "إذا لم تكن بينة"، فلا يحتمل تفرده لعدم ضبطه ووهمه.

بينما رواه الجماعة ومنهم نافع، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عباس دون الزيادة وهو الصواب.

فحديث حماد بن أبي سليمان شاذ لمخالفته من هم أوثق وأكثر عددا منه.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه أبو حنيفة[٧]، تفرد عن حماد بن أبي سليمان، فلا يحتمل تفرده، لأن في حديثه عن حماد فيه كلام[٨]، وهو الحال في هذا الإسناد.

دراسة التفرد في الموضع الرابع:

فيه أحمد بن عبد الله[٩] وهو: مجهول لم يرد فيه جرح ولا تعديل.

تفرد عن إبراهيم بن الجراح السجستاني، وهو: مجهول، تفرد عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، فلا يحتمل تفردهما ولا يحتج بحديثهما.

١- حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي فقيه من الطبقة الصغرى من التابعين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، ورمي بالإرجاء مات سنة عشرين ومائة أو قبلها. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٧٨.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١/ ١٣٧.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي، ص. ٦٨.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ١٤٦.

٥- المصدر السابق.

٦- تقريب التهذيب، ص ١٧٨.

٧- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٠٦، رقم: ٢٧٨١، ص ٢٩٤.

٨- قال محمد بن جابر اليمامي: سرق أبو حنيفة كتب حماد مني. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٤٤٩.

٩- هو أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو علي اللجلاج الكندي خراساني. الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٣٢٠.

قال ابن عدي: حدث أحمد بن عبد الله بأحاديث مناكير لأبي حنيفة، ثم ذكر عدة أحاديثه ومنها هذا الحديث وقال: وهذه الأحاديث لأبي حنيفة لم يحدث بها إلا أحمد بن عبد الله، وهي بواطيل عن أبي حنيفة، ولا يعرف أحمد بن عبد الله هذا إلا بهذه الأحاديث[1].

فالحديث بهذا الإسناد معلول لا يحتج به، لتفرد المجاهيل والضعفاء فيه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلولة بالاختلاف في المتن من حيث الادراج والتغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه حماد بن أبي سليمان وهو: صدوق له أوهام، تفرد عن عامر الشعبي، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف حماد بن أبي سليمان جماعة من الرواة، وروى الحديث بزيادة: "إذا لم تكن بينة"، عن عامر الشعبي عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة عن عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس، دون تلك الزيادة.

٣- تفرد أبي حنيفة عن حماد، فحديثه عنه خاصة لا يحتج به، لأن فيه كلام.

٤- تفرد إبراهيم بن الجراح السجستاني وهو: مجهول، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٥- رواه أحمد بن عبد الله وهو: مجهول، تفرد عن إبراهيم بن الجراح، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٦- الرواة الذين لم يذكروا زيادة "إذا لم تكن بينة"، هم أكثر عددا وأحسن حالا وتابعوهم جم غفير من الرواة، بينما من ذكرها هم الضعفاء والمجاهيل.

القاسم بن مُحَمَّد[2] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٤٤] ٢٧٦٤- حَدِيث: أَقَامَ رَسُول الله ﷺ بِمَكَّة بعد الرسَالَة ثَلَاث عشر سنة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب تفرد بِهِ الْمُغيرَة بن عبد الرَّحْمَن الْحزَامِي، عَن أبي الزِّنَاد عَنهُ، وَلم يروه عَنهُ غير ابْنه عبد الرَّحْمَن[3].

١- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ١/ ٣٢٠.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٦٠، رقم: ٢٧٦٥، ص ١٧٤.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٤.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو داود الطيالسي فقال: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي جمرة، عن ابن عباس، قال: «أَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوحَى إِلَيْهِ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا، وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ»[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٤، ح: ٢٧٦٤، من طريق عبد الرحمن بن المغيرة عن أبيه، عن أبي الزناد، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ١٨٢٦، ح: ٢٣٥١، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٢٠، ح: ١٢٩٤٤، بمثله من طريق بشر بن السري، عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٣/ ٣٥١، بنحوه، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ٥٧، ح: ٣٩٠٣، ومسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ١٨٢٦، ح: ٢٣٥١، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١١٠، ح: ١١٢٠٥، بنحوه ولم يذكروا: "وبالمدينة عشرا"، جميعهم من طريق زكريا بن اسحاق، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: رواه عكرمة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ٤٥، ح: ٣٨٥١، من طريق النضر، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٥/ ٢٠٢، ح: ١٩٤١، من طريق روح بن عبادة، كلاهما بنحوه وبزيادة: "ثم أمر بالهجرة فهاجر"، والترمذي في السنن، ٥/ ٥٩١، ح: ٣٦٢١، من طريق ابن أبي عدي، وابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ١٥، ح: ٣٣٨٨٨، وأحمد في مسنده، ٤/ ١٩، ح: ٢١١٠، من طريق يزيد بن هارون، وأيضا أحمد في مسنده، ٤/ ١٩، ح: ٢١١٠، من طريق ابن جعفر، كلهم بنحوه وبزيادة: "وهو ابن أربعين"، عن هشام بن حسان،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ٤٥٤، ح: ٣٥٠٣، بنحوه من طريق زكريا، عن عمرو بن دينار، كلاهما عن عكرمة عن ابن عباس.

١- أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، مسند أبي داود الطيالسي، تح: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ٤/ ٤٦٩، ح ٢٨٧٤.

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤١٧، ح: ١٢١٨٦، بنحوه وزاد فيه: "وهو ابن أربعين سنة، ثم هاجر إلى المدينة"، من طريق عبيد الله بن عمر، عن كريب، عن ابن عباس.

الطريق السادس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ٣٢٨، ح: ٣٦٥٤٤، بنحوه وبزيادة: "وهو ابن أربعين"، من طريق زائدة، عن هشام بن عروة، عن ابن عباس.

الطريق السابع: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٥٩٨، ح: ٦٧٨٤، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٩٤، ح: ١٢٨٧٠، بنحوه وبزيادة: "وهو ابن أربعين"، من طريق هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن ابن عباس.

الطريق الثامن: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٥/ ٢٠٣، ح: ١٩٤٢، بنحوه مختصرا، من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد المغيرة بن عبد الرحمن.

الموضع الثاني: تفرد عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه المغيرة بن عبد الرحمن[١]، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ما بحديثه وقال أبو زرعة: المغيرة بن عبد الرحمن أحب إلي في حديث أبي الزناد، من عبد الرحمن بن أبي الزناد[٤]، وقال أبو داود: لا بأس به[٥]، وقال النسائي وغيره ليس بالقوي[٦]، وقال ابن حبان: كان يهم في الشيء بعد الشيء[٧]، وقال ابن عدي: عامة رواياته عن أبي الزناد، وعنه شيء كثير يوافقه الثقات عليها، ومنه ما لا يوافق

١- المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي المدني لقبه قصي من كبار أتباع التابعين قال أبو داود كان قد نزل عسقلان. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٤٣.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٢٠٢.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٥١٠.

٤- انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٢٢٦.

٥- تاريخ الإسلام للذهبي ت بشار، ٤/ ٧٤٨.

٦- الكاشف للذهبي، ٢/ ٢٨٧.

٧- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، ص ٢١٤.

عليه[1]، وقال ابن عبد البر: ضعيف[2]، وقال ابن جرير الطبري[3]، وابن حجر: ثقة له غرائب[4]، وقال الذهبي: ثقة[5]، احتج به أرباب الصحاح، لكن له ما ينكر[6]، وحديثه متفق عليه، لكن له ما ينفرد به، عليه[7].

المغيرة بن عبد الرحمن خالف بشر بن السري، وروى الحديث بزيادة: "بعد الرسالة"، عن أبي الزناد، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن ابن عباس وتفرد به، فلا يحتمل تفرده.

بينما بشر بن السري وهو: ثقة متقن[8]، رواه دون تلك الزيادة، عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس وهو الصواب.

فحديث المغيرة بن عبد الرحمن شاذ لمخالفته من هو أوثق منه، وله عن أبي الزناد أحاديث لا يوافق عليه الثقات كما هو الحال في هذا الحديث.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه عبد الرحمن بن المغيرة[9]، ذكره ابن حبان في الثقات[10]، وقال الدارقطني[11]، وابن حجر: صدوق[12].

تفرد عن أبيه المغيرة بن عبد الرحمن، فيحتمل تفرده والعلة ليست فيه إنما في شيخه.

١- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ٨/ ٧٨.

٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ١/ ٤٠١.

٣- أكرم بن مُحَمَّد زيادة الفالوجي الأثري، المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة، ٢/ ٥٧٢.

٤- تقريب التهذيب، ص ٥٤٣.

٥- الكاشف، ٢/ ٢٨٧.

٦- سير أعلام النبلاء ط الرسالة، ٨/ ١٦٦.

٧- تاريخ الإسلام ت بشار، ٤/ ٧٤٨.

٨- تقريب التهذيب، ص ١٢٣.

٩- عبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حكيم بن حزام الأسدي الحزامي المدني أبو القاسم من كبار الآخذين عن تبع الأتباع ولم يلق التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٥١.

١٠- الثقات لابن حبان، ٧/ ٩٠.

١١- تهذيب التهذيب، ٦/ ٢٧٦.

١٢- تقريب التهذيب، ص ٣٥١.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه المغيرة بن عبد الرحمن وهو: ثقة له غرائب، تفرد عن أبي الزناد فلا يحتمل تفرده.

٢- المغيرة بن عبد الرحمن له عن أبي الزناد أحاديث لا يوافق عليه الثقات.

٣- خالف المغيرة بن عبد الرحمن بشر بن السري، وأدرج في الحديث: "بعد الرسالة"، عن أبي الزناد، عن القاسم بن محمد، عن ابن عباس، بينما بشر بن السري وهو: ثقة متقن، رواه دون الزيادة، عن حماد بن سلمة، عن أبي جمرة الضبعي، عن ابن عباس وهو الصواب.

٤- حديث المغيرة بن عبد الرحمن شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

٥- رواه عبد الرحمن بن المغيرة وهو: صدوق، تفرد عن أبيه فيحتمل تفرده، والعلة ليست فيه.

كريب[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٤٥] ٢٧٦٩- حَدِيث: زرت خَالَتِي مَيْمُونَة فَقَامَ النَّبِي ﷺ يُصَلِّي من اللَّيْل... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو يُونُس الْقشيرِي خَالِد[٢] بن أبي صَغِيرَة، عَن عَمْرو بن دِينَار، عَن كريب بِهَذِهِ الْأَلْفَاظ[٣].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الإمام أحمد إذ قال: حدثنا عبد الله بن بكر، حدثنا حاتم بن أبي صغيرة أبو يونس، عن عمرو بن دينار، أن كريبا، أخبره، أن ابن عباس، قال: "أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِيَدِي، فَجَرَّنِي، فَجَعَلَنِي حِذَاءَهُ[٤]، فَلَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى صَلاتِهِ، خَنَسْتُ[٥]، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لِي: «مَا شَأْنِي أَجْعَلُكَ حِذَائِي

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٣٠، رقم: ٢٧٧٢، ص ٣٧٥.

٢- ما وجدناه هو حاتم بن أبي صغيرة، انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر بن عبد الله السريع، ص ٤٩٩/١.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٧.

٤- حذاءه أي تلقاءه. انظر: تاج العروس، ٣٩/ ٤٧٤. وجعلني حذاءه: أي إزاءه وإلى جانبه. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ١/ ١٨٦.

٥- الخنس جمع خانس، وخنس: أي انقبض وتأخر. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٨٣.

فَتَحْبِسُ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ حِذَاءَكَ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ الَّذِي أَعْطَاكَ اللَّهُ؟ قَالَ: فَأَعْجَبَتْهُ، فَدَعَا اللَّهَ لِي أَنْ يَزِيدَنِي عِلْمًا وَفَهْمًا"[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه كريب واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ١٧٨، ح: ٣٠٦٠، بمثله عن عبد الله بن بكر، وضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، ١٣/ ٥٣، ح: ٨٠، بنحوه من طريقه، عن حاتم بن أبي صغيرة،

وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة، ص ١٤٨، عن سفيان، وابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ١٧، ح: ١٥٣٣، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٥١، ح: ٣٤٣٠، بنحوه مطولا وبزيادة، لكن لم يذكروا فيه: "فدعا الله لي أن يزيدني علما وفهما"، من طريق سفيان بن عيينة، كلاهما عن عمرو بن دينار،

الوجه الثاني: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٢١، ح: ١١،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ٤٧، ح: ١٨٣، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥٢٦، ح: ٧٦٣، وأحمد في المسند، ٤/ ٥٨، ح: ٢١٦٤، والشافعي في السنن المأثورة، ص ١٥٠، ح: ٥٦، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٤٠٥، ح: ٣٨٦٦، وأبو داود في السنن، ٢/ ٤٧، ح: ١٣٦٧، والنسائي في السنن، ٣/ ٢١٠، ح: ١٦٢٠، وابن ماجه في السنن، ١/ ٤٣٣، ح: ١٣٦٣، جميعهم بنحوه مطولا وبزيادة، من طريق مالك بن أنس،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٤١، ح: ٦٩٨، بنحوه مختصرا، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٥١، ح: ٢٢٨١، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٢١، ح: ١٢١٩٣، بنحوه وبزيادة، من طريق عبد ربه بن سعيد، وأبو داود في السنن، ٢/ ٤٦، ح: ١٣٦٤، بنحوه مطولا وبزيادة، من طريق سعيد بن أبي هلال، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٢٢، ح: ١٢١٩٤، بنحوه مطولا وبزيادة، من طريق عياض بن عبد الله الفهري، جميعهم عن مخرمة بن سليمان،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ١٣٥، ح: ٧٤٥٢، بمعناه وبزيادة، من طريق مُحَمَّد بن جعفر، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤١٦، ح: ١٢١٨٤، بمعناه وبزيادة، من طريق جعفر بن مُحَمَّد، وأبو

١- مسند أحمد، ٥/ ١٧٨، ح ٣٠٦٠.

عوانة في المستخرج، ٢/ ٥٠، ح: ٢٢٧٨، بنحوه وبزيادة، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٣/ ٣٠٩، ح: ٥٢٨٩، بمعناه مطولا وبزيادة، من طريق سليمان بن بلال، جميعهم عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤١٣، ح: ١٢١٧٢، وفي المعجم الأوسط، ٨/ ٢٨٩، ح: ٨٦٦٢، بمعناه مختصرا من طريق عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبد الله بن الأشج،

جميعهم عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه سعيد بن جبير واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ٣٤، ح: ١١٧، بمعناه وبزيادة، وأبو داود في السنن، ٢/ ٤٥، ح: ١٣٥٧، والدارمي في السنن، ٢/ ٧٩٧، ح: ١٢٩٠، وأحمد في المسند، ٥/ ٢٥٧، ح: ٣١٧٥، وابن الجعد في المسند، ص ٤٢، ح: ١٤٩، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٥، ح: ١٢٣٦٥، بمعناه مختصرا، من طريق شعبة، وأبو داود في السنن، ٢/ ٤٥، ح: ١٣٥٦، بمعناه مختصرا، من طريق مُحَمَّد بن قيس الأسدي، كلاهما عن الحكم بن عتيبة،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٤٥٤، ح: ٣٥٠٢، بمعناه مطولا، من طريق عباد بن منصور، عن عكرمة بن خالد بن المغيرة،

كلاهما عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٤٠٦، ح: ٣٨٦٨، عن معمر، وأبو داود في السنن، ٢/ ٤٧، ح: ١٣٦٥، وأبو مُحَمَّد عبد الحميد بن حميد في المنتخب، ص: ٢٣٠، ح: ٦٩٢، بمعناه مختصرا، من طريقه، عن ابن طاوس، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ٣١٣، ح: ٣٢٧١، وأبو داود في السنن، ١/ ١٥، ح: ٥٨، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٣٧، ح: ١٧٠٥، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٧٨، ح: ١٠٦٥٣، بمعناه، من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه، عن ابن عباس.

الطريق الخامس: أخرجه ابن خزيمة في الصحيح، ٢/ ١٥٧، ح: ١١٠٣، بمعناه مطولا، من طريق أبي مسلمة، عن أبي نضرة، عن ابن عباس.

جميع من روى الحديث في كل الطرق لم يذكروا فيه: "فدعا الله لي أن يزيدني علما وفهما"، إلا أبو يونس حاتم بن أبي صغيرة.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي يونس حاتم بن أبي صغيرة[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، وأبو زرعة[٤]، والنسائي[٥]، وابن حجر: ثقة[٦]، وقال أبو حاتم: ثقة صالح الحديث[٧].

خالف سفيان بن عيينة، وروى الحديث مختصرا عن عمرو بن دينار، عن كريب، عن ابن عباس، بزيادة "فدعا الله لي أن يزيدني علما وفهما"، وتفرد به فلا يحتمل تفرده.

بينما سفيان بن عيينة وهو: إمام حجة، ومن أثبت الناس في عمرو بن دينار[٨]، رواه مطولا عن عمر بن دينار بهذا الإسناد، ولم يذكر تلك الزيادة، وكذلك لم يذكرها غيره في جميع الطرق، وهو الصواب.

فحديث حاتم بن أبي صغيرة معلول بالإدراج فيه، وذلك بسبب مخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار والادراج فيه من عدة أوجه:

١- أدرج حاتم بن أبي صغيرة في المتن زيادة لم يذكرها أحد من الرواة في جميع طرق الحديث، وتفرد بها فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف حاتم بن أبي صغيرة سفيان بن عيينة، وروى الحديث عن عمرو بن دينار، مختصرا وبزيادة "فدعا الله لي أن يزيدني علما وفهما"، بينما سفيان بن عيينة وهو: من أثبت الناس في عمرو بن دينار، روى الحديث مطولا عن عمرو بن دينار، ولم يذكر تلك الزيادة فيه، وهو الصواب.

٣- حديث حاتم بن أبي صغيرة شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

١- حاتم بن أبي صغيرة القشيري أبو يونس البصري وأبو صغيرة اسمه مسلم وهو جده لأمه وقيل زوج أمه من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٤٤.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٢٥٨.

٣- **العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٣٥.**

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٢٥٨.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٥/ ١٩٥.

٦- تقريب التهذيب، ص ١٤٤.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٢٥٨.

٨- تقريب التهذيب، ص ٢٤٥.

مجاهد[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٤٦] ٢٧٩٦- حَدِيث: نهى رَسُول الله ﷺ يَوْم خَيْبَر عَن بيع الْمَغَانِم... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ إِبْرَاهِيم بن طهْمَان، عَن يحيى بن سعيد، عَن عَمْرو بن شُعَيْب، عَن عبد الله بن أبي نجيح عَنهُ، وَلم يروه عَنهُ غير حَفْص بن عبد الله النَّيْسَابُورِي وَالِد أَحْمد[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الحاكم إذ قال: أخبرني عبد الله بن محمد بن حمويه، حدثني أبي، ثنا أحمد بن حفص بن عبد الله، حدثني أبي، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ بَيْعِ الْمَغَانِمِ، حَتَّى تُقْسَمَ، وَعَنِ الْحَبَالَى أَنْ يُوطَأْنَ حَتَّى يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ، وَقَالَ: «أَتَسْقِي زَرْعَ غَيْرِكَ؟» وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ، وَعَنْ لَحْمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ"[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على مجاهد من طريقين:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن أبي نجيح واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٢/ ١٤٩، ح: ٢٦١١، بمثله من طريق محمد بن حمويه، والطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ١٠٢، ح: ٦٩٨١، بنحوه عن محمد بن علي المروزي، والنسائي في السنن، ٧/ ٣٠١، ح: ٤٦٤٥، بنحوه مختصرا، ثلاثتهم عن أحمد بن حفص بن عبد الله النيسابوري، عن أبيه، والدارقطني في السنن، ٤/ ٣٤، ح: ٣٠٥١، بنحوه عن أبي بكر النيسابوري، عن أحمد بن حفص بن عبد الله، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٢/ ٦٤، ح: ٢٣٣٦، بنحوه من طريق أزهر بن سلمان، جميعهم عن إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمرو بن شعيب،

الوجه الثاني: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٣٠٤، ح: ٢٤١٤، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٩١، ح: ١١١٤٦، بنحوه، والبيهقي في السنن الكبرى، ٩/ ٢١١، ح: ١٨٣٠٤، بنحوه وبزيادة: "دليله أنها

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٣، رقم: ٢٧٨٠، ص ٦٧.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢٤.

٣- المستدرك على الصحيحين للحاكم، ٢/ ١٤٩، ح ٢٦١١.

إذا قسمت جاز بيعها..."، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٢/ ٤٧، ح: ٢٢٧٣، بنحوه مختصرا جدا، من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي،

كلاهما عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ.

الطريق الثاني: رواه الأعمش واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٥٠٣، ح: ٣٣٣٢٨، وأحمد بن حنبل في المسند، ٥/ ١٤٢، ٣٠٠٢، بنحوه مختصرا جدا، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٣٧٣، ح: ٢٤٩١، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٦٧، ح: ١١٠٦٧، بزيادة: "وعن قتل الولدان"، من طريق شريك، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٢/ ١٤٩، ح: ٢٦١٣، والبيهقي في السنن الكبرى، ٩/ ٢١١، ح: ١٨٣٠٣، من طريق شيبان، كلاهما بنحوه ولم يذكرا: "أتسقي زرع غيرك"، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد إبراهيم بن طهمان.

الموضع الثاني: تفرد حفص بن عبد الله.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه إبراهيم بن طهمان، وهو: ثقة يغرب[١]، تفرد بزيادة: "أتسقي زرع غيرك"، عن يحيى بن سعيد بن قيس، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

وفي إسناده عبد الله بن أبي نجيح وهو: ثقة يدلس[٢]، روى الحديث بالعنعنة، قال ابن حجر: أكثر عن مجاهد وكان يدلس عنه[٣]، وهو من المرتبة الثالثة الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. ولم يصرح في هذا الحديث بالسماع، فلا يحتج بحديثه هذا.

وخالفه الأعمش وهو: ثقة حافظ[٤]، روى عن مجاهد، عن ابن عباس دون تلك الزيادة، وهو الصواب.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٢١، رقم: ٢٨٠٠، ص ٨٦.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٢٦.

٣- طبقات المدلسين لابن حجر، ص ٣٩.

٤- تقريب التهذيب، ص ٢٥٤.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه حفص بن عبد الله[1]، قال عنه أبو حاتم: هو أحسن حالا من حفص بن عبد الرحمن[2]، وقال أحمد بن سلمة النيسابوري: كان كاتبا لإبراهيم بن طهمان كاتب الحديث[3]، وقال النسائي: ليس به بأس[4]، وقال ابن حبان: ما أراه بمحفوظ[5]، وقال ابن حجر: صدوق[6].

لم يتفرد عن إبراهيم بن طهمان، بل تابعه ابنه أحمد بن حفص وهو: صدوق[7].

فالحديث من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد معلول، وأما من طريق الأعمش عنه، هو الأقرب إلى الصواب ويحتج به.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه من عدة أوجه:

١- تفرد إبراهيم بن طهمان وهو: ثقة يغرب وروى الحديث بالزيادة، فلا يحتمل تفرده.

٢- في إسناده عبد الله بن أبي نجيح وهو: ثقة مدلس روى الحديث بالعنعنة فلا يحتج بعنعنته.

٣- خالف عبد الله بن أبي نجيح الأعمش، وروى الحديث بزيادة: "أتسقي زرع غيرك"، بينما الأعمش وهو: أثبت منه، رواه بدون هذه الزيادة وهو أقرب إلى الصواب.

يحيى بن عبيد البهراني[8] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٤٧] ٢٨٢٧- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ كَانَ ينْبذ لَهُ فِي سقاء... الحَدِيث.

١- حفص بن عبد الله بن راشد السلمي أبو عمرو النيسابوري قاضيها من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة تسع ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٧٢.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ١٧٥.

٣- المصدر السابق

٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٧/ ٢٠.

٥- الثقات لابن حبان، ٨/ ١٩٩.

٦- تقريب التهذيب، ص ١٧٢.

٧- المصدر السابق، ص ٧٨.

٨- يحيى بن عبيد أبو عمر البهراني الكوفي صدوق من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين وجل روايتهم عن كبار التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٩٤.

قَالَ الدارقطني: مَا كتبته إِلَّا عَن عبد الْبَاقِي بن قَانِع، عَن مُحَمَّد بن يُونُس، عَن مُعلى بن الْفضل، عَن شُعْبَة، عَن يحيى، قَالَ شُعْبَة: وأفادنيه أَبُو إِسْحَاق الْهَمدَانِي عَنهُ[1].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الخطيب البغدادي فقال: أنبأنا إبراهيم بن مخلد بن جعفر المعدل، نا مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي، نا مُحَمَّد بن يونس، نا المعلى بن الفضل، نا شعبة، أخبرني يحيى بن عبيد البهراني، وأفادنيه أبو إسحاق السبيعي، قال: سمعت ابن عباس، يقول: «كَانَ يُنْبَذُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي سِقَاءٍ فَيَشْرَبُ مِنْهُ يَوْمَهُ وَالثَّانِي فَإِذَا كَانَ الثَّالِثُ عَرَضَهُ عَلَى الْخَدَمِ، فَإِنْ شَرِبُوا وَإِلَّا أَمَرَ بِهِ فَصُبَّ» قَالَ شُعْبَةُ: فَلَقِيتُ الْأَعْمَشَ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ كَانَ زَبِيبًا"[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه يحيى بن عبيد واختلف عنه على عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢/ ١٥٣، ح: ١٤٦٥، بمثله من طريق المعلى بن الفضل، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٩، ح: ٧٩، بنحوه وبزيادة: «والغد إلى العصر»، من طريق معاذ العنبري، وأحمد في المسند، ٥/ ٣٥١، ح: ٣٣٣٧، بنحوه وبزيادة: "كان ينبذ له ليلة الخميس، فيشربه يوم الخميس ويوم الجمعة"، ٣ / ٤٩٦، ح: ٢٠٦٨، عن وكيع، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٣٣، ح: ٨١١٩، بنحوه وبزيادة: "ينبذ له عشية الأربعاء، كليلة الخميس، فيشربه يوم الخميس، ويوم الجمعة"، من طريق بشر بن عمر، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٣٥، ح: ٢٨٣٨، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٣٣، ح: ٨١٢٠، بنحوه ولم يذكر: "الخدم"، من طريق أبي داود، وأحمد في المسند، ٤/ ٤٥، ح: ٢١٤٣، بمعناه مطولا عن مُحَمَّد بن جعفر، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٩، ح: ٨٠، والنسائي في السنن الكبرى، ٦/ ٢٩٤، ح: ٦٨٢٠، من طريقه، جميعهم عن شعبة،

الوجه الثاني: أخرجه النسائي في السنن، ٨/ ٣٣٣، ح: ٥٧٣٨، بنحوه بذكر: "الزبيب"، ولم يذكر: "الخدم"، من طريق يحيى بن آدم، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١٢، ح: ١٢٦٣٠، بنحوه وبزيادة: "ولم يسق الخدم حراما"، من طريق مُحَمَّد بن الطفيل النخعي، كلاهما عن شريك،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٥.

٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، ٢/ ١٥٣، ح ١٤٦٥.

وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث، ٢/ ٦٦٩، بنحوه ولم يذكر: "اليوم الثالث"، عن يحيى، عن شريك، وأبو بكر بن عياش، والنسائي في السنن الكبرى، ٦/ ٢٩٤، ح: ٦٨٢١، بنحوه ولم يذكر: الثالث والخدم، من طريق ورقاء، جميعهم عن أبي إسحاق،

الوجه الثالث: رواه الأعمش واختلف عنه:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ٧٦، ح: ٢٣٨٤٤، وأحمد في المسند، ٣/ ٤٣٠، ح: ١٩٦٣، عن أبي معاوية، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٩، ح: ٨١، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣٣٥، ح: ٣٧١٣، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٣٣، ح: ٨١٢١، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١١، ح: ١٢٦٢٤، من طريقه، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٩، ح: ٨٢، والبيهقي في السنن الكبرى، ٨/ ٥٢١، ح: ١٧٤٢١، من طريق جرير، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٣٣، ح: ٥٧٣٩، من طريق ابن فضيل،

جميعهم بنحوه وبذكر: "الزبيب"، ولم يذكروا "الخدم"، عن الأعمش،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١٢، ح: ١٢٦٢٩، بنحوه من طريق جعفر بن عون، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٣٢، ح: ٥٧٣٧، وفي الكبرى، ٥/ ١٢٤، ح: ٥٢٢٧، بنحوه ولم يذكر الخدم، من طريق يعلى بن عبيد، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي، ٣/ ٣١٠، ح: ٦٥٥، من طريق يحيى القطان، بنحوه ولم يذكر الخدم، جميعهم عن مطيع الغزال،

الوجه الخامس: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٣٥، ح: ٢٨٣٧، من طريق هشام، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١١، ح: ١٢٦٢٥، من طريق حماد بن سلمة، وأيضا في المعجم الكبير، ١٢/ ١١٢، ح: ١٢٦٢٦، من طريق عمر بن علي، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "الخدم"، عن الحجاج بن أرطاة،

الوجه السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١٢، ح: ١٢٦٢٨، بنحوه، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ، ٣/ ٣١٤، ح: ٦٥٧، بنحوه ولم يذكر: "الخدم"، من طريق أبي عمرو بن العلاء، عن محمد بن أبي ليلى،

الوجه السابع: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٢٦، ح: ٣٣٩٩، من طريق إسماعيل بن صبيح، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٣٥، ح: ٢٨٣٨، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١٣، ح: ١٢٦٣١، من طريقه، كلاهما بنحوه ولم يذكرا: "الخدم"، عن أبي إسرائيل الملائي،

الوجه الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١١، ح: ١٢٦٢٣، بنحوه بذكر: "الزبيب"، ولم يذكر: "الخدم"، من طريق عمرو بن عثمان، عن أبي مسلم قائد الأعمش،

الوجه التاسع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١١٢، ح: ١٢٦٢٧، بنحوه بذكر: "الزبيب"، ولم يذكر: "الخدم"، من طريق أبي حمزة، عن جابر،

جميعهم عن يحيى بن عبيد أبي عمر البهراني، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه يحيى بن وثاب واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٦٠، ح: ١٢٤٧، بمعناه، من طريق يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي ﷺ، ٣/ ٣١٢، ح: ٦٥٦، بنحوه ولم يذكر اليوم الثالث، من طريق مُحَمَّد بن رجاء، كلاهما عن يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق،

الوجه الثاني: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المعجم، ص ٤٩، ح: ١٦، بنحوه ولم يذكر: "اليوم الثالث، والخدم"، من طريق يزيد بن عطاء،

كلاهما عن يحيى بن وثاب، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣٠٥، ح: ١١٨١٤، بنحوه وبزيادة: "زبيب"، ولم يذكر الخدم، من طريق الأعمش، عن عكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٨، ح: ١٢٤٣٥، بلفظ: «كان ينبذ لرسول الله ﷺ، في بيت خالتي في سقاء»، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الباقي بن قانع[١]، وفيه نظر.

قال عنه الدارقطني: كان يحفظ ويعلم ولكنه كان يخطئ ويصر على الخطأ، وقال أيضا: البغداديون يوثقونه، وهو عندي ضعيف[٢]، وقال الخطيب البغدادي من طريق أبي الحسن: حدث به اختلاط قبل أن يموت بمدة نحو سنتين، فتركنا السماع منه، وسمع منه قوم في اختلاطه[٣].

لم يتفرد بل تابعه مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الحكيمي[٤]، وهو: ثقة إلا أنه يروى مناكير[٥].

١- هو أبو الحسن عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الاموي مولاهم، البغدادي صاحب معجم الصحابة واسع الرحلة، كثير الحديث سمع الحارث بن ابي اسامة ومنه الدارقطني. سؤالات حمزة للدارقطني، ص ٢٥.

٢- سؤالات حمزة للدارقطني، ص ٢٣٦، وص ٢٥.

٣- تاريخ بغداد ت بشار، ١٢/ ٣٧٥.

٤- مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش بن حازم بن صبيح بن صباح، أبو عبد الله الكاتب، يعرف بالحكيمي. تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية، ١/ ٢٨٣.

٥- قال الدارقطني: وقد اعتبرت أنا حديثه فقلما رأيت فيه منكرا. تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية، ١/ ٢٨٤.

فالتفرد غير واقع في هذه الطبقة، إنما وقع في طبقة شيخهما مُحَمَّد بن يونس الكديمي وهو: ضعيف[1]، تفرد عن معلى بن الفضل فلا يحتمل تفرده.

ومعلى بن الفضل قال عنه ابن حبان: يعتبر حديثه من غير رواية الكديمي عنه[2]، وقال ابن عدي: في بعض رواياته نكرة[3]. فروى الكديمي عنه فلا يعتبر حديثه هذا.

وخالف معلى بن الفضل جماعة من الثقات منهم: مُحَمَّد بن جعفر، ووكيع، وروى الحديث بلفظ: «كان ينبذ للنبي ﷺ في سقاء فيشرب منه يومه والثاني فإذا كان الثالث عرضه على الخدم، فإن شربوا وإلا أمر به فصب»، وتفرد به عن شعبة، عن يحيى بن عبيد، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده لأنه ليس من الأثبات في شعبة.

بينما مُحَمَّد بن جعفر، ووكيع رويا بلفظ: «كان رسول الله ﷺ ينبذ له في سقاء»، عن شعبة بهذا الإسناد، ولم يزدا في قول ابن عباس شيئا آخر، وذكر مُحَمَّد بن جعفر عبارة: "من ليلة الاثنين فيشربه يوم الاثنين، والثلاثاء إلى العصر، فإن فضل منه شيء سقاه الخادم، أو صبه"، من قول شعبة وليس ابن عباس، وهو الصواب.

فالحديث اختلف فيه على شعبة من عدة أوجه، فعند الاختلاف في حديثه، الصواب ما رواه مُحَمَّد بن جعفر الغندر وهو: من أثبت الناس في حديث شعبة، قال الفلاس: كان يحيى وعبد الرحمن ومعاذ وخالد، وأصحابنا إذا اختلفوا في حديث عن شعبة رجعوا إلى كتاب غندر فحكم عليهم[4].

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حديث الإدراج فيه من عدة أوجه:

١- تفرد مُحَمَّد بن يونس الكديمي وهو: ضعيف لا يحتمل تفرده.

٢- الحديث اختلف فيه على شعبة: فرواه معلى بن الفضل وهو: لا يعتبر حديثه من رواية الكديمي عنه، وهو الحال في هذا السند، تفرد مُحَمَّد بن يونس الكديمي عنه، فلا يعتبر حديثه.

٣- خالف معلى بن الفضل جماعة من الرواة، منهم: غندر، وروى الحديث مطولا، عن شعبة، بينما مُحَمَّد بن جعفر وهو: من أثبت الناس في شعبة رواه بلفظ: «كان رسول الله ﷺ ينبذ له في سقاء»، وتابعه وكيع بن الجراح فيه، وهو الصواب.

٤- فيه احتمال أن مُحَمَّد بن يونس، أو المعلى أدرج قول شعبة في المتن، فلا يقبل منهما هذه المخالفة.

١- تقريب التهذيب، ص ٥١٥.

٢- الثقات لابن حبان، ٩/ ١٨٢.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال، ٨/ ١٠٧.

٤- شرح علل الترمذي لابن رجب، ٢/٧٠٣.

يزيد بن هريم[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٤٨] ٢٨٢٩- حَدِيث: أَن نجدة كتب إِلَى ابْن عَبَّاس يسْأَله عَن سهم ذِي الْقُرْبَى... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أنس بن عِيَاض، عَن عبيد الله، عَن الزُّهْرِيّ عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا عثمان بن عمر، حدثني يونس، عن الزهري، عن يزيد بن هرمز: أَنَّ نَجْدَةَ الْحَرُورِيَّ[3]، حِينَ خَرَجَ مِنْ فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى: لِمَنْ تَرَاهُ؟ قَالَ: «هُوَ لَنَا، لِقُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَسَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لهم»، "وَقَدْ كَانَ عُمَرُ عَرَضَ عَلَيْنَا مِنْهُ شَيْئًا، رَأَيْنَاهُ دُونَ حَقِّنَا، فَرَدَدْنَاهُ عَلَيْهِ، وأبونا أَنْ نَقْبَلَهُ، وَكَانَ الَّذِي عَرَضَ عَلَيْهِمْ: أَنْ يُعِينَ نَاكِحَهُمْ، وَأَنْ يَقْضِيَ عَنْ غَارِمِهِمْ، وَأَنْ يُعْطِيَ فَقِيرَهُمْ، وَأَبَى أَنْ يَزِيدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ"[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه يزيد بن هريم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه الزهري واختلف عنه:

١- قوله: هريم، صوابه: هرمز. أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٠٧. هو يزيد بن هرمز المدني مولى بني ليث وهو غير يزيد الفارسي على الصحيح وهو والد عبد الله ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين، مات على رأس المائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٠٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٦.

٣- هو نجدة بن عامر الحنفي الحروري الخارجي من رءوس الخوارج، راجع: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢/ ١٢٥. وهو من بني حنيفة رأس الفرقة النجدية، ويعرف أصحابها بالنجدات، انفرد عن سائر الخوارج بآراء، والحرورية: نسبة إلى حروراء: موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، فنسبوا إليه. انظر: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ١ / ٧٦. مال عليه أصحاب ابن الزبير فقتلوه بالجمار. وقيل: اختلف عليه أصحابه فقتلوه في سنة تسع وستين. تاريخ الإسلام ت بشار، ٢/ ٧٢٧.

٤- مسند أحمد، ٥/ ١٠١، ح ٢٩٤١.

أولا: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٦، ح: ٢٨٢٩، من طريق أنس بن عياض، عن عبيد الله،

وأخرجه أحمد في المسند، ٥/ ١٠١، ح: ٢٩٤١، بمثله عن عثمان بن عمر، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٥/ ١٢٣، ح: ٢٧٣٩، والنسائي في السنن، ٧/ ١٢٨، ح: ٤١٣٣، وفي الكبرى، ٤/ ٣٢٥، ح: ٤٤١٩، بنحوه من طريق عثمان بن عمر، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٣٣٤، ح: ١٠٨٢٩، بنحوه من طريق عبد الله بن عمر النميري، وأيضا في المعجم الكبير، ١٠/ ٣٣٤، ح: ١٠٨٢٨، بنحوه مختصرا من طريق ابن المبارك، وأبو داود في السنن، ٣/ ١٤٦، ح: ٢٩٨٢، بنحوه مختصرا من طريق عنبسة، جميعهم عن يونس بن يزيد الأيلي، كلاهما عن الزهري

ثانيا: أخرجه النسائي في السنن، ٧/ ١٢٩، ح: ٤١٣٤، بنحوه ولم يذكر: "وأن يعطي فقيرهم"، إنما زاد فيه: "ويحذي منه عائلنا"، من طريق يزيد بن هارون، عن مُحَمَّد بن إسحاق، عن الزهري، ومُحَمَّد بن علي، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٤٢٣، ح: ٢٥٥٠، بنحوه ولم يذكر: "وأن يعطي فقيرهم"، إنما زاد فيه: "ويخدم منه عائلنا"، من طريق يزيد بن هارون، عن مُحَمَّد بن إسحاق، عن أبي جعفر، والزهري،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٤٦، ح: ١٨١٢، بمعناه مطولا من طريق وهب بن جرير، وبهز، وأحمد في المسند، ٤/ ١٠٥، ح: ٢٢٣٥، بمعناه مطولا عن عفان، والنسائي في السنن الكبرى، ١٠/ ٢٩٢، ح: ١١٥١٣، بنحوه مختصرا، من طريق عبد الرحمن، والطحاوي في شرح مشكل الأثار، ٣١٩/١٣، ح: ٦٢٤٤، بمعناه مختصرا وبزيادة، والمزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٧/ ٣١٧، بمعناه وبزيادة، من طريق وهب بن جرير، وابن حجر في إتحاف المهرة، ٨/ ١٤٠، بمعناه وبزيادة من طريق أبي النعمان، جميعهم عن جرير بن حازم، عن قيس بن سعد،

كلاهما عن يزيد بن هرمز، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٥/ ٢٢٨، ح: ٩٤٥٥، بمعناه وبزيادة عن معمر، عن قتادة، وإسماعيل بن أمية، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٥/ ٢٣٨، ح: ٩٤٨٠، بمعناه مختصرا جدا عن معمر، عن الزهري، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث، ٣/ ٣٤٦، بمعناه مختصرا من طريق حماد بن سلمة[١]، عن قيس بن سعد: أن نافع بن الأزرق كتب إلى ابن عباس منقطعا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أنس بن عياض[٢]، وهو كما قال.

قال عنه محمد بن سعد: ثقة كثير الحديث[٣]، وقال يحيى بن معين[٤]، وعلي بن المديني: ثقة[٥]، وقال يحيى بن معين في موضع آخر: ليس به بأس[٦]، وقال أبو زرعة[٧]، والنسائي: لا بأس به[٨]، وقال ابن حجر: ثقة[٩].

خالف جماعة من الثقات وروى الحديث مطولا عن عبيد الله، عن الزهري، عن يزيد بن هريم، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة كعبد الله بن عمر[١٠]، وعثمان بن عمر[١١]، وعبد الله بن المبارك[١٢]، وعنبسة[١٣]، جميعهم عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري بهذا الإسناد، وهو الصواب.

وفي حديث يونس بن يزيد عن الزهري أقوال عديدة:

قال عبد الله بن المبارك: ما رأيت أحدا أروى عن الزهري من معمر إلا ما كان من يونس فإن يونس كتب كل شيء[١٤]، وقال ابن مهدي: لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلا عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من

١- قال أبو حاتم : قد زاد جرير فيه رجلين، ووصله، وهو صحيح، وحماد قد قص رجلين. علل الحديث لابن أبي حاتم، ٣/٣٤٧.

٢- أنس بن عياض بن ضمرة أو عبد الرحمن الليثي أبو ضمرة المدني من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين مات سنة مائتين وله ست وتسعون سنة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١١٥.

٣- الطبقات الكبرى، في الطبقة السابعة من أهل المدينة، ٥ / ٤٣٦.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ١٥٨.

٥- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١١٨.

٦- تاريخ ابن معين، رواية الدارمي، ص ٥.

٧- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٤٨.

٨- تذكرة الحفاظ للذهبي، ١/ ٢٣٦.

٩- تقريب التهذيب، ص ١١٥.

١٠- صدوق ربما أخطأ. تقريب التهذيب، ص ٣١٥.

١١- ثقة. المصدر السابق، ص ٣٨٥.

١٢- ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد. المصدر السابق، ص ٣٢٠.

١٣- صدوق. المصدر السابق، ص ٤٣٢.

١٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ١/ ١٧٢.

كتابه[1]، وقال وكيع: رأيت يونس الأيلي، وكان سيئ الحفظ[2]، وقال علي بن مهدي يقول: أثبت الناس في الزهري: سفيان بن عيينة، وزياد بن سعد، ثم مالك، ومعمر، ويونس من كتابه[3]، سئل يحيى بن معين: من أثبت من روى عن الزهري؟ فقال: «مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب والأوزاعي والزبيدي وسفيان بن عيينة، وكل هؤلاء ثقات»[4]، وقال أيضا: أثبت أصحاب الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، كانوا عالمين به[5]، وقال أحمد: في حديث يونس عن الزهري منكرات[6]، وقال في موضع آخر: أكثرهم عنه رواية يونس وعقيل ومعمر، وقال: يونس وعقيل يؤديان الألفاظ[7].

فحديث يونس بن يزيد عن الزهري من كتابه أثبت من حديث عبيد الله عنه، فروى عنه عبد الله بن المبارك من كتابه مختصرا، بينما الآخرين رووه مطولا عنه.

فحديث ابن المبارك عن يونس هو الصواب، لأنه صرح أنه كتب من كتابه، أما غيره فلم يصرحوا بذلك، فلا ندري أكتبوا من حفظه أم من كتابه.

فحديث أنس بن عياض شاذ لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من وجهين:

١- خالف أنس بن عياض جماعة من الرواة وروى الحديث مطولا عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن يزيد بن هريم، عن ابن عباس، بينما هؤلاء الجماعة منهم: عبد الله بن المبارك، رووا الحديث مختصرا عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

٢- لم يتابع أحد أنس بن عياض في روايته عن عبيد الله، عن الزهري.

١- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٦٥.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩ / ٢٤٧.

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٣٢ / ٥٥١.

٤- سؤالات ابن الجنيد، ص ٣٠٨.

٥- تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ١/ ١٢١.

٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٣٢ / ٥٥١.

٧- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٣٤٨.

باب من اشتهر بالكنى

أبو فاختة[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٤٩] ٢٨٤٧- حَدِيث: سنة المجاور أَن يَصُوم، يَعْنِي: الْمُعْتَكف.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَزْهَر بن سُلَيْمَان الْبَلْخِي، عَن مُسلم الزنْجِي، عَن زِيَاد بن سعد، عَن عَمْرو بن دِينَار عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه عبد الرزاق الصنعاني فقال: عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، أن أبا فاختة مولى جعدة بن هبيرة، أخبره، عن ابن عباس، أنه قال: «يَصُومُ المجاور، يعني: الْمُعْتَكف»[3].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٤/ ٣٥٣، ح: ٨٠٣٤، بمثله عن ابن جريج، وأيضا في المصنف، ٤/ ٣٥٣، ح: ٨٠٣٥، بمثله عن الثوري،

ويعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ، ٢/ ٨١٠، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٠/ ٣٤٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٢١/ ٢٦٤، بنحوه من طريق الحميدي، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٢/ ٣١٨، بنحوه من طريق عبد الجبار بن العلاء، والبيهقي في السنن الكبرى، ٤/ ٥٢٢، ح: ٨٥٨٢، بلفظ: "يصوم المجاور"، من طريق أبي نعيم، ثلاثتهم عن ابن عيينة، جميعهم عن عمرو بن دينار، عن أبي فاختة، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أزهر بن سليمان البلخي، وهو كما قال.

١- سعيد بن علاقة الهاشمي، أبو فاخته، الكوفي مولى أم هانئ بنت أبي طالب، ويقال: مولى ابنها جعدة بن هبيرة المخزومي، وهو والد ثوير بن أبي فاخته. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١١/ ٢٨. مشهور بكنيته ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين مات دون المائة في حدود التسعين وقيل بعد ذلك بكثير. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٤٠.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٣.

٣- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٤/ ٣٥٣، ح ٨٠٣٤.

فهو: ضعيف لم يتكلم فيه أحد غير الأزدي[1]، تفرد عن مسلم الزنجي، فلا يحتمل تفرده للضعف الوارد فيه.

وفي إسناده مسلم بن خالد الزنجي وهو: صدوق كثير الأوهام[2]، خالف الجماعة وتفرد بزيادة: "سنة المجاور"، عن زياد بن سعد، عن عمرو بن دينار، عن أبي نهيك، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة دون تلك الزيادة، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد، وهو الصواب.

وحديث عمرو بن دينار اختلف فيه: فرواه سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وابن جريج، عنه.

فحديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار أصح من حديث غيره، قال أحمد في رواية الأثرم: أعلم الناس بعمرو بن دينار ابن عيينة، ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة. قيل له: كان ابن عيينة صغيراً. قال: وإن كان صغيراً، فقد يكون صغيراً كيساً[3]، وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار وأحسنهم حديثاً[4]، وقال عباس الدوري: سألت يحيى بن معين عن حديث شعبة، والثوري، وابن عيينة عن عمرو بن دينار. قال: سفيان بن عيينة أعلمهم بحديث عمرو بن دينار، وهو أعلم بعمرو بن دينار من حماد بن زيد[5]، فإن اختلف بن عيينة وسفيان الثوري في عمرو بن دينار، فسفيان أعلم بعمرو منه[6].

فحديث أزهر بن سليمان شاذ لمخالفة شيخه الجماعة وإدراج الزيادة في الحديث.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من ناحية الإدراج فيه من عدة أوجه:

١- رواه أزهر بن سليمان البلخي وهو: ضعيف، تفرد عن مسلم الزنجي، فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه مسلم الزنجي وهو: صدوق كثير الأوهام، تفرد عن زياد بن سعد، فلا يحتمل تفرده.

٣- خالف مسلم الزنجي الجماعة وأدرج في المتن زيادة: "سنة المجاور"، وتفرد بها عن زياد بن سعد، عن عمرو بن دينار، بينما رواه الجماعة دون الزيادة، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، وهو الصواب.

٤- حديث مسلم الزنجي شاذ لمخالفته الجماعة.

١- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ١/ ٩٤.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٢٩.

٣- سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل، ص ٣٨.

٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ١/ ٢٧.

٥- انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ١٣٧.

٦- المصدر السابق، ٣/ ١١٧.

التميمي[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٥٠] ٢٨٥٧- حَدِيث: رَأَيْت رَسُول الله ﷺ سَاجِدا... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ يحيى بن فضيل، عَن الْحسن بن صَالح، عَن أبي إِسْحَاق عَنهُ، وَرَوَاهُ عبد الرَّحْمَن بن حميد الرواسِي، عَن أبي إِسْحَاق، وَتفرد بِهِ عَنهُ ابْنه حميد[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أحمد بن حنبل فقال: حدثنا أسود، حدثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا مُخَوِّيًا[3]، حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ[4]»[5].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين اتصاله وانقطاعه:

فالمتصل: اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه أبو إسحاق واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٦، من طريق يحيى بن فضيل، عن الحسن بن صالح،

الوجه الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٦، من طريق حميد، عن أبيه عبد الرحمن بن حميد،

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٤١، رقم: ٢٨٥٨، ص ٤١٣.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٦.

٣- خوّى الرجل في سجوده. وخوّى عند جلوسه على المجمر وهو أن يبقى بينه وبين الأرض خواء، راجع: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ١/ ٢٧٢. وقيل: خوى في السجود تخوية إذا جافى عضديه لأنه حينئذ يبقى بين العضدين والجنب خواء. المغرب في ترتيب المعرب، ص ١٥٧.

٤- الإبطُ: ما تحت الجَناح، يذكَّر ويؤنّث، والجمع آباطٌ. وحكى الفراء عن بعض الأعراب: فرفع السوطَ حتَّى بَرَقَتْ إِبْطُهُ. وتَأَبَّطَ الشيء، أي جعله تحت إبطه. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٣/ ١١١٤.

٥- مسند أحمد، ٤/ ٤٨١، ح ٢٧٥٣.

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٤٨١، ح: ٢٧٥٣، بمثله عن أسود، وأيضا في المسند، ٥/ ٧٩، ح: ٢٩٠٧، بنحوه عن حجاج، كلاهما عن شريك،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٤٩٧، ح: ٢٧٨١، بنحوه عن مُحَمَّد بن عبد الله بن الزبير، وأيضا أخرجه في المسند، ٥/ ٧٩، ح: ٢٩٠٨، بنحوه عن أسود، وكذلك أخرجه في المسند، ٥/ ٣٤٧، ح: ٣٣٢٨، بنحوه ولم يذكر: "مخويا"، عن وكيع، جميعهم عن إسرائيل،

الوجه الخامس: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٦٠، ح: ٢٨٦٣،

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٢٣١، ح: ١٣٨٠، من طريق عفان، كلاهما بنحوه مختصرا ولم يذكر: "مخويا"، عن شعبة،

الوجه السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٤٠٥، ح: ٢٦٦٢، بنحوه مختصرا ولم يذكر: "مخويا"، عن حسين، عن أبي وكيع،

الوجه السابع: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ١٦٩، ح: ٢٩٢٤، ومن طريقه أحمد في المسند، ٥/ ٤١٢، ح: ٣٤٤٧،

وأخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٣٩٠، ح: ٣٤١٤، عن إسحاق، وأيضا أخرجه في المسند، ٥/ ٢٧٣، ٣١٩٧، عن عبد الرحمن، جميعهم بنحوه مختصرا، عن سفيان الثوري،

الوجه الثامن: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٢٣٠، ح: ٢٤٠٥، عن حسن بن موسى، وأبو داود في السنن، ١/ ٢٣٧، ح: ٨٩٩، عن عبد الله بن مُحَمَّد النفيلي، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ١/ ٣٥١، ح: ٨٢٩، من طريقه، كلاهما بلفظ: «أتيت النبي ﷺ من خلفه، فرأيت بياض إبطيه وهو مجخ، قد فرج بين يديه»، أو بنحو هذا اللفظ عن زهير،

جميعهم عن أبي إسحاق، عن التيمي، عن ابن عباس متصلا.

الطريق الثاني: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٤/ ٤٤٧، ح: ٢٨٥٠،

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٢٣١، ح: ٢٦٤٣، وأحمد في المسند، ٣/ ٤٩٩، ح: ٢٠٧٣، عن وكيع، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٣٠، ح: ١٢٢١٩، من طريق أحمد بن يونس، كلاهما بنحوه مختصرا، وأحمد في المسند، ٥/ ٩٩، ح: ٢٩٣٣، عن هاشم، وأيضا في المسند، ٥/ ٣٣٢، ح: ٣٣٠٥، عن يزيد، كلاهما بنحوه وذكروا: "بسط الذراعين في الصلاة"، و "ربضة الكلب"، جميعهم عن ابن أبي ذئب، عن شعبة مولى ابن عباس، عن ابن عباس متصلا.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، ٢/ ٢٨٧، ح: ١٣٥٥، بنحوه ولم يذكر: "مخويا"، من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز، عن مُحَمَّد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عباس متصلا.

وأما المنقطع: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٤١٢، ح: ٣٤٤٦. بنحوه مختصرا عن عبد الرزاق، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم بن يزيد النخعي منقطعا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: تفرد يحيى بن فضيل.

الوجه الثاني: تفرد حميد بن عبد الرحمن.

دارسة علة الوجه الأول:

فيه يحيى بن فضيل وهو: مجهول الحال، خالف جماعة من الثقات كعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق، وعبد الرزاق، وتفرد بلفظ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا مُخَوِّيًا، حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ"، عن الحسن بن صالح، عن أبي إسحاق السبيعي، عن التميمي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يرى بياض إبطيه إذا سجد»، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث يحيى بن فضيل منكر لمخالفته الجماعة.

دراسة علة الوجه الثاني:

فيه حميد بن عبد الرحمن[١]، قال عنه ابن سعد: ثقة كثير الحديث ولم يكتب الناس كل ما عنده[٢]، وقال يحيى بن معين: ثقة[٣]، وقال أبو بكر بن أبي شيبة: قل من رأيت مثل حميد بن عبد الرحمن[٤]، وقال العجلي: ثقة ثبت عاقل ناسك[٥]، وقال ابن حجر: ثقة[٦].

خالف جماعة من الثقات، وتفرد بلفظ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا مُخَوِّيًا، حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ"، عن أبيه عبد الرحمن بن حميد، عن أبي إسحاق السبيعي، عن التميمي، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

١- حميد بن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن الرُّؤاسي أبو عوف الكوفي من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين مات سنة تسع وثمانين ومائة وقيل تسعين وقيل بعدها. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٨٢.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٦/ ٣٦٧.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٩٢.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٢٢٥.

٥- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٣٢٣.

٦- تقريب التهذيب، ص ١٨٢.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يرى بياض إبطيه إذا سجد»، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث حميد بن عبد الرحمن شاذ لمخالفته الجماعة.

فالحديث اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي وأثبت أصحابه الثوري، وشعبة، قال ابن معين: أثبت أصحاب أبي إسحاق: الثوري، وشعبة، وزاد البرديجي: إذا اتفقا لم يختلفا صحيح، فإذا اختلفا كان القول قول سفيان، لأنه أحفظ الرجلين[1]، وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: من أكبر في أبي إسحاق؟ قال: ما أجد في نفسي أكبر من شعبة فيه، ثم الثوري، قال: وشعبة أقدم سماعاً من سفيان، قلت: وكان أبو إسحاق قد تأخر، قال: إي والله هؤلاء الصغار زهير وإسرائيل يزيدون في الإسناد وفي الكلام[2].

وأما حديث الحسن بن صالح، وعبد الرحمن بن حميد، وشريك، وإسرائيل، ففيه زيادة: "مخويا"، وحديث زهير فيه زيادة: "وهو مجخ..".

فهذه الزيادة: غير مقبولة، والصواب في هذا الحديث مع الثوري وشعبة، مختصرا دون ذكر لفظ: "مخويا"، عن أبي إسحاق السبيعي، عن التميمي، عن ابن عباس متصلا.

ورواه عبد الرزاق، عن سفيان، عن منصور، عن ابراهيم النخعي منقطعا، وهو ضعيف لانقطاعه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في السند من ناحية إبدال الإسناد دون الصحابي، وفي المتن من ناحية الادراج فيه من عدة أوجه:

١- رواه يحيى بن الفضيل وهو: مجهول، خالف جماعة من الثقات وزاد في المتن: لفظ: "مخويا"، وتفرد به عن الحسن بن صالح، عن أبي إسحاق السبيعي، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه، وحديثه يعتبر منكرا، بينما رواه الجماعة دون الزيادة، عن الثوري، عن أبي إسحاق وهو الصواب.

٢- رواه حميد بن عبد الرحمن وهو: ثقة، إلا أنه خالف جماعة من الثقات، وزاد في المتن: لفظ: "مخويا"، وتفرد به عن أبيه، عن أبي إسحاق السبيعي، فلا يحتمل تفرده ، فحديثه يعتبر شاذا لمخالفته الجماعة.

٣- الإسناد الأول رواه الحسن بن صالح، والإسناد الثاني رواه عبد الرحمن بن حميد وكلاهما ليس من الأثبات في أبي إسحاق السبيعي، فخالفا سفيان الثوري وشعبة بزيادة في المتن، بينما الثوري، وشعبة من أثبت أصحاب السبيعي، رويا دون الزيادة، وهو الصواب والحديث حديثهما.

١- شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٠٩.

٢- المصدر السابق، ٢/ ٧١٠.

٤- الحديث ورد من طريق آخر منقطعا، إلا أنه ضعيف لانقطاعه.

مسند عبد الله بن عمر ﷺ
الأسود بن شعبة[١] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٥١] ٢٨٦٢- حَدِيث: قلت لِابْنِ عمر إِنَّا ندخل على الْأُمَرَاء نكلمهم بِكَلَام... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ وَكِيع، عَن الْأسود، وَلَيْسَ بابن الْجراح، ابنُ الجراح رُوِيَ هَذَا الحَدِيث عَن معن بن يزيد، عَن وَكِيع هَذَا[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه وكيع بن الجراح فقال: حدثنا معن بن يزيد، ثنا الأسود بن سعيد الهمداني قال: قلت لعبد الله بن عمر: إِنَّا نَحْضُرُ الْأُمَرَاءَ، فَنَتَكَلَّمُ بِالشَّيْءِ، يَعْلَمُ اللَّهَ مِنْ قُلُوبِنَا خِلَافَهُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «كُنَّا نَعُدُّهَا نِفَاقًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٨، من طريق وكيع بن عدس، ووكيع في الزهد، ص ٥٦٨، ح: ٢٩٩، بمثله عن معن بن يزيد، والبخاري في التاريخ الكبير، ١/ ٤٤٦، ح: ١٤٢٦، بنحوه وبزيادة: "أثنينا"، من طريقه، كلاهما عن الأسود بن سعيد الهمداني، عن عبد الله بن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٨٧، ح: ٥٨٢٩، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٨٤، ح: ٨٧٠٦، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١٣١٥، ح: ٣٩٧٥، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٦٩٣، ح: ٩١٩، وابن أبي الدنيا في الصمت، ص ١٦٥، ح: ٢٧٩، بنحوه ولم يذكروا: "يَعْلَمُ اللَّهَ مِنْ قُلُوبِنَا خِلَافَهُ"، من طريق الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن أبي الشعثاء سليم بن الأسود، عن عبد الله بن عمر.

١- قوله: "شعبة"، صوابه: "سعيد" انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥١٢. والأسود هو: الأسود بن سعيد الهمداني كوفي صدوق من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١١١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٨.

٣- أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو الرؤاسي، الزهد، تح: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص ٥٦٨، ح ٢٩٩.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٢٠، ح: ١٣٥٤٨، بنحوه من طريق شريك، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٦٩٤، ح: ٩٢٣، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، ٢/ ٦٣٠، ح: ٦٨١، وعثمان بن سعيد الداني في السنن الواردة في الفتن، ٢/ ٤٠٨، ح: ١٤٩، وابن أبي الدنيا في الصمت، ص ١٦٣، بمعناه وبزيادة: "فإذا خرجنا من عندهم دعونا الله عليهم"، من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عريب الهمداني، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: اختلف فيه على عروة من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ٤٦، ح: ٥٦٧٩، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٣١، ح: ١٣٢٦٤، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٦٩٣، ح: ٩٢٠، من طريق الأوزاعي، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار مسند ابن عباس، ٢/ ٦٤١، ح: ٩٥٩، عن أبي عمرو، كلاهما عن الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٣١، ح: ١٣٢٦٥، والبيهقي في شعب الإيمان، ١٢/ ٢٢، ح: ٨٩٤٩، من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن خارجة بن زيد بن ثابت،

كلاهما بمعناه مطولا عن عروة بن الزبير، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٢٨٢، ح: ٥٣٢٢، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٣٣٢، بمعناه وبزيادة، والخرائطي في مساوئ الأخلاق، ص ١٤١، ح: ٢٨٨، بنحوه، من طريق مسلمة بن علقمة، عن داود بن أبي هند، عن عامر الشعبي، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ٧١، ح: ٧١٧٨، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٦١، ح: ٢٠٦٧، والبيهقي في السنن الكبرى، ٨/ ٢٨٤، ح: ١٦٦٦١، بنحوه من طريق عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٧٣، ح: ٥٣٧٣، بمعناه مطولا، من طريق يزيد بن الهاد، عن عمر بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر.

الطريق التاسع: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٦٩٣، ح: ٩٢١، بمعناه وبزيادة: "فنزكيهم"، و "نخرج من عندهم فنسبهم"، من طريق ابن نمير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد وكيع بن عُدَس[1]، وهو كما قال.

ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال ابن حجر: مقبول[3]. تفرد عن الأسود بن سعيد، فلا يحتمل تفرده.

وفي إسناده معن بن يزيد وهو: لا يعرف[4]، خالف إبراهيم النخعي، وروى الحديث بزيادة: "يَعْلَمُ اللَّهَ مِنْ قُلُوبِنَا خِلَافَهُ"، وتفرد بها تارة عن وكيع بن عُدَس، عن الأسود، عن ابن عمر، وتارة عن الأسود، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما إبراهيم النخعي وهو: ثقة[5]، رواه دون تلك الزيادة، عن أبي الشعثاء سليم بن الأسود، عن ابن عمر، وهو الصواب.

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: رواه يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبد الله بن خارجة بن زيد، عن عروة، وهو الصواب[6].

لكن بعد البحث تبين لي أن هذا الطريق الذي صوبه الدارقطني أيضا معلول، لأن فيه يونس بن يزيد وهو: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا[7]، فتفرد عن الزهري وليس من الأثبات فيه، فلا يحتمل تفرده، والصواب هو: حديث إبراهيم النخعي كما أشرت إليه آنفا، والله أعلم.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه.

١- رواه وكيع بن عُدَس وهو: مقبول، تفرد عن الأسود بن سعيد فلا يحتمل تفرده.

١- وكيع بن عُدَس أبو مصعب العقيلي بالفتح الطائفي من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين، وجل روايتهم عن كبار التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٨١.

٢- الثقات لابن حبان، ٥/ ٤٩٦.

٣- تقريب التهذيب، ص ٥٨١.

٤- هو: أبو يزيد شيخ لسهيل ابن ذراع، من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٤٢.

٥- تقريب التهذيب، ص ٩٥.

٦- انظر: علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ١٢/ ٤٣٩، ح ٢٨٧٥.

٧- تقريب التهذيب، ص ٦١٤.

٢- في إسناده معن بن يزيد وهو: مجهول، تفرد تارة عن وكيع بن عدس، وتارة عن الأسود، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

٣- معن بن يزيد خالف إبراهيم النخعي، وأدرج في المتن زيادة: "يَعْلَمُ اللهَ مِنْ قُلُوبِنَا خِلَافَهُ"، وتفرد بها تارة عن وكيع بن عدس، عن الأسود، عن ابن عمر، وتارة عن الأسود، عن ابن عمر، بينما إبراهيم النخعي وهو: ثقة، رواه دون الزيادة، عن أبي الشعثاء سليم بن الأسود، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٤- حديث معن بن زيد منكر، لمخالفته من هو أوثق منه.

خالد[١] وعبد الله ابنا مالك[٢] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٥٢] ٢٨٨٩- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ جمع بَين الْمغرب وَالْعشَاء بِجمع... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ خَالِد بن عَمْرو، عَن سُفْيَان وَشعْبَة، عَن أبي إِسْحَاق عَنْهُمَا[٣].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك الأسدي، عن ابن عمر، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ»[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

١- خالد بن مالك الهمداني سمع ابن عمر بجمع. التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ٣/ ١٧٥. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: له أحاديث مناكير. وعن ابن معين: ما به بأس. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه. وقال أبو داود: صدوق، ولكنه يتشيع، وهو عندى إن شاء الله لا بأس به. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، ١/ ٢٧٣.

٢- عبد الله بن مالك بن الحارث الهمداني أو الأسدي الكوفي مقبول من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣١٩.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٥.

٤- مسند أحمد، ٨/ ٤٩٦، ح ٤٨٩٤.

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٥، من طريق خالد بن عمرو، عن سفيان، وشعبة، والترمذي في السنن، ٣/ ٢٢٦، ح: ٨٨٨، ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، من طريق إسرائيل، ثلاثتهم عن أبي إسحاق، عن عبد الله، وخالد ابني مالك، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٩٦، ح: ٤٨٩٤، بمثله عن عبد الرزاق، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٩٢، ح: ١٩٢٩، بمعناه عن مُحَمَّد بن كثير، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٣٤٤، من طريقه، وأحمد في المسند، ٨/ ٣٠٤، ح: ٤٦٧٦، بنحوه ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، عن يحيى، والترمذي في السنن، ٣/ ٢٢٦، ح: ٨٨٧، ولم يذكر: "المغرب والعشاء"، من طريق يحيى بن سعيد القطان، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ٢١٢، ح: ٣٩٥٨، بمعناه من طريق يزيد بن هارون، جميعهم عن سفيان الثوري،

وأخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤١٣، ح: ٢٠٠٩، ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، عن شعبة، كلاهما عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه سعيد بن جبير واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٣٠، ح: ٧٣٨، ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، من طريق مُحَمَّد بن سليمان، عن أبيه، عن سالم بن عجلان الأفطس،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٩٦، ح: ٤٨٩٤، بنحوه عن عبد الرزاق، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٣٨، ح: ١٢٨٨، من طريقه، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٦٨، ح: ٥٧٩١، ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، من طريق إسحاق بن يوسف، كلاهما عن الثوري، عن سلمة بن كهيل،

الوجه الثالث: أخرجه النسائي في السنن، ٢/ ١٦، ح: ٦٥٨، ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، من طريق عبد الرحمن، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ٢١٢، ح: ٣٩٥٣، بمعناه من طريق أبي الوليد، كلاهما عن شعبة، عن الحكم وسلمة بن كهيل،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٧، ح: ٤٤٥٢، عن هشيم، والنسائي في السنن، ١/ ٢٩١، ح: ٦٠٦، من طريقه، بمعناه ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء"،

وأخرجه أبو داود في السنن، ٢/ ١٩٢، ح: ١٩٣١، بمعناه، من طريق أبي أسامة، والنسائي في السنن، ٢/ ١٦، ح: ٦٥٩، مختصرا ولم يذكر: "المغرب والعشاء"، من طريق يحيى بن سعيد، جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق،

الوجه الخامس: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ٢١٥، ح: ٣٩٦٩، ولم يذكر: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، من طريق هشيم، عن أبي بشر،

جميعهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: اختلف فيه على سالم بن عبد الله من وجهين:

الوجه الأول: رواه الزهري واختلف عنه من عدة أوجه:

أولا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٦٤، ح: ١٦٧٣، بنحوه عن آدم، عن ابن أبي ذئب،

ثانيا: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٤٢، ح: ٤٥٤٢،

ومسلم في صحيحه، ١/ ٤٨٨، ح: ٧٠٣، عن عمرو الناقد، كلاهما بنحوه مختصرا، عن سفيان الثوري،

ثالثا: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥١٥، ح: ٦٢٨،

ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٨، ح: ٧٠٣، عن يحيى بن يحيى، وقتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٩٨، ح: ٥٥٣٠، عن إسحاق بن أبي إسرائيل، والدارمي في السنن، ٢/ ٩٥١، ح: ١٥٥٨، عن محمد بن يوسف، جميعهم بنحوه مختصرا، عن ابن عيينة،

رابعا: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥٤٤، ح: ٤٣٩٢، عن معمر، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٢٣، ح: ٦٣٥٤، من طريقه بنحوه مختصرا،

خامسا: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٤، ح: ١٣١٢٨، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي، والنسائي في السنن، ١/ ٢٨٧، ح: ٥٩٢، من طريق شعيب، كلاهما بنحوه مختصرا،

سادسا: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٤٠٠، ح: ١٩٦، بلفظ: «صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا»،

جميعهم عن الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٣٨٨، ح: ١٥٢٠١، مختصرا، عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن إبراهيم بن عبيد،

كلاهما عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٢٣، ح: ٥٣٠٥، عن عبد الرحمن، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٨، ح: ٧٠٣، عن يحيى بن يحيى، والنسائي في السنن، ١/ ٢٨٩، ح: ٥٩٨، عن قتيبة بن سعيد، جميعهم مختصرا، عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٢/ ٤٤١، ح: ٥٥٥، بنحوه وبزيادة: «استغيث على بعض أهله»، من طريق عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ٢٤٠، ح: ١٤٦٠، مختصرا، من طريق يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، عن عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، ويحيى بن سعيد

الوجه الرابع: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥٤٧، ح: ٤٤٠٢، مطولا بذكر القصة، عن معمر، عن أيوب، وموسى بن عقبة،

جميعهم عن نافع، عن عبد الله بن عمر.

الطريق السادس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٣٧، ح: ١٢٨٨، بنحوه ولم يذكر: "الإقامة"، وزاد: "بجمع ليس بينهما سجدة"، من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه.

الطريق السابع: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٣٤٣، مختصرا، من طريق معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر مرفوعا.

وأخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٤٠١، ح: ١٩٩، عن نافع، عن عبد الله بن عمر موقوفا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد خالد بن عمرو[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بثقة، يروي أحاديث بواطيل[٣]، وقال أيضا: منكر الحديث[٤]، وكذا قال البخاري[٥]، وقال أبو زرعة: واهي الحديث[٦]، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ضعيف[٧]، وقال النسائي: ليس بثقة[٨]، وقال ابن حجر: رماه ابن معين بالكذب ونسبه صالح جزرة وغيره إلى الوضع[٩].

١- هو خالد بن عمرو بن محمد الأموي أبو سعيد الكوفي من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص١٨٩.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٥١٨.

٣- انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٣/ ٢٥٤.

٤- انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٣٤٤.

٥- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٣/ ١٦٤.

٦- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٢/ ٤٣٤.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٣٤٤.

٨- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٣٦.

٩- تقريب التهذيب، ص ١٨٩.

خالف جماعة من الثقات وأدرج في المتن: "صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، وتفرد عن سفيان وشعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن خالد وعبد الله ابنا مالك، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عبد الله بن مالك وحده، عن ابن عمر، دون تلك الزيادة، وهو الصواب.

فحديث عمرو بن خالد منكر لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الادراج فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه.

١- رواه عمرو بن خالد وهو: منكر الحديث، تفرد به عن سفيان وشعبة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف عمرو بن خالد جماعة من الثقات، وأدرج في المتن: "صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، ورواه عن سفيان وشعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن خالد وعبد الله ابنا مالك، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة دون تلك الزيادة، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر وهو الصواب.

٣- حديث عمرو بن خالد منكر لمخالفته الثقات.

سعيد بن جبير[١] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٥٣] ٢٩١٠- حَدِيث: لعن رَسُول الله ﷺ من مثل بِالْحَيَوَانِ.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو عَاصِم، عَن ابْن جريج، عَن يزِيد الشني، عَن سعيد، وَرَوَاهُ مُحَمَّد بن أبي عميرَة عَنهُ، وَتفرد بِهِ معَان بن رِفَاعَة[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند الأول، وأما الثاني وجدته عند الطبراني فقال: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب الحوطي، ثنا أبو المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، ثنا معان بن رفاعة، حدثني مُحَمَّد بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ مَثَّلَ بِحَيَوَانٍ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والملاَئِكَةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ»[٣].

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٨، رقم: ٢٩١٣، ص ١٢٢.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٠.

٣- المعجم الكبير للطبراني، جـ ١٣، ١٤، ص ٩٣، ح ١٣٧٣٣.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه سعيد بن جبير واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/ ٣٦٠، من طريق ابن جريج، عن يزيد الشني،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ص ٩٣، ح: ١٣٧٣٣، بمثله، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٢٩٦، بنحوه، والبخاري في التاريخ الكبير، ١/ ٢٠٦، مختصرا، من طريق المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن معان بن رفاعة، عن مُحَمَّد بن أبي عمرة،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٩٥، ح ٥٢٤٧، عن وكيع، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٤/ ٤٥٤، ح: ٨٤٢٨، عن الثوري، وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٢٥٧، ح: ١٩٨٥٩، عن أبي معاوية، جميعهم بنحوه، عن الأعمش، وأحمد في المسند، ٥/ ٢٣٥، ح: ٣١٣٣، عن مُحَمَّد بن جعفر، والدارمي في السنن، ٢/ ١٢٥٧، ح: ٢٠١٦، عن أبي الوليد، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٥٣، ح: ٧٧٦٤، من طريق حجاج، جميعهم بنحوه، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٨، ح: ٤٤٤٢، من طريق يحيى، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٣٤، ح: ٥٦١٧، مختصرا، من طريق مُحَمَّد بن كثير، جميعهم عن شعبة،

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٢٩٦، مطولا من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، جميعهم عن المنهال بن عمرو،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في صحيحه، ٧/ ٩٤، ح: ٥٥١٥، ومسلم في صحيحه، ٣/ ١٥٤٩، ح: ١٩٥٨، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٩٦، ح: ١٩٨٤، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٥٢، ح: ٧٧٦٢، مطولا، من طريق أبي عوانة، وأحمد في المسند، ٩/ ٤١٨، ح: ٥٥٨٧، عن هشيم، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٨، ح: ٤٤٤١، بمعناه من طريقه، كلاهما عن أبي بشر،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ١٩، ح: ٣٥٠٤، وفي المعجم الصغير، ١/ ٢٥٣، ح: ٤١٣، مطولا، من طريق سلام بن أبي خبزة، عن داود بن أبي القصاف،

جميعهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٤٦، ح: ١١٩٨، بمعناه وبزيادة: «حتى تصيبه قارعة»، من طريق حفص بن جميع، عن سماك بن حرب، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

اشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال وجهين:

الوجه الأول: تفرد أبي عاصم.

الوجه الثاني: تفرد معان بن رفاعة.

دراسة علة الوجه الأول:

فيه أبو عاصم الضحاك وهو: ثقة ثبت[١]، تفرد عن ابن جريج، فيحتمل تفرده ويحتج بحديثه، إذا لم يخالف الجماعة، لكنه خالف الجماعة ورواه عن ابن جريج، عن يزيد الشني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة كغندر، وأبو الوليد، وحجاج، عن شعبة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث أبي عاصم، شاذ لمخالفته الجماعة.

دراسة علة الوجه الثاني:

فيه مُعان بن رفاعة[٢]، قال عنه يحيى بن معين[٣]، وعلي بن المديني: ضعيف[٤]، وقال أحمد بن حنبل: لم يكن به بأس[٥]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٦]، وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل لا يشبه حديثه حديث الأثبات فلما صار الغالب على روايته ما تنكر القلوب استحق ترك الاحتجاج[٧]، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه، لا يتابع عليه[٨]، وقال ابن حجر: لين الحديث كثير الإرسال[٩].

خالف شعبة وتفرد بلفظ: «من مثل بحيوان، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، عن مُحَمَّد بن أبي عمرة وهو: مجهول، تفرد عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفردهما ولا يحتج بحديثهما.

١- هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة اثنتي عشرة ومائتين أو بعدها. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٨٠.

٢- معان بن رفاعة السلّامي من كبار أتباع التابعين مات بعد الخمسين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٣٧.

٣- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ٢٥٦.

٤- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٥٨.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٤٢٢.

٦- المصدر السابق.

٧- المجروحين لابن حبان،، ٣/ ٣٦.

٨- الكامل في ضعفاء الرجال، ٨/ ٣٨.

٩- تقريب التهذيب، ص ٥٣٧.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «لعن رسول الله ﷺ من يمثل بالحيوان»، عن شعبة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث معان بن رفاعة منكر لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بالإسناد الأول معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من وجهين:

١- خالف أبو عاصم، جماعة من الرواة وروى الحديث عن ابن جريج، عن يزيد، عن سعيد، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة عن شعبة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد، عن ابن عمر وهو الصواب.

٢- حديث أبو عاصم شاذ لمخالفته الجماعة.

وأما بالإسناد الثاني فهو معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه من عدة أوجه.

١- رواه معان بن رفاعة وهو ضعيف، تفرد عن مُحَمَّد بن أبي عمرة، فلا يحتمل تفرده.

٢- في إسناده مُحَمَّد بن أبي عمرة وهو: مجهول، تفرد عن سعيد فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

٣- معان بن رفاعة خالف شعبة، وتفرد بزيادة في المتن، عن مُحَمَّد بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مختصرا دون الزيادة عن شعبة، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٤- حديث معان بن رفاعة منكر لمخالفته من هو أوثق منه.

سالم[1] بن عبد الله عن أبيه
الزهري مُحَمَّد بن مسلم[2] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٥٤] ٢٩٣٢- حَدِيث: لَا تمنعوا نساءكم الْمَسَاجِد... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهَذا الْحَدِيث -وَهِي نُسْخَة- عبد الله بن شبيب، عَن إِبْرَاهِيم بن الْمُنْذر، عَن عِيسَى بن الْمُغيرَة، عَن أبي مودود عبد الْعَزِيز بن سُلَيْمَان[3]، عَن ابْن أخي الزُّهْرِيّ، عَن عَمه، عَن سَالم وَغَيره. وَأَبُو مودود من التَّابِعين روى عَن السَّائِب بن يزِيد، وَتدْخل هَذا الحديث فِي رِوَايَة الأكابر عَن الأصاغر[4].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام مسلم فقال: حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمُ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا» قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: وَاللهِ لَنَمْنَعُهُنَّ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللهِ: فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَقَالَ: "أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَتَقُولُ: وَاللهِ لَنَمْنَعُهُنَّ"[5].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سالم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه الزهري واختلف عنه:

أولا: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٦، من طريق أبي مودود عبد العزيز بن أبي سليمان، عن ابن أخي الزهري،

ثانيا: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٢٧، ح ٤٤٢، بمثله من طريق ابن وهب، عن يونس،

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٣- قوله: بن سليمان، صوابه: بن أبي سليمان. أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/ ٥٢٣.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٦.

٥- صحيح مسلم، ١/ ٣٢٧، ح ٤٤٢.

ثالثا: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٥٩، ح: ٤٥٥٦، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ١٥١، ح: ٥١٢٢، والحميدي في المسند، ١/ ٥١٤، ح: ٦٢٤،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٣٨، ح: ٥٢٣٨، عن علي بن عبد الله، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٢٦، ح: ٤٤٢، عن عمرو الناقد، وزهير بن حرب، والنسائي في السنن، ٢/ ٤٢، ح: ٧٠٦، عن إسحاق بن إبراهيم، وابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ٩٠، ح: ١٦٧٧، عن عبد الجبار بن العلاء، وعلي بن خشرم، ويحيى بن حكيم، وسعيد بن عبد الرحمن، وأبو عوانة في المستخرج، ١/ ٣٩٤، ح: ١٤٣٧، عن يونس بن عبد الأعلى، وأيضا أبو عوانة في المستخرج، ١/ ٣٩٤، ح: ١٤٣٨، من طريق علي بن المديني، جميعهم بنحوه مختصرا عن سفيان بن عيينة،

رابعا: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ١٤٧، ح: ٥١٠٧، بنحوه، وابن ماجه في السنن، ١/ ٨، ح: ١٦، بنحوه من طريقه،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٧٣، ح: ٨٧٥، بنحوه مختصرا، من طريق يزيد بن زريع، وأحمد في المسند، ٨/ ١١٦، ح: ٤٥٢٢، بنحوه مختصرا، وبزيادة قصة: "امرأة عمر بن الخطاب"، عن عبد الأعلى، جميعهم عن معمر،

خامسا: أخرجه الدارمي في السنن، ١/ ٤٠٨، ح: ٤٥٦، بنحوه عن مُحَمَّد بن كثير، والدارمي في السنن، ٢/ ٨١١، ح: ١٣١٤، بنحوه مختصرا عن مُحَمَّد بن يوسف، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤١٢، ح ٥٥٥٩، بنحوه مختصرا من طريق مبشر بن إسماعيل الحلبي، جميعهم عن الأوزاعي،

سادسا: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٣٦٨، ح: ٦٢٥٢، وأبو عوانة في المستخرج، ١/ ٣٩٥، ح: ١٤٤٠، بنحوه من طريق الليث، عن عقيل،

جميعهم عن ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٧٢، ح: ٨٦٥، بزيادة: "بالليل"، عن عبيد الله بن موسى، وأبو عوانة في المستخرج، ١/ ٣٩٦، ح: ١٤٤٦، من طريقه، وأحمد في المسند، ١٠/ ٣٩١، ح: ٦٣٠٣، عن عبد الله بن نمير، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٢٧، ح: ٤٤٢، من طريقه، وأحمد في المسند، ١٠/ ٣٩١، ح: ٦٣٠٤، عن مُحَمَّد بن بكر، وأيضا في المسند، ٩/ ١٧٧، ح: ٥٢١١، عن وكيع، جميعهم بنحوه مختصرا، عن حنظلة بن سفيان الجمحي، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤١٩، ح: ٢٠١٥، وأبو عوانة في المستخرج، ١/ ٣٩٦، ح: ١٤٤٥، بنحوه من طريقه، عن هشام الدستوائي، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه مجاهد واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٦، ح: ٨٩٩، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٢٧، ح: ١٣٥٧٠، بنحوه مختصرا، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٢٧، ح: ٤٤٢، بمعناه من طريق ورقاء، عن عمرو بن دينار،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٠٨، ح: ١٣٥٠٥، بنحوه مختصرا، من طريق عمر بن حبيب، عن ابن أبي نجيح،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٢٥، ح: ١٣٥٦٥، بنحوه مختصرا، من طريق علي بن صالح، عن إبراهيم بن مهاجر،

الوجه الرابع: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٢٧، ح: ٤٤٢، وأبو داود في السنن، ١/ ١٥٥، ح: ٥٦٨، من طريق أبي معاوية، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ١٤٧، ح: ٥١٠٨، عن الثوري، وأحمد في المسند، ٩/ ١١٦، ح: ٥١٠١، من طريقه، والترمذي في السنن، ٢/ ٤٥٩، ح: ٥٧٠، من طريق عيسى بن يونس، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٩٩، ح: ١٣٤٧٢، بزيادة: "فمد يده فلطمه"، من طريق شعبة، جميعهم بمعناه عن الأعمش،

جميعهم عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٢٧، ح: ٤٤٢، من طريق عبد الله بن نمير، وابن إدريس، وأحمد في المسند، ٨/ ٢٨٠، ٤٦٥٥، عن يحيى، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٦، ح: ٩٠٠، بذكر قصة: "امرأة عمر"، من طريق أبي أسامة، جميعهم عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه أبو داود في السنن، ١/ ١٥٥، ح: ٥٦٦، من طريق حماد، وابن حبان في الصحيح، ٥/ ٥٨٥، ح: ٢٢٠٨، وابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ٩٠، ح: ١٦٧٨، من طريق شعبة، كلاهما عن أيوب،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ٣٦٣، ح: ٣٤١١، من طريق يحيى بن أيوب، عن محمد بن عجلان،

الوجه الرابع: أخرجه أيضا في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٦٣، ح: ١٣٣٥٠، من طريق عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سعيد،

جميعهم مختصرا عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣٣٧، ح: ٥٤٦٨، عن يزيد بن هارون، وأبو داود في السنن، ١/ ١٥٥، ح: ٥٦٧، وابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ٩٢، ح: ١٦٨٤، من طريقه، وأحمد في المسند، ٩/ ٣٤٠، ح: ٥٤٧١، عن محمد بن يزيد،

كلاهما مختصرا وبزيادة: "وبيوتهن خير لهن"، عن العوام بن حوشب، عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٢٨، ح: ٤٤٢، وأحمد في المسند، ٩/ ٤٥٧، ح: ٥٦٤٠، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٢٦، ح: ١٣٢٥٢، وأبو عوانة في المستخرج، ١/ ٣٩٥، ح: ١٤٤١، بنحوه من طريق سعيد بن أبي أيوب، عن كعب بن علقمة، والطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٤٤، ح: ١٢٠، مطولا وبزيادة: "لعنك الله..."، من طريق عُرابي بن معاوية، عن عبد الله بن هبيرة السبئي، كلاهما عن بلال بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

الطريق السابع: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٩٧، ح ١٢، مختصرا، بلغه عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الله بن شبيب[١]، وهو كما قال.

فهو: ضعيف جدا، تفرد عن إبراهيم بن المنذر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

وفي إسناده عبد العزيز بن أبي سليمان وهو: مقبول[٢]، خالف جماعة من الثقات وروى الحديث مطولا، عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وتفرد به، فلا يحتمل تفرده، وحديثه منكر لا يحتج به لمخالفته الثقات، بينما رواه الجماعة مختصرا، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري بهذا الإسناد.

وابن اخي الزهري صدوق له أوهام[٣]، وليس من الأثبات في الزهري، فالأثبات فيه: مالك ثم ابن عيينة، ويونس، وعقيل، ومعمر[٤].

فرواه سفيان بن عيينة، ومعمر، ويونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر وهو: الصواب.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الادراج فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه عبد الله بن شبيب وهو: ضعيف جدا، تفرد عن إبراهيم بن المنذر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٤٠، رقم: ٢٩٣١، ص ١٢٨.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٥٧.

٣- المصدر السابق، ص ٤٩٠.

٤- شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٧١.

٢- في إسناده أبو مودود عبد العزيز بن أبي سليمان وهو: مقبول، خالف الجماعة وروى الحديث مطولا عن ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مختصرا عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث بهذا الإسناد منكر لا يحتج به، لمخالفة الضعفاء الثقات، ولتفرد من لا يحتج بتفرده.

قال ابن القيسراني:

[٢٥٥] ٢٩٣٤- حَدِيث: سَمِعت رَسُول الله ﷺ يَقُول لِهِلَال رَمَضَان ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهَذا الحديث يحيى بن صَالح الوُحَاظي، عَن إِسْحَاق بن يحيى عَن الزُّهْرِيّ عنه[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبراني فقال: حدثنا عبد الرحمن، ثنا بشر بن شعيب، عن أبيه، عن الزهري، أخبرني سالم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لهلال رمضان: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ[٢] عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ[٣]»[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد ٣/٣٦٧، من طريق يحيى بن صالح الوُحَاظي، عن إسحاق بن يحيى،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، ٤/ ٢٣١، بمثله من طريق بشر بن شعيب، عن أبيه،

الوجه الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٦٠، ح: ١٠٨٠، عن حرملة بن يحيى، وابن حبان في الصحيح، ٨/ ٢٢٦، ح: ٣٤٤١، من طريقه، والنسائي في السنن، ٤/ ١٣٤، ح: ٢١٢٠، وابن خزيمة في

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٧.

٢- فإن غم: أي إن غطي بغيم أو غيره من غممت الشيء إذا غطيته. الفائق في غريب الحديث، ٣/ ٧٦.

٣- فاقدروا له: أي قدروا له عدد الشهر حتى تكملوه ثلاثين يوما. وقيل: قدروا له منازل القمر، فإنه يدلكم على أن الشهر تسع وعشرون أو ثلاثون. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/ ٢٣.

٤- مسند الشاميين للطبراني، ٤/ ٢٣١.

الصحيح، ٣/ ٢٠١، ح: ١٩٠٥، عن الربيع بن سليمان المرادي، كلاهما بنحوه ولم يذكرا: "لهلال رمضان"، عن ابن وهب، عن يونس،

الوجه الرابع: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٥١، ح: ١٩١٩،

وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٠٢، ح: ٦٣٢٣، عن أبي كامل، وابن ماجه في السنن، ١/ ٥٢٩، ح: ١٦٥٤، عن أبي مروان مُحَمَّد بن عثمان العثماني، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٣٧، ح: ٥٤٤٨، عن عبد العزيز بن أبي سلمة العمري، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٣٨٢، ح: ٣٧٥٨، من طريق مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "لهلال رمضان"، عن إبراهيم بن سعد،

الوجه الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٢٥، ح: ١٩٠٠، بنحوه ولم يذكر: "لهلال رمضان"، عن يحيى بن عبد الله بن بكير، عن الليث، والخطيب البغدادي في حديث ابن عمر في ترائي الهلال، ص ١٦، ح: ٢، بنحوه من طريقه، عن عقيل،

جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٣٩٥، ح: ٣٧٧٨، بنحوه، وابن حبان في الصحيح، ٨/ ٣٦١، ح: ٣٥٩٧، بمعناه، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٦٠، ح: ١٠٨٠، بمعناه وبزيادة: "الشهر تسع وعشرون ليلة"، من طريق عن إسماعيل بن جعفر،

الوجه الثاني: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٢٨٦، ح: ٢، بمعناه وبزيادة: "الشهر تسع وعشرون"،

كلاهما لم يذكرا: "لهلال رمضان"، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه نافع واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٤/ ١٥٦، ح: ٧٣٠٧، بنحوه عن معمر، والطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ١٨٨، ح: ٥٩٣، بنحوه ولم يذكر: "لهلال رمضان"، وبزيادة: "الشهر تسع وعشرون"، من طريق عدي بن الفضل، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٩٧، ح: ٢٣٢٠، بمعناه مثله من طريق حماد، ثلاثتهم عن أيوب السختياني،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٢٧، ح: ١٩٠٦، عن عبد الله بن مسلمة، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٥٩، ح: ١٠٨٠، عن يحيى بن يحيى، والنسائي في السنن، ٤/ ١٣٤، ح: ٢١٢١، من طريق ابن القاسم، والدارقطني في السنن، ٣/ ١٠٧، ح: ٢١٦٧، من طريق أبي مسهر، جميعهم بمعناه ولم يذكروا: "لهلال رمضان"، عن مالك،

كلاهما عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد يحيى بن صالح الوُحَاظي[1]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: ثقة[2]، وقال أبو حاتم[3]، وابن حجر: صدوق[4]، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم[5]، وقال الذهبي: ثقة في نفسه تكلم فيه لرأيه[6]، لأنه تجهم[7]، وقال أيضا: غمزه بعض الأئمة لبدعة فيه لا لعدم إتقان[8].

خالف الليث بن سعد، وابن وهب، وروى الحديث عن إسحاق بن يحيى، بزيادة "لهلال رمضان"، وتفرد به عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الليث بن سعد وهو: ثقة ثبت[9]، عن عقيل وهو: من الأثبات في الزهري[10]، وابن وهب وهو: ثقة حافظ[11]، روى عن يونس وهو من الأثبات في الزهري[12]، كذلك، كلاهما عن الزهري، بهذا الإسناد، ولم يذكرا "لهلال رمضان"، وهو الصواب.

فحديث يحيى بن صالح الوحاظي شاذ لمخالفته من هما أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه من عدة أوجه:

١- هو يحيى بن صالح الوُحَاظي الحمصي من أهل الرأي من صغار الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين، وقد جاز التسعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٩١.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ١٥٨.

٣- المصدر السابق.

٤- تقريب التهذيب، ص ٥٩١.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٣١/ ٣٨٠.

٦- من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير، ص ١٩٦.

٧- انظر: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، ص ١٩٤.

٨- سير أعلام النبلاء ط الحديث، ٨/ ٤٨٠.

٩- تقريب التهذيب، ص ٤٦٤.

١٠- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٧١.

١١- تقريب التهذيب، ص ٣٢٨.

١٢- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٧١.

١- رواه يحيى بن صالح الوحاظي وهو: صدوق، تفرد عن إسحاق بن يحيى، بزيادة "لهلال رمضان"، فلا يحتمل تفرده.

٢- يحيى بن صالح خالف الليث بن سعد، وابن وهب، وأدرج في الحديث تلك الزيادة، بينما رواه الليث وابن وهب بغير الزيادة، وهو الصواب.

٣- إسحاق بن يحيى ليس من الأثبات في الزهري، إنما عقيل الذي روى عنه الليث، ويونس الذي روى عنه ابن وهب، هما من الأثبات فيه.

٤- حديث يحيى بن صالح الوحاظي شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

قال ابن القيسراني:

[٢٥٦] ٢٩٥٧- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ رأى أَصْحَابه يسبحون جُلُوسًا ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ صَدَقَة بن عبد الله، عَن إِبْرَاهِيم بن مرّة، عَن الزُّهْرِيّ، وَرَوَاهُ عبد الرَّزَّاق بن عمر، عَن الزُّهْرِيّ، وَتفرد بِهِ يحيى بن حسان عَنهُ[١].

سند الحديث:

السند الأول الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني فقال: حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، ثنا عبد الله بن يزيد، ثنا صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، قال: أخبرني سالم، عن عبد الله بن عمر، "أن رسول الله ﷺ رَأَى أَصْحَابَهُ يُسَبِّحُونَ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ جُلُوسًا، فَقَالَ: «مَا بَالُ النَّاسِ؟» فَقَالَ: أَصَابَ النَّاسَ وَعَكٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلِذَلِكَ صَلُّوا قُعُودًا قَالَ: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ»، فَتَجَشَّمَ[٢] النَّاسُ الْقِيَامَ"[٣].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم واختلف عنه من وجهين:

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٢.

٢- تَجَشَّمَ: من تجشم الأرض، إذا أخذت نحوها تريدها، ويقال: تجشمت الأمر إذا تكلفته على مشقة، الدلائل في غريب الحديث، ٢/ ٥٧٠.

٣- مسند الشاميين للطبراني، ١/ ٣٧٠، ح ٦٤١.

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، ١/ ٣٧٠، ح: ٦٤١، بمثله من طريق عبد الله بن يزيد، عن صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة،

الوجه الثاني: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٢، من طريق يحيى بن حسان، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٢، ح: ١٣١٢٢، مختصرا من طريق أبي صالح ، كلاهما عن عبد الرزاق بن عمر، كلاهما عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

الطريق الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٤٧١، ح: ٤١٢٠، بنحوه مطولا، عن معمر، وابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٤٠٣، ح: ٤٦٣٤، مختصرا، وبزيادة: "قدمنا المدينة فأصابنا وباء"، عن ابن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، كلاهما عن الزهري، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أبو الفضل في حديث الزهري، ص ٥٣٠، ح: ٥٣١، بنحوه مختصرا من طريق سفيان، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٦٥، ح: ١١١، بنحوه مختصرا، من طريق معتمر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال سندين:

السند الأول: أشار فيه إلى تفرد صدقة بن عبد الله، وهو كما قال.

السند الثاني: أشار فيه إلى تفرد يحيى بن حسان، وفيه نظر.

دراسة التفرد في السند الأول:

فيه صدقة بن عبد الله[١]، وهو: ضعيف[٢]، خالف عبد الرحمن بن بشر، وروى الحديث مطولا، وتفرد به عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما عبد الرحمن بن بشر وهو: ثقة[٣]، رواه مختصرا بلفظ: "صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ"، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث صدقة بن عبد الله منكر لمخالفته الثقة.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١١٧، رقم: ٢٩٣٩، ص ٣٣٥.

٢- تقريب التهذيب، ص ٢٧٥.

٣- المصدر السابق، ص ٣٣٧.

دراسة التفرد في السند الثاني:

فيه يحيى بن حسان[١]، قال عنه أحمد ابن حنبل: ثقة ثقة رجل صالح[٢]، وقال يحيى بن معين[٣]، وابن حجر: ثقة[٤]، وقال العجلي: ثقة مأمون[٥]، وقال الذهبي: ثقة إمام رئيس[٦].

لم يتفرد عن عبد الرزاق بن عمر، بل تابعه أبو صالح الحراني وهو: ثقة أيضا[٧]، لكن مدار حديثهما على عبد الرزاق بن عمر وهو: متروك الحديث[٨]، خالف سفيان بن عيينة، وروى الحديث مطولا، وتفرد به عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

بينما سفيان بن عيينة من الأثبات في الزهري[٩]، رواه مختصرا بلفظ: "صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ"، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث عبد الرزاق بن عمر منكر لمخالفته الثقة.

ورواه معمر مطولا، وعبيد الله بن عمر مختصرا عن الزهري عن ابن عمر، إلا أنه منقطع.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه صدقة بن عبد الله وهو: ضعيف، تفرد عن إبراهيم بن مرة، فلا يحتمل تفرده.

٢- صدقة بن عبد الله خالف عبد الرحمن بن بشر، وروى الحديث مطولا، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما عبد الرحمن بن بشر وهو: ثقة، رواه مختصرا عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن ابن عمر، وهو الصواب.

١- يحيى بن حسان التِنّيسي من البصرة من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات سنة ثمان ومائتين وله أربع وستون. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٨٩.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٣/ ٢٥٣.

٣- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٩٩.

٤- تقريب التهذيب، ص ٥٨٩.

٥- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٣٤٩.

٦- الكاشف للذهبي، ٢/ ٣٦٣.

٧- تقريب التهذيب، ص ٣٦٠.

٨- المصدر السابق، ص ٣٥٤.

٩- شرح علل الترمذي، ٢/٦٧١.

٣- حديث صدقة بن عبد الله منكر لمخالفته الثقة.

٤- رواه يحيى بن حسان ولم يتفرد، بل تابعه أبو صالح وهو ثقة مثله، لكن مدار حديثهما على عبد الرزاق بن عمر وهو: متروك الحديث، خالف سفيان بن عيينة، وروى الحديث مطولا، وتفرد به عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتج بحديثه. بينما سفيان بن عيينة وهو: من الأثبات في الزهري، رواه مختصرا، عن الزهري، عن عيسى بن طلحة، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٥- حديث عبد الرزاق بن عمر منكر لمخالفته الثقة.

إِبْرَاهِيم بن زيد[1] الْمَكِّيّ عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٥٧] ٢٩٦٢- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ وَأَبا بكر وَعمر قَالُوا: لَا يقطع صَلَاة الْمُسلم شَيْء. الحديث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ إِبْرَاهِيم عَنهُ، وَتفرد بِهِ يحيى بن المتَوَكل عَنهُ[2].

سند الحديث:

قال الدارقطني: حدثنا القاضي أحمد بن إسحاق بن البهلول، نا أبي، ح وحدثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول، ثنا جدي، ح وحدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا إسحاق بن البهلول، ثنا يحيى بن المتوكل، ثنا إبراهيم بن يزيد، ثنا سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر قالوا: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ، وَادْرَأْ[3] مَا اسْتَطَعْتَ»[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين رفعه ووقفه:

فالمرفوع: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ١٩٤، ح: ١٣٨١، بمثله عن أحمد بن إسحاق بن البهلول، ويوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول، والحسين بن إسماعيل، جميعهم عن إسحاق بن البهلول، عن يحيى بن المتوكل، بهذا الإسناد مرفوعا.

١- قوله "زيد" صوابه: يزيد، أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٢٧. سبقت ترجمة إبراهيم في الحديث ١٥٤، رقم: ٢٩٥٨، ص ٤٥٤.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٣.

٣- سبق معناه في الحديث ١٥٤، رقم: ٢٩٥٨، ص ٤٥٤.

٤- سنن الدارقطني، ٢/ ١٩٤، ح ١٣٨١.

وأما الموقوف: رواه ابن عمر واختلف عنه من طريقين:

الطريق الأول: رواه سالم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٥٦، مختصرا، وبزياد: "مما يمر بين يدي المصلي"، والبيهقي في السنن الكبرى، ٢/ ٣٩٥، ح: ٣٥١٣، من طريقه، والطبراني في مسند الشاميين، ٤/ ٢٣٦، ح: ٣١٧٣، مختصرا من طريق أبي اليمان، عن شعيب، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٤٦٣، ح: ٢٦٦٤، والبيهقي في السنن الكبرى، ٢/ ٣٩٤، ح: ٣٥٠٧، كلاهما مختصرا وبزيادة من طريق سفيان، وعبد الرزاق في المصنف، ٢/ ٣٠، ح: ٢٣٦٦، بنحوه عن معمر، جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ١٩٦، ح: ١٣٨٤، بنحوه مختصرا، من طريق شعبة، عن عبيد الله بن عمر، عن سالم ونافع، عن ابن عمر موقوفا.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٢٥١، ح: ٢٨٨٦، عن أبي معاوية، وأبو بكر النيسابوري في الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، ٥/ ١٠٣، ح: ٢٤٧٣، من طريق وهيب، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٤٦٣، ح: ٢٦٦٥، من طريق شعبة، ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٢/ ٣١، ح: ٢٣٦٨، عن عبد الله بن عمر، كلاهما بنحوه عن نافع، عن ابن عمر موقوفا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد إبراهيم بن يزيد.

الموضع الثاني: تفرد يحيى بن المتوكل.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه إبراهيم بن يزيد[1]، وهو: متروك الحديث[2]، خالف الزهري، وتفرد عن سالم، عن ابن عمر، وعن أبيه، وأبو بكر مرفوعا، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، بينما رواه الزهري، عن سالم، عن ابن عمر موقوفا، وهو الصواب. فحديث إبراهيم بن يزيد منكر لمخالفته الثقة.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٤، رقم: ٢٩٥٨، ص ٤٥٦.

٢- تقريب التهذيب، ص ٩٥.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه يحيى بن المتوكل[1]، وهو: صدوق يخطئ[2]، خالف جماعة من الثقات وروى الحديث بلفظ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ، وَادْرَأْ مَا اسْتَطَعْتَ»، وتفرد به عن إبراهيم بن يزيد، عن سالم، عن ابن عمر، عن أبيه وأبو بكر مرفوعا، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الثقات منهم: الإمام مالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر، وغيرهم بلفظ: «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي»، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر موقوفا، وهو الصواب.

حديث يحيى بن المتوكل شاذ لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في اتصال الإسناد من حيث الوقف والرفع، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج والتغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه إبراهيم بن يزيد وهو: متروك، تفرد عن سالم، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- إبراهيم بن يزيد خالف الزهري، وروى الحديث عن سالم، عن ابن عمر، عن أبيه وأبو بكر مرفوعا، بينما رواه الزهري، عن سالم، عن ابن عمر موقوفا وهو الصواب.

٣- رواه يحيى بن المتوكل وهو: صدوق يخطئ، تفرد عن إبراهيم بن يزيد، فلا يحتمل تفرده.

٤- يحيى بن المتوكل خالف جماعة من الثقات وأدرج في المتن لفظ: "المسلم"، وتغيير فيه، وتفرد به عن إبراهيم بن يزيد، عن سالم، عن ابن عمر، عن أبيه وأبو بكر مرفوعا، بينما رواه الثقات كمالك وغيره دون لفظ: "المسلم"، بألفاظ مختلفة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر موقوفا، وهو الصواب.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٤، رقم: ٢٩٥٨، ص ٤٥٦.

٢- تقريب التهذيب ص ٥٩٦.

نَافِع[1] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٥٨] ٢٩٧١- حَدِيث: أَن رَسُول الله ﷺ كَانَ إِذا اسْتَوَت بِهِ رَاحِلَته قَالَ: لبيْك... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ مُحَمَّد بن جَعْفَر بن أبي كثير، عَن يحيى الْأَنْصَارِيّ، عَن نَافِع، عَن سَالم وَحَمْزَة، وَلم يروه عَنهُ غير إِسْحَاق بن مُحَمَّد، وَرَوَاهُ أُسَامَة بن حَفْص، عَن مُوسَى بن عقبَة، عَن نَافِع عَنْهُمَا، وَتفرد بِهِ أُسَامَة، وَخَالفهُ حَاتِم بن إِسْمَاعِيل، رَوَاهُ عَن مُوسَى، عَن نَافِع وَسَالم وَحَمْزَة، عَن ابْن عمر[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المعلول للحديث، إنما وجدت السند الأخير عند مسلم فقال: حدثنا مُحَمَّد بن عباد، حدثنا حاتم يعني ابن إسماعيل، عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع، مولى عبد الله، وحمزة بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر ﷺ، أن رسول الله ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ[3]، أَهَلَّ فَقَالَ: «لَبَّيْكَ اللهُمَّ، لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ، وَالنِّعْمَةَ، لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ» قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ، يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللهِ ﷺ يَزِيدُ مَعَ هَذَا: «لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ لَبَّيْكَ، وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ»[4].

تخريج الحديث:

اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه نافع، عن سالم وحمزة واختلف عنه:

ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٦، من طريق إسحاق بن مُحَمَّد، عن مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير، عن يحيى الأنصاري، وأيضا في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٦، من طريق أسامة بن حفص، عن موسى بن عقبة، كلاهما عن نافع، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٤٢، ح: ١١٨٤، بمثله من طريق حاتم بن إسماعيل، عن موسى بن عقبة، عن نافع وسالم وحمزة، عن ابن عمر.

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٥، رقم: ٢٩٦٩، ص ١٣٨.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٦.

٣- مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ: وهو المسجد الذي يحرم منه الحاج الخارج من المدينة، في المكان المسمى آبار علي. راجع: مُحَمَّد بن مُحَمَّد حسن شُرَّاب، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، دار القلم، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ، ص ٢٥٤.

٤- صحيح مسلم، ٢/ ٨٤٢، ح ١١٨٤.

الطريق الثالث: رواه الزهري عن سالم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٤٢، ح: ١١٨٤، والنسائي في السنن الكبرى، ٤/ ٥٣، ح: ٣٧١٣، بنحوه من طريق ابن وهب، والبخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٦٢، ح: ٥٩١٥، بنحوه ولم يذكر: "إذا استوت به راحلته"، من طريق عبد الله بن المبارك، كلاهما من طريق يونس بن يزيد،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٩٧، ح: ٤٨٩٥، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٣٢، ح: ٣٧٢٥، بنحوه ولم يذكر: "إذا استوت به راحلته"، من طريق معمر،

كلاهما عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٣٣١، ح: ٢٨، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣٨، ح: ١٥٤٩، عن عبد الله بن يوسف، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٤١، ح: ١١٨٤، عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٦٢، ح: ١٨١٢، عن القعنبي، والنسائي في السنن، ٥/ ١٦٠، ح: ٢٧٤٩، عن قتيبة بن سعيد، جميعهم عن مالك بن أنس،

الوجه الثاني: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥٣٦، ح: ٦٧٥، عن سفيان، والترمذي في السنن، ٣/ ١٧٨، ح: ٨٢٥، وابن خزيمة في الصحيح، ٤/ ١٧١، ح: ٢٦٢١، وابن الجارود في المنتقى، ص ١١٤، ح: ٤٣٣، من طريق إسماعيل بن علية، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ١/ ٣٠٧، من طريق حماد بن زيد، ثلاثتهم عن أيوب السختياني،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٦، ح: ٤٩٩٧، عن أبي معاوية، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩٧٤، ح: ٢٩١٨، والدارقطني في السنن، ٣/ ٢٣٢، ح: ٢٤٤٩، من طريق أبي معاوية، وأبو أسامة، وعبدالله بن نمير، والطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ١٩٠، ح: ٥٠٤٠، من طريق المفضل بن صدقة، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٣١، ح: ٣٧٢٠، عن إسحاق بن يوسف، جميعهم عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٣٧، ح: ٤٨٢١، عن روح، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٣٢، ح: ٣٧٢٢، من طريق مكي بن إبراهيم، كلاهما عن ابن جريج،

الوجه الخامس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٢٠٣، ح: ٣٤٦٢، عن عبدة بن سليمان، عن يحيى بن سعيد،

الوجه السادس: أخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ١٧٩، ح: ٨٢٦، عن قتيبة، عن الليث،

الوجه السابع: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٧٣، ح: ١٩٤٧، عن ابن أبي ذئب،

الوجه الثامن: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١٦٠، ح: ٢٧٤٨، من طريق شعبة، عن زيد، وأبو بكر ابني مُحَمَّد بن زيد،

الوجه التاسع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ١٩٠، ح: ٥٠٣٨، من طريق المفضل بن صدقة، عن ابن أبي ليلى،

الوجه العاشر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٣٠، ح: ٤٣٤٧، من طريق حماد بن سلمة عن أيوب، وهشام بن حسان، وعبيد الله بن عمر، وحبيب بن الشهيد،

الوجه الحادي عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٢٠٦، ح: ٣٩٨٩، من طريق القاسم بن الحكم العرني، عن هشام بن سعد،

الوجه الثاني عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، ١/ ١٥٤، من طريق عبد الله بن مُحَمَّد، عن أبيه،

الوجه الثالث عشر: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٨/ ١٩٦، بمثله من طريق خلاد، عن عبد العزيز بن أبي رواد،

جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "إذا استوت به راحلته"، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٤، ح: ٤٤٥٧، بمثله عن هشيم، عن حميد، وأيضا في المسند، ٩/ ٦٦، ح: ٥٠٢٤، من طريق سعيد، عن قتادة، وابن الجعد في المسند، ص ٤٧٠، ح: ٣٢٦٤، عن علي، عن المبارك، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ٥٧، ح: ٥٦٩٢، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ١٤٤، ح: ٢٧٤٤، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٦/ ١٧٤، بنحوه من طريق صالح المري، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٢٨٨، ح: ٢٠٠٥، من طريق هشام بن حسان، عن عائشة بنت عرار، وأيضا في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٣٠، ح: ٤٣٤٧، من طريق حماد بن سلمة عن أيوب، وهشام بن حسان، وعبيد الله، وحبيب بن الشهيد، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "إذا استوت به راحلته"، عن بكر بن عبدالله، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١٦٠، ح: ٢٧٥٠، بنحوه ولم يذكر: "إذا استوت به راحلته"، من طريق هشيم، عن أبي بشر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال وجهين:

الوجه الأول: أشار إلى علة هذا الوجه في موضعين:

الموضع الأول: تفرد مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير.

الموضع الثاني: تفرد إسحاق بن مُحَمَّد.

الوجه الثاني: تفرد أسامة بن حفص.

دراسة علة الوجه الأول:

الموضع الأول: فيه مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير[١]، قال عنه يحيى بن معين[٢]، وعلي بن المديني[٣]، والعجلي[٤]، والذهبي[٥]، وابن حجر: ثقة[٦]، وقال النسائي: صالح[٧]، وقال في موضع آخر: مستقيم الحديث[٨].

تفرد عن يحيى بن سعيد الأنصاري وهو: ثقة ثبت[٩]، عن نافع، فيحتمل تفرده، لكن العلة ليست فيه إنما فيمن روى عنه.

الموضع الثاني: فيه إسحاق بن مُحَمَّد[١٠]، قال عنه أبو حاتم: صدوق ولكنه ذهب بصره فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة[١١]، وقال أبو داود: واه[١٢]، وقال النسائي: ليس بثقة[١٣]، وقال الدارقطني: ضعيف[١٤]، وقال ابن حجر: صدوق كف فساء حفظه[١٥].

تفرد عن مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير، فلا يحتمل تفرده.

١- مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم المدني أخو إسماعيل وهو الأكبر من كبار أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٧١.

٢- انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ١٧١.

٣- انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٣٧.

٤- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٢٣٤.

٥- الكاشف للذهبي، ٢/ ١٦٢.

٦- تقريب التهذيب، ص ٤٧١.

٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٤/ ٥٨٥.

٨- تهذيب التهذيب، ٩/ ٩٥.

٩- تقريب التهذيب، ص ٥٩١.

١٠- إسحاق بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفروي المدني الأموي مولاهم من كبار الآخذين عن تبع الاتباع، مات سنة ست وعشرين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٠٢.

١١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٢٣٣.

١٢- من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير، ص ٤٣.

١٣- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١٨.

١٤- سؤالات حمزة للدارقطني، ص ١٧٢.

١٥- تقريب التهذيب، ص ١٠٢.

دراسة علة الوجه الثاني:

فيه أسامة بن حفص[١]، قال عنه الأزدي: ضعيف[٢]، وقال أبو القاسم اللالكائي: مجهول[٣]، وقال الذهبي: صدوق مقل[٤]، وقال ابن حجر: صدوق ضعفه الأزدي بلا حجة[٥].

خالف حاتم بن إسماعيل، وتفرد عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه حاتم بن إسماعيل وهو: صدوق يهم[٦]، تفرد عن موسى بن عقبة، عن نافع، وسالم، وحمزة، عن ابن عمر فلا يحتمل تفرده أيضا.

وخالف ابن وهب ثلاثتهم (مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير، وأسامة بن حفص، وحاتم بن إسماعيل)، فروى الحديث عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وهو معلول أيضا لأن مدار الحديث على يونس بن يزيد وهو: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا[٧]، تفرد عن الزهري بزيادة: "إذا استوت به راحلته"، فلا يحتمل تفرده عنه.

ورواه عبد الرزاق عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، دون الزيادة، وهو أصح مما سبق من الطرق، إلا أنه معلول أيضا، لمخالفة معمر الجماعة.

وخالفهم جم غفير من الرواة الثقات الأثبات ورووا الحديث دون زيادة "إذا استوت به راحلته"، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث مُحَمَّد بن جعفر بن كثير، وأسامة بن حفص، وحاتم بن إسماعيل، بزيادة: "إذا استوت به راحلته"، شاذ لمخالفتهم الثقات الأثبات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذه الأسانيد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- أسامة بن حفص المدني من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٨.

٢- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ١/ ٩٥.

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢/ ٣٣٣.

٤- من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير، ص ٤٠.

٥- تقريب التهذيب، ص ٩٨.

٦- المصدر السابق، ص ١٤٤.

٧- المصدر السابق، ص ٦١٤.

١- رواه إسحاق بن مُحَمَّد وهو: صدوق ساء حفظه، تفرد عن مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير، عن يحيى الانصاري، عن نافع، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه أسامة بن حفص، وهو: صدوق تفرد عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، وليس من الأثبات في موسى بن عقبة، فلا يحتمل تفرده.

٣- رواه حاتم بن إسماعيل وهو: صدوق يهم، تفرد عن موسى بن عقبة، عن نافع وسالم وحمزة، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

٤- رواه يونس بن يزيد وهو: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، تفرد عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

٥- جميع الرواة المذكور آنفا خالفوا جما غفيرا من الرواة الأثبات، ورووا الحديث بزيادة: "إذا استوت به راحلته"، بينما رواه الجماعة دون تلك الزيادة، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٦- حديث مُحَمَّد بن جعفر بن كثير، وأسامة بن حفص، وحاتم بن إسماعيل، شاذ لمخالفتهم الثقات.

عبيد الله بن الْوَلِيد الْوَصَّافِي[1] عن سالم

قال ابن القيسراني:

[٢٥٩] ٢٩٧٣- حَدِيث: نهى رَسُول الله ﷺ عَن بيع الغرز[2].

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث سَالم، عَن أَبِيه، تفرد بِهِ الْوَصَّافِي عَنهُ، وَتفرد بِهِ النُّعْمَان بن عبد السَّلَام عَن الْوَصَّافِي[3].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه ابن عدي فقال: حدثنا ابن سلم، حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا مُحَمَّد بن خالد الوهبي، حدثنا الوصافي، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه

١- عبيد الله بن الوليد الوَصّافي أبو إسماعيل الكوفي العجلي من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٧٥.

٢- قوله "الغرز" صوابه: الغرر، انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٢٨، ح ٣٠٢٢. والغرر: أن تبيع ما ليس عندك، مسند البزار البحر الزخار، ١٢/ ٢٩٧.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٧.

وسلم: "أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ[1] وَعَنْ بيع المضطر[2]"[3].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٧، من طريق النعمان بن عبد السلام، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٥٢٢، والذهبي في ميزان الاعتدال، ٣/ ١٧، بمثله من طريق كثير بن عبيد، عن مُحَمَّد بن خالد الوهبي، كلاهما عن الوصافي، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن حبان في صحيحه، ١١/ ٣٤٦، ح: ٤٩٧٢، من طريق مُحَمَّد بن عبد الأعلى، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن المخَلِّص في المخلصيات، ٢/ ١٦١، ح: ١٢٧٩، من طريق مُحَمَّد بن عمرو بن سليمان، كلاهما بنحوه مختصرا عن معتمر، عن أبيه،

الوجه الثاني: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ٥٥٢، بنحوه مختصرا من طريق سفيان، عن أبي ليلى،

الوجه الثالث: أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ٦/ ٣٦٣، بنحوه مختصرا من طريق يحيى بن مُحَمَّد بن صاعد، عن إسحاق بن حاتم العلاف، عن يحيى بن سليم، عن عبيد الله،

الوجه الرابع: أخرجه ابن الأعرابي في المعجم، ٢/ ٦٨٩، ح: ١٣٩٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ٩٤، بنحوه مختصرا من طريق معاوية بن هشام، عن سفيان،

وأحمد في المسند، ١٠/ ٣٩٣، ح: ٦٣٠٧، وعبد بن حميد في المنتخب، ص ٢٤٢، ح: ٧٤٦، مختصرا وبزيادة: "إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع..."، عن يعلى، ومُحَمَّد ابنا عبيد، كلاهما عن مُحَمَّد بن إسحاق،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

١- بَيْعِ الْغَرَرِ: هو ما كان له ظاهر يغر المشتري، وباطن مجهول. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ٣٥٥.

٢- المضطر: المضطهد المكره على البيع، غريب الحديث للهروي، ٥/ ٢٩٥. وبيع المضطر يكون من وجهين: أحدهما: أن يضطر إلى العقد من طريق الإكراه عليه، فهذا فاسد لا ينعقد. والآخر: أن يضطر إلى البيع لدين ركبه أو مؤونة ترهقه، فيبيع ما في يده بالوكس من أجل الضرورة، فهذا سبيله في حق الدين والمروءة ألا يبايع على هذا الوجه وألا يفتات عليه بماله، ولكن يعان، ويقرض، ويستمهل له إلى الميسرة حتى يكون له في ذلك بلاغ، فإن عقد البيع مع الضرورة على هذا الوجه جاز في الحكم ولم يفسخ. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ٨٢.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٥٢٢.

الطريق الثالث: أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار، ١٢/ ٢٩٧، ح: ٦١٣٢، بمعناه وبزيادة: "عن الشغار، وعن بيع المجر..."، من طريق بهلول، عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد الوصافي.

الموضع الثاني: تفرد النعمان بن عبد السلام.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبيد الله بن الوليد الوصافي[١]، قال عنه علي بن المديني: ضعيف ليس بشيء[٢]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بمحكم الحديث يكتب حديثه للمعرفة[٣]، وقال أبو زرعة[٤]، وأبو حاتم: ضعيف الحديث[٥]، وقال النسائي: متروك الحديث[٦]، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن الثقات عطاء وغيره مالا يشبه حديث الأثبات حتى إذا سمعها المستمع سبق إلى قلبه أنه كالمتعمد لها فاستحق الترك[٧]، وقال ابن عدي: ضعيف جدا يتبين ضعفه على حديثه[٨]، وقال ابن حجر: ضعيف[٩].

خالف جماعة من الرواة وروى الحديث بزيادة: "وعن بيع المضطر"، وتفرد به عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة مختصرا دون تلك الزيادة، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث الوصافي، منكر لمخالفته الجماعة.

١- سبقت ترجمته آنفا في عنوان الحديث ص ٧٩٧.

٢- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ٩٨.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٣٣٦.

٤- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨١٧.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٣٣٧.

٦- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٦٦.

٧- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ٦٣.

٨- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٥٢٢.

٩- تقريب التهذيب، ص ٣٧٥.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه النعمان بن عبد السلام[1]، قال عنه أبو حاتم: محله الصدق[2]، وقال أبو داود الطيالسي: ثقة مأمون[3]، وقال الذهبي: كان يتفقه للثوري ويتعبد[4]، وقال ابن حجر: ثقة عابد فقيه[5].

لم يتفرد النعمان بل تابعه مُحَمَّد بن خالد الوهبي وهو: صدوق[6]، لكن مدار حديثهما على الوصافي وهو ضعيف، خالف الجماعة فلا يحتج بحديثه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الادراج فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه الوصافي وهو: ضعيف، عليه مدار الحديث، تفرد عن سالم، فلا يحتمل تفرده.

٢- الوصافي خالف الجماعة، وروى الحديث بزيادة: "وعن بيع المضطر"، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مختصرا دون الزيادة، عن نافع، عن ابن عمر وهو الصواب.

٣- حديث الوصافي منكر لمخالفته الجماعة.

أبان بن أبي عَيَّاش[7] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٦٠] ٢٩٧٥- حَدِيث: فِي الإزار... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الدَّرَاوَرْدِي عَنهُ، تفرد بِهِ الْحُسَيْن بن عَليّ الْجعْفِيّ عَنهُ[8].

١- النعمان بن عبد السلام بن حبيب التيمي أبو المنذر الأصبهاني من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٦٤.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٤٤٩.

٣- سير أعلام النبلاء ط الحديث، ٨/ ١١٢.

٤- الكاشف للذهبي، ٢/ ٣٢٣.

٥- تقريب التهذيب، ص ٤٧٦.

٦- المصدر السابق، ص ٤٧٦.

٧- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٤٦، رقم: ٢٩٧٤، ص ١٤١.

٨- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٨.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو داود فقال: حدثنا هناد بن السري، حدثنا حسين الجعفي، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «الْإِسْبَالُ[1] فِي الْإِزَارِ، وَالْقَمِيصِ، وَالْعِمَامَةِ، مَنْ جَرَّ مِنْهَا شَيْئًا خُيَلَاءَ[2]، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سالم بن عبد الله واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٨، من طريق حسن الجعفي، عن الدراوردي، عن أبان بن عياش،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٨، ح: ٢٤٨٤٠، وهناد بن السري في الزهد، ٢/٤٣٢، وأبو داود في السنن، ٤/ ٦٠، ح: ٤٠٩٤، عن هناد بن السري، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٨، ح: ٥٣٣٤، عن محمد بن رافع، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٨٤، ح: ٣٥٧٦، عن ابن أبي شيبة، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣١١، ح: ١٣٢٠٩، من طريق علي بن المديني، والبيهقي في شعب الإيمان، ٨/ ٢١٩، ح: ٥٧٢٣، من طريق أحمد بن عبد الحميد الحارثي، جميعهم بنحوه عن حسين بن علي الجعفي، عن عبد العزيز بن أبي رواد،

الوجه الثالث: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة، ٢/ ٤٩٥، ح: ١١٣٩، بنحوه مختصرا، عن أبي الأشعث، عن المعتمر، عن أبيه عن قتادة،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٩٥، ح: ٥٢٤٨، عن وكيع، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/١٦٥٢، ح: ٢٠٨٥، من طريق عبد الله بن نمير، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٥، ح: ٨٥٧٢، من طريق عبد الله بن وهب، ثلاثتهم بنحوه مختصرا، عن حنظلة بن أبي سفيان،

الوجه الخامس: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٦، ح: ٨٥٨٢، بنحوه مختصرا، من طريق عثمان بن عمر، عن قدامة بن موسى بن عمر،

١- الإسبال: إرخاء الإزار، الفائق في غريب الحديث، ١/ ٢٨٥. والمسبل: هو الذي يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٣٣٩.

٢- الخيلاء: الكبر والعجب. يقال: اختال فهو مختال. وفيه خيلاء ومخيلة: أي كبر. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/٩٣.

٣- سنن أبي داود، ٤/ ٦٠، ح ٤٠٩٤.

الوجه السادس: أخرجه إسماعيل بن جعفر الزرقي في أحاديث علي بن حجر، ص ٥١٢، ح: ٤٥٢، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ٦، ح: ٣٦٦٥، من طريق عبد الله، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٩، ح: ١٣١٧٤، من طريق زهير، جميعهم دون زيادة: "وَالْقَمِيصِ، وَالْعِمَامَةِ"، وبزيادة «إنك لست تصنع ذلك خيلاء»، عن موسى بن عقبة،

الوجه السابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٠٦، ح: ١٣١٩٥، ومحمد بن هارون الروياني في المسند، ٢/ ٤٠٧، ح: ١٤٠٨، بمعناه مختصرا وبزيادة «الأشيمط الزاني، ولا العايل المزهو»، من طريق سعيد بن عفير، عن ابن لهيعة، عن الوليد بن أبي الوليد،

جميعهم عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر.

الطريق الثاني: رواه جبلة بن سحيم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٩٤، ح: ٦١٥٠، بنحوه مختصرا، ومن طريقه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٩٤، من طريق يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، عن أبية،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٧٥، ح: ٥٠٣٨، عن بهز، ومحمد بن جعفر، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٤٤٢، ح: ٩٦٤٤، من طريق يحيى، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٢٦٠، ح: ٥٤٤٣، من طريق أبي الوليد، والحوضي، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٨، ح: ٨٥٩١، من طريق يزيد بن هارون، جميعهم بنحوه مختصرا، عن شعبة،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٩٧، ح: ١٧٠٠، من طريق الأشجعي، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ١٢٤، من طريق الفريابي، كلاهما بنحوه مختصرا عن سفيان الثوري،

الوجه الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٥، ح: ٢٤٨٠٧، عن علي بن مسهر، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٩، ح: ٨٥٩٣، من طريق أسباط بن محمد، كلاهما عن الشيباني،

جميعهم بنحوه مختصرا، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: اخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩١٤، ح: ٩،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٦٧، ح: ٥١٨٨، عن يحيى القطان، عن الثوري،

الوجه الثالث: أخرجه ابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٩٤، ح: ٥٦٨١، من طريق المقابري، عن إسماعيل بن جعفر، ثلاثتهم بنحوه مختصرا، عن عبد الله بن دينار،

الوجه الرابع: أخرجه الترمذي في السنن، ٤/ ٢٢٣، ح: ١٧٣٠، بنحوه مختصرا، من طريق معن، وقتيبة، عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم،

الوجه الخامس: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ١٩٠، بنحوه مختصرا، من طريق عمرو بن حكام، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، ومحارب، جميعهم عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩١٤، ح: ١١، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٤١، ح: ٥٧٨٣، عن إسماعيل، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٥١، ح: ٢٠٨٥، عن يحيى بن يحيى، كلاهما بنحوه مختصرا، عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٥، ح: ٢٤٨٠٨، عن أبي أسامة، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٨١، ح: ٣٥٦٩، من طريقه، وعبد الله بن نمير، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٦، ح: ٥٣٢٧، من طريق بشر، جميعهم بنحوه مختصرا، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٧٢، ح: ٤٤٨٩، بنحوه مختصرا، عن إسماعيل، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٣٠، ح: ١٤٧٧، بنحوه مختصرا وبزيادة: "في الدنيا"، من طريق رباح بن عمرو القيسي، ومعمر بن راشد في الجامع، ١١/ ٨٢، ح: ١٩٩٨٤، ومن طريقه الترمذي في السنن، ٤/ ٢٢٣، ح: ١٧٣١، بنحوه ولم يذكر الزيادة، وزاد قول أم سلمة فقالت: فكيف يصنعن النساء بذيولهن؟ قال: «يرخين شبرا»... الخ، جميعهم عن أيوب السختياني،

الوجه الرابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٥، ح: ٨٥٧٤، بنحوه مختصرا، من طريق ابن وهب، عن الليث بن سعد، وأسامة بن زيد الليثي،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣٦٦، ح: ٦٦٣٣، بمعناه مختصرا من طريق موسى بن عيسى القرشي، عن عطاء الخراساني،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في الأوسط، ٣/ ٢١٦، ح: ٢٩٥٩، من طريق جابر بن يحيى، عن ليث، وابن الأعرابي في المعجم، ٣/ ١٠١٦، ح: ٢١٧٧، من طريق يحيى بن المهلب، عن عبيد الله، كلاهما بنحوه مختصرا، عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١١/ ٨١، ح: ١٩٩٨٠، بنحوه مختصرا، ومن طريقه أحمد في المسند، ١٠/ ٤١٣، ح: ٦٣٤٠، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٦، ح: ٥٦٤٤، بنحوه مختصرا، عن زهير، عن ابن عيينة، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٩٠، ح: ٤٨٨٤، بنحوه مطولا، ولم يذكر الزيادة، عن عبد الرزاق، عن داود بن قيس، جميعهم عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٥٧، ح: ٥٠١٤، عن مُحَمَّد بن جعفر، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٦، ح: ٥٣٢٨، من طريق خالد، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٩، ح: ٨٥٩٨، ولم يذكر: "يوم القيامة، من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود، جميعهم مختصرا عن شعبة، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ١٣١، ح: ٤١٢، بمعناه، من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن نعيم المجمر، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث الدراوردي.

الموضع الثاني: تفرد حسين بن علي الجعفي.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي[١]، قال عنه ابن سعد: كان كثير الحديث يغلط[٢]، وقال علي بن المديني: ثقة ثبت[٣]، وقال يحيى بن معين: صالح ليس به بأس[٤]، وقال أحمد بن حنبل: إذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمرى يرويه عن عبيد الله بن عمر[٥]، وقال العجلي: ثقة[٦]، وقال أبو زرعة: سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ[٧]، وقال ابن حبان: كان يخطئ[٨]، وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ[٩].

تفرد عن أبان بن أبي عَيَّاش وهو: متروك[١٠]، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بهذا الطريق.

١- هو عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عبيد الدراوردي أبو مُحَمَّد الجهني مولاهم المدني، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٥٨.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٥/ ٤٩٢.

٣- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٢٧.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٧٤.

٥- انظر: **سؤالات أبي داود للإمام أحمد**، ص ٢٢١.

٦- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٩٧.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٣٩٦.

٨- الثقات لابن حبان، ٧/ ١١٦.

٩- تقريب التهذيب، ص ٣٥٨.

١٠- المصدر السابق، ص ٨٧.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه حسين بن علي الجعفي[١]، قال عنه يحيى بن معين[٢]، والعجلي[٣]، وابن حجر: ثقة[٤]، وقال موسى بن داود: كنت عند سفيان بن عيينة فجاء حسين الجعفي فقام سفيان فقبل يده[٥]، وقال مُحَمَّد بن عبد الرحمن الهروي: ما رأيت أتقن من حسين الجعفي ورأيت في مجلسه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وخلف بن سالم[٦]، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

خالف جماعة من الرواة وروى الحديث بزيادة: «والقميص، والعمامة»، وتفرد به عن الداروردي، عن أبان بن عياش، فلا يحتمل تفرده.

بينما جماعة من الثقات منهم: وكيع بن الجراح، وعبد الله بن نمير، وابن وهب، رووا الحديث مختصرا بلفظ: «من جر ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، عن ابن عمر، وهو: الصواب.

وللحديث طرق عديدة أخرى عن ابن عمر، وفيها الصحيح، إلا أن أصح الأسانيد هو: مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر.

فحديث حسين الجعفي شاذ لمخالفته جماعة من الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه حسين الجعفي وهو: ثقة، خالف الجماعة وتفرد عن الداروردي، فلا يحتمل تفرده.

١- هو الحسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي المقرئ عابد من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة ثلاث أو أربع ومائتين وله أربع أو خمس وثمانون سنة. تقريب التهذيب، ص ١٦٧.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٥٦.

٣- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٣٠٢.

٤- تقريب التهذيب، ص ١٦٧.

٥- الطبقات الكبرى لابن سعد، ٣٩٧/٦.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٥٦.

٧- الثقات لابن حبان، ٨/ ١٨٤.

٢- حسين الجعفي خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بزيادة: "القميص، والعمامة"، عن الداروردي، عن أبان، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مختصرا عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، عن ابن عمر، وهو: الصواب.

٣- رواه الداروردي وهو: صدوق يخطئ، تفرد عن أبان فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بهذا الطريق.

٤- رواه أبان بن عياش وهو: متروك، تفرد عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

٥- حديث حسين الجعفي شاذ، لمخالفته جماعة من الثقات.

طَلْحَة بن مصرف[1] عَن ابْن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٦١] ٢٩٨٦- حَدِيث: بني الْإِسْلَام على خَمْسَة أسْهم... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ همام بن يحيى، عَن مُحَمَّد بن جحادة، عَن طَلْحَة[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند السبكي إذ قال: أخبرنا محمود بن خليفة بن مُحَمَّد بن خلف المنبجي قراءة وأنا أسمع، أخبرنا إسحاق بن أبي بكر الأسدي، أخبرنا يوسف بن خليل الحافظ، أخبرنا اللبان، أخبرنا الحداد، أخبرنا أبو نعيم، أخبرنا ابن المحرم، حدثنا إبراهيم بن عبد الله أبو مسلم، أخبرنا حجاج بن منهال، حدثنا همام بن يحيى، عن مُحَمَّد بن جحادة، عن طلحة بن مصرف، أنه حدثه قال: قال ابن عمر: "بُنِيَ الإِسْلامِ عَلَى خمس: شَهَادَة أَن لَا إِلَه إِلَّا الله، وإقام الصَّلَاة، وإيتاء الزَّكَاة، وَصَوْم رَمَضَان، وَحج الْبَيْتِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالْجِهَادُ؟ قَالَ: هَكَذَا قَالَ لَنَا نَبِيُّنَا ﷺ بني الْإِسْلَام على خمس، قَالَ: فَسَمَّاهُنَّ، قَالَ: وَالْجِهَادُ مِنَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ"[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

١- طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي الكوفي ثقة قارىء فاضل من الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة مات سنة اثنتي عشرة ومائة أو بعدها انظر: تقريب التهذيب، ص٢٨٣.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨١.

٣- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود مُحَمَّد الطناحي، وعبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٣هـ، ١/ ٧٨.

الطريق الأول: أخرجه السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، ١/ ٧٨، بمثله من طريق حجاج بن منهال، عن همام بن يحيى، عن مُحَمَّد بن جحادة، عن طلحة بن مصرف، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤١٧، ح: ٤٧٩٨، بنحوه من طريق منصور، عن سالم بن أبي الجعد، وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ١٥٧، ح: ٣٠٣١١، بنحوه مطولا ولم يذكر: "والجهاد"، من طريق منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن عطية مولى بني عامر، كلاهما عن يزيد السكسكي، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه حبيب بن أبي ثابت واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف، ٣/ ١١٧٦، عن أبي مُحَمَّد بن صاعد، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات، ١/ ٢٣٣، ح: ٣١٥، عن يحيى، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٦٠/ ٣١٤، من طريق يحيى بن مُحَمَّد مولى بني هاشم، كلاهما بنحوه عن مُحَمَّد بن ميمون الخياط المكي، عن سفيان بن عيينة، عن سعير بن الخمس، ومسعر،

الوجه الثاني: أخرجه مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدني في الإيمان، ص ٨٤، ح: ١٨، والترمذي في السنن، ٥/ ٥، ح: ٢٦٠٩، عنه، والآجري في الشريعة، ٢/ ٥٦٤، ح: ٢٠١، وعبيد الله بن عبد الرحمن العوفي في حديث أبي الفضل الزهري، ص ٥٢٦، ح: ٥٢٣، من طريقه، ومُحَمَّد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، ١/ ٤٢١، ح: ٤١٧، عن فضيل بن عبد الرحمن المروزي، عن الحميدي، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٦٣٨، ح: ٨٢٤، من طريق عبد الله بن أيوب المخرمي، وحسن الزعفراني، جميعهم بنحوه وبزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، عن ابن عيينة، عن سعير بن الخمس،

الوجه الثالث: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥٦٠، ح: ٧٢٠، بنحوه وبزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، عن سعير بن الخمس التميمي،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٢٣٠، ح: ٦٢٦٤، بزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، من طريق إبراهيم بن مُحَمَّد الشافعي، عن سفيان بن عيينة، عن عبدة بن أبي لبابة،

جميعهم عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، ولم يذكروا: "والجهاد".

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٠٩، ح: ١٣٢٠٣، بنحوه من طريق من طريق عنبسة، عن حنظلة، وفي المعجم الأوسط، ٧/ ٣٤، ٦٧٧٠، بنحوه وبزيادة: "وأن مُحَمَّدا عبده ورسوله"، من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، كلاهما لم يذكرا: "والجهاد"، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٥، ح: ١٦، عن عبد الله بن نمير، والنسائي في السنن، ٨/ ١٠٧، ح: ٥٠٠١، من طريق المعافى بن عمران، وابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ١٨٧، ح:

١٨٨٠، من طريق وكيع، وأحمد في المسند، ١٠/ ٣٨٩، ح: ٦٣٠١، بزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، عن ابن نمير، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١١، ح: ٨، بزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، عن عبيد الله بن موسى، جميعهم بنحوه ولم يذكروا "والجهاد"، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن عكرمة بن خالد المخزومي، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣٢٥، ح: ٦٥٣٣، بنحوه ولم يذكر: "والجهاد"، من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي، عن خصيف، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤١٢، ح: ١٣٥١٨، بنحوه وبزيادة: "وحج هذا البيت، مرتين"، ولم يذكر: "والجهاد"، من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن يزيد الأعرج الشني، عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٥، ح: ١٦، بنحوه، ولم يذكر: "والجهاد"، وبزيادة: "فقال رجل: الحج، وصيام رمضان...الخ"، من طريق سليمان بن حيان الأحمر، عن أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد همام بن يحي[١]، وهو: ثقة ربما وهم[٢].

خالف جماعة من الثقات وأدرج في المتن زيادة: "والجهاد"، وتفرد به عن مُحَمَّد بن جحادة، عن طلحة بن مصرف، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده للوهم الذي فيه.

بينما رواه الجماعة كوكيع بن الجراح، وعبيد الله بن نمير، والمعافي بن عمران، وعبيد الله بن موسى، جميعهم دون لفظ: "والجهاد"، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن عكرمة، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث همام بن يحيى شاذ لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه همام بن يحيى وهو: ثقة ربما وهم، تفرد مُحَمَّد بن جحادة، فلا يحتمل تفرده.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٢٦، رقم: ٢٨٣٣، ص ٩٩.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٧٤.

٢- همام بن يحيى خالف جماعة من الثقات وأدرج في المتن زيادة: "والجهاد"، عن مُحَمَّد بن جحادة، عن طلحة، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة دون تلك الزيادة، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن عكرمة، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث همام بن يحيى شاذ لمخالفته الثقات.

طَاوس[١] عَن ابْن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٦٢] ٢٩٨٨- حَدِيث: قيل لِابْنِ عمر: إن أَبَا هُرَيْرَة يزْعم أَن الْوتر لَيْسَ بِتحتم[٢]... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث مَنْصُور بن الْمُعْتَمِر، عَن حبيب بن أبي ثَابت عَنهُ[٣].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الإمام أحمد إذ قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن حبيب، عن طاوس، قال: قال رجل لابن عمر إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم؟ قال: سأل رجل رسول الله ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ»[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين وصله وارساله.

فالموصول: رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه طاوس، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٣٧١، ح: ٦٢٥٨، بمثله،

وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ١١٠١، ح: ٢١٤٨، بنحوه وزاد فيه: "فخذوا منه أو دعوا، فقال ابن عمر: كذب أبو هريرة"، عن إسحاق بن راهويه، وأحمد بن عمرو، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٧، ح: ١٦٦٧، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن مُحَمَّد بن قدامة، جميعهم عن جرير، عن منصور، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٢٩، ح: ٤٦٧٩، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة

١- سبقت ترجمته في الحديث ١١٩، رقم: ٢٩٩٢، ص ٣٣٩.

٢- قوله "يتحتم" صوابه: بحتم. انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٣١. ح ٣٠٣٧.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٢.

٤- مسند أحمد، ١٠/ ٣٧١، ح ٦٢٥٨.

يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن الثوري، وأحمد في المسند، ١٠/ ١٦٠، ح: ٥٩٣٧، من طريقه، كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥١٦، ح: ٧٤٩، عن مُحَمَّد بن عباد، عن سفيان، وابن ماجه في السنن، ١/ ٤١٨، وابن حبان في صحيحه، ٦/ ٣٥٠، ح: ٢٦٢٠، من طريق سفيان، عن الزهري، كلاهما بنحوه ولم يذكرا: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن عمرو بن دينار،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٥٧، ح: ٤٨٤٨، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن يزيد بن هارون، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤٧٠، ح: ٥٦٢٠، من طريقه، عن سليمان التيمي،

الوجه الرابع: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤٦٩، ح: ٥٦١٨، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن غسان بن الربيع، عن ثابت التيمي،

الوجه الخامس: أخرجه عبيد الله بن عبد الرحمن العوفي في حديث الزهري، ص ٥٣٣، ح: ٥٣٦، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن المعتمر، عن ليث،

جميعهم عن طاوس، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه سالم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٥١، ح: ١١٣٧، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٨، ح: ١٦٧٢، من طريق شعيب، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٧، ح: ١٦٦٨، من طريق مُحَمَّد بن حرب، عن الزبيدي، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٢٩، ح: ٤٦٧٨، عن معمر، وأحمد في مسنده، ١٠/ ٤٢٣، ح: ٦٣٥٥، من طريقه، والطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٨٨، ح: ٩٤٠، وفي مسند الشاميين، ١/ ٣٧٠، ح: ٦٤٢، وعبيد الله بن عبد الرحمن العوفي في حديث الزهري، ص ٢٠٦، ح: ١٤٥، من طريق صدقة بن عبد الله، عن إبراهيم بن مرة، وأحمد في المسند، ٨/ ١٦٣، ح: ٤٥٥٩، والحميدي في المسند، ١/ ٥٢١، ح: ٦٤١، عن سفيان بن عيينة، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥١٦، ح: ٧٤٩، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ٩/ ٣٧١، ح: ٥٤٩٤، بزيادة: "توتر لك ما مضى"، من طريقه، جميعهم عن الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣١٣، ح ١٣٢١٥، من طريق إبراهيم بن عبد الله بن العلاء، عن أبيه،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٢٤٩، ح: ٤١١٠، بزيادة: "فأوترت لك ما مضى"، من طريق أبي عبيدة الحداد، عن المثنى،

ثلاثتهم بنحوه ولم يذكروا: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥١٦، ح: ٧٤٩، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٨، ح: ١٦٧٤، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، من طريق عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٣١٦، ح: ٦١٧٦، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن يعقوب، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٨، ح: ١٦٧٣، من طريق يعقوب بن إبراهيم، عن ابن أخي ابن شهاب، عن الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٢٣، ح: ١٣،

ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥١٦، ح: ٧٤٩، عن يحيى بن يحيى، وأبو داود في السنن، ٢/ ٣٦، ح: ١٣٢٦، عن القعنبي، كلاهما بنحوه وبزيادة: "توتر له ما قد صلى"، ولم يذكرا "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٠٢، ح: ٤٧٢، بزيادة: "توتر له ما قد صلى"، من طريق بشر بن المفضل، عن عبيد الله، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٧، ح: ١٦٧٠، من طريق زهير، عن الحسن بن الحر، والترمذي في السنن، ٢/ ٣٠٠، ح: ٤٣٧، بزيادة: «واجعل آخر صلاتك وترا»، وابن ماجه في السنن، ١/ ٤١٨، ح: ١٣١٩، مختصرا، من طريق الليث بن سعد، وأحمد في المسند، ٩/ ١٠٣، ح: ٥٠٨٥، بزيادة: "فأوترت له ما قد صلى"، عن إسماعيل، عن أيوب، والطبراني في المعجم الصغير، ١/ ٥١، ح: ٤٧، بلفظ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، من طريق عبد الله بن عمر العمري، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٨٣، ح: ٥٨٠٩، بزيادة: "توتر لك صلاتك"، عن شيبان، عن جرير بن حازم، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٢٨، ح: ٤٦٧٤، بزيادة: "توتر ما قبلها"، عن عبد العزيز بن أبي رواد، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٢٩، ح: ٤٦٨٠، والحميدي في المسند، ١/ ٥٢٢، ح: ٦٤٤، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، وبزيادة: "توتر له ما قد صلى"، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: رواه أنس بن سيرين واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ٢٩، ح: ٢٣٦٩، مختصرا بلفظ: «مثنى مثنى» من طريق أبي عاصم، عن ابن عون،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الصحيح، ٢/ ٢٥، ح: ٩٩٥، مطولا، عن أبي النعمان، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥١٩، ح: ٧٤٩، مطولا، عن خلف بن هشام، وأبو كامل، وابن خزيمة في صحيحه، ٢/ ١٣٩، ح: ١٠٧٣، بنحوه من فعل النبي ﷺ عن أحمد بن عبدة، جميعهم عن حماد بن زيد،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٦٦، ح: ٤٨٦٠، مطولا من فعل النبي ﷺ وبزيادة، عن يزيد، عن شعبة،

ثلاثتهم بنحوه ولم يذكروا: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن أنس بن سيرين، عن ابن عمر.

الطريق التاسع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٠، ح: ٤٩٨٧، عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن خالد، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥١٧، ح: ٧٤٩، بزيادة: "واجعل آخر صلاتك وترا"، من طريق حماد، عن أيوب، وبديل، وأبو داود في السنن، ٢/ ٦٢، ح: ١٤٢١، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٣٢، ح: ١٦٩١، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ١٠٠، ح: ٢٦١٤، بلفظ: «مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل» من طريق همام، عن قتادة، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن عبد الله بن شقيق، عن ابن عمر.

الطريق العاشر: أخرجه الترمذي في السنن، ٢/ ٤٩١، ح: ٥٩٧، من طريق ابن مهدي، ةالنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٧، ح: ١٦٦٦، والدارقطني في السنن، ٢/ ٢٨٧، ح: ١٥٤٦، من طريق مُحَمَّد بن جعفر، وعبد الرحمن، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٩، ح: ١٢٩٥، عن عمرو بن مرزوق، والدارقطني في السنن، ٢/ ٢٨٧، ح: ١٥٤٦، من طريق مُحَمَّد بن جعفر، وابن حبان في الصحيح، ٦/ ٢٣١، ح: ٢٤٨٢، من طريق معاذ بن معاذ، وأبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٣٣٤، ح: ١٩٦٢، من طريق أبي داود، والدارمي في السنن، ٢/ ٩١٤، ح: ١٤٩٩، عن عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة، عن وكيع، وغندر، جميعهم بلفظ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، ولم يذكروا: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن علي بن عبد الله البارقي، عن ابن عمر.

الطريق الحادي عشر: أخرجه ابن ماجه في السنن، ١/ ٣٧١، ح: ١١٧٥، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، من طريق عبد الواحد بن زياد، عن عاصم، عن أبي مجلز، عن ابن عمر.

الطريق الثاني عشر: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٧٩، ح: ٤٥٧١، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن سفيان، والنسائي في السنن، ٣/ ٢٢٧، ح: ١٦٦٩، من طريقه، عن ابن أبي لبيد، عن أبي سلمة، عن ابن عمر.

الطريق الثالث عشر: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٧٢، ح: ٥٠٣٢، عن بهز، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥١٩، ح: ٧٤٩، عن محمد بن المثنى، عن محمد بن جعفر، كلاهما بنحوه ولم يذكرا: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن شعبة، عن عقبة بن حريث، عن ابن عمر.

الطريق الرابع عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الصغير، ١/ ٢١٦، ح: ٣٤٥، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر.

أما المرسل: اختلف فيه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٢٨، ح: ٤٦٧٧، بنحوه ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن حميد بن عبد الرحمن، مرسلا.

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٧٤، ح: ٦٦٣٠، ح: ٣٦٤٠٢، مختصرا بلفظ «صلاة الليل مثنى مثنى» ولم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن أبي أسامة، عن خالد بن دينار، عن سالم، مرسلا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى غرابة حديث منصور بن المعتمر السلمي[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن سعيد: كان من أثبت الناس[٢]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم فمن اختلف عليهم فهو يخطئ ليس هم، منهم: منصور بن المعتمر[٣]، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث كان أثبت أهل الكوفة[٤]، وقال أبو حاتم: ثقة[٥]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت وكان لا يدلس[٦].

خالف سفيان الثوري وتفرد عن حبيب بن أبي ثابت بزيادة: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، فيحتمل تفرده، لكن العلة ليست فيه إنما في شيخه.

١- منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي من طبقة الأعمش مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٤٧.

٢- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٧/ ٣٤٦.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ١٧٧.

٤- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٢٩٩.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ١٧٩.

٦- تقريب التهذيب، ص ٥٤٧.

بينما سفيان الثوري رواه عن حبيب بن أبي ثابت دون تلك الزيادة وتفرد به، فيحتمل تفرده أيضا، لكن الخطأ ليس منه إنما في شيخه.

فمدار الحديث على حبيب بن أبي ثابت وهو: ثقة كثير الإرسال والتدليس[1]، روى الحديث بالعنعنة من كلا الطريقين بالزيادة وبدونها، فلا يحتمل تدليسه، لأنه من الطبقة الثالثة من المدلسين[2]، الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

وخالفهما ابن جريج وهو: ثقة يدلس[3]، تفرد عن الزهري، عن سالم، عن حميد بن عبد الرحمن مرسلا، فلا يحتمل تفرده لأنه روى الحديث بالعنعنة، وهو ليس ممن يحتمل تدليسه وليس من الأثبات في الزهري.

وخالفهم سفيان بن عيينة وهو: ثقة حافظ فقيه إمام حجة، من أثبت الناس في عمرو بن دينار[4]، فروى الحديث دون الزيادة حيث لم يذكر: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عمر، وهو الصواب، وللحديث طرق صحيحة أخرى أيضا.

فحديث حبيب بن أبي ثابت الموصول، وحديث ابن جريج المرسل، شاذ لمخالفتهم من هو أوثق منهم.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، ومعلول بالاختلاف في اتصال الإسناد من حيث الوصل والإرسال، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- خالف منصور سفيان بن عيينة، وروى الحديث بزيادة: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، عن ابن عمر، بينما سفيان بن عيينة وهو: إمام حجة، رواه دون تلك الزيادة عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عمر موصولا، وهو الصواب.

٢- مدار الحديث على حبيب بن أبي ثابت وهو: ثقة لكنه كثير الإرسال والتدليس، روى الحديث بالعنعنة تارة بزيادة: "إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم"، وتارة دونها، عن طاوس، عن ابن عمر موصولا فلا يحتمل تدليسه لأنه من المرتبة الثالثة من المدلسين.

٣- رواه ابن جريج وهو: ثقة يدلس، تفرد عن الزهري، عن سالم، عن حميد بن عبد الرحمن مرسلا دون الزيادة، فلا يحتمل تفرده، لأنه روى الحديث بالعنعنة، وهو ليس ممن يحتمل تدليسه أيضا.

١- انظر: تقريب التهذيب، ص ١٥٠.

٢- انظر: طبقات المدلسين، ص ٣٨.

٣- تقريب التهذيب، ص ٣٦٣.

٤- انظر: المصدر السابق، ص ٢٤٥.

٤- الزيادة الواردة في حديث منصور بن المعتمر غير محفوظ.

٥- حديث حبيب بن أبي ثابت الموصول، وحديث ابن جريج المرسل، كلاهما شاذ لمخالفتهم عمرو بن دينار وهو: أوثق منهم.

قال ابن القيسراني:

[٢٦٣] ٢٩٩٠- حَدِيث: خطب رَسُول الله ﷺ فَذكر آيَة الْخمر... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث عبد الله بن طَاوس، عَن أَبِيه، تفرد بِهِ إِبْرَاهِيم بن نَافِع الْمَكِّيّ عَنهُ[١].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند النسائي إذ قال: أخبرنا أبو بكر بن علي، قال: حدثنا نصر بن علي، قال: أخبرني أبي قال: حدثنا إبراهيم بن نافع، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر قال: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ آيَةَ الْخَمْرِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الْمِزْرَ؟ قَالَ: «وَمَا الْمِزْرُ؟»، قَالَ: حَبَّةٌ تُصْنَعُ بِالْيَمَنِ، فَقَالَ: «تُسْكِرُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين رفعه ووقفه:

فالمرفوع: رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه النسائي في السنن، ٨/ ٣٠٠، ح: ٥٦٠٥، وفي السنن الكبرى، ٥/ ٨٠، ح: ٥٠٩٥، وابن أبي حاتم في علل الحديث، ٤/ ٤٥٨، بمثله من طريق علي، عن إبراهيم بن نافع، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٧، ح: ٢٠٠٣، من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، وأحمد في المسند، ٨/ ٢٦٩، ح: ٤٦٤٥، عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله، وابن الجارود في المنتقى، ص ٢١٨، ح: ٨٥٧، من طريقه، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٩٦، ح: ٥٥٨٢، والدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٦، ح: ٤٦٢٠، من طريق ابن جريج، عن أيوب، والدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٧، ح: ٤٦٢٣، من طريق عبد الله بن المبارك، عن محمد بن عجلان، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ١٣/ ٢٠، ح: ١٧٣٢٤، من طريق روح، عن مالك، جميعهم بنحوه، والدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٧، ح: ٤٦٢٤، بنحوه،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٣.

٢- سنن النسائي، ٨/ ٣٠٠، ح ٥٦٠٥.

من طريق معتمر، عن ليث، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٧، ح: ٢٠٠٣، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣٢٧، ح: ٣٦٧٩، والترمذي في السنن، ٤/ ٢٩٠، ح: ١٨٦١، مطولا، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، جميعهم عن نافع عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٦٨، ح: ٤٦٤٤، عن يحيى بن سعيد القطان، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٩٧، ح: ٥٥٨٧، من طريقه، والترمذي في السنن، ٤/ ٢٩١، ح: ١٨٦٤، من طريق عبد الله بن إدريس، كلاهما مختصرا،

وأخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٨، ح: ٤٦٢٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٩/ ٢٣٢، من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وابن حبان في صحيحه، ١٢/ ١٩١، ح: ٥٣٦٩، من طريق يزيد بن زريع، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٣٢، ح: ١٣٢٦٨، من طريق همام، وابن الجارود في المنتقى، ص ٢١٨، ح: ٨٥٩، من طريق محمد بن عبيد، جميعهم بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٢٤، ح: ٣٣٩٠، بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»، من طريق يزيد بن هارون، جميعهم عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٢٣، ح: ٣٣٨٧، بلفظ: «كل مسكر، حرام»، من طريق صدقة بن خالد، عن يحيى بن الحارث الذماري، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٤، ح: ١٣١٥٧، بلفظ: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام»، من طريق عاصم بن عمر، عن بلال بن أبي بكر، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٢٤، ح: ٥٧٠٠، بلفظ: «حرم الله الخمر، وكل مسكر حرام»، من طريق شبيب بن عبد الملك، عن مقاتل بن حيان، وأحمد في المسند، ٩/ ٤٦٤، ح: ٥٦٤٨، من طريق أبي معشر، عن موسى بن عقبة، وتمام في الفوائد، ١/ ٢٩٢، ح: ٧٣٠، من طريق الأوزاعي، عن الزهري، كلاهما بلفظ: «كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام»، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٥٨، ح: ٥٤٦٧، بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، قليله وكثيره سواء» من طريق عبد الله بن نافع المدني، عن عاصم بن عمر، عن بلال بن أبي بكر، جميعهم عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٢٤، ح: ٣٣٩٢، بنحوه وبزيادة: «وما أسكر كثيره، فقليله حرام»، من طريق أبي يحيى زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن عبد الله بن عمر.

وأما الموقوف: رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد بن حنبل في الأشربة، ص ٦٦، ح: ١٧٤، عن عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٢٤، ح: ٥٦٩٩، من طريق ابن القاسم، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ١٣/ ١٩، ح: ١٧٣٢٢، من طريق الشافعي، ثلاثتهم عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٩/ ٢٢١، ح: ١٧٠٠٤، عن مالك، وعبد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ٦٧، ح: ٢٣٧٥٠، عن ابن علية، عن أيوب،

جميعهم بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد بن حنبل في الأشربة، ص ٥٥، ح: ١١٩، بلفظ: «السكر خمر»، من طريق ليث، عن حرب بن أبي حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد بن حنبل في الأشربة، ص ٧٨، ح: ٢٢٢، بلفظ: «كل مسكر حرام»، عن روح، عن سعيد، عن مغيرة بن مخلد، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث عبد الله بن طاوس.

الموضع الثاني: تفرد إبراهيم بن نافع،

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبد الله بن طاوس[١]، قال عنه أبو حاتم[٢]، والعجلي[٣]، والنسائي[٤]، والدارقطني: ثقة[٥]، وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله فضلا ونسكا ودينا[٦].

خالف جماعة من الرواة وروى الحديث بزيادة: "أرأيت المزر؟...الخ"، وبلفظ: «كل مسكر حرام»، وتفرد به

١- عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني أبو محمد من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٠٨.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٨٩.

٣- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٣٨.

٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٥/ ١٣١.

٥- وزاد: مأمون. سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٢١٥.

٦- الثقات لابن حبان، ٧/ ٤.

عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعا، فلا يحتمل تفرده. قال أبو حاتم: هذا حديث منكر[1].

بينما رواه الجماعة دون الزيادة، وبلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا وهو الصواب، قال الدارقطني: ورفعه صحيح[2].

فحديث عبد الله بن طاوس شاذ لمخالفته الجماعة.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه إبراهيم بن نافع[3]، قال عنه عبد الرحمن بن مهدي: كان أوثق شيخ بمكة[4]، وقال يحيى بن معين[5]، وأحمد بن حنبل[6]، وابن حجر: ثقة[7]، وقال الذهبي: ثقة ثبت[8].

تفرد عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر، فيحتمل تفرده، لكن مخالفة شيخه غير محتمل.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج والاختصار فيه، وبالاختلاف في اتصال الإسناد من حيث الرفع والوقف، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من عدة أوجه:

١- خالف عبد الله بن طاوس جماعة من الرواة وأدرج في الحديث: "أرأيت المزر؟...الخ"، ورواه مختصرا بلفظ: «كل مسكر حرام»، عن أبيه، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة دون الزيادة بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٢- حديث عبد الله بن طاوس شاذ لمخالفته الثقات.

٣- رواه غيرهم عن ابن عمر موقوفا، لكن الصواب رفعه، حيث أشار إليه الدارقطني أيضا.

١- علل الحديث لابن أبي حاتم، ٤/ ٤٥٨.

٢- علل الدارقطني، ١٣/ ٨٥.

٣- هو إبراهيم ابن نافع المخزومي المكي من كبار أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٤.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٤٠.

٥- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٦٨.

٦- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٢٣٤.

٧- تقريب التهذيب، ص ٩٤.

٨- الكاشف للذهبي، ١/ ٢٢٦.

بَاب الْعين وَأَسْمَاء الروَاة عَن ابْن عمر

عبد الله بن دِينَار[1] عَنه

قال ابن القيسراني:

[٢٦٤] ٣٠٠٦- حَدِيث: إِذا أَرَادَ الله عز وَجل أَن يخلق النُّطْفَة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث عبد الله عَنهُ، وغريب من حَدِيث مَالك عَنهُ، تفرد بِهِ عبد الرَّحْمَن بن يحيى بن سعيد العذري عَنهُ، وَلَا نعلم حدث بِهِ عَنهُ غير عَليّ بن حَرْب[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن عدي إذ قال: حدثنا مُحَمَّد بن عبد الله بن سعيد بن مهران بمصر، وأحمد بن عامر البرقعيدي، قالا: حدثنا علي بن حرب، حدثنا عبد الرحمن بن يحيى، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال النبي ﷺ: "إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ مِنَ النُّطْفَةِ خَلْقًا قَالَ مَلِكُ الأَرْحَامِ: أَيْ رَبِّ أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيد أَيْ رَبِّ أَذَكَرٌ أَمْ أُنْثَى أَيْ رَبِّ أَحْمَرٌ أَمْ أَسْوَدٌ فَيَقْضِي اللَّهُ أَمْرَهُ ثُمَّ يُكْتَبُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ مَا هُوَ لاقٍ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ حَتَّى النَّكْبَةَ[3] يَنْكِبُهَا"[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٤٧٣، والذهبي في ميزان الاعتدال، ٢/ ٥٩٧، بمثله من طريق عبد الرحمن بن يحيى، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية، ص ١٥٠، ح: ٢٦٨، وابن حبان في صحيحه، ١٤/ ٥٤، ح: ٦١٧٨، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٥٤، ح: ٥٧٧٥، من طريق يونس، وابن أبي عاصم في السنة، ١/ ٨١، ح: ١٨٢، من طريق الفضيل بن سليمان، عن عمر بن سعيد، والفريابي في القدر، ص: ١١٨، ح: ١٣٩، من طريق سلامة، عن عقيل، وابن أبي عاصم في السنة، ١/ ٨١، ح: ١٨٣، والفريابي في

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٤٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٨.

٣- النكبة: وهي ما يصيب الإنسان من الحوادث. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥/ ١١٣.

٤- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٤٧٣.

القدر، ص ١١٨، ح: ١٣٨، من طريق معمر، جميعهم بنحوه ولم يذكروا: "أي رب أحمر أم أسود"، عن الزهري، عن ابن هنيدة، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، ١/ ٨٢، ح: ١٨٦، من طريق معتمر بن سليمان، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٤٨٧، ح: ٣٨٧١، وأبو الفضل البغدادي في حديث الزهري، ص ٥٣٩، ح: ٥٤٣، من طريق وهب بن جرير، كلاهما بنحوه ولم يذكروا: "أي رب أحمر أم أسود"، عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد.

الموضع الثاني: تفرد علي بن حرب.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد[١]، قال عنه العقيلي: مجهول، لا يقيم الحديث من جهته[٢]، وقال ليس هو بقوي[٣]، وقال أبو أحمد الحاكم: لا يعتمد عليه[٤]، وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بالمناكير[٥]، وقال الأزدي: متروك لا يحتج بحديثه[٦].

خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بزيادة: "أي رب أحمر أم أسود"، وتفرد به عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه. قال ابن عدي: هذا الحديث منكر عن مالك بهذا الإسناد[٧]، بينما رواه الثقات عن الزهري، عن عبد الرحمن بن هنيدة، عن ابن عمر دون الزيادة، وهو الصواب.

فحديث عبد الرحمن بن يحيى منكر لمخالفته جماعة من الثقات.

١- عبد الرحمن بن يحيى العذري وسمى الدارقطني جده سعيدا ووصفه بأنه مدني. لسان الميزان، ٣/ ٤٤٤.

٢- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢/ ٣٥١.

٣- لسان الميزان لابن حجر، ٣/ ٤٤٣.

٤- المغني في الضعفاء للذهبي، ٢/ ٣٨٩.

٥- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٤٧٢.

٦- لسان الميزان لابن حجر، ٣/ ٤٤٤.

٧- الكامل في ضعفاء الرجال، ٥/ ٤٧٣.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه علي بن حرب[١]، قال عنه أبو حاتم: صدوق[٢]، وقال النسائي: صالح[٣]، وقال مسلمة بن قاسم[٤]، والدارقطني: ثقة[٥]، وقال ابن حجر: صدوق فاضل[٦].

تفرد عن عبد الرحمن بن يحيى، فيحتمل تفرده والعلة ليست فيه إنما في شيخه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث الإدراج فيه، من عدة أوجه:

١- رواه عبد الرحمن بن يحيى وهو: متروك، تفرد عن مالك، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف عبد الرحمن بن يحيى جماعة من الثقات وروى الحديث عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الثقات عن الزهري، عن عبد الرحمن بن هنيدة، عن ابن عمر.

٣- خالف عبد الرحمن بن يحيى الثقات وأدرج في المتن زيادة: "أي رب أحمر أم أسود"، بينما رواه الثقات دون تلك الزيادة.

٤- حديث عبد الرحمن بن يحيى منكر لمخالفته الجماعة في السند والمتن.

١- هو علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي من صغار الطبقة العاشرة مات سنة خمس وستين ومائتين وقد جاوز التسعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٩٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ١٨٣

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢٠/ ٣٦٣.

٤- تهذيب التهذيب، ٧/ ٢٩٦.

٥- سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٢٠٠.

٦- تقريب التهذيب، ص ٣٩٩.

المبحث الثاني

الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن

مسند عبد الله بن عباس ﷺ

عمار مولى الحارث بن نوفل[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٦٥] ٢٧٦٣- حَدِيث: أَنه شهد الصَّلَاة على أم كُلْثُوم... الحَدِيث، فَذكر جمَاعَة من الصَّحَابَة.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عبد الله بن وهب، عَن ابْن جريج، عَن يحيى بن صبيح، عَن عمار بن أبي عمار[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند أبي داود إذ قال: حدثنا يزيد بن خالد بن موهب الرملي، حدثنا ابن وهب، عن ابن جريج، عن يحيى بن صبيح، قال: حدثني عمار مولى الحارث بن نوفل، أَنَّهُ شَهِدَ جَنَازَةَ أُمِّ كُلْثُومٍ[3]، وَابْنِهَا، فَجُعِلَ الْغُلَامُ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ، وَفِي الْقَوْمِ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ[4]، وَأَبُو قَتَادَةَ[5]، وَأَبُو هُرَيْرَةَ[6]، فَقَالُوا: «هَذِهِ السُّنَّةُ»[7].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود في السنن، ٣/ ٢٠٨، ح: ٣١٩٣، بمثله عن يزيد بن خالد، والبيهقي في السنن الكبرى، ٤/ ٥٣، ح: ٦٩٢٠، والمنذري في مختصر سنن أبي داود، ٢/ ٣٩٩، بمثله من طريقه، عن عبد الله بن وهب، عن ابن جريج، عن يحيى بن صبيح،

١- عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم، ويقال: مولى بني الحارث، أبو عمر أو أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله صدوق ربما أخطأ، من الطبقة الوسطى من التابعين، مات بعد العشرين ومائة. تقريب التهذيب، ص ٤٠٨.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٣.

٣- وأم كلثوم هي بنت علي بن أبي طالب، زوج عمر بن الخطاب، وابنها: هو زيد الأكبر بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وكان مات هو وأمه أم كلثوم في وقت واحد، لم يدر أيهما مات أولًا، فلم يورث أحدهما من الآخر. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٤/ ١٩٥٦. ومختصر سنن أبي داود للمنذري ت حلاق، ٢/ ٣٩٩.

٤- سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري أبو سعيد الخدري له ولأبيه صحبة واستصغر بأحد ثم شهد ما بعدها وروى الكثير مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين. تقريب التهذيب، ص ٢٣٢.

٥- أبو قتادة الأنصاري هو الحارث ويقال عمرو أو النعمان بن ربعي بن بُلدمة السَلَمي المدني شهد أحدا وما بعدها ولم يصح شهوده بدرا ومات سنة أربع وخمسين وقيل سنة ثمان وثلاثين والأول أصح. تقريب التهذيب، ص ٦٦٦.

٦- أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه قيل عبد الرحمن ابن صخر وقيل غيرة مات سنة سبع وقيل سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٨٠.

٧- سنن أبي داود، ٣/ ٢٠٨، ح ٣١٩٣.

وأخرجه النسائي في السنن، ٤/ ٧١، ح: ١٩٧٧، بمعناه وبلفظ: "حضرت جنازة صبي وامرأة"، من طريق يزيد بن أبي حبيب، عطاء بن أبي رباح، كلاهما عن عمار بن أبي عمار مولى الحارث بن نوفل.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الله بن وهب[١]، وهو كما قال.

قال عنه ابن معين: أرجو أن يكون صدوقا[٢]، وقال أيضا: ثقة[٣]، وقال مرة: ليس بذاك في ابن جريج، كان يستصغر[٤]، وقال أحمد: صحيح الحديث يفصل السماع من العرض، ما أصح حديثه وأثبته، قيل له: أليس كان يسيئ الاخذ؟ قال: قد كان يسيئ الأخذ ولكن إذا نظرت في حديثه وما روى عن مشايخه وجدته صحيحا[٥]، وقال أيضا: كان رجلا صالحا إيش كان عنده من الحديث قد رأيته[٦]، وقال العجلي: ثقة[٧]، وقال أبو زرعة: نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر فلا أعلم أني رأيت حديثا له لا أصل له، وهو ثقة[٨]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق[٩]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عابد[١٠].

خالف سعيد بن أبي أيوب[١١]، وروى الحديث بلفظ: "شهد جنازة أم كلثوم، وابنها"، وتفرد به عن ابن جريج، عن يحيى بن صبيح، عن عمار بن أبي عمار، فلا يحتمل تفرده، لأنه ليس بذاك في ابن جريج[١٢].

١- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، مات سنة سبع وتسعين ومائة وله اثنتان وسبعون سنة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٢٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٧٤.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٤١٢.

٤- يعني لأنه سمع منه وهو صغير، شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٨٣.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ١٨٩.

٦- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي، ص ١٨٧.

٧- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٦٥.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ١٩٠.

٩- المصدر السابق.

١٠- تقريب التهذيب، ص ٣٢٨.

١١- سعيد بن أبي أيوب الخزاعي مولاهم المصري أبو يحيى بن مقلاص من كبار أتباع التابعين مات سنة إحدى وستين ومائة وقيل غير ذلك وكان مولده سنة مائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٣٣.

١٢- هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، ثقه فقيه فاضل، لكنه يدلس، انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٦٣. وشر التدليس تدليسه فإنه قبيح التدليس لا يدلس الا من مجروح، انظر: طبقات المدلسين لابن حجر، ص ٤١. وروى

بينما سعيد بن أبي أيوب وهو: ثقة ثبت[1]، رواه بلفظ: "حضرت جنازة صبي وامرأة"، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عطاء بن أبي رباح، عن عمار بن أبي عمار، وهو الصواب.

فحديث عبد الله بن وهب شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه عبد الله بن وهب وهو: ثقة لكن روايته عن ابن جريج فيه شيء، فلا يحتمل تفرده عنه.

٢- عبد الله بن وهب خالف سعيد بن أبي أيوب، وروى الحديث من طريق يحيى بن صبيح، عن عمار بن أبي عمار، بلفظ: "شهد جنازة أم كلثوم، وابنها"، بينما رواه سعيد بن أبي أيوب وهو: ثقة ثبت، من طريق عطاء بن أبي رباح، عن عمار بن أبي عمار، بلفظ: "حضرت جنازة صبي وامرأة"، وهو الصواب.

٣- حديث عبد الله بن وهب شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

مجاهد[2] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٦٦] ٢٧٨٢- حَدِيث: لقد أمرت بِالسِّوَاكِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ صَالح بن بَيَان، عَن أبي حنيفَة، عَن مُسلم عَنهُ[3].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبراني فقال: حدثنا مُحَمَّد بن زكريا، أنا عبد الله بن رجاء، أنا إسرائيل، عن مسلم، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَجَعَلْتُ عَلَيْهِمُ السِّوَاكَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»[4].

الحديث بالعنعنة، فلا تقبل عنعنته، لأنه من الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

١- تقريب التهذيب، ص ٢٣٣.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ١٣، رقم: ٢٧٨٠، ص ٦٧.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢١.

٤- المعجم الكبير للطبراني، ١١/ ٨٥، ح ١١١٢٥.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه مسلم الأعور، عن مجاهد واختلف عنه:

ذكره ابن القيسراني، ٣/٣٢١، ح: ٢٧٨٢، بلفظ: "لقد أمرت بالسواك"، من طريق صالح بن بيان، عن أبي حنيفة، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٨٥، ح: ١١١٢٥، بمثله من طريق إسرائيل، وأيضا في المعجم الكبير، ١١/ ٨٧، ح: ١١١٣٣، بنحوه من طريق أبي الأحوص، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ٣/ ٦٢٥، ح: ٣٨٩، بنحوه من طريق جرير، وأبو بكر الشافعي في الفوائد الشهير بالغيلانيات، ١/ ٤١٤، ح: ٤٥٨، بنحوه مختصرا ولم يذكر: "الصلاة" من طريق ورقاء، وأبو نعيم في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ٢/ ٢٤٠، بنحوه من طريق مندل، جميعهم عن مسلم الأعور، عن مجاهد، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٩٥، ح: ٦٩٦٠، بلفظ: "لقد أمرت بالسواك حتى خفت على أسناني"، من طريق عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٢٩، ح: ٢١٢٥، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٢١٨، ح: ٢٣٣٠، وأبو أسامة في مسند الحارث، ١/ ٢٧٨، ١٦١، من طريق شريك بن عبد الله، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٤٨، ح: ٢٥٧٣، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٥/ ٩٤، ح: ٢٧٠٢، من طريق سفيان، وابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ١٥٦، ح: ١٧٩٣، عن أبي الأحوص، وأيضا في المصنف، ١/ ١٥٧، ح: ١٨٠٩، من طريق إسرائيل، والبيهقي في السنن الكبرى، ١/ ٥٧، ح: ١٤٤، من طريق شعبة، جميعهم بلفظ: "أمرت بالسواك، حتى ظننت أن سينزل علي فيه قرآن"، أو بنحو هذا اللفظ، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ١/ ٣٧٣، ح: ٨٥٨، بنحوه وبزيادة: "استاكوا، لا تأتوني قلحا"، من طريق عيسى الزراد، عن تمام بن معبد، عن ابن عباس.

الطريق الخامس: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ١/ ٥٩، ح: ١٥١، بمعناه وبزيادة من طريق أبي علي الصيقل، عن جعفر بن تمام، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد صالح بن بيان[1]، وهو كما قال، فهو منكر الحديث.

خالف جماعة من الرواة وتفرد بلفظ: "لقد أمرت بالسواك"، عن أبي حنيفة، عن مسلم الأعور، عن مجاهد، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة بلفظ: «لولا أن أشق على أمتي...»، عن مسلم الأعور، بهذا الإسناد.

والحديث معلول من كلا الطريقين لأن مداره على مسلم الأعور: وهو: ضعيف[2]، تفرد عن مجاهد، فلا يحتمل تفرده.

وخالفهم جماعة من الثقات ورووا الحديث عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس وهو الصواب.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من عدة أوجه:

١- رواه صالح بن بيان وهو: منكر الحديث، تفرد عن أبي حنيفة فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف صالح بن بيان جماعة من الرواة وتفرد بلفظ: "لقد أمرت بالسواك"، عن أبي حنيفة، عن مسلم الأعور، عن مجاهد، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة بلفظ: «لولا أن أشق على أمتي...»، عن مسلم الأعور، بهذا الإسناد، لكنه معلول أيضا.

٣- حديث مجاهد مداره على مسلم الأعور وهو: ضعيف، تفرد عن مجاهد فلا يحتمل تفرده.

٤- رواه الثقات بلفظ: «لقد أمرت بالسواك حتى ظننت أنه ينزل علي به قرآن أو وحي»، عن أبي إسحاق السبيعي، عن التميمي، عن ابن عباس وهو الصواب.

مقسم[3] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٦٧] ٢٨١٤- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ كفن فِي ثَلَاثَة أَثوَاب... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ يزِيد بن أبي زِيَاد، عَن مقسم[4].

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٥٥، رقم: ٢٧٩٤، ص ١٦٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٣٠.

٣- سبقت ترجمته في الحديث ٢٢، رقم: ٢٨١٠، ص ٨٨.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٢٩.

سند الحديث:

السند المذكور وجدته عند أحمد إذ قال: حدثنا ابن إدريس، قال: أخبرنا يزيد، عن مقسم، عن ابن عباس: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كُفِّنَ فِي ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ، فِي قَمِيصِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَحُلَّةٍ[1] نَجْرَانِيَّةٍ[2]»، الْحُلَّةُ ثَوْبَانِ[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه مقسم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٤١٤، ح: ١٩٤٢، بمثله، وابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٤٦٢، ح: ١١٠٤٦، بنحوه، عن عبد الله بن إدريس، وأبو داود في السنن، ٣/ ١٩٩، ح: ٣١٥٣، وابن ماجه في السنن، ١/ ٤٧٢، ح: ١٤٧١، والبيهقي في السنن الكبرى، ٣/ ٥٦١، ح: ٦٦٧٥، بنحوه، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٠٤، ح: ١٢١٤٦، بنحوه وبلفظ: "وحلة أنبجانية" من طريق عبد الله بن إدريس، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٥/ ٦٣، ح: ٢٦٥٥، بنحوه من طريق عبد الرحيم بن سليمان، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٠٥، ح: ١٢١٤٧، بنحوه مطولا من طريق زائدة، وأيضا في المعجم الكبير، ١١/ ٤٠٤، ح: ١٢١٤٥، بلفظ: «كفن رسول الله ﷺ في حلة حمراء نجرانية كان يلبسها، وقميص» من طريق صالح بن عمر، جميعهم عن يزيد بن أبي زياد،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٤٢٠، ح: ٦١٦٦، وأحمد في المسند، ٥/ ٥٣، ح: ٢٨٦١، عنه، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣٧٨، ح: ١٢٠٥٦، من طريقه، والبيهقي في السنن الكبرى، ٣/ ٥٦١، ح ٦٦٧٦، من طريق قبيصة، كلاهما عن سفيان الثوري،

١- الحلة: واحدة الحلل، وهي برود اليمن، ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد. النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٤٣٢. وقال خالد بن جنبة: الحلة رداء وقميص وعمامها العمامة، قال: ولا يزال الثوب الجيد يقال له في الثياب حلة، فإذا وقع على الإنسان ذهبت حلته حتى يجتمعن له إما اثنان وإما ثلاثة، وأنكر أن تكون الحلة إزارا ورداء وحده. قال: والحلل الوشي والحبرة والخز والقز والقوهي والمروي والحرير، وقال اليمامي: الحلة كل ثوب جيد جديد تلبسه غليظ أو دقيق ولا يكون إلا ذا ثوبين، وقال ابن شميل: الحلة القميص والإزار والرداء لا تكون أقل من هذه الثلاثة، وقال شمر: الحلة عند الأعراب ثلاثة أثواب، وقال ابن الأعرابي: يقال للإزار والرداء حلة، ولكل واحد منهما على انفراده حلة؛ قال الأزهري: وأما أبو عبيد فإنه جعل الحلة ثوبين. لسان العرب، ١١/ ١٧٢.

٢- من نجران، ونجران: من مخاليف اليمن من ناحية مكة، بناها نجران بن زيدان بن سبا بن يشجب. زكريا بن محمد بن محمود القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ص ١٢٦.

٣- مسند أحمد، ٣/ ٤١٤، ح ١٩٤٢.

وأخرجه أحمد في المسند، ٤/ ١٣٩، ح: ٢٢٨٤، من طريق الحجاج بن أرطاة، كلاهما بلفظ: «كفن النبي ﷺ في بردين أبيضين، وبرد أحمر»، عن الحكم،

كلاهما عن مقسم، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٦/ ٦٥، بلفظ: "ثوبين أبيضين وثوب حبرة"، من طريق عبد الله بن خراش، عن العوام، عن شهر، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد يزيد بن أبي زياد[١]، وهو كما قال.

قال عنه عبد الله بن المبارك: إرم به[٢]، وقال ابن سعد: ثقة في نفسه إلا أنه اختلط في آخر عمره فجاء بالعجائب[٣]، وقال ابن معين: ليس بالقوي[٤]، وقال في موضع آخر: لا يحتج بحديثه، وليس بذاك[٥]، وقال أحمد بن حنبل: حديثه ليس بذاك[٦]، وقال العجلي: ثقة جائز الحديث وكان بأخرة يلقن[٧]، وقال الجوزجاني: يضعفون حديثه[٨]، وقال أبو داود: ثبت، لا أعلم أحدا ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه[٩]، وقال أبو زرعة: لين يكتب حديثه ولا يحتج به[١٠]، وقال أبو حاتم[١١]، والنسائي: ليس بالقوي[١٢]، وقال ابن حبان: صدوق إلا أنه لما كبر ساء حفظه وتغير فكان يتلقن ما لقن فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح وسماع من سمع

١- يزيد ابن أبي زياد الهاشمي مولاهم الكوفي ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعيا من الطبقة الصغرى من التابعين مات سنة ست وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٠١.

٢- المغني في الضعفاء للذهبي، ٢/ ٧٤٩.

٣- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٦/ ٣٣٠.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ٩٣.

٥- انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٣٦١- ٤/ ٥٩.

٦- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٤٨٤.

٧- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٣٦٤.

٨- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ١٥١.

٩- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ١٥٨.

١٠- الضعفاء لأبي زرعة الراري في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٣٥.

١١- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١١١.

١٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ٢٦٥.

منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء[1]، وقال الدارقطني: تغير في آخر عمره، فكان يلقن[2]، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه[3]، وقال الذهبي: سيء الحفظ[4]، وقال ابن حجر: ضعيف[5].

خالف الحكم بن عتيبة وتفرد بلفظ: «في قميصه الذي مات فيه، وحلة نجرانية»، عن مقسم، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، بينما الحكم بن عتيبة وهو: ثقة ثبت[6]، رواه بلفظ: «في بردين أبيضين، وبرد أحمر»، عن مقسم، عن ابن عباس وهو الصواب، وحديث يزيد بن أبي زياد منكر لمخالفته الثقة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من وجهين:

١- خالف يزيد بن أبي زياد، الحكم بن عتيبة، وروى الحديث بلفظ: "في ثلاثة أثواب، في قميصه الذي مات فيه، وحلة نجرانية"، عن مقسم عن ابن عباس، بينما الحكم وهو ثقة ثبت، رواه بلفظ: "في بردين أبيضين، وبرد أحمر"، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٢- لم يتابع أحد يزيد بن أبي زياد في روايته بتلك الألفاظ، فحديثه منكر لمخالفته الثقة.

يوسف بن مهران[7] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٦٨] ٢٨٢٥- حَدِيث: "كُنَّا جُلُوسًا فِي الْمَسْجِد نتذاكر فَضَائِل الْأَنْبِيَاء عَلَيْهِم السَّلَام".

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عَليّ بن زيد عَنهُ، وَعنهُ أَبُو عَاصِم الْعَبادَانِي واسْمه عبد الله الْمرَائِي[8]، الْبَصْرِيّ[9].

١- المجروحين لابن حبان،، ٣/ ١٠٠.

٢- من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، ٣/ ١٤٣.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال، ٩/ ١٦٦.

٤- المغني في الضعفاء للذهبي، ٢/ ٧٤٩.

٥- تقريب التهذيب، ص ٦٠١.

٦- المصدر السابق، ص ١٧٥.

٧- سبقت ترجمته في الحديث ٢٥، رقم: ٢٨٢٣، ص ٩٥.

٨- في متن المطبوع: "المرادي"، والمثبت من تصويب المحقق في الحاشية. الأفراد للدارقطني، ٣ ح ٢٥. في نسخة جابر السريع كتاب أطراف الغرائب ورد قوله "المرائي" الوجه فيه المرئي. ١/٥٠٦.

٩- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٤.

سند الحديث:

قال الدارقطني: حدثنا أبو شيبة عَبد العزيز بن جعفر، حَدَّثَنا عَمْرو بن علي، حَدَّثَنا أبو عاصم العباداني، حَدَّثَنا علي بن زيد بن جدعان، عَن يوسف بن مهران، عَن ابن عباس قال: "كنا جلوسا في حلقة في المسجد نتذاكر فضائل الأنبياء أيهم أفضل؟ فذكرنا نوحا وطول عبادته وذكرنا إبراهيم خليل الله وذكرنا موسى كليم الله وذكرنا ابن مريم روح الله وذكرنا رسول الله ﷺ، فبينا نحن كذلك إذ خرج رسول الله ﷺ فقال: ما كنتم تذكرون بينكم قلنا: يا رسول الله كنا نذكر فضائل الأنبياء أيهم أفضل؟ فذكرنا نوحا وطول عبادته، وذكرنا إبراهيم خليل الرحمن وذكرنا موسى وذكرنا عيسى وذكرناك أنت يا رسول الله قال: فمن فضلتم، قلنا فضلناك يا رسول الله بعثك الله للناس كافة وغفر لك ما تقدم من ذنبك ومَا تأخر، وأنت خاتم الأنبياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما إنه لا ينبغي لأحد أن يكون خيرا من يحيى بن زكريا قلنا: يا رسول الله ومن أين ذلك؟ قال: أما سمعتم كيف وصفه الله عز وجل في كتابه فقال: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحُكۡمَ صَبِيّٗا﴾[1]، إلى قوله: ﴿وَسَيِّدٗا وَحَصُورٗا وَنَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2]، ولم يعمل سيئة قط، ولم يهم بها"[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه علي بن زيد، واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الدارقطني في الأفراد، جزء ٣، ح ٢٥، بمثله، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢١٨، ح: ١٢٩٣٨، بنحوه، من طريق أبي حفص عمرو بن علي، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٦٤/ ١٨٩، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن سوار العنبري، والدولابي في الكنى والأسماء، ٢/ ٧٠٠، ح: ١٢٣١، بنحوه مختصرا جدا من طريق إسحاق بن إبراهيم، جميعهم عن أبي عاصم العباداني،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٣٤٦، ح: ٣١٩٠٩، عن عفان، وأحمد في المسند، ٤/ ٤٢٥، ح: ٢٦٨٩، وح: ٢٧٣٦، عن حسن بن موسى، وعن روح، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢١٦، ح: ١٢٩٣٣، من طريق هدبة بن خالد، والبيهقي في السنن الكبرى، ١٠/ ٣١٣، ح: ٢٠٧٤٨، من طريق سليمان بن حرب، جميعهم بمعناه مختصرا جدا عن حماد بن سلمة،

كلاهما عن علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس.

١- سورة مريم، الآية ١٢.

٢- سورة آل عمران، الآية ٣٩.

٣- الأفراد للدارقطني، جزء ٣، ح ٢٥.

الطريق الثاني: أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار، ١١/ ٧٨، ح: ٤٧٨٤، بمعناه مختصرا من طريق إسماعيل بن زكريا مولى بني أسد، عن محمد بن عون الخراساني، عن عكرمة، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد علي بن زيد.

الموضع الثاني: تفرد أبي عاصم العباداني.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه علي بن زيد[١]، قال عنه ابن سعد: كثير الحديث وفيه ضعف ولا يحتج به[٢]، وقال يحيى بن معين: ليس بحجة[٣]، وقال مرة: ضعيف[٤]، وقال أيضا: ليس بذاك القوي[٥]، وقال أحمد بن حنبل[٦]، وأبو زرعة: ليس بقوي[٧]، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلى من يزيد بن أبي زياد[٨]، وقال ابن حبان: كان شيخا جليلا وكان يهم في الأخبار ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره وتبين فيها المناكير التي يرويها عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج[٩]، وقال الدارقطني: أنا أقف فيه لا يترك عندي، فيه لين[١٠]، وقال الذهبي: صالح الحديث[١١]، وقال ابن حجر: ضعيف[١٢].

١- علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري أصله حجازي وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين وجل روايتهم عن كبار التابعين مات سنة إحدى وثلاثين ومائة وقيل قبلها. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٠١.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٧/ ١٨٧.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ١٨٧.

٤- الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٣٣٥.

٥- تاريخ ابن معين رواية الدارمي، ص ١٤١.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ١٨٦.

٧- **الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي**، ٣/ ٨١٨.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ١٨٧.

٩- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ١٠٣.

١٠- سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشقري، ص ٥٢.

١١- المغني في الضعفاء للذهبي، ٢/ ٤٤٧.

١٢- تقريب التهذيب، ص ٤٠١.

تفرد عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه أبو عاصم العباداني[١]، قال عنه يحيى بن معين: ضعيف الحديث[٢]، وقال مرة: ليس به بأس[٣]، وقال أبو داود: لا أعرفه[٤]، وقال أبو زرعة: ثقة شيخ[٥]، وقال أبو حاتم: ليس به بأس[٦]، وقال العقيلي: منكر الحديث[٧]، وقال ابن حبان: كان يخطئ[٨]، وقال ابن حجر: لين الحديث[٩].

خالف حماد بن سلمة وروى الحديث مطولا عن علي بن زيد، وتفرد به فلا يحتمل تفرده.

بينما حماد بن سلمة وهو: ثقة[١٠]، رواه بمعناه مختصرا جدا عن علي بن زيد، وهو الصواب، إلا أن الحديث معلول لضعف علي بن زيد، وعليه مدار الحديث.

وحديث أبو عاصم العباداني شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من ناحية التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه علي بن زيد وهو: ضعيف، تفرد عن يوسف بن مهران فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

٢- فيه أبو عاصم العباداني وهو: لين الحديث، روى الحديث مطولا وتفرد به عن علي بن زيد، بينما خالفه حماد بن سلمة وهو: ثقة، رواه مختصرا جدا عن علي بن زيد، وهو الصواب.

٣- الحديث ضعيف من كلا الوجهين مطولا ومختصرا، لضعف علي بن زيد وعليه مدار الحديث.

١- أبو عاصم العباداني البصري اسمه عبد الله ابن عبيد الله أو بالعكس ويقال بن عبد بغير إضافة من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٦٥٣.

٢- سؤالات ابن الجنيد، ص ٣٩٢.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٢٧٧.

٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٣٢٢.

٥- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٩٦٠.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ١٠١.

٧- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٢/ ٢٧٤.

٨- الثقات لابن حبان، ٧/ ٤٦.

٩- تقريب التهذيب، ص ٦٥٣.

١٠- المصدر السابق، ص ١٧٨.

يزيد بن الأصم[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٦٩] ٢٨٢٨- حَدِيث: أَن رجلا سَأَلَ النَّبِي ﷺ قَالَ: أحج عَن أبي قَالَ: نعم... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عبد الرَّزَّاق، عَن الثَّوْرِيّ، عَن الشَّيْبَانِيّ عَنهُ[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني إذ قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا أبي، أنا عبد الرزاق، أنا سفيان الثوري، عن الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أحج عن أبي؟ فقال: «نَعَمْ إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ تَزِدْهُ شَرًّا»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سليمان الشيباني واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٤٥، ح: ١٣٠٠٩، بمثله من طريق أحمد بن حنبل، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩٦٩، ح: ٢٩٠٤، بنحوه عن مُحَمَّد بن عبد الأعلى الصنعاني، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات، ٣/ ٣٦٩، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن عبدالملك بن زنجويه، وابن حزم في حجة الوداع، ص ٤٦٧، ح: ٥٣٤، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن يوسف الحذاقي، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ١٠٠، بنحوه من طريق إسحاق بن راهويه، جميعهم عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٣٧٩، ح: ١٥١١٧، بنحوه وبزيادة: "إن أبي مات، ولم يحج قط"، عن علي بن مسهر،

كلاهما عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه سليمان بن يسار واختلف عنه من وجهين:

١- يزيد بن الأصم واسمه عمرو ابن عبيد ابن معاوية البكائي بفتح الموحدة والتشديد أبو عوف كوفي نزل الرقة وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين يقال له رؤية ولا تثبت وهو ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين. مات سنة ثلاث ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٩٩.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٥.

٣- المعجم الكبير للطبراني، ١٢/ ٢٤٥، ح ١٣٠٠٩.

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٣٥٩، ح: ٩٧، ومن طريقه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣٢، ح: ١٥١٣، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٧٣، ح: ١٣٣٤، وأحمد في المسند، ٥/ ٢٩١، ح: ٣٢٣٨، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٦١، ح: ١٨٠٩، والطبراني في المعجم الكبير، ١٨/ ٢٨٢، ح: ٧٢٢،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ٥١، ح: ٦٢٢٨، من طريق شعيب، وأحمد في المسند، ٤/ ١٢٥، ح: ٢٢٦٦، والنسائي في السنن الكبرى، ٥/ ٤٠٨، ح: ٥٩١٦، من طريق صالح بن كيسان،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٨، ح: ١٨٥٤، من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٢٧٢، ح: ٢٣٨٤، والنسائي في السنن، ٥/ ١١٧، ح: ٢٦٣٥، وابن عبد البر في التمهيد، ٩/ ١٢٣، من طريق سفيان بن عيينة، جميعهم بلفظ: أحج عنه؟ والسائل: امرأة، والمسؤول عنه: أبوها الشيخ الكبير.

وأخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١١٦، ح: ٢٦٣٤، والطبراني في المعجم الكبير، ١٨/ ٢٨٤، ح: ٧٢٧، بلفظ: «حجي عن أبيك» والسائل: امرأة، والمسؤول عنه: أبوها المتوفى، من طريق أيوب السختياني، وأبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان، ١/ ١٧٠، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ٢/ ٨، بلفظ: أفأحج عنه؟ وبالشك: أن امرأة أو رجلا، والمسؤول عنه: أبوه الشيخ الكبير، من طريق مالك بن مغول، جميعهم عن ابن شهاب الزهري، عن سليمان بن يسار، عن عبد الله بن عباس.

الوجه الثاني: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١١٨، ح: ٢٦٤٠، من طريق هشيم، وفي السنن الكبرى، ٥/ ٤٠٧، ح: ٥٩١٣، من طريق يزيد، بلفظ: «أرأيت لو كان عليه دين فقضيته أكان مجزئا؟» قال: نعم، قال: «فحج عن أبيك» والسائل: رجل، والمسؤول عنه: أبوه الشيخ الكبير.

كلاهما عن يحيى بن أبي إسحاق، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: رواه عكرمة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٣٦٨، ح: ١٥٠٠٨، عن أبي الأحوص، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٢٣٨، ح: ٢٣٥١، من طريق أبي الأحوص، والطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٣١٩، ح: ٥٤٢٥، من طريق عبد الملك بن عبد ربه الطائي، عن سعيد بن سماك، كلاهما بلفظ: "إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج، أفأحج عنه؟ قال: «نعم، حج عن أبيك» عن سماك بن حرب،

الوجه الثاني: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١١٨، ح: ٢٦٣٩، بلفظ: «أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت قاضيه؟» قال: نعم، قال: «فدين الله أحق» والمسؤول عنه: أبوه المتوفى، من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الحكم بن أبان،

كلاهما عن عكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٨، ح: ١٨٥٢، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٥٠، ح: ١٢٤٤٤، من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر، والطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٥٠، ح: ١٤١، من طريق الأعمش، عن مسلم البطين، كلاهما بنحوه وبزيادة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

الطريق الخامس: رواه عطاء واختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١٤٩، ح: ١١٣٢٣، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعلي بن مسهر، والدارقطني في السنن، ٣/ ٢٩٩، ح: ٢٦٠٩، من طريق شريك، جميعهم عن ابن أبي ليلى،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١٧٦، ح: ١١٤٠٩، عن يعقوب بن عطاء، كلاهما بنحوه مطولا، عن عطاء عن ابن عباس.

الطريق السادس: أخرجه النسائي في السنن، ٨/ ٢٢٩، ح: ٥٣٩٦، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٣٢، ح: ١٤٨٤، بنحوه وبزيادة، من طريق عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس.

الطريق السابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٣٠٧، ح: ١٠٧٤٨، بنحوه وبزيادة، من طريق عبد الرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الرزاق[1]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: في حديث معمر أثبت من هشام بن يوسف، وكان هشام بن يوسف في حديث ابن جريج أثبت من عبد الرزاق، وكان أقرأ للكتب، وكان أعلم بحديث سفيان الثوري من عبد الرزاق[2]، وقال أيضا: ما كتبت عن عبد الرزاق حديثا واحدا إلا من كتابه كله[3]، وقال ابن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن اصحاب الثوري: أيهم أثبت؟ قال: هم خمسة، يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق، وطبقتهم، فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات

١- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني مصنف شهير وكان يتشيع من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة إحدى عشرة ومائتين وله خمس وثمانون. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٥٤.

٢- تاريخ ابن معين، رواية الدوري، ٢ / ٣٦٤.

٣- انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٦٠٥، ٦٠٦.

كلهم، دون أولئك في الضبط والمعرفة[١]، وقال أحمد بن حنبل: عمي في آخر عمره وكان يلقن فيتلقن فسماع من سمع منه بعد المائتين لا شيء[٢]، وقال أيضا: أتيناه قبل المائتين وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعدما ذهب بصره، فهو ضعيف السماع[٣]، وضعف سماعه من سفيان بمكة، دون ما سمع منه باليمن[٤]، وقال البخاري: ما حدث من كتابه فهو أصح[٥]، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به[٦]، وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة[٧]، وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه[٨]، وقال الذهبي: إمام له ما ينكر وفيه تشيع معروف[٩]، وقال ابن عدي: روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات، فهذا أعظم ما ذموه من روايته لهذه الأحاديث، وأما في باب الصدق فإني أرجو إنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير[١٠]، وقال ابن حجر : ثقة عمي في آخر عمره فتغير[١١].

تفرد بهذا الحديث عن سفيان الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس.

فحديثه عن سفيان فيه نظر، لأنه ليس من الأثبات في سفيان، ولم يرو أحد من تلامذته الأثبات عنه غيره، فلا يحتمل تفرده هذا.

قال ابن عبد البر: لم يروه أحد عن الثوري لا كوفي ولا بصري ولا أحد غيره وقد خطأوه فيه وهو عندهم خطأ فقالوا: هذا لفظ منكر لا تشبهه ألفاظ النبي ﷺ أن يأمر بما لا يدري هل ينفع أم لا ينفع. وقال أيضا: ظاهر إسناد هذا الحديث فظاهر جميل لأن الشيباني ثقة، وروى عنه: شعبة، والثوري، وهشيم، وكذلك يزيد بن الأصم ثقة، ولكنه حديث لا يوجد عند أصحاب الثوري الذين هم أعلم بالثوري من عبد الرزاق، مثل: يحيى

١- شرح علل الترمذي لابن رجب، ٢/ ٧٢٢.

٢- المختلطين للعلائي، ص ٧٤.

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٨/ ٥٨.

٤- شرح علل الترمذي لابن رجب، ٢/ ٧٢٦.

٥- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٦/ ١٣٠.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٣٩.

٧- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٦٩.

٨- الثقات لابن حبان، ٨/ ٤١٢.

٩- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص ١٢٥.

١٠- انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٥٤٥.

١١- تقريب التهذيب، ص ٣٥٤.

بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وهؤلاء جلة أصحاب الثوري في الحديث[١].

والحديث رواه الزهري واختلف عنه:

فرواه مالك وهو: إمام حجة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين[٢]، وشعيب بن أبي حمزة وهو: من أثبت الناس في الزهري[٣]، وصالح بن كيسان وهو: ثقة ثبت[٤]، جميعهم ذكروا فيه قصة الفضل بن عباس، والسائل: امرأة، والمسؤول عنه: أبوها الشيخ الكبير.

ورواه سفيان بن عيينة وهو: ثقة إمام حجة[٥]، وتابعه عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة وهو: ثقة[٦]، كلاهما مثل حديث مالك، إلا أنهما لم يذكروا قصة الفضل بن عباس.

ورواه أيوب السختياني وهو: ثقة ثبت حجة[٧]، وذكر المرأة، والمسؤول عنه: أبوها المتوفى.

ورواه مالك بن مغول وهو: ثقة ثبت[٨]، بالشك، امرأة أو رجل من خثعم، والمسؤول عنه: الأب الشيخ.

فاختلف في متن حديث الزهري من عدة طرق، والمحفوظ هو حديث مالك ومن تابعه، فعند الاختلاف في حديث الزهري، الحديث هو حديث مالك.

قال أبو حاتم: مالك بن أنس ثقة، إمام الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث، وهو أنقى حديثا من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن ابي ذئب[٩].

وللحديث طرق عديدة أخرى وفيها الأم المتوفية، أو الكبيرة، والأب المتوفي، أو الكبير، وفي جميعها نظر.

١- انظر: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ، ١٢٩/٩.

٢- انظر: تقريب التهذيب، ص ٥١٦.

٣- المصدر السابق، ص ٢٦٧.

٤- المصدر السابق، ص ٢٧٣.

٥- انظر: المصدر السابق، ص ٢٤٥.

٦- المصدر السابق، ص ٣٥٧.

٧- المصدر السابق، ص ١١٧.

٨- المصدر السابق، ص ٥١٨.

٩- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١/ ١٧.

وحكم الألباني على هذا الحديث فقال: شاذ مضطرب أو منكر بذكر الرجل، والمحفوظ: أن السائل امرأة والمسؤول عنه: أبوها[1].

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في ابدال الإسناد دون الصحابي، وبالاختلاف في المتن من حيث التغيير، والإدراج فيه من عدة أوجه:

١- تفرد عبد الرزاق عن سفيان الثوري، ولا يوجد هذا الحديث عند أصحاب الثوري الذين هم أعلم بالثوري من عبد الرزاق، فتفرده عنه لا يحتمل.

٢- خالف عبد الرزاق جما غفيرا من الثقات الأثبات، وروى الحديث عن سفيان الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد بن الأصم، عن ابن عباس، بذكر: "الرجل"، وزيادة: "إن لم تزده خيرا، لم تزده شرا". بينما هؤلاء الثقات كمالك، وشعيب بن أبي حمزة، وسفيان بن عيينة، وغيرهم رووا عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس، دون تلك الزيادة، والسائل: امرأة، وهو الصواب.

٣- الحديث شاذ مضطرب بذكر الرجل، والمحفوظ: أن السائل امرأة والمسؤول عنه: أبوه، كما هو في حديث مالك عن الزهري.

باب من اشتهر بالكنى

أبو الجعد[2] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٧٠] ٢٨٣٢- حَدِيث: حملنَا رَسُول الله ﷺ اعيلمه[3] بني عبد الْمطلب ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْحسن بن زِيَاد اللؤْلُؤِي، عَن مسعر، عَن عَمْرو بن مرّة، عَن سَالم، عَن ابن أبي الْجَعْد، عَن أَبِيه[4].

١- سنن النسائي، ٨/ ٢٢٩.

٢- هو رافع أبو الجعد الأشجعي الغطفاني، مولاهم، الكوفي، والد سالم بن أبي الجعد وإخوته، وكان قارئا للقرآن. روى عن: عبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب. روى عنه: ابنه سالم بن أبي الجعد، وعامر الشعبي، روى له مسلم حديثا واحدا. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٩/ ٣٨. مخضرم وثقه ابن حبان وقيل له صحبة. تقريب التهذيب، ص ٢٠٥.

٣- أعليمة، صوابه: أغيلمة. أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٠٧، ح ٢٨٨١.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٨.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، إنما وجدت الحديث من طريق آخر عند البخاري فقال: حدثنا معلى بن أسد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مَكَّةَ، اسْتَقْبَلَتْهُ أُغَيْلِمَةُ[1] بَنِي عَبْدِ المطَّلِبِ، فَحَمَلَ وَاحِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَآخَرَ خَلْفَهُ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٨، ح: ٢٨٣٢، من طريق الحسن بن زياد، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن ابن أبي الجعد، عن أبيه، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٧، ح: ١٧٩٨، بمثله عن معلى بن أسد، والنسائي في السنن، ٥/ ٢١٢، ح: ٢٨٩٤، بنحوه عن قتيبة، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٣٤٣، ح: ١١٩٥٣، بنحوه من طريق مسدد، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ٤٢٦، ح: ١٠٣٧٢، بنحوه من طريق مسدد، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، جميعهم عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد الحسن بن زياد اللؤلؤي[3]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: كذاب خبيث[4]، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث[5]، وقال أبو داود: كذاب غير ثقة ولا مأمون[6]، وقال محمود بْن غيلان: قلت ليزيد ابن هارون: ما تقول في الْحَسَن بْن زِيَاد اللؤلؤي؟

١- أغيلمة: تصغير أغلمة، جمع غلام في القياس، ولم يرد في جمعه أغلمة، وإنما قالوا: غلمة، ومثله أصيبية تصغير صبية، ويريد بالأغيلمة الصبيان، ولذلك صغرهم. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ٣٨٢.

٢- صحيح البخاري، ٣/ ٧، ح ١٧٩٨.

٣- **الحسن بن زياد، أبو علي اللؤلؤي مولى الأنصار أصله من الكوفة، توفي سنة أربع ومائتين. انظر: تاريخ بغداد وذيوله ط** العلمية، ٧/ ٣٢٥، ٣٢٨.

٤- أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ صَدَقَةَ الضَّبِّيّ البَغْدَادِيّ، المُلَقَّب بِ وَكِيع، أخبار القضاة، تح: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: ١، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م، ٣/ ١٨٩.

٥- تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية، ٧/ ٣٢٦.

٦- المصدر السابق، ٧/ ٣٢٨.

فقال: أو مسلم هو؟[1]، وقال الدارقطني: كذاب متروك الحديث[2].

خالف جماعة من الثقات، وتفرد بلفظ: "حملنَا رَسُول الله ﷺ أغيلمة"، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن سالم، عن أبيه، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة بلفظ: "لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، اسْتَقْبَلَتْهُ أُغَيْلِمَةٌ"، عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن عكرمة عن ابن عباس، وهو الصواب.

فحديث الحسن بن زياد منكر مردود، لمخالفته جماعة من الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من عدة أوجه:

١- رواه الحسن بن زياد وهو: كذاب، تفرد عن مسعر، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه مطلقا.

٢- خالف الحسن بن زياد جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "حملنَا رَسُول الله ﷺ أغيلمة"، من طريق أبي الجعد، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة بلفظ: "لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، اسْتَقْبَلَتْهُ أُغَيْلِمَةٌ"، من طريق عكرمة عن ابن عباس، وهو الصواب.

٣- يحتمل أن الحسن بن زياد غير السند والمتن، وهذا ليس ببعيد منه لأنه كذاب، وحديثه مردود.

أبو المنهال[3] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٧١] ٢٨٤٩- حَدِيث: قدم رَسُول الله ﷺ وهم يسلفون فِي الأثمار... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حديث عُبَيْدَة بن مُعَتِّب الضَّبِّيّ، عَن ابْن أبي نجيح، تفرد بِهِ سَعْدَان بن يحيى، وَلم يروه عَنهُ غير سُلَيْمَان بن عبد الرَّحْمَن[4].

١- أخبار القضاة لأبي بكر محمد بن خلف، ٣/ ١٨٩.

٢- تاريخ بغداد وذيوله ط العلمية، ٧/ ٣٢٨.

٣- عبد الرحمن بن مطعم البُناني بضم الموحدة أبو المنهال البصري نزل مكة ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين مات سنة ست ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٥٠.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٤.

سند الحديث:

قال الدارقطني: ثنا أبو عبد الله بن المهتدي بالله، نا إسماعيل بن مُحَمَّد بن عبد القدوس، نا سليمان بن عبد الرحمن، نا سعدان بن يحيى، نا عبيدة بن معتب، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي المنهال، عن ابن عباس، قال: "قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ[1] فِي الثِّمَارِ فِي السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْلِفُوا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن أبي نجيح من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه الدارقطني في السنن، ٣/ ٣٨٢، ح: ٢٨٠٢، بمثله من طريق إسماعيل بن مُحَمَّد بن عبد القدوس، عن سليمان بن عبد الرحمن بهذا الإسناد.

الطريق الثاني: أخرجه الدارقطني في السنن، ٣/ ٣٨٠، ح: ٢٧٩٩، بنحوه بلفظ: "وهم يسلفون في التمر السنة والسنتين"، والطبراني في المعجم الصغير، ١/ ٣٥٣، ح: ٥٨٩، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٤١٢، ح: ٥٥٢٢، بنحوه بلفظ: "وهم يسلفون في الطعام والتمر"، ولم يذكر: "السنتين والثلاث"، و "ووزن معلوم"، من طريق النضر بن شميل، عن شعبة،

الطريق الثالث: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٨/ ٤، ح: ١٤٠٦٠، عن الثوري، والبخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٨٧، ح: ٢٢٥٣، بنحوه ولم يذكر: "وأجل معلوم"، عن عبد الله بن الوليد، وأيضا في الجامع الصحيح، ٣/ ٨٧، ح: ٢٢٥٣، عن أبي نعيم، وابن الجارود في المنتقى، ص ١٥٦، ح: ٦١٤، بنحوه ولم يذكر: "ووزن معلوم"، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١٣٠، ح: ١١٢٦٣، من طريق أبي نعيم، وأحمد في المسند، ٥/ ٣٦٧، ح: ٣٣٧٠، بنحوه وبزيادة: "يسلفون في الثمار السنة"، عن عبد الرحمن بن مهدي، والدارقطني في السنن، ٣/ ٣٨٠، ح: ٢٧٩٨، بنحوه ولم يذكر: "أجل معلوم"، من طريقه، الدارقطني في السنن، ٣/ ٣٨٠، ح: ٢٧٩٨، بنحوه ولم يذكر: "السنتين والثلاث"، و "ووزن معلوم"، من طريق القاسم بن

١- من سلف: فليسلف في كيل معلوم، يقال: سلفت وأسلفت وإسلافًا والاسم السلف وهو على وجهين: أحدهما قرض لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر، والثاني أن يعطى مالا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف وهو السلم. ومنه حديث "استسلف" من أعرابي بكرا، أي استقرض. مجمع بحار الأنوار، لجمال الدين مُحَمَّد طاهر بن علي، ٣/ ١٠٠.

٢- سنن الدارقطني، ٣/ ٣٨٢، ح ٢٨٠٢.

يزيد، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٤١١، ح: ٥٥٢٠، بنحوه ولم يذكر: "ووزن معلوم"، من طريق أبي داود الحفري، جميعهم عن سفيان الثوري،

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١٣٠، ح: ١١٢٦٤، بنحوه من طريق القعنبي، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٤١١، ح: ٥٥١٨، بنحوه من طريق الشافعي، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٢٢٦، ح: ١٦٠٤، بنحوه بلفظ: "يسلفون في الثمار السنة والسنتين"، عن يحيى بن يحيى، وعمرو الناقد، وأحمد في المسند، ٣/ ٤١٠، ح: ١٩٣٧، والحميدي في المسند، ١/ ٤٤٩، ح: ٥٢٠، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٢٩٦، ح: ٢٤٠٧، ثلاثتهم عن سفيان، وأبو داود في السنن، ٣/ ٢٧٥، ح: ٣٤٦٣، بزيادة: "السنة"، عن عبد الله بن محمد النفيلي، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٩٤، ح: ١٣١١، ولم يذكر: "السنتين والثلاث"، عن أحمد بن منيع، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٧٦٥، ح: ٢٢٨٠، عن هشام بن عمار، والدارقطني في السنن، ٣/ ٣٨١، ح: ٢٨٠٠، من طريق أحمد بن روح الأهوازي، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٩٠، ح: ٤٦١٦، وبزيادة: "فنهاهم"، عن قتيبة بن سعيد، والدارمي في السنن، ٣/ ١٦٨٢، ح: ٢٦٢٥، بنحوه ولم يذكر: "أجل معلوم"، عن محمد بن يوسف، جميعهم بنحوه وبلفظ: "يسلفون في التمر"، عن سفيان بن عيينة،

الطريق الخامس: أخرجه الدارقطني في السنن، ٣/ ٣٨١، ح: ٢٨٠١، من طريق يعقوب بن إبراهيم، والبخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٨٥، ح: ٢٢٣٩، عن عمرو بن زرارة، وأحمد في المسند، ٣/ ٣٦٢، ح: ١٨٦٨، وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٤٧٩، ح: ٢٢٣٠٣، بنحوه وبلفظ: "والناس يسلمون في التمر العام والعامين والثلاثة"، جميعهم عن إسماعيل بن إبراهيم بن علية،

الطريق السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٣٣٤، ح: ٢٥٤٨، عن عفان، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٢٢٧، ح: ١٦٠٤، عن شيبان بن فروخ، كلاهما بنحوه مختصرا بلفظ: "والناس يسلفون"، ولم يذكر: "أجل معلوم"، عن عبد الوارث،

الطريق السابع: أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٨/ ٤، ح: ١٤٠٥٩، بنحوه ولم يذكر: "ووزن معلوم"، والطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ١٣٠، ح: ١١٢٦٥، بنحوه ولم يذكر كلام ابن عباس، من طريق معتمر بن سليمان، كلاهما عن معمر،

جميعهم عن عبد الله بن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير الداري، عن أبي المنهال، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: غريب من حديث عبيدة بن معتب.

الموضع الثاني: تفرد سعدان بن يحيى.

الموضع الثالث: لم يروه غير سليمان بن عبد الرحمن.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبيدة بن مِعتب[١]، قال عنه ابن سعد: ضعيف جدا[٢]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء[٣]، وقال أحمد بن حنبل: ترك الناس حديثه[٤]، وقال أبو زرعة: ليس بقوى[٥]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[٦]، وقال النسائي: ضعيف وكان قد تغير[٧]، وقال ابن حبان: كان ممن اختلط بأخرة حتى جعل يحدث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به[٨]، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه[٩]، وقال ابن حجر: ضعيف واختلط بأخرة[١٠].

تفرد بلفظ: "في السنتين والثلاث"، بينما رواه جماعة من الثقات بألفاظ أخرى، فلا يحتمل تفرد عبيدة لضعفه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه سعدان بن يحيى[١١]، قال عنه أبو حاتم: محله الصدق[١٢]، وقال الدارقطني: لا بأس به[١٣]، وقال ابن

١- عبيدة بن مِعتب الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين وما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٧٩.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٦/ ٣٣٩.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٩٤.

٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٥٤٩.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٩٤.

٦- المصدر السابق.

٧- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٧٣.

٨- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ١٧٣.

٩- الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ٦٠.

١٠- تقريب التهذيب، ص ٣٧٩.

١١- هو سعيد بن يحيى ابن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق لقبه سعدان وما له في البخاري سوى حديث واحد من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات قبل المائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٤٢.

١٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٢٩٠.

١٣- علل الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ٥/ ١٦٩.

حجر: صدوق وسط[1].

خالف الجماعة وتفرد عن عبيدة بن متعب، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي المنهال، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة عن سفيان بن عيينة، وجماعة أخرى عن سفيان الثوري، وهو الصواب.

فحديث سعدان بن يحيى شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه سليمان بن عبد الرحمن[2]، وهو: صدوق يخطئ[3].

تفرد عن سعدان بن يحيى فلا يحتمل تفرده، وروى عنه إسماعيل بن محمد بن عبد القدوس وهو: مجهول تفرد عن سليمان فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

والحديث من جميع الطرق مداره على عبد الله بن أبي نجيح وهو: ثقة[4]، لكنه من المرتبة الثالثة من المدلسين الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ولم يصرح بالسماع، إلا في حديث شعبة، وحديث سفيان بن عيينة.

فأما حديث شعبة رواه النضر بن شميل واختلف عنه: فرواه أحمد بن منصور المروزي وهو: صدوق[5]، تفرد عنه بلفظ: "يسلفون في التمر..."، فيحتمل تفرده.

ورواه سعد بن مسعود البناء وهو: مجهول، تفرد بلفظ: "يسلفون في الطعام والتمر..."، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

وأما في حديث سفيان بن عيينة لم يذكر أحد تصريح ابن أبي نجيح، إلا أحمد بن روح وهو: مجهول، تفرد بهذا فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

فالحديث من جميع الطرق معلول غير طريق شعبة وذلك بسبب عنعنة ابن أبي نجيح، فلا يحتج بعنعنته.

١- تقريب التهذيب، ص ٢٤٢.

٢- مرت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٨٨، رقم: ٢٧٢٧، ص ٢٤٤.

٣- تقريب التهذيب، ص ٢٥٣.

٤- المصدر السابق، ص ٣٢٦.

٥- المصدر السابق، ص ٨٥.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه عبيدة بن معتب وهو: ضعيف، خالف الثقات وتفرد بتلك الألفاظ، عن عبد الله بن أبي نجيح، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الثقات بألفاظ أخرى عن ابن أبي نجيح.

٢- رواه سعدان بن يحيى وهو: صدوق، خالف الجماعة وتفرد عن عبيدة بن معتب، عن ابن أبي نجيح، بينما رواه الجماعة عن سفيان بن عيينة، وجماعة أخرى عن سفيان الثوري، وجماعة عن شعبة، جميعهم عن ابن أبي نجيح، فلا يحتج بمخالفة سعدان.

٣- حديث سعدان يعتبر شاذ لمخالفته الجماعة وفيهم من هو أوثق منه.

٤- رواه سليمان بن عبد الرحمن وهو: صدوق يخطئ، تفرد عن سعدان بن يحيى فلا يحتمل تفرده.

٥- رواه إسماعيل بن مُحَمَّد وهو: مجهول، تفرد عن سليمان، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه.

٦- الحديث من جميع الطرق معلول غير طريق شعبة وذلك لأن مداره على عبد الله بن أبي نجيح، وهو من المدلسين الذين لا يقبل تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وهو لم يصرح بالسماع إلا في الطرق الضعيفة التي لا يحتج بها.

مسند عبد الله بن عمر ﷺ

ثابت البُناني[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٧٢] ٢٨٦٩- حَدِيث: أَن رجلا أَتَاهُ فَقَالَ: يَا ابْن عمر اذكرك الله هَل تعلم أَن عُثْمَان... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيثه عَن ابْن عمر، تفرد بِهِ النَّضر بن إِسْحَاق السّلمِيّ، وَرَوَاهُ وبرة بن عبد الرَّحْمَن عَن ابْن عمر[2].

١- ثابت بن أسلم البُناني أبو مُحَمَّد البصري ثقة عابد من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين وجل روايتهم عن كبار التابعين. مات سنة بضع وعشرين ومائة وله ست وثمانون. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٣٢.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٠.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبراني فقال: حدثنا مُحَمَّد بن العباس الأخرم الأصبهاني، ثنا عمر بن مُحَمَّد بن الحسن الأسدي، ثنا أبي، ثنا العلاء بن زهير، عن وبرة بن عبد الرحمن قال: "كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حِينَ سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبِرْنِي عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ هَلْ شَهِدَ بَدْرًا؟ قَالَ: لَا قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ: أَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ عُثْمَانُ تَوَلَّى يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ: أَخْبِرْنِي هَلْ شَهِدَ عُثْمَانُ يَوْمَ بِيعَةِ الرِّضْوَانِ؟ قَالَ: لَا قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَانْطَلَقَ، فَقُلْتُ لَهُ، مَكَانِي،: إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَهُمْ يُحِبُّونَ عَلِيًّا وَيُبْغِضُونَ عُثْمَانَ قَالَ: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، فَأُتِيَ بِهِ. فَقَالَ: سَأَلْتَنِي عَنْ عُثْمَانَ هَلْ شَهِدَ بَدْرًا؟ فَقُلْتُ لَكَ: لَا، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنَّ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «تَخَلَّفْ عَلَى ابْنَتِي؟»، فَقَالَ: مَا أَحْبَبْتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَتَخَلَّفَ عَلَيْهَا»، وَجَعَلَ لَهُ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ شَهِدَهَا وَأَسْهَمَهُ، قُلْ وَاحِدَةٌ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّهُ كَانَ فِيمَنْ تَوَلَّى يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ، فَقَدْ أَخْبَرَنَا اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ عَفَا عَنْهُمْ، قُلْ ثِنْتَيْنِ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَأَمَّا قَوْلُكَ أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عُثْمَانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَلَمَّا أَمَرَ بِالْبَيْعَةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَتِكَ وَحَاجَةِ رَسُولِكَ، وَإِنَّ هَذِهِ يَدِي وَهَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ» وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى يَدِهِ الْأُخْرَى فَبَايَعَ لَهُ"[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٠، من طريق النضر بن إسحاق السلمي، عن ثابت البناني، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٢٠٨، ح: ٧٢٩١، بمثله من طريق مُحَمَّد بن الحسن الأسدي، عن العلاء بن زهير، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه حبيب بن أبي مليكة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٣٦١، ح: ٣٢٠٤١، وابن حبان في الصحيح، ١٥/ ٣٣٧، ح: ٦٩٠٩، بنحوه مطولا، والطبراني في المعجم الكبير، ١/ ٨٥، ح: ١٢٥، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، ١/ ١٣٠، ح: ١٤٤، بنحوه مختصرا من طريق زائدة، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/

١- قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن وبرة إلا العلاء بن زهير، تفرد به: مُحَمَّد بن الحسن. المعجم الأوسط للطبراني، ٧/ ٢٠٨، ح ٧٢٩١.

٤٥٠، ح: ٥٥٩٩، بنحوه مختصرا من طريق خالد، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٣/ ١٠٤، ح: ٤٥٣٨، بمعناه من طريق المعتمر بن سليمان، والآجري في الشريعة، ٤/ ١٩٧٥، بنحوه وبزيادة: "إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان...الخ"، من طريق صالح بن عمر، جميعهم عن كليب بن وائل، عن حبيب بن أبي مليكة، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٢٣٢، ٨٤٩٤، من طريق عبد الواحد بن زياد، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٤/ ٤٨٢، ح: ٥٧٧٤، من طريق عيسى بن إبراهيم، وأبو إسحاق الفزاري في السير، ص ١٨٩، ح: ٢٦٤، ثلاثتهم بنحوه وبزيادة: "إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان...الخ"، ومن طريقه أبو داود في السنن، ٣/ ٧٤، ح: ٢٧٢٦، مختصرا جدا، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٢٤٤، ح: ٥٢٣٢، مختصرا جدا، من طريق عبد الواحد بن زياد، جميعهم عن كليب بن وائل، عن هانئ بن قيس، عن حبيب بن أبي مليكة، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٦٤، ح: ٢٠٧٠، بنحوه مختصرا، وأخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٥٢، ح: ٥٧٧٢، عن عفان، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ١٥، ح: ٣٦٩٨، عن موسى بن إسماعيل، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، ١/ ٤٥٦، ح: ٧٣٧، عن هاشم بن القاسم، والترمذي في السنن، ٥/ ٦٢٩، ح: ٣٧٠٦، عن صالح بن عبد الله، جميعهم بنحوه وبزيادة: "هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد"، من طريق أبي عوانة شيبان، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد النضر بن إسحاق السلمي، وهو كما قال.

فالنضر بن إسحاق ذكره ابن حبان في الثقات[١]، ولم يتكلم فيه أحد، فهو مجهول الحال.

خالف العلاء بن زهير، وتفرد عن ثابت البناني، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما العلاء بن زهير وهو: ثقة[٢]، رواه عن وبرة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، إلا أنه معلول أيضا لأن في إسناده مُحَمَّد بن الحسن وهو: صدوق فيه لين[٣]، خالف جماعة من الثقات وتفرد عن العلاء بن زهير، بهذا الإسناد فلا يحتمل تفرده.

١- الثقات لابن حبان، ٧/ ٥٣٥.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٣٤.

٣- المصدر السابق، ص ٤٧٤.

بينما رواه الجماعة بلفظ آخر وبزيادة: "هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد"، عن وضاح بن عبد الله اليشكري وهو: ثقة ثبت[1]، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث ثابت البناني منكر لمخالفة النضر بن إسحاق الثقة، وحديث وبرة بن عبد الرحمن شاذ لمخالفة مُحَمَّد بن الحسن الجماعة، حيث قاما بالتغيير في السند والمتن.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من عدة أوجه:

١- رواه النضر بن إسحاق السلمي وهو: مجهول تفرد عن ثابت البناني، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- رواه وبرة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، وفي إسناده مُحَمَّد بن الحسن وهو: صدوق فيه لين، تفرد عن العلاء بن زهير، عنه، فلا يحتمل تفرده.

٣- رواه جماعة من الثقات بألفاظ أخرى، وبزيادة: "هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد"، عن أبي عوانة، عن عثمان بن عبد الله، عن ابن عمر، وهو الصواب.

جَبَلة بن سُحَيم[2] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٧٣] ٢٨٧٤- حَدِيث: "من كَانَ ملتمسا لَيْلَة الْقدر..." الحديث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو حَمْزَة السكرِي، عَن رَقَبَة عَنهُ[3].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبراني فقال: حدثنا مُحَمَّد بن جابان، ثنا زنيج أبو غسان الرازي، ثنا الحكم بن بشير بن سلمان، عن عمرو بن قيس الملائي، عن جبلة بن سحيم عن

١- تقريب التهذيب، ص ٥٨٠.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ١٤٥، رقم: ٢٨٧٢، ص ٤٢٦.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥١.

ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا[1] لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥١، من طريق أبي حمزة السكري، عن رقبة، والطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ١٧٦، ح: ٧٢٠٤، بمثله من طريق الحكم بن بشير بن سلمان، عن عمرو بن قيس الملائي، وأحمد في المسند، ٩/ ٣٧٦، ح: ٥٥٣٤، عن غندر، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٢٣، ح: ١١٦٥، من طريقه، عن شعبة، وابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٣٢٥، ح: ٩٥٢٤، عن علي بن مسهر، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٢٤، ح: ١١٦٥، من طريقه، عن الشيباني، جميعهم بنحوه مختصرا عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٣٢١، ح: ١٤، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٤٦، ح: ٢٠١٥، عن عبد الله بن يوسف، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٢٢، ح: ٢٠٥، عن يحيى بن يحيى، وابن حبان في صحيحه، ٨/ ٤٣٢، ح: ٣٦٧٥، من طريق أحمد بن أبي بكر، ثلاثتهم عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٨٩، ح: ٤٤٩٩، عن إسماعيل، والطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ١٢٢، ح: ٣٨٣، من طريق عيسى بن جابر، كلاهما عن أيوب السختياني،

الوجه الثالث: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٣/ ٣٩٨، ح: ٣٣٨٤، عن قتيبة بن سعيد، عن الليث،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٩/ ٩، ح: ٨٩٦٤، من طريق أبي الأسود مُحَمَّد بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن القاسم، جميعهم مطولا وبذكر: "السبع الأواخر"، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٣٢٠، ح: ١١، والشافعي في السنن المأثورة، ص ٣١٤، ح:٣٢٧، وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٢٣، ح: ١١٦٥، عن يحيى بن يحيى، وأبو داود في السنن، ٢/ ٥٣، ح: ١٣٨٥، عن القعنبي، كلاهما بنحوه وبذكر: "السبع الأواخر"، عن مالك،

١- من التحري أي تعمد طلبها فيها. والتحري: القصد والاجتهاد في الطلب، والعزم على تخصيص الشيء بالفعل والقول، انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٣٧٦.

٢- المعجم الأوسط للطبراني، ٧/ ١٧٦، ح ٧٢٠٤.

الوجه الثاني: أخرجه إسماعيل بن جعفر في أحاديث على بن حجر، ص ١٣٤، ح: ٦، بزيادة: «من شهر رمضان»، والنسائي في السنن الكبرى، ١٠/ ٣٤٠، ح: ١١٦٢٢، عن علي بن حجر، وابن حبان في الصحيح، ٨/ ٤٣٧، ح: ٣٦٨١، عن يحيى بن أيوب، عن إسماعيل بن جعفر، ولم يذكرا: "شهر رمضان"،

الوجه الثالث: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٨٤، ح: ٤٦١١، بنحوه وبذكر: "السبع الأواخر"، من طريق سعيد بن عفير، عن سليمان بن بلال،

الوجه الرابع: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٠٦، ح: ٢٠٠٠،

وأحمد في المسند، ٨/ ٤٢٦، ح: ٤٨٠٨، عن يزيد بن هارون، كلاهما بزيادة "ليلة سبع وعشرين" عن شعبة،

الوجه الخامس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٢٤٩، ح: ٨٦٦٢، عن وكيع، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٨٧، ح: ٤٦٢٥، من طريق أبي حذيفة، كلاهما بنحوه وبزيادة: «من شهر رمضان»، عن سفيان، جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه سالم بن عبد الله واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه الزهري واختلف عنه من عدة أوجه:

أولا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ٣١، ح: ٦٩٩١، من طريق الليث، مطولا وبذكر: "السبع الأواخر"، والدارمي في السنن، ٢/ ١١١٩، ح: ١٨٢٤، من طريق الليث مختصرا، عن عقيل،

ثانيا: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥٢٢، ح: ٦٤٧، وأحمد في المسند، ٨/ ١٤٨، ح: ٤٥٤٧،

ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٢٣، ح: ١١٦٥، عن زهير، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٢٩٣، ح: ٥٤١٩، عن أبي خيثمة، جميعهم بمعناه وبزياة: «فاطلبوها في الوتر منها»، عن سفيان بن عيينة،

ثالثا: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٨٥، ح: ٤٦١٣، بنحوه وبذكر: "السبع الأواخر"، من طريق ابن جريج،

رابعا: أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٤/ ٢٤٧، ح: ٧٦٨٠، بمعناه وبزيادة: «في تسع في وتر»، عن معمر،

خامسا: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٢٣، ح: ١١٦٥، مطولا بلفظ: «إن ناسا منكم قد أروا أنها في السبع الأول، وأري ناس منكم أنها في السبع الغوابر، فالتمسوها في العشر الغوابر»، من طريق ابن وهب، عن يونس،

جميعهم عن ابن شهاب الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه ابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ٣٤٥، ح: ٢٢٢٢، مطولا بذكر: "السبع الأواخر"، من طريق ابن وهب، عن حنظلة بن أبي سفيان، كلاهما عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٤٣، ح: ٢٠٤٧، بنحوه وبزيادة: «من رمضان» عن المسعودي، والطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٢٤٤، ح: ٤٠٩٥، وابن المقرئ في المعجم، ص ٨٥، ح: ١٧٦، بنحوه وبذكر: "السبع الأواخر"، من طريق إسرائيل، عن سعيد بن مسروق، كلاهما عن محارب بن دثار، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٣٠٩، ح: ٥٤٠١، مطولا بذكر: "العشر الأواخر"، من طريق ورقاء بن عمر، عن أيوب بن موسى، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٢٤، ح: ٢٠٢٤،

وأحمد في المسند، ٩/ ٧١، ح: ٥٠٣١، عن بهز، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٢٣، ح: ١١٦٥، وابن حبان في الصحيح، ٨/ ٤٣٣، ٣٦٧٦، وابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ٣٢٧، ح: ٢١٨٣، من طريق غندر، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٨٧، ح: ٤٦٢٧، من طريق آدم، جميعهم بذكر العشر الأواخر وبزيادة: "فإن ضعف أحدكم أو عجز، فلا يغلبن على السبع البواقي"، عن شعبة، عن عقبة بن حريث، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي حمزة السكري[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة فاضل[٢]، خالف مُحَمَّد بن جعفر الغندر، وروى الحديث بلفظ: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»، وتفرد به عن رقبة بن مصقلة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

بينما رواه مُحَمَّد بن جعفر وهو ثقة فيه غفلة[٣]، إلا أنه أثبت الناس في شعبة[٤]، فروى الحديث بلفظ: «مَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»، عن شعبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

وخالف الحكم بن بشير وهو: صدوق[٥]، غندرا، وتفرد بزيادة: "ليلة القدر"، عن عمرو بن قيس، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

فحديث جبلة بن سحيم ورد من عدة طرق: فأصحها حديث غندر، عن شعبة، لأنه من أثبت الناس فيه، وأما حديث أبي حمزة، والحكم بن بشير شاذ لمخالفتهما من هو أوثق منهما.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٢، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٤.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥١٠.

٣- المصدر السابق، ص ٤٧٢.

٤- شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٠٣.

٥- تقريب التهذيب، ص ١٧٤.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه أبو حمزة السكري وهو: ثقة، إلا أنه خالف غندرا، وروى الحديث الحديث بلفظ: «مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَلْيَتَحَرَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»، عن رقبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، بينما غندر وهو: من أثبت الناس في شعبة، رواه بلفظ: «مَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ»، عن شعبة، عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر وهو الصواب.

٢- رواه الحكم بن بشير وهو: صدوق، خالف غندرا، وتفرد بزيادة: "ليلة القدر"، عن عمرو بن قيس عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

٣- حديث أبي حمزة، والحكم بن بشير شاذ لمخالفتهما من هو أوثق منهما.

الحسن[١] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٧٤] ٢٨٧٨- حَدِيث: أَخذ رَسُول الله ﷺ بعضدي... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الْحسن الْبَصْرِيّ عَنهُ، وغريب من حَدِيث قَتَادَة عَنهُ، تفرد بِهِ عمر بن سعيد التنوخي، عَن شُعْبَة بن بشير، عَن قَتَادَة عَنهُ[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه ابن ماجه فقال: حدثنا يحيى بن حبيب بن عربي قال: حدثنا حماد بن زيد، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: أخذ رسول الله ﷺ، ببعض جسدي، فقال: «يَا عَبْدَ اللَّهِ كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ كَأَنَّكَ عَابِرُ سَبِيلٍ، وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٢، رقم: ٢٩٦١، ص ١٣١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥١.

٣- سنن ابن ماجه، ٢/ ١٣٧٨، ح ٤١١٤.

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥١، من طريق عمر بن سعيد التنوخي، عن شعبة بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه مجاهد واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ابن ماجه في السنن، ٢/ ١٣٧٨، ح: ٤١١٤، بمثله من طريق حماد بن زيد، وابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ٧٥، ح: ٣٤٣٠٤، عن أبي معاوية، وابن المبارك في الزهد والرقائق، ١/ ٥، ح: ١٣، عن سفيان، وأحمد في المسند، ٨/ ٣٨٣، ح: ٤٧٦٤، والترمذي في السنن، ٤/ ٥٦٧، ح: ٢٣٣٣، من طريق سفيان، والطبراني في المعجم الصغير، ١/ ٥٩، ح: ٦٣، من طريق الحسن بن الحر، جميعهم بنحوه عن ليث بن أبي سليم،

الوجه الثاني: أخرجه ابن الأعرابي في المعجم، ٢/ ٥٠٥، ح: ٩٧٩، بنحوه من طريق مالك بن سعير، والبخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ٨٩، ح: ٦٤١٦، ابن حبان في صحيحه، ٢/ ٤٧١، ح: ٦٩٨، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٩٨، ح: ١٣٤٧٠، بنحوه مختصرا بلفظ: "بمنكبي"، من طريق مُحَمَّد بن عبد الرحمن أبو المنذر الطفاوي، كلاهما عن سليمان الأعمش،

كلاهما عن مجاهد عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٩٧، ح: ٦١٥٦، عن أبي المغيرة، والنسائي في السنن الكبرى، ١٠/ ٣٨٩، ح: ١١٨٠٣، من طريق مُحَمَّد بن يوسف، كلاهما بلفظ: «اعبد الله كأنك تراه، وكن في الدنيا كأنك غريب، أو عابر سبيل» عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: غريب من حديث الحسن.

الموضع الثاني: غريب من حديث قتادة.

الموضع الثالث: تفرد عمر بن سعيد التنوخي.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه الحسن[1]، وهو: ثقة[2]، روى عن ابن عمر وتفرد به، فيحتمل تفرده، والعلة ليست فيه إنما فيمن دونه.

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٢، رقم: ٢٩٦١، ص ١٣١.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٦٠.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه قتادة بن دعامة[١]، وهو: ثقة ثبت[٢]، مجمع على ثقته، تفرد عن الحسن، فيحتمل تفرده، والعلة ليست فيه إنما فيمن روى عنه،

وفي إسناده شعبة بن بشير وهو: مجهول، خالف الجماعة وتفرد بلفظ: "بعضدي"، عن قتادة بن دعامة، عن الحسن، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، بينما رواه الجماعة بلفظ: "ببعض جسدي"، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، عن ابن عمر، إلا أنه معلول أيضا لأن مدار الحديث على الليث وهو: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك[٣]، تفرد بهذا اللفظ فلا يحتمل تفرده.

ورواه مُحَمَّد بن عبد الرحمن أبو المنذر وهو: صدوق يهم، تفرد عن سليمان الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر، مختصرا بلفظ: "أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنكبي"، فلا يحتمل تفرده.

ورواه أبو المغيرة، ومُحَمَّد بن يوسف، عن الأوزاعي، عن عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر، بلفظ: "أخذ رسول الله ﷺ ببعض جسدي"، مختصرا وبزيادة: «اعبد الله كأنك تراه»، وهو الأقرب إلى الصواب.

فحديث قتادة منكر لمخالفة تلميذه شعبة الجماعة، وحديث مُحَمَّد بن عبد الرحمن شاذ لمخالفته الجماعة.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه عمر بن سعيد التنوخي، قال عنه أبو زرعة: ضعيف الحديث[٤]، وقال العقيلي: في حديثه خطأ واضطراب[٥]، وقال ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست بمستقيمة[٦]، وقال الذهبي: ضعفه الدارقطني[٧].

تفرد عن شعبة بن بشير، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بهذا الطريق.

فالحديث معلول من جميع الطرق، والصواب ما رواه عبدة بن أبي لبابة، عن ابن عمر، والله أعلم.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٨٥، رقم: ٢٧٧٩، ص ٢٣٦.

٢- **تقريب التهذيب، ص ٤٥٣.**

٣- المصدر السابق، ص ٤٦٤.

٤- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٢/ ٣٥٤.

٥- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣/ ١٦٣.

٦- الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ١٢٤.

٧- ميزان الاعتدال، ٣/ ٢٠٠.

١- رواه عمر بن سعيد التنوخي وهو: ضعيف، تفرد عن شعبة بن بشير، فلا يحتمل تفرده.

٢- في إسناده شعبة بن بشير وهو: مجهول، تفرد عن قتادة فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٣- شعبة بن بشير خالف الجماعة، وتفرد بلفظ: "أخذ رسول الله ﷺ بعضدي"، عن قتادة، عن الحسن، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: "أخذ رسول الله ﷺ ببعض جسدي"، عن الليث، عن مجاهد، عن ابن عمر، إلا أنه معلول أيضا.

٤- الحديث معلول من جميع الطرق، إلا حديث عبدة بن أبي لبابة عن ابن عمر، فهو أقرب إلى الصواب.

زيد بن أسلم[1] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٧٥] ٢٨٩٥- حَدِيث: إن من الْبَيَان سحرًا... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْحسن بن الْخَلِيل بن مرّة الْبَصْرِيّ، عَن أَبِيه، عَن زيد بن أسلم[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الترمذي فقال: حدثنا قتيبة قال: حدثنا عبد العزيز بن مُحَمَّد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، أن رجلين قدما في زمان رسول الله ﷺ فخطبا، فعجب الناس من كلامهما، فالتفت إلينا رسول الله ﷺ فقال: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا أَوْ إِنَّ بَعْضَ البَيَانِ سِحْرٌ»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه زيد بن أسلم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/ ٣٥٧، من طريق الحسن بن خليل، عن أبيه،

الوجه الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٤/ ٣٧٦، ح: ٢٠٢٨، بمثله عن قتيبة، عن عبد العزيز بن مُحَمَّد،

الوجه الثالث: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩٨٦، ح: ٧، واختلف عنه:

أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٧٥، ح: ٤٦٥١، عن يحيى، والبخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٣٨، ح: ٥٧٦٧، عن عبد الله بن يوسف، وأبو داود في السنن، ٤/ ٣٠٢، ح: ٥٠٠٧، عن عبد الله بن مسلمة، وأبو

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٤، رقم: ٢٨٩٢، ص ١١٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٧.

٣- سنن الترمذي ت شاكر، ٤/ ٣٧٦، ح ٢٠٢٨.

يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٢، ح: ٥٦٣٩، من طريق عبد الرحمن، وابن حبان في الصحيح، ١٣/ ١١٢، ح: ٥٧٩٥، من طريق أحمد بن أبي بكر، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٣/ ٢٢٤، من طريق مُحَمَّد بن غالب بن حرب القعنبي، جميعهم بنحوه عن مالك بن أنس،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٨٨، ح: ٥٢٣٢، بنحوه عن وكيع، والبخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٩، ح: ٥١٤٦، بنحوه مختصرا عن قبيصة، كلاهما عن الثوري،

الوجه الخامس: أخرجه ابن أبي شيبة في الأدب، ص ١٦٢، ح: ٧٢، بنحوه عن وكيع،

الوجه السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٩٨، ح: ٥٦٨٧، عن أبي عامر عبد الملك بن عمرو، وابن حبان في الصحيح، ١٣/ ٢٥، ح: ٥٧١٨، من طريقه، والطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٩٥، ح: ٩٧٨، من طريق عمرو بن أبي سلمة، كلاهما بمعناه وبزيادة «وتشقيق الكلام من الشيطان»، عن زهير بن مُحَمَّد، جميعهم عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر ﷺ.

الطريق الثاني: أخرجه وكيع في الزهد، ص ٥٧٠، ح: ٣٠٠، بنحوه عن أبي العميس، عن عطية بن سعد العوفي، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد الحسن بن الخليل بن مرة، وهو كما قال.

فالحسن مجهول الحال، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا أَوْ إِنَّ بَعْضَ البَيَانِ سِحْرٌ»، وتفرد به عن أبيه وهو: ضعيف[1]، تفرد عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «إن من البيان لسحرا»، أو قال: «إن بعض البيان لسحر»، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

وحديث الحسن بن الخليل منكر لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، وبالاختلاف إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه.

١- رواه الحسن بن الخليل وهو: مجهول، تفرد أبيه فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- تقريب التهذيب، ص ١٩٦.

٢- رواه خليل أبو الحسن وهو: ضعيف، تفرد عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

٣- خالف الحسن بن الخليل جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا»، عن أبيه، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: «إن من البيان لسحرا»، عن مالك بن أنس، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٤- حديث حسن بن الخليل منكر لمخالفته الثقات.

سعيد بن جبير[١] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٧٦] ٢٩٠٤- حَدِيث: صليت خلف رَسُول الله ﷺ فَقَرَأَ السَّجْدَة فِي الْمَكْتُوبَة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ جَابر، عَن مُسلم البطين عَنهُ[٢].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الإمام أحمد إذ قال: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا إسرائيل، عن جابر، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر قال: "صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَرَأَ: السَّجْدَةَ فِي الْمَكْتُوبَةِ"[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٧٢، ح: ٥٩٥٧، بمثله من طريق جابر، بهذا الإسناد.

الطريق الثاني: رواه أبو مجلز واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣٩٠، ح: ٥٥٥٦،

وأخرجه أبو داود في السنن، ١/ ٢١٤، ح: ٨٠٧، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١١٣، ح: ٥٧٤٣، عن زهير، والبيهقي في السنن الكبرى، ٢/ ٤٥٦، ح: ٣٧٥٩، من طريق مُحَمَّد بن عبد الملك، عن يزيد بن هارون، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ١/ ٣٤٣، ح: ٨٠٦، من طريق مُحَمَّد بن أبي بكر، عن يحيى بن سعيد، جميعهم عن سليمان التيمي،

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٨، رقم: ٢٩١٣، ص ١٢٢.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٨.

٣- مسند أحمد، ١٠/ ١٧٢، ح ٥٩٥٧.

الوجه الثاني: أخرجه أبو داود في السنن، ١/ ٢١٤، ح: ٨٠٧، من طريق معتمر بن سليمان، ويزيد بن هارون، وهشيم، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ٣/ ٢٥٩، ح: ٤٤٩٥، من طريق معتمر بن سليمان، جميعهم عن سليمان التيمي، عن أمية،

كلاهما بمعناه وبزيادة: "الظهر"، عن أبي مجلز، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٢٠٧، ح: ١٢٣٣، بمعناه وبزيادة: "صلاة الظهر"، عن مُحَمَّد بن بحر بن مطر، عن يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي مخلد، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد جابر الجعفي[١]، وهو كما قال.

فهو: ضعيف رافضي[٢]، خالف جماعة من الرواة، وروى بلفظ: "صليت خلف رسول الله ﷺ ثلاث مرات، فقرأ: السجدة في المكتوبة"، وتفرد به عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «أن النبي ﷺ سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر فرأى أصحابه أنه قد قرأ تنزيل السجدة»، عن يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن ابن عمر، وهو الصواب.

ورواه يحيى القطان مختصرا، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن ابن عمر، فلا يحتج به لأن في إسناده أحمد بن يعقوب الثقفي وهو مجهول الحال تفرد، فلا يحتمل تفرده.

وخالفهم معتمر بن سليمان وروى الحديث، عن أبيه سليمان التيمي، عن أمية، عن أبي مجلز، عن ابن عمر، فلا يحتج به، لأن في إسناده أمية بن مجلز وهو: مجهول[٣]، فلا يحتج بحديثه.

ورواه يزيد بن هارون عن سليمان التيمي، عن أبي مخلد، عن ابن عمر، فلا يحتج به لأن فيه: مُحَمَّد بن مطر بن بحر وهو: مجهول تفرد عن يزيد فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

جميع طرق هذا الحديث منكرة، لمخالفة الضعفاء والمجاهيل، إلا طريق الجماعة عن يزيد بن هارون.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من عدة أوجه.

١- رواه جابر وهو: ضعيف رافضي، تفرد عن مسلم بن بطين فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٢٣، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٣٧.

٣- المصدر السابق، ص ١١٥.

٢- خالف جابر الجُعفي جماعة من الرواة وروى الحديث بلفظ: "صليت خلف رسول الله ﷺ ثلاث مرات، فقرأ: السجدة في المكتوبة"، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: «أن النبي ﷺ سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر...الخ»، عن يزيد بن هارون، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن ابن عمر وهو الصواب.

٣- حديث جابر الجعفي منكر لا يحتج به لمخالفته الثقات.

قال ابن القيسراني:

[٢٧٧] ٢٩٠٦- حَدِيث: نهى رَسُول الله ﷺ أَن يمثل بالبهائم... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ صَالح بن بَيَان قَاضِي سيراف، عَن أبي حنيفَة عَن حَمَّاد عَنهُ[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام أحمد فقال: حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن المنهال وهو ابن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، أَنَّهُ مَرَّ عَلَى قَوْمٍ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا بِالنَّبْلِ[٢] فَقَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُمَثَّلَ بِالْبَهِيمَةِ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه سعيد بن جبير واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٩، من طريق صالح بن بيان، عن أبي حنيفة، عن حماد،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٩٥، ح ٥٢٤٧، بمثله عن وكيع، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٤/ ٤٥٤، ح: ٨٤٢٨، بنحوه عن الثوري، وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٢٥٧، ح: ١٩٨٥٩، بنحوه عن أبي معاوية، جميعهم عن الأعمش،

وأخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٢٣٥، ح: ٣١٣٣، عن مُحَمَّد بن جعفر، والدارمي في السنن، ٢/ ١٢٥٧، ح: ٢٠١٦، عن أبي الوليد، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٥٣، ح: ٧٧٦٤، من طريق حجاج، ثلاثتهم بلفظ:

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٩.

٢- النَّبْل: الحجارة الصغار التي يستنجى بها، واحدتها: نبلة، كغرفة وغرف. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥/ ١٠.

٣- مسند أحمد، ٩/ ١٩٥، ح ٥٢٤٧.

«لعن رسول الله ﷺ من يمثل بالحيوان» أو بنحو هذا اللفظ، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٨، ح: ٤٤٤٢، من طريق يحيى، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٣٤، ح: ٥٦١٧، مختصرا، من طريق مُحَمَّد بن كثير، جميعهم عن شعبة، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٢٩٦، مطولا، من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، جميعهم عن المنهال بن عمرو،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ص ٩٣، ح: ١٣٧٣٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٢٩٦، والبخاري في التاريخ الكبير، ١/ ٢٠٦، بلفظ: «من مثل بحيوان، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، من طريق المغيرة عبد القدوس، عن معان بن رفاعة، عن مُحَمَّد بن أبي عمرة،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في الصحيح، ٧/ ٩٤، ح: ٥٥١٥، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٤٩، ح: ١٩٥٨، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٩٦، ح: ١٩٨٤، مطولا من طريق أبي عوانة،

وأخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤١٨، ح: ٥٥٨٧، عن هشيم، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٨، ح: ٤٤٤١، بلفظ: «لعن رسول الله ﷺ من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا» من طريقه، كلاهما عن أبي بشر،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ١٩، ح: ٣٥٠٤، وفي المعجم الصغير، ١/ ٢٥٣، ح: ٤١٣، مطولا، من طريق سلام بن أبي خبزة، عن داود بن أبي القصاف،

جميعهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٤٦، ح: ١١٩٨، بمعناه وبزيادة: "حتى تصيبه قارعة"، من طريق حفص بن جميع، عن سماك بن حرب، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد صالح بن بيان وهو كما قال.

تكلم فيه العلماء بالجرح[1]، وهو متروك، خالف جماعة من الثقات وتفرد بلفظ: "نهى رَسُول الله ﷺ أن يمثل بالبهائم"، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد، عن ابن عمر.

بينما الجماعة كالثوري، ووكيع، وأبو معاوية، رواه بلفظ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُمَثَّلَ بِالْبَهِيمَةِ»، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن ابن عمر وهو الصواب.

فحديث صالح بن بيان منكر لمخالفته الثقات، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- مرت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٢١٠، رقم: ٢٩٠٧، ص ٦٤١.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه صالح بن بيان وهو متروك، تفرد عن أبي حنيفة فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف صالح بن بيان جماعة من الثقات وروى الحديث بلفظ: "البهائم"، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: "البهمية"، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن ابن عمر وهو الصواب.

٣- حديث صالح بن بيان منكر لمخالفته الثقات.

قال ابن القيسراني:

[٢٧٨] ٢٩١٢- حَدِيث: إن أَشد النَّاس عذَابا ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عَمْرو بن عبد الْغفار، عَن الْأَعْمَش، عَن الْمنْهَال بن عَمْرو عَنهُ[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو من طريق سالم، فأخرجه الإمام أحمد وقال: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ"[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٠، من طريق عمرو بن عبد الغفار، عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤١٢، ح: ٤٧٩٢، بمثله عن وكيع، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٠٨، ح: ١٣١٩٩، وابن الأعرابي في المعجم، ٣/ ١٠٩٧، ح: ٢٣٦٢، من طريق إسحاق الأزرق، بنحوه وبزيادة: "لا يصور عبد صورة إلا قيل له"، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٠٩، ح: ١٣٢٠٢، من طريق قبيصة بن عقبة، مثله، جميعهم عن سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٠.

٢- مسند أحمد، ٨/ ٤١٢، ح ٤٧٩٢.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٣٣٠، ح: ٤٧٠٧، عن يحيى القطان، وابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ٢٠٠، ح: ٢٥٢١٠، عن علي بن مسهر، والبخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٦٧، ح: ٥٩٥١، من طريق أنس بن عياض، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٦٩، ح: ٢١٠٨، من طريق علي بن مسهر، ويحيى القطان، وعبد الله بن نمير، جميعهم بمعناه عن عبيد الله،

الوجه الثاني: أخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١٠/ ٣٩٩، ح: ١٩٤٩٠،

وأحمد في المسند، ٨/ ٥١، ح: ٤٤٧٥، عن عبد العزيز بن عبد الصمد، والبخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ١٦١، ح: ٧٥٥٨، والنسائي في السنن، ٨/ ٢١٥، ح: ٥٣٦١، من طريق حماد بن زيد، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٤٦٠، ح: ٩٧٠٢، من طريق حماد، والثقفي، وابن مردويه في الأمالي، ص ١٢٦، ح: ٩، من طريق إسماعيل ابن علية، جميعهم بمعناه عن أيوب،

الوجه الثالث: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٤٦٠، ح: ٩٧٠٣، من طريق المعافى، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٢٨٩، من طريق ابن أبي فديك، كلاهما بلفظ: «يؤتى بالذين يعملون الصور فيقال لهم أحيوا ما خلقتم»، عن الضحاك بن عثمان،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ١٣٧، ح: ٦٠٢١، بنحوه من طريق عمران القطان، عن علي بن ثابت،

الوجه الخامس: أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٢٧٦، بمعناه من طريق أبي معشر، عن محمد بن قيس، جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن عبد الغفار[١]، وهو كما قال.

قال عنه علي بن المديني: رميت بحديثه، وكان رافضيا[٢]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث متروك الحديث[٣]، وقال العقيلي: منكر الحديث[٤]، وقال ابن عدي: هو متهم إذا روى شيئا من الفضائل وكان السلف يتهمونه

١- عمرو بن عبد الغفار الفقيمي الكوفي، توفي سنة اثنتين ومائتين. تاريخ الإسلام ت بشار، ٥/ ١٣٨.

٢- تاريخ الإسلام ت بشار، ٥/ ١٣٨.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٢٤٦.

٤- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣/ ٢٨٦.

بأنه يضع في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم[1].

خالف وكيع بن الجراح، وتفرد عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه وكيع عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر، وهو معلول أيضا لأن فيه إسناده عاصم بن عبيد الله وهو: ضعيف[2]، تفرد عن سالم، فلا يحتمل تفرده.

ورواه جماعة من الثقات عن عبيد الله، أو عن أيوب السختياني، عن نافع عن ابن عمر، بلفظ: "إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم". وهو الصواب.

الحديث منكر بلفظ: "أشد الناس عذابا يوم القيامة...الخ"، من كلا الطريقين، لمخالفة الضعفاء الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه عمرو بن عبد الغفار وهو منكر الحديث، تفرد عن الأعمش فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- عمرو بن عبد الغفار خالف وكيع بن الجراح، وروى الحديث عن الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، بينما رواه وكيع عن سفيان الثوري، عن عاصم، عن سالم، عن ابن عمر، إلا أنه معلول أيضا، لتفرد عاصم الضعيف عن سالم. وأما الصواب هو ما رواه جماعة من الثقات بلفظ: "إن الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال لهم: أحيوا ما خلقتم".

٣- حديث عمرو بن عبد الغفار منكر لمخالفته الثقة.

قال ابن القيسراني:

[٢٧٩] ٢٩١٥- حَدِيث: أَشد النَّاس عذَابا يَوْم الْقِيَامَة المصورون... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عَمْرو بن عبد الْغفار، عَن الْأَعْمَش، عَن الْمنْهَال عَنهُ[3].

سند الحديث:

سبقت دراسته كاملة في الحديث ٢٧٨ الذي مر آنفا، رقم: ٢٩١٢، ص: ٨٦٢.

١- الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٢٥٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ٢٨٥.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦١.

سالم[1] بن عبد الله عن أبيه
الزهري محمد بن مسلم[2] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٨٠] ٢٩٢٥- حَدِيث: الَّذِي يشرب فِي إِنَاء الْفضة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ يحيى بن سعيد الفارسي، عَن الزُّهْرِيّ عَنهُ[3].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه ابن المقرئ فقال: حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب البزار، ثنا عمر بن شبه قال: حدثني أبو بكر بن خلاد قال: سمعت يحيى بن سعيد قال: سمعت سفيان الثوري، يحدث عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، فَإِنَّمَا يُجَرْجِرُ[4] فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ»[5].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من ثلاثة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٤، من طريق يحيى بن سعيد الفارسي، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٣١٢، ح: ١٠١٠، بمثله، من طريق عبيد الله، والنسائي في السنن الكبرى، ٦/ ٣٠٣، ح: ٦٨٥٢، والطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٢٧٧، ح: ٤١٨٩، وفي مسند الشاميين، ١/ ٢٠٢، ح: ٣٥٤، من طريق برد بن سنان، والنسائي في السنن الكبرى، ٦/ ٣٠٣، ح: ٦٨٥١، من طريق هشام، ثلاثتهم بنحوه وبزيادة: "آنية ذهب"، عن نافع، عن ابن عمر.

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٤.

٤- يجرجر: يحدر الماء في جوفه. يقال: جرجر الماء إذا شربه مع صوت الجرع. الفائق في غريب الحديث، ٣/ ٢٨٧. وقيل: يحدر فيها نار جهنم. فجعل الشرب والجرع جرجرة، وهي صوت وقوع الماء في الجوف. النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٢٥٥.

٥- معجم ابن المقرئ، ص ٣١٢، ح ١٠١٠.

الطريق الثالث: أخرجه الدارقطني في السنن، ١/ ٥٥، ح: ٩٦، والبيهقي في السنن الكبرى، ١/ ٤٥، ح: ١٠٨، وابن بشران في الأمالي، الجزء الأول، ص ٤٠، ح ٤٢، بنحوه وبزيادة: "من إناء ذهب- أو إناء فيه شيء من ذلك"، من طريق زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، عن أبيه، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد يحيى بن سعيد الفارسي[١]، وهو كما قال.

قال عنه البخاري[٢]، والدارقطني: منكر الحديث[٣]، وقال النسائي: يروى عن الزهري أحاديث موضوعة، متروك الحديث[٤]، وقال ابن عدي: ليس من المعروفين، روى عن الثقات بالبواطيل[٥].

خالف الثوري، وروى الحديث بلفظ: "فِي إِنَاء الْفضة"، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الثوري بلفظ: "فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ"، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث يحيى الفارسي منكر لمخالفته الثقة.

ورواه زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع، وهو: مجهول تفرد عن أبيه، وهو: مجهول أيضا، تفرد عن ابن عمر، فلا يحتمل تفردهما وحديثهما منكر لمخالفتهما الثقات فلا يجوز الاحتجاج به.

فالحديث من كلا الطريقين عن ابن عمر منكر، والصواب طريق نافع عن ابن عمر.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- تفرد يحيى بن سعيد الفارسي وهو: منكر الحديث، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- يحيى الفارسي خالف سفيان الثوري، وروى الحديث بلفظ: "إِنَاء الْفضة"، وقام بإبدال الإسناد وتفرد عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الثوري بلفظ: "آنِيَةِ الْفِضَّةِ"، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث يحيى الفارسي منكر لمخالفته الثقة.

١- يحيى بن سعيد المازني فارسي من أهل اصطخر قاضي شيراز. الكامل في ضعفاء الرجال، ٩/ ١٧.

٢- ميزان الاعتدال للذهبي، ٤/ ٣٧٩.

٣- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان،، ص ٢٨٧.

٤- لسان الميزان ت أبي غدة، ٨/ ٤٤٥.

٥- الكامل في ضعفاء الرجال، ٩/ ١٧-١٨.

قال ابن القيسراني:

[٢٨١] ٢٩٣٦- حَدِيث: جَاءَ رجل من الْأَنْصَار...، وَفِيه: كُنَّا نقُول وَرَسُول الله ﷺ حَيّ: أفضل أمة مُحَمَّد... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهَذا الحديث يحيى بن صَالح الوُحَاظي، عَن إِسْحَاق بن يحيى، عَن الزُّهْرِيّ عنه[١].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند أبي الفضل البغدادي الزهري إذ قال: نا يحيى، نا سليمان بن عبد الحميد أبو أيوب البزار، نا يحيى بن صالح الوحاظي، نا إسحاق بن يحيى الكلبي، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، قال: "كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ: أَفْضَلُ أُمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهم"[٢].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه أبو الفضل في كتاب حديث الزهري، ص: ٤٤٥، ح: ٤٢٠، بمثله من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، عن إسحاق بن يحيى الكلبي، وأبو داود في السنن، ٤/ ٢٠٦، ح: ٤٦٢٨، بنحوه، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٣٩/ ١٥٩، مطولا وذكر فيه القصة، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة، ص ٣٠٥، ح: ١٩١، مطولا، من طريق عنبسة، عن يونس، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٥، ح: ١٣١٣٢، بنحوه، والطبراني في مسند الشاميين، ٣/ ٤٠، ح: ١٧٦٤، وأبو بكر بن الخلال في السنة، ٢/ ٣٨٧، ح: ٥٤٩، مطولا وذكر فيه القصة، من طريق عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٩٤، ح: ١٦٩٢، بمعناه مختصرا، وابن حبان في الصحيح، ١٦/ ٢٣٦، ح: ٧٢٥٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٩/ ٢٣٥، بمعناه وذكر فيه القصة، وبزيادة، من طريق الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، وابن أبي عاصم في السنة، ٢/ ٥٦٧، ح: ١١٩١، بنحوه من طريق سليمان بن بلال، عن محمد بن أبي عتيق، وأبو الفضل في حديث الزهري، ص ٤٤٢، ح: ٤١٦، بنحوه، من طريق بشر بن شعيب، عن أبيه، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، ١/ ٩٤، ح: ٦٤، بنحوه مطولا وبزيادة وذكر فيه

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٧.

٢- عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف العوفي، الزهري، القرشي، أبو الفضل البغدادي، حديث الزهري، تح: حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص ٤٤٥، ح ٤٢٠.

القصة، عن بشر بن شعيب، عن أبيه، وأبو بكر بن الخلال في السنة، ٢/ ٣٨٦، ح: ٥٤٦، والآجري في الشريعة، ٤/ ١٩٧٤، ح: ١٤٥٣، من طريقه، وأبو الفضل في حديث الزهري، ص ٤٤٤، ح: ٤١٨، بنحوه من طريق عمارة بن بشر، عن معاوية بن يحيى الصدفي الدمشقي، وأبو الفضل في حديث الزهري، ص ٤٤٥، ح: ٤٢١، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، عن الجراح بن المنهال الجزري، وأبو الفضل في حديث الزهري، ص ٤٤٤، ح: ٤١٩، بنحوه من طريق حجاج بن أبي منيع الرصافي، عن جده عبيد الله بن أبي زياد، وأبو محمد الحارث في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، ٢/ ٨٨٩، ح: ٩٦٠، بمعناه وبزيادة: "فيسمع ذلك النبي ﷺ فلا ينكره علينا"، من طريق الليث، عن يزيد بن أبي خبيب، جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٥/ ٦٢٩، ح: ٣٧٠٧، بنحوه، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ١٤، ح: ٣٦٩٧، وأبو داود في السنن، ٤/ ٢٠٦، ح: ٤٦٢٧، بمعناه وبزيادة: "ثم نترك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لا نفاضل بينهم"، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ٤، ح: ٣٦٥٥، بمعناه بلفظ: "كنا نخير بين الناس..."، من طريق يحيى بن سعيد، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، ١/ ٩٢، ح: ٦٢، بمعناه وبزيادة: "ثم لا نفضل أحدا على أحد"، من طريق جسر بن الحسن، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، ١/ ٣٠٢، ح: ٤٠١، بمعناه وبزيادة: "ثم نسكت"، من طريق محمد بن سوقة، جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٤٣، ح: ٤٦٢٦، وابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٣٤٩، ح: ٣١٩٣٦، وابن حبان في الصحيح، ١٦/ ٢٣٧، ح: ٧٢٥١، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٦١، ح: ٥٧٨٤، بمعناه وبزيادة: "ثم نسكت"، وابن الأعرابي في معجمه، ٢/ ٦٦٢، ح: ١٣٢٢، بمعناه وبزيادة: "فيبلغ ذلك النبي ﷺ فلا ينكره"، من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في فضائل الخلفاء الراشدين، ص ١٣٧، ح: ١٦٢، بمعناه وبزيادة: "فإذا هلك عثمان استوى الناس"، من طريق القاسم بن عبد الله، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد يحيى بن صالح الوُحَاظي[1]، وهو كما قال.

فهو: صدوق[2]، تفرد عن إسحاق بن يحيى، عن الزهري بلفظ: "كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٢٥٥، رقم: ٢٩٣٤، ص ٧٨٥.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٩١.

رسول الله ...الخ"، ورواه جماعة مثله عن الزهري مطولا ومختصرا، وليس أحد منهم من الأثبات في الزهري، والتفرد واقع في طبقة تلامذتهم كلهم فلا يحتمل تفردهم.

بينما رواه سليمان بن بلال وهو: ثقة[1]، عن يحيى القطان وهو: ثقة متقن حافظ[2]، عن نافع عن ابن عمر بلفظ: "كنا نخير بين الناس..."، وهو الصواب، والحديث في الجامع الصحيح للبخاري.

فحديث الزهري اختلف عنه، وجميع من روى عنه ليسوا من الأثبات فيه، ثم وقع فيه التفرد في طبقة تلامذة جميع من روى عن الزهري.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- رواه يحيى بن صالح الوحاظي وهو: صدوق، خالف يحيى القطان وتفرد عن إسحاق بن يحيى، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بلفظ: "كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة رسول الله ...الخ"، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه يحيى بن سعيد القطان وهو: ثقة متقن حافظ، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ: "كنا نخير بين الناس..."، وهو الصواب.

٢- رواه إسحاق بن يحيى، وجماعة من الرواة عن الزهري، وليس أحد منهم من الأثبات فيه.

٣- التفرد واقع في طبقة تلامذة جميع من روى عن الزهري، وليسوا ممن يحتمل تفردهم.

قال ابن القيسراني:

[٢٨٢] ٢٩٤٥- حَدِيث: إِنَّمَا بقاؤكم فِيمَا سلف من الْإِيمَان[3]... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الزُّهْرِيّ عَنهُ، وَهُوَ غَرِيب من حَدِيث أبي بكر حَفْص عَنهُ، تفرد بِهِ أَبُو مَرْيَم عبد الْغفار بن الْقَاسِم عَنهُ[4].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه البخاري فقال: حدثنا الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله

١- تقريب التهذيب، ص ٢٥٠.

٢- المصدر السابق، ص ٥٩١.

٣- قوله "الإيمان" صوابه: الأمم. أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٢٤.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٩.

ﷺ وهو قائم على المنبر، يقول: "إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا[1]، ثُمَّ أُعْطِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى صَلاَةِ العَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيتُمُ القُرْآنَ، فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، قَالَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ: رَبَّنَا هَؤُلاَءِ أَقَلُّ عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا؟ قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لاَ، فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ"[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه عن ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٩، من طريق أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، عن أبي بكر حفص بن الوليد،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ١٣٨، ح: ٧٤٦٧، بمثله، عن الحكم بن نافع، وأحمد في المسند، ١٠/ ٢٢٣، ح: ٦٠٢٩، بنحوه عن أبي اليمان، والبيهقي في السنن الكبرى، ٦/ ١٩٦، ح: ١١٦٤٥، من طريقه، كلاهما عن شعيب بن أبي حمزة،

الوجه الثالث: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٦١، ح: ١٩٢٩، والروياني في المسند، ٢/ ٤٠٣، ح: ١٤٠٤، من طريقه، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١١٦، ح: ٥٥٧، عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وأحمد في المسند، ١٠/ ٢٨١، ح: ٦١٣٣، عن يعقوب بن إبراهيم، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٤٣، ح: ٥٤٥٤، من طريقه، جميعهم عن إبراهيم بن سعد،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ١٥٦، ح: ٧٥٣٣، من طريق عبد الله بن المبارك، وابن حبان في صحيحه، ١٦/ ٢٠٤، ح: ٧٢٢١، من طريق ابن وهب، كلاهما عن يونس،

جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه معمر بن راشد في جامعه، ١١/ ٢٩٠، ح: ٢٠٥٦٥، مختصرا،

١- القيراط معيار في الوزن وفي القياس، المعجم الوسيط، ٢/ ٧٢٧. وقوله عليه السلام قيراطا قيراطا: قال ابن حجر: كرر قيراطا ليدل على تقسيم القراريط على العمال لأن العرب إذا أرادت تقسيم الشيء على متعدد كررته كما يقال اقسم هذا المال على بني فلان درهما درهما لكل واحد درهم. فتح الباري لابن حجر، ٢/ ٣٩.

٢- صحيح البخاري، ٩/ ١٣٨، ح ٧٤٦٧.

وأحمد في المسند، ٨/ ١٠٠، ح: ٤٥٠٨، عن إسماعيل، والبخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٩٠، ح: ٢٢٦٨، من طريق حماد، ثلاثتهم بنحوه عن أيوب،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٧٢، بنحوه من طريق أبي عبد الرحيم خالد بن أبي يزيد، عن عبد الوهاب بن بخت، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه عبد الله بن دينار، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٩٠، ح: ٢٢٦٩، عن إسماعيل بن أبي أويس، والترمذي في السنن، ٥/ ١٥٣، ح: ٢٨٧١، من طريق معن، كلاهما عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٤٠، ح: ٥٩٠٢، عن مؤمل، والبخاري في الجامع الصحيح، ٦/ ١٩١، ح: ٥٠٢١، من طريق يحيى، كلاهما عن سفيان،

الوجه الثالث: أخرجه ابن حبان في صحيحه، ١٥/ ١٠، ح: ٦٦٣٩، من طريق إسماعيل بن جعفر،

جميعهم بنحوه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ١٥٨، ح: ٤٩٤، مختصرا من طريق معن بن عيسى القزاز، عن مالك بن أنس، عن وهب بن كيسان، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث أبو بكر حفص بن الوليد.

الموضع الثاني: تفرد أبي مريم عبد الغفار بن القاسم.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه أبو بكر حفص بن الوليد[١]، ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال ابن حجر: صدوق[٣].

تابعه جماعة من الثقات، فالتفرد غير واقع في طبقته، والعلة ليست فيه إنما فيمن روى عنه.

فالحديث ورد من طرق عديدة عن الزهري كلها صحيحة، كما قال الدارقطني: صحيح من حديث الزهري[٤]،

١- حفص بن الوليد بن سيف الحضرمي أبو بكر أمير مصر من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين، قتل سنة ثمان وعشرين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٧٤.

٢- الثقات لابن حبان، ٦/ ١٩٩.

٣- تقريب التهذيب، ص ١٧٤.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٩.

إلا هذا الطريق فهو معلول منكر لا يحتج به.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه أبو مريم عبد الغفار بن القاسم[١]، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء[٢]، وقال علي بن المديني: كان يضع الحديث[٣]، وقال أحمد بن حنبل: ليس بثقة كان يحدث ببلايا في عثمان رضى الله عنه وعامة حديثه بواطيل[٤]، وقال في موضع آخر: متروك الحديث[٥]، وقال أبو زرعة: رافضي، لين[٦]، كذلك قال أبو حاتم[٧]، والنسائي: متروك الحديث[٨]، وقال الدارقطني: ضعيف[٩]، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه[١٠].

خالف الثقات وتفرد بلفظ: "إِنَّمَا بقاؤكم فِيمَا سلف من الْإِيمَان"، عن أبي بكر حفص بن الوليد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الثقات بلفظ: "إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ"، عن يونس، وعن شعيب، وعن إبراهيم بن سعد، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد، وهو الصواب.

فحديث أبي مريم عبد الغفار بن القاسم منكر لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه أبو مريم عبد الغفار بن القاسم وهو: متروك، تفرد عن أبي بكر حفص بن الوليد، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- عبد الغفار بن القاسم بن قيس بن فهد الأنصاري النجاري كنتيه أبو مريم عداده في أهل الكوفة، من رؤساء الشيعة. المجروحين لابن حبان،، ٢/ ١٤٣.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٣٦٦.

٣- الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ١٨.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٥٣.

٥- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي، ص ٦٩.

٦- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨١٥.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٥٤.

٨- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٧٠.

٩- الضعفاء والمتروكون للدارقطني، ٢/ ١٦٣.

١٠- الكامل في ضعفاء الرجال، ٧/ ٢٠.

٢- خالف أبو مريم الثقات وروى الحديث بلفظ: "إِنَّمَا بقاؤكم فِيمَا سلف من الْإِيمَان"، عن أبي بكر حفص بن الوليد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الثقات بلفظ: "إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ"، عن شعيب، ويونس، وإبراهيم بن سعد، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٣- حديث أبو مريم عبد الغفار بن القاسم منكر لمخالفته الثقات.

قال ابن القيسراني:

[٢٨٣] ٢٩٤٩- حَدِيث: أَن رجلا من أهل الشَّام سَأَلَ ابْن عمر عَن التَّمَتُّع... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ إِبْرَاهِيم بن أبي يحيى، عَن عبيد الله عَنهُ[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الترمذي فقال: حدثنا عبد بن حميد، قال: أخبرني يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا أبي، عن صالح بن كيسان، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبد الله، حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، وَهُوَ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنِ التَّمَتُّعِ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: هِيَ حَلَالٌ، فَقَالَ الشَّامِيُّ: إِنَّ أَبَاكَ قَدْ نَهَى عَنْهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: "أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا وَصَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَأَمْرَ أَبِي نَتَّبِعُ؟ أَمْ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلْ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»[٢].

تخريج الحديث:

رواه الزهري عن سالم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/ ٣٧٠، من طريق إبراهيم بن أبي يحيى، عن عبيد الله،

الوجه الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ١٧٦، ح: ٨٢٤، بمثله من طريق إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان،

الوجه الثالث: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٤١، ح: ٥٤٥١، بنحوه من طريق إبراهيم بن سعد، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ١٤٢، ح: ٣٦٦٥، بنحوه من طريق أحمد بن خالد الوهبي، وابن حزم في حجة الوداع، ص ٣٩٨، ح: ٤٤٦، بنحوه مختصرا من طريق مُحَمَّد بن سلمة، جميعهم عن مُحَمَّد بن إسحاق،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٠.

٢- سنن الترمذي ت شاكر، ٣/ ١٧٦، ح ٨٢٤.

الوجه الرابع: أخرجه ابن حزم في حجة الوداع، ص ٣٩٨، ح: ٤٤٧، من طريق سعيد بن داود الزنبري، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ، ص ٢٧٤، من طريق إبراهيم بن طهمان، كلاهما بنحوه عن مالك،

الوجه الخامس: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤١٥، ح: ٥٥٦٣، بنحوه عن منصور بن أبي مزاحم، عن أبي أويس،

الوجه السادس: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٣٤٣، ح: ٣٣٦٦، بنحوه من طريق سلامة، عن عقيل، جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد إبراهيم بن أبي يحيى[١]، وهو كما قال.

قال عنه علي بن المديني: كذاب وكان يقول بالقدر[٢]، وقال يحيى بن معين: كان كذابا، لا يكتب حديثه وكان جهميا رافضيا[٣]، وقال أحمد بن حنبل: لا يكتب حديثه ترك الناس حديثه كان يروى أحاديث منكرة ليس لها أصل وكان يأخذ حديث الناس يضعها في كتبه[٤]، وقال الجوزجاني: لا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع ولا حجة[٥]، وقال أبو حاتم: كذاب متروك الحديث ترك ابن المبارك حديثه[٦]، وقال ابن حجر: متروك[٧].

خالف إبراهيم بن سعد، وروى الحديث بلفظ: "أَن رجلا من أهل الشَّام سَأَلَ ابْن عمر عَن التَّمَتُّع"، وتفرد به عن عبيد الله، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما إبراهيم بن سعد وهو: ثقة حجة[٨]، رواه بألفاظ أخرى عن صالح بن كيسان، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

١- إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي يحيى الأسلمي، وقيل له: إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي عطاء أيضا، أبو إسحاق المدني، من كبار أتباع التابعين مات سنة أربع وثمانين ومائة وقيل إحدى وتسعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٣.

٢- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٢٤.

٣- انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/٩٥، و ٣/ ١٦٥.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٢٦.

٥- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ٢١٨.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٢٦.

٧- تقريب التهذيب، ص ٩٣.

٨- المصدر السابق، ص ٨٩.

والحديث ورد من طريق مالك وهو أثبت الناس في الزهري، لكن في إسناده سعد بن داود الزنبري، وهو: صدوق له مناكير عن مالك واختلط عليه بعض حديثه[1]، فلا يحتج بحديثه عن مالك.

وللحديث طرق أخرى غير هذه الطرق لكن أسانيدها ليست صالحة.

فحديث إبراهيم بن أبي يحيى منكر لمخالفته الثقة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه إبراهيم بن أبي يحيى وهو: متروك، تفرد عن عبيد الله، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- إبراهيم بن أبي يحيى خالف إبراهيم بن سعد، وروى الحديث بلفظ: "أن رجلا من أهل الشَّام سَأَلَ ابْن عمر عَن التَّمَتُّع"، وتفرد به عن عبيد الله، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما إبراهيم بن سعد وهو: ثقة حجة، رواه بألفاظ أخرى عن صالح بن كيسان، عن الزهري بهذا الإسناد، وهو الصواب.

٣- حديث إبراهيم بن أبي يحيى منكر لمخالفته الثقة.

قال ابن القيسراني:

[٢٨٤] ٢٩٥٣- حَدِيث: من أَتَى الْجُمُعَة فليغتسل.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ القعْنبِي، عَن أَبِيه، عَن أبي ضَمرَة، عَن عبيد الله بن عمر، عَن الزُّهْرِيّ عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الترمذي فقال: حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»[3].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

١- تقريب التهذيب، ص ٢٣٥.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧١.

٣- سنن الترمذي ت شاكر، ٢/ ٣٦٤، ح ٤٩٢.

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٧١، من طريق القعنبي، عن أبيه، عن أبي ضمرة، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٢/ ٣٦٤، ح: ٤٩٢، بمثله عن أحمد بن منيع، والحميدي في مسنده، ١/ ٥١٣، ح: ٦٢٠، وأحمد في المسند، ٨/ ١٥٤، ح: ٤٥٥٣،

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٤، ح: ١٦٨٤، عن علي بن حجر، وابن الجارود في المنتقى، ص ٨٠، ح: ٢٨٣، عن ابن المقرئ، وابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ١٢٥، ح: ١٧٤٩، عن عبد الجبار بن العلاء، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ٩/ ٣٩٨، ح: ٥٥٢٩، عن إسحاق بن أبي إسرائيل، جميعهم بنحوه عن سفيان بن عيينة،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٤٣٦، ح: ٦٣٦٩، عن عبد الرزاق، وابن بكر، والنسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٤، ح: ١٦٨٥، من طريق حجاج، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٣٣، ح: ٢٥٦١، من طريقه. ثلاثتهم بنحوه عن ابن جريج،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ١٧٧، ح: ٣٠٥٨، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٥، ح: ٨٩٤، عن أبي اليمان، والطبراني في مسند الشاميين، ٤/ ٢٢٧، ح: ٣١٤٨، من طريقه، بنحوه عن شعيب،

الوجه الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٩، ح: ٩١٩، بنحوه عن آدم، عن ابن أبي ذئب،

الوجه السادس: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٤، ح: ١٦٨٣، والطبراني في مسند الشاميين، ٣/ ٤٥، ح: ١٧٧٦، بنحوه من طريق محمد بن حرب، عن الزبيدي،

الوجه السابع: أخرجه النسائي في السنن، ٣/ ١٠٥، ح: ١٤٠٦، بنحوه من طريق ابن وهب، عن إبراهيم بن نشيط،

الوجه الثامن: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ١٩٤، ح: ٥٢٩٠، وأحمد في المسند، ٨/ ٥١٨، ح: ٤٩٢٠، عنه، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٣٣، ح: ٢٥٦٢، من طريقه، بنحوه عن معمر،

الوجه التاسع: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٥٩، ح: ١٩٢٧، بنحوه عن عبد العزيز بن أبي سلمة، جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٥١، ح: ٥٠٠٨، بمثله عن عمر بن عبيد الطنافسي، عن أبي إسحاق السبيعي، وابن ماجه في السنن، ١/ ٣٤٦، ح: ١٠٨٨، من طريقه، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٢، ح: ٨٧٧، عن عبد الله بن يوسف، والدارمي في السنن، ٢/ ٩٦١، ح: ١٥٧٧، عن خالد بن مخلد، كلاهما عن مالك، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧٩، ح: ٨٤٤، عن يحيى بن يحيى التميمي، ومحمد بن رمح بن المهاجر، وقتيبة، عن الليث، وأحمد في المسند، ٨/ ٣٩، ح: ٤٤٦٦، عن معتمر، عن عبيد الله، وابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٤٣٥، ح: ٥٠١٤، عن هشيم، عن عبد الله بن عمر، وأبو داود الطيالسي في

المسند، ٣/ ٣٨٠، ح: ١٩٥٩، عن هشام، عن أيوب، والنسائي في السنن، ٣/ ١٠٥، ح: ١٤٠٥، من طريق شعبة، عن الحكم، وابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ١٢٦، ح: ١٧٥٠، من طريق أبي بكر، عن صخر بن جويرية، جميعهم بنحوه عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٤٣٣، ح ٤٩٩١، بمثله عن شريك، وأبو الأحوص، وأحمد في المسند، ٩/ ١٤٢، ح: ٥١٤٢، بمثله عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، والنسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٦، ح: ١٦٩٢، بنحوه من طريقه، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٠٧، ح: ١٤٠٤، بنحوه من طريق زيد بن الحباب، عن مسعر، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٩٩، ح: ١٩٨٧، بنحوه عن شعبة، جميعهم عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٢٩، ح: ١٣٥٧٧، بمثله من طريق وقاء بن إياس الوالبي، عن بكير بن الأخنس، عن عطاء، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ١٠٢، ح: ٦٩٧٩، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٣٤، ح: ٢٥٧٠، بنحوه من طريق إبراهيم بن طهمان، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١١، ح: ٤٩٤٢، عن سفيان، وأيضا في المسند، ٩/ ٣٢٦، ح: ٥٤٥٠، من طريق عبد العزيز بن مسلم، كلاهما بنحوه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه الترمذي في العلل الكبير، ص ٨٥، ح: ١٣٧، بمثله، والنسائي في السنن، ٣/ ١٠٦، ح: ١٤٠٧، بنحوه عن قتيبة، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧٩، ح: ٨٤٤، عن قتيبة بن سعيد، وابن رمح، وأحمد في المسند، ١٠/ ٢١٦، ح: ٦٠٢٠، عن إسحاق بن عيسى، ويونس، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ١٠/ ١٦٨، ح: ٥٧٩٣، من طريق إسحاق بن عيسى، جميعهم بنحوه عن الليث، عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عبد الله بن مسلمة القعنبي[١]، وهو كما قال.

قال عنه أبو زرعة: ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه[٢]، وقال العجلي: ثقة[٣]، وقال أبو حاتم: ثقة

١- هو عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن البصري، من صغار الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات في أول سنة إحدى وعشرين ومائتين بمكة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٢٣.

٢- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٩٦.

٣- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٦١.

حجة[1]، وقال ابن حبان: كان من المتقنين في الحديث[2]، وقال ابن حجر: ثقة عابد[3].

فهو ممن يحتمل تفرده، لكن في إسناده أبو ضمرة أنس بن عياض وهو: ثقة[4]، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "من أَتَى الْجُمُعَة فليغتسل"، وتفرد به عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل»، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، بهذا الإسناد، وهو الصواب، لأن سفيان بن عيينة من الأثبات في الزهري.

وحديث القعنبي شاذ لمخالفة شيخ أبيه الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من عدة أوجه:

١- رواه أبو ضمرة وهو: ثقة، خال الجماعة وتفرد عن عبيد الله بن عمر، فلا يحتمل تفرده.

٢- أبو ضمرة خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "من أَتَى الْجُمُعَة فليغتسل"، عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الثقات بلفظ: "من جاء منكم الجمعة فليغتسل"، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- عبيد الله بن عمر ليس من الأثبات في الزهري، فتفرده عنه لا يحتمل.

٤- حديث أبي ضمرة شاذ لمخالفته الثقات.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ١٨١.

٢- الثقات لابن حبان، ٨/ ٣٥٣.

٣- تقريب التهذيب، ص ٣٢٣.

٤- المصدر السابق، ص ١١٥.

تَوْبَة الْعَنْبَري[1] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٨٥] ٢٩٥٩- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ دَعَا فَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارك لنا فِي مكتنا... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عَبَّاس بن الْوَلِيد بن مزيد الْبَيْرُوتِي، عَن أَبِيه، عَن ابْن شَوْذَب، عَن عبد الرَّحْمَن بن الْقَاسِم ومطر (وبسير) ابْني سهل، عَن تَوْبَة، وَرَوَاهُ ضَمرَة، عَن ابْن شَوْذَب، عَن تَوْبَة لم يذكر بَينهمَا أحد، هَكَذَا رَوَاهُ عبيد الله بن الجهم الْأَنْمَاطِي، عَن ضَمرَة[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند مُحَمَّد بن عبد الرحمن المخَلِّص إذ قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد العذري ببيروت قال: حدثنا أبي قال: حدثنا عبد الله بن شوذب قال: حدثني عبد الله بن القاسم ومطر وكثير أبو سهل، عن توبة العنبري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن نبي الله ﷺ دَعا فقالَ: «اللهمَّ بارِكْ لنا في مَكَّتِنا، وبارِكْ لنا في مَدينَتِنا، وبارِكْ لنا في شامِنا، وبارِكْ لنا في يَمَننا، اللهمَّ بارِكْ لنا في صاعِنا، وبارِكْ لنا في مُدِّنا»، فقالَ رجلٌ: يا رسولَ اللهِ وفي عِراقِنا، فأَعرضَ عنه، فردَّدها ثلاثاً، كلُّ ذلكَ يقولُ الرجلُ: وفي عِراقِنا، فيُعرضُ عنه، فقالَ: «بِها الزلازلُ والفِتنُ، وفيها يطلعُ قرنُ الشيطانِ»[3].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سالم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مُحَمَّد بن عبد الرحمن المخَلِّص في المخلصيات، ٢/ ١٩٥، ح: ١٣٤١، بمثله، عن يحيى بن مُحَمَّد بن صاعد، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ١/ ١٣٠، من طريقه، والطبراني في مسند الشاميين، ٢/ ٢٤٦، ح: ١٢٧٦، عن عبد الله بن العباس بن الوليد، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٦/ ١٣٣، من طريق عبد الله بن جامع الحلواني، والبيهقي في مناقب الشافعي، ١/ ٥١، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ١/ ١٣٠، من طريق أبي العباس مُحَمَّد بن يعقوب، جميعهم بنحوه عن العباس بن الوليد، بهذا الإسناد.

١- توبة العنبري البصري أبو المُوَرِّع ثقة أخطأ الأزدي إذ ضعفه من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين، وجل روايتهم عن كبار التابعين. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٣١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٢.

٣- المخلصيات، ٢/ ١٩٥، ح ١٣٤١.

الوجه الثاني: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٥٢، ح: ٦٦، بنحوه ولم يذكر: "مكتنا"، من طريق سليمان بن عمر بن خالد الأقطع، عن ابن علية، عن زياد بن بيان، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: رواه ابن عون واختلف عنه من وجهين:

أولا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٣٣، ح: ١٠٣٧، من طريق حسين بن الحسن،

ثانيا: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٩٣، ح: ٥٩٨٧،

والترمذي في السنن، ٥/ ٧٣٣، ح: ٣٩٥٣، وابن حبان في صحيحه، ١٦/ ٢٩٠، ح: ٧٣٠١، من طريق عن بشر بن آدم، وأبو يعلى الموصلي في المعجم، ص ٨٧، ح: ٧٨، عن أحمد بن إبراهيم الدورقي، والداني في السنن الواردة في الفتن، ١/ ٢٥٠، ح: ٤٦، من طريق علي بن عبد الله، جميعهم عن أزهر بن سعد أبو بكر السمان، كلاهما مختصرا وبلفظ: وفي نجدنا؟ بدل عراقنا، عن ابن عون،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، ٢/ ٢٧٠، ح: ١٣١٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ١/ ١٣٥، والطرسوسي في مسند عبد الله بن عمر، ص ٤٠، ح: ٦٩، وكمال الدين في بغية الطلب في تاريخ حلب، ١٠/ ٤٥٢٣، بنحوه وبزيادة: "ومصر"، من طريق محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن أبي رزين الفلسطيني، عن أبي عبيد حاجب سليمان بن عبد الملك،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٥٨، ح: ٥٦٤٢، مختصرا وبلفظ: وفي مشرقنا؟ بدل عراقنا، وبزيادة: "وبها تسعة أعشار الشر"، من طريق سعيد، عن عبد الرحمن بن عطاء،

ثلاثتهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٤٤، ح: ٦٠٦٤، بنحوه مختصرا، من طريق حماد بن زيد، عن بشر، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عباس بن الوليد بن مزيد[1]، وهو كما قال.

١- عباس بن الوليد بن مزيد العذري أبو الفضل من أهل بيروت. الثقات لابن حبان، ٨/ ٥١٢. مات يوم الثلاثاء لسبع بقين من ربيع الآخر سنة سبعين ومئتين ببيروت. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٤/ ٢٥٨.

قال عنه أبو حاتم[1]، والذهبي، صدوق[2]، وقال النسائي: ليس به بأس[3]، وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله المتقنين في الروايات[4].

تفرد عن أبيه الوليد، عن ابن شوذب، عن عبد الرحمن ومطر وكثير، عن توبة، عن سالم، عن ابن عمر، فيحتمل تفرده.

وخالفه عبيد الله بن جهم الأنماطي وهو: مقبول[5]، تفرد عن ضمرة، عن ابن شوذب، عن توبة، عن سالم، عن ابن عمر، ولم يذكر بينهما أحد، فلا يحتمل تفرده أيضا.

ورواه سليمان بن عمر الأقطع وهو: مجهول، تفرد عن ابن علية، عن زياد بن بيان، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

والحديث في إسناده عبد الله بن شوذب الخراساني وهو: صدوق[6]، خالف جماعة من الثقات وروى الحديث بلفظ: "في عراقنا"، وتفرد به تارة عن عبد الرحمن ومطر وكثير، عن توبة، عن سالم، عن ابن عمر، وتارة عن توبة، عن سالم، عن ابن عمر، ولم يذكر بينهما أحد، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة مختصرا بلفظ: "في نجدنا"، عن أزهر بن سعد، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب، وله متابع عند البخاري من طريق الحسين بن الحسن.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه عبد الله بن شوذب وهو: صدوق، تفرد تارة عن عبد الرحمن ومطر وكثير، عن توبة، وتارة عن توبة، فلا يحتمل تفرده.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٢١٥.

٢- الكاشف للذهبي، ١/ ٥٣٧.

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٤/ ٢٥٨.

٤- الثقات لابن حبان، ٨/ ٥١٢.

٥- تقريب التهذيب، ص ٣٧٠.

٦- المصدر السابق، ص ٣٠٨.

٢- عبد الله بن شوذب خالف جماعة من الرواة وروى الحديث مطولا بلفظ: "في عراقنا"، عن عبد الرحمن ومطر وكثير، عن توبة، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مختصرا بلفظ: "في نجدنا"، عن أزهر بن سعد السمان، عن ابن عون، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث عبد الله بن شوذب شاذ لمخالفته الجماعة.

جَابر[١] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٨٦] ٢٩٦٠- حَدِيث: دخل رَسُول الله ﷺ الْكَعْبَة الحَدِيث. فِي مُسْنند شيبَة وبلال[٢].

سند الحديث:

قال الدارقطني في الأفراد: حدثنا أبو عثمان سعيد بن مُحَمَّد بن أحمد الحناط، حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي قال: سمعت أَبِي قال: أخبرنا أبو حمزة، عَن جابر، عَن سالم بن عَبد الله، عَن ابن عُمَر قال: "دخل رسول الله ﷺ الكعبة ومعه شيبة بن عثمان وبلال فأغلقوا عليهم الباب قال: وكنت رجلا شابا سديدا فزاحمت حتى دخلت فإذا نبي الله ﷺ راجع فسألتهم: ما صنع؟ قالوا: صلى بين هذين العمودين ركعتين".

هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عَبد الله بن عُمَر، عَن شيبة بن عثمان الحجبي، وبلال لا نعلم رواه عنه غير ابنه سالم، تَفَرَّدَ به جابر بن يزيد الجعفي عنه، وتفرد به أبو حمزة السكري مُحَمَّد بن ميمون، عَن جابر[٣].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سالم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الدارقطني في الأفراد، ١/٦٩، ح: ٢٢، بمثله من طريق علي بن الحسن بن شقيق المروزي، عن أبي حمزة، والبزار في مسنده البحر الزخار، ٤/ ١٩٢، ح: ١٣٤٩، بنحوه مختصرا من طريق عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، كلاهما عن جابر، عن سالم، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٤٩، ح: ١٥٩٨، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، والنسائي في السنن الكبرى، ١/ ٣٨٥، ح: ٧٧٣، من طريق الليث، ومسلم في الجامع

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٢٣، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٣.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٣. في مسند شيبة ٣/١٤١، ح ٢٢٦٦.

٣- الأفراد للدارقطني، ٣ /٦٩، ح ٢٢.

الصحيح، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، من طريق ابن وهب، عن يونس، كلاهما مختصرا بذكر: "أسامة بن زيد، وبلال، وعثمان بن طلحة"، عن جابر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٦٦، ح: ١٣٢٩، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢١٣، ح: ٢٠٢٣، والنسائي في السنن، ٢/ ٦٣، ح: ٧٤٩، من طريق مالك، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٠١، ح: ٤٦٨، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٦٧، ح: ١٣٢٩، من طريق خالد بن الحارث، عن عبد الله بن عون، وأحمد في المسند، ٩/ ١٦٠، ح: ٥١٧٦، عن يحيى، عن عبيد الله، جميعهم بذكر: "أسامة بن زيد، وبلال، وعثمان بن طلحة"، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ٢١٧، ح: ٢٩٠٧، من طريق السائب بن عمر، والدارقطني في السنن، ٢/ ٣٩٣، ح: ١٧٤٨، من طريق أبي الزبير، كلاهما بمعناه وبذكر: "بلال" وحده، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧، ح: عن أبي نعيم، والنسائي في السنن، ٥/ ٢١٧، ح: ٢٩٠٨، وابن خزيمة في الصحيح، ٤/ ٣٣٤، ح: ٣٠١٦، من طريقه، وأحمد في المسند، ٣٩/ ٣٣٣، ح: ٢٣٩٠٧، عن ابن نمير، كلاهما بألفاظ أخرى وبذكر: "بلال"، وحده عن سيف بن سليمان، عن مجاهد، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد جابر الجعفي.

الموضع الثاني: تفرد أبي حمزة السكري.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه جابر الجعفي[١]، وهو: ضعيف رافضي[٢]، خالف الزهري وهو: متفق على جلالته وإتقانه[٣]، وتفرد عن سالم، عن ابن عمر، مطولا وبذكر: "شيبة بن عثمان وبلال"، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، مختصرا وبذكر: "أسامة بن زيد، وبلال، وعثمان بن طلحة"، وهو الصواب.

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٢٣، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٣٧.

٣- المصدر السابق، ص ٥٠٦.

فحديث جابر الجعفي منكر لمخالفته الثقة.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه أبو حمزة السكري[1]، وهو: ثقة[2]، تفرد عن جابر الجعفي، عن سالم، عن ابن عمر مطولا، وخالفه إسرائيل فرواه عن جابر مختصرا بهذا الإسناد، لكن كلا الطريقين معلول لأن مدار الحديث على جابر الجعفي وهو: ضعيف رافضي[3]، خالف الزهري، فلا يحتج بحديثه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، من عدة أوجه.

١- تفرد جابر الجعفي وهو: ضعيف رافضي، روى الحديث بالزيادة وتفرد به فلا يحتمل تفرده.

٢- جابر الجعفي خالف الزهري وروى الحديث عن سالم، عن ابن عمر، مطولا وبذكر: "شيبة بن عثمان وبلال"، بينما رواه الزهري وهو: متقن على جلالته، عن سالم، عن ابن عمر، مختصرا وبذكر: "أسامة بن زيد، وبلال، وعثمان بن طلحة"، وهو الصواب.

٣- حديث جابر الجعفي منكر لمخالفته من هو أوثق منه.

قَتَادَة[4] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٨٧] ٢٩٦٣- حَدِيث: أَن الله عز وَجل لَا ينظر إِلَى الَّذِي يجر إِزَاره... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْمُعْتَمِر بن سُلَيْمَان، عَن أَبِيه، عَن قَتَادَة[5].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند عبد الله بن أحمد إذ قال: حدثني أبو الأشعث أحمد بن المقدام بالبصرة، سنة إحدى وثلاثين ومائتين نا معتمر، قال: سمعت أبي يحدث، عن قتادة، أن سالم بن عبد الله،

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٢، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٤.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥١٠.

٣- المصدر السابق، ص ١٣٧.

٤- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٨٥، رقم: ٢٧٧٩، ص ٢٣٦.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٣.

حدث عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْظُرُ إِلَى الَّذِي يَجُرُّ إِزَارَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ[1]»[2].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سالم بن عبد الله واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة، ٢/ ٤٩٥، ح: ١١٣٩، بمثله عن أبي الأشعث، عن المعتمر، عن أبيه عن قتادة،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٨، ح: ٢٤٨٤٠، وهناد بن السري في الزهد، ٤٣٢/٢،

وأخرجه أبو داود في السنن، ٤/ ٦٠، ح: ٤٠٩٤، عن هناد بن السري، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٨، ح: ٥٣٣٤، عن مُحَمَّد بن رافع، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٨٤، ح: ٣٥٧٦، عن ابن أبي شيبة، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣١١، ح: ١٣٢٠٩، من طريق علي بن المديني، والبيهقي في شعب الإيمان، ٨/ ٢١٩، ح: ٥٧٢٣، من طريق أحمد بن عبد الحميد الحارثي، جميعهم بنحوه وبزيادة: «الإسبال في الإزار، والقميص، والعمامة» عن حسين بن علي الجعفي، عن عبد العزيز بن أبي رواد،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٩٥، ح: ٥٢٤٨، عن وكيع، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٥٢، ح: ٢٠٨٥، من طريق عبد الله بن نمير، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٥، ح ٨٥٧٢، من طريق عبد الله بن وهب، ثلاثتهم بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، عن حنظلة بن أبي سفيان،

الوجه الرابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٦، ح: ٨٥٨٢، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، من طريق عثمان بن عمر، عن قدامة بن موسى بن عمر،

الوجه الخامس: أخرجه إسماعيل بن جعفر الزرقي في أحاديث علي بن حجر، ص ٥١٢، ح: ٤٥٢، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ٦، ح: ٣٦٦٥، من طريق عبد الله، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٩، ح: ١٣١٧٤، من طريق زهير، جميعهم بنحوه مطولا وبزيادة: «إنك لست تصنع ذلك خيلاء»، عن موسى بن عقبة،

١- سبق معناه في الحديث ٢٠٨، رقم: ٢٨٧١، ص ٦٣٤.

٢- أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، السنة، تح: مُحَمَّد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط: ١، ١٤٠٦هـ، ٢/ ٤٩٥، ح ١١٣٩.

الوجه السادس: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٠٦، ح: ١٣١٩٥، ومُحَمَّد بن هارون الروياني في المسند، ٢/ ٤٠٧، ح: ١٤٠٨، بلفظ: «لا ينظر الله إلى الأشيمط الزاني، ولا العايل المزهو، ولا الذي يجر إزاره خيلاء»، من طريق سعيد بن عفير، عن ابن لهيعة، عن الوليد بن أبي الوليد،

جميعهم عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر.

الطريق الثاني: رواه جبلة بن سحيم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٩٤، ح: ٦١٥٠، ومن طريقه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٩٤، من طريق يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، عن أبية،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٧٥، ح: ٥٠٣٨، عن بهز، ومُحَمَّد بن جعفر، والنسائي في السنن الكبرى، ٨/ ٤٤٢، ح: ٩٦٤٤، من طريق يحيى، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٢٦٠، ح: ٥٤٤٣، من طريق أبي الوليد، والحوضي، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٨، ح: ٨٥٩١، من طريق يزيد بن هارون، جميعهم عن شعبة،

الوجه الثالث: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ١٢٤، من طريق الفريابي، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٩٧، ح: ١٧٠٠، من طريق الأشجعي، كلاهما عن سفيان،

الوجه الرابع: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٥، ح: ٢٤٨٠٧، عن علي بن مسهر، أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٩، ح: ٨٥٩٣، من طريق أسباط بن مُحَمَّد، كلاهما عن الشيباني،

جميعهم بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: اخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩١٤، ح: ٩،

وأخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٦٧، ح: ٥١٨٨، عن يحيى القطان، عن الثوري، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٤٩٤، ح: ٥٦٨١، من طريق المقابري، عن إسماعيل بن جعفر، ثلاثتهم بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، عن عبد الله بن دينار،

الوجه الرابع: أخرجه الترمذي في السنن، ٤/ ٢٢٣، ح: ١٧٣٠، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، من طريق معن، وقتيبة، عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد بن أسلم،

الوجه الخامس: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ١٩٠، بنحوه من طريق عمرو بن حكام، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، ومحارب، جميعهم عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٩١٤، ح: ١١، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، ومن طريقه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٤١، ح: ٥٧٨٣، عن إسماعيل، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦٥١، ح: ٢٠٨٥، عن يحيى بن يحيى، كلاهما بنحوه عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار، وزيد، عن ابن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٦٥، ح: ٢٤٨٠٨، عن أبي أسامة، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٨١، ح: ٣٥٦٩، من طريق أبي أسامة، وعبد الله بن نمير، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٦، ح: ٥٣٢٧، من طريق بشر، جميعهم بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٧٢، ح: ٤٤٨٩، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، عن إسماعيل، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٣٠، ح: ١٤٧٧، بنحوه وبزيادة: "في الدنيا"، من طريق رباح القيسي، وأخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١١/ ٨٢، ح: ١٩٩٨٤، ومن طريقه الترمذي في السنن، ٤/ ٢٢٣، ح: ١٧٣١، بنحوه وبزيادة قول أم سلمة فقالت: فكيف يصنعن النساء بذيولهن؟ قال: «يرخين شبرا»... الخ، جميعهم عن أيوب السختياني،

الوجه الرابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٥، ح: ٨٥٧٤، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، من طريق ابن وهب، عن الليث بن سعد، وأسامة بن زيد الليثي،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣٦٦، ح: ٦٦٣٣، بلفظ: «من سحب ثيابه لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، من طريق موسى بن عيسى القرشي، عن عطاء الخراساني،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في الأوسط، ٣/ ٢١٦، ح: ٢٩٥٩، من طريق جابر بن يحيى، عن ليث، وابن الأعرابي في المعجم، ٣/ ١٠١٦، ح: ٢١٧٧، من طريق يحيى بن المهلب، عن عبيد الله، كلاهما بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، عن مجاهد عن ابن عمر

الطريق السادس: أخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١١/ ٨١، ح: ١٩٩٨٠، ومن طريقه أحمد في المسند، ١٠/ ٤١٣، ح: ٦٣٤٠، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٦، ح: ٥٦٤٤، بنحوه، عن زهير، عن ابن عيينة، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٩٠، ح: ٤٨٨٤، بنحوه مطولا، عن عبد الرزاق، عن داود بن قيس، جميعهم عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٢٤٩، ح: ٨٥٩٨، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود، وأحمد في المسند، ٩/ ٥٧، ح: ٥٠١٤، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، عن محمد بن جعفر، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٠٦، ح: ٥٣٢٨، بنحوه وبزيادة: "يوم القيامة"، من طريق خالد، جميعهم عن شعبة، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ١٣١، ح: ٤١٢، بلفظ: «لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطرا» من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن نعيم المجمر، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد المعتمر بن سليمان[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[٢]، تفرد عن أبيه، وهو من أثبت الناس فيه، قال يحيى بن معين: كان معتمر بن سليمان أعلم الناس بحديث أبيه لم يكن أحد من الناس يقوم في سليمان مقامه[٣]، فتفرده عنه يحتمل تفرده.

لكن أبيه سليمان، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: «إن الله عز وجل لا ينظر إلى الذي يجر إزاره من الخيلاء» ولم يذكر فيه: "يوم القيامة"، وتفرد به عن قتادة، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، لأنه ليس من الأثبات في قتادة، قال أبو بكر الأثرم: كان سليمان التيمي من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة، ولم يكن من الحفاظ من أصحاب قتادة، وله أحاديث وهم فيها عنه[٤]، ففيه احتمال أنه أخطأ وقام بالتغيير في السند، والمتن.

بينما رواه الجماعة كوكيع بن الجراح، وعبد الله بن نمير، وابن وهب، جميعهم بلفظ: «من جر ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، عن ابن عمر، وهو: الصواب.

فحديث معتمر بن سليمان شاذ لمخالفة أبيه الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه سليمان التيمي وهو: ليس من الأثبات في قتادة، تفرده عن قتادة، فلا يحتمل تفرده.

٢- سليمان التيمي خالف جماعة من الثقات وروى الحديث بلفظ: «إن الله عز وجل لا ينظر إلى الذي يجر إزاره من الخيلاء» عن قتادة، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: «من جر ثوبه من الخيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، عن حنظلة، عن سالم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث سليمان التيمي شاذ لمخالفته الثقات في السند والمتن.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٨، رقم: ٢٨١٣، ص ٤٠٥.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٣٩.

٣- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ١١٦.

٤- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٨٨.

رزين بن سُلَيْمَان الأحمري[1] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٨٨] ٢٩٦٥- حَدِيث: من أَتَى الْجُمُعَة فليغتسل.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ حَمَّاد بن مُحَمَّد بن حَمَّاد الوَاسِطِيّ، عَن عَليّ بن عَاصِم، عَن قيس بن الرّبيع، عَن عَلْقَمَة بن مرْثَد، عَن رزين عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الترمذي فقال: حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»[3].

تخريج الحديث:

رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٧١، من طريق القعنبي، عن أبيه، عن أبي ضمرة، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثاني: أخرجه الحميدي في مسنده، ١/ ٥١٣، ح: ٦٢٠، وأحمد في المسند، ٨/ ١٥٤، ح: ٤٥٥٣، وأخرجه الترمذي في السنن، ٢/ ٣٦٤، ح: ٤٩٢، بمثله عن أحمد بن منيع، والنسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٤، ح: ١٦٨٤، عن علي بن حجر، وابن الجارود في المنتقى، ص ٨٠، ح: ٢٨٣، عن ابن المقرئ، وابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ١٢٥، ح: ١٧٤٩، عن عبد الجبار بن العلاء، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ٩/ ٣٩٨، ح: ٥٥٢٩، عن إسحاق بن أبي إسرائيل، جميعهم بنحوه عن سفيان،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٤٣٦، ح: ٦٣٦٩، عن عبد الرزاق، وابن بكر، والنسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٤، ح: ١٦٨٥، من طريق حجاج، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٣٣، ح: ٢٥٦١، من طريقه، ثلاثتهم بنحوه عن ابن جريج،

١- رزين بن سليمان الأحمري ومنهم من قلبه وقيل سالم بن رزين مجهول من الطبقة الوسطى من التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٠٩.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٤.

٣- سنن الترمذي ت شاكر، ٢/ ٣٦٤، ح ٤٩٢.

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ١٧٧، ح: ٣٠٥٨، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٥، ح: ٨٩٤، عن أبي اليمان، والطبراني في مسند الشاميين، ٤/ ٢٢٧، ح: ٣١٤٨، من طريقه، بنحوه عن شعيب،

الوجه الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٩، ح: ٩١٩، بنحوه عن آدم، عن ابن أبي ذئب،

الوجه السادس: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٤، ح: ١٦٨٣، والطبراني في مسند الشاميين، ٣/ ٤٥، ح: ١٧٧٦، بنحوه من طريق محمد بن حرب، عن الزبيدي،

الوجه السابع: أخرجه النسائي في السنن، ٣/ ١٠٥، ح: ١٤٠٦، بنحوه من طريق ابن وهب، عن إبراهيم بن نشيط،

الوجه الثامن: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ١٩٤، ح: ٥٢٩٠، وأحمد في المسند، ٨/ ٥١٨، ح: ٤٩٢٠، عنه، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٣٣، ح: ٢٥٦٢، من طريقه، بنحوه عن معمر،

الوجه التاسع: أخرجه الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٥٩، ح: ١٩٢٧، بنحوه عن عبد العزيز بن أبي سلمة،

جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٥١، ح: ٥٠٠٨، بمثله عن عمر بن عبيد الطنافسي، عن أبي إسحاق السبيعي، وابن ماجه في السنن، ١/ ٣٤٦، ح: ١٠٨٨، من طريقه،

الوجه الثاني: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ١٠٢، ح: ٥، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ٢، ح: ٨٧٧، عن عبد الله بن يوسف، والدارمي في السنن، ٢/ ٩٦١، ح: ١٥٧٧، عن خالد بن مخلد، كلاهما عن مالك،

الوجه الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧٩، ح: ٨٤٤، عن يحيى بن يحيى التميمي، ومحمد بن رمح بن المهاجر، وقتيبة، عن الليث،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٣٩، ح: ٤٤٦٦، عن معتمر، عن عبيد الله،

الوجه الخامس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٤٣٥، ح: ٥٠١٤، من طريق عبد الله بن عمر،

الوجه السادس: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٨٠، ح: ١٩٥٩، عن هشام، عن أيوب،

الوجه السابع: أخرجه النسائي في السنن، ٣/ ١٠٥، ح: ١٤٠٥، من طريق شعبة، عن الحكم،

الوجه الثامن: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ١٢٦، ح: ١٧٥٠، من طريق أبي بكر، عن صخر بن جويرية، جميعهم بنحوه عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٤٣٣، ح ٤٩٩١، بمثله عن شريك، وأبو الأحوص، وأحمد في المسند، ٩/ ١٤٢، ح: ٥١٤٢، بمثله عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، والنسائي في السنن الكبرى، ٢/ ٢٦٦، ح: ١٦٩٢، بنحوه من طريقه، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٠٧، ح: ١٤٠٤،

بنحوه من طريق زيد بن الحباب، عن مسعر، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٩٩، ح: ١٩٨٧، بنحوه عن شعبة، جميعهم عن أبي إسحاق، عن يحيى بن وثاب، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٢٩، ح: ١٣٥٧٧، بمثله من طريق وقاء بن إياس الوالبي، عن بكير بن الأخنس، عن عطاء، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ١٠٢، ح: ٦٩٧٩، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٣٤، ح: ٢٥٧٠، بنحوه من طريق إبراهيم بن طهمان، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١١، ح: ٤٩٤٢، عن سفيان، وأيضا في المسند، ٩/ ٣٢٦، ح: ٥٤٥٠، من طريق عبد العزيز بن مسلم، كلاهما بنحوه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه الترمذي في العلل الكبير، ص ٨٥، ح: ١٣٧، بمثله، والنسائي في السنن، ٣/ ١٠٦، ح: ١٤٠٧، بنحوه عن قتيبة، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٥٧٩، ح: ٨٤٤، عن قتيبة بن سعيد، وابن رمح، وأحمد في المسند، ١٠/ ٢١٦، ح: ٦٠٢٠، عن إسحاق بن عيسى، ويونس، وأبو يعلى الموصلي في مسنده، ١٠/ ١٦٨، ح: ٥٧٩٣، من طريق إسحاق بن عيسى،

جميعهم بنحوه عن الليث، عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد حماد بن مُحَمَّد بن حماد الواسطي[1]، وهو كما قال.

فهو مجهول لم يرد فيه جرح ولا تعديل، تفرد عن علي بن عاصم، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

وفي إسناده علقمة بن مرثد وهو: ثقة[2]، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "من أَتَى الْجُمُعَة فليغتسل"، وتفرد به عن رزين بن سليمان، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل»، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث حماد بن مُحَمَّد بن حماد الواسطي منكر لا يحتج به.

١- هو حماد بن مُحَمَّد بن حماد أبو سعيد الأعور الواسطي قدم بغداد، وحدث بها عن عاصم بن علي. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ت بشار، ٩/ ٢٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ٣٩٧.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه حماد بن مُحَمَّد الواسطي وهو مجهول، تفرد عن علي بن عاصم، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- رواه علقمة وهو: ثقة، لكنه خالف الجماعة وتفرد عن رزين بن سليمان، فلا يحتمل تفرده.

٣- علقمة بن مرثد خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "من أَتَى الْجُمُعَة فليغتسل"، عن رزين بن سليمان، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: "من جاء منكم الجمعة فليغتسل"، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٤- في إسناد الحديث سليمان بن رزين وهو: مجهول، تفرد عن سالم فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٥- التفرد واقع في أغلب طبقات السند ممن لا يحتمل تفردهم.

٦- حديث سليمان بن رزين، عن سالم منكر لمخالفته الثقة.

لَيْث بن أبي سُليم[١] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٨٩] ٢٩٧٩- حَدِيث: نهى رَسُول الله ﷺ أَن يُسَافر بِالْقُرْآنِ... الحَدِيث.

قَالَ الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث لَيْث عَنهُ، تفرد بِهِ عمرَان بن عُيَيْنَة، وَرَوَاهُ الثَّوْرِيّ وزائدة وَابْن فُضَيْل الْمحَارِبِي وَغَيرهم، عَن لَيْث، عَن نَافِع، عَن ابْن عمر[٢].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن أبي داود إذ قال: حدثنا عبد الله، حدثنا عبد الله بن سعيد، حدثنا عمران بن عيينة، عن ليث، عن سالم، عن ابن عمر قال: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ"، وَقَالَ: «إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٢٣، رقم: ٢٧٨٧، ص ٣٥٧.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٩.

٣- المصاحف لابن أبي داود، ص ٤١١.

الطريق الأول: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١١، بمثله من طريق عبد الله بن سعيد، عن عمران بن عيينة، عن ليث بن أبي سليم، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٥، بنحوه من طريق ليث بن أبي سليم،

الوجه الثاني: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٥/ ١٦٥، ح: ١٩١٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٨/ ٢٦٥، بنحوه من طريق إسماعيل بن أمية، وليث بن أبي سليم،

الوجه الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٩١، ح: ١٨٦٩، عن قتيبة، وابن رمح، وسعيد بن منصور في السنن، ٢/ ٢١١، ح: ٢٤٦٧، عن إسماعيل بن زكريا، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩٦١، ح: ٢٨٨٠، عن محمد بن رمح، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٦، من طريق أحمد بن يونس، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٥، من طريق سفيان، ومن طريق ابن فضل، ومن طريق المعتمر، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ٥/ ٢٨٠، ح: ٤٨، من طريق موسى بن داود، جميعهم بنحوه عن الليث بن سعد،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢١٨، ح: ٥٢٩٣، بنحوه عن ابن مهدي، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٩٦١، ح: ٢٨٧٩، من طريقه، وابن الجارود في المنتقى، ص ٢٦٦، ح: ١٠٦٤، بنحوه من طريق عبد الله بن وهب، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٩٧، ح: ٣٩٧٧، بنحوه من طريق ابن وهب، وخالد بن مخلد، ومالك في الموطأ، ٢/ ٤٤٦، ح: ٧، بنحوه مختصرا، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ٥٦، ح: ٢٩٩٠، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣٦، ح: ٢٦١٠، مختصرا عن عبد الله بن مسلمة القعنبي، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٩٠، ح: ١٨٦٩، مختصرا عن يحيى بن يحيى، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٤، مختصرا من طريق روح بن عبادة، جميعهم عن مالك،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٢٧٤، ح: ٦١٢٤، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ١٦، ح: ٤٧١٦، من طريق سليمان بن بلال، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٧، والطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٢٥٥، ح: ١٩٠٦، من طريق صالح بن قدامة، والطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٣٤٦، ح: ٧٦٨٦، من طريق مسلم بن خالد، جميعهم بنحوه عن عبد الله بن دينار،

الوجه السادس: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٤، وابن الأعرابي في المعجم، ٢/ ٨١٠، ح: ١٦٥٥، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ٥/ ٢٧٩، ح: ٤٧، من طريق زهير، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٥/ ١٦٢، ح: ١٩٠٥، من طريق يحيى بن أيوب، كلاهما بنحوه عن يحيى بن سعيد،

الوجه السابع: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٤٩١، ح: ١٨٦٩، من طريق حماد، وأحمد في المسند، ٨/ ٩٩، ح: ٤٥٠٧، عن إسماعيل بن علية، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٥/ ٢١٢، ح: ٩٤١٠، عن

معمر، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٥، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٩٦، ح: ٣٩٧٤، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٥/ ١٦٤، ح: ١٩٠٩، من طريق سفيان بن عيينة، وابن الجعد في المسند، ص ١٨٣، ح: ١١٨٥، من طريق شعبة، جميعهم بنحوه عن أيوب السختياني،

الوجه الثامن: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٥٧، ح: ٥١٧٠، عن يحيى بن سعيد، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٩٧، ح: ٣٩٨٠، من طريقه، وابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ٢٧٨، ح: ٣٦٠٦٤، عن ابن نمير، وأبو أسامة، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٣، من طريق عبد الوهاب، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٥/ ١٦٢، ح: ١٩٠٤، من طريق أبي أسامة، جميعهم بنحوه عن عبيد الله بن عمر،

الوجه التاسع: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٣٧٩، ح: ٢٥٨٨، بنحوه عن زهير، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٤، من طريقه، عن موسى بن عقبة،

الوجه العاشر: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٨٣، ح: ١٩٦٦، بنحوه عن جويرية، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٦، من طريقه،

الوجه الحادي عشر: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٦، بنحوه من طريق أبي معاوية، عن حجاج،

الوجه الثاني عشر: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣٣٥، ح: ٥٤٦٥، عن يزيد بن هارون، وابن أبي داود في المصاحف، ص ٤١٤، من طريق محمد بن سلمة، كلاهما بنحوه مختصرا عن محمد بن إسحاق،

الوجه الثالث عشر: أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه، ٢/ ٦٩١، بنحوه مختصرا من طريق عبد السلام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث الليث بن أبي سليم.

الموضع الثاني: تفرد عمران بن عيينة.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه ليث بن أبي سليم[١]، وهو: صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فترك[٢].

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٢٣، رقم: ٢٧٨٧، ص ٣٥٧.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٦٤.

خالف جما غفيرا من الثقات وروى الحديث بلفظ: "إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ"، وتفرد به عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، وقال الدارقطني: الحديث ليس بمحفوظ عن سالم[١].

بينما رواه الجماعة بلفظ: "مخافة أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ"، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث ليث بن أبي سُليم شاذ لمخالفته الثقات.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه عمران بن عيينة[٢]، قال عنه يحيى بن معين: ليس بشيء ضعيف[٣]، وقال في موضع آخر: صالح الحديث[٤]، وقال العجلي: صدوق[٥]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[٦]، وقال في موضع آخر: صالح الحديث[٧]، وقال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه فإنه يأتي بالمناكير[٨]، وقال العقيلي: يخالف، في حديثه وهم وخطأ[٩]، وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[١٠].

خالف زائد بن قدامة، وروى الحديث بلفظ: "إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ"، عن ليث بن أبي سُليم، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

بينما زائدة بن قدامة وهو: ثقة ثبت[١١]، رواه بلفظ: "فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَنَالَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ"، عن ليث بن أبي سُليم، عن نافع، عن ابن عمر، إلا أنه معلول أيضا لأن ليث بن أبي سُليم ليس من الأثبات في نافع، والأثبات فيه: أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، ومالك[١٢]، وروى عنهم جماعة من الرواة وهو الصواب.

١- علل الدارقطني، ١٢/ ٣٨٢.

٢- عمران بن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو الحسن الكوفي أخو سفيان من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٣٠.

٣- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٦٩.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٤٤٦.

٥- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ١٩٠.

٦- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٢/ ٤٦٠.

٧- المصدر السابق، ٣/ ٩١٩.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٣٠٢.

٩- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٣/ ٣٠١.

١٠- تقريب التهذيب، ص ٤٣٠.

١١- المصدر السابق، ص ٢١٣.

١٢- شرح علل الترمذي، ٢/ ٦١٥.

فحديث عمران بن عيينة شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه ليث بن أبي سُليم وهو: صدوق اختلط جدا، تفرد عن سالم فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف ليث جماعة من الرواة وروى الحديث بلفظ: "إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ"، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: "مخافة أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ"، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- رواه عمران بن عيينة وهو: صدوق له أوهام، تفرد عن ليث بن أبي سُليم، فلا يحتمل تفرده.

٤- عمران بن عيينة خالف زائدة بن قدامة، وروى الحديث بلفظ: "إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوُّ"، عن ليث عن سالم، عن ابن عمر، بينما زائدة وهو: ثقة ثبت، رواه بلفظ: "فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَنَالَهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ"، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر.

٥- حديث ليث بن أبي سليم، وعمران بن عيينة شاذ لمخالفتهما من هم أوثق منهما.

أَبُو بكر بن عمر[١] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٢٩٠] ٢٩٨١- حَدِيث: رَأَيْت رَسُول الله ﷺ صلى الْفطر[٢]... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث سَالم، عَن أَبِيه، تفرد بِهِ أَبُو بكر عَنهُ، وَلم يروه عَنهُ غير إِبْرَاهِيم بن أبي يحيى عَنهُ[٣].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن عدي إذ قال: حدثنا مُحَمَّد بن الحسين بن حفص، حدثنا مُحَمَّد بن عبيد المحاربي، حدثنا إبراهيم بن مُحَمَّد، حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، عن سالم،

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٧٦، رقم: ٢٩٨٠، ص ٥٢٥.

٢- ورد في نسخة جابر السريع هذا الحديث بلفظ: "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر" انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٣٠، ح ٣٠٣٠.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٩.

عن ابن عمر، قال: "فَرَضَ رَسُولِ اللهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا[1] مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ"[2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٩، من طريق إبراهيم بن يحيى، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٣٦٦، بمثله من طريق مُحَمَّد بن عبيد المحاربي، عن إبراهيم بن مُحَمَّد، كلاهما عن أبي بكر بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣١، ح: ١٥١١، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٢، ح: ٦٧٥، والنسائي في السنن، ٥/ ٤٧، ح: ٢٥٠١، من طريق حماد بن زيد، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٧٧، ح: ٩٨٤، من طريق يزيد بن زريع، وأحمد في المسند، ٨/ ٦٦، ح: ٤٤٨٦، عن إسماعيل، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٣١١، ح: ٥٧٦٢، عن معمر، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ٨١، ح: ٢٣٩٣، من طريق سفيان، والدارقطني في السنن، ٣/ ٧٢، ح: ٢٠٨٩، من طريق مبارك بن فضالة، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ٨٧، ح: ٢٤١١، بزيادة: "والصغير والكبير من المسلمين"، و "أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط"، من طريق مُحَمَّد بن كثير، عن عبد الله بن شوذب، جميعهم بنحوه عن أيوب السختياني،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٥٩، ح: ٥١٧٤، بنحوه عن يحيى، وأيضا في المسند، ٩/ ٢٤٢، ح: ٥٣٣٩، بنحوه وبزيادة: "من المسلمين"، من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، والنسائي في السنن، ٥/ ٤٩، ح: ٢٥٠٥، بنحوه وبزيادة: "الصغير والكبير"، من طريق عيسى، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣٢، ح: ١٥١٢، من طريق يحيى، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٧٧، ح: ٩٨٤، من طريق عبد الله بن نمير، وأبو أسامة، وأحمد في المسند، ١٠/ ٥٧، ح: ٥٧٨١، عن مُحَمَّد بن عبيد، وابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٣٩٧، ح: ١٠٣٥٥، عن أبي أسامة، وأبو داود في السنن، ٢/ ١١٢، ح: ١٦١٣، من طريق يحيى بن سعيد، وبشر بن المفضل، وأبان، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ٨٤، ح: ٢٤٠٣، من طريق يحيى، وعبد الأعلى، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٣/ ٣١٢، ح: ٥٧٦٣، بزيادة: "مسلم"، عن الثوري، والدارقطني

١- هو مكيال يسع أربعة أمداد. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ٦٠.

٢- الكامل في ضعفاء الرجال، ١/ ٣٦٦.

في السنن، ٣/ ٦٣، ح: ٢٠٦٩، من طريقه، جميعهم بلفظ: "على الصغير والكبير"، بدل "الذكر والأنثى"، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ٤٨، ح: ٢٥٠٢، بنحوه عن قتيبة، والبخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣٠، ح: ١٥٠٤، بنحوه وبزيادة: "من المسلمين"، عن عبد الله بن يوسف، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٢٢، ح: ٥٣٠٣، بنحوه وبزيادة: "من المسلمين"، عن عبد الرحمن، وابن ماجه في السنن، ١/ ٥٨٤، ح: ١٨٢٦، من طريقه،

ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٧٧، ح: ٩٨٤، عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن يحيى، وأبو داود في السنن، ٢/ ١١٢، ح: ١٦١١، عن عبد الله بن مسلمة، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٢، ح: ٦٧٦، من طريق معن، وابن حبان في صحيحه، ٨/ ٩٤، ح: ٣٣٠١، من طريق أحمد بن أبي بكر، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ٨٣، ح: ٢٣٩٩، من طريق عبد الله بن نافع الزبيري، ومُحَمَّد بن إدريس، جميعهم بنحوه وبزيادة: "من رمضان"، وبزيادة: "من المسلمين"، جميعهم عن مالك،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣٠، ح: ١٥٠٣، والنسائي في السنن، ٥/ ٤٨، ح: ٢٥٠٤، والدارقطني في السنن، ٣/ ٦٤، ح: ٢٠٧٢، بنحوه وبزيادة: "والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة"، من طريق مُحَمَّد بن جهضم، عن إسماعيل بن جعفر، عن عمر بن نافع،

الوجه الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٣١، ح: ١٥٠٧، عن أحمد بن يونس، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٧٨، ح: ٩٨٤، عن قتيبة بن سعيد، ومُحَمَّد بن رمح، وابن ماجه في السنن، ١/ ٥٨٤، ح: ١٨٢٥، عن مُحَمَّد بن رمح المصري، وابن حبان في صحيحه، ٨/ ٩٤، ح: ٣٣٠٠، من طريق أبي الوليد الطيالسي، جميعهم بنحوه مختصرا عن الليث بن سعد،

الوجه السادس: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ١٦٤، ح ٥٩٤٢، بنحوه وبزيادة: "كل مسلم صغير أو كبير"، عن سريج، والدارقطني في السنن، ٣/ ٦٦، ح: ٢٠٧٦، بنحوه وبزيادة: "كل مسلم"، من طريق عبد الوهاب، كلاهما عن عبد الله بن عمر العمري،

الوجه السابع: أخرجه ابن حبان في صحيحه، ٨/ ٩٦، ح: ٣٣٠٤، والدارقطني في السنن، ٣/ ٦٤، ح: ٢٠٧٣، بلفظ: "على كل مسلم صغير أو كبير"، بدل: "على الذكر والأنثى"، من طريق أرطاة بن المنذر، عن المعلى بن إسماعيل المدني،

الوجه الثامن: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٦٧٨، ح: ٩٨٤، عن مُحَمَّد بن رافع، وابن حبان في صحيحه، ٨/ ٩٥، ح: ٣٣٠٢، من طريقه، والدارقطني في السنن، ٣/ ٦٣، ح: ٢٠٧١، من طريق يحيى بن المغيرة المخزومي، وأحمد بن الفرج، جميعهم بزيادة: "من رمضان على كل نفس من المسلمين"، وزيادة: "صغير

أو كبير"، عن ابن أبي فديك، وابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٣٩٧، ح: ١٠٣٥٤، بنحوه مختصرا عن حفص بن غياث، كلاهما عن الضحاك بن عثمان،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: تفرد أبي بكر بن عمر.

الموضع الثاني: تفرد إبراهيم بن يحيى.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه أبو بكر بن عمر[١]، وهو: ثقة[٢]، لكنه خالف الجماعة وروى الحديث عن سالم، عن ابن عمر وتفرد به، بينما رواه الجماعة عن نافع عن ابن عمر وهو الصواب.

فحديث أبي بكر بن عمر شاذ لمخالفته الجماعة.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه إبراهيم بن أبي يحيى[٣]، قال عنه يحيى بن معين[٤]، وعلي بن المديني[٥]، والإمام أبو حاتم الرازي: كذاب[٦]، وقال الإمام أحمد[٧]، والنسائي: متروك الحديث[٨]، وقال الجوزجاني: فيه ضروب من البدع فلا يشتغل بحديثه فإنه غير مقنع ولا حجة[٩]، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، ضعيف الدين، رافضي، قدري[١٠]،

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٧٦، رقم: ٢٩٨٠، ص ٥٢٨.

٢- تقريب التهذيب، ص ٦٢٤.

٣- هو إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي يحيى الأسلمي، وقيل له: إبراهيم بن مُحَمَّد بن أبي عطاء أيضا أبو إسحاق المدني من كبار أتباع التابعين مات سنة أربع وثمانين ومائة وقيل إحدى وتسعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٣.

٤- وزاد فيه: رافضي. تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ١٦٥.

٥- وزاد: كان يقول بالقدر. سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ١٢٤.

٦- وزاد: متروك الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ١٢٦.

٧- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٢٢٥.

٨- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ١١.

٩- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ٢١٨.

١٠- سؤالات السلمي للدارقطني، ص ٩٠.

وقال ابن حجر: متروك[1].

خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "فَرَضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ"، وتفرد به عن أبي بكر بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة بلفظ: "فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الفِطْرِ -أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ- عَلَى الذَّكَرِ، وَالأُنْثَى، وَالحُرِّ، وَالمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ"، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث إبراهيم بن أبي يحيى منكر لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه إبراهيم بن أبي يحيى وهو: متروك الحديث، تفرد عن أبي بكر بن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- إبراهيم بن أبي يحيى خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "فَرَضَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ"، عن أبي بكر بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بنحوه عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث إبراهيم بن أبي يحيى منكر لمخالفته الثقات.

١- تقريب التهذيب، ص ٩٣.

طَلْحَة بن مصرف[1] عَن ابْن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٩١] ٢٩٨٧- حَدِيث: جَاءَ رجل إِلَى ابْن عمر، فَسَأَلَهُ عَن عُثْمَان... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو زَائِدَة زَكَرِيَّا بن يحيى، عَن مُسلم بن إِبْرَاهِيم، عَن عمر بن أبي زَائِدَة، عَن مَالك بن مغول عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الطبراني فقال: حدثنا مُحَمَّد بن العباس الأخرم الأصبهاني، ثنا عمر بن مُحَمَّد بن الحسن الأسدي، ثنا أبي، ثنا العلاء بن زهير، عن وبرة بن عبد الرحمن قال: "كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حِينَ سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبِرْنِي عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ هَلْ شَهِدَ بَدْرًا؟ قَالَ: لَا قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ: أَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ عُثْمَانُ تَوَلَّى يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ قَالَ: أَخْبِرْنِي هَلْ شَهِدَ عُثْمَانُ يَوْمَ بِيعَةِ الرِّضْوَانِ؟ قَالَ: لَا قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَانْطَلَقَ، فَقُلْتُ لَهُ، مَكَانِي،: إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَهُمْ يُحِبُّونَ عَلِيًّا وَيُبْغِضُونَ عُثْمَانَ قَالَ: عَلَيَّ بِالرَّجُلِ، فَأُتِيَ بِهِ. فَقَالَ: سَأَلْتَنِي عَنْ عُثْمَانَ هَلْ شَهِدَ بَدْرًا؟ فَقُلْتُ لَكَ: لَا، وَسَأُخْبِرُكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنَّ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مَرِيضَةً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «تَخَلَّفْ عَلَى ابْنَتِي؟»، فَقَالَ: مَا أَحْبَبْتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «فَإِنَّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَتَخَلَّفَ عَلَيْهَا»، وَجَعَلَ لَهُ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ شَهِدَهَا وَأَسْهَمَهُ، قُلْ وَاحِدَةٌ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَأَمَّا قَوْلُكَ: إِنَّهُ كَانَ فِيمَنْ تَوَلَّى يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ، فَقَدْ أَخْبَرَنَا اللَّهُ أَنَّهُ قَدْ عَفَا عَنْهُمْ، قُلْ ثِنْتَيْنِ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَأَمَّا قَوْلُكَ أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عُثْمَانَ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَلَمَّا أَمَرَ بِالْبَيْعَةِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَتِكَ وَحَاجَةِ رَسُولِكَ، وَإِنَّ هَذِهِ يَدِي وَهَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ» وَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى يَدِهِ الْأُخْرَى فَبَايَعَ لَهُ"[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨١، من طريق أبي زائدة زكريا بن يحيى، عن مسلم بن إبراهيم، عن عمر بن أبي زائدة، عن مالك بن مغول، عن طلحة بن مصرف، عن ابن عمر.

١- سبقت ترجمته في الحديث ٢٦١، رقم: ٢٩٨٦، ص ٨٠٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨١.

٣- قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن وبرة إلا العلاء بن زهير، تفرد به: مُحَمَّد بن الحسن. المعجم الأوسط للطبراني، ٧/ ٢٠٨، ح ٧٢٩١.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٢٠٨، ح: ٧٢٩١، بمثله من طريق مُحَمَّد بن الحسن الأسدي، عن العلاء بن زهير، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه حبيب بن أبي مليكة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٣٦١، ح: ٣٢٠٤١، وابن حبان في الصحيح، ١٥/ ٣٣٧، ح: ٦٩٠٩، بنحوه مطولا، والطبراني في المعجم الكبير، ١/ ٨٥، ح: ١٢٥، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، ١/ ١٣٠، ح: ١٤٤، بنحوه مختصرا من طريق زائدة، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤٥٠، ح: ٥٥٩٩، بنحوه مختصرا من طريق خالد، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٣/ ١٠٤، ح: ٤٥٣٨، بمعناه من طريق المعتمر بن سليمان، والآجري في الشريعة، ٤/ ١٩٧٥، بنحوه وبزيادة: "إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان...الخ"، من طريق صالح بن عمر، جميعهم عن كليب بن وائل، عن حبيب بن أبي مليكة، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٢٣٢، ٨٤٩٤، من طريق عبد الواحد بن زياد، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٤/ ٤٨٢، ح: ٥٧٧٤، من طريق عيسى بن إبراهيم، كلاهما بنحوه وبزيادة: "إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان...الخ"،

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٢٤٤، ح: ٥٢٣٢، مختصرا جدا، من طريق عبد الواحد بن زياد، وأبو إسحاق الفزاري في السير، ص ١٨٩، ح: ٢٦٤، بنحوه وبزيادة: "إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان...الخ"، ومن طريقه أبو داود في السنن، ٣/ ٧٤، ح: ٢٧٢٦، مختصرا جدا،

جميعهم عن كليب بن وائل، عن هانئ بن قيس، عن حبيب بن أبي مليكة، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه أبو عوانة واختلف عنه:

أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٦٤، ح: ٢٠٧٠، بنحوه مختصرا،

وأخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٥٢، ح: ٥٧٧٢، عن عفان، والبخاري في الجامع الصحيح، ٥/ ١٥، ح: ٣٦٩٨، عن موسى بن إسماعيل، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة، ١/ ٤٥٦، ح: ٧٣٧، عن هاشم بن القاسم، والترمذي في السنن، ٥/ ٦٢٩، ح: ٣٧٠٦، عن صالح بن عبد الله، جميعهم بنحوه وبزيادة: "هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد"، من طريق أبي عوانة شيبان، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد زكريا بن يحيى[١]، وهو كما قال.

قال عنه أبو حاتم[٢]، وابن حجر: صدوق[٣]، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وقال الخطيب البغدادي[٥]، ومحمد بن إسماعيل بن خلفون: ثقة[٦]، وقال الذهبي: وثقه مطين[٧].

تفرد عن مسلم بن إبراهيم، عن عمر بن أبي زائدة، عن مالك بن مغول، عن طلحة، عن ابن عمر، فيحتمل تفرده.

لكن في إسناده عمر بن أبي زائدة وهو: صدوق[٨]، خالف جماعة من الثقات روى الحديث بألفاظ أخرى، وتفرد به عن مالك بن مغول، فلا يحتمل تفرده كذلك.

بينما رواه الجماعة بلفظ آخر وبزيادة: "هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد"، عن أبي عوانة وضاح بن عبد الله اليشكري وهو: ثقة ثبت[٩]، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن ابن عمر، وهو الصواب.

ورواه وبرة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر، وفي إسناده محمد بن الحسن وهو: صدوق فيه لين[١٠]، تفرد عن العلاء بن زهير، عن وبرة بن عبد الرحمن، فلا يحتمل تفرده أيضا.

ورواه ابن أبي مليكة وهو: مقبول[١١]، وعليه مدار الحديث تفرد عن ابن عمر، بألفاظ متعددة فلا يحتمل تفرده.

فحديث طلحة بن مصرف، ووبرة بن عبد الرحمن، وابن أبي مليكة معلول، لأن فيه مخالفة جماعة من الثقات، والأحاديث من طريقهم شاذ.

١- زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الوادعي أبو زائدة الكوفي من الطبقة الوسطى الآخذين عن تبع الأتباع. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢١٦.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣/ ٦٠٢.

٣- تقريب التهذيب، ص ٢١٦.

٤- الثقات لابن حبان، ٨/ ٢٥٥.

٥- تاريخ بغداد ت بشار، ٩/ ٤٧٢.

٦- أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ص ١٨٧.

٧- تاريخ الإسلام ت بشار، ٦/ ٨٣.

٨- تقريب التهذيب، ص ٤١٢.

٩- المصدر السابق، ص ٥٨٠.

١٠- المصدر السابق، ص ٤٧٤.

١١- المصدر السابق، ص ١٥٢.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- في إسناده عمر بن أبي زائدة وهو: صدوق، خالف الجماعة وتفرد عن مالك بن مغول، فلا يحتمل تفرده أيضا.

٢- عمر بن أبي زائدة خالف جماعة من الثقات وروى الحديث بألفاظ مختلفة، عن مالك بن مغول، عن طلحة، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ آخر وبزيادة: "هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد"، عن أبي عوانة، عن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- حديث عمر بن أبي زائدة شاذ لمخالفته الجماعة.

صَفْوَان بن مُحرز[١] عَن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٢٩٢] ٢٩٩٥- حَدِيث: الكنف.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْمُعْتَمِر، عَن أَبِيه، عَن قَتَادَة عَنهُ[٢].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن خزيمة إذ قال: حدثنا أبو الأشعث أحمد بن المقدام العجلي، قال: ثنا المعتمر، قال: سمعت أبي قال: ثنا قتادة، عن صفوان بن محرز، عن ابن عمر، عن نبي الله ﷺ يقول: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ[٣]"، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيْ عَبْدِي، تَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا وَكَذَا؟» فَيَقُولُ: نَعَمْ، أَيْ رَبِّي، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ، وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ: «فَإِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي

١- صفوان بن محرز بن زياد المازني أو الباهلي ثقة عابد من الطبقة الذين تلي الوسطى من التابعين وجل روايتهم عن كبار التابعين مات سنة أربع وسبعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٧٧.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٤.

٣- الكنف والكنفة: ناحية الشيء، وناحيتا كل شيء كنفاه، والجمع أكناف. وبنو فلان يكنفون بني فلان أي هم نزول في ناحيتهم. وكنف الرجل: حضنه يعني العضدين والصدر. وأكناف الجبل والوادي: نواحيه حيث تنضم إليه، الواحد كنف. والكنف: الجانب والناحية، بالتحريك. ويجوز أن يكون بالكسر من الكنف، وبالفتح من الكنف. وكنفا الإنسان: جانباه، وكنفاه ناحيتاه عن يمينه وشماله، وهما حضناه. وكنف الله: رحمته. واذهب في كنف الله وحفظه أي في كلاءته وحرزه وحفظه. انظر: لسان العرب لابن منظور، ٩/ ٣٠٨.

الدُّنْيَا، وَغَفَرْتُهَا لَكَ الْيَوْمَ»، ثُمَّ يُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ وَأَمَّا الْكُفَّارُ، وَالْمُنَافِقُونَ: ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1] [2].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه قتادة، عن صفوان بن محرز، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن خزيمة في التوحيد، ١/ ٣٨٦، بمثله من طريق المعتمر، عن أبيه،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٨٤، ح: ٥٨٢٥، عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٢/ ٢١٦، من طريقه، وابن خزيمة في التوحيد، ١/ ٣٨٦، من طريق محمد بن أبي عدي، والنسائي في السنن الكبرى، ١٠/ ١٢٧، ح: ١١١٧٨، بزيادة: "حتى إذا بلغ به ما شاء الله"، من طريق يزيد بن زريع، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٥، ح ١٨٣، بزيادة: "حتى إذا بلغ منه ...الخ"، من طريق خالد بن الحارث، جميعهم عن سعيد بن أبي عروبة،

الوجه الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٤/ ٢١٢٠، ح: ٢٧٦٨، عن زهير بن حرب، وعبد الله بن أحمد في السنة، ١/ ٢٤٠، ح: ٤٣٧، عن أبيه، وابن منده في الإيمان، ٢/ ٧٧٦، ح: ٧٩٠، من طريقه، والآجري في الشريعة، ٢/ ١٠٣٠، ح: ٦١٨، من طريق عثمان بن أبي شيبة، ثلاثتهم بلفظ: "هؤلاء الذين كذبوا على الله"، عن إسماعيل بن إبراهيم بن علية، عن هشام الدستوائي،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٦/ ٧٤، ح: ٤٦٨٥، من طريق سعيد وهشام،

الوجه الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٢٨، ح: ٢٤٤١، عن موسى بن إسماعيل، وابن أبي شيبة في المصنف، ٧/ ٦٣، ح: ٣٤٢٢١، عن يزيد بن هارون، وابن خزيمة في التوحيد، ١/ ٣٨٦، والآجري في الشريعة، ٢/ ١٠٣١، ح: ٦١٩، من طريقه، وأحمد في المسند، ٩/ ٣١٨، ح: ٥٤٣٦، عن بهز، وعفان، وابن أبي عاصم في السنة، ١/ ٢٦٨، ح: ٦٠٤، عن هدبة بن خالد القيسي، وابن حبان في صحيحه، ١٦/ ٣٥٥، ح: ٧٣٥٦، من طريقه، جميعهم عن همام بن يحيى،

١- سورة هود، الآية ١٨.

٢- أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، تح: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: ٥، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ١/ ٣٨٦.

الوجه السادس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ٢٠، ح: ٦٠٧٠، بنحوه مختصرا، عن مسدد، وابن حبان في صحيحه، ١٦/ ٣٥٣، ح: ٧٣٥٥، والبيهقي في الأسماء والصفات، ١/ ٥٤٥، ح: ٤٧٢، بنحوه، من طريقه، وأبو يعلى في المسند، ١٠/ ١٢٢، ح: ٥٧٥١، عن خلف بن هشام، كلاهما عن أبي عوانة،

الوجه السابع: أخرجه ابن منده في الإيمان، ٢/ ٩٧٨، ح: ١٠٧٨، من طريق أبان بن يزيد،

الوجه الثامن: أخرجه ابن المبارك في الزهد والرقائق، ١/ ٥٤، ح: ١٦٦، بزيادة: "حتى يبلغه به ما شاء الله أن يبلغ"، عن مُحَمَّد بن يسار،

جميعهم بنحوه وبذكر: "النجوى"، عن قتادة، عن صفوان بن محرز، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ١٨٠، ح: ٣٩١٥، بنحوه وبذكر: "النجوى"، من طريق مالك بن مغول، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ١٠١، ح: ٦٩٧٥، مختصرا وبذكر: "النجوى"، من طريق مطر الوراق، عن عبد الله بن باباه، عن ابن عمر.

وابن أبي داود في البعث، ص ٣٦، ح: ٣٣، من طريق مطر، عن عبد الرحمن بن باباه، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد معتمر بن سليمان[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[٢]، خالف جماعة من الرواة وروى الحديث بألفاظ مختلفة، وتفرد به عن أبيه، عن قتادة، عن صفوان بن محرز، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، وأبوه ليس من الأثبات في قتادة، قال أبو بكر الأثرم: كان سليمان التيمي من الثقات، ولكن كان لا يقوم بحديث قتادة، ولم يكن من الحفاظ من أصحاب قتادة، وله أحاديث وهم فيها عنه[٣]، فتفرده عنه لا يحتمل، بينما رواه الجماعة بلفظ: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: في النجوى"، عن سعيد بن أبي عروبة وهو: أثبت الناس في قتادة[٤]، وعن همام بن يحيى، وعن هشام الدستوائي وغيرهم، عن قتادة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث المعتمر بن سليمان عن أبيه دون ذكر: "النجوي"، شاذ لمخالفتهما الثقات.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٨، رقم: ٢٨١٣، ص ٤٠٥.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٣٩.

٣- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٨٨.

٤- المصدر السابق، ٢/ ٦٩٤.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- خالف معتمر جماعة من الرواة، وتفرد به عن أبيه، عن قتادة، عن صفوان بن محرز، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة بهذا الإسناد وهو الصواب.

٢- في إسناده سليمان التيمي تفرد عن قتادة، وهو ليس من الأثبات فيه، فلا يحتمل تفرده عنه.

٣- خالف سليمان التيمي، أصحاب قتادة، وروى الحديث دون ذكر: "النجوى"، عن قتادة وتفرد به، بينما رواه أصحاب قتادة بذكر: "النجوى"، عن قتادة وهو الصواب.

بَاب الْعين وَأَسْمَاء الروَاة عَن ابْن عمر

عبد الله بن دِينَار[١] عَنه

قال ابن القيسراني:

[٢٩٣] ٣٠١٧- حَدِيث: "إِن الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاة الْفطر".

قال الدارقطني: تفرد به عَمْرو بن الرّبيع بن طَارق، عَن سُلَيْمَان بن فليح عَنه[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه النسائي فقال: أخبرنا الفضل بن سهل، قال: حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، قال: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ[٣] لَهُ زَبِيبَتَانِ[٤]»، قَالَ: «فَيَلْتَزِمُهُ أَوْ يُطَوَّقُهُ[٥]»، قَالَ: "يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، أَنَا كَنْزُكَ"[٦].

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٤٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٣- الشجاع: الذكر من الحيات. والأقرع: الذي قرى السم في رأسه حتى تمعط شعره. الفائق في غريب الحديث، ٢/ ٢٢٢.

٤- زبيبتان من الزبيبة وهي: نكتة سوداء فوق عين الحية. وقيل هما نقطتان تكتنفان فاها. وقيل هما زبدتان في شدقيها. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٢٩٢.

٥- أي يجعل له كالطوق في عنقه. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ١٤٣.

٦- سنن النسائي، ٥/ ٣٨، ح ٢٤٨١.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على عبد الله بن دينار من وجهين:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٩٠، بلفظ: "زكاة الفطر"، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، عن سليمان بن فليح،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٤٨٠، ح: ٦٤٤٨،

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٣/ ٢٨، ح: ٢٢٧٢، بمثله، عن الفضل بن سهل الأعرج، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ١٢، ح: ٢٢٥٧، عن أحمد بن سنان الواسطي، ثلاثتهم عن أبي النضر هاشم بن القاسم،

وأخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٣٤١، ح: ٦٢٠٩، عن موسى بن داود، والعقيلي في الضعفاء الكبير، ٢/ ٢٤٨، من طريق محمد بن أحمد بن الوليد، عنه، وأحمد في المسند، ١٠/ ٢٢، ح: ٥٧٢٩، عن حجين بن المثني، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ١٢، ح: ٢٢٥٧، عن نصر بن مرزوق، وابن عبد البر في التمهيد، ١٧/ ١٤٦، من طريق يوسف بن يزيد، كلاهما عن أسد بن موسى، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ١٢، ح: ٢٢٥٧، عن الحسن بن محمد، عن يحيى بن عباد، جميعهم بنحوه عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، كلاهما عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن الربيع بن طارق[1]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[2]، خالف جماعة من الرواة، وروى الحديث بلفظ: "إن الذي لا يؤدي زكاة الفطر"، وتفرد به عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده لمخالفته، وفي إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة بلفظ: «إن الذي لا يؤدي زكاة ماله...»، عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عمرو بن الربيع شاذ لمخالفته الجماعة، ولا يحتج به لما فيه سليمان بن فليح المجهول.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٦، رقم: ٣٠١٣، ص ٤٦٢.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث التغيير فيه من عدة أوجه:

١- تفرد عمرو بن الربيع، عن سليمان بن فليح، فلا يحتمل تفرده لمخالفته.

٢- خالف عمرو بن الربيع جماعة من الرواة، وروى الحديث بلفظ: "زكاة الفطر"، عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: "زكاة ماله"، عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث في إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

المبحث الثالث

الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن

مسند عبد الله بن عباس ﷺ

رواية كريب[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٢٩٤] ٢٧٦٨- حَدِيث: بت عِنْد خَالَتِي مَيْمُونَة فَسمِعت رَسُول الله يَقُول: فِي سُجُوده... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث سعيد بن مَسْرُوق، عَن سَلمَة بن كهيل، تفرد بِهِ أَبُو الْأَحْوَص[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن أبي شيبة إذ قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن سلمة بن كهيل، عن أبي رشدين كريب مولى ابن عباس قال: قال ابن عباس: بت عند خالتي ميمونة، فسمعت النبي ﷺ يقول في سجوده: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَلْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَلْ خَلْفِي نُورًا، وَاجْعَلْ مِنْ تَحْتِي نُورًا، وَأَعْظِمْ لِي نُورًا»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه كريب واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه سلمة بن كهيل واختلف عنه:

أولا: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٢٩، ح: ٢٩٢٣١، بمثله عن أبي الأحوص، والنسائي في السنن، ٢/ ٢١٨، ح: ١١٢١، بنحوه مطولا من طريق أبي الأحوص، بهذا الإسناد.

ثانيا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ٦٩، ح: ٦٣١٦، وفي الأدب المفرد، ص ٢٤١، ح: ٦٩٥، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥٢٥، ح: ٧٦٣، وابن حبان في الصحيح، ٦/ ٣٦٢، ح: ٢٦٣٦، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والبيهقي في الدعوات الكبير، ١/ ٤٤٤، ح: ٤٢٤، من طريق الحسين بن حفص، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٧، ح: ٢٢٧٢، من طريق أبي حذيفة، جميعهم عن سفيان الثوري،

ثالثا: أخرجه مسلم في صحيحه، ١/ ٥٢٨، ح: ٧٦٣، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٤٣، ح: ٢٥٦٧، من طريق غندر، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٨، ح: ٢٢٧٤، من طريق حجاج بن محمد، كلاهما عن شعبة،

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٣٠، رقم: ٢٧٧٢، ص ٣٧٥.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٦.

٣- مصنف ابن أبي شيبة، ٦/ ٢٩، ح ٢٩٢٣١.

رابعا: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤١٩، ح: ١٢١٩٠، من طريق ابن أبي ليلى،

خامسا: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٩، ح: ٢٢٧٦، من طريق عقيل بن خالد،

جميعهم بنحوه مطولا مع ذكر القصة، عن سلمة بن كهيل،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١١/ ٤٢٠، ح: ١٢١٩١، بنحوه مطولا من طريق سلمة بن كهيل، عن بكير الطائي، كلاهما عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في مسنده، ٥/ ٣٢٩، ح: ٣٣٠١، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٦٠، ح: ١٢٤٧١، وابن الأعرابي في المعجم، ١/ ٢٢٥، ح: ٤٠٣، بنحوه وبزيادة: "رجع إليها، وكانت ليلتها"، من طريق أبي هاشم الرماني، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣١، ح: ١٢٣٨٠، بمعناه مطولا بزيادة: "وزدني نورا"، من طريق يحيى بن عباد، وابن السني في عمل اليوم والليلة، ص ٦٨٩، بمعناه وبزيادة "وعن شمالي نورا- وأعظم لي نورا يوم القيامة"، من طريق عاصم، عن بعض، أصحابه، جميعهم عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٥٣٠، ح: ٧٦٣، وأبو داود في السنن، ٢/ ٤٤، ح: ١٣٥٣، وابن خزيمة في الصحيح، ١/ ٢٢٩، ح: ٤٤٨، من طريق مُحَمَّد بن علي بن عبد الله، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٧٥، ح: ١٠٦٤٨، بزيادة: "واجعل من أسفلي نورا، واجعل لي يوم القيامة نورا"، من طريق المنهال بن عمرو، كلاهما بمعناه مطولا، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث سعيد بن مسروق.

الموضع الثاني: تفرد أبي الأحوص.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه سعيد بن مسروق[١]، قال عنه ابن معين، وأبو حاتم[٢]، والعجلي[٣]، والنسائي[٤]، وابن حجر: ثقة[٥].

١- سعيد بن مسروق الثوري والد سفيان من الطبقة الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، مات سنة ست وعشرين ومائة وقيل بعدها. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٤١.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٦٦.

٣- الثقات للعجلي ط الباز، ص ١٨٨.

٤- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١١/ ٦١.

٥- تقريب التهذيب، ص ٢٤١.

خالف جماعة من الثقات وروى الحديث مختصرا، عن سلمة بن كهيل، عن كريب، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة منهم: شعبة، وسفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، بهذا الإسناد مطولا، وهو الصواب.

فحديث سعيد شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه أبو الأحوص[١]، قال عنه عبد الرحمن بن مهدي: أبو الأحوص أثبت من شريك[٢]، وقال ابن سعد: كثير الحديث صالحا فيه[٣]، وقال يحيى بن معين: ثقة متقن[٤]، وقال أبو زرعة[٥]، والنسائي: ثقة[٦]، وقال أبو حاتم: صدوق، دون زائدة وزهير في الإتقان[٧]، وقال ابن حجر: ثقة متقن[٨].

خالف جماعة من الرواة، وروى الحديث عن سعيد بن مسروق، عن سلمة بن كهيل مختصرا، بينما رواه الجماعة عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل مطولا وهو الصواب.

فحديث أبي الأحوص شاذ لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من عدة أوجه.

١- خالف سعيد بن مسروق جماعة من الثقات وروى الحديث مختصرا، عن سلمة بن كهيل، عن كريب، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة منهم: شعبة، وسفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، بهذا الإسناد مطولا، وهو الصواب.

٢- خالف أبو الاحوص جماعة من الرواة، وروى الحديث عن سعيد بن مسروق، عن سلمة بن كهيل، بينما رواه الجماعة عن سفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، وهو الصواب.

١- سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي ثقة متقن صاحب حديث من كبار أتباع التابعين مات سنة تسع وسبعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٦١.

٢- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ٤/ ١٣٥.

٣- **الطبقات الكبرى ط العلمية، ٦/ ٣٥٦.**

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ٢٦٠.

٥- المصدر السابق.

٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٢/ ٢٨٥.

٧- وزاد شريك وأبو عوانة وجرير بن عبد الحميد كلهم أحب إلي من أبي الأحوص. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/٢٦٠.

٨- تقريب التهذيب، ص ٢٦١.

٣- من روى الحديث مطولا هم أكثر عددا، بينما أبو الأحوص وحده رواه مختصرا عن سعيد بن مسروق.

٤- أبو الأحوص ثقة لكن حديثه هذا شاذ، لمخالفته الجماعة.

نافع بن جبير[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٩٥] ٢٨٢٠- حَدِيث: أَن رجلا أَتَاهُ فَسَأَلَهُ عَن مَوَاقِيت الصَّلَاة... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ مُحَمَّد بن مَرْوَان السدي، عَن عُثْمَان بن الْأسود، عَن عبد الرَّحْمَن بن الْحَارِث، عَن حَكِيم بن حَكِيم، عَن نَافِع[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، بل أقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه عبد الرزاق الصنعاني فقال: عن الثوري، وابن أبي سبرة، عن عبد الرحمن بن الحارث قال: حدثني حكيم بن حكيم، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ فَصَلَّى بِيَ الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَتْ بِقَدْرِ الشِّرَاكِ[٣]، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعَصْرَ، حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْفَجْرَ حِينَ حَرُمَ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ» قَالَ: "ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْغَدَ الظُّهْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعَصْرَ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْمَغْرِبَ حِينَ أَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْعِشَاءَ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ صَلَّى بِيَ الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ، الْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ"[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على نافع بن جبير من طريقين:

١- نافع بن جبير بن مطعم النوفلي أبو محمد وأبو عبد الله المدني ثقة فاضل من الطبقة الوسطى من التابعين مات قبل المائة سنة تسع وتسعين انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٥٨.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٢.

٣- الشراك أحد سيور النعل التي على وجهها، وأراد بقيد الشراك الوقت الذي لا يجوز لأحد أن يتقدمه في صلاة الظهر، يعني فوق ظل الزوال فقدره بالشراك لدقته وهو أقل ما تبين به زيادة الظل حتى يعرف منه ميل الشمس عن وسط السماء. لسان العرب، ٣/ ٣٧٣.

٤- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ١/ ٥٣١، ح ٢٠٢٨.

فالطريق الأول: رواه عبد الرحمن بن الحارث واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب بمعناه من طريق عثمان بن الأسود،

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ١/ ٥٣١، ح: ٢٠٢٨، بمثله عن الثوري، وابن أبي سبرة،

الوجه الثالث: أخرجه أبو داود في السنن، ١/ ١٠٧، ح: ٣٩٣، بنحوه من طريق يحيى القطان، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٥/ ١٣٤، ح: ٢٧٥٠، بنحوه من طريق الفضل بن دكين، وأحمد في المسند، ٥/ ٢٠٢، ح: ٣٠٨١، بنحوه، وابن الجارود في المنتقى، ص ٤٦، ح: ١٤٩، بنحوه وبزيادة: "لوقت واحد"، من طريق عبد الرزاق، وابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٢٨٠، ح: ٣٢٢٠، بنحوه، وأيضا في المصنف، ٧/ ٣١٥، ح: ٣٦٤٣٢، وأحمد في المسند، ٥/ ٣٤٤، ح: ٣٣٢٢، بنحوه مختصرا، عن وكيع، والدارقطني في السنن، ١/ ٤٨٥، ح: ١٠١٤، بنحوه وبزيادة: «وقتا واحدا»، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ١/ ٣٠٦، ح: ٦٩٣، بنحوه من طريق أبي أحمد الزبيري، ومؤمل بن إسماعيل، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٣٠٩، ح: ١٠٧٥٢، بنحوه وبزيادة: "لوقت واحد"، من طريق أبي نعيم، والحسين بن حفص، جميعهم عن الثوري،

الوجه الرابع: أخرجه الترمذي في السنن، ١/ ٢٧٨، ح: ١٤٩، بنحوه، من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، جميعهم عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة،

وأخرجه الدارقطني في السنن، ١/ ٤٨٦، ح: ١٠١٥، والحاكم في المستدرك، ١/ ٣١١، ح: ٧٠٧، بنحوه مختصرا جدا من طريق سليمان بن بلال، عن عبد الرحمن بن الحارث، ومحمد بن عمرو،

كلاهما عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه الدارقطني في السنن، ١/ ٤٨٧، ح: ١٠١٧، بنحوه مختصرا جدا من طريق عبيد الله بن مقسم، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد محمد بن مروان[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: ليس بثقة[٢]، وقال أحمد بن حنبل: أدركته قد كبر فتركته[٣]، وقال البخاري سكتوا

١- محمد بن مروان بن عبد الله ابن إسماعيل السُدِّي وهو الأصغر كوفي من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٠٦.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٣٣٨.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ٢/ ٤٨٢.

عنه[١]، ولا يكتب حديثه البتة[٢]، وقال عبد الله بن نمير[٣]، وجرير: كذاب[٤]، وقال الجوزجاني: ذاهب[٥]، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث متروك الحديث لا يكتب حديثه البتة[٦]، وقال النسائي: متروك الحديث[٧]، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال[٨]، وقال ابن حجر: متهم بالكذب[٩].

خالف جماعة من الثقات وتفرد بلفظ: "أَن رجلا أَتَاهُ فَسَأَلَهُ عَن مَوَاقِيت الصَّلَاة"، عن عثمان بن الأسود، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم، عن نافع، عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

بينما رواه جماعة من الثقات منهم: يحيى القطان، والفضل بن دكين، ووكيع بن الجراح، وعبد الرزاق الصنعاني، وغيرهم مطولا بألفاظ أخرى، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن الحارث بهذا الإسناد، وهو الصواب.

فحديث مُحَمَّد بن مروان السدي منكر لمخالفته جماعة من الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار والتغيير فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه مُحَمَّد بن مروان وهو: متروك، تفرد عن عثمان بن الأسود، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف مُحَمَّد بن مرون جماعة من الثقات وروى الحديث مختصرا بلفظ: "أَن رجلا أَتَاهُ فَسَأَلَهُ عَن مَوَاقِيت الصَّلَاة"، عن عثمان بن الأسود، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم، عن نافع بن جبير، عن ابن عباس، بينما رواه الجماعة مطولا بألفاظ أخرى، عن سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن الحارث بهذا الإسناد، وهو الصواب.

١- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ١/ ٢٣٢. والتاريخ الأوسط، ٢/ ٢٤٥.

٢- الضعفاء الصغير للبخاري ت زايد، ص ١٠٥.

٣- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ١٣٦.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٨٦.

٥- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ٧٨.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٨٦.

٧- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٩٣.

٨- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ٢٨٦.

٩- تقريب التهذيب، ص ٥٠٦.

٣- حديث مُحَمَّد بن مروان السدي منكر لمخالفته الثقات.

يحيى الجزار[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٩٦] ٢٨٢٦- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ صلى وَبَين يَدَيْهِ عنزه... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث مَنْصُور، عَن الحكم عَنهُ، تفرد بِهِ وَرْقَاء بن عمر[٢].

سند الحديث:

لم أجد الحديث بسند المذكور إنما وجدته بسند آخر عند ابن الجعد فقال: أخبرنا شعبة، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، عن النبي ﷺ «أَنَّهُ صَلَّى، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ تَمُرُّ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ وَرَاءَهَا»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين الراوي الأعلى: ابن عباس، وأبو جحيفة:

فأما حديث ابن عباس: اختلف فيه على طريقين:

الطريق الأول: رواه يحيى الجزار واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٤، ح: ٢٨٢٦، بلفظ: "صلى وبين يديه عنزة"، من طريق ورقاء بن عمر، عن منصور،

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٢٤٩، ح: ٢٨٦٦، وأحمد في المسند، ٣/ ٤٣١، ح: ١٩٦٥، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٤٦٩، ح: ٢٦٠١، عن أبي معاوية، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ٢٦٤، ح: ٣٠٩٨، من طريقه، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٤٩، ح: ١٢٧٢٨، من طريق أبي شهاب عبد ربه، كلاهما بلفظ: «صلى رسول الله ﷺ في فضاء ليس بين يديه شيء»، عن حجاج بن أرطاة،

كلاهما عن الحكم بن عتيبة، عن يحيى الجزار، عن ابن عباس.

١- قوله: "يحيى الجزار" صوابه: يحيى بن الجزار. أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٠٦. يحيى بن الجزار العُرَني الكوفي قيل: اسم أبيه زبان بزاي وقيل: بل لقبه هو صدوق رمي بالغلو في التشيع من الطبقة الوسطى من التابعين، انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٨٨.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٤.

٣- مسند ابن الجعد، ص ٨٩، ح ٥١٣.

الوجه الثاني: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٣٠، ح: ٩٠، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٣١١، ح: ٢٤٢٣، عنه، والذهبي في سير أعلام النبلاء، ٥/ ٥٠٤، من طريقه، بزيادة: "الحمار...الخ"، وابن أبي شيبة في المصنف، ١/ ٢٥٣، ح: ٢٩١٧، وأحمد في المسند، ٥/ ٢٥٧، ح: ٣١٧٤، بزيادة: "فجعل يتقدم ويتأخر"، عن محمد بن جعفر، وابن الجعد في المسند، ص ٣٠، ح: ٩١، عن شعبة، وأحمد في المسند، ٤/ ٣٩٩، ح: ٢٦٥٣، عن عفان، وأبو داود في السنن، ١/ ١٨٩، ح: ٧٠٩، عن سليمان بن حرب، وحفص بن عمر، وتمام في الفوائد، ١/ ٣٢٧، ح: ٨٣٦، من طريق عبد السلام بن مطهر بن الحسام،

جميعهم بلفظ: "جديا ...الخ"، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: رواه الحسن العرني واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ١٣٨، ح: ١٢٦٩٦، من طريق عارم أبو النعمان، وفي ١٢/ ١٤٠، ح: ١٢٧٠٤، من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي، بلفظ "وذهب جدي يمر بين يديه فبادره"، وزيادة: "وإن حمارة للفضل بن عباس ترعى بين يديه"، وابن ماجه في السنن، ١/ ٣٠٦، ح: ٩٥٣، بلفظ: "جدي يمر بين يديه، فبادره رسول الله"، ولم يذكر حمار الفضل، عن أحمد بن عبدة، جميعهم عن حماد بن زيد، عن يحيى أبي المعلى العطار،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٢٧٠، ح: ٣١٩٣، بلفظ: «أن جديا، سقط بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي فلم يقطع صلاته»، من طريق سفيان، عن سلمة،

كلاهما عن الحسن العرني، عن ابن عباس.

وأما حديث أبو جحيفة: اختلف فيه على طريقين:

الطريق الأول: رواه عون بن أبي جحيفة واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٨٩، ح: ٥١٣، بمثله،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٠٦، ح: ٤٩٥، عن أبي الوليد، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ١/ ٤١٨، ح: ٢٤١١، من طريقه، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١٠٦، ح: ٤٩٩، عن آدم، وأحمد في المسند، ٣١/ ٤٤، ح: ١٨٧٤٩، عن وهب بن جرير، وأبو داود في السنن، ١/ ١٨٣، ح: ٦٨٨، عن حفص بن عمر، جميعهم بنحوه وبزيادة: "بالبطحاء"، و "الظهر ركعتين، والعصر ركعتين"، عن شعبة،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٣١/ ٤٣، ح: ١٨٧٤٦، بنحوه وبزيادة: "بالأبطح الظهر والعصر ركعتين ركعتين...الخ"، من طريق يحيى بن زكريا، عن مالك بن مغول، وعمر بن أبي زائدة،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ٢٢/ ١٠٥، ح: ٢٥٨، بنحوه وبزيادة: "بالبطحاء" و "الكلب"، من طريق حماد بن سلمة، عن الحجاج، وعبد الله بن المختار،

الوجه الرابع: أخرجه الباغندي في الأمالي، ص ٥٨، ح: ٥٧، عن خلاد بن يحيى، والطبراني في المعجم الكبير، ٢٢/ ٩٩، ح: ٢٤٢، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ٢٥٧، من طريق خلاد بن يحيى، ثلاثتهم بزيادة: "شبيه بالعنزة، والطريق من ورائها والمارة"، ولم يذكر الصلوات، عن مسعر، جميعهم عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه.

والطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٣١/ ٥٨، ح: ١٨٧٦٧، عن غندر، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٣٦١، ح ٥٠٣، والنسائي في السنن، ١/ ٢٣٥، ح: ٤٧٠، من طريقه، والطبراني في المعجم الكبير، ٢٢/ ١١٥، ح: ٢٩٤، من طريق حجاج بن محمد، وأحمد في المسند، ٣١/ ٤١، ح: ١٨٧٤٤، عن عفان، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٢/ ١٩٠، ح: ٨٩١، بزيادة: "فجعل الناس يأخذون من فضل وضوئه"، من طريق عبد الرحمن، والدارمي في السنن، ٢/ ٨٨٤، ح: ١٤٤٩، بزيادة: "وإن الظعن لتمر بين يديه"، عن أبي الوليد الطيالسي، جميعهم مطولا، ولم يذكروا: "المرأة والحمار"، عن شعبة، عن الحكم، عن أبي جحيفة.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث منصور بن المعتمر.

الموضع الثاني: تفرد ورقاء بن عمر.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه منصور بن المعتمر[١]، وهو: ثقة ثبت[٢]، تفرد بتلك الألفاظ عن الحكم بن عتيبة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس، فيحتمل تفرده ويحتج بحديثه، والخطأ ليس منه إنما ممن روى عنه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه ورقاء بن عمر[٣]، قال عنه يحيى القطان: لا يساوي شيئا[٤]، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس[٥]، وقال

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٢٦٢، رقم: ٢٩٨٨، ص ٨١٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٤٧.

٣- ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشر الكوفي نزيل المدائن من كبار أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥٨٠.

٤- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ٣٢٧. والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ٣/ ١٨٢.

٥- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ٨٢.

أبو حاتم: شعبة يثني عليه، وكان صالح الحديث[1]، وقال العقيلي: تكلموا فيه في حديثه عن منصور[2]، وقال ابن حجر: صدوق في حديثه عن منصور لين[3].

تفرد عن منصور بن المعتمر، عن الحكم بن عتيبة، عن يحيى بن الجزار، عن ابن عباس، مختصرا بلفظ: "صلى وبين يديه عنزة"، فلا يحتمل تفرده.

بينما خالفاه مُحَمَّد بن جعفر الغندر، وحجاج، ورويا الحديث مطولا بلفظ: «خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء فتوضأ فصلى الظهر ركعتين، والعصر ركعتين وبين يديه عنزة»، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن أبي جحيفة، وهو الصواب.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه، وبالاختلاف في ابدال الإسناد من حيث إبدال الصحابي بالآخر، من عدة أوجه:

١- رواه ورقاء بن عمر وهو: في حديثه عن منصور لين، تفرد عنه فلا يحتمل تفرده.

٢- لم يرو أحد هذا الحديث بذكر: "العنزة"، من طريق يحيى بن الجزار، عن ابن عباس، إلا ورقاء.

٣- رواه ورقاء بن عمر مختصرا بلفظ: "صلى وبين يديه عنزة"، من طريق ابن عباس، بينما خالفاه غندر وحجاج ورويا مطولا، من طريق أبي جحيفة وهو الصواب.

٤- حديث ورقاء بن عمر شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

باب من اشتهر بالكنى

أبو جمرة[4] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٩٧] ٢٨٣٤- حَدِيث: وُفُود عبد الْقَيْس.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث بسطَام بن مُسلم عَنهُ، مَا كتبته إِلَّا من حَدِيث زيد بن أخزم، عَن روح عَنهُ[5].

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ٥١.

٢- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ٣٢٧.

٣- تقريب التهذيب، ص ٥٨٠.

٤- سبقت ترجمته في الحديث ٢٦، رقم: ٢٨٣٣، ص ٩٧.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٨.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو عوانة فقال: حدثنا إبراهيم بن مرزوق، قال: ثنا روح، قثنا بسطام بن مسلم، قال: سمعت أبا جمرة، يقول: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما، يقول: "إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ[1] أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ بَيْنَنَا، وَبَيْنَكَ كُفَّارُ مُضَرَ[2]، وَإِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ كُلَّمَا شِئْنَا، فَأَخْبِرْنَا مَاذَا يَحِلُّ لَنَا، مِمَّا يَحْرُمُ عَلَيْنَا"، فَقَالَ: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَنْ تُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَتُؤْتُوا الزَّكَاةَ، وَتَصُومُوا رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الْخُمُسَ مِنَ الْمَغَانِمِ، وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ[3]، وَالْحَنْتَمِ[4]، وَالنَّقِيرِ[5]، وَالْمُزَفَّتِ[6]»[7].

١- عبد القيس: قبيلة عظيمة، تنتسب الى عبد القيس بن أفصى بن دعميّ بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. من بطونهم: اللّبوء، وهو حي عظيم، ومنهم جماعة جمة من الصحابة، ومن بعدهم. راجع: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ٢/ ٧٢٦. وكانت ديارهم بتهامة، ثم خرجوا الى البحرين، وكان بها خلق كثير من بكر بن وائل وتميم، فلما نزل بها عبد القيس زاحموهم في تلك الديار قاسموهم في المواطن، وفدوا على النبي ﷺ واسلموا ومقدمهم يومئذ المنذر بن عائذ فكان له مكان عند النبي ﷺ. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ص ٣٣٨.

٢- قبيلة عظيمة من العدنانية. كانت ديارهم حيّز الحرم الى السروات، وما دونها من الغور، وما والاها من البلاد، لمساكنهم، ومراعي أنعامهم، من السهل والجبل، وامتدت ديارها بقرب من شرقي الفرات نحو حرّان، والرّقة، وشمشاط، وسروج، وتل موزن، وكانت ديارهم بالجزيرة بين دجلة والفرات، مجاورة الشام، ومن مدنهم الواقعة شرقي الفرات الرّافقة، وكانوا أهل الكثرة والغلب بالحجاز، من سائر بني عدنان، وكانت لهم رياسة مكة، ويجمعهم فخذان عظيمان: خندف، وقيس. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ٣/ ١١٠٧.

٣- الدباء: القرع، واحدها دباءة، كانوا ينتبذون فيها فتسرع الشدة في الشراب. وتحريم الانتباذ في هذه الظروف كان في صدر الإسلام ثم نسخ، وهو المذهب. وذهب مالك وأحمد إلى بقاء التحريم. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٩٦.

٤- الحنتم: جرار مدهونة خضر كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة ثم اتسع فيها فقيل للخزف كله حنتم، واحدتها حنتمة. وإنما نهي عن الانتباذ فيها لأنها تسرع الشدة فيها لأجل دهنها. وقيل لأنها كانت تعمل من طين يعجن بالدم والشعر فنهي عنها ليمتنع من عملها. النهاية في غريب الحديث والأثر، ١/ ٤٤٨.

٥- النقير: أصل النخلة ينقر وسطه ثم ينبذ فيه التمر، ويلقى عليه الماء ليصير نبيذا مسكرا. والنهي واقع على ما يعمل فيه، لا على اتخاذ النقير. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٥/ ١٠٤.

٦- المزفت: الوعاء المطلي بالزفت وهي أوعية تسرع بالشدة في الشراب. وتحدث في التغير ولا يشعر به صاحبه فهو على خطر من شرب المحرم. الفائق في غريب الحديث، ١/ ٤٠٧.

٧- مستخرج أبي عوانة، ٥/ ١٢٦، ح ٨٠٨٨.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه أبو جمرة واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٣٨، ح: ٢٨٣٤، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٢٦، ح: ٨٠٨٨، بمثله من طريق روح، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٢٥، ح: ١٢٩٥٥، بنحوه من طريق معاذ، كلاهما عن بسطام بن مسلم،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ٩٠، ح: ٧٢٦٦، بنحوه مطولا عن علي بن الجعد، وأيضا من طريق النضر، وأحمد في المسند، ٣/ ٤٦٤، ح: ٢٠٢٠، بنحوه مطولا عن يحيى، ومُحَمَّد بن جعفر، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٧، ح: ١٧، وابن حبان في الصحيح، ١/ ٣٩٦، ح: ١٧٢، والنسائي في السنن الكبرى، ٥/ ٣٦٤، ح: ٥٨١٨، بنحوه مطولا من طريق غندر، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٢٢، ح: ١٢٩٤٩، بنحوه مطولا من طريق عمرو بن مرزوق، وعمرو بن حكام، وابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ١٥٧، ح: ٣٠٣١٠، عن غندر، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٣٠١، ح: ٥٤٢٢، من طريق أسد بن موسى، كلاهما بنحوه مطولا ولم يذكر: "ما نهاهم عنه"، وأبو داود في السنن، ٤/ ٢١٩، ح: ٤٦٧٧، من طريق يحيى بن سعيد، والنسائي في السنن الكبرى، ١/ ٢٠٥، ح: ٣٢٠، من طريق خالد بنحوه مختصرا ولم يذكر: "ما نهاهم عنه"، جميعهم عن شعبة،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٢٤، ح: ١٢٩٥٢، بنحوه وبزيادة "وإنا لا نصل إليك إلا في أشهر الحرم" من طريق أبي معشر البراء، عن سعيد بن عبد الرحمن،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٢٥، ح: ١٢٩٥٦، بنحوه وبزيادة: "وإنا لا نصل إليك إلا في شهر حرام"، من طريق سليمان بن حرب، ومسلم بن إبراهيم، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٣٠٢، ح: ٥٤٢٤، بنحوه وبزيادة: "وإنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام"، من طريق أسد بن موسى، جميعهم عن أبي هلال،

الوجه الخامس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١١١، ح: ٥٢٣، والترمذي في السنن، ٥/ ٨، ح: ٢٦١١، والنسائي في السنن، ٨/ ١٢٠، ح: ٥٠٣١، عن قتيبة بن سعيد، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣٣٠، ح: ٣٦٩٢، من طريق حماد، ومسدد، وابن حبان في الصحيح، ١/ ٣٧١، ح: ١٥٧، من طريق مُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي، جميعهم بنحوه وبزيادة: "ولا نصل إليك إلا في الشهر الحرام"، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٧٩، ح: ١٧، مختصرا، ولم يذكر ما أمر به، عن يحيى بن يحيى، جميعهم عن عباد بن عباد المهلبي،

الوجه السادس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٥، ح: ١٣٩٨، عن حجاج، ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٦، ح: ١٧، عن خلف بن هشام، كلاهما بنحوه وبزيادة: "ولا نخلص إليك إلا في الشهر الحرام"، والترمذي في السنن، ٥/ ٨، ح: ٢٦١١، بنحوه مختصرا ولم يذكر: "ما نهاهم عنه"، جميعهم عن قتيبة، عن حماد بن زيد،

الوجه السابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٩/ ١٦١، ح: ٧٥٥٦، بمعناه وبزيادة: "لا نصل إليك إلا في أشهر حرم...الخ"، من طريق أبي عاصم، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق في المستخرج، ٥/ ١٢٧، ح: ٨٠٨٩، بنحوه مختصرا ولم يذكر: "ما أمرهم به"، من طريق أبي عتاب، وأبو زيد صاحب الهروي، جميعهم عن قرة بن خالد،

الوجه الثامن: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٨/ ٤١، ح: ٦١٧٦، بنحوه وبزيادة: "مرحبا بالوفد الذين جاءوا غير خزايا ولا ندامى...الخ"، من طريق عبد الوارث، عن أبي التياح،

جميعهم عن أبي جمرة، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٣٨٦، ح: ٣٤٠٦، والنسائي في السنن الكبرى، ٦/ ٢٨٩، ح: ٦٨٠٣، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٨٩، ح: ١٠٦٨٨، بنحوه مطولا وبزيادة: "لا نصل إليك إلا في الشهر الحرام"، من طريق أبان بن يزيد، عن قتادة بن دعامة، عن سعيد بن المسيب، وعكرمة، عن ابن عباس.

الطريق الثالث: أخرجه أبو داود في السنن، ٣/ ٣٣١، ح: ٣٦٩٦، بمعناه ولم يذكر: "ما أمرهم به"، وزيادة "فإن اشتد في الأسقية؟ قال: فصبوا عليه الماء...الخ، من طريق سفيان، عن علي بن بذيمة، عن قيس بن حبتر النهشلي، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث بسطام بن مسلم.

الموضع الثاني: تفرد زيد بن أخزم.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه بسطام بن مسلم[١]، قال عنه يحيى بن معين: ثقة[٢]، والعجلي[٣]، وأبو زرعة[٤]، وأبو داود: ثقة[٥]، وقال أحمد بن حنبل: ليس به بأس صالح الحديث[٦]، وقال في موضع آخر: شيخ ثقة إن شاء الله[٧]، وقال أبو حاتم: لا بأس به صالح وهو أحب إلى من كثير بن يسار أبي الفضل[٨]، وقال النسائي: ليس به بأس[٩].

خالف شعبة وروى الحديث مختصرا عن أبي جمرة، عن ابن عباس، بينما شعبة وهو: ثقة متقن أمير المؤمنين في الحديث[١٠]، رواه مطولا وعليه مدار الحديث، عن أبي جمرة بهذا الإسناد، وهو الصواب.

فحديث بسطام بن مسلم شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه زيد بن أخزم[١١]، وهو: ثقة[١٢]، لم يتفرد زيد إنما تابعه إبراهيم بن مرزوق وهو: ثقة عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع[١٣]، كلاهما رويا عن روح بن عبادة وهو: ثقة فاضل[١٤]، عن بسطام بهذا الإسناد.

فالتفرد غير واقع في هذا الطبقة، إلا أن الحديث معلول، وذلك لمخالفة بسطام من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من ناحية الاختصار فيه من عدة أوجه:

١- بسطام بن مسلم بن نمير العَوذي بصري من كبار أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٢٢.

٢- سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ص ٧٣.

٣- الثقات للعجلي ط الباز، ص ٨٠.

٤- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٤٩.

٥- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٣٣٧.

٦- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، ١/ ٥٤٥.

٧- سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٣٣١.

٨- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٤١٤.

٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٤/ ٨٠.

١٠- تقريب التهذيب، ص ٢٦٦.

١١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث، ٩٣، رقم: ٢٨٤٥، ٢٥٥.

١٢- تقريب التهذيب، ٢٢١.

١٣- من الطبقة الوسطى الآخذين عن تبع الأتباع مات سنة سبعين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٩٤.

١٤- من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة خمس أو سبع ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٢١١.

١- بسطام بن مسلم ثقة، إلا أنه خالف من هو أوثق منه، فحديثه يعتبر شاذا.

٢- بسطام بن مسلم خالف شعبة، وروى الحديث مختصرا عن أبي جمرة، عن ابن عباس بينما شعبة وهو: ثقة متقن، رواه مطولا عن أبي جمرة، عن ابن عباس وهو الصواب.

٣- لم يرو أحد الحديث مختصرا من طريق أبي جمرة غير بسطام بن مسلم.

أبو الطفيل[١] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٩٨] ٢٨٤٢- حَدِيث: لم أر رَسُول الله ﷺ يسْتَلم غير الرُّكْنَيْنِ اليمانيين.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ اللَّيْث بن سعد، عَن الزُّهْرِيّ، وَعنهُ أَشهب، وَلم أَجِدهُ إِلَّا عِنْد يحيى بن نصر عَنهُ[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام مسلم فقال: حدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرنا عمرو بن الحارث، أن قتادة بن دعامة، حدثه أن أبا الطفيل البكري حدثه أنه سمع ابن عباس، يقول: «لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ[٣]»[٤].

١- عامر بن واثلة بن عبد الله بن عمرو ابن جحش الليثي أبو الطفيل وربما سمي عمرا ولد عام أحد ورأى النبي ﷺ وروى عن أبي بكر فمن بعده وعمر إلى أن مات سنة عشر ومائة على الصحيح وهو آخر من مات من الصحابة قاله مسلم وغيره. تقريب التهذيب، ص ٢٨٨.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤١.

٣- المرادُ بالركنين اليمانيين: الركن الذي فيه الحجر الأسود، والركن المقابل له من جهة الغرب، وعبر باستلام الركن عن استلام الحجر الأسود، وسُمّيا يمانيين؛ لأنهما من جهة اليمن، ويقابلهما من جهة الشمال الركنان المتصلان بالحِجر، ويقال لهما: الشماليان. راجع: العدة في فوائد أحاديث العمدة، ص٣٥٧. فالركن الأسود يُستلم ويقبل؛ لكونه مخصوصا بفضيلتي: **الحجر الأسود، وبنائه على قواعد إبراهيم عليه السلام**، والركن اليماني يُستلم ولا يقبَّل؛ لاختصاصه بفضيلة بنائه على قواعد إبراهيم عليه السلام فقط. وأما الركنان الآخران، فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فلا يقبَّلان، ولا يُستلمان، وأجمعت الأمة على استحباب استلام الرُّكنين اليمانيين. راجع: علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ٢/ ١٠٠٩.

٤- صحيح مسلم، ٢/ ٩٢٥، ح ١٢٦٩.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه أبو الطفيل واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ٧/ ٥٥، ح: ١٢٠٧، من طريق يحيى بن نصر، عن أشهب بن عبد العزيز، عن الليث بن سعد، عن الزهري،

الوجه الثاني: رواه قتادة واختلف عنه:

أولا: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٢٥، ح: ١٢٦٩، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٣٥٩، ح: ٣٤٣١، والفاكهي في أخبار مكة، ١/ ١١٧، ح: ٩٤، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٧١، ح: ١٠٦٣٥، وفي المعجم الأوسط، ١/ ٣٠٤، ح: ١٠٢٢، والبيهقي في السنن الكبرى، ٥/ ١٢٤، ح: ٩٢٤٠، جميعهم بمثله من طريق عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث،

ثانيا: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٤٦٩، ح: ٣٥٣٢، عن روح بن عبادة، وعبد الوهاب، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٧١، ح: ١٠٦٣٦، من طريق خالد بن الحارث، ثلاثتهم بمعناه وبزيادة قصة طواف معاوية بالبيت، عن سعيد بن أبي عروبة،

ثالثا: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٧١، ح: ١٠٦٣٤، بمعناه وبزيادة قصة طواف معاوية بالبيت، من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن شعبة، جميعهم عن قتادة،

الوجه الثالث: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٥/ ٤٥، ح: ٨٩٤٤، والترمذي في السنن، ٣/ ٢٠٤، ح: ٨٥٨، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٧٠، ح: ١٠٦٣١، من طريقه، عن سفيان الثوري، ومعمر، وأحمد في المسند، ٤/ ٨٧، ح: ٢٢١٠، عن حسن بن موسى، عن أبي خيثمة، والطبراني في المعجم الكبير، ١٠/ ٢٧٠، ح: ١٠٦٣٢، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، ٣/ ٦٢٤، ح: ٦٣٠٥، من بمعناه بذكر قصة طواف معاوية بالبيت، من طريق زهير بن معاوية، جميعهم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، ثلاثتهم عن أبي الطفيل، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٣/ ٣٦٩، ح: ١٨٧٧، والطبراني في المعجم الأوسط، ٣/ ١٧، ح: ٢٣٢٣، بمعناه بذكر قصة طواف معاوية، من طريق خصيف، عن مجاهد، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: تفرد الليث بن سعد.

الموضع الثاني: تفرد أشهب.

الموضع الثالث: تفرد يحيى بن نصر.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه الليث بن سعد[١]، قال عنه ابن سعد: ثقة كثير الحديث صحيحه[٢]، وقال يحيى بن معين[٣]، وعلي بن المديني: ثبت[٤]، وقال أحمد بن حنبل: ليس في أهل مصر أصح حديثا منه[٥]، وقال العجلي: ثقة[٦]، وقال أبو زرعة: صدوق يحتج بحديثه[٧]، وقال أحمد بن صالح: إمام قد أوجب الله علينا حقه[٨]، وقال أبو داود: فقيه حجة[٩]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[١٠].

خالف الجماعة وروى الحديث مختصرا وتفرد به عن الزهري، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس، ففيه احتمال أن تفرده غير محتمل لأنه ليس من الأثبات في الزهري، ولم يرو أحد من الأثبات كمالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر، ويونس[١١]، هذا الحديث عن الزهري.

بينما رواه شعبة، وسعيد بن أبي عروبة مطولا، عن قتادة، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس وهو الصواب، لأن الحفاظ من أصحاب قتادة ثلاثة: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام[١٢]، واثنان منهما رويا الحديث عنه.

١- هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، فقيه إمام مشهور من كبار أتباع التابعين. مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٦٤.

٢- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٧/ ٣٥٨.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٢٤٦.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ١٧٩.

٥- انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ص ٣٧٣.

٦- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٢٣٠.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ١٨٠.

٨- تاريخ أسماء الثقات، ص ١٩٦.

٩- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٦٨.

١٠- تقريب التهذيب، ص ٤٦٤.

١١- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٧١.

١٢- شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٩٥.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه أشهب بن عبد العزيز[١]، قال عنه الشافعي: ما رأيت أفقه من أشهب لولا طيش فيه[٢]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه[٣].

تفرد عن الليث بن سعد فيحتمل تفرده، والعلة ليست فيه.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه يحيى بن نصر بن حاجب القرشي، قال عنه أبو زرعة: ليس بشيء[٤]، وقال أبو حاتم: تكلم الناس فيه[٥]، وقال العقيلي: منكر الحديث[٦]، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به[٧].

تفرد عن أشهب بن عبد العزيز، عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن أبي الطفيل عن ابن عباس، فلا يحتمل تفرده.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من وجهين:

١- الليث بن سعد خالف شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وروى الحديث مختصرا عن الزهري، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس وتفرد به فلا يحتمل تفرده، بينما شعبة وسعيد بن أبي عروبة من الأثبات في قتادة، رويا مطولا عن قتادة، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس، وهو الصواب.

٢- رواه يحيى بن نصر وهو: منكر الحديث، تفرد عن أشهب بن عبد العزيز، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

١- أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي أبو عمرو المصري يقال اسمه مسكين. مات سنة أربع ومائتين وهو ابن أربع وستين من كبار الآخذين عن تبع الأتباع. انظر: تقريب التهذيب، ص ١١٣.

٢- أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، طبقات الفقهاء، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٧٠م، ص ١٥٠.

٣- تقريب التهذيب، ص ١١٣.

٤- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٢/ ٥٣٦.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٩/ ١٩٣.

٦- الضعفاء الكبير للعقيلي، ٤/ ٤٣٣.

٧- الكامل في ضعفاء الرجال، ٩/ ١١٤.

أبو ظبيان[1] عن ابن عباس

قال ابن القيسراني:

[٢٩٩] ٢٨٤٣- حَدِيث: أَي الْقِرَاءَتَيْن تقرؤون الْقِرَاءَة الأولى... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الْمُعْتَمِر، عَن أَبِيه، عَن الْأَعْمَش سُلَيْمَان عَنهُ[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند النسائي إذ قال: أخبرنا نصر بن علي، عن معتمر، وهو ابن سليمان عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي ظبيان قال: قال لنا ابن عباس: «أَيُّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَقْرَءُونَ؟» قُلْنَا: قِرَاءَةَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يعْرِضُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً وَإِنَّهُ عُرِضَ عَلَيْهِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ مَرَّتَيْنِ فَشَهِدَ عَبْدُ اللهِ مَا نُسِخَ»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عباس من طريقين:

الطريق الأول: رواه الأعمش واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه النسائي في السنن الكبرى، ٧/ ٣٥٣، ح: ٨٢٠١، ومن طريقه ضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، ٩/ ٥٤٢، ح: ٥٣٣، بمثله عن نصر بن علي، عن معتمر، بهذا الإسناد.

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ١٥٤، ح: ٣٠٢٨٨، مختصرا وسعيد بن منصور في التفسير من سنن سعيد بن منصور، ١/ ٢٤٠، ح: ٥٨، بنحوه وبزيادة: "في كل رمضان"، عن أبي معاوية، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٨/ ١٣٨، ح: ٣١٢٠، بنحوه وبزيادة: "في كل رمضان"، من طريق مُحَمَّد بن سعيد بن الأصبهاني، عن شريك بن عبد الله، وأبو معاوية، ووكيع،

الوجه الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ٣٩٥، ح: ٣٤٢٢، عن يعلى بن عبيد، ومُحَمَّد بن عبيد،

الوجه الرابع: أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء، ١/ ٣٠١، ح: ٥٢٧، مختصرا، من طريق قتيبة بن سعيد، عن إسحاق بن الربيع بن إسماعيل،

١- حصين بن جندب بن الحارث الجنبي بفتح الجيم وسكون النون أبو ظَبيان الكوفي ثقة من كبار التابعين مات سنة تسعين وقيل غير ذلك. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٦٩.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٢.

٣- السنن الكبرى للنسائي، ٧/ ٣٥٣، ح ٨٢٠١.

الوجه الخامس: أخرجه أبو يعلى الموصلي في المسند، ٤/ ٤٣٥، ح: ٢٥٦٢، ومن طريقه ضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، ٩/ ٥٤٣، ح: ٥٣٤، بنحوه وبزيادة: "في كل رمضان"، عن زهير، عن جرير،

الوجه السادس: أخرجه ابن الأعرابي في المعجم، ٣/ ١١٣١، ح: ٢٤٣٩، مختصرا وبزيادة: "في رمضان"، من طريق معاوية بن عمرو، عن زائدة،

جميعهم بنحوه وبزيادة: "ما نسخ منه وما بدل"، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٥/ ١٤٠، ح: ٢٩٩٩، بنحوه مختصرا من طريق إسرائيل، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد معتمر بن سليمان[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[٢]، تفرد عن أبيه، وهو من أثبت الناس فيه، قال يحيى بن معين: كان معتمر بن سليمان أعلم الناس بحديث أبيه لم يكن أحد من الناس يقوم في سليمان مقامه[٣]، فيحتمل تفرده عنه. إلا أن أباه سليمان بن طرخان تفرد عن الأعمش بهذا اللفظ، وهو ثقة[٤]، لكنه ليس من أثبت الناس فيه، فتفرده عنه لا يحتمل، لأنه خالف أبو معاوية، وجرير، وزائدة، وهم من أصحاب الأعمش، ثلاثتهم رووا الحديث بزيادة: "في كل رمضان" و "ما نسخ منه وما بدل"، فحديثهم أصح من حديث سليمان. قال يعقوب بن شيبة: سفيان الثوري، وأبو معاوية، مقدمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش[٥]، وذكر النسائي أصحاب الأعمش وقال: هم سبع طبقات[٦]: الأولى: يحيى القطان، والثوري، وشعبة. الثانية: زائدة، وابن أبي زائدة، وحفص بن غياث. الثالثة: أبو معاوية، وجرير بن عبد الحميد، وأبو عوانة. الرابعة: قطبة بن عبد العزيز، ومفضل بن مهلهل، وداود الطائي...الخ.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٨، رقم: ٢٨١٣، ص ٤٠٥.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٣٩.

٣- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، ١/ ١١٦.

٤- تقريب التهذيب، ص ٢٥٢.

٥- شرح علل الترمذي، ٢/ ٧١٦.

٦- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، الطبقات، تح: مشهور حسن، وعبد الكريم الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ص ٧٨.

من روى الحديث بالزيادة منهم: في الطبقة الثانية، ومنهم في الثالثة، وسليمان بن طرخان الذي تفرد عن الأعمش لم يذكر في أي طبقة من طبقات أصحاب الأعمش، وحديثه يعتبر شاذا.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من ناحية الاختصار فيه من عدة أوجه:

١- سليمان بن طرخان ثقة إلا أنه ليس من أصحاب الأعمش، تفرد عن الأعمش فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف سليمان جماعة من أصحاب الأعمش، وروى الحديث مختصرا، بينما أصحاب الأعمش رووه بزيادة: "في كل رمضان" و "ما نسخ منه وما بدل"، وهو الصواب.

٣- حديث سليمان بن طرخان شاذ لمخالفته الجماعة.

مسند عبد الله بن عمر ﷺ

بشر بن حرب[١] عنه

قال ابن القيسراني:

[٣٠٠] ٢٨٦٧- حَدِيث: أَن ابن عمر طلق امْرَأَته... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث أبي عمر النديي بشر بن حَرْب عَنهُ، تفرد بِهِ أَبُو حَفْص الْعَبْدي عمر بن حَفْص عَنهُ[٢].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه أبو داود الطيالسي فقال: حدثنا حماد بن سلمة، عن بشر بن حرب، قال: سمعت ابن عمر ﷺ يقول: طلقت امرأتي وهي حائض، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، فَإِنْ شِئْتَ فَطَلِّقْ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَمْسِكْ» فَقَالَ: ابْنُ عُمَرَ، فَطَلَّقْتُهَا، وَلَوْ شِئْتُ لَأَمْسَكْتُهَا[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين وصله وارساله، ووقفه:

فالموصول: رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٤٤، رقم: ٢٨٦٨، ص ٤٢١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٩.

٣- مسند أبي داود الطيالسي، ٣/ ٣٨٨، ح ١٩٧٣.

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٤٩، بلفظ: "أن ابن عمر طلق امْرَأَته"، من طريق أبي حفص العبدي عمر بن حفص، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٨٨، ح: ١٩٧٣، بمثله، والجهضمي في أحكام القرآن، ص ٢٣١، بنحوه من طريق حماد بن سلمة، كلاهما عن بشر بن حرب، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ٣١٠، ح: ١٠٩٦١، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٩٤، ح: ١٣٤٥٦، من طريقه، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٠٥، ح: ٦٣٢٩، عنه، والنسائي في السنن، ٦/ ٢١٣، ح: ٣٥٥٩، بنحوه بزيادة: "يراجعها حتى تطهر"، من طريق أبي عاصم، جميعهم مطولا، عن ابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر. وقال أحمد: أخبرنا ابن جريج، وروح.

الطريق الثالث: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٥، ح: ١٤٧١، عن أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ١٤٧، ح: ٤٥١٥، عن مُحَمَّد بن أبي خالد الصومعي، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/ ٥٣١، ح: ١٤٩١٤، من طريق مُحَمَّد بن عثمان بن كرامة، جميعهم عن خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال،

الوجه الثاني: أخرجه أبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم، ٤/ ١٥٠، ح: ٣٤٦٣، من طريق هاشم بن القاسم، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار،

كلاهما بمعناه مختصرا، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٥٧٦، ح: ٥٣، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٤١، ح: ٥٢٥١، عن إسماعيل بن عبد الله، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٣، ح: ١٤٧١، عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٥، ح: ٢١٧٩، عن القعنبي، والدارمي في السنن، ٣/ ١٤٥٣، ح: ٢٣٠٨، عن خالد بن مخلد، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٢١، ح: ٥٢٩٩، عن عبد الرحمن، والنسائي في السنن، ٦/ ١٣٨، ح: ٣٣٩٠، من طريق ابن القاسم، جميعهم بنحوه وبزيادة: "قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء"، عن مالك بن أنس،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٥٨، ح: ٥٣٣٢، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٣، ح: ١٤٧١، بنحوه وبزيادة: "حين تطهر من قبل أن يجامعها"، عن قتيبة، عن الليث،

الوجه الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٤، ح: ١٤٧١، بنحوه وبزيادة: "فليطلقها قبل أن يجامعها"، من طريق عبد الله بن نمير، وأحمد في المسند، ٩/ ١٥٣، ح: ٥١٦٤، بنحوه وبزيادة: "فليفارقها قبل أن يجامعها"، عن يحيى، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٥١، ح: ٢٠١٩، بنحوه وبزيادة: "طلقها قبل أن يجامعها"، من طريق عبد الله بن إدريس، والنسائي في السنن، ٦/ ١٤٠، ح: ٣٣٩٦، بنحوه، والدارقطني في السنن، ٥/ ١٤، ح: ٣٩٠٣، بنحوه وبزيادة: "فإذا اغتسلت"، من طريق معتمر بن سليمان، والدارقطني في السنن، ٥/ ٢٢، ح: ٣٩١٩، بنحوه وبزيادة: "وإن أراد أن يطلقها فلا يغشاها"، من طريق ابن المبارك، جميعهم عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٩٤، ح: ٩٧١، بنحوه وبزيادة: "فليطلقها قبل أن يجامعها"، من طريق زهير بن مُحَمَّد، عن يحيى بن سعيد، وعبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٩٠، ح: ٤٥٠٠، عن إسماعيل بن علية، والدارقطني في السنن، ٥/ ٥١، ح: ٣٩٦٧، مطولا من طريقه، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ٣٠٨، ح: ١٠٩٥٤، عن معمر، كلاهما بنحوه عن أيوب،

الوجه السادس: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ١٧، ح: ٣٩٠٩، بنحوه من طريق إسماعيل بن أمية،

الوجه السابع: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ١٨، ح: ٣٩١٢، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، عن مُحَمَّد بن إسحاق، وابن أبي ذئب،

الوجه الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٧٤، ح: ١٦٢٣، مختصرا بلفظ: «طلق إن شئت، أو أمسك»، من طريق سعيد، عن معقل، جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: رواه سالم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٥، ح: ١٤٧١، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٠٨، ح: ٤٧٨٩، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٥، ح: ٢١٨١، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٥٢، ح: ٢٠٢٣، والدارمي في السنن، ٣/ ١٤٥٣، ح: ٢٣٠٩، والدارقطني في السنن، ٥/ ١٣، ح: ٣٩٠٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ٩٤، جميعهم بلفظ: "فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها وهي طاهر أو حامل"، أو بنحو هذا اللفظ، من طريق سفيان، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٦/ ١٥٥، ح: ٤٩٠٨، من طريق عقيل، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٥، ح: ١٤٧١، من طريق ابن أخي الزهري، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٠٦، ح: ٥٢٧٠، من طريق مُحَمَّد بن أبي حفصة، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٥، ح: ٢١٨٢، من طريق يونس، والنسائي في السنن، ٦/ ١٣٨، ح: ٣٣٩١، من طريق الزبيدي، جميعهم بلفظ: «يراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم

تحيض فتطهر، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن يمسها، فتلك العدة كما أمر الله عز وجل»، أو بنحو هذا اللفظ عن ابن شهاب الزهري،

كلاهما عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر.

الطريق السادس: رواه يونس بن جبير واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٤٢، ح: ٥٢٥٨، من طريق همام بن يحيى، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، من طريق شعبة، وأحمد في المسند، ٩/ ٦٧، ح: ٥٠٢٥، من طريق سعيد، جميعهم عن قتادة،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٥٩، ح: ٥٣٣٣، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٦، ح: ٢١٨٤، من طريق يزيد بن إبراهيم، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٦، ح: ١٤٧١، من طريق يونس، والترمذي في السنن، ٣/ ٤٧٠، ح: ١١٧٥، والنسائي في السنن، ٦/ ١٤١، ح: ٣٣٩٩، من طريق أيوب، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٥١، ح: ٢٠٢٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٥٢، ح: ٤٤٦١، من طريق هشام بن حسان، جميعهم عن مُحَمَّد بن سيرين، كلاهما بلفظ: «طلق ابن عمر امرأته وهي حائض، فسأل عمر النبي ﷺ فأمره أن يراجعها، ثم يطلق من قبل عدتها» قلت: فتعتد بتلك التطليقة؟ قال: أرأيت إن عجز واستحمق؟، أو بنحو هذا اللفظ عن يونس بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه النسائي في السنن، ٦/ ١٤١، ح: ٣٣٩٨، وابن حبان في الصحيح، ١٠/ ٨١، ح: ٤٢٦٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٥٢، ح: ٤٤٥٩، من طريق هشيم، عن أبي بشر، وسعيد بن منصور في السنن، ١/ ٤٠٢، ح: ١٥٤٦، من طريق هشيم، عن يونس، كلاهما بلفظ: «طلق امرأته وهي حائض، فردها عليه رسول الله ﷺ حتى طلقها وهي طاهر»، أو بنحو هذا اللفظ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: رواه مُحَمَّد بن سيرين واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ١/ ٤٠٢، ح: ١٥٤٩، مطولا، من طريق ابن سيرين، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٦/ ٣٠٨، ح: ١٠٩٥٥، بنحوه وبزيادة: «فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق النساء لها»، من طريق أيوب، عن ابن سيرين، وسعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق التاسع: رواه أنس بن سيرين واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، من طريق مُحَمَّد بن جعفر، وأحمد في المسند، ٩/ ٣١٧، ح: ٥٤٣٤، عن بهز، والدارقطني في السنن، ٥/ ١٠، ح: ٣٨٩٣، من طريق بشر بن عمر، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٥٢، ح: ٤٤٦٢، من طريق حجاج بن منهال، جميعهم عن شعبة،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، من طريق خالد بن عبد الله، وأحمد في المسند، ١٠/ ٢٧٢، ح: ٦١١٩، عن محمد بن عبيد، كلاهما بزيادة: «ما لي لا أعتد بها، وإن كنت عجزت واستحمقت»، عن عبد الملك بن أبي سليمان،

كلاهما مطولا، عن أنس بن سيرين، عن ابن عمر.

الطريق العاشر: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٤٦، ح: ١٣٣٠٥، مطولا، من طريق النضر أبو عمر، عن عكرمة، عن ابن عمر.

الطريق الحادي عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٧٨، ح: ٨٠١٧، بمعناه، من طريق أبي المليح الرقي، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر.

الطريق الثاني عشر: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٢٠، ح: ٣٩١٦، مطولا، من طريق محمد، عن خالد الحذاء، عن ابن عمر.

الطريق الثالث عشر: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٥٦، ح: ٣٩٧٤، والطبراني في مسند الشاميين، ٣/ ٣٥٤، ح: ٢٤٥٥، بمعناه وبزيادة، من طريق شعيب بن زريق، عن عطاء، عن الحسن، عن ابن عمر.

وأما المرسل:

أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٠٧، ح: ٥٢٧٢، عن روح، والنسائي في السنن، ٦/ ٢١٣، ح: ٣٥٥٨، من طريق الفضل بن موسى، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤١٣، ح: ٥٥٦١، من طريق ابن داود، جميعهم بلفظ: «فأمره رسول الله ﷺ، فراجعها»، عن حنظلة، عن سالم مرسلا.

وأخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٢٢، ح: ٣٩١٨، بلفظ: «يراجعها ثم يستقبل الطلاق في عدتها وتحتسب بهذه التطليقة التي طلق أول مرة»، من طريق شيبان، عن فراس، عن الشعبي مرسلا.

وأما الموقوف: اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ٣٢١، ح: ١١٠١١،

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ١٦٣، ح: ١٨٩٤٦، عن عبدة بن سليمان، كلاهما بلفظ: «أنه طلق امرأته تطليقة، أو تطليقتين، فكان يستأذن عليها»، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/ ٦١١، ح: ١٥١٨٨، بلفظ: «أنه طلق امرأته صفية بنت أبي عبيد تطليقة، أو تطليقتين، فكان لا يدخل عليها إلا بإذن»، من طريق عبد الله بن نمير، جميعهم عن عبيد الله بن عمر، نافع، عن ابن عمر، موقوفا.

الطريق الثاني: أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث، ٣/ ١٠٨٢، مطولا، من طريق همام، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن ابن عمر موقوفا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث أبي عمرو بشر بن حرب.

الموضع الثاني: تفرد أبي حفص عمر بن حفص.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه بشر بن حرب[١]، وهو: صدوق فيه لين[٢].

خالف جماعة من الثقات وتفرد بهذا الحديث عن ابن عمر مختصرا، فلا يحتمل تفرده لمخالفته الجماعة، بينما رواه الثقات، منهم: نافع، بزيادة: "قبل أن يمس فتلك العدة ..الخ"، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث بشر بن حرب شاذ لمخالفته من هم أوثق منه.

ورواه غيره مرسلا منهم: حنظلة عن سالم، وفِرَاس عن الشعبي.

فأما حديث سالم: رُوى مختصرا جدا، رواه حنظلة بن أبي سفيان وهو: ثقة حجة[٣]، وعليه مدار الحديث، إلا أنه خالف جما غفيرا من الرواة وتفرد عن سالم مرسلا، بينما رواه الجماعة بلفظ آخر موصولا وهو الصواب.

فحديث حنظلة بن أبي سفيان يعتبر شاذ أيضا.

وأما حديث الشعبي: فرواه فِراس بن يحيى وهو: صدوق ربما وهم[٤]، تفرد عن الشعبي، وليس من الأثبات فيه، فلا يحتمل تفرده.

والحديث روي موقوفا أيضا: فرواه نافع، ويونس بن جبير.

فأما حديث نافع: رواه عبيد الله بن عمر وهو: ثقة ثبت[٥]، وعليه مدار الحديث، خالف الجماعة، وتفرد بزيادة: "تطليقة، أو تطليقتين"، فلا تقبل هذه الزيادة منه، بينما رواه الجماعة دون تلك الزيادة وهو الصواب.

وأما حديث يونس بن جبير: ففيه همام بن يحيى وهو: ثقة ربما وهم[٦]، تفرد عن قتادة، فلا يحتمل تفرده.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٤٤، رقم: ٢٨٦٨، ص ٤٢٣.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٢٢.

٣- المصدر السابق، ص ١٨٣.

٤- المصدر السابق، ص ٤٤٤.

٥- المصدر السابق، ص ٣٧٣.

٦- المصدر السابق، ص ٥٧٤.

والصواب هو: حديث مالك ومن تابعه، عن نافع، عن ابن عمر موصولا، لأن حديث مالك عن نافع، عن ابن عمر يعتبر أصح الأسانيد.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه أبو حفص عمر بن حفص[1]، وهو: ضعيف الحديث[2].

خالف حماد بن سلمة وتفرد عن بشر بن حرب، بلفظ: "أَن ابن عمر طلق امْرَأَته..."، فلا يحتمل تفرده.

بينما رواه حماد بن سلمة وهو: ثقة تغير حفظه بأخرة[3]، فرواه عن بشر بن حرب بلفظ: "طلقت امرأتي وهي حائض..."، وهو الصواب.

فحديث عمر بن حفص منكر لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه، ومعلول بالاختلاف في اتصال الإسناد من ناحية الوصل والإرسال، من عدة أوجه:

١- خالف بشر بن حرب جماعة من الثقات وتفرد بهذا الحديث عن ابن عمر مختصرا، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن ابن عمر مطولا، وهو الصواب.

٢- حديث بشر بن حرب شاذ لمخالفته جما غفيرا من الرواة الثقات.

٣- رواه عمر بن حفص وهو: ضعيف، تفرد عن بشر بن حرب، فلا يحتمل تفرده.

٤- عمر بن حفص خالف حماد بن سلمة، وتفرد: بلفظ: "أَن ابن عمر طلق امْرَأَته..."، بينما حماد بن سلمة وهو: ثقة، رواه بلفظ آخر عن بشر بن حرب، إلا أنه معلول لمخالفة بشر بن حرب الجماعة.

٥- حديث عمر بن حفص منكر لمخالفته الثقة.

٦- رواه حنظلة بن أبي سفيان وهو: ثقة حجة، إلا أنه خالف جما غفير من الثقات، وتفرد عن سالم مرسلا، بينما رواه الجماعة بلفظ آخر موصولا وهو الصواب.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٤٤، رقم: ٢٨٦٨، ص ٤٢٤.

٢- الكنى والأسماء للإمام مسلم، ١/ ٢٠٩.

٣- تقريب التهذيب، ص ١٧٨.

جَبَلة بن سُحَيم[1] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٣٠١] ٢٨٧٣- حَدِيث: "نهى رَسُول الله ﷺ عَن الأقران..." الحديث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ أَبُو حَمْزَة السكرِي، عَن رَقَبَة عَنهُ[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني إذ قال: حدثنا عليُّ بن سعيدٍ الرَّازيُّ، ثنا محمَّد بن علي بن حمزة المرْوَزيُّ، ثنا محمَّد بن سَلاَم، ثنا عيسى بن موسى، عن أبي حمزة، عن رَقَبَة، عن جَبَلةَ بن سُحَيْمٍ، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ "أنه نَهَى عن القِران[3] في التَّمْر"[4].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه جبلة بن سحيم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ص ١٢١، ح: ١٣٧٨١، بمثله من طريق عيسى بن يونس، عن أبي حمزة السكري، بهذا الإسناد.

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم، ص ١١٩، ح: ١٣٧٧٦، بنحوه من طريق عبد الملك بن أبي غنية،

الوجه الثالث: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ١٣٧، ح: ٢٤٤٩٢، وأحمد في المسند، ٨/ ١٠٦، ح:٤٥١٣،

وأخرجه أبو داود في السنن، ٣/ ٣٦٢، ح: ٣٨٣٤، عن واصل بن عبد الأعلى، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٨٧، ح: ٨٣٣٥، عن علي بن حرب، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ١٠/ ١٠٣، ح: ٥٧٣٦، عن زهير، جميعهم بنحوه وبزيادة: «حتى تستأذن أصحابك»، عن مُحَمَّد بن فضيل، عن أبي إسحاق الشيباني،

الوجه الرابع: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٣٩، ح: ٢٤٨٩، عن خلاد بن يحيى، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦١٧، ح: ٢٠٤٥، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٠٦، ح: ٣٣٣١، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، والترمذي في السنن، ٤/ ٢٦٤، ح: ١٨١٤، من طريق أبي أحمد الزبيري، وعبيد الله، وأحمد

١- سبقت ترجمته في الحديث ١٤٥، رقم: ٢٨٧٢، ص ٤٢٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٠.

٣- القران: بكسر القاف وتخفيف الراء أي: ضم تمرة إلى تمرة لمن أكل مع جماعة، فتح الباري لابن حجر، ٩/ ٥٧٠.

٤- المعجم الكبير للطبراني، ص ١٢١، ح ١٣٧٨١.

في المسند، ٩/ ١٩٤، ح: ٥٢٤٦، عن وكيع، وعبد الرحمن، جميعهم بنحوه وبزيادة: «حتى يستأذن أصحابه»، عن سفيان الثوري،

الوجه الخامس: اخرجه ابن الجعد في المسند، ص ١١٥، ح: ٧٠٠، والطيالسي في المسند، ٣/ ٤٢١، ح: ٢٠١٨، والدارمي في السنن، ٢/ ١٣٠٨، ح: ٢١٠٣،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ١٣٠، ح: ٢٤٥٥، عن حفص بن عمر، بنحوه وبزيادة: «إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه»، وأحمد في المسند، ٩/ ٣١٧، ح: ٥٤٣٥، عن بهز، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٦١٧، ح: ٢٠٤٥، من طريق مُحَمَّد بن جعفر، وابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٣٥، ح: ٥٢٣١، من طريق أبي الوليد، والحوضي، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٨٧، ح: ٨٣٣٣، من طريق بشر بن عمر، جميعهم بنحوه وبزيادة: «لا تقارنوا ... إلا أن يستأذن الرجل أخاه» عن شعبة،

الوجه السادس: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٣١٦، ح: ١٠٢٢، بنحوه، من طريق مُحَمَّد بن بكير، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ١٨٨، ح: ٨٣٣٦، بنحوه وبزيادة: «بين التمرتين، إلا أن يستأذن الرجل صاحبه»، من طريق سريج بن يونس، ومُحَمَّد بن طريف، ثلاثتهم عن عمر بن عبيد، عن مسعر،

الوجه السابع: أخرجه ابن حبان في الصحيح، ١٢/ ٣٧، ح: ٥٢٣٢، والطبراني في المعجم الأوسط، ٤/ ٣٣٣، ٤٣٥٥، بمعناه مطولا من طريق عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة،

جميعهم عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ٦١، ح: ١٢٤٩، بنحوه وبزيادة: «إلا أن يستأذن أحدكم أخاه»، من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد أبي حمزة السكري[١]، وهو كما قال.

فهو: ثقة فاضل[٢]، خالف جماعة من الثقات وروى الحديث مختصرا بلفظ: "أن النبي ﷺ نهى عن القران في التمر"، وتفرد به عن رقبة بن مصقلة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

وفي إسناده عيسى بن موسى غُنجار وهو: صدوق ربما أخطأ وربما دلس مكثر من التحديث عن المتروكين[٣]، تفرد عن أبي حمزة السكري فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه لعدم تصريحه بالسماع، وهو ليس ممن يحتمل عنعنته.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٣٢، رقم: ٢٧٨٣، ص ٣٨٤.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥١٠.

٣- المصدر السابق، ص ٤٤١.

بينما رواه الثقات كعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وخلاد بن يحيى، وغيرهم، بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن يقرن الرجل بين التمرتين حتى يستأذن أصحابه»، عن سفيان الثوري، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر وهو الصواب، لأنهم أكثر عددا وأحسن حالا.

فحديث أبي حمزة السكري شاذ لمخالفته جماعة من الثقات.

ورواه يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية وهو: صدوق له أفراد[1]، تفرد عن أبيه، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من ناحية الاختصار فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، من عدة أوجه:

١- رواه أبو حمزة السكري وهو: ثقة، خالف الجماعة وتفرد عن رقبة، فلا يحتمل تفرده.

٢- أبو حمزة السكري خالف جماعة من الثقات كابن مهدي، ووكيع، وخلاد بن يحيى وغيرهم، فروى الحديث مختصرا عن رقبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، بينما هؤلاء الثقات رووه بزيادة: "حتى يستأذن أصحابه"، عن سفيان الثوري، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر وهو الصواب.

٣- رواه عيسى بن موسى غُنجار وهو: صدوق ربما أخطأ ودلس، تفرد عن أبي حمزة السكري فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بحديثه لأنه رواه بالعنعنة.

٤- الحديث المختصر من طريق أبي حمزة، وعبد الملك يعتبر شاذ لمخالفتهما الثقات، ولتفرد من لا يحتمل تفرده في إسنادهما.

الحسن[2] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٣٠٢] ٢٨٧٩- حَدِيث: البيعان بِالْخِيَارِ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ عبد القدوس بن بكر بن خُنَيْس، عَن الرّبيع بن صبيح، عَن الْحسن[3].

١- تقريب التهذيب، ص ٥٩٣.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٤٢، رقم: ٢٩٦١، ص ١٣١.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٢.

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، إنما وجدت الحديث من طريق آخر عند عبد الرزاق فقال: أخبرنا معمر، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «الْبَيِّعَانُ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَفْتَرِقَا، أَوْ يَكُنْ بَيْعُ خِيَارٍ»[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٢، من طريق عبد القدوس بن بكر بن خنيس، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٨/ ٥٠، ح: ١٤٢٦٢، بمثله عن معمر،

والبخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٦٤، ح: ٢١٠٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٢، ح: ٥٥٢٨، بمعناه من طريق حماد بن زيد، والطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٩٣، ح: ٥٨٩٧، بمعناه من طريق شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، جميعهم عن أيوب،

الوجه الثاني: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٦٧١، ح: ٧٩، واختلف عنه:

أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١١٦٣، ح: ١٥٣١، عن يحيى بن يحيى، وأبو داود في السنن، ٣/ ٢٧٢، ح: ٣٤٥٤، عن عبد الله بن مسلمة، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٤٨، ح: ٤٤٦٥، من طريق ابن القاسم، وأحمد في المسند، ١/ ٤٥٥، ح: ٣٩٣، عن إسحاق بن عيسى، جميعهم بنحوه عن مالك،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٦٤، ح: ٢١٠٧، بنحوه من طريق عبد الوهاب، والترمذي في السنن، ٣/ ٥٣٩، ح: ١٢٤٥، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن فضيل، وابن حبان في صحيحه، ١١/ ٢٨٠، ح: ٤٩١٢، مختصرا، من طريق عبد ربه أبو شهاب، جميعهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

الوجه الرابع: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ٧٣٦، ح: ٢١٨١، عن مُحَمَّد بن رمح المصري، والدارقطني في السنن، ٣/ ٣٨٤، ح: ٢٨٠٧، من طريق ابن وهب، كلاهما بنحوه وبزيادة: «أو يخير أحدهما الآخر فيتبايعان على ذلك فقد وجب البيع»، عن الليث بن سعد،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من وجهين:

١- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٨/ ٥٠، ح ١٤٢٦٢.

الوجه الأول: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٨/ ٥١، ح: ١٤٢٦٥،
والبخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٦٤، ح: ٢١١٣، عن مُحَمَّد بن يوسف، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، ١٣/ ٢٦٨، ح: ٥٢٥٤، من طريق مؤمل بن إسماعيل، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ٢٦٨، ح: ٤٩٢٦، من طريق أبي نعيم، والفريابي، وأخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٧٣، ح: ٤٥٦٦، وابن الجارود في المنتقى، ص ١٥٧، ح: ٦١٧، عن يوسف بن موسى، والحميدي في المسند، ١/ ٥٣٤، ح: ٦٧٠، بزيادة: "فإذا كان عن خيار فقد وجب"، جميعهم بنحوه عن سفيان،
الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١١٦٤، ح: ١٥٣١، عن يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب، وقتيبة، وعلي بن حجر، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٥٠، ح: ٤٤٧٥، عن علي بن حجر، جميعهم بنحوه عن إسماعيل بن جعفر،
كلاهما عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر.
الطريق الرابع: أخرجه النسائي في السنن، ٧/ ٢٥٠، ح: ٤٤٧٧، من طريق مخلد، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤٤٨، ح: ١٣٦٢٩، من طريق علي بن عبيد، كلاهما عن سفيان الثوري،
وأخرجه ابن الجعد في مسنده، ح: ١٦٠٦، من طريق عبد الله بن يزيد المكي، عن شعبة، كلاهما بنحوه، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر.
الطريق الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣٠٦، ح: ٦٤٨٤، بنحوه من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن ابن عمر.
دراسة علة الحديث:
أشار الدارقطني إلى تفرد عبد القدوس بن بكر بن خنيس[١]، وهو كما قال.
قال عنه أبو حاتم: لا بأس بحديثه[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].
خالف عبد القدوس جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: «الْبَيِّعَانُ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَفْتَرِقَا، أَوْ يَكُنْ بَيْعُ خِيَارٍ»، وتفرد به عن الربيع بن صبيح وهو: صدوق سيء الحفظ[٤]، تفرد عن الحسن، عن ابن عمر، فلا

١- عبد القدوس بن بكر بن الكوفي أبو الجهم من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٦٠.
٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٥٦.
٣- الثقات لابن حبان، ٨/ ٤١٩.
٤- تقريب التهذيب، ص ٢٠٦.

يحتمل تفردهما، بينما رواه الجماعة بلفظ: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه، ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار»، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر وهو الصواب.

فحديث عبد القدوس شاذ لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار والتغيير فيه، وبالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه عبد القدوس وهو: لا بأس بحديثه، تفرد عن الربيع بن صبيح، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف عبد القدوس جماعة من الثقات، وروى الحديث مختصرا بألفاظ أخرى، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن ابن عمر، بينما رواه الثقات مطولا عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- رواه الربيع بن صبيح وهو: صدوق سيء الحفظ، تفرد عن الحسن، فلا يحتمل تفرده.

قال ابن القيسراني:

[٣٠٣] ٢٨٨٠- حَدِيث: الْعَائِد فِي هِبته... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ إِبْرَاهِيم بن سُلَيْمَان بن حَيَّان النهمي، عَن أَرْطَأَة بن حبيب، عَن خازم بن حُسَيْن، عَن يُونُس بن عبيد، عَن الْحسن[١].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن الأعرابي إذ قال: نا إبراهيم بن سليمان، نا أرطاة بن حبيب الأسدي، نا خازم بن حسين، عن يونس، عن الحسن عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي الْقَيْءِ»[٢].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه ابن الأعرابي في المعجم، ٢/ ٥٣٧، ح: ١٠٤٣، بمثله عن إبراهيم بن سليمان، بهذا الإسناد.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٢.

٢- معجم ابن الأعرابي، ٢/ ٥٣٧، ح ١٠٤٣.

الطريق الثاني: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ٧٩٧، ح: ٢٣٨٦، بنحوه، من طريق العمري، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد في المسند، ٤/ ٢٦، ح: ٢١١٩، عن يزيد بن هارون، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٥/ ١٠٥، ح: ٢٧١٧، والدارقطني في السنن، ٣/ ٤٥٩، ح: ٢٩٦٧، من طريقه، وأبو داود في السنن، ٣/ ٢٩١، ح: ٣٥٣٩، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٩٦، ح: ١٣٤٦٢، من طريق يزيد بن زريع، والنسائي في السنن، ٦/ ٢٦٥، ح: ٣٦٩٠، وابن ماجه في السنن، ٢/ ٧٩٥، ح: ٢٣٧٧، من طريق ابن أبي عدي، وابن الجارود في المنتقى، ص ٢٤٩، ح ٩٩٤، من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ٤٢١، ح: ٢١٧١٠، عن أبي أسامة، جميعهم بمعناه مطولا، عن حسين بن ذكوان المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عمر، وابن عباس.

الطريق الرابع: أخرجه الترمذي في السنن، ٤/ ٤٤١، ح: ٢١٣١، بنحوه مطولا، من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد إبراهيم بن سليمان النهمي، وهو كما قال.

ذكره ابن حبان في الثقات[١]، ولم يرد فيه جرح ولا تعديل، فهو مجهول الحال.

تفرد عن أرطأة بن حبيب فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

وأرطأة بن حبيب: مجهول، خالف الجماعة وروى الحديث بلفظ: «العائد في هبته كالعائد في القيء»، وتفرد به عن خازم بن حسين وهو: ضعيف[٢]، تفرد عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفردهما، ولا يحتج بحديثهما.

بينما رواه الجماعة مطولا بلفظ: «لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية، ثم يرجع فيها كمثل الكلب يأكل فإذا شبع قاء، ثم عاد في قيئه»، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عمر، وابن عباس، وهو: الصواب.

فحديث أرطأة بن حبيب منكر لمخالفته الجماعة.

ورواه عبد الله بن عمر العمري وهو: ضعيف[٣]، تفرد عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، بلفظ: «العائد في هبته

١- الثقات لابن حبان، ٨/ ٨٦.

٢- تقريب التهذيب، ص ١٨٦.

٣- المصدر السابق، ص ٣١٤.

كالكلب يعود في قيئه»، فلا يحتمل تفرده، والحديث منكر أيضا لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه إبراهيم بن سليمان وهو: مجهول، تفرد عن أرطأة بن حبيب، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- رواه أرطأة وهو: مجهول أيضا، تفرد عن خازم بن حسين، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٣- أرطأة بن حبيب خالف الجماعة، وروى الحديث مختصرا عن خازم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مطولا عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن ابن عمر، وابن عباس، وهو الصواب.

٤- في إسناده خازم بن حسين وهو: ضعيف، تفرد عن يونس بن عبيد، فلا يحتمل تفرده.

٥- حديث أرطأة بن حبيب منكر لمخالفته الجماعة.

حبيب بن أبي ثابت[١] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٣٠٤] ٢٨٨٢- حَدِيث: بني الْإِسْلَام على خمس... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث أبي سَلمَة مسعر عَنهُ، عَن ابْن عمر، تفرد بِهِ سُفْيَان بن عُيَيْنَة، وَلَا نعلم أحدا حدث بِهِ عَنهُ غير الْحميدِي وَمُحَمّد بن مَيْمُون الْخياط، يَعْنِي بالتفرد فِي رِوَايَته عَن مسعر، وَأما غير سعيد[٢] فقد روى النَّاس عَنهُ[٣].

سند الحديث:

قال الدارقطني: حدثنا أبو مُحَمَّد بن صاعد، حدثنا مُحَمَّد بن ميمون الخياط المكي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن سعير بن الخمس، ومسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيْتَاءِ الزَّكَاة، وَحَج البَيْت، وَصَوم رَمَضَان"[٤].

١- سبقت ترجمته في الحديث ٨٦، رقم: ٢٨٨٣، ص ٢٣٧.

٢- قوله: سعيد، صوابه: سعير. وهو مقرون في الرواية بمسعر. اطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥١٥.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٣.

٤- المؤتلف والمختلف للدارقطني، ٣/ ١١٧٦.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه حبيب بن أبي ثابت واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٣، من طريق مُحَمَّد بن ميمون الخياط، والحميدي، عن ابن عيينة، عن مسعر،

الوجه الثاني: أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف، ٣/ ١١٧٦، عن أبي مُحَمَّد بن صاعد، ومُحَمَّد بن عبد الرحمن المخلص في المخلصيات، ١/ ٢٣٣، ح: ٣١٥، عن يحيى، وابن عساكر في تاريخ دمشق، ٦٠/ ٣١٤، من طريق يحيى بن مُحَمَّد مولى بني هاشم، كلاهما بمثله عن مُحَمَّد بن ميمون الخياط المكي، عن سفيان بن عيينة، عن سعير بن الخمس، ومسعر،

الوجه الثالث: أخرجه مُحَمَّد بن يحيى بن أبي عمر العدني في الإيمان، ص ٨٤، ح: ١٨، والترمذي في السنن، ٥/ ٥، ح: ٢٦٠٩، عنه، والآجري في الشريعة، ٢/ ٥٦٤، ح: ٢٠١، وعبيد الله بن عبد الرحمن العوفي في حديث أبي الفضل الزهري، ص ٥٢٦، ح: ٥٢٣، من طريقه، ومُحَمَّد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة، ١/ ٤٢١، ح: ٤١٧، عن فضيل بن عبد الرحمن المروزي، وابن بطة في الإبانة الكبرى، ٢/ ٦٣٨، ح: ٨٢٤، من طريق عبد الله بن أيوب المخرمي، وحسن الزعفراني، جميعهم بنحوه وبزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، عن ابن عيينة، عن سعير بن الخمس،

الوجه الرابع: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥٦٠، ح: ٧٢٠، بنحوه وبزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله" عن سعير بن الخمس التميمي،

الوجه الخامس: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٢٣٠، ح: ٦٢٦٤، بزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، من طريق إبراهيم بن مُحَمَّد الشافعي، عن سفيان بن عيينة، عن عبدة بن أبي لبابة،

جميعهم عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٦/ ٣٢٥، ح: ٦٥٣٣، بنحوه، من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي، عن خصيف، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٠٩، ح: ١٣٢٠٣، بنحوه من طريق عنبسة بن عبد الواحد، عن حنظلة، والطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٣٤، ٦٧٧٠، بنحوه وبزيادة: "وأن مُحَمَّدا عبده ورسوله"، من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، كلاهما عن سالم، عن ابن عمر،

الطريق الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٤١٢، ح: ١٣٥١٨، بنحوه وبزيادة: "وحج هذا البيت، مرتين"، من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن يزيد الأعرج الشني، عن مجاهد، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٥، ح: ١٦، عن عبد الله بن نمير، والنسائي في السنن، ٨/ ١٠٧، ح: ٥٠٠١، من طريق المعافى بن عمران، وابن خزيمة في الصحيح، ٣/ ١٨٧، ح: ١٨٨٠، من طريق وكيع، ثلاثتهم بنحوه، وأحمد في المسند، ١٠/ ٣٨٩، ح: ٦٣٠١، عن ابن نمير، والبخاري في الجامع الصحيح، ١/ ١١، ح: ٨، عن عبيد الله بن موسى، كلاهما بزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، جميعهم عن حنظلة بن أبي سفيان، عن عكرمة بن خالد المخزومي، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٥، ح: ١٦، بنحوه وبزيادة: "فقال رجل: الحج، وصيام رمضان...الخ"، من طريق أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤١٧، ح: ٤٧٩٨، بنحوه وبزيادة: "فقال رجل: والجهاد في سبيل الله...الخ"، من طريق منصور، عن سالم بن أبي الجعد، وابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ١٥٧، ح: ٣٠٣١١، بنحوه مطولا، من طريق منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن عطية مولى بني عامر، كلاهما عن يزيد بن بشير السكسكي، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: أخرجه السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، ١/ ٧٨، بنحوه وبزيادة: "فقال رجل: والجهاد...الخ"، من طريق حجاج بن منهال، عن همام بن يحيى، عن مُحَمَّد بن جحادة، عن طلحة بن مصرف، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: غريب من حديث مسعر بن كدام.

الموضع الثاني: تفرد به سفيان بن عيينة.

الموضع الثالث: لم يروه أحد غير مُحَمَّد بن ميمون الخياط، والحميدي.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه مسعر بن كدام وهو: ثقة ثبت[1]، يحتج بحديثه ويحتمل تفرده، فالعلة ليست فيه، إنما فيمن دونه.

١- تقريب التهذيب، ص ٥٢٨.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه سفيان بن عيينة وهو: ثقة حجة[١]، يحتمل تفرده ويحتج بحديثه، إذا لم يخالف الجماعة.

دراسة التفرد في الموضع الثالث:

فيه مُحَمَّد بن ميمون الخياط[٢]، قال عنه أبو حاتم: كان أميا مغفلا[٣]، وقال ابن حبان: ربما وهم[٤]، وقال الذهبي: صدوق[٥]، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[٦].

خالف الحميدي وتفرد تارة عن سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن حبيب، عن ابن عمر مختصرا، وتارة عن سفيان، عن مسعر، وسعير، بهذا الإسناد، فلا يحتمل تفرده.

بينما الحميدي وهو: ثقة حافظ فقيه[٧]، رواه بزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، عن سعير وهو: صدوق[٨]، لكن تابعه عبدة بن أبي لبابة وهو: ثقة[٩]، كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فمدار الحديث في جميع الطرق على حبيب وهو: ثقة كثير الإرسال والتدليس[١٠]، روى الحديث بالعنعنة عن ابن عمر، فلا يحتج بعنعنته، لأنه من المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يحتج بحديثهم إلا إذا صرحوا فيه بالسماع[١١]، لكن تابعه جماعة من الثقات عن ابن عمر.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من عدة أوجه:

١- تقريب التهذيب، ص ٥٢٨.

٢- هو مُحَمَّد بن ميمون الخياط البزاز أبو عبد الله المكي أصله من بغداد من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٥١٠.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٨/ ٨٢.

٤- الثقات لابن حبان، ٩/ ١١٧.

٥- من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير، ص ١٧١.

٦- تقريب التهذيب، ص ٥١٠.

٧- المصدر السابق، ص ٣٠٣.

٨- المصدر السابق، ص ٢٤٣.

٩- المصدر السابق، ص ٣٦٩.

١٠- المصدر السابق، ص ١٥٠.

١١- طبقات المدلسين، ص ٣٨.

١- رواه مُحَمَّد بن ميمون الخياط وهو: صدوق يخطئ، تفرد تارة عن سفيان، عن مسعر، وتارة عن سفيان، عن مسعر، وسعير، فلا يحتمل تفرده.

٢- مُحَمَّد بن ميمون خالف الحميدي وروى الحديث مختصرا، عن سفيان، عن مسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، وتارة عن سفيان، عن مسعر وسعير، بهذا الإسناد، بينما الحميدي وهو: ثقة حافظ، رواه بزيادة: "وأن مُحَمَّدا رسول الله"، عن سعير، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث مداره على حبيب بن أبي ثابت وهو: ثقه إلا أنه كثير التدليس والإرسال، فروى الحديث عن ابن عمر بالعنعنة، فلا يحتج بعنعنته، لكن تابعه جماعة من الثقات.

سعيد بن جبير[1] عن ابن عمر

قال ابن القيسراني:

[٣٠٥] ٢٩٠٣- حَدِيث: أَنه صلى مَعَ رَسُول الله ﷺ بِجمع...الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ سُلَيْمَان بن أبي دَاوُد، عَن سَالم الْأَفْطَس عَنهُ[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن المقرئ إذ قال: حدثني أبو الحسين جعفر بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عيشون الحراني بها قال: سمعت أبي، ثنا مُحَمَّد بن سليمان، حدثني أبي، ثنا سالم بن عجلان الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه سعيد بن جبير واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن المقرئ في المعجم، ص ٢٣٠، ح: ٧٣٨، بمثله من طريق مُحَمَّد بن سليمان، عن أبيه، عن سالم بن عجلان الأفطس،

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٨، رقم: ٢٩١٣، ص ١٢٢.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٨.

٣- معجم ابن المقرئ، ص ٢٣٠، ح ٧٣٨.

الوجه الثاني: أخرجه أبو يعلى في المسند، ١٠/ ١٦٨، ح ٥٧٩١، بنحوه من طريق إسحاق بن يوسف، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٩٦، ح: ٤٨٩٤، عن عبد الرزاق، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٣٨، ح: ١٢٨٨، من طريقه، بزيادة: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، كلاهما عن الثوري، عن سلمة بن كهيل،

الوجه الثالث: أخرجه النسائي في السنن، ٢/ ١٦، ح: ٦٥٨، بنحوه من طريق عبد الرحمن، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ٢١٢، ح: ٣٩٥٣، بمعناه وزاد فيه: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، من طريق أبي الوليد، كلاهما عن شعبة، عن الحكم وسلمة بن كهيل،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٧، ح: ٤٤٥٢، بمعناه عن هشيم، والنسائي في السنن، ١/ ٢٩١، ح: ٦٠٦، من طريقه، والنسائي في السنن، ٢/ ١٦، ح: ٦٥٩، مختصرا، من طريق يحيى بن سعيد، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٩٢، ح: ١٩٣١، بمعناه وزاد فيه: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، من طريق أبي أسامة، جميعهم عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق،

الوجه الخامس: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ٢١٥، ح: ٣٩٦٩، بنحوه من طريق أبي بشر، جميعهم عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: اختلف فيه على عبد الله بن مالك من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٣٠٤، ح: ٤٦٧٦، بنحوه عن يحيى بن سعيد القطان، والترمذي في السنن، ٣/ ٢٢٦، ح: ٨٨٧، ولم يذكر: "المغرب والعشاء" من طريقه،

وأحمد في المسند، ٨/ ٤٩٦، ح: ٤٨٩٤، عن عبد الرزاق، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٩٢، ح: ١٩٢٩، بمعناه عن محمد بن كثير، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٣٤٤، من طريقه، وزادا فيه: "المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين"، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ٢١٢، ح: ٣٩٥٨، بمعناه وزاد فيه، من طريق يزيد بن هارون، جميعهم عن سفيان الثوري،

الوجه الثاني: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤١٣، ح: ٢٠٠٩، بنحوه، عن شعبة، كلاهما عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن مالك، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: اختلف فيه على سالم بن عبد الله من وجهين:

الوجه الأول: رواه الزهري واختلف عنه من عدة أوجه:

أولا: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٢/ ١٦٤، ح: ١٦٧٣، بنحوه وبزيادة: «ولم يسبح بينهما، ولا على إثر كل واحدة منهما» من طريق ابن أبي ذئب،

ثانيا: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٤٢، ح: ٤٥٤٢، وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٨، ح: ٧٠٣، عن عمرو الناقد، كلاهما بلفظ: «يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير» عن سفيان الثوري،

ثالثا: أخرجه الحميدي في المسند، ١/ ٥١٥، ح: ٦٢٨،

ومسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٨، ح: ٧٠٣، عن يحيى بن يحيى، وقتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، أبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٩٨، ح: ٥٥٣٠، عن إسحاق بن أبي إسرائيل، والدارمي في السنن، ٢/ ٩٥١، ح: ١٥٥٨، عن محمد بن يوسف، جميعهم بلفظ: «يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير»، أو بنحو هذا اللفظ، عن ابن عيينة،

رابعا: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥٤٤، ح: ٤٣٩٢، عن معمر، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٢٣، ح: ٦٣٥٤، من طريقه بلفظ: «إذا عجل في السير جمع بين المغرب والعشاء»،

خامسا: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٤، ح: ١٣١٢٨، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي، والنسائي في السنن، ١/ ٢٨٧، ح: ٥٩٢، من طريق شعيب، كلاهما بلفظ «إذا عجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء»

سادسا: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٤٠٠، ح: ١٩٦، بلفظ: «صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا»،

جميعهم عن الزهري،

الوجه الثاني: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٣٨٨، ح: ١٥٢٠١، بلفظ: «جمع بينهما بجمع ولم يتطوع بينهما»، عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن إبراهيم بن عبيد،

كلاهما عن سالم، عن ابن عمر

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ١/ ٤٨٨، ح: ٧٠٣، عن يحيى بن يحيى، والنسائي في السنن، ١/ ٢٨٩، ح: ٥٩٨، عن قتيبة بن سعيد، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٢٣، ح: ٥٣٠٥، عن عبد الرحمن، جميعهم بلفظ: «إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء»، عن مالك،

الوجه الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٢/ ٤٤١، ح: ٥٥٥، بمعناه وبزيادة، من طريق عبدة بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الثالث: أخرجه الدارقطني في السنن، ٢/ ٢٤٠، ح: ١٤٦٠، مختصرا وبزيادة: «إذا جد به السير»، من طريق يحيى بن آدم، عن سفيان الثوري، عن عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، ويحيى بن سعيد،

الوجه الرابع: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٢/ ٥٤٧، ح: ٤٤٠٢، مطولا بذكر القصة، عن معمر، عن أيوب، وموسى بن عقبة،

جميعهم عن نافع، عن عبد الله بن عمر مرفوعا.

الطريق الخامس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٣٧، ح: ١٢٨٨، بنحوه ولم يذكر: "الإقامة" وزاد: "بجمع ليس بينهما سجد"، من طريق يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه.

الطريق السادس: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٤/ ٣٤٣، بلفظ: «صلى بجمع المغرب والعشاء بإقامة ثلاثا وثنتين»، من طريق سفيان، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه الترمذي في السنن، ٣/ ٢٢٦، ح: ٨٨٨، بنحوه، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله، وخالد ابني مالك، عن ابن عمر.

وأخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٤٠١، ح: ١٩٩، عن نافع، عن عبد الله بن عمر موقوفا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد سليمان بن أبي داود[١]، وهو كما قال.

قال عنه البخاري: منكر الحديث[٢]، وقال أبو زرعة: لين الحديث[٣]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث جدا[٤]، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به[٥]، وقال الدارقطني: ضعيف[٦].

خالف هشيم بن بشير وتفرد عن سالم بن عجلان الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر مختصرا. بينما رواه هشيم بن بشير وهو ثقة ثبت[٧]، عن أبي بشر جعفر بن إياس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر مطولا، وهو الصواب.

١- سليمان بن أبي داود أبو أيوب الحراني، واسم أبي داود سالم مولى محمد بن مروان المجروحين لابن حبان،، ١/ ٣٣٥.

٢- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي محمود خليل، ٤/ ١١.

٣- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٠٨.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤/ ١١٦.

٥- المجروحين لابن حبان،، ١/ ٣٣٥.

٦- سؤالات البرقاني للدارقطني ت القشقري، ص ٣٣.

٧- تقريب التهذيب، ص ٥٧٤.

والحديث روى من طريق أصح من هذا، فرواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر بلفظ: «كان رسول الله ﷺ إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء».

وأما حديث سليمان بن أبي داود منكر لمخالفته من هو أوثق منه، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من عدة أوجه.

١- رواه سليمان بن أبي داود وهو: منكر الحديث، تفرد عن سالم بن عجلان، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٢- خالف سليمان هشيما، وروى الحديث عن سالم بن عجلان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر مختصرا، بينما هشيم وهو ثقة ثبت، رواه عن أبي بشر، عن سعيد، عن ابن عمر مطولا، وهو الصواب.

٣- حديث سليمان بن أبي داود منكر لتفرده، ومخالفته من هو أوثق منه.

سالم[١] بن عبد الله عن أبيه
الزهري محمد بن مسلم[٢] عنه

قال ابن القيسراني:

[٣٠٦] ٢٩٣٣- حَدِيث: أَن النَّبِي ﷺ كَانَ يَقُول: سمع الله لمن حَمده... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث الزُّهْرِيّ، عَن سَالم، لم يروه عَنهُ غير إِسْحَاق بن راشد بن معمر. تفرد بِهِ عبيد الله بن عَمْرو، عَن إِسْحَاق[٣].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني إذ قال: حدثنا محمد بن جعفر بن سفيان الرقي، ثنا عمرو بن قسط، ثنا عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يقول: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»، ثُمَّ يَقُولُ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: «اللهُمَّ الْعَنْ فُلَانًا وَفُلَانًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ، وَيَسْجُدُ» حَتَّى أَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾[٤]،[٥].

١- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٣٩، رقم: ٢٩٢٧، ص ١٢٥.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٦.

٤- سورة آل عمران، الآية: ١٢٨.

٥- المعجم الكبير للطبراني، ١٢/ ٢٨٠، ح ١٣١١٣.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على سالم من طريقين:

الطريق الأول: رواه الزهري واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٨٠، ح: ١٣١١٣، بمثله من طريق عمرو بن قسط، وأخرجه أبو العباس مُحَمَّد بن إسحاق في حديث السراج، ٢/ ٣٦٤، ح: ١٥١١، بنحوه من طريق عمرو بن عثمان الكلابي، كلاهما عن عبيد الله بن عمرو، عن إسحاق بن راشد،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٦/ ٣٨، ح: ٤٥٥٩، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٢٠، ح: ٦٣٥٠، والنسائي في السنن الكبرى، ١٠/ ٥٠، ح: ١١٠١٠، من طريق عبد الله بن المبارك، عبد الرزاق في تفسيره، ١/ ٤١٣، ح: ٤٥٧، بزيادة: "ناسا من المنافقين"، وابن أبي حاتم في تفسيره، ٣/ ٧٥٦، ح: ٤١٢٥، من طريقه، كلاهما بنحوه وبزيادة: "إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة"، عن معمر، كلاهما عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الترمذي في السنن، ٥/ ٢٢٧، ح: ٣٠٠٤، بمعناه وبزيادة، من طريق أحمد بن بشير، عن عمر بن حمزة، عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: لم يرو عن الزهري غير إسحاق بن راشد.

الموضع الثاني: تفرد عبيد الله بن عمرو.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

أشار فيه الدارقطني إلى تفرد إسحاق بن راشد[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، والعجلي[٤]، وابن شاهين: ثقة[٥]، وقال ابن الجنيد عن يحيى بن

١- إسحاق بن راشد الجزري أبو سليمان من كبار أتباع التابعين، مات في خلافة أبي جعفر. تقريب التهذيب، ص١٠٠.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٣/ ٧٣.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت صبحي السامرائي، ص ٨٣.

٤- الثقات للعجلي ط الدار، ١/ ٢١٧.

٥- تاريخ أسماء الثقات، ص ٣٥.

معين: النعمان بن راشد، وإسحاق بن راشد، ليس بأخيه، ولا بينهما قرابة ولا رحم، قلت: أيهما أعجب إليك؟ قال: ليس هما في الزهري بذاك، قلت: ففي غير الزهري؟ قال: ليس بإسحاق بأس[١]، وقال أبو حاتم: شيخ[٢]، وقال النسائي: ليس به بأس[٣]، وقال الدارقطني: تكلموا في سماعه من الزهري[٤]، وقال الذهبي: صدوق وغيره أقوى منه[٥]، وقال ابن حجر: ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم[٦].

خالف معمرا وروى الحديث مختصرا، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وتفرد به، فلا يحتج بتفرده عن الزهري، بينما معمر وهو من الأثبات في الزهري[٧]، رواه بزيادة: "إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الآخرة من الفجر"، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر وهو الصواب.

حديث إسحاق بن راشد شاذ لمخالفته من هو أثبت منه.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه عبيد الله بن عمرو[٨]، قال عنه محمد بن سعد: كان ثقة صدوقا كثير الحديث وربما أخطأ[٩]، وقال يحيى بن معين[١٠]، والإمام النسائي[١١]، والعجلي: ثقة[١٢]، وقال يحيى بن معين في موضع آخر: ليس به بأس[١٣]، وقال الإمام أبو حاتم: صالح الحديث ثقة صدوق لا أعرف له حديثا منكرا[١٤]، وقال ابن حجر: ثقة فقيه

١- سؤالات ابن الجنيد، ص ٤٥٤.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٢٢٠.

٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢/ ٤٢١.

٤- سؤالات الحاكم للدارقطني، ص ١٨٤.

٥- من تكلم فيه وهو موثق للذهبي ت أمرير، ص ٤٢.

٦- تقريب التهذيب، ص ١٠٠.

٧- شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٧١.

٨- هو عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، مات سنة ثمانين ومائة. انظر: تقريب التهذيب، ص ٣٧٣.

٩- الطبقات الكبرى ط العلمية، ٧/ ٣٣٦.

١٠- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٣٢٩.

١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٩/ ١٣٨.

١٢- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ١١٢.

١٣- سؤالات ابن الجنيد، ص ٣٣١.

١٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٣٢٩.

ربما وهم[1].

خالف عبد الله بن المبارك، وتفرد عن إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما ابن المبارك وهو: ثقة ثبت[2]، رواه عن معمر، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عبيد الله بن عمرو شاذ لمخالفته من هو أوثق منه.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من عدة أوجه:

١- رواه إسحاق بن راشد وهو: ثقة لكن في حديثه عن الزهري وهم، وليس من الأثبات فيه، فتفرده بهذا الإسناد عنه لا يحتمل.

٢- إسحاق بن راشد خالف معمر بن راشد، وروى الحديث مختصرا، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما معمر وهو من الأثبات في الزهري رواه مطولا، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- عبيد الله بن عمرو وهو: ثقة ربما وهم، خالف عبد الله بن المبارك وهو ثقة ثبت، وروى الحديث عن إسحاق بن راشد، بينما رواه ابن المبارك، عن معمر وهو الصواب.

٤- حديث إسحاق بن راشد، وعبيد الله بن عمرو شاذ لمخالفتهما من هو أوثق منهما.

قال ابن القيسراني:

[٣٠٧] ٢٩٣٥- حَدِيث: كلوا مِنْهَا ثَلَاثًا يَعْنِي: لحم نُسكه.

قال الدارقطني: تفرد بِهَذا الحديث يحيى بن صَالح الوُحَاظي، عَن إِسْحَاق بن يحيى، عَن الزُّهْرِيّ عنه[3].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند ابن شاهين إذ قال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، قال: حدثنا مُحَمَّد بن إسحاق، قال: أخبرنا يحيى بن صالح، قال: حدثنا إسحاق بن يحيى الكلبي، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُوا مِنْهَا ثَلَاثًا[4]» يَعْنِي: "مِنْ لُحُومِ نُسُكِكُمْ"[5].

١- تقريب التهذيب، ص ٣٧٣.

٢- المصدر السابق، ص ٣٢٠.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٦٧.

٤- أي: لا يؤكل من لحم الأضحية بعد ثلاثة أيام مدة بقاء الحاج في منى. انظر: فتح الباري لابن حجر، ١٠/ ٢٩.

٥- ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين، ص ٤١١، ح ٥٤٤.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٤١١، ح: ٥٤٤، بمثله من طريق مُحَمَّد بن إسحاق، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٨٤، ح: ٦٢٦١، بنحوه عن ابن أبي داود، كلاهما عن يحيى بن صالح الوحاظي، بهذا الإسناد.

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٠٤، ح: ٥٥٧٤، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٧٧، ح: ٧٨٥٣، بنحوه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي ابن شهاب،

الوجه الثالث: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٧٨، والطبراني في مسند الشاميين، ٤/ ٢٣١، ح: ٣١٥٦، بنحوه من طريق بشر بن شعيب عن أبيه،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٣٢٨، ح: ٦١٨٨، بمعناه، من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن مُحَمَّد بن إسحاق،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٦٢، ح: ٤٥٥٨، بمعناه، قراءة على سفيان بن عيينة،

الوجه السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٥٠١، ح: ٤٩٠٠، بمعناه، عن عبد الرزاق، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٦١، ح: ١٩٧٠، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٢، ح: ٤٤٢٣، من طريقه، عن معمر، جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الأول: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٦٠، ح: ١٩٧٠، عن قتيبة بن سعيد، ومُحَمَّد بن رمح، والترمذي في السنن، ٤/ ٩٤، ح: ١٥٠٩، عن قتيبة بن سعيد، وابن حبان في الصحيح، ١٣/ ٢٤٦، ح: ٥٩٢٣، من طريق يزيد بن موهب، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٨٤، ح: ٦٢٦٢، من طريق شعيب بن الليث، جميعهم عن الليث بن سعد،

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٦٧، ح: ٤٦٤٣، عن يحيى، والدارمي في السنن، ٢/ ١٢٤٥، ح: ٢٠٠٠، عن أبي عاصم، وابن حبان في الصحيح، ١٣/ ٢٤٧، ح: ٥٩٢٤، من طريق مُحَمَّد بن بكر، جميعهم عن ابن جريج،

الوجه الثالث: أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٤١٢، ح: ٥٤٦، من طريق عمار بن مطر، عن ابن أبي ذئب،

ثلاثتهم بمعناه، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد يحيى بن صالح الوُحَاظي[1]، وهو كما قال.

فهو: صدوق[2]، خالف عبد الرزاق الصنعاني، وروى الحديث مختصرا بلفظ: «كلوا منها ثلاثا»، وتفرد به عن إسحاق بن يحيى، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما عبد الرزاق وهو: ثقة حافظ[3]، رواه مطولا بلفظ: «أن رسول الله ﷺ نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث»، عن معمر وهو: من الأثبات في الزهري[4]، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث يحيى بن صالح الوحاظي، وإسحاق بن يحيى شاذ لمخالفتهما من هو أوثق منهما.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من عدة أوجه:

١- يحيى بن صالح خالف عبد الرزاق، وروى الحديث مختصرا، وتفرد به عن إسحاق بن يحيى، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه عبد الرزاق مطولا عن معمر، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

٢- إسحاق بن يحيى ليس من الأثبات في الزهري، لكن معمر هو من الأثبات فيه، والحديث حديثه.

٣- حديث يحيى بن صالح الوحاظي، وإسحاق بن يحيى شاذ لمخالفتهما من هو أوثق منهما.

قال ابن القيسراني:

[٣٠٨] ٢٩٤٧- حَدِيث: كلوا مِنْهَا ثَلَاثًا... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ الفضيل بن سُلَيْمَان النميري، عَن عمر بن سعيد، عَن الزُّهْرِيّ عَنهُ[5].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه ابن شاهين فقال: حدثنا الحسين بن إسماعيل، قال: حدثنا مُحَمَّد بن إسحاق، قال: أخبرنا يحيى بن صالح، قال: حدثنا إسحاق بن يحيى الكلبي، عن الزهري،

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ٢٥٥، رقم: ٢٩٣٤، ص ٧٨٥.

٢- تقريب التهذيب، ص ٥٩١.

٣- المصدر السابق، ص ٣٥٤.

٤- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٧١.

٥- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٠.

عن سالم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُوا مِنْهَا ثَلَاثًا» يَعْنِي: "مِنْ لُحُومِ نُسُكِكُمْ"[1].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه الزهري عن سالم واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب، ٣/٣٧٠، من طريق الفضيل بن سليمان، عن عمر بن سعيد،

الوجه الثاني: أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٤١١، ح: ٥٤٤، بمثله من طريق مُحَمَّد بن إسحاق، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٨٤، ح: ٦٢٦١، بنحوه عن ابن أبي داود، كلاهما عن يحيى بن صالح الوحاظي، بهذا الإسناد.

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ١٠٤، ح: ٥٥٧٤، وأبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٧٧، ح: ٧٨٥٣، بنحوه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي ابن شهاب،

الوجه الرابع: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٥/ ٧٨، والطبراني في مسند الشاميين، ٤/ ٢٣١، ح: ٣١٥٦، بنحوه من طريق بشر بن شعيب عن أبيه،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ١٠/ ٣٢٨، ح: ٦١٨٨، بمعناه، من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن مُحَمَّد بن إسحاق،

الوجه السادس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ١٦٢، ح: ٤٥٥٨، بمعناه، قرئ على سفيان بن عيينة،

الوجه السابع: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٥٠١، ح: ٤٩٠٠، بمعناه، عن عبد الرزاق، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٦١، ح: ١٩٧٠، والنسائي في السنن، ٧/ ٢٣٢، ح: ٤٤٢٣، من طريقه، عن معمر، جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الأول: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٦٠، ح: ١٩٧٠، عن قتيبة بن سعيد، ومُحَمَّد بن رمح، والترمذي في السنن، ٤/ ٩٤، ح: ١٥٠٩، عن قتيبة بن سعيد، وابن حبان في الصحيح، ١٣/ ٢٤٦، ح: ٥٩٢٣، من طريق يزيد بن موهب، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٤/ ١٨٤، ح: ٦٢٦٢، من طريق شعيب بن الليث، جميعهم عن الليث بن سعد،

١- ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين، ص ٤١١، ح ٥٤٤.

الوجه الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٦٧، ح: ٤٦٤٣، عن يحيى، والدارمي في السنن، ٢/ ١٢٤٥، ح: ٢٠٠٠، عن أبي عاصم، وابن حبان في الصحيح، ١٣/ ٢٤٧، ح: ٥٩٢٤، من طريق مُحَمَّد بن بكر، جميعهم عن ابن جريج،

الوجه الثالث: أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه، ص ٤١٢، ح: ٥٤٦، من طريق عمار بن مطر، عن ابن أبي ذئب،

ثلاثتهم بمعناه، أو بنحو هذا اللفظ، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد فضيل بن سُلَيْمَان النميري[١]، وهو كما قال.

قال عنه يحيى بن معين: ليس بثقة[٢]، وقال في موضع آخر: ليس بشيء[٣]، وقال أبو زرعة: لين الحديث[٤]، وقال أبو حاتم: ليس بالقوى يكتب حديثه[٥]، وقال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه[٦]، وقال النسائي: ليس بالقوي[٧]، وقال ابن حجر: صدوق له خطأ كثير[٨].

خالف عبد الرزاق الصنعاني، وروى الحديث مختصرا بلفظ: «كلوا منها ثلاثا»، وتفرد به عن عمر بن سعيد[٩]، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

١- هو فضيل ابن سليمان النُميري أبو سليمان البصري من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين مات سنة ثلاث وثمانين ومائة وقيل غير ذلك. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٤٧.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري، ٤/ ٢٢٦.

٣- سؤالات ابن الجنيد، ص ٤٦٩.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ٧٣.

٥- المصدر السابق، ٧/ ٧٢.

٦- انظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ص ٢٥١.

٧- الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٨٨.

٨- تقريب التهذيب، ص ٤٤٧.

٩- قال العقيلي: في حديثه خطأ واضطراب. الضعفاء الكبير، ٣/ ١٦٣. وقال ابن عدي: أحاديثه عن الزهري ليست بمستقيمة، وفي بعض رواياته يخالف الثقات. الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ١٢٤-١٢٥. وقال ابن حجر: أحد الضعفاء الراوي عن الزهري. تهذيب التهذيب، ٧/ ٤٥٥.

بينما عبد الرزاق وهو: ثقة حافظ[1]، رواه بلفظ: «أن رسول الله ﷺ نهى أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث»، عن معمر وهو: من الأثبات في الزهري[2]، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث فضيل بن سليمان، وعمر بن سعيد شاذ لمخالفتهما من هو أوثق منهما.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من عدة أوجه:

١- رواه فضيل بن سليمان وهو: صدوق له خطأ كثير، تفرد عن عمر بن سعيد وهو: في حديثه خطأ واضطراب، تفرد عن الزهري، فلا يحتمل تفردهما.

٢- فضيل بن سليمان خالف عبد الرزاق الصنعاني، وروى الحديث مختصرا، عن عمر بن سعيد، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه عبد الرزاق مطولا عن معمر، عن الزهري بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- عمر بن سعيد ليس من الأثبات في الزهري، وأحاديثه عنه ليست بمستقيمة، لكن معمر هو من الأثبات فيه، والحديث حديثه.

٤- حديث فضيل بن سليمان، وعمر بن سعيد شاذ لمخالفتهما من هو أوثق منهما.

نَافِع[3] عَن سَالِم

قال ابن القيسراني:

[٣٠٩] ٢٩٧٠- حَدِيث: مر رَسُول الله ﷺ على ابْن صياد... الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ جُنَادَة بن سلم، عَن عبيد الله عَن نَافِع عَن سَالم[4].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني إذ قال: حدثنا عبد الرحمن بن سلم الرازي، ثنا سهل بن عثمان، ثنا جنادة بن سلم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أَنَّهُ مَرَّ

١- تقريب التهذيب، ص ٣٥٤.

٢- انظر: شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٧١.

٣- سبقت ترجمته في الحديث ٤٥، رقم: ٢٩٦٩، ص ١٣٨.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٦.

بِابْنِ صَيَّادٍ[1] وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ، فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَدَمِهِ، فَقَالَ: «أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟» قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ صَيَّادٍ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آمَنْتُ بِاللهِ وَرُسُلِهِ»[2].

تخريج الحديث:

رواه سالم عن ابن عمر واختلف عنه من طريقين:

الطريق الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٠، ح: ١٣١٤٨، بمثله من طريق سهل بن عثمان، عن جنادة بن سلم، عن عبيد الله بن عمر، وأيضا في المعجم الأوسط، ٩/ ١١١، ح: ٩٢٧٦، بنحوه من طريق المغيرة بن عبد الرحمن، عن الضحاك، كلاهما عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه الزهري واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه البخاري في الجامع، ٢/٩٣، ح: ١٣٥، من طريق ابن المبارك، ومسلم في الجامع، ٤/٢٢٤٤، ح: ٢٩٣٠، من طريق ابن وهب، كلاهما بنحوه مطولا عن يونس،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ص ٣٣٢، ح: ٩٥٨، بنحوه مطولا عن أبي اليمان، عن شعيب،

الوجه الثالث: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ٧٠، ح: ٣٠٥٥، بنحوه من طريق هشام، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٢٨، ح: ٦٣٦٠، بنحوه وبالزيادة عن عبد الرزاق، وأبو داود في السنن، ٤/ ١٢٠، ح: ٤٣٢٩، والترمذي في السنن، ٤/ ٥١٩، ح: ٢٢٤٩، من طريقه، كلاهما عن معمر،

الوجه الرابع: أخرجه ابن منده الإيمان، ٢/ ٩٤٤، ح: ١٠٤٠، بنحوه وبالزيادة من طريق إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، جميعهم عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

١- ابْنُ صَيَّادٍ اسمه: صافي، وقيل عبد الله بن صياد أو صائد، كان من يهود المدينة، وقيل من الأنصار، وكان صغيراً عند قدوم النبي ﷺ إلى المدينة، وقيل إنه كان يتكهن أحياناً فيصدق ويكذب، وهو الذي يقول بعض الناس إنه الدجال، قال ابن الأثير: الذي صح عندنا أنه ليس الدجال، لأنه توفي بالمدينة مسلما، فإن كان إسلام ابن صياد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فله صحبة، لأنه رآه وخاطبه، وإن كان أسلم بعد النبي ﷺ فلا صحبة له، والأصح أنه أسلم بعد النبي ﷺ لأن جماعة من الصحابة منهم عمر وغيره كانوا يظنونه الدجال، فلو أسلم في حياة رسول الله ﷺ لانتفى هذا الظن، والله أعلم. انظر: أسد الغابة ط العلمية، ٣/ ٢٨٣.

٢- المعجم الكبير للطبراني، ١٢/ ٢٩٠، ح ١٣١٤٨.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد جنادة بن سلم[1]، وهو كما قال.

قال عنه البخاري: مقارب الحديث[2]، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[3]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ما أقربه من أن يترك حديثه[4]، وقال الأزدي: منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر أخاف أن لا يكون ضعيفا وعنده عجائب[5]، وقال ابن حجر: صدوق له أغلاط[6].

خالف المغيرة بن عبد الرحمن وتفرد عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده. بينما المغيرة بن عبد الرحمن وهو: ثقة له غرائب[7]، تفرد عن الضحاك عن نافع بهذا الإسناد، فلا يحتمل تفرده أيضا، وفي إسناده الوليد بن العباس وهو: ضعيف[8]، تفرد عن يحيى بن بُكير عنه فلا يحتمل تفرده.

خالفهما ابن المبارك وهو: ثقة ثبت[9]، وابن وهب وهو: ثقة حافظ[10]، ورويا الحديث مطولا عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث جنادة بن سلم، والمغيرة بن عبد الرحمن، شاذ لمخالفتهما من هما أوثق منهما.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه جنادة بن سلم وهو: صدوق له أغلاط، تفرد عن عبيد الله بن عمر فلا يحتمل تفرده.

١- جنادة بن سلْم بن خالد بن جابر بن سمرة السوائي أبو الحكم الكوفي من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٤٢.

٢- العلل الكبير للترمذي، ص ٣٧٧.

٣- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، ٣/ ٨٠٠.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢/ ٥١٦.

٥- تهذيب التهذيب، ٢/ ١١٧.

٦- تقريب التهذيب، ص ١٤٢.

٧- المصدر السابق، ص ٥٤٣.

٨- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ٣/ ١٨٥.

٩- تقريب التهذيب، ص ٣٢٠.

١٠- المصدر السابق، ص ٣٢٨.

٢- جنادة بن سلم خالف ابن المبارك، وابن وهب، وروى الحديث مختصرا عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه ابن المبارك وابن وهب، مطولا عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر وهو الصواب.

٣- حديث جنادة بن سلم شاذ لمخالفته من هما أوثق منه.

عبد الله بن دِينَار[١] عَن سَالم

قال ابن القيسراني:

[٣١٠] ٢٩٧٨- حَدِيث: قيل لِي وَأَنا أتايم[٢] بالمعوذتين[٣] ... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث عبد الله، عن سَالم، تفرد بِهِ عَاصِم بن عمر أَخُو عبد الله[٤].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الطبراني إذ قال: حدثنا محمود بن علي، نا يحيى بن المغيرة المخزومي، حدثني ابن نافع، عن عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، أن سالم بن عبد الله بن عمر، أخبره، أن عبد الله بن عمر أخبره، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ، وَهُوَ بِالْمُعَرَّسِ[٥]، يَعْنِي: مُعَرَّسَ الشَّجَرَةِ، إِنَّكَ بِبَطْحَاءَ[٦] مُبَارَكَةٍ»[٧].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه سالم واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٥٢، ح: ٧٩٤٠، بمثله من طريق يحيى بن المغيرة، وأيضا في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٢، ح: ١٣١٥٢، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٤٠٠، بنحوه وبزيادة: "صل"، من طريق أحمد بن صالح، كلاهما عن عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، بهذا الإسناد.

١-سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٤٦.

٢- قوله "أتايم" صوابه: نائم، انظر: أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٢٩، ح ٣٠٢٧.

٣- قوله "بالمعوذتين" صوابه: بالمُعَرَّس. المصدر السابق.

٤- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٧٨.

٥- المعرس: موضع التعريس، وبه سمي معرس ذي الحليفة، عرس به النبي ﷺ وصلى فيه الصبح ثم رحل. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ٢٠٦.

٦- البطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى. وقيل بطحاء الوادي تراب لين مما جرته السيول. لسان العرب، ٢/ ٤١٢، ٤١٣.

٧- المعجم الأوسط للطبراني، ٨/ ٥٢، ح ٧٩٤٠.

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع، ١٠٦/٣، ح:٢٣٣٦، ومسلم في الجامع، ٩٨١/٢، ح:١٣٤٦، وابن خزيمة في صحيحه، ١٦٩/٤، ح:٢٦١٦، من طريق غندر، والبخاري في الجامع، ١٠٦/٩، ح:٧٣٤٥، من طريق الفضيل، ومسلم في الجامع، ٩٨١/٢، ح:١٣٤٦، من طريق حاتم بن إسماعيل، وأحمد في المسند، ٤٥١/٩، والنسائي في السنن، ١٢٦/٥، ح:٢٦٦٠، من طريق زهير، وأحمد في المسند، ٧٩/١٠، ح:٥٨١٥، وأبو يعلى في المسند، ٣٥٠/٩، ح:٥٤٦٠، من طريق وهيب، والطبراني في المعجم الكبير، ٢٩٩/١٢، ح:١٣١٧٢، من طريق عبد العزيز بن المختار، جميعهم بنحوه وبزيادة: "أري وهو في معرسه بذي الحليفة"، أو بنحو هذا اللفظ، عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٢٧٤، ح: ٥٢٩٨، بنحوه من طريق عبد العزيز بن مُحَمَّد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث في موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث عبد الله بن دينار.

الموضع الثاني: تفرد عاصم بن عمر بن حفص.

دراسة التفرد في الموضع الأول:

فيه عبد الله بن دينار[١]، أشار الدارقطني إلى أن حديثه غريب.

قال عنه ابن سعد[٢]، ويحيى بن معين[٣]، وأحمد بن حنبل[٤]، والعجلي[٥]، وأبو حاتم[٦]، والنسائي[٧]، وابن حجر: ثقة[٨].

تفرد عن سالم، عن ابن عمر مختصرا، فيحتمل تفرده والعلة ليست فيه إنما فيمن روى عنه.

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٤٦.

٢- وزاد: كثير الحديث، الطبقات الكبرى متمم التابعين، ص ٣٠٥.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٤٦.

٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي وغيره ت وصي الله عباس، ص ٢٢٩.

٥- الثقات للعجلي ط الدار، ٢/ ٢٦.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٤٧.

٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ١٤/ ٤٧٣.

٨- تقريب التهذيب، ص ٣٠٢.

دراسة التفرد في الموضع الثاني:

فيه عاصم بن عمر بن حفص[١]، قال عنه يحيى بن معين[٢]، وأحمد بن حنبل: ضعيف[٣]، وقال البخاري[٤]، ومسلم: منكر الحديث[٥]، وقال الجوزجاني: يضعف حديثه[٦]، وقال أبو حاتم: ليس بقوي ضعيف الحديث[٧]، وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف[٨]، وقال في موضع آخر: منكر الحديث جدا يروي عن الثقات مالا يشبه حديث الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات[٩]، وقال ابن حجر: ضعيف[١٠].

خالف جماعة من الرواة وروى الحديث مختصرا عن عبد الله بن دينار، عن سالم، عن ابن عمر، وتفرد به، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه، بينما رواه الجماعة مطولا عن موسى بن عقبة، عن سالم، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث عاصم بن عمر منكر لمخالفته الثقات.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي من عدة أوجه:

١- رواه عاصم بن عمر العمري وهو: ضعيف، تفرد عن عبد الله بن دينار، فلا يحتمل تفرده.

٢- خالف عاصم بن عمر جماعة من الرواة وروى الحديث مختصرا عن عبد الله بن دينار، عن سالم، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مطولا عن موسى بن عقبة، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- حديث عاصم بن عمر العمري منكر لمخالفته الجماعة.

١- عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري أبو عمر المدني من كبار أتباع التابعين وهو أخو عبيد الله العمري، انظر: تقريب التهذيب، ص ٢٨٦.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٣٤٧.

٣- المصدر السابق، ٦/ ٣٤٦.

٤- التاريخ الكبير للبخاري بحواشي المطبوع، ٦/ ٤٧٩.

٥- الكنى والأسماء للإمام مسلم، ١/ ٥٣٤.

٦- أحوال الرجال للجوزجاني، ص ٢٣٨.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٣٤٧.

٨- الثقات لابن حبان، ٧/ ٢٥٩.

٩- المجروحين لابن حبان،، ٢/ ١٢٧.

١٠- تقريب التهذيب، ص ٢٨٦.

طَاوس[1] عَن ابْن عمر

قال ابن القيسراني:

[٣١١] ٢٩٨٩- حَدِيث: أَنه طلق امْرَأَته... الحَدِيث.

قال الدارقطني: غَرِيب من حَدِيث لَيْث بن أبي سليم، عَن طَاوس وَالشعْبِيّ، تفرد بِهِ عَمْرو بن عُثْمَان الْكلابِي الرقي، عَن زُهَيْر، عَن لَيْث. وَرَوَاهُ مُحَمَّد بن عبد الله بن طَاوس، عَن أَبِيه، عَن جده، وَهُوَ غَرِيب من حَدِيثه عَنْهُمَا، تفرد بِهِ عمر بن يُونُس اليمامي عَنهُ[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه الإمام مسلم فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني ابن طاوس، عن أبيه، أنه سمع ابن عمر، يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ، طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا» قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ لِأَبِيهِ[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين وصله وارساله، ورفعه ووقفه:

فالموصول: رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه طاوس واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٢، من طريق عمرو بن عثمان الكلابي، عن زهير، عن ليث بن أبي سليم، عن طاوس والشعبي، عن ابن عمر.

الوجه الثاني: ذكره ابن القيسراني أيضا في أطراف الغرائب والأفراد٣/ ٣٨٢، من طريق عمر بن يونس اليمامي، عن محمد بن عبد الله بن طاوس،

وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ٣١٠، ح: ١٠٩٦١، وأحمد في المسند، ١٠/ ٤٠٥، ح: ٦٣٢٩، بمثله عنه، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/

١- سبقت ترجمته في الحديث ١١٩، رقم: ٢٩٩٢، ص ٣٣٩.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٢.

٣- صحيح مسلم، ٢/ ١٠٩٧، ح ١٤٧١.

٣٩٤، ح: ١٣٤٥٦، من طريقه، والنسائي في السنن، ٦/ ٢١٣، ح: ٣٥٥٩، بنحوه وبزيادة: "يراجعها حتى تطهر" من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج، كلاهما عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٣٨٨، ح: ١٩٧٣، والجهضمي في أحكام القرآن، ص ٢٣١، بمعناه من طريق حماد بن سلمة، عن بشر بن حرب، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٥، ح: ١٤٧١، عن أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، وأبو عوانة في المستخرج، ٣/ ١٤٧، ح: ٤٥١٥، عن مُحَمَّد بن أبي خالد الصومعي، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/ ٥٣١، ح: ١٤٩١٤، من طريق مُحَمَّد بن عثمان بن كرامة، جميعهم بنحوه وبزيادة: «ثم تحيض حيضة أخرى، ثم تطهر، ثم يطلق بعد، أو يمسك»، عن خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال،

الوجه الثاني: أخرجه أبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم، ٤/ ١٥٠، ح: ٣٤٦٣، بنحوه وبزيادة: "ثم تحيض"، من طريق هاشم بن القاسم، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار،

كلاهما عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: رواه نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مالك في الموطأ، ٢/ ٥٧٦، ح: ٥٣، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٤١، ح: ٥٢٥١، عن إسماعيل بن عبد الله، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٣، ح: ١٤٧١، عن يحيى بن يحيى التميمي، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٥، ح: ٢١٧٩، عن القعنبي، والدارمي في السنن، ٣/ ١٤٥٣، ح: ٢٣٠٨، عن خالد بن مخلد، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٢١، ح: ٥٢٩٩، عن عبد الرحمن، والنسائي في السنن، ٦/ ١٣٨، ح: ٣٣٩٠، من طريق ابن القاسم، جميعهم بمعناه مطولا، عن مالك بن أنس،

الوجه الثاني: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٥٨، ح: ٥٣٣٢، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٣، ح: ١٤٧١، بنحوه وبزيادة: "حين تطهر من قبل أن يجامعها"، عن قتيبة، عن الليث،

الوجه الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٤، ح: ١٤٧١، بنحوه وبزيادة: "فليطلقها قبل أن يجامعها"، من طريق عبد الله بن نمير، وأحمد في المسند، ٩/ ١٥٣، ح: ٥١٦٤، بنحوه وبزيادة: "فليفارقها قبل أن يجامعها" عن يحيى، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٥١، ح: ٢٠١٩، بنحوه وبزيادة "طلقها قبل أن يجامعها"، من طريق عبد الله بن إدريس، والنسائي في السنن، ٦/ ١٤٠، ح: ٣٣٩٦، بنحوه، والدارقطني في السنن، ٥/ ١٤، ح: ٣٩٠٣، بنحوه وبزيادة: "فإذا اغتسلت" من طريق معتمر بن سليمان، والدارقطني في

السنن، ٥/ ٢٢، ح: ٣٩١٩، بنحوه وبزيادة: "وإن أراد أن يطلقها فلا يغشاها"، من طريق ابن المبارك، جميعهم عن عبيد الله بن عمر،

الوجه الرابع: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ٢٩٤، ح: ٩٧١، بنحوه وبزيادة: "فليطلقها قبل أن يجامعها"، من طريق زهير بن مُحَمَّد، عن يحيى بن سعيد، وعبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة،

الوجه الخامس: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٩٠، ح: ٤٥٠٠، عن إسماعيل بن علية، والدارقطني في السنن، ٥/ ٥١، ح: ٣٩٦٧، مطولا من طريق إسماعيل بن علية، وعبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ٣٠٨، ح: ١٠٩٥٤، عن معمر، كلاهما بنحوه عن أيوب،

الوجه السادس: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ١٧، ح: ٣٩٠٩، بنحوه من طريق سعيد بن مسلمة، عن إسماعيل بن أمية،

الوجه السابع: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ١٨، ح: ٣٩١٢، بنحوه من طريق يزيد بن هارون، عن مُحَمَّد بن إسحاق، وابن أبي ذئب،

الوجه الثامن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٢/ ١٧٤، ح: ١٦٢٣، مختصرا بلفظ: «طلق إن شئت، أو أمسك»، من طريق سعيد، عن معقل،

جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٥، ح: ١٤٧١، وأحمد في المسند، ٨/ ٤٠٨، ح: ٤٧٨٩، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٥، ح: ٢١٨١، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٥٢، ح: ٢٠٢٣، والدارمي في السنن، ٣/ ١٤٥٣، ح: ٢٣٠٩، والدارقطني في السنن، ٥/ ١٣، ح: ٣٩٠٠، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ٩٤، بنحوه وبزيادة: "فليطلقها وهي طاهر أو حامل"، من طريق سفيان، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٦/ ١٥٥، ح: ٤٩٠٨، من طريق عقيل، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٥، ح: ١٤٧١، من طريق ابن أخي الزهري، وأحمد في المسند، ٩/ ٢٠٦، ح: ٥٢٧٠، من طريق مُحَمَّد بن أبي حفصة، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٥، ح: ٢١٨٢، من طريق يونس، والنسائي في السنن، ٦/ ١٣٨، ح: ٣٣٩١، من طريق الزبيدي، جميعهم بنحوه مطولا، عن ابن شهاب الزهري،

كلاهما عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٤٢، ح: ٥٢٥٨، من طريق همام بن يحيى، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، من طريق شعبة، وأحمد في المسند، ٩/ ٦٧، ح: ٥٠٢٥، من طريق سعيد، جميعهم عن قتادة،

وأخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٥٩، ح: ٥٣٣٣، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٥٦، ح: ٢١٨٤، من طريق يزيد بن إبراهيم، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٦، ح: ١٤٧١، من طريق يونس، والترمذي في السنن، ٣/ ٤٧٠، ح: ١١٧٥، والنسائي في السنن، ٦/ ١٤١، ح: ٣٣٩٩، من طريق أيوب، وابن ماجه في السنن، ١/ ٦٥١، ح: ٢٠٢٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٥٢، ح: ٤٤٦١، من طريق هشام بن حسان، جميعهم عن مُحَمَّد بن سيرين،

كلاهما بمعناه مطولا وبزيادة: أرأيت إن عجز واستحمق؟، عن يونس بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق السابع: أخرجه النسائي في السنن، ٦/ ١٤١، ح: ٣٣٩٨، وابن حبان في الصحيح، ١٠/ ٨١، ح: ٤٢٦٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٥٢، ح: ٤٤٥٩، من طريق أبي بشر، وسعيد بن منصور في السنن، ١/ ٤٠٢، ح: ١٥٤٦، من طريق يونس، كلاهما بنحوه وبزيادة: «فردها عليه رسول الله ﷺ حتى طلقها وهي طاهر»، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثامن: رواه مُحَمَّد بن سيرين واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه سعيد بن منصور في السنن، ١/ ٤٠٢، ح: ١٥٤٩، بلفظ: «مره فليراجعها ينتظر بها الطهر» وبزيادة: "أرأيت إن كنت عجزت واستحمقت"، من طريق خالد، عن ابن سيرين عن ابن عمر.

الوجه الثاني: أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٦/ ٣٠٨، ح: ١٠٩٥٥، بنحوه وبزيادة: «فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق النساء لها»، من طريق أيوب، عن ابن سيرين، وسعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق التاسع: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، من طريق مُحَمَّد بن جعفر، وأحمد في المسند، ٩/ ٣١٧، ح: ٥٤٣٤، عن بهز، والدارقطني في السنن، ٥/ ١٠، ح: ٣٨٩٣، من طريق بشر بن عمر، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ٥٢، ح: ٤٤٦٢، من طريق حجاج، جميعهم عن شعبة،

وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ١٠٩٧، ح: ١٤٧١، من طريق خالد بن عبد الله، وأحمد في المسند، ١٠/ ٢٧٢، ح: ٦١١٩، عن مُحَمَّد بن عبيد، كلاهما بزيادة: «ما لي لا أعتد بها، وإن كنت عجزت واستحمقت»، عن عبد الملك بن أبي سليمان،

كلاهما بمعناه، عن أنس بن سيرين، عن ابن عمر.

الطريق العاشر: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٤٦، ح: ١٣٣٠٥، بنحوه من طريق النضر أبو عمر، عن عكرمة، عن ابن عمر.

الطريق الحادي عشر: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ٨/ ٧٨، ح: ٨٠١٧، بمعناه وبزيادة «فإن شاء طلق، وإن شاء أمسك»، من طريق أبي المليح الرقي، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر.

الطريق الثاني عشر: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٢٠، ح:٣٩١٦، بمعناه من طريق خالد الحذاء، عن ابن عمر.

الطريق الثالث عشر: أخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٥٦، ح: ٣٩٧٤، والطبراني في مسند الشاميين، ٣/ ٣٥٤، ح: ٢٤٥٥، بمعناه وبزيادة: يا رسول الله أرأيت لو طلقتها ثلاثا، أكان لي أن أراجعها؟ قال: «إذا بانت منك، وكانت معصية» من طريق شعيب بن زريق، عن عطاء، عن الحسن، عن ابن عمر.

وأما المرسل:

أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٢٠٧، ح: ٥٢٧٢، عن روح، والنسائي في السنن، ٦/ ٢١٣، ح: ٣٥٥٨، من طريق الفضل بن موسى، وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٤١٣، ح: ٥٥٦١، من طريق ابن داود، جميعهم بلفظ: «فأمره رسول الله ﷺ، فراجعها» عن حنظلة، عن سالم مرسلا.

وأخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٢٢، ح: ٣٩١٨، بلفظ: «يراجعها ثم يستقبل الطلاق في عدتها وتحتسب بهذه التطليقة التي طلق أول مرة، من طريق شيبان، عن فراس، عن الشعبي مرسلا.

وأما الموقوف: اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، ٦/ ٣٢١، ح: ١١٠١١،

وابن أبي شيبة في المصنف، ٤/ ١٦٣، ح: ١٨٩٤٦، عن عبدة بن سليمان، والبيهقي في السنن الكبرى، ٧/ ٦١١، ح: ١٥١٨٨، بذكر :«أنه طلق امرأته صفية بنت أبي عبيد»، من طريق عبد الله بن نمير، ثلاثتهم بمعناه وبزيادة: "طلق امرأته تطليقة، أو تطليقتين"، عن عبيد الله بن عمر، نافع، عن ابن عمر موقوفا.

الطريق الثاني: أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث، ٣/ ١٠٨٢، بمعناه، من طريق همام، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن ابن عمر موقوفا.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى علة هذا الحديث من خلال وجهين:

الوجه الأول: أشار فيه إلى علة موضعين:

الموضع الأول: غريب من حديث ليث بن أبي سليم.

الموضع الثاني: تفرد عمرو بن عثمان الكلابي.

الوجه الثاني: أشار فيه إلى علة موضعين أيضا:

الموضع الأول: غريب من حديث محمد بن عبد الله بن طاوس.

الموضع الثاني: تفرد عمر بن يونس اليمامي.

دراسة علة الوجه الأول وفيه موضعين:

الموضع الأول: فيه ليث بن أبي سليم[١]، وهو: صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك[٢].

خالف جماعة من الثقات وروى الحديث مختصرا، وتفرد به عن طاوس والشعبي، عن ابن عمر فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة مطولا عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

فحديث ليث بن أبي سليم شاذ لمخالفته الجماعة.

الموضع الثاني: فيه عمرو بن عثمان الكلابي[٣]، قال عنه أبو حاتم: يتكلمون فيه كان شيخا اعمى بالرقة يحدث الناس من حفظه باحاديث منكرة لا يصيبونه في كتبه ادركته ولم اسمع منه ورأيت من اصحابنا من اهل العلم قد كتب عامة كتبه لا يرضاه وليس عندهم بذلك[٤]، وقال ابن حبان: ربما أخطأ[٥]، وقال أحمد بن شعيب: متروك الحديث[٦]، وقال الدارقطني[٧]، وابن حجر: ضعيف[٨]. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة عن زهير وغيره وقد روى عنه ناس من الثقات، وهو ممن يكتب حديثه[٩].

تفرد بهذا الحديث مختصرا عن زهير، عن ليث بن أبي سليم، فلا يحتمل، تفرده.

دراسة علة الوجه الثاني:

الموضع الأول: فيه مُحَمَّد بن عبد الله بن طاوس[١٠]، ذكره ابن حبان في الثقات[١١]، وقال الذهبي: وثق[١٢]، وقال ابن حجر: مقبول[١٣].

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٢٣، رقم: ٢٧٨٧، ص ٣٥٧.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٦٤.

٣- عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي مولاهم الرقي وكان قد عمي من كبار الآخذين عن تبع الأتباع، مات سنة سبع عشرة أو تسع عشرة ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٢٤.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ٢٤٩.

٥- الثقات لابن حبان، ٨/ ٤٨٤.

٦- الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٢٤١.

٧- الضعفاء والمتروكون للدارقطني، ٢/ ١٦٥.

٨- تقريب التهذيب، ص ٤٢٤.

٩- الكامل في ضعفاء الرجال، ٦/ ٢٤٢.

١٠- مُحَمَّد بن عبد الله بن طاوس اليماني من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤٨٨.

١١- الثقات لابن حبان، ٩/ ٣٢.

١٢- الكاشف للذهبي، ٢/ ١٨٧.

١٣- تقريب التهذيب، ص ٤٨٨.

لم يتفرد بهذا الطريق، إنما تابعه ابن جريج أيضا، إلا أن مدار الحديث على عبد الله بن طاوس وهو: ثقة[1]، خالف جماعة من الثقات وتفرد عن طاوس، عن ابن عمر، فحديثه شاذ لمخالفته الجماعة.

بينما رواه الجماعة مطولا عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

الموضع الثاني: فيه عمر بن يونس اليمامي[2]، قال عنه يحيى بن معين[3]، وأحمد بن حنبل[4]، والنسائي[5]، وابن حجر: ثقة[6]، وقال ابن حبان: يتقى حديثه من رواية ابنه مُحَمَّد بن عمر لأنه يقلب الأخبار[7].

خالف جماعة من الثقات وتفرد بهذا الحديث مختصرا عن مُحَمَّد بن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن جده، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، وحديثه شاذ لمخالفته الثقات.

بينما رواه الجماعة مطولا بلفظ: "مره فليراجعها، ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد، وإن شاء طلق، قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء"، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

ورواه غيره مرسلا منهم: حنظلة عن سالم، وفِرَاس عن الشعبي.

فأما حديث سالم: رُوى مختصرا جدا، رواه حنظلة بن أبي سفيان وهو: ثقة حجة[8]، وعليه مدار الحديث، إلا أنه تفرد عن سالم مرسلا، وخالف فيه عدد كبير من الرواة الذين رووا الحديث بلفظ آخر موصولا. فحديثه أيضا يعتبر شاذ.

وأما حديث الشعبي: فرواه فِراس بن يحيى وهو: صدوق ربما وهم[9]، تفرد عن الشعبي، فلا يحتمل تفرده.

والحديث روي موقوفا أيضا: فرواه نافع، ويونس بن جبير.

١- تقريب التهذيب، ص ٣٠٨.

٢- عمر بن يونس ابن القاسم اليمامي ثقة من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين مات سنة ست ومائتين. انظر: تقريب التهذيب، ص ٤١٨.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦/ ١٤٣.

٤- المصدر السابق، ٦/ ١٤٢.

٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ٢١/ ٥٣٦.

٦- تقريب التهذيب، ص ٤١٨.

٧- الثقات لابن حبان، ٨/ ٤٤٥.

٨- تقريب التهذيب، ص ١٨٣.

٩- المصدر السابق، ص ٤٤٤.

فأما حديث نافع: رواه عبيد الله بن عمر وهو: ثقة ثبت[1]، وعليه مدار الحديث، تفرد بزيادة "تطليقة، أو تطليقتين" في المتن، وخالف فيها الجماعة، فلا تقبل منه هذه الزيادة.

وأما حديث يونس بن جبير: ففيه همام بن يحيى وهو: ثقة ربما وهم[2]، تفرد عن قتادة، فلا يحتمل تفرده.

والصواب هو: حديث مالك ومن تابعه، عن نافع، عن ابن عمر موصولا، لأن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر يعتبر أصح الأسانيد.

رأي الباحثة:

الحديث بهذين الإسنادين معلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه، ومعلول بالاختلاف في اتصال الإسناد من ناحية الوصل والإرسال من عدة أوجه:

١- رواه الليث بن أبي سليم وهو: صدوق اختلط جدا، ولم يتميز حديثه فترك، تفرد عن طاوس والشعبي، فلا يحتمل تفرده.

٢- ليث بن أبي سليم خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث مختصرا، عن طاوس والشعبي، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مطولا، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٣- رواه عمرو بن عثمان وهو: ضعيف، تفرد عن زهير، عن ليث بن أبي سليم، فلا يحتمل تفرده.

٤- حديث ليث بن أبي سليم شاذ لمخالفته الجماعة.

٥- رواه مُحَمَّد بن عبد الله بن طاوس وهو: مقبول، تابعه ابن جريج، لكن مدار الحديث على عبد الله بن طاوس وهو: ثقة، إلا أنه خالف الجماعة، وروى الحديث مختصرا وتفرد به فلا يحتمل تفرده.

٦- رواه عمر بن يونس اليمامي وهو: ثقة، خالف جماعة من الثقات وتفرد عن مُحَمَّد بن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن جده، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، بينما رواه الجماعة عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٧- فالحديث الموصول من طريق طاوس، والمرسل، والموقوف، كلها معلوله لمخالفة رواته الجماعة من الثقات.

١- تقريب التهذيب، ص ٣٧٣.

٢- المصدر السابق، ص ٥٧٤.

بَاب الْعين وَأَسْمَاء الروَاة عَن ابْن عمر

عبد الله بن دِينَار[1] عَنه

قال ابن القيسراني:

[٣١٢] ٣٠١٥- حَدِيث: "الشَّهْر تسع وَعِشْرُونَ".

قال الدارقطني: تفرد به عَمْرو بن الرّبيع بن طَارق، عَن سُلَيْمَان بن فليح عَنه[2].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت سند هو ما أخرجه إسماعيل بن جعفر فقال: عن عبد الله بن دينار، أنه سمع ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، إِلَّا أَنْ يُغَمَّ[3] عَلَيْكُمْ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ[4]»[5].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار، واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠، مختصرا جدا، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، عن سليمان بن فليح،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٦٠، ح: ١٠٨٠، عن يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب، وقتيبة بن سعيد، وابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ٢٠٢، ح: ١٩٠٧، عن علي بن حجر السعدي، جميعهم بمثله عن إسماعيل بن جعفر،

الوجه الثالث: أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٣٨٣، ح: ٣٧٦١، بنحوه من طريق ابن وهب، وأيضا في شرح مشكل الآثار، ٩/ ٣٨٤، ح: ٣٧٦٣، بنحوه من طريق القعنبي، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٦/ ٣٤٧، بنحوه من طريق روح بن عبادة، والبخاري في الجامع الصحيح، ٣/ ٢٧، ح: ١٩٠٧، بنحوه مختصرا وبزيادة: "فأكملوا العدة ثلاثين"، عن عبد الله بن مسلمة، وابن حبان في صحيحه، ٨/

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٤٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٣- من غم يغم: وغم الهلال على الناس، وأغمي على الهلال، إذا ستره عنهم غيم أو غيره. الدلائل في غريب الحديث، ٢/٤٧٣.

٤- فاقدروا له: أي قدروا له عدد الشهر حتى تكملوه ثلاثين يوما. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٤/ ٢٣.

٥- أحاديث إسماعيل بن جعفر، ص ١٣٤، ح ٥.

٢٣٢، ح: ٣٤٤٩، مختصرا جدا، من طريق أحمد بن أبي بكر، جميعهم لم يذكروا: "إلا أن يغم عليكم"، عن مالك،

الوجه الرابع: أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان، ٢/ ٣٢٥، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، ٢/ ٢٣٠، من طريق يوسف بن مهران، والخطيب البغدادي في حديث ابن عمر في ترائي الهلال، ص ٢٣، ح: ١٤، من طريق مُحَمَّد بن زياد، كلاهما بنحوه عن النعمان بن عبد السلام،

وأخرجه أبو الفضل في كتاب حديث أبي الفضل الزهري، ص ٣٣٦، ح: ٢٩٢، مختصرا جدا، من طريق روح بن عبادة، كلاهما لم يذكرا: "إلا أن يغم عليكم"، عن سفيان الثوري،

الوجه الخامس: أخرجه الخطيب البغدادي في حديث ابن عمر في ترائي الهلال، ص ٢٧، ح: ٢٠، بنحوه ولم يذكر: "إلا أن يغم عليكم"، من طريق إبراهيم بن طهمان، عن عبد العزيز الماجشون،

الوجه السادس: أخرجه الخطيب البغدادي في حديث ابن عمر في ترائي الهلال، ص ٢٨، ح: ٢٣، بنحوه ولم يذكر: "إلا أن يغم عليكم"، وبزيادة: "ثلاثين"، من طريق خالد بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن إسحاق، جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: رواه أيوب عن نافع واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٥٩، ح: ١٠٨٠، عن زهير بن حرب، وابن حبان في صحيحه، ٨/ ٣٥٩، ح: ٣٥٩٣، من طريق مسدد بن مسرهد، والدارقطني في السنن، ٣/ ١٠٨، ح: ٢١٦٨، من طريق الحسن بن عرفة، جميعهم بنحوه عن إسماعيل بن علية،

الوجه الثاني: أخرجه الدارمي في السنن، ٢/ ١٠٥٢، ح: ١٧٣٢، بنحوه من طريق حماد بن زيد، وأبو داود في السنن، ٢/ ٢٩٧، ح: ٢٣٢٠، بزيادة: "ثلاثين"، من طريقه،

الوجه الثالث: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ١/ ١٨٨، ح: ٥٩٣، بنحوه من طريق عدي بن الفضل،

الوجه الرابع: أخرجه معمر بن راشد في الجامع، ١٠/ ٤٠٢، ح: ١٩٤٩٨، مختصرا جدا، جميعهم لم يذكروا: "إلا أن يغم عليكم"، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: رواه شعبة واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٣٤٦، ح: ٥٤٨٤،

ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٦١، ح: ١٠٨٠، والنسائي في السنن، ٤/ ١٤٠، ح: ٢١٤٣، عن مُحَمَّد بن المثنى، كلاهما عن مُحَمَّد بن جعفر،

الوجه الثاني: أخرجه أبو عوانة في المستخرج، ٢/ ١٧٥، ح: ٢٧٢٩، عن علي بن شيبة، وأبو أمية، عن روح بن عبادة، كلاهما مختصرا جدا، عن شعبة، عن عقبة بن حريث، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، ٣/ ٢٠٦، ح: ١٩١٧، بنحوه مختصرا جدا، عن مُحَمَّد بن بشار بندار، ويحيى بن حكيم، والنسائي في السنن، ٤/ ١٤٠، ح: ٢١٤٢، بمعناه مختصرا، من طريق خالد، والبخاري في الجامع الصحيح، ٧/ ٥٣، ح: ٥٣٠٢، بمعناه مختصرا وبزيادة: "ثلاثين"، عن آدم، جميعهم عن شعبة، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٧٦٠، ح: ١٠٨٠، من طريق شيبان، وأحمد في المسند، ٩/ ٣٦، ٤٩٨١، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٣/ ١٢٣، ح: ٤٧٧٠، من طريق معاوية بن سلام، والنسائي في السنن، ٤/ ١٣٩، ح: ٢١٣٩، من طريق عثمان بن سعيد، ومعاوية بن سلام، جميعهم بنحوه مختصرا جدا عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن ابن عمر.

الطريق السادس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٢/ ٣٣٢، ح: ٩٦٠٨، بنحوه مختصرا جدا، عن يزيد بن هارون، عن مُحَمَّد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن الربيع بن طارق[1]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[2]، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث مختصرا بلفظ: "الشهر تسع وعشرون"، وتفرد به عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فيحتمل تفرده، لكن في إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة مطولا بلفظ: «الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، إلا أن يغم عليكم، فإن غم عليكم فاقدروا له»، عن إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عمرو بن الربيع شاذ لمخالفته الجماعة، ولا يحتج به لما فيه سليمان بن فليح المجهول.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من وجهين:

١- خالف عمرو بن الربيع جماعة من الثقات، وروى الحديث مختصرا عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مطولا عن إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد وهو الصواب.

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٦، رقم: ٣٠١٣، ص ٤٦٢.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

٢- الحديث في إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

قال ابن القيسراني:

[٣١٣] ٣٠١٦- حَدِيث: "لَيْسَ على الْمحرم جنَاح فِي قتل خَمْسَة".

قال الدارقطني: تفرد به عَمْرو بن الرّبيع بن طَارق، عَن سُلَيْمَان بن فليح عنه[١].

سند الحديث:

لم أجد السند المذكور، وأقرب ما وصلت إليه هو ما أخرجه إسماعيل بن جعفر فقال: ثنا عبد الله بن دينار أنه سمع عبد الله بن عمر، يقول: قال رسول الله ﷺ: "خَمْسٌ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ[٢]، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَأُ[٣]"[٤].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من عدة طرق:

الطريق الأول: رواه عبد الله بن دينار واختلف عنه من عدة أوجه:

الوجه الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٩٠، بمعناه، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، عن سليمان بن فليح،

الوجه الثاني: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٥٩، ح: ١١٩٩، عن يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب، وقتيبة، وابن حجر، وابن حبان في صحيحه، ٩/ ٢٧٥، ح: ٣٩٦٢، من طريق يحيى بن أيوب، جميعهم بمثله عن إسماعيل بن جعفر،

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٠.

٢- هو كل سبع يعقر أي يجرح ويقتل ويفترس كالأسد والنمر والذئب والفهد وما أشبهها، سماها كلبا لاشتراكها في السبعية؛ قال سفيان بن عيينة: هو كل سبع يعقر، ولم يخص به الكلب. والعقور من أبنية المبالغة ولا يقال عقور إلا في ذي الروح. قال أبو عبيد: يقال لكل جارح أو عاقر من السباع كلب عقور. وكلأ أرض كذا عقار وعقار: يعقر الماشية ويقتلها؛ ومنه سمي الخمر عقارا لأنه يعقر العقل. انظر: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، غريب الحديث، تح: محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط: ١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ٢/ ١٦٨. ولسان العرب لابن منظور، ٤/ ٥٩٤.

٣- الحدأ جمع حدأة وهي الطائر. منقاره شبه فأس تنقر به الحجارة. غريب الحديث لابن قتيبة، ١/ ٥٢٨. انظر: لسان العرب، ١/ ٥٤.

٤- أحاديث إسماعيل بن جعفر، ص ١٣٢، ح ١.

الوجه الثالث: أخرجه مالك في الموطأ، ١/ ٣٥٦، ح: ٨٩، واختلف عنه:

أخرجه البخاري في الجامع الصحيح، ٤/ ١٢٩، ح: ٣٣١٥، عن عبد الله بن مسلمة، وأحمد في المسند، ١٠/ ٣٥٣، ح: ٦٢٢٨، عن عبد الرحمن، وإسحاق، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٤٠٧، ح: ٣٦١٥، من طريق ابن وهب، جميعهم بنحوه وبزيادة: "الدواب"، عن مالك بن أنس،

الوجه الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٩/ ١٣٦، ح: ٥١٣٢، بنحوه عن مُحَمَّد بن جعفر، وأبو داود الطيالسي في المسند، ٣/ ٤٠٧، ح: ٢٠٠١، بنحوه وبزيادة: "الحل والحرم"، كلاهما عن شعبة،

الوجه الخامس: أخرجه ابن الجعد في المسند، ص ٤٢٤، ح: ٢٨٩٩، بنحوه وبزيادة: "ليس على المسلم"، وزيادة: "الدواب"، عن عبد العزيز،

جميعهم عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه النسائي في السنن، ٥/ ١٨٧، ح: ٢٨٢٨، بنحوه، عن قتيبة، عن مالك وليث وأيوب، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٥٨، ح: ١١٩٩، بنحوه وبزيادة: "الدواب"، عن يحيى بن يحيى، عن مالك، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١٠٣١، ح: ٣٠٨٨، بنحوه وبزيادة: "الدواب"، من طريق عبد الله بن نمير، عن عبيد الله، والدارمي في السنن، ٢/ ١١٤٦، ح: ١٨٥٧، بنحوه ولم يذكر: "وهو حرام"، عن يزيد بن هارون، عن يحيى، والطبراني في المعجم الأوسط، ٧/ ٣١٤، ح: ٧٦٠٢، بمعناه، من طريق سعيد بن هاشم المخزومي، عن يعقوب بن قيس، جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٨٥٧، ح: ١١٩٩، بنحوه وبزيادة: "الحرم والإحرام"، عن زهير بن حرب، وابن أبي عمر، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٦٩، ح: ١٨٤٦، بنحوه وبزيادة: "في الحل"، عن أحمد بن حنبل، والنسائي في السنن، ٥/ ١٩٠، ح: ٢٨٣٥، بنحوه وبزيادة: "الحرم والإحرام"، عن مُحَمَّد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، وابن الجارود في المنتقى، ص ١١٦، ح: ٤٤٠، بنحوه مختصرا، عن ابن المقرئ، وابن هاشم، جميعهم عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد عمرو بن الربيع بن طارق[1]، وهو كما قال.

فهو: ثقة[2]، خالف جماعة من الثقات، وروى الحديث بلفظ: "لَيْسَ على الْمحرم جنَاح فِي قتل خَمْسَة"، وتفرد

١- سبقت ترجمته وأقوال العلماء فيه في الحديث ١٥٦، رقم: ٣٠١٣، ص ٤٦٢.

٢- تقريب التهذيب، ص ٤٢١.

به عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فيحتمل تفرده، لكن في إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

بينما رواه الجماعة مطولا بلفظ: «خمس من قتلهن وهو حرام فلا جناح عليه فيهن: العقرب، والفأرة، والكلب العقور، والغراب، والحدأ»، عن إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد وهو الصواب.

فحديث عمرو بن الربيع شاذ لمخالفته الجماعة، ولا يحتج به لما فيه سليمان بن فليح المجهول.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، ومعلول بالاختلاف في المتن من حيث الاختصار والتغيير فيه من عدة أوجه:

١- تفرد عمرو بن الربيع، عن سليمان بن فليح، فلا يحتمل تفرده لمخالفته.

٢- خالف عمرو بن الربيع جماعة من الثقات، وروى الحديث مختصرا وبألفاظ مختلفة، عن سليمان بن فليح، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة مطولا عن إسماعيل بن جعفر، بهذا الإسناد وهو الصواب.

٣- الحديث في إسناده سليمان بن فليح وهو: مجهول، لا يحتج بحديثه.

قال ابن القيسراني:

[٣١٤] ٣٠٢٨- حَدِيث: "كل مُسكر خمر" الحَدِيث.

قال الدارقطني: تفرد بِهِ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الْجَعْفَرِي، عَن عبد الله بن سَلمَة عَنهُ[١].

سند الحديث:

لم أجد هذا السند، بل وجدت سندا آخر عند الدارقطني فقال: نا يعقوب بن إبراهيم البزاز، نا رزق الله بن موسى، نا معاذ بن معاذ العنبري، عن مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ[٢]، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»[٣].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين رفعه ووقفه:

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٩٣.

٢- المسكر هو الذي يزيل العقل إذا شرب. لسان العرب، ٥/ ٤٣.

٣- سنن الدارقطني، ٥/ ٤٤٨، ح ٤٦٢٥.

فالمرفوع: رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/٣٩٣، من طريق مُحَمَّد بن إسماعيل الجعفري، عن عبد الله بن سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه النسائي في السنن، ٨/ ٣٠٠، ح: ٥٦٠٥، وفي السنن الكبرى، ٥/ ٨٠، ح: ٥٠٩٥، وابن أبي حاتم في علل الحديث، ٤/ ٤٥٨، بمثله من طريق علي، عن إبراهيم بن نافع، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٧، ح: ٢٠٠٣، من طريق موسى بن عقبة، وأحمد في المسند، ٨/ ٢٦٩، ح: ٤٦٤٥، من طريق عبيد الله، وابن الجارود في المنتقى، ص ٢١٨، ح: ٨٥٧، من طريقه، ومسلم في الجامع الصحيح، ٣/ ١٥٨٧، ح: ٢٠٠٣، وأبو داود في السنن، ٣/ ٣٢٧، ح: ٣٦٧٩، والترمذي في السنن، ٤/ ٢٩٠، ح: ١٨٦١، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٩٦، ح: ٥٥٨٢، والدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٦، ح: ٤٦٢٠، مطولا من طريق أيوب، والدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٧، ح: ٤٦٢٣، من طريق مُحَمَّد بن عجلان، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ١٣/ ٢٠، ح: ١٧٣٢٤، من طريق مالك، بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، والدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٧، ح: ٤٦٢٤، بلفظ: «كل مسكر حرام، وكل خمر حرام»، من طريق ليث، جميعهم عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٦٨، ح: ٤٦٤٤، عن يحيى بن سعيد القطان، والنسائي في السنن، ٨/ ٢٩٧، ح: ٥٥٨٧، من طريقه، والترمذي في السنن، ٤/ ٢٩١، ح: ١٨٦٤، من طريق عبد الله بن إدريس، كلاهما مختصرا بلفظ: «كل مسكر حرام»،

وأخرجه الدارقطني في السنن، ٥/ ٤٤٨، ح: ٤٦٢٥، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٩/ ٢٣٢، من طريق معاذ بن معاذ العنبري، وابن حبان في صحيحه، ١٢/ ١٩١، ح: ٥٣٦٩، من طريق يزيد بن زريع، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٣٢، ح: ١٣٢٦٨، من طريق همام، وابن الجارود في المنتقى، ص ٢١٨، ح: ٨٥٩، من طريق مُحَمَّد بن عبيد، جميعهم بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»،

وأخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٢٤، ح: ٣٣٩٠، بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام»، من طريق يزيد بن هارون، جميعهم عن مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٢٣، ح: ٣٣٨٧، بلفظ: «كل مسكر، حرام»، من طريق صدقة بن خالد، عن يحيى بن الحارث الذماري، والطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٢٩٤، ح: ١٣١٥٧، بلفظ: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام» من طريق عاصم بن عمر، عن بلال بن أبي بكر، والنسائي في

السنن، ٨/ ٣٢٤، ح: ٥٧٠٠، بلفظ: «حرم الله الخمر، وكل مسكر حرام»، من طريق شبيب بن عبد الملك، عن مقاتل بن حيان،

وأخرجه أحمد في المسند، ٩/ ٤٦٤، ح: ٥٦٤٨، من طريق أبي معشر، عن موسى بن عقبة، وتمام في الفوائد، ١/ ٢٩٢، ح: ٧٣٠، من طريق الأوزاعي، عن الزهري، كلاهما بلفظ: «كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام»،

وأبو يعلى الموصلي في المسند، ٩/ ٣٥٨، ح: ٥٤٦٧، بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام، قليله وكثيره سواء»، من طريق عبد الله بن نافع المدني، عن عاصم بن عمر، عن بلال بن أبي بكر،

جميعهم عن سالم، عن ابن عمر.

الطريق الخامس: أخرجه ابن ماجه في السنن، ٢/ ١١٢٤، ح: ٣٣٩٢، بنحوه وبزيادة: «وما أسكر كثيره، فقليله حرام»، من طريق أبي يحيى زكريا بن منظور، عن أبي حازم، عن عبد الله بن عمر.

وأما الموقوف: رواه ابن عمر واختلف عنه من عدة طرق:

الطريق الأول: أخرجه أحمد بن حنبل في الأشربة، ص ٦٦، ح: ١٧٤، عن عبد الرحمن بن مهدي، والنسائي في السنن، ٨/ ٣٢٤، ح: ٥٦٩٩، من طريق ابن القاسم، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ١٣/ ١٩، ح: ١٧٣٢٢، من طريق الشافعي، ثلاثتهم عن مالك،

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٩/ ٢٢١، ح: ١٧٠٠٤، عن مالك، وعبد الله بن عمر، وابن أبي شيبة في المصنف، ٥/ ٦٧، ح: ٢٣٧٥٠، عن ابن علية، عن أيوب، جميعهم بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، عن نافع، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه أحمد بن حنبل في الأشربة، ص ٥٥، ح: ١١٩، بلفظ: «السكر خمر»، من طريق ليث، عن حرب بن أبي حرب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر.

الطريق الثالث: أخرجه أحمد بن حنبل في الأشربة، ص ٧٨، ح: ٢٢٢، بلفظ: «كل مسكر حرام»، عن روح، عن سعيد، عن مغيرة بن مخلد، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

أشار الدارقطني إلى تفرد مُحَمَّد بن إسماعيل الجعفري[1]، وهو كما قال.

١- مُحَمَّد بن اسماعيل الجعفري وهو ابن اسمعيل بن جعفر بن ابراهيم ابن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ١٨٩.

قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث يتكلمون فيه[1]، وقال ابن حبان: يغرب[2]، وقال أبو نعيم الأصبهاني: متروك[3].

خالف جماعة من الرواة وروى الحديث مختصرا بلفظ: "كل مسكر خمر"، وتفرد عن عبد الله بن سلمة وهو: منكر الحديث[4]، تفرد عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعا، فلا يحتمل تفردهما، ولا يحتج بحديثهما، بينما رواه الجماعة بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا، وهو الصواب، قال الدارقطني: ورفعه صحيح[5].

فحديث مُحَمَّد بن إسماعيل الجعفري منكر لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد معلول بالاختلاف في اتصال الإسناد من حيث الرفع والوقف، ومعلول بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، وبالاختلاف في المتن من حيث الاختصار فيه من عدة أوجه:

١- رواه جماعة من الرواة عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا، ورواه مالك وأيوب عن نافع، عن ابن عمر موقوفا، والصواب رفعه.

٢- رواه مُحَمَّد بن إسماعيل وهو متروك، تفرد عن عبد الله بن سلمة، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٣- رواه عبد الله بن سلمة وهو: منكر الحديث، تفرد عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

٤- خالف عبد الله بن سلمة جماعة من الرواة، وروى الحديث مختصرا بلفظ: «كل مسكر خمر»، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، بينما رواه الجماعة بلفظ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٥- حديث مُحَمَّد بن إسماعيل الجعفري، عن عبد الله بن سلمة منكر لمخالفته الجماعة.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/ ١٨٩.

٢- الثقات لابن حبان، ٩/ ٨٨.

٣- لسان الميزان لابن حجر، ٥/ ٧٨.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/ ٧٠.

٥- علل الدارقطني، ١٣/ ٨٥.

الباب الثالث

الأحاديث التي سكت عنها الإمام الدارقطني

ويشتمل على تمهيد وفصلين، وتفصيلها ما يلي:

التمهيد: ويشتمل على تعريف السكوت لغة واصطلاحا.

الفصل الأول: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالاختلاف.

الفصل الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد.

التـــــمهيـــد

تعريف السكوت لغة واصطلاحا

تعريف السكوت لغة واصطلاحا

أولا: السكوت لغة:

مأخوذ من سكتَ يَسْكُتُ سَكْتاً وسُكوتاً وسكاتا خلاف النطق[١]، ويطلق في معنى الكف عن الشيء والإمساك عنه وتركه[٢]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾[٣]، فسره ابن جرير بالكف، قال: "وكذلك، كلُّ كافٍ عن شيءٍ: ساكتٌ عنه"[٤].

وقيل: سكتَ الرجل إذا أعرض وانقطع كلامُه فلم يتكلم[٥]، وقيل: السكوت مختص بترك التكلم مع القدرة[٦]، وقيل: ترك رفع الصوت بالكلام[٧].

ثانيا: السكوت اصطلاحا:

هو: كفّ أئمة النقاد عن الكلام[٨]، وعدم تنصيصهم على الحديث سندا ومتنا.

١- لسان العرب لابن منظور، ٢/ ٤٣.

٢- المفردات للراغب الأصفهاني، ص ٤١٦.

٣- سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

٤- تفسير ابن جرير الطبري، ٩/ ٧١.

٥- انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ٢/ ٣٨٣.

٦- زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، القاهرة، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص ١٩٥.

٧- لسان العرب، ٢/ ٤٤.

٨- انظر: عداب محمود الحمش، رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل، دار الأماني، الرياض، ط: ١، ١٩٨٥م، ص ٩.

الفصل الأول

الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالاختلاف

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في اتصال الإسناد.

المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في بدال الإسناد.

المبحث الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في المتن.

المبحث الأول

الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في اتصال الإسناد

مسند عبد الله بن عباس ﷺ

وهب[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٣١٥] ٢٨٢١- حَدِيث: أنه قَرَأَ: "وَأصْبح فؤاد أم مُوسَى قرعا"، بِالْقَافِ والراء من القرع، قزعه الْهم والحزن[2]، لم يذكر عَلَيْهِ كلَاما[3].

سند الحديث:

لم يتم العثور على الحديث بهذا الإسناد والمتن.

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين اتصاله وانقطاعه:

فالمتصل: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، ٩/ ٢٩٤٦، ح: ١٦٧٠٦، من طريق أبي سعد البقال، عن عكرمة،

وأخرجه الطبري في تفسيره جامع البيان، ١٨/ ١٦٧، وابن أبي حاتم في التفسير، ٩/ ٢٩٤٦، ح: ١٦٧٠٧، من طريق حسان أبا الأشرس، وابن أبي حاتم في التفسير، ٩/ ٢٩٤٦، ح: ١٦٧٠٨، من طريق القاسم بن أبي أيوب، كلاهما عن سعيد بن جبير،

وأخرجه الطبري في تفسيره جامع البيان، ١٨/ ١٦٧، من طريق الأعمش، عن مجاهد،

وأخرجه أيضا في تفسيره جامع البيان، ١٨/ ١٦٧، من طريق معاوية، عن علي،

جميعهم بلفظ: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾[4]، عن ابن عباس متصلا.

وأما المنقطع: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٢، ح: ٢٨٢١، بلفظ: "قرعا"، عن وهب، عن ابن عباس منقطعا.

١- سبقت ترجمته في الحديث ٦٩، رقم: ٢٨٢٢، ص ١٩٤.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، تح جابر السريع، ١/٥٠٦، ح ٢٨٧٠.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٣٢.

٤- سورة القصص، الآية: ١٠.

دراسة علة الحديث:

فيه وهب بن منبه وهو: ثقة[1]، إلا أنه خالف جماعة من الثقات وتفرد بلفظ: "قرعا"، عن ابن عباس منقطعا، بينما رواه الجماعة بلفظ: "فارغا"، عن ابن عباس موصولا، وهو الصواب.

فحديث وهب شاذ لمخالفته الجماعة.

رأي الباحثة:

الحديث سكت عنه الإمام الدارقطني وهو معلول بالاختلاف في اتصال الإسناد، ومعلول بالاختلاف في المتن، حيث خالف وهب الجماعة وتفرد بالرواية المنقطعة بلفظ: "قرعا"، بينما رواه الجماعة بلفظ: "فارغا"، متصلا.

مسند عبد الله بن عمر ﷺ

بَاب الْعين وَأَسْمَاء الرواة عَن ابْن عمر

عبد الله بن عبد الله بن عمر[2] عَن أَبِيه

قال ابن القيسراني:

[٣١٦] ٢٩٩٦- حَدِيث: غدونا مَعَ رَسُول الله ﷺ من منى إِلَى عَرَفَات... الحَدِيث.

قال الدارقطني: هَكَذَا رَوَاهُ يحيى بن سعيد الْأَمَوِي وَعبد الله بن نمير، عَن يحيى بن سعيد الْأَنْصَارِيّ، عَن عبد الله بن أبي سلمة، عَن عبد الله بن عبد الله، عَن أَبِيه، وَرَوَاهُ الثَّوْرِيّ وَمَالك وَحَمَّاد بن زيد وهشيم وَجَرِير والثقفي وَغَيرهم، عَن يحيى، عَن عبد الله بن أبي سَلمَة عَن ابْن عمر عَن النَّبِي ﷺ[3].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند الإمام مسلم إذ قال: حدثنا أحمد بن حنبل، ومحمد بن المثنى، قالا: حدثنا عبد الله بن نمير، ح وحدثنا سعيد بن يحيى الأموي، حدثني أبي، قالا: جميعا حدثنا يحيى بن سعيد، عن

١- تقريب التهذيب، ص ٥٨٥.

٢- سبقت ترجمته في الحديث ٢٢٠، رقم: ٢٩٩٧، ص ٦٦٨.

٣- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٥.

عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، قال: «غَدَوْنَا[1] مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ مِنًى إِلَى عَرَفَاتٍ، مِنَّا الْمُلَبِّي وَمِنَّا الْمُكَبِّرُ»[2].

تخريج الحديث:

الحديث يرويه عبد الله بن عبد الله، عن ابن عمر، وعبد الله بن أبي سلمة، عن ابن عمر.

فأما حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر: رواه عبد الله بن أبي سلمة واختلف عنه من طريقين:

الطريق الأول: رواه يحيى بن سعيد الأنصاري واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٣٣، ح: ١٢٨٤، بمثله عن سعيد بن يحيى، عن أبيه،

الوجه الثاني: رواه عبد الله بن نمير واختلف عنه:

أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٣٥٧، ح: ٤٧٣٣، وأبو داود في السنن، ٢/ ١٦٣، ح: ١٨١٦، عنه، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٣٣، ح: ١٢٨٤، عن أحمد بن حنبل، ومحمد بن المثنى، وابن خزيمة في صحيحه، ٤/ ٢٤٩، ح: ٢٨٠٥، عن أبي عمار الحسن بن حريث، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٣٧٠، ح: ٣٤٦٦، عن أبي الأزهر، جميعهم بمثله عن عبد الله بن نمير،

كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

الطريق الثاني: أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٤٥٩، ح: ٤٨٥٠، بنحوه مطولا عن يزيد بن هارون، ومسلم في الجامع الصحيح، ٢/ ٩٣٣، ح: ١٢٨٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار، ٢/ ٢٢٣، ح: ٤٠٠١، وأبو عوانة في المستخرج، ٢/ ٣٧٠، ح: ٣٤٦٧، بنحوه مطولا من طريقه، عن عبد العزيز بن أبي سلمة، عن عمر بن حسين،

كلاهما عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر.

وأما حديث عبد الله بن ابي سلمة: اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: رواه يحيى بن سعيد الأنصاري واختلف عنه:

أخرجه أحمد في المسند، ٨/ ٢٦، ح: ٤٤٥٨، عن هشيم، والنسائي في السنن، ٥/ ٢٥٠، ح: ٢٩٩٩، عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي، عنه،

١- من الغدو، وهو سير أول النهار، نقيض الرواح. وقد غدا يغدو غدوا. والغدوة بالضم: ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس. النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ٣٤٦.

٢- صحيح مسلم، ٢/ ٩٣٣، ح ١٢٨٤.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٣/ ٣٧٥، ح: ١٥٠٧٣، عن ابن فضيل، وحفص، والنسائي في السنن، ٥/ ٢٥٠، ح: ٢٩٩٨، عن يحيى بن حبيب بن عربي، عن حماد بن زيد، وابن حزم في حجة الوداع، ص ١٦٨، ح: ٩٠، من طريقه، والدارمي في السنن، ٢/ ١١٩٣، ح: ١٩١٨، عن عبيد الله بن موسى، عن سفيان الثوري، والطبراني في المعجم الأوسط، ٥/ ٦٣، ح: ٤٦٧٥، من طريق يحيى بن صالح الوحاظي، عن مالك، جميعهم بنحوه عن يحيى بن سعيد الأنصاري،

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ١٢/ ٣٤٥، ح: ١٣٣٠٢، بنحوه وبزيادة: «لا يعاب على المكبر تكبيره، ولا على الملبي تلبيته»، من طريق مسدد، عن يوسف بن عبد الله بن أبي سلمة،

كلاهما عن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

سكت الدارقطني عن علة هذا الحديث، فيرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، واختلف عنه؛

فرواه الثوري، ومالك بن أنس، وحماد بن زيد، وحفص بن غياث، وابن فضيل، وهشيم، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن ابن عمر، وأسقطوا من الإسناد عبد الله بن عبد الله بن عمر، بينما خالفهم عبد الله بن نمير، ويحيى بن سعيد الأموي، فروياه عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وهو الصحيح.

قال الدارقطني: رواه عمر بن حسين، وهو من أهل المدينة، من نبلاء الناس، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وهو الصواب[1].

رأي الباحثة:

سكت الدارقطني عن هذا الحديث وهو معلول بالاختلاف في اتصال الإسناد من حيث إسقاط راو من السند، من وجهين:

١- رواه الثوري، ومالك، وهشيم، وغيرهم عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن ابن عمر، وأسقطوا من الإسناد عبد الله بن عبد الله، بينما رواه عبد الله بن نمير، ويحيى بن سعيد، عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر، وهو الصواب.

٢- جميع من روى الحديث عن يحيى بن سعيد، بإسقاط عبد الله بن عبد الله، التفرد واقع في أسانيدهم.

١- علل الدارقطني، ١٣/ ٢٠٠.

المبحث الثاني

الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في ابدال الإسناد

مسند عبد الله بن عمر ﷺ

عبد الله بن دِينَار[1] عَنه

قال ابن القيسراني:

[٣١٧] ٣٠٠٤- حَدِيث: عَلمني رَسُول الله ﷺ كَلِمَات أقولهن ... الحَدِيث[2].

سند الحديث:

سكت الدارقطني عن هذا الحديث، فرواه الطبراني وقال: حدثنا فضيل بن مُحَمَّد الملطي، ثنا أبو نعيم، ثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن هلال، مولى عمر بن عبد العزيز، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن جعفر، عن أمه أسماء بنت عميس ﷺ قالت: "عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ عِنْدَ الْكَرْبِ: اللَّهُ، اللَّهُ رَبِّي لَا أُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا"[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه بين الراوي الأعلى: ابن عمر، وأسماء بنت عميس.

فأما حديث ابن عمر: ذكره ابن القيسراني في أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٧، من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وأما حديث أسماء بنت عميس: اختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، ٦/ ٢٠، ح: ٢٩١٥٦، بمثله، عن مُحَمَّد بن بشر، والطبراني في الدعاء، ص ٣١٣، ح: ١٠٢٧، وفي المعجم الكبير، ٢٤/ ١٣٥، ح: ٣٦٣، بمثله، والنسائي في السنن الكبرى، ٩/ ٢٤١، ح: ١٠٤١٠، وابن ماجه في السنن، ٢/ ١٢٧٧، ح: ٣٨٨٢، بمثله، من طريق مُحَمَّد بن بشر، وعلي بن مُحَمَّد، ووكيع، وأحمد في المسند، ٤٥/ ١٥، ح: ٢٧٠٨٢، بنحوه عن وكيع، وأبو داود في السنن، ٢/ ٨٧، ح: ١٥٢٥، بنحوه من طريق عبد الله بن داود، والنسائي في السنن الكبرى، ٩/ ٢٤٠، ح: ١٠٤٠٨، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن خالد، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٥/ ٣٦٠، بنحوه، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، جميعهم عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن هلال مولى عمر، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن جعفر، عن أمه أسماء بنت عميس.

١- سبقت ترجمته في الحديث ٤٨، رقم: ٣٠٠٣، ص ١٤٦.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٨٧.

٣- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، الدعاء، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ، ص ٣١٣، ح ١٠٢٧.

الوجه الثاني: أخرجه الطبراني في الدعاء، ص ٣١٢، ح: ١٠٢٥، من طريق سفيان بن عيينة، وأبو بكر الشافعي في الفوائد المشهور بالغيلانيات، ١/ ٦٢٨، ح: ٨٣٦، من طريق مُحَمَّد بن عبد الله، كلاهما بنحوه مطولا، عن مسعر بن كدام، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن أبيه، عن جده، عن أسماء بنت عميس.

دراسة علة الحديث:

سكت الدارقطني عن هذا الحديث، وهو ليس من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، إنما هو من حديث أسماء بنت عميس.

فمن روى الحديث من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أخطأ فيه.

رأي الباحثة:

الحديث سكت عنه الإمام الدارقطني وهو: معلول بالاختلاف في إبدال الإسناد من حيث إبدال الصحابي بالآخر، من وجهين:

١- الحديث مسكوت عنه، ولم يتم العثور عليه من طريق ابن عمر، فلذا العلة فيه غير ظاهرة.

٢- المحدثين رووا الحديث من طريق أسماء بنت عميس، وليس من طريق ابن عمر.

المبحث الثالث

الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في المتن

مسند عبد الله بن عمر ﷺ

خالد بن مَعدان[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٣١٨] ٢٨٨٨- حَدِيث: من صلى الْغَدَاة ثمَّ جلس... الحَدِيث.

كَذَا قَالَ: عَن خَالِد بن معدان، وَسلم بن الْمُغيرَة يكنى أَبَا حنيفَة ضَعِيف[2].

سند الحديث:

السند الذي ذكره الدارقطني وجدته عند أبي نعيم إذ قال: حدثنا الحسين بن مُحَمَّد، ثنا إسماعيل بن العباس الوراق، ثنا عباد بن الوليد العنبري، ثنا سلم بن المغيرة، ثنا أبو معاوية الضرير، عن مسعر، عن خالد بن معدان، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ ثُمَّ جَلَسَ فِي مَسْجِدٍ حَتَّى يُصَلِّيَ الضُّحَى رَكْعَتَيْنِ كُتِبَتْ لَهُ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ مُسْتَقْبَلَتَيْنِ»[3].

تخريج الحديث:

الحديث اختلف فيه على ابن عمر من طريقين:

الطريق الأول: رواه خالد بن معدان واختلف عنه من وجهين:

الوجه الأول: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ٢٣٧، بمثله من طريق سلم بن المغيرة، عن أبي معاوية الضرير، عن مسعر،

الوجه الثاني: أخرجه ابن حبان في المجروحين، ١/ ١٧٦، وابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ، ٤/ ٢٣٢١، ح: ٥٣٩٨، بزيادة: "من صلى الفجر ثم جلس في مصلاه يذكر الله عز وجل حتى تطلع الشمس"، من طريق مروان بن سالم، عن الأحوص بن حكيم،

كلاهما عن خالد بن معدان، عن ابن عمر.

الطريق الثاني: أخرجه ابن عدي في الكامل، ٢/ ١١٨، بزيادة: "من صلى الفجر ثم جلس في مصلاه يذكر الله عز وجل حتى تطلع الشمس"، من طريق أبي معاوية، عن الأحوص، عن ابن عمر.

دراسة علة الحديث:

سكت الدارقطني عن علة هذا الحديث، إلا أنه معلول.

١- خالد بن معدان الكلاعي الحمصي أبو عبد الله ثقة عابد يرسل كثيرا من الطبقة الوسطى من التابعين. مات سنة ثلاث ومائة وقيل بعد ذلك. انظر: تقريب التهذيب، ص ١٩٠.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٥.

٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ٧/ ٢٣٧.

فيه سلم بن المغيره أبو حنيفه الأزدي، قال عنه الدارقطني: ضعيف[1]، وقال مرة: ليس بالقوي[2].

تفرد بلفظ: "من صلى الغداة"، عن أبي معاوية الضرير، عن مسعر، عن خالد بن معدان، عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

ورواه الأحوص بن حكيم وهو: ضعيف الحفظ[3]، روى الحديث بلفظ: "من صلى الفجر"، وتفرد به تارة عن خالد بن معدان، عن ابن عمر، وتارة عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده.

الحديث معلول من كلا الطريقين، لتفرد من لا يحتمل تفرده.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد سكت عنه الدارقطني وهو معلول بالاختلاف في السند والمتن من عدة أوجه:

١- رواه سلم بن المغيرة وهو ضعيف، تفرد بلفظ: "من صلى الغداة"، عن أبي معاوية، عن مسعر، فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه أبو الأحوص وهو: ضعيف الحفظ، تفرد بلفظ: "من صلى الفجر" وزاد فيه، عن خالد بن معدان، عن ابن عمر، وتارة عن ابن عمر، فلا يحتمل تفرده، ولا يحتج بزيادته.

٣- الحديث ومتابعته ضعيف لا يعتضد بها.

١- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣٥٥.

٢- تاريخ بغداد ت بشار، ١٠/ ٢١١.

٣- تقريب التهذيب، ص ٩٦.

الفصل الثاني

الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد

ويشتمل على مبحث واحد وهو:

الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بالجرح في الراوي

مسند عبد الله بن عباس ﷺ

عامر الشعبي[1] عنه

قال ابن القيسراني:

[٣١٩] ٢٧٥٠- حَدِيث: إذا تزوج الرجل الْمَرْأَة لدينها... الحَدِيث. لم يذكر عَلَيْهِ كلَاما وَفِيه قصَّة النَّضر بن شُمَيْل مَعَ الْمَأْمُون[2].

سند الحديث:

قال ابن عساكر: أخبرنا أبو العز بن كادش، حدثنا مُحَمَّد بن الحسين، حدثنا المعافى بن زكريا، حدثنا مُحَمَّد بن محمود بن أبي الأزهر الخزاعي، حدثنا الزبير بن بكار، حدثني النضر بن شميل قال: دخلت على المأمون بمرو[3] على أطمار[4]، فقال لي: يا نضر أتدخل على أمير المؤمنين في مثل هذه الثياب؟ فقلت: يا أمير المؤمنين إن حر مرو لا يدفع إلا بمثل هذه الأخلاق، قال: لا، ولكنك تتقشف[5]، فتجارينا الحديث، فقال المأمون: حدثني هشيم بن بشير، عن مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إِذَا تَزَوَجَ الرَّجُلُ المَرأَةَ لِدِينِهَا وَجَمَالِهَا كَانَ فِيهِ سِدَادٌ مِنْ عَوَزٍ[6]"، قلت: صدق قول أمير المؤمنين[7].

١- سبقت ترجمته في الحديث الأول، رقم: ٢٧٢٤، ص ٣٩.

٢- أطراف الغرائب والأفراد، ٣/ ٣١٠.

٣- من أشهر وأجلّ مدن خراسان وأقدمها، افتتحها حاتم بن النعمان الباهلي، وهو من قبل عبد الله بن عامر في خلافة عثمان، ويقال: إن الأحنف بن قيس، حضر فتحها وذلك في سنة إحدى وثلاثين، وهي كانت منازل ولاة خراسان فكان أول من نزلها المأمون ثم من ولي خراسان بعد، حتى نزل عبد الله بن طاهر نيسابور. انظر: أحمد بن إسحاق أبو يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ، ص ٩٨- ٩٩. وآثار البلاد وأخبار العباد، ص ٤٥٦.

٤- من الطمر وهو: الثوب الخلق، وخص ابن الأعرابي به الكساء البالي من غير الصوف، والجمع أطمار. لسان العرب لابن منظور، ٤/ ٥٠٣.

٥- تقشّف في لباسه: إذا لبس المرقّع والوسخ من اللباس ونحو ذلك. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ٨/ ٥٥٠٢.

٦- من العوز وهو: الضيق وأن يعوزك الشيء أن يقل عندك وأنت محتاج إليه، ومنه قولهم: سداد من عوز. المغرب في ترتيب المعرب، ص ٣٣١.

٧- تاريخ دمشق لابن عساكر، ٣٣/ ٢٩٣.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق، ٣٣/ ٢٩٣، بمثله، وشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي في معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ٦/ ٢٧٥٩، وابن عبد البر في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ١٩/ ١٦٨، بنحوه مختصرا، من طريق الزبير بن بكار،

وأخرجه أبو زكريا محيي الدين النووي في تهذيب الأسماء واللغات، ٢/ ١٢٨، وأبو العباس شمس الدين الإربلي في وفيات الأعيان، ٥/ ٣٩٨، بنحوه من طريق مُحَمَّد بن ناصح الأهوازي،

كلاهما عن النضر بن شميل، عن المأمون، عن هشيم بن بشير، عن مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس.

دراسة علة الحديث:

سكت الإمام الدارقطني عن هذا الحديث، لكنه معلول بالتفرد في عدة مواضع:

الموضع الأول: فيه مجالد بن سعيد وهو: ليس بالقوي[١]، تفرد عن عامر الشعبي، فلا يحتمل تفرده.

الموضع الثاني: فيه هشيم بن بشير وهو: ثقة ثبت لكنه كثير التدليس والإرسال الخفي[٢]، وهو ممن لا يحتمل تدليسه إلا إذا صرح بالسماع، ولم يصرح بالسماع في هذا الحديث.

الموضع الثالث: فيه المأمون بن هارون الرشيد[٣] وهو: مجهول الحال لم يرد فيه جرح ولا تعديل، فتفرد عن هشيم فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لا يحتج به، ولا يحتمل تفرد من تفرد به، إلا النضر بن شميل.

١- تقريب التهذيب، ص ٥٢٠.

٢- المصدر السابق، ص ٥٧٤.

٣- هو عبد الله أمير المؤمنين المأمون بن هارون الرشيد بن مُحَمَّد المهدي بن عبد الله المنصور بن مُحَمَّد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ويكنى أبا العباس، وقيل: أبا جعفر. قال ابن أبي الدنيا: كان أبيض ربعة، حسن الوجه، تعلوه صفرة، قد وخطه الشيب، وكان طويل اللحية، أعين، ضيق الجبين، على خده شامة. انظر: تاريخ بغداد وذيوله، ١٠/ ١٨١. وقال الذهبي: كان من رجال بني العباس حزما، وعزما، ورأيا، وعقلا، وهيبة، وحلما، ومحاسنه كثيرة في الجملة، وكان عالما، فصيحا، مفوها، ودعا إلى القول بخلق القرآن وبالغ، ولم يقتصر على ذلك، بل حمل الناس على هذا الرأي الخطأ بالقوة والاكراه. قال الحسين بن فهم: حدثنا يحيى بن أكثم، قال لي المأمون: أريد أن أحدث، قلت: ومن أولى بهذا منك؟ قال: ضعوا لي منبرا، ثم صعد، قال: فأول ما حدثنا عن هشيم، عن أبي الجهم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا: امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار. ثم حدث بنحو من ثلاثين حديثا، ونزل، فقال: كيف رأيت أبا يحيى مجلسنا؟ قلت: أجل مجلس، تفقه الخاصة والعامة. سير أعلام النبلاء ط الرسالة، ١٠/ ٢٧٣- ٢٧٥.

رأي الباحثة:

سكت الدارقطني عن هذا الحديث لكنه معلول بالتفرد من ناحية الجرح في الراوي، ومن ناحية الجهالة من عدة أوجه:

١- رواه مجالد بن سعيد وهو: ليس بالقوي، تفرد عن عامر الشعبي فلا يحتمل تفرده.

٢- رواه هشيم بن بشير وهو: مدلس روى الحديث بالعنعنة، فلا يحتج بحديثه إلا إذا صرح فيه بالسماع.

٣- رواه المأمون وهو: مجهول الحال، تفرد عن هشيم، فلا يحتمل تفرده ولا يحتج بحديثه.

الخاتمة

تشتمل على أهم نتائج البحث

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده كثيرا على أن وفقني لإكمال هذا العمل الذي قمت به، أسأله تعالى أن يتقبله مني، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، فبعد إكمال هذا البحث توصلت إلى أهم النتائج التي استنبطتها من خلال هذه الدراسة، وأود أن أسجلها وألخصها في النقاط التالية:

١- عدد الأحاديث التي قمت بدراستها ثلاثمائة وتسعة عشر حديثا.

٢- الأحاديث التي ذكر فيها التفرد والغرابة عددها مائة وخمسة (١٠٥) حديثا وتفصيلها ما يلي:

- الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة عددها: ثمانون (٨٠) حديثا، اثنان وخمسون منها معلولة بالجرح في الراوي، وثلاثة منها معلولة بندرة الإسناد، وأربعة منها معلولة لكونها مشتملة بالكلام المنكر، وأربعة منها معلولة بالانقطاع أو الإرسال الخفي، وسبعة عشر منها معلولة لإبهام الراوي أو الجهالة.
- وأما الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي صحيحه عددها: عشرون (٢٠) حديثا، واحد منها محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة، وسبعة منها محتمل لكون المتفرد معروفا بالعدالة، واثنان منها محتمل لكون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه، وتسعة منها محتمل للاعتضاد بالمتابعة، وواحد منها محتمل لرواية أهل العلم.

٣- الاحاديث المعلولة بالاختلاف عددها مائتان وأربعة عشر (٢١٤) حديثا، وتفصيلها ما يلي:

- الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد عددها: ستون (٦٠) حديثا، اثنان وعشرون منها معلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال، وخمسة منها معلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع، وتسعة وعشرون منها معلولة بالاختلاف في الوقف والرفع، وأربعة منها معلولة بالاختلاف بإسقاط راو من السند.
- وأما الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد عددها: اثنان وثمانون (٨٢) حديثا، ستة وعشرون منها معلولة بالاختلاف في إبدال الصحابي بالآخر، وثلاثة وأربعون منها معلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي، وثلاثة عشر منها معلولة بالاختلاف بإدخال راو في السند.
- وأما الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن عددها: اثنان وسبعون (٧٢) حديثا، اثنان وعشرون منها معلولة بالإدراج في المتن، وتسعة وعشرون منها معلولة بالتغيير في المتن، وواحد وعشرون منها معلولة بالاختصار في المتن.

٤- الأحاديث التي سكت عنها الإمام الدارقطني عددها: خمسة (٥) أحاديث، وتفصيلها ما يلي:

- الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالاختلاف عددها: أربعة (٤) أحاديث،

اثنان منها معلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد، وواحد منها معلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد، وواحد منها معلولة بالاختلاف في المتن.

- وأما الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد ففيه حديث واحد.

٥- الأسانيد التي ذكرها الإمام الدارقطني من بداية رواية عامر الشعبي إلى نهاية رواية عبد الله بن دينار تفصيلها حسب دراستي ما يلي:

- الأسانيد التي وجدتها موافقة لما ذكرها الدارقطني عددها: مائة وستون (١٦٠) حديثا.
- الأسانيد التي وجدتها أقرب لما ذكرها الدارقطني عددها: تسعون (٩٠) حديثا.
- الأسانيد التي وجدتها مختلفة تماما دون الصحابي عددها: ثلاثة وثلاثون (٣٣) حديثا.
- الأسانيد التي وجدتها أقرب لما ذكرها الدارقطني مع اختلاف الصحابي عددها: سبعة (٧) أحاديث.
- الأسانيد التي وجدتها مختلفة تماما مع اختلاف الصحابي عددها: اثنا عشر (١٢) حديثا.
- الأحاديث التي لم أجد أسانيدها تماما عددها: سبعة عشر (١٧) حديثا.

٦- تعليل الأحاديث يتمحور حول أمرين: التفرد، والاختلاف، وكلاهما مظنة العلة والخطأ، أما الاختلاف فقد يكون في الإسناد أو في المتن، أو فيهما جميعا، ويكون معرفة الراجح، أو دفع الاختلاف بجمع طرق الحديث، والنظر فيها مجتمعة بدقة وإمعان.

٧- الإمام الدارقطني أحد أبرز الأئمة المعتنين بعلل الحديث، وهو أحد أئمة النقاد المعتبرين على وجه فاق فيه أقرانه وأبناء عصره وزمانه، وله مؤلفات عديدة قيمة تشهد له ذلك. ومنها: كتاب الغرائب والأفراد، حيث سلك فيه الإمام منهج المتقدمين في العلة والتعليل إذ لم يذكر معنى أو مدلول العلة، وإنما كان همه تعليل الأحاديث، سواء كانت العلل ظاهرة أو خفية.

٨- معرفة العلة لا تتم إلا بعد سبر المرويات وجمع طرقها بتوسع، وتحديد مدارها الذي حصل عليه الخلاف.

٩- التفرد مظنة العلة وليس دليلا قاطعا على أن الفرد معلول دائما، فقد يكون الفرد صحيحا، وقد يكون ضعيفا، فلا يحتمل مطلقا ولا يرد مطلقا.

١٠-عند الحكم على تفرد الراوي، فلابد من الإمعان والدقة في اختصاصه بشيخه، وفي طبقته.

١١-المحدثون ليست لهم قاعدة مطردة في قبول التفرد أو رده، وإنما لكل حديث قاعدة خاصة، ومقياس القبول والرد في التفرد ليس كون الراوي ثقة أو ضعيفا فحسب، بل في كل حديث نقد خاص حسب القرائن تستنتج منه القبول أو الرد.

١٢-لا يحتمل تفرد الثقات مطلقا كما هو الحال عند المتأخرين، فلا بد من النظر في طبقة الراوي

المتفرد، لأن التفرد في طبقة التابعين يصح إذا كان الراوي ثقة، وكذلك تفرد أتباع التابعين يحتمل في بعض الأحيان، وخاصة إذا كان المتفرد ثقة ثبت، وأما بعد هاتين الطبقتين فلا يحتمل ولو كان المتفرد ثقة.

١٣-إذا كان الشيخ المتفرد عنه مشهورا مكثرا، وله أصحاب وتلامذة كثر، ثم ينفرد عنه أحد الرواة الذي لا يوصف بالحفظ، أو طول الملازمة، أو ليس من أهل الاختصاص بذلك الشيخ، كان التفرد عنه محل الشك والاستنكار.

١٤-في بعض الأحيان يكون المتفرد غير متصف بالدرجة العليا من الضبط والاتقان، فيكون صدوقا يهم أو يخطئ، أو يكون قد اختلط، لكن يحتمل عنه حديث ما لسبب معين أو قرينة، فيروى عنه ذلك الحديث كبار أهل العلم من غير استنكار أو تردد، فيحتمل مثل هذا وهو قليل.

١٥-ليس تفرد الضعفاء كتفرد الثقات، ولا تفرد الثقات كتفرد الأئمة، فالمتفرد إذا كان ضعيفا أو غير ضابط، فالأصل عدم قبول روايته.

١٦-ليست كل المتابعات صالحة لاعتضاد الحديث.

١٧-مسألة التفرد عند المتأخرين كمسألة رياضية فيصححون ويضعفون الحديث حسب حال راويه، فإذا كان الراوي المتفرد ثقة فيحتمل تفرده، بينما ظهر لنا أهمية هذه القضية بعد السبر والتتبع، فكم من حديث تفرد به ثقة أو صدوق، رد لعدم ما يقتضي احتمال تفرده وكذلك العكس.

١٨-تعليل الأحاديث إنما لأهل العلم بالحديث والعلل والرجال، وليس لكل من هب ودب من يمين وشمال، ويقدم قول الحذاق من أهل العلم بالعلل على غيرهم مع إعطاء كل ذي حق حقه دون مثلبة أو طعن، أو قدح.

التوصيات:

أولا: الاعتماد في نقل أقوال العلماء على المصادر الأصلية.

ثانيا: لا يصح الحكم على الحديث دون التطرق إلى جميع طرق الحديث.

ثالثا: مجرد وجود المتابعة دون دراستها لا تقوي الحديث، فعلى الباحث أن يدقق في المتابعات ليعلم أن الحديث يعتضد بها أم لا.

رابعا: ينبغي للمشتغل بتعليل الأحاديث أن يدقق النظر في طبقات الرواة، لأن لها أثرا بالغا في الحكم على الأفراد والتفرد.

خامسا: ليس جميع التفرد مردود ولا جميع التفرد مقبول، فعلى الباحث أن لا يحكم مطلقا.

سادسا: إذا حكم عالم من العلماء على الراوي، فلا يجوز للباحث أن يحكم عليه مخالفا لما حُكم.

سابعا: إذا اختلف العلماء في الراوي، فعلى الباحث ترجيح بعض أقوال العلماء عملا على قواعد الجرح والتعديل، وذلك بعد التدبر والتفكر.

ثامنا: على الباحث في حال راو من الرواة المسكوت عنهم أن يتتبع أقوال النقاد فيه، وأن لا يحكم عليه بالتوثيق أو بالتجهيل أو بأي حكم آخر قبل دراسته.

هذه هي النتائج والتوصيات التي أحببت أن أذكرها في ختام بحثي هذا.

والله أسأل أن تكون هذه الدراسة على خير ما أرجو لها الوفاء بالغرض، والوضوح في المقصد، مع علمي بأن بينها وبين الكمال بونا شاسعا، فعذري بأني قد بذلت غاية ما أستطيع من الجهد، فحصلت على تلك الحصيلة، فإن كنت قد عجزت، فحسبي أنني لم أخطئ القصد، ولم أبخل بالجهد، فما كان صوابا فمن الله تبارك وتعالى، وما كان خطئا فمن نفسي ومن الشيطان.

وأقول كما قال أستاذ العلماء البلغاء عبد الرحيم البيساني: لا يكتب أحد كتاباً في يومهِ إلا قال في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يُستحسن ولو قُدِّم هذا لكان أفضل ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

فأسأل الله عز وجل أن يعفو عني هذه الأخطاء والزلات، وأن يجعل هذا البحث خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به، ويبارك لي فيه، ولا يحرمني أجره، إنه سميع قريب مجيب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله تعالى وبارك على خير خلقه سيدنا وحبيبنا مُحَمَّد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس الفنية

تشتمل على الفهارس التالية:

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الرواة المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿كُلّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾	سورة آل عمران، الآية: ٧	٦١٤
﴿وَسَيِّدا وَحَصُورا وَنَبِيّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾	سورة آل عمران، الآية ٣٩	٨٣١
﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَة سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾	سورة آل عمران، الآية: ٦٤	٩١
﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾	سورة آل عمران، الآية: ١٢٨	٩٥٣
﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾	سورة آل عمران، الآية: ١٨٧	٣٥٩
﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾	سورة النساء الآية: ٢٥	٧٠٠
﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾	سورة النساء، الآية: ٥٩	٣٦٣
﴿لِكُلّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَة وَمِنْهَاجا﴾	سورة المائدة، الآية ٤٨	٧٠٣
﴿أُوْلَٰئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ فَبِهُدَٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾	سورة الأنعام، الآية: ٩٠	٣٨١
﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ﴾	سورة هود، الآية ١٨	٩٠٥
﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	سورة ابراهيم، الآية: ٧	د
﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾	سورة الإسراء، الآية ٧٠	٨٠
﴿يَٰيَحْيَىٰ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ بِقُوَّة﴾	سورة مريم، الآية ١٢	٨٣١
﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	سورة الحج، الآية: ٤١	١٨١
﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾	سورة الفرقان، الآية ٦٧	٩٦
﴿إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ﴾	سورة الفرقان، الآية ٦٩	٩٦
﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾	سورة القصص، الآية: ١٠	٩٨٩
﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾	سورة الصافات، الآية: ١٣٠	٧٣
﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾	سورة الجاثية، الآية: ٢٩	٤٠٢
﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحا مُّبِينا﴾	سورة الفتح، الآية ١	٩٦
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾	سورة النجم، الآية: ٣، ٤	٢
﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰئِكَةُ صَفًّا﴾	سورة النبأ، الآية: ٣٨	٨٥
﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ﴾	سورة الفجر، الآية: ١٧	٣٢٠

فهرس الأحاديث والآثار

أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ٧٤٧
صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ..... ٣٣٢
ابْنَ آدَمَ عِنْدِكَ مَا يَكْفِيكَ وَأَنْتَ تَطْلُبُ مَا يُطْغِيكَ؟..... ١١٣
اتَّخِذُوا الْحَمَامَ الْمَقَاصِيصَ ١٦٨
أتى نفر من اليهود رسول الله ﷺ فقالوا: إن أخبرنا عما نسأله عنه ٨٥
أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِجُبَّةٍ فِي تَبُوكَ ٤٨٢
أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِقِطْعَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، وَكَانَتْ أَوَّلَ صَدَقَةٍ جَاءَتْهُ ٢٣٩
أَجَعَلْتَنِي وَاللَّهَ عَدْلًا بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ..... ٥٧٥
احتجمَ رسولُ اللهِ ﷺ وأجرَهُ، ولو كانَ ٦٢٣
احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ ٢٨٤
إِذَا أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ مِنَ النُّطْفَةِ خَلْقًا..... ٨١٩
إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ..... ٥١٨
إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لِدِينِهَا ١٠٠٠
إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ ٥٩٩
إِذَا دَعَوْتُمْ لِأَحَدٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَقُولُوا..... ١٧١
إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ..... ٧٨٣
إِذَا قَرَأْتُمُ الْقُرْآنَ فَابْكُوا فَإِنْ لَمْ تَبْكُوا فَتَبَاكَوْا..... ١٨٧
إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي الْمُطَيْطِيَاءِ، وَخَدَمَهَا..... ٣٥١
إذا نحرت الْوُلَاة ١٩٨
أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى عَنْهَا وَصَنَعَهَا..... ٨٧٣
أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ ٨٦٢
أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: «مَا مِنْ مَاءٍ،..... ٥٤
أَصْبَحَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ فَأُهْدِيَ لَهُمَا ٣٠٩
اطْرَحُوا مَا حَوْلَهَا إِنْ كَانَ جَامِدًا، وَإِنْ كَانَ مَائِعًا..... ٥٠٣
اطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا ٧٠٦

أَعظَمُ سُورَةٌ فِي القُرآنِ البَقَرَة وَأعظَمُ ٤١٤
أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً ٧٤٤
أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يُصَلِّي ٥٨٢
اقْرَأِ الْقُرْآنَ مَا نَهَاكَ فَإِذَا لَمْ يَنْهَكَ ٢٨٧
أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ؟ إِنَّ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ رَجُلٌ ٦١٦
أَلاَ إِنَّ الفِتْنَة مِنْ هَهُنَا حَيْثُ يَطلعُ ٦٩٣
الْإِسْبَالُ فِي الْإِزَارِ، وَالْقَمِيصِ، وَالْعِمَامَةِ ٨٠١
الْبَيِّعَانُ بِالْخِيَارِ، مَا لَمْ يَفْتَرِقَا، ٩٤١
الحَمْدُ لِلَّهِ، مَا بِنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلٍ ٥٩٤
الحُمَّى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا ٩٨
الذُّبَابُ فِي النَّارِ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النَّحْلِ ٦٦٣
الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ، فَإِنَّمَا يُجَرْجِر ٨٦٥
الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا ٩٧٥
الصَّائِمُ بِالْخِيَارِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِصْفِ النَّهَارِ ٢٥٦
الصدْق كنت أفعلهُ ٢٣٤
الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي الْقَيْءِ ٩٤٣
اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ ٦١٨
اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، ٩١١
اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ٧٢٢
اللَّهُمَّ إِنَّ عُثْمَانَ فِي حَاجَتِكَ وَحَاجَةِ رَسُولِكَ ٩٠١
اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ ٢٤٠
اللهمَّ باركْ لنا في مَكَّتِنا ٨٧٩
اللَّهُمَّ لَكَ صُمْنَا وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا فَتَقَبَّلْ مِنَّا ٦٠
المدَّعى عَلَيْهِ أَوْلَى بِالْيَمِينِ إِذَا لَمْ تَكُنْ ٧٤٠
الْمُرْتَدَّةُ عَنِ الْإِسْلَامِ،تُحْبَسُ وَلَا تُقْتَلُ ٤١٠
الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالْكَلَإِ، وَالنَّارِ ٧٨
الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ ٧٣٥
الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ٦٤٠
أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجْمِ الْيَهُودِيِّ وَالْيَهُودِيَّةِ ٢٨٢

أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ فَصَلَّى بِيَ ٩١٤
إن أبا هريرة يزعم أن الوتر ليس بحتم..... ٨٠٩
إِنَّ أَحَبَّ شَيْءٍ يَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حِينَ يَسْتَيْقِظُ مِنْ نَوْمِهِ..... ١٤١
إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ ٩٠٧
إِنَّ الْعَبْدَ لَيُشْرِفُ عَلَى حَاجَةٍ مِنْ حَاجَاتِ الدُّنْيَا ١٦٢
إن الكريم، ابن الكريم، ابن الكريم، ابن الكريم ٢٦٤
إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْظُرُ إِلَى الَّذِي يَجُرُّ ٨٨٥
إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٩٠٤
أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَصَابُوا رَجُلًا مِنْ عُظَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ..... ٤٦٨
أن النبي ﷺ «عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ..... ٢٩٠
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْدَى فِي بُدْنِهِ جَمَلًا ٢٩٩
أَن النَّبِي ﷺ بَاعَ مَمْلُوكا..... ٥٢٢
أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ٤٩٣
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ٧٧١
أن النَّبِي ﷺ حَرَّمَ نَبِيذ الْجَرّ..... ٧١٥
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ ١٤٨
أَنَّ النَّبِي ﷺ صَلَّى بَيْنَ الْعَمُودَيْن..... ٦٦٥
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرٍ مَنْبُوذٍ ٥٦٥
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ، وَهُوَ بِالْمُعَرَّسِ ٩٦٤
أَن النَّبِي ﷺ كَانَ إِذا افْتتح الصَّلَاة لم ينظر ٢٠٥
أن النبي ﷺ كان إذا سَافر صلى رَكْعَتَيْنِ..... ٤٦٤
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ ٦٧٤
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ زَمِنَةٍ ضَعِيفَةٍ لَا تَقْدِرُ..... ١٨٤
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ الْوَلَاءُ أَوْ ٦٨٦
أَن النَّبِي ﷺ وَأَبا بكر وَعمر كَانُوا يقرؤون: ٣٢٣
أن النبي ﷺ، قرأ: كَلَّآ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ٣٢٠
أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِّيَ زَوْجُهَا وَلَهَا مِنْهُ وَلَدٌ ٢٩٣
إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا، وَاشْرَبُوا..... ٦٧٧
أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال ذبحت قبل أن أحلق..... ٥٠٩

أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَأَمَرَهُ ٣٩٥
أَن رجلَيْنِ أَتَيَا النَّبِي ﷺ فتيمما من الْجَنَابَة ٣٣٧
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ ٤٤٥
إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يعْرِضُ الْقُرْآنَ ٩٢٩
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا ٤٨٦
أن رسول الله ﷺ كان يقول: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ٩٥٣
أن رسول الله ﷺ كَانَ، إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً ٧٩٢
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ يَوْمًا بَيْنَ قُبُورٍ، وَمَعَهُ جَرِيدَةٌ ٥٢٩
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ ٥١٤
أن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر «كَانُوا يَمْشُونَ ٣٢٧
أن رسول الله ﷺ وأبا بكر، وعمر وعثمان ﷺ كانوا يقرءون ٣٢٣
أن رسول الله ﷺ يعني: جَعَلَ خَاتَمَهُ فِي يَمِينِهِ ٣٣٩
أن رسول الله ﷺ: مَدَّ يَدَهُ إِلَى حُذَيْفَةَ وَكَانَ حُذَيْفَةُ تَقَاعَسَ ٢٣٢
أن رسول الله ﷺ، قال: بَعْدَ أَنْ رَجَمَ الأَسْلَمِيَّ ٢٦١
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كُفِّنَ فِي ثَلاثَةِ أَثْوَابٍ ٨٢٨
أَنَّ كِتَابَ رَسُولِ الله ﷺ إِلَى الكُفَّارِ ٩١
إِنَّ لِكُلِّ عَبْدٍ رِزْقَهُ فِي الدُّنْيَا، هُوَ آتِيهِ لَا مَحَالَةَ ١٧٨
إِنَّ لِلْغَادِرِ لِوَاءً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ ٦٧٩
إِنَّ مِنْ أَفْرَى الفِرَى أَنْ يُرِيَ عَيْنَيْهِ ٢٦٥
إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا أَوْ إِنَّ بَعْضَ ٨٥٦
إِنَّ مَنْ بَرَكَةِ الطَّعَامِ، أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رجل اسمه اسم نبي ١٦٦
إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ أَتَوُا النَّبِيَّ ﷺ، ٩٢١
إنا منذُ قال فيه رسولُ الله ﷺ ما قال ٤٢١
انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ المَدِينَةِ لِخَمْسٍ بَقِينَ ٦٩٧
إِنَّكُمْ مَعْشَرَ الْمَوَالِي قَدْ بَشَّرَكم اللَّهُ بِخَصْلَتَيْنِ ٣٧٨
إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ ٨٧٠
أنه طلق امرأته وهي حائض، ٣٤٥
أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَأَمَرَنَا بِه ٤٥٨
إِنِّي لأَمزَح، وَلَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا ٣١٢

أَهْدَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نَجِيبًا فَأَعْطَى بِهَا ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ، ١٣٤
أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الآخِرَةِ ١٩٦
أَهْلَلْنَا هِلَالَ رَمَضَانَ وَنَحْنُ بِذَاتِ عِرْقٍ ٦٢٠
أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت ٥٤٩
أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءِ الْقَلَمَ ٤٠١
أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ٥٨
أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «ذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ٥٨
أي الناس أحسن صوتا بالقراءة؟ ٣٤٢
أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ، فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ بِإِيجَافٍ ٢٥٠
أَيُّهَا النَّاسُ، مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ٢٠٨
بَادِرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالْكُنَى لا يغلب عليهم الألقاب ١٢٩
بَشِّرِ الْمَشَّائِينَ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي الظُّلَمِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ١١٧
بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي ٣٦٢
بعثت الأوس أبا قيس بن الأسلت، وأبا عامر أبا غسيل الملائكة ١٥٩
بُنِيَ الإِسْلامِ عَلَى خمس: شَهَادَة أَن لَا إِلَه إِلَّا الله ٨٠٦
بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، عَلَى شَهَادَةِ ٩٤٥
بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذْ قَالَ: «آمِينَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ٦٢
بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي إِذْ جَاءَتْ شَاةٌ ٦٢٥
تَضْرِبُ أَشْفَارُهُ وَجَنَاتِهِ ٢١١
تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ الْخَمْسُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَلِلِقَاءِ الزَّحْفَيْنِ ١٤٣
تُلْحِفُوا بِالْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّهُ مَنْ يَسْتَخْرِجْ مِنَا ٥٥٧
تَوْبَةُ نَبِيٍّ أَمَرَ اللهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِ ٣٨٩
ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ، آوَاهُ اللهُ فِي كَنَفِهِ، وَسَتَرَ عَلَيْهِ بِرَحْمَتِهِ ٦٥
جَدِّدُوا الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ ١٠٠
جَزَاكُمِ اللهُ عَنِّي مِنْ عِصَابَةٍ شَرًّا قَدْ خَوَّنْتُمُونِي أَمِينًا ٩٢
حُبُّ العَرَبِ إِيمَانٌ، وَبُغْضُهُمْ نِفَاقٌ ٢٠٦
حَجَمَ النَّبِيَّ ﷺ عَبْدٌ لِبَنِي بَيَاضَةَ ٢٢٤
حدث فإن في القوم من لو شاء أن يحدث ٣٥٩
حِسَابُكُمَا عَلَى اللهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ ٧١٩

خُذُوهَا ومَا حَوْلَهَا واطْرَحُوه..... ٥٣٣
خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ آيَةَ الْخَمْرِ..... ٨١٥
خَمْسٌ مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ..... ٩٧٨
دِبَاغُهُ يُذْهِبُ خَبَثَهُ، أَوْ رِجْسَهُ..... ٧١٣
دْخُلُ الْجَنَّةَ رَجُلٌ، لَا يَبْقَى أَهْلُ دَارٍ، وَلَا غُرْفَةٍ إِلَّا قَالُوا ٧٥
دخل رسول الله ﷺ الكعبة ومعه شيبة بن عثمان..... ٨٨٢
دَخَلَ قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ عَلِيٌّ، وَالْفَضْلُ ٢٨٠
دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وهُو يَقْرَأُ..... ٣٨١
دُلُوكُ الشَّمْسِ: زَوَالُهَا..... ٤٤٣
ذكر حَاتِمٌ عِنْدَ النَّبِي ﷺ فقال: "ذَاكَ رجلاً ٢١٣
رَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ..... ٩٣١
رَأَيْتُ جِبْرِيلَ مَرَّتَيْنِ، وَدَعَا لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ..... ٣٥٥
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا مُحَوِّيًا..... ٧٦٤
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَامَ حَتَّى غَطَّ أَوْ نَفَخَ..... ١٠٢
رَفَعَتِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا مِنْ هَوْدَجٍ..... ٦١٠
رَكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ١٣٦
رَكْعَتَانِ سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ ٢٣٥
زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ ٧١
سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ عُمَرَ ٧٢٤
سألت ابن عباس من أول من أسلم..... ٤٩
سلِّموا على إخوانِكم هؤلاءِ الشهداءِ، فإنَّهم يَرُدُّونَ عَليكم..... ١٢٠
سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تُفْتَرَشَ الْيُسْرَى وَتُنْصَبَ..... ٦٦٨
سئل النبي ﷺ: عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ٤٤٠
شَرِبَ النَّبِيُّ ﷺ قَائِمًا مِنْ زَمْزَمَ..... ٥٨٥
شَهِدَ جَنَازَةَ أُمِّ كُلْثُومٍ، وَابْنِهَا..... ٨٢٣
صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الفَذِّ ٤٥٢
صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ ٤٧١
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِإِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ..... ٦٥٤
صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، فَقَالَ لَهُ..... ٦٤٢

صَلَّى مع النَّبِي ﷺ على قبر بعد ما دُفن ٥٧٧
صَلِّي، وبين يديه عنزة تمرُّ المرأة ٩١٧
صَلَّيت خلف رسول الله ﷺ ثلاث مرات ٨٥٨
صَلَّيت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين ٦٥٢
صَلَّيت مع رسول الله ﷺ فجمع المغرب والعشاء ٩٤٩
طلب العلم فريضة على كل مسلم ٣٩
عرض الله عز وجل عليكم أربعا التوحيد ١١٨
عشرة من قريش في الجنة: أبو بكر في الجنة، ٢٣٧
علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن عند الكرب ٩٩٤
غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات ٩٩١
فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا ٨٩٧
في قول الله عز وجل: الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلوة ١٨١
في قوله: ﴿كل من عند ربنا﴾، قال: يعني ما نسخ منه ٦١٤
قال رجل: يا رسول الله، أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل ١٥٤
قدم رسول الله ﷺ المدينة وهم يسلفون ٨٤٢
قرأنا هذه على رسول الله ﷺ سنتين ٩٦
قمت ليلة أصلي عن يسار النبي ﷺ ٢١٧
كان ابن عمر، وابن عباس يقدمان متمتعين ١٧٧
كان النبي ﷺ يسجد في ص ٣٩٢
كان النبي ﷺ لا يشرب نبيذا فوق ثلاث ١٧٤
كان النبي ﷺ يوتر ب سبح اسم ربك الأعلى ٢٠٣
كان رسول الله ﷺ يأتي قباء راكبا ٦٩٠
كان رسول الله ﷺ يحتجم ثلاثا في الأخدعين ٥٧٠
كان رسول الله ﷺ يقبلها، وهو صائم ٤٩١
كان رسول الله ﷺ يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ٨٨
كان رسول الله ﷺ يوتر بواحدة ٥٤٢
كان عبد الله بن عباس يحدث على شفير زمزم ١٩٢
كان لنا جليس في المسجد ففقدناه ٢٠١

كَانَ يَمِيْنُ رَسُول الله ﷺ لَا وَمُقَلِّبِ ٧٢٧
كَانَ يُنْبَذُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي سِقَاءٍ..... ٧٥٤
كَانَ يُؤْتَى بِالْإِنَاءِ، فَيُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ ٦٠٧
كُلُّ مُسْكِرٍ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ..... ٩٨٠
كُلُوا مِنْهَا ثَلَاثًا ٩٥٦
كُلُوا مِنْهَا ثَلَاثًا» يَعْنِي: "مِنْ لُحُومِ..... ٩٥٩
كنا جلوسا في حلقة في المسجد نتذاكر ٨٣١
كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، حِينَ سَأَلَهُ رَجُلٌ..... ٨٤٧
كُنَّا نَعُدُّهَا نِفَاقًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ٧٦٨
كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ ٨٦٧
كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ، فَأَبِيعُ ٤٣٦
لاَ أَدْرِي أَنَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ ٢٤٤
لَا تَبْسُطْ ذِرَاعَيْكَ كَبَسْطِ السَّبُعِ، وَادْعَمْ ٤١٧
لَا تَرْفَعِ الْعَصَا عَنْ أَهْلِكَ، وَأَخِفْهُمْ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ١٧٠
لَا تُكْثِرُوا الكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ..... ٢٦٧
لَا تَلْعَنِ الرِّيحَ فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ،..... ٢٥٤
لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمُ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ ٧٧٩
لَا خَيْرَ فِي قِرَاءَةٍ إِلَّا بِتَدَبُّرٍ، وَلَا عِبَادَةٍ إِلَّا بِفِقْهٍ،..... ١٢٢
لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أَتَى ذَا مَحْرَمٍ ١٩٤
لا يزال أمر هذه الأمة مُؤاتًا، أَوْ مُقَارِبًا ٤٠٦
لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ،..... ٧٨٩
لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ، وَادْرَأْ..... ٤٥٤
لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ٣٧٥
لَأُقْتُلَنَّ الْعمالقةَ فِي كَتِيبَةٍ..... ٨٢
لأَنْ أَمْشِيَ مَعَ أَخٍ لِي فِي حَاجَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَعْتَكِفَ..... ١٥١
لَبَّيْكَ، اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ..... ٦٢٩
لَسْتُ بِآكِلِهِ، وَلَا مُحَرِّمِهِ..... ٤٦٠
لُعِنَ زَائِرَاتُ الْقُبُورِ وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا..... ٧١٠
لَقَدْ عَلِمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ..... ٥٤٤

لقيت زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح ٦٦١
لَمَّا أَسْلَمَ عُمَرُ، نَزَلَ جِبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ ٦٨, ٥٦٩
لَمَّا افْتَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ ١٤٧
لَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ نَزَلَ غَدِيرَ خُمٍّ ٥٥١
لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، اسْتَقْبَلَتْهُ ٨٤٠
لما مَاتَ النَّجَاشِيّ، قال النَّبِي ﷺ ٥١٢
لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَجَعَلْتُ عَلَيْهِمْ ٨٢٥
لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ إِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ ٦٢٧
لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ ٩٢٥
مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتَذَاكَرُونَ ٣٧٣
مَا أَعْظَمَ حُرْمَتَكِ وَمَا أَعْظَمَ حَقَّكِ، وَالْمُسْلِمُ أَعْظَمُ ٣٧١
مَا أَنْزَلَ اللهُ آيَةً فِيهَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ٣٨٥
مَا بَقِي على وَجه الأَرْض أحد أَشد على إِبْلِيس مني ١٦٠
مَا ضجت الأرض من عمل عَمَلٍ عَلَيْهَا، ضَجِيجَهَا مِنْ سَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ ١٢٥
مَا كَانَ فِي حَزْنِ قَلْبٍ أَوْ عَيْنٍ فَإِنَّمَا هِيَ رَحْمَةٌ ٤٤
مَا كُنَّا نُبْعِدُ أَنَّ السَّكِينَةَ تَنْطِقُ عَلَى لِسَانِ ٤٨٠
مَا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللهِ، وَلَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلَكِنِّي ٤٧٦
مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ ١٠٩
مثل هَؤُلَاءِ الصَّلَوَات ١٤٦
مَرَّ بِابْنِ صَيَّادٍ وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ ٩٦٢
مر رسول الله ﷺ بِرَجُلٍ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ ٦٤٥
مَرَّ عَلَى قَوْمٍ نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا بِالنَّبْلِ ٨٦٠
مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَأَمَرَنَا ٤٣٤
مَنِ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ ٦٥٧
مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ ٨٧٥, ٨٨٩
مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي الدُّبُرِ فَعَلَيْهِ دِينَارٌ ٣٠٣
مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُرُورًا فَقَدْ سَرَّنِي ١٨٩
مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ ٤٨
مَنِ اسْتَعَاذَ بِاللهِ، فَأَعِيذُوهُ ٢٤٧

مَنْ بَاعَ عَبْدًا، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ ٦٤٩
مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ٥٥٤
مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا لِغَيْرِ اللهِ أَوْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ اللهِ ٣١٥
مَنْ جَاءَنِي زَائِرًا لَا تُعْمِلُهُ حَاجَةٌ إِلَّا زِيَارَتِي ١٣٩
مَنْ جَرَّ ثِيَابَهُ مَخِيلَةً، لَمْ يَنْظُرِ اللهُ ٦٣٤
مَن سَمِعَ بِمَوتِ مُسلِم فَدَعَا لَهُ بِخَير كَتَبَ اللهُ تعالى لَهُ أَجر مَن عَادَهُ ١٠٨
مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ ثُمَّ جَلَسَ فِي مَسْجِدِهِ ٩٩٧
مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ حَتَّى يُمْسِيَ ١٣١
مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ، فَلاَ يَفْتَرِشِ افْتِرَاشَ الكَلْبِ ٤١٩
مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ، فَلاَ يَفْتَرِشِ افْتِرَاشَ الكَلْبِ ذِرَاعَيْهِ ٤٢٦
مَنْ قَالَ فِي السُّوقِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحْدَهُ ٥٥٩
مَن قالَ في السوقِ: لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه ٥٣٧
مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ٤٣١
مَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا لَيْلَةَ الْقَدْرِ ٨٥٠
مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ ١٩٩
مَنْ لَمْ يَجِدْ غِنًى أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ، ٧٠٠
مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ ..... د
مَنِ مَاتَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ٣١٧
مَنْ مَثَّلَ بِحَيَوَانٍ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ والملاَئِكَةِ ٧٧٦
مَنْ وَجَدَ عَيْنَ مَالِهِ عِنْدَ رَجُلٍ فَهُوَ أَحَقُّ ٥٠٠
مَنْ وَسَّعَ عَلَى عِيَالِهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ ٣٦٥
نَاوِلِينِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ ٧٣٠
نَزَلَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ٥٩١
نُصِيبُ فِي السُّجُودِ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَأُمِرْتُ ٤٨٩
نَعَمْ إِنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْرًا لَمْ نَزِدْهُ شَرًّا ٨٣٤
نهى النبي ﷺ، عَنِ النَّومِ قَبلَهَا وَالحَدِيثَ بَعدَهَا ٣٨٧
نَهَى أَنْ نَتَّخِذَ شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ ٥٩٦
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ ٨٩٢
نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الْخَنْتَمَةِ ٦٣٨

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ ٦٧١, ٦٨٣
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ، وَعَنْ ٥٢٥
نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ بَيْعِ الْمَغَانِمِ ٧٥١
نَهَى عن القِران في التَّمْر ٩٣٨
نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَعَنْ بيع المضطر ٧٩٨
نُهِينَا أَنْ نَدْخُلَ عَلَى الْمَغِيبَاتِ ٤٩٥
هُوَ لَنَا، لِقُرْبِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَسَمَهُ ٧٥٨
وأبيضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ٢٥٨
وُقِّتَ لَنَا ثَلَاثَة أَيَّام وَلَيَالِيهِنَّ لِلمُسَافِرِ ٤٢٨
يَا عَبْدَ اللَّهِ كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ ٨٥٣
يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ وَأَكْثِرْنَ الِاسْتِغْفَارَ ٦٨١
يَزْعُمُ ابْنُ عَمِّكَ أَنَّهُ رَأَى عِنْدَكَ رَجُلًا ٢٥٢
يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ، طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، ٩٦٧
يَصُومُ المجاور، يعني: الْمُعْتَكف ٧٦٢

فهرس الرواة المترجم لهم

أبان بن أبي عياش..... ١٤١
إبراهيم النَّخعي ٣٠٩
إبراهيم بن أبي يحيى..... ٨٩٩
إبراهيم بن الفضل..... ٥٢٠
إبراهيم بن طهمان ٨٦
إبراهيم بن عثمان أبو شيبة..... ٩١
إبراهيم بن عيينة ٤٨٣
إبراهيم بن مُحَمَّد..... ١٦١
إبراهيم بن نافع ٨١٨
إبراهيم بن يحيى ٦٩٩
إبراهيم بن يزيد..... ٧٩٠
إبْرَاهِيم بن يزِيد الخوزي ٤٥٤
إبراهيم بن يزيد بن مردانبه..... ٣٠٧
ابن أبي الجعد..... ٧١٢
ابن أبي فديك ٧٧
ابن أبي ليلى..... ٦٠٨
ابن صاعد ٣٤١
ابْنِ صَيَّادٍ ٩٦٢
أبو أحمد الزبيري ٣٨٨
أبو أسلم مُحَمَّد بن مخلد الرعيني..... ٣٦١
أبو اسماعيل الأيلي ١٠١
أبو الأحوص..... ٩١٣
أَبُو الأسود..... ٥٣٣
أبو البختري ٦٢٠
أبو الجعد ٨٣٩
أبو السَّفَر..... ١٠٠

أبو الطفيل ٩٢٥
أبو العالية ١٠٢
أبو المنهال ٨٤١
أبو النضر هاشم بن القاسم ٦٨٩
أَبُو بكر الداهري ١١٥
أبو بكر الهذلي ٥٠١
أَبُو بكر بن سَالم ٥٢٩
أَبُو بكر بن عمر ٥٢٥
أبو بكر حفص بن الوليد ٨٧١
أبو جمرة ٩٧
أبو حامد مُحَمَّد بن هارون ١٩٠
أبو حفص عمر بن حفص ٤٢٤
أبو حمزة السكري ٣٨٤
أبو حنيفة ٢٩٤
أبو خالد الأحمر ٣٧٧
أبو خالد الدالاني ١٠٣
أبو رجاء ٤٠٦
أبو روق ٤١٠
أبو سعيد ٤٦٦
أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ ٨٢٣
أبو سعيد بن عوذ ٣٨٨
أبو شيبة إبراهيم بن عثمان ٨٩
أبو صالح ١٩٨
أبو طالب ١٢٧
أبو ظبيان ٩٢٩
أبو عاصم الضحاك ٧٧٧
أبو عاصم العباداني ٨٣٣
أبو عبد الله الأسفاطي ٧١٨
أبو عبيدة بن فضيل ٤٦٦

أبو عمر حفص بن سليمان ٤٣٨
أبو فاختة ٧٦٢
أَبُو قَتَادَةَ ٨٢٣
أبو قتادة عبد الله بن واقد ٥٨٩
أبو قتيبة سلم بن قتيبة ٢٦٠
أبو كدينة ٣٥٨
أبو مالك النخعي ٤١١
أبو مِجلَز ١٠٥
أبو مريم عبد الغفار بن القاسم ٨٧٢
أبو مُضر الناجي ٢١٤
أبو معاذ ١١٩
أبو نعيم ٣١٨
أبو نعيم النخعي ٥٩٠
أبو نُهيك ٢٤٦
أبو هاشم ٦٣٢
أَبُو هُرَيْرَةَ ٨٢٣
أبو يزيد المدني ٦٢٥
أبو يعقوب الأفطس ٥٠٢
أبي بكر بن عياش ٦٢٨
أبي بكر هاشم بن مسرور ١٨٢
أبي جعفر الرازي ٥٨٤
أبي عاصم الضحاك ٤٠٧
أبي عثمان المازني ١٨٢
أبي مالك الجنبي ٥٢٣
أحمد بن بشير ٦٠٥
أحمد بن عبد الله ٧٤٢
أحمد بن عبدة ٤٩٦
أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر المقدمي ٤٤١
أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل ٢٥٧

أحمد بن مُحَمَّد بن الحجاج ٧٣٦
أحمد بن يحيى بن خالد الرقي ١٩٧
آدم بن علي ٤١٧
أزهر بن سليمان ٧٦٢
أسامة بن حفص ٧٩٦
إسحاق بن إبراهيم الرازي ٢١٠
إسحاق بن إبراهيم بن سعيد ٦٤٧
إسحاق بن إبراهيم شاذان ٥٤٨
إسحاق بن بهلول ١٧٠
إسحاق بن راشد ٩٥٤
إسحاق بن مُحَمَّد ٧٩٥
إسحاق بن يزيد ٢٠٠
إسرائيل بن يونس ٤٨٦
إسماعيل بن إبراهيم الشيباني ٢٨٣
إسماعيل بن أبي خالد ٤١
إسماعيل بن إسحاق الراشدي ١٩٣
إسماعيل بن الطفيل ٦١٢
إسماعيل بن أمية ٦٥٩
إسماعيل بن زرارة ١١٨
إسماعيل بن عمرو ٣٧٩
إسماعيل بن عياش ٦٠٢
إسماعيل بن مسلم ١١٢
إسماعيل بن يحيى ١٦٦
أشهب بن عبد العزيز ٩٢٨
الأَسْلَمِيَّ ٢٦١
الأسود بن شعبة ٧٦٨
الأعمش ١٨٥
التميمي ٤١٣
الحارث أبي منصور ٤٦٩

الحارث بن سليمان ٦٩٥
الحُسن البَصْرِيّ ١٣١
الحسن بن أحمد الرهاوي ١٤٦
الحسن بن الخليل ٦٤٧
الحسن بن زياد اللؤلؤي ٨٤٠
الحسن بن صالح بن حي ٤٢
الحسن بن عمارة ٣٦٠
الحكم بن بشير بن سلمان ٢٠٢
الحكم بن ظهير ٣٦٣
الحكم بن عتيبة ٥٧٢
الخليل بن مرة ٦٤٧
السكن بن أبان الطحان ٥٨٩
الصدْق كنت أَفعلهُ ٢٣٤
الضحاك بن عثمان ٣٧٦
العوام بن حوشب ٧٢
القاسم بن أبي بزة ٤٣٢
الْقَاسِم بن عبد الله بن عمر ٥٢٨
القاسم بن مُحَمَّد ١٧٤
الليث ٣٥٧
الليث بن سعد ٩٢٧
المأمون بن هارون الرشيد ١٠٠١
المعافى بن عمران ٦٨٩
المعتمر بن سليمان ٤٠٥
المغيث بن بُدَيل ٦٤٨
المغيرة بن عبد الرحمن ٧٤٥
المغيرة بن مقسم ٢٨٣
النضر بن شميل ٢٣٣
النضر بن مساور ٦٦٨
النعمان بن عبد السلام ٨٠٠

الهيثم بن جميل ٣١٣
الوليد بن عطاء ٢٩١
أم عثمان ٦٢٧
أُمّ كُلْثُوم ٨٢٣
أنس بن عياض ٧٦٠
أيوب السختياني ٢٩٢
بسطام بن مسلم ٩٢٤
بشر بن آدم ٥٨٠
بشر بن حرب ٤٢١
بشر بن عباد ٧٠٩
بشر بن عبيد ١٣٠
بشر بن فافا ٣١٩
بقية بن الوليد ١٧٩
بكر بن خُنَيس ١٥٢
بكر بن عبد الله ١٠٨
تَوْبَة الْعَنْبَري ٨٧٩
ثابت البُناني ٨٤٦
ثابت بن يزيد ٢٢٠
ثور بن يزيد ١١٤
جابر الجعفي ٣٨٣
جابر بن زيد ١١١
جُبارة بن مغلس ٤٥
جَبَلة بن سُحَيم ٤٢٦
جُحَادة ٢٠١
جرير بن عبد الحميد ٢٨٣
جسر بن فرقد ٢٠٤
جعفر بن جسر ٢٠٤
جنادة بن سلم ٩٦٣
جهم بن الجارود ١٣٥

حاتم بن أبي صغيرة ٧٥٠
حامد بن يحيى ٢٣٨
حبان بن هلال ١٧٥
حبيب بن أبي ثابت ٢٣٧
حبيش بن دينار ١٣٠
حسين بن عبد الله بن عبيد الله ٦٩٨
حسين بن علي الجعفي ٨٠٥
حصين بن مخارق ٦٠٢
حفص بن عبد الله ٧٥٣
حفص بن عمرو الربالي ٢٦٢
حماد بن أبي سليمان ٧٤٢
حماد بن زيد ٥٥٨
حماد بن سليمان ٣١٠
حماد بن مُحَمَّد بن حماد ٨٩١
حُمران ٤٣٠
حميد الطويل ٦٦٧
حميد بن حماد بن خوار ٣٤٣
حميد بن عبد الرحمن ٧٦٦
حميد بن عبد الرحمن بن عوف ٤٧١
خارجة بن مصعب ٦٦٧
خالد بن أبان ٢٠٨
خالد بن الحارث ٢٤٨
خالد بن دُرَيك ٣١٤
خالد بن سليمان ١١٢
خالد بن عبد الله القسري ١٥٣
خالد بن عمرو ٧٧٤
خالد بن مالك ٧٧١
خالد بن مَعدان ٩٩٧
خالد بن مهاجر ١١٣

خالد بن يزيد ١٣٥
خدَاش بن الدخداخ ٥٠٨
خَلف بن خليفة ٥٧
خليد بن دعلج السدوسي ٧٠٩
داود بن أبي هند ٢٢٩
داود بن الزبرقان ٧٠٨
رباح بن أبي معروف ٧٦
رجاء بن الحارث ١٩١
رزين بن سلَيمان الأحمري ٨٨٩
رقبة بن مصقلة ٦٠٤
زكريا بن يحيى ٩٠٣
زيد بن أخزم ٢٥٥
زيد بن سعيد الواسطي ١٩٠
سالم بن نوح ٥٩٧
سعد بن إبراهيم ٤٩٥
سعد بن عبد الحميد ٥٧٦
سعد بن عبيدة ٢٥٦
سعدان بن نصر ٢٥٧
سعدان بن يحيى ٨٤٤
سعيد بن أبي أيوب ٨٢٤
سعيد بن أبي عروبة ٦٧٣
سعيد بن سفيان الجحدري ٢٨٣
سعيد بن مسروق ٩١٢
سعيد بن مسلم ١٣٧
سعير بن الخمس ٢٣٩
سفيان بن حبيب ١٧٥
سفيان بن زياد ٥٥٣
سكَين بن أبي سراج ١٥٥

سلمة بن كهيل ٨٢
سَلِيك ٢٠٣
سليمان بن أبي داود ٩٥٢
سليمان بن الربيع ٤٩٢
سليمان بن بلال ٣٤٩
سليمان بن رزين ٤٤٠
سليمان بن طرخان التيمي ٦٣٢
سليمان بن عبد الرحمن ٢٣٠
سليمان بن عمرو ٦٦٤
سوادة بن علي بن جابر ٤٥
سوار بن مصعب ٦٣
سيف بن عمر ٦٥٦
شبابة بن سوار ٢٨٨
شَريك بن عبد الله ٢٨٥
شعيب بن إسحاق ٦٧٣
شعيب بن يحيى ٥٠٦
صالح المري ١٠٨
صالح بن إسحاق الجهبذ ٤٥٣
صالح بن بيان ٦٤١
صدقة بن المنتصر ٣٦١
صدقة بن عبد الله ٣٣٥
صَفْوَان بن مُحرز ٩٠٤
طَلْحَة بن عبيد الله بن كَريز ٦٦٥
طَلْحَة بن مصرف ٨٠٦
طلق بن حبيب ٤٧٦
طلق بن غنام ٥٨٠
عاصم الأحول ٢١٩
عاصم بن عمر بن حفص ٩٦٦
عامر الشعبي ٣٩

عامر بن مدرك ٧٤
عائذ بن أيوب..... ٤١
عباس بن الوليد بن مزيد..... ٨٨٠
عباس بن غالب ٦٢٢
عبد الأعلى بن أبي المساور..... ٥٣
عبد الباقي بن قانع..... ٧٥٦
عبد الجبار بن العلاء ٣٤٠
عبد الحميد بن إبراهيم..... ٤٨١
عبد الرحمن بن المغيرة ٧٤٦
عبد الرحمن بن زيد ١٢٠
عبد الرحمن بن سليمان ٧٢٠
عبد الرحمن بن شريك ٦١٢
عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار..... ٢٥٩
عبد الرحمن بن علقمة ٤٥٩
عبد الرحمن بن ناصح..... ١٥٩
عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد ٨٢٠
عبد الرحمن بن يزيد ١٢٦
عبد الرحيم بن حماد..... ١٨٥
عبد الرزاق ٨٣٦
عبد السلام بن حرب ١٠٤
عبد الصمد ٧٠٣
عبد العزيز العمري ٢٠٩
عبد العزيز بن رفيع..... ٢٩٤
عبد العزيز بن محمد الدراوردي ٨٠٤
عبد الغفور بن عبد العزيز..... ٦١٦
عبد القدوس بن بكر بن خنيس..... ٩٤٢
عبد الله البهمي..... ٧٣٠
عبد الله بن أبي الجعد..... ٧١٤
عبد الله بن أذينة..... ١٢٣

عبد الله بن الحسين ٤٩٠
عبد الله بن جعفر بن نجيح ١٧٢
عبد الله بن خَالِد ٢١١
عبد الله بن خراش ٧٠
عبد الله بن دِينَار ٩٦٤
عبد الله بن رجاء المكي ٩٦
عبد الله بن سنان ٤٩٤
عبد الله بن سيف ٥٥٦
عبد الله بن صالح ٧٠١
عبد الله بن طاوس ٨١٧
عبد الله بن عباس ﷺ ٣٩
عبد الله بن عبد الرَّحْمَن أَبُو طوالة ٦٦٣
عبد الله بن عبد العزيز ٤٠
عبد الله بن عبد العزيز العمري ٢١٠
عبد الله بن عبد الله بن عمر ٦٦٨
عبد الله بن عمر ﷺ ١٠٧
عبد الله بن عون ٢٣٣
عبد الله بن لهيعة ٥٠٧
عبد الله بن مُحَمَّد الأسدي ٣٢١
عبد الله بن مُحَمَّد العبادي ١٤٠
عبد الله بن مُحَمَّد بن المغيرة ٨٠
عبد الله بن مسلمة القعنبي ٨٧٧
عبد الله بن نافع الصائغ ١٤٧
عبد الله بن وهب ٨٢٤
عبد الملك بن هارون ٦١
عبد الوهاب الثقفي ٤٥٠
عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية ٥١٣
عبيد الله بن الْوَلِيد الْوَصَّافِي ٧٩٧
عبيد الله بن عمر ٦٦٢

عبيد الله بن عمرو ٩٥٥
عبيدة بن معتب ٨٤٤
عبيس بن ميمون..... ١١٠
عثمان بن الهيثم..... ١٣٣
عُرَيف بن درهم..... ٤٢٩
عطاء بن السائب..... ٤٠٣
عطية..... ٦٢
علقمة..... ١٨٤
علي بن أبي طلحة ٧٠١
علي بن المبارك ٣١٥
علي بن حرب..... ٨٢١
علي بن حفص المدائني..... ٢٦٧
علي بن زيد..... ٨٣٢
عمار بن رزيق..... ٤٣٣
عمار بن مطر ٥٤٣
عمار مولى الحارث بن نوفل..... ٨٢٣
عمر بن إبراهيم بن خالد ٥١
عمر بن حبيب القاضي ٥٤٧
عمر بن حفص..... ٢٤٥
عمر بن ذر ١٧٧
عمر بن راشد الجاري..... ٦٦
عمر بن سليمان..... ٣١١
عمر بن شبيب..... ٤٠٠
عمر بن قيس..... ٤٤٤
عمر بن مُحَمَّد بن صُهبان..... ٥١٠
عمر بن هارون ١٥٠
عمر بن يونس اليمامي ٩٧٣
عمران بن عيينة..... ٨٩٥
عمرو بن الربيع بن طارق ٤٦٢

عمرو بن بكر ١١٦
عمرو بن دينار ١١٢
عَمْرو بن دِينَار مولى الزبير ٥٣٧
عمرو بن عاصم الكلابي ٧٢٥
عمرو بن عبد الغفار ٨٦٣
عمرو بن عثمان الكلابي ٩٧٢
عمرو بن عون ١٤٥
عمرو بن قيس الملائي ٣٩٩
عنترة ٥٨
فضيل بن سُلَيْمَان النميري ٩٦٠
فضيل بن عياض ٥٤٠
فليح بن إسماعيل بن جعفر ٥٣٢
قبيصة بن ذؤيب ١٨٦
قتادة بن دعامة ٢٣٦
قطبة بن عبد العزيز ٢٩٧
قيس بن سعد ٧٦
كريب ٣٧٥
مبارك بن فضالة ١٣٢
مُحَمَّد بن أبي السري ٦٠٤
مُحَمَّد بن أبي رجاء ٧٢٣
مُحَمَّد بن أبي فديك ٦٨٨
مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم ٧٥٦
مُحَمَّد بن إسحاق ٤١٨
مُحَمَّد بن إسحاق الصيني ٩٤
مُحَمَّد بن إسماعيل الجعفري ٩٨٢
مُحَمَّد بن إسماعيل الحساني ٣٥٢
مُحَمَّد بن الحارث ١٩٣
مُحَمَّد بن الحسن ٣٩١
مُحَمَّد بن الطفيل ٣٧٢

مُحَمَّد بن جحادة ٢٠٢
مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير ٧٩٥
مُحَمَّد بن زُنبور المكي ٥٤١
مُحَمَّد بن زياد اليشكري ١٦٨
مُحَمَّد بن سعدان النحوي ٣٢٢
مُحَمَّد بن سليمان بن أبي داود ٥٧٤
مُحَمَّد بن سيرين ٢٣٢
مُحَمَّد بن عباد الهنائي ٣١٦
مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري ٦٣٣
مُحَمَّد بن عبد الله بن طاوس ٩٧٢
مُحَمَّد بن عبد الوهاب الحارثي ٦٧٦
مُحَمَّد بن عبدك ٦٢٣
مُحَمَّد بن عبيد بن الحارث ٢٠٥
مُحَمَّد بن علي ٦١٩
مُحَمَّد بن علي بن الحسين ٦٥
مُحَمَّد بن علي بن خلف ١٧٨
مُحَمَّد بن علي بن صالح ٤٣
مُحَمَّد بن عوف الطائي ٣٢٦
مُحَمَّد بن مروان ٩١٥
مُحَمَّد بن مصعب ٤٤٩
مُحَمَّد بن يحيى بن رزين ١٦٧
مُحَمَّد بن يعلى بن زنبور ٥٩٥
مُحَمَّد عبد العزيز الرملي ٣٠٧
مسعر ٥٩
مسلم الأعور ٨٥
مسلمة بن سالم الجهني ١٤٠
مسلمة بن علقمة ٥٩٢
مسلمة بن علي ١٢٦
مسلمة بن مُحَمَّد الثقفي ٢٩٢

مُعان بن رفاعة ٧٧٧
معلى بن هلال ٦٩٢
معمر بن راشد ٢٢٧
مقاتل بن حيان ١١٩
مِقسَم ٨٨
منبه بن عثمان الدمشقي ٧٠٩
منصور بن المعتمر السلمي ٨١٣
منصور بن دينار ٥١٧
مورِع بن جبير ٢٠٧
موسى بن سلمة ٢٣٥
موسى بن عبيدة الربذي ١٤٩
موسى بن عثمان الحضرمي ٧٣
موسى بن عقبة ٢٤١
موسى بن عيسى بن المنذر ٧٣٣
نافع بن جبير ٩١٤
نَجْدَةَ الْحَرُورِيَّ ٧٥٨
نصر بن حماد ٩٣
نعيم بن يحيى السعيدي ٦١٤
نوفل بن عمارة ٦٥٤
هانئ بن يحيى ٥٨١
هشام بن حسان ١٩٥
هشيم ٣٢٥
همام بن يحيى ٩٩
ورقاء بن عمر ٩١٩
وكيع بن عُدَس ٧٧٠
وهب ١٩٤
وهب بن جرير ٥٦٧
يحيى الجزار ٩١٧
يحيى بن آدم ٧١٤

يحيى بن السكن..... ٤١٤
يحيى بن المتوكل..... ٤٥٦
يحيى بن اليمان ٢٥٣
يحيى بن حسان..... ٧٨٨
يحيى بن سعيد الأموي..... ٢١٢
يحيى بن سعيد الفارسي..... ٨٦٦
يحيى بن سلمة ٨٣
يحيى بن سليم الطائفي..... ٥٦١
يحيى بن صالح الوُحَاظي..... ٧٨٥
يحيى بن عبيد البهراني..... ٧٥٣
يحيى بن عنبسة البصري..... ٤٩٩
يحيى بن فضيل..... ٧٦٦
يحيى بن كثير ٧١٨
يحيى بن نصر ٩٢٨
يحيى بن هانئ ١٨٧
يزيد بن أبي حكيم ٣٣٠
يزيد بن أبي زياد ٨٢٩
يزيد بن الأصم..... ٨٣٤
يزيد بن مُحَمَّد العقيلي..... ١٨٦
يزيد بن هارون..... ٧١٤
يعقوب الإسكندراني ٢٤١
يعقوب بن إبراهيم..... ٤٧٤
يعقوب بن خرة الدباغ..... ٣٦٦
يعقوب بن عبد الرحمن..... ٤٨
يعقوب بن مُحَمَّد الزهري..... ٧٢٨
يعلى بن عباد البصري..... ٧١١
يوسف بن مهران ٩٥

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني، تح: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، ط: ٤، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٣- الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن مُحَمَّد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري، تح: رضا معطي، وجماعة، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

٤- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٥- إتحاف الزائر وإطراف المقيم للسائر في زيارة النبي ﷺ، عبد الصمد بن عبد الوهاب أبو اليمن بن عساكر الدمشقي، تح: حسين مُحَمَّد علي شكري، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: ١.

٦- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: مركز خدمة السنة والسيرة، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٧- آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن مُحَمَّد بن محمود القزويني، دار صادر، بيروت.

٨- الآثار، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري، تح: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: شرف محمود القضاة، دار الفرقان، عمان الأردن، ط: ٢، ١٤٠٥هـ.

١٠- الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تح: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط: ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١١- أحاديث الجماعيلي، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو مُحَمَّد، تقي الدين، ط: ١، ٢٠٠٤م.

١٢- أحاديث الشيوخ الثقات/ المشيخة الكبرى، مُحَمَّد بن عبد الباقي الأنصاري الكعبي، أبو بكر، المعروف بقاضي المارِسْتان، تح: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

١٣- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي، تح: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤- أحكام القرآن، أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البصري ثم البغدادي المالكي الجهضمي، تح: عامر حسن صبري، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٥- أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق، تح: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان.

١٦- أخبار القضاة، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ صَدَقَةَ الضَّبِّيّ البَغْدَادِيّ، الملَقَّب بِـ وَكِيع، تح: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: ١، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.

١٧- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تح: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر، بيروت، ط: ٢، ١٤١٤هـ.

١٨- أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار، أبو الوليد مُحَمَّد بن عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد بن الوليد بن عقبة الغساني المكي المعروف بالأزرقي، تح: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت.

١٩- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ٢.

٢٠- أخلاق النبي وآدابه، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تح: صالح بن مُحَمَّد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٩٨م.

٢١- الأدب المفرد، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٢- الأدب، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تح: مُحَمَّد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٣- الأربعون على مذهب المتحققين من الصوفية، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، تح: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تح: مُحَمَّد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ.

٢٥- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تح: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٦- الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم، تح: يوسف بن مُحَمَّد الدخيل، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، ط: ١، ١٩٩٤م.

٢٧- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تح: سالم مُحَمَّد عطا، و مُحَمَّد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تح: علي مُحَمَّد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: ١، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م.

٢٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، تح: علي مُحَمَّد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٣٠- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: عبد الله بن مُحَمَّد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، ط: ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣١- الأشربة، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط: ٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٢- الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ.

٣٣- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تح: محمود مُحَمَّد محمود حسن نصار، السيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨م.

٣٤- الأعلام، خير الدين بن محمود بن مُحَمَّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.

٣٥- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن مُحَمَّد الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي، تح: علاء الدين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، ط: ١، ١٩٨٨م.

٣٦- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٧- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد، وأبو مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط: ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٣٨- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، شمس الدين أبو المحاسن مُحَمَّد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي، تح: د عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان.
٣٩- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٤٠- أمالي ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن مُحَمَّد بن عبد الله بن بشْران البغدادي، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط: ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.
٤١- أمالي ابن سمعون الواعظ، ابن سمعون الواعظ، أبو الحسين مُحَمَّد بن أحمد بن إسماعيل البغدادي، تح: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٤٢- أمالي الباغندي، الباغندي الكبير مُحَمَّد بن سليمان الواسطي، أبو بكر الباغَندي، والد الحافظ مُحَمَّد بن مُحَمَّد الباغَندي، تح: أشرف صلاح علي، مؤسسة قرطبة، مصر، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٤٣- أمالي المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن مُحَمَّد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، ط: ١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
٤٤- الأمالي المطلقة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
٤٥- الأمالي في آثار الصحابة، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تح: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

٤٦- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط: ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.

٤٧- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو مُحَمَّد، تقي الدين، تح: سمير بن أمين الزهيري، دار السلف، ط: ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٤٨- الأموال، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تح: خليل مُحَمَّد هراس، دار الفكر، بيروت.

٤٩- الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن مُحَمَّد بن منصور السمعاني، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان. ط:١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥٠- أنِيسُ السَّاري في تخريج أحاديث فَتح البَاري، أبو حذيفة، نبيل بن منصور بن يعقوب بن سلطان البصارة الكويتي، تح: نبيل بن مَنصور بن يَعقوب البصارة، مؤسَّسَة السَّماحة، مؤسَّسَة الريَّان، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

٥١- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تح: أبو حماد صغير أحمد بن مُحَمَّد حنيف، دار طيبة، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥٢- الإيمان، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تح: علي بن مُحَمَّد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٦هـ.

٥٣- الإيمان، أبو عبد الله مُحَمَّد بن يحيى ابن أبي عمر العدني، تح: حمد بن حمدي الجابري الحربي، الدار السلفية، الكويت، ط: ١، ١٤٠٧هـ.

٥٤- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦م.

٥٥- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تح: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٥٦- البعث، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تح: أبو هاجر مُحَمَّد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٥٧- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة، تح: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٥٨- بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، تح: سهيل زكار، دار الفكر.

٥٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

٦٠- البلدان، أحمد بن إسحاق أبو يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

٦١- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان، تح: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٢- البيتوتة، محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني، أبو العباس السراج، الثقفي مولاهم، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار الريان للتراث، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٦٣- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٦٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تح: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: ١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦٥- تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تح: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

٦٦- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢١ هـ.

٦٧- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب، تح: شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٦٨- تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تح: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٩- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن مُحَمَّد بن أيوب البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تح: عبد الرحيم مُحَمَّد أحمد القشقري، ط: ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٧٠- تاريخ أصبهان- أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تح: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٧١- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣م.

٧٢- التاريخ الأوسط، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط: ١، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٧٣- تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، جامعة الملك سعود، السعودية، ط: ١.

٧٤- تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، دار الباز، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٧٥- التاريخ الكبير، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٧٦- تاريخ المدينة، عمر بن شبة واسمه زيد بن عبيدة بن ريطة النميري البصري، أبو زيد، تح: فهيم مُحَمَّد شلتوت، ١٣٩٩هـ.

٧٧- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، تح: مصطفى عبد القادر عطا، ط: ١، ١٤١٧ هـ.

٧٨- تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٧٩- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

٨٠- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، المشهور بـ "تاريخ بغداد"، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان. ط:١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

٨١- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٤هـ.

٨٢- تحرير ألفاظ التنبيه، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تح: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
٨٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تح: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط: ٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٨٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
٨٥- تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٨٦- تراجم رجال الدارقطني في سننه الذين لم يترجم لهم في التقريب ولا في رجال الحاكم، مُقْبلُ بنُ هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ، دار الآثار، صنعاء، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
٨٧- ترتيب الأمالي الخميسية، يحيى المرشد بالله بن الحسين الموفق الحسني الشجري الجرجاني، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.
٨٨- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تح: محمد حسن محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٨٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٦م.
٩٠- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط: ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٩١- تعزية المسلم عن أخيه، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تح: مجدي فتحي السيد، مكتبة الصحابة، جدة، الشرقية، ط: ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٩٢- تعظيم قدر الصلاة، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، تح: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٦هـ.
٩٣- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تح: خليل بن محمد العربي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٩٤- تغليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد العسقلاني، تح: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الأردن، ط: ١، ١٤٠٥هـ.

٩٥- التفسير الحديث، دروزة مُحَمَّد عزت، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

٩٦- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تح: سامي بن مُحَمَّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٩٧- تفسير القرآن العظيم، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تح: أسعد مُحَمَّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط: ٣، ١٤١٩هـ.

٩٨- تفسير القرآن، أبو المظفر، منصور بن مُحَمَّد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، تح: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٩٩- تفسير القرآن، أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تح: سعد بن مُحَمَّد السعد، دار المآثر، المدينة النبوية، ط: ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٠٠- تفسير عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تح: محمود مُحَمَّد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٩هـ.

١٠١- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، مُحَمَّد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر، تح: زبيدة مُحَمَّد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٢- التفسير من سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تح: سعد بن عبد الله آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٠٣- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: مُحَمَّد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط: ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٠٤- تكملة المعاجم العربية، رينهارت بيتر آن دُوزِي، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سَليم النعَيمي، وجمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط: ١، ١٩٧٩-٢٠٠٠م.

١٠٥- تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تح: سُكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط: ١، ١٩٨٥م.

١٠٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تح: مصطفى بن أحمد العلوي، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، ١٣٨٧هـ.

١٠٧- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تح: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، ط: ٣، ١٤١٠هـ.

١٠٨- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد الحنبلي، تح: سامي بن مُحَمَّد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٠٩- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تح: محمود مُحَمَّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

١١٠- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١١- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط: ١، ١٣٢٦هـ.

١١٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، جمال الدين القضاعي الكلبي المزي، تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١١٣- التواضع والخمول، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: مُحَمَّد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

١١٤- التوبيخ والتنبيه، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تح: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان، القاهرة.

١١٥- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبوبكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، تح: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: ٥، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١١٦- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تح: علي بن مُحَمَّد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، ط: ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١١٧- التوسعة على العيال، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي، تح: مسعد عبد الحميد السعدني، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، ط: ١، ٢٠٠٤م.

١١٨- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، مُحَمَّد بن إسماعيل بن صلاح بن مُحَمَّد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١١٩- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، تح: مُحَمَّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

١٢٠- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين مُحَمَّد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، عالم الكتب، القاهرة، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٢١- تيسير دراسة الأسانيد، عمرو عبدالمنعم سليم، دار الضياء، ط: ١، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠م.

١٢٢- الثالث والثمانون من الفوائد الأفراد، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تح: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٢م.

١٢٣- الثاني من الأفراد مخطوط، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان البغدادي الدارقطني، نُشر في برنامج جوامع الكلم، ط: ١، ٢٠٠٤م.

١٢٤- الثقات، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط: ١، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣م.

١٢٥- ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردوية بن فورك بن موسى الأصبهاني، تح: مُحَمَّد ضياء الرحمن الأعظمي، علوم الحديث، الإمارات، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٢٦- ثواب قضاء حوائج الأخوان وما جاء في إغاثة اللهفان، مُحَمَّد بن علي، أبو الغنائم النَّرْسِي الكوفي، تح: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٢٧- جامع الأحاديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د على جمعة، مفتي الديار المصرية.

١٢٨- جامع البيان في تأويل القرآن، مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٢٩- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١٣٠- الجامع الصحيح، مُحَمَّد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

١٣١- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٣٢- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تح: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٧، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٣٣- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٣٤- الجامع في الحديث لابن وهب، أبو مُحَمَّد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، تح: مصطفى حسن حسين مُحَمَّد أبو الخير، دار ابن الجوزي، الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٣٥- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية: المروذي وغيره، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: وصى الله بن مُحَمَّد عباس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ط: ١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٦- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تح محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

١٣٧- الجامع، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ.

١٣٨- الجرح والتعديل، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢م.

١٣٩- جزء ابن غطريف، أبو أحمد مُحَمَّد بن أحمد بن حسين بن القاسم بن السري العَبْدي الغِطْريفي الجرجاني، تح: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

١٤٠- جزء أبي الجهم، العلاء بن موسى بن عطية البغدادي، أبو الجهم الباهلي، تح: عبد الرحيم بن مُحَمَّد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١٤١- جزء أبي العباس العصمي، أبو العباس رافع بن عُصْم بن العباس بن أحمد العصمي، تح: جاسم بن مُحَمَّد بن حمود الفجي، مكتبة أهل الأثر، دار غراس، ط: ٢، ٢٠٠٥م.
١٤٢- جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيعي، تح: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
١٤٣- الجزء الخامس من الأفراد، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تح: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
١٤٤- جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الحَافِظ الكَبِيْر أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ مُوْسَى بن مَرْدَوَيْه بن فُورَك بن مُوْسَى الأَصْبَهَانِيّ، تح: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٤هـ.
١٤٥- جزء فيه حديث المصيصي لوين، أبو جعفر مُحَمَّد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي المصيصي المعروف بـ لوين، تح: أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني، أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
١٤٦- جزء فيه طرق حديث ابن عمر في ترائي الهلال، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، دار الضياء، طنطا، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٤٧- جزء فيه قراءات النبي ﷺ، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي الدُّورِي القارئ، تح: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٤٨- جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تح: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
١٤٩- جزء مُحَمَّد بن عاصم الثقفي الأصبهاني، مُحَمَّد بن عاصم بن عبد الله الأصبهاني، أبو جعفر الثقفي مولاهم، تح: مفيد خالد عيد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
١٥٠- الجهاد، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تح: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
١٥١- الجهاد، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي، تح: نزيه حماد، الدار التونسية، تونس، ١٩٧٢م.

١٥٢- حجة الوداع، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط: ١، ١٩٩٨م.
١٥٣- الحجة على أهل المدينة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن الحسن بن فرقد الشيباني، تح: مهدي حسن الكيلاني القادري، عالم الكتب، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٣هـ.
١٥٤- حديث الزهري، عبيد الله بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد العوفي، الزهري، القرشي أبو الفضل البغدادي، تح: حسن بن مُحَمَّد بن علي شبالة البلوط، أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٥٥- حديث السراج، أبو العباس مُحَمَّد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الفاروق الحديثة، ط: ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
١٥٦- حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي مولاهم، أبو إسحاق المدني، تح: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
١٥٧- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، السعادة بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
١٥٨- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تح: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
١٥٩- الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الفكر، بيروت.
١٦٠- الدراري المضية شرح الدرر البهية، مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م
١٦١- الدعاء، أبو عبد الرحمن مُحَمَّد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي مولاهم الكوفي، تح: عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
١٦٢- الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ.
١٦٣- الدعوات الكبير، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط: ١، ٢٠٠٩م.

١٦٤- دلائل النبوة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تح: محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٦٥- دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦٦- الدلائل في غريب الحديث، قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد، تح: د. محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

١٦٧- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: أبو اسحق الحويني الأثري، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، السعودية، الخبر، ط: ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

١٦٨- ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني، تح: عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٦٩- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار، الزرقاء، ط: ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٧٠- ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تح: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٧١- ذكر من اسمه شعبة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، تح: طارق محمد لسكوع العموي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٧٢- ذيل ميزان الاعتدال، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥م.

١٧٣- الرد على الجهمية، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني، تح: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط: ٢، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٧٤- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد الذهبي، تح: مُحَمَّد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٧٥- رواة الحديث الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل، عداب محمود الحمش، دار الأماني، الرياض، ط: ١، ١٩٨٥م

١٧٦- الروض الداني- المعجم الصغير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تح: مُحَمَّد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٧٧- الزاهر في معاني كلمات الناس، مُحَمَّد بن القاسم بن مُحَمَّد بن بشار، أبو بكر الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٧٨- الزهد والرقائق، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٩- الزهد، أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر التميمي الدارمي الكوفي، تح: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

١٨٠- الزهد، أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان الرؤاسي، تح: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٨١- الزهد، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٨٢- الزهد، أبو مسعود المعافى بن عمران بن نفيل بن جابر الأزدي الموصلي، تح: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

١٨٣- الزيادات على الموضوعات، ويسمى: ذيل الآلئ المصنوعة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: رامز خالد حاج حسن، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٨٤- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، تح: عادل أحمد، وعلي مُحَمَّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.

١٨٥- السنة، أبو بكر أحمد بن مُحَمَّد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي، تح: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط: ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٨٦- السنة، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٠هـ.

١٨٧- السنة، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: مُحَمَّد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

١٨٨- سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

١٨٩- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تح: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٩٠- سنن الترمذي، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تح: أحمد مُحَمَّد شاكر، ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: ٢، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥م.

١٩١- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني، تح: شعيب الأرناؤوط، وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٤م.

١٩٢- السنن الصغير، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٩٣- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١م.

١٩٤- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ٣، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.

١٩٥- السنن المأثورة للشافعي، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

١٩٦- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تح: رضاء الله بن مُحَمَّد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ.

١٩٧- سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط: ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م.

١٩٨- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء، البغدادي، تح: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٩٩- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تح: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٤هـ.

٢٠٠- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تح: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط: ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٠١- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد، أبو بكر المعروف بالبرقاني، تح: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

٢٠٢- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني، تح: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠٣- سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي، تح: فريق من الباحثين، ط: ١، ١٤٢٧ هـ.

٢٠٤- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني، تح: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠٥- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله السعدي المديني، البصري، أبو الحسن، تح: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٤هـ.

٢٠٦- سؤالات مسعود بن علي السجزي، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٠٧- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط ومجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. ط:١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

٢٠٨- السير، أبو إسحاق إبراهيم بن مُحَمَّد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن الفزاري، تح: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.

٢٠٩- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي، تح: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن مُحَمَّد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢١١- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري الرازي اللالكائي، تح: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط: ٨، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٢١٢- شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي، تح: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٢١٣- شرح السنة، محيي السنة، أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود بن مُحَمَّد البغوي الشافعي، تح: شعيب الأرنؤوط، ومُحَمَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢١٤- شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد العثيمين، تح: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا للنشر، ط: ٢، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣م.

٢١٥- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تح: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط: ١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢١٦- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تح: عادل بن مُحَمَّد، مؤسسة قرطبة، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢١٧- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٤٩٤م.

٢١٨- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تح: مُحَمَّد زهري النجار، ومُحَمَّد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢١٩- الشريعة، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، تح: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، السعودية، ط: ٢، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢٠- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣م.

٢٢١- الشمائل المحمدية، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٢٢- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني، تح: حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.

٢٢٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٤، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.

٢٢٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

٢٢٥- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، تحَ: مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٢٦- الصمت وآداب اللسان، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٤١٠هـ.

٢٢٧- الضعفاء الصغير، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ.

٢٢٨- الضعفاء الكبير، أبو جعفر مُحَمَّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٢٢٩- الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، وأبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، السعودية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٣٠- الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تح: عبد الرحيم مُحَمَّد القشقري، ١٤٠٣ هـ، و١٤٠٤ هـ.

٢٣١- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ.

٢٣٢- الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

٢٣٣- الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تح: فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٢٣٤- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تح: محمود مُحَمَّد الطناحي، وعبد الفتاح مُحَمَّد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٣هـ.

٢٣٥- طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تح: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٢م.

٢٣٦- طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٩٧٠م.

٢٣٧- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعد الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تح: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

٢٣٨- الطبقات الكبرى، أبو عبد الله مُحَمَّد بن سعد الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٦٨م.

٢٣٩- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تح: عبد الغفور البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٤٠- الطبقات، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تح: مشهور حسن، وعبد الكريم الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢٤١- طلبة الطلبة، عمر بن مُحَمَّد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي، المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد، ١٣١١هـ.

٢٤٢- الطيوريات، صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد سِلَفَه الأصبهاني، تح: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط: ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٤٣- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٤٤- العظمة، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مُحَمَّد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تح: رضاء الله بن مُحَمَّد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط: ١، ١٤٠٨هـ.

٢٤٥- العقوبات، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: مُحَمَّد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م.

٢٤٦- علل الترمذي الكبير، مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تح: صبحي السامرائي، وجماعة، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٩هـ.

٢٤٧- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي، تح: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط: ٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٤٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن الدارقطني، تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط: ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م، ودار ابن الجوزي، الدمام، ط: ١، ١٤٢٧هـ.

٢٤٩- العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، دار الخاني، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٢ هـ / ٢٠١م.

٢٥٠- العلل، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تح: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، ط: ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.

٢٥١- العلم، أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي، تح: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٥٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو مُحَمَّد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٥٣- عمل اليوم والليلة سلوك النبي ﷺ مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن مُحَمَّد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيْنَوَرِيُّ، المعروف بـ ابن السُّنِّي، تح: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة، بيروت.
٢٥٤- غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف، مكتبة ابن تيمية.
٢٥٥- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق، تح: سليمان إبراهيم مُحَمَّد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٥هـ.
٢٥٦- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، تح: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢م.
٢٥٧- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تح: مُحَمَّد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط: ١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
٢٥٨- غريب الحديث، أبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تح: عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط: ١، ١٣٩٧هـ.
٢٥٩- غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي، تح: عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٢٦٠- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن مُحَمَّد الهروي، تح: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٢٦١- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تح: علي مُحَمَّد البجاوي، ومُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط: ٢.
٢٦٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩م.
٢٦٣- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين السنيكي، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٦٤- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ومعه بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، أحمد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد البنا الساعاتي، دار إحياء التراث العربي، ط: ٢.
٢٦٥- فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تح: صالح بن مُحَمَّد العقيل، دار البخاري، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٦٦- فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: وصي الله مُحَمَّد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢٦٧- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أيوب بن يحيى بن الضريس البجلي الرازي، تح: غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢٦٨- فضائل القرآن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تح: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٦٩- فضائل رمضان، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تح: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط: ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٢٧٠- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ٢، ١٤٢١هـ.

٢٧١- فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر مُحَمَّد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي، تح: مُحَمَّد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢٧٢- فوائد ابن ماسي، أبو مُحَمَّد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البغدادي، تح: مسعد عبد الحميد مُحَمَّد السعدني، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢٧٣- فوائد أبي عبد الله الفراء، مُحَمَّد بن الفضل بن نظيف أبو عبد الله المصري الفراء، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، ط: ١، ٢٠٠٤م.

٢٧٤- الفوائد الحسان الصحاح والغرائب، علي بن الحسن بن الحسين بن مُحَمَّد، أبو الحسن الخِلَعي الشافعيّ، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، ط: ١، ٢٠٠٤م.

٢٧٥- الفوائد الشهير بالغيلانيات، أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي البزّاز، تح: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٢٧٦- فوائد العراقيين، أبو سعيد مُحَمَّد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش، تح: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، مصر.

٢٧٧- الفوائد المنتقاة الحسان العوالي، عثمان بن مُحَمَّد بن أحمد السمرقندي، أبو عمرو المصري، الحذاء، تح: أبو إسحق الحويني الأثري، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٧٨- الفوائد، أبو القاسم تمام بن مُحَمَّد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٢هـ.
٢٧٩- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
٢٨٠- القدر، أبو بكر جعفر بن مُحَمَّد بن الحسن بن المستفاض الفِرْيابِي، تح: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٨١- قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، تح: أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
٢٨٢- قضاء الحوائج، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
٢٨٣- القضاء والقدر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: مُحَمَّد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٨٤- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين الذهبي، تح: مُحَمَّد عوامة أحمد مُحَمَّد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط: ١، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.
٢٨٥- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي مُحَمَّد معوض، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٢٨٦- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، تح: الإمام أبي مُحَمَّد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
٢٨٧- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي، تح: بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط: ٥، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٢٨٨- الكنى والأسماء، أبو بِشْر مُحَمَّد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي، تح: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٢٨٩- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تح: عبد الرحيم القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٩٠- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦م.

٢٩١- لسان العرب، ابن منظور مُحَمَّد بن مكرم، دار صادر، بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ.

٢٩٢- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط: ١، ٢٠٠٢م.

٢٩٣- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، مُحَمَّد بن عمر بن أحمد الأصبهاني المديني، أبو موسى، تح: أبو عبد الله مُحَمَّد علي سمك، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٩٤- المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح: مُحَمَّد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط: ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

٢٩٥- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي، تح: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

٢٩٦- المجتبى من السنن = السنن الصغرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٩٧- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ.

٢٩٨- مجلسان من الأمالي أحدهما في صفات الله، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردوية بن فورك الأصبهاني، تح: مُحَمَّد بن زياد بن عمر التُّكْله، دار البشائر الإسلامية، ط: ١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٩٩- مجلسان من أمالي ابن صاعد، أبو مُحَمَّد يحيى بن مُحَمَّد بن صاعد بن كاتب الهاشمي بالولاء البغدادي، ط: ١، ٢٠٠٤م.

٣٠٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تح: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤م.

٣٠١- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين، مُحَمَّد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّني الكجراتي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: ٣، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٣٠٢- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، مُحَمَّد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني المديني، أبو موسى، تح: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٠٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو مُحَمَّد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي، تح: عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.

٣٠٤- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، تح: يوسف الشيخ مُحَمَّد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

٣٠٥- مختصر سنن أبي داود، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تح: مُحَمَّد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٣٠٦- المختلطين، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تح: رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٠٧- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٣٠٨- المخلصيات، مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص، تح: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط: ١، ١٤٢٩ هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٠٩- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن مُحَمَّد بن الصدّيق بن أحمد، أبو الفيض الغُمَارِي الحسني الأزهري، دار الكتبي، القاهرة، جمهورية مصر، ط: ١، ١٩٩٦م.

٣١٠- المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ.

٣١١- المرض والكفارات، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط: ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣١٢- مساوئ الأخلاق ومذمومها، أبو بكر مُحَمَّد بن جعفر بن مُحَمَّد بن سهل الخرائطي السامري، تح: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط: ١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣١٣- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣١٤- مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تح: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣١٥- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٣١٦- مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تح: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن، الرياض، ط: ١، ١٩٩٧م.

٣١٧- مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، تح: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣١٨- مسند أبي حنيفة رواية الحصكفي، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي بن ماه، تح: عبد الرحمن حسن محمود، الآداب، مصر.

٣١٩- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى، تح: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٣٢٠- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المُثَنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، تح: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣٢١- مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه، تح: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٣٢٢- مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تح: نظر مُحَمَّد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط: ١، ١٤١٥هـ.

٣٢٣- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٣٢٤- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تح: محفوظ الرحمن زين الله، وجماعة، ط: ١، ١٩٨٨م.

٣٢٥- مسند الحب بن الحب أسامة بن زيد، أبو القاسم عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي، تح: حسن أمين بن المندوه، دار الضياء، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ.

٣٢٦- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي، تح: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق، سوريا، ط: ١، ١٩٩٦م.

٣٢٧- مسند الدارمي المعروف بـ سنن الدارمي، أبو مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، التميمي السمرقندي، تح: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٢٨- مسند الروياني، أبو بكر مُحَمَّد بن هارون الرُّوياني، تح: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط: ١، ١٤١٦هـ.

٣٢٩- مسند السراج، أبو العباس مُحَمَّد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسابوري المعروف بالسَّرَّاج، تح: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٣٠- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تح: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

٣٣١- مسند الشهاب، أبو عبد الله مُحَمَّد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

٣٣٢- مسند سعد بن أبي وقاص، أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي المعروف بـ الدَّوْرَقي، تح: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ.

٣٣٣- مسند عبد الله بن عمر، أبو أمية مُحَمَّد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي البغدادي ثم الطرسوسي، تح: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ط: ١، ١٣٩٣هـ.

٣٣٤- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٣٣٥- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، مُحَمَّد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تح: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة، المنصورة، ط: ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٣٦- مشيخة ابن طهمان، أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني الهروي، تح: مُحَمَّد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٣٧- المشيخة البغدادية مخطوط، صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفي أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم سِلَفَه الأصبهاني، أعده للشاملة: أحمد الخضري.
٣٣٨- المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تح: مُحَمَّد بن عبده، الفاروق الحديثة، مصر، القاهرة، ط: ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
٣٣٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، المكتبة العلمية، بيروت.
٣٤٠- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ.
٣٤١- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ.
٣٤٢- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط: ١، ١٤١٩هـ.
٣٤٣- المطر والرعد والبرق، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: طارق مُحَمَّد سكلوع العمودي، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٣٤٤- المطلع على ألفاظ المقنع، مُحَمَّد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله، شمس الدين، تح: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط: ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٤٥- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، مُحَمَّد بن مُحَمَّد حسن شُرَّاب، دار القلم، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ.
٣٤٦- معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن مُحَمَّد بن زياد بن بشر البصري الصوفي، تح: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧م.
٣٤٧- معجم الأدباء/ إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
٣٤٨- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تح: طارق بن عوض الله بن مُحَمَّد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

٣٤٩- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت، لبنان. ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
٣٥٠- معجم الشيوخ الكبير، شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: مُحَمَّد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، السعودية، ط: ١، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
٣٥١- معجم الشيوخ، أبو الحسين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي، تح: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ط: ١، ١٤٠٥هـ.
٣٥٢- معجم الشيوخ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تح: وفاء تقي الدين، دار البشائر، دمشق، ط: ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٥٣- المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، أكرم بن مُحَمَّد زيادة الفالوجي الأثري، الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة.
٣٥٤- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: ٢.
٣٥٥- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط: ١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٣٥٦- المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد العسقلاني، تح: مُحَمَّد شكور الميادیني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٣٥٧- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، مُحَمَّد النجار، دار الدعوة.
٣٥٨- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجرجاني، تح: زياد مُحَمَّد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٠هـ.
٣٥٩- معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر بن رضا بن مُحَمَّد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٧، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٣٦٠- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تح: مُحَمَّد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط: ١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٣٦١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٣٦٢- المعجم، أبو بكر مُحَمَّد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ، تح: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٣٦٣- المعجم، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي، تح: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط: ١، ١٤٠٧هـ.
٣٦٤- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، تح: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣٦٥- معرفة الرجال عن يحيى بن معين، المعروف بتاريخ ابن معين، رواية أحمد بن مُحَمَّد بن القاسم بن محرز، يحيى بن معين، تح: مُحَمَّد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: ١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣٦٦- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء، المنصورة، القاهرة، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
٣٦٧- معرفة الصحابة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تح: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات، ط: ١، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥م.
٣٦٨- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تح: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط: ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.
٣٦٩- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٣٧٠- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري، تح: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٣٧١- المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف، تح: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٣٧٢- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون، تح: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١.
٣٧٣- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، بدر الدين العيني، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦م.
٣٧٤- المغرب في ترتيب المعرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرّزيّ، دار الكتاب العربي.
٣٧٥- المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: الدكتور نور الدين عتر.
٣٧٦- مفاتيح الغيب/ التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٣، ١٤٢٠هـ.
٣٧٧- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ.
٣٧٨- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير السخاوي، تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
٣٧٩- المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تح: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
٣٨٠- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل الخرائطي السامري، تح: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط: ١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٣٨١- مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط: ١، ١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٨٢- من حديث أبي الطاهر مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط: ١، ١٤٠٦هـ.

٣٨٣- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تح: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، ط: ١، ١٤٠٩هـ.

٣٨٤- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط: ١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٣٨٥- مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: ١، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٣٨٦- المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو مُحَمَّد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي، تح: صبحي البدري السامرائي، مكتبة السنة، القاهرة، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٨٧- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي، تح: مُحَمَّد عبد القادر، ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣٨٨- منتقى حديث أبي عبد الله مُحَمَّد بن مخلد، أبو عبد الله مُحَمَّد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي، ط: ١، ٢٠٠٤م.

٣٨٩- المنتقى من السنن المسندة، أبو مُحَمَّد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابور، تح: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٩٠- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢هـ.

٣٩١- منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: ٣، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م.

٣٩٢- المؤتَلِف والمختَلِف، أبو الحسن الدارقطني، تح: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٩٣- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد الجوزي، تح: عبد الرحمن مُحَمَّد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط: ١، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦م، و١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٨م.

٣٩٤- موطأ مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.
٣٩٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣م.
٣٩٦- ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تح: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، ط: ١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٩٧- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، تح: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ.
٣٩٨- نثل النبال بمعجم الرجال الذين ترجم لهم فضيلة الشيخ المحدث أبو إسحاق الحويني، أبو عمرو أحمد بن عطية الوكيل، دار ابن عباس، مصر، ط: ١، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
٣٩٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط: ٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٤٠٠- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٤٠١- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٤٠٢- النفقة على العيال، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تح: نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، الدمام، السعودية، ط: ١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٤٠٣- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تح: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط: ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٤٠٤- النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، ت: مسعود عبد الحفيظ، دار الكتب العلميّة.
٤٠٥- النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة، السعودية، ط: ١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٠٦- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب اللبنانين، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٤٠٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد الشيباني الجزري ابن الأثير، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود مُحَمَّد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٤٠٨- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٤٠٩- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن سويلم أبو شُهبة، دار الفكر العربي.
٤١٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٧١م.

فهرس الموضوعات

الإهداء ..... ج

كلمة الشكر ..... د

مقدمة ١

تـمهيـد ١٠

المطلب الأول: ترجمة الإمام الدارقطني رحمه الله ١١

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الغرائب والأفراد" للدارقطني ١٦

المطلب الثالث: ترجمة الإمام ابن القيسراني ١٩

المطلب الرابع: التعريف بكتاب "أطراف الغرائب والأفراد" ٢١

المطلب الخامس: تعريف العلة وأنواعها وأسبابها ومعرفتها وطرق الكشف عنها ٢٣

الباب الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد والغرابة ٢٩

تـــمهيـد ٣٠

المطلب الأول: تعريف الغريب لغة واصطلاحا ٣١

المطلب الثاني: تعريف الفرد لغة واصطلاحا ٣٤

الفصل الأول: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهي معلولة ٣٧

المبحث الأول: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهي معلولة بالجرح في الراوي ٣٨

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهي معلولة بندرة الإسناد ١٥٧

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهي معلولة لكونها مشتملة بالكلام المنكر ١٦٥

المبحث الرابع: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهي معلولة بالانقطاع أو الإرسال الخفي ١٧٣

المبحث الخامس: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهي معلولة لإبهام الراوي أو الجهالة ١٨٣

الفصل الثاني: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهي صحيحة ٢١٥

المبحث الأول: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة ٢١٦

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرد معروفا بالعدالة ٢٢٢

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه ٢٤٣

المبحث الرابع: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة ٢٤٩

المبحث الخامس: الأحاديث التي ذُكر فيها التفرد وهو محتمل لرواية أهل العلم ٢٦٩

الباب الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف ٢٧٤

تـــــمهيـــد: التعريف باختلاف الحديث وأنواعه ٢٧٥

الفصل الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد ٢٧٨

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال ٢٧٩

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع ٣٥٤

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوقف والرفع ٣٧٠

المبحث الرابع: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإسقاط راو من السند ٤٦٣

الفصل الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد ٤٧٨

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الصحابي بالآخر ٤٧٩

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي ٥٦٤

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راو في السند ٦٩٦

الفصل الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن ٧٣٨

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالإدراج في المتن ٧٣٩

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن ٨٢٢

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن ٩١٠

الباب الثالث: الأحاديث التي سكت عنها الإمام الدارقطني ٩٨٤

التـــــمهيـــد ٩٨٥

تعريف السكوت لغة واصطلاحا ٩٨٦

الفصل الأول: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالاختلاف ٩٨٧

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في اتصال الإسناد ٩٨٨

المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في ابدال الإسناد ٩٩٣

المبحث الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في المتن ٩٩٦

الفصل الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد ٩٩٩

الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بالجرح في الراوي ٩٩٩

الخاتمة: تشتمل على أهم نتائج البحث ١٠٠٣

الفهارس الفنية ١٠٠٨

فهرس الآيات القرآنية ١٠٠٩

فهرس الأحاديث والآثار ١٠١٠

فهرس الرواة المترجم لهم ١٠٢١

فهرس المصادر والمراجع ١٠٣٧

فهرس الموضوعات ١٠٧٣